

شَرْحُ كِتَابِ
الْمَقَامِ الْأَكْبَرِ

الإمام الأعظم
أبو حنيفة الثمان بن ثابت الكوفي
رضي الله عنه

شرح
الإمام الميرزا علي القاري
الطوسي سنة ١٠٤٠ هـ

مخرج آیاتہ و احادیثہ و علی علیہ
علی محمد و نزل



دار الفقه والحكمة

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- المقدمة -

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله اصطفاه رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد: فإن مذهب السلف هو المذهب المنصور، والحق الثابت المأثور، وأهله هم الفرقة الناجية والطائفة المرحومة، التي هي بكل خير فائزة، ولكل فكرومة واجية، من الشفاعة والورود على المحوض المورود ورؤية الحق وغير ذلك من سلامة الصدر، والإيمان بالقدر، والتسليم لما جاءت به النصوص.

ومقصودنا من مذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم وتابعوهم بإحسان ممن شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية ثم أئمة المسلمين ممن شهد لهم بالإمامة وتلقى الناس كلامهم خلقًا عن سلف أمثال الأئمة الأربعة المجتهدين، فكل إمام منهم عبر عن معتقده ومن هؤلاء الأئمة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، فقد أعلن في كتابه الفقه الأكبر أن معتقده هو معتقد السلف أهل السنة والجماعة، فقد أثبت رحمه الله جميع ما جاء به القرآن والسنة دون تأويل، أو تحريف للكلم عن مواضعه.

وقد تصدى العلماء لشرح الفقه الأكبر، وقام غير واحد بهذه المهمة ومنهم على سبيل الذكر الإمام أبو منصور الماتريدي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ وقد طبع هذا الشرح بالهند.

ومنهم المأئدة الفقيه علي بن سلطان الهروي المكي الشهير بالفاري المتوفى سنة ١٠١٤ هـ، وهو شرحنا هذا، وهو شرح جيد أكثر فيه من النقول عن أئمة المذهب الحنفي وخاصة كتاب الوصية لأبي حنيفة وهو كتاب لم يطبع بعد، وكتاب شرح العقيدة الطحاوية للقاضي ابن أبي العز الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ٧٩٢ هـ ولكنه رحمه الله لا يصرح باسمه فتارة يقول: قال شارح الطحاوية أو عقيدة الطحاوي وأحيانًا لا يصرح بذلك، ورأيت رحمه الله ينقل من شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، ويزين شرحه

بأقوال السلف أحياناً ويميل إلى نصرة مذهب الخلق تارة أخرى وقد ذبله بفناري لأئمة المذهب ووضع فيه شيئاً من التصوّف والرفائق فجاء شروحاً لا بأس به . ولنا كان الكتاب بحاجة إلى الضبط والإيضاح ، وحاجة العلماء وطلاب العلم إليه ماسة أقدمتُ على تحقيقه وضبطه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه سائلاً المولى عزّ وجل أن يجعله في ميزان حسنتي ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

المنهج العلمي في التحقيق :

١. مقدمة يثبت فيها أهمية الكتاب .
 ٢. توثيق نسبة الكتاب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله وأهم من تصدّى لشروحه من العلماء .
 ٣. ترجمة الإمام أبي حنيفة والعلامة علي القاري الهروي .
 ٤. تخريج الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة الواردة في ثنايا الكتاب .
 ٥. ضبط الكلمات المصحفة واستدراك النقص بالرجوع إلى مصادر النقول التي أخذ عنها الشارح .
 ٦. ترجمة الأعلام ، والكتب الواردة في ثنايا الكتاب .
 ٧. التعليق على بعض المسائل الهامة زيادةً على الإيضاح .
 ٨. المراجع التي اعتمدت عليها في التحقيق والتخريج .
- هذا وأسأل الله عز وجل أن ينفعني بهذا العمل وينفع به قارئه ، وإن أحسنت فذلك من الله وإن أسأت فذلك تقصير مني وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .
- وكتبه علي محمد دندل

توثيق نسبة الكتاب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله :

أقول وبالله المستعان: حاول البعض التشكيك في نسبة الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة ولكن محارلاتهم لن تغيبهم شيئاً فقد نسب شارح العقيدة الطحاوية لأبي حنيفة فقد قال رحمه الله في شرحه: ٥/١: «ولهذا سُمِّيَ الإمام أبو حنيفة رحمة الله عليه ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين: «الفقه الأكبر». ونقل عن هذا الكتاب في أكثر من موضع من شرحه ونسبه العلامة اللكنوي في الفوائد البهية ص ٨ في ترجمة الشيخ علي القاري، ونسبه حاجي خليفة في كشف الظنون ١٢٨٧/٢ فقال: الفقه الأكبر في الكلام للإمام الأعظم أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي المتوفى سنة ١٥٠ هـ روى عنه أبو مطيع البلخي واعتنى به جماعة من العلماء فشرحه غير واحد من الفضلاء منهم محيي الدين محمد بن بهاء الدين المتوفى سنة ٩٥٦ هـ شرحاً جمع فيه بين الكلام والتصوف وأتقن المسائل وأرضحها غاية الإيضاح سَمَّاهُ القول الفصل، والمولى إلياس بن إبراهيم السيوري المتوفى ببلدة بررسا سنة ٨٩١ هـ، والمولى أحمد بن محمد المغنيساري... وشرحه مولانا علي القاري في مجلد وسَمَّاهُ «منح الروض الأزهر» وهو شرح كبير ممزوج أوله الحمد لله واجب الوجود... إلخ وشرحه الشيخ أكمل الدين وسَمَّاهُ الإرشاد ١. هـ.

ترجمة الإمام أبي حنيفة صاحب الفقه الأكبر:

قال الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ: ١٦٨/١: هو النعمان بن ثابت بن زوطا مولاهم الكوفي، مولده سنة ٨٠ هـ، رأى أنس بن مالك غير مرة لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الكوفة، حَدَّثَ عَنْ عطاء ونافع ومحمد الباقر.

تفقه به زُفَر، وداود الطائي، وأبو يوسف، ومحمد، وأسد بن عمرو، والحسن اللؤلؤي، ونوح الجامع، وعدة، وكان قد تفقه بحمد أبي سليمان وغيره. حَدَّثَ عَنْ وكيع، وعبد الرزاق، وأبو نعيم شيخ البغاري، وكان إماماً ورعاً حليماً عاملاً كبير الشأن لا يقبل جوائز السلطان بل يَشْجُرُ وَيَتَكَسَّبُ.

سُئِلَ يزيد بن هارون، أيما أفقه الثوري أو أبو حنيفة، فقال: أبو حنيفة أفقه، وسفيان أحفظ للحديث، ضربه يزيد بن عمر على القضاء، فأبى أن يكون قاضياً. ومناقب هذا الإمام قد أفردتها في جزء، كان موته في رجب سنة ١٥٠ هـ رضي الله عنه ١. هـ.

«ترجمة الشارح» :

قال العلامة اللكنوي في الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٨ : هو علي بن سلطان محمد الهروي نزيل مكة المعروف بالقاري الحنفي، أحد صدور العلم، فرد عصره الباهر الشمت في التحقيق، ولد بهرة ورحل إلى مكة، وأخذ عن الأستاذ أبي الحسن البكري وأحمد بن حجر المكي، وعبد الله السندي، وقطب الدين المكي، واشتهر ذكره وطار صيته وألف التأليف النافعة منها شرحه على المشكاة، وشرح الشرائع، وشرح النخبة، وشرح الشاطبية، وشرح الجزرية، والأثمار الجنية في أسماء الحنفية، ونزهة الخاطر الفاتر في مناقب الشيخ عبد القادر، وكانت وفاته بمكة سنة ١٠١٤هـ. كذا في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد بن فضل الله الدمشقي، وقد طالعت تصانيفه المذكورة كلها وشرح موطأ محمد، وسند الأنام شرح مسند الإمام، وتزيين العبارة لتحسين الإشارة، والتدوين للتزوين كلاهما في مسألة الإشارة بالسبابة في التشهد، والحظ الأول في الحج الأكبر، ورسالة في العمامة، ورسالة في حب الهرة في الإيمان، ورسالة في العصا، ورسالة في أربعين حديثاً في النكاح، وأخرى في أربعين حديثاً في فضائل القرآن، وأخرى في تركيب لا إله إلا الله، وأخرى في قراءة البسملة أول سورة براءة، وفوائد القلائد في تخريج أحاديث العقائد، والمصنوع في معرفة الموضوع، وكشف المخدر عن أسر الخضر، وضوء المعالي شرح بدء الأمالي، والمعدن العذني في فضائل أويس القرني، ورسالة في حكم شباب الشيخين وغيرهما من الصحابة، وشرح الفقه الأكبر، وفتح باب العناية في شرح النقاية، والاهتداء في الاقتداء. وكلها نفيسة في بابها فريدة، وله رسالة في حج أبي بكر كان في ذي الحجة، ورسالة في الذي المصطفى ﷺ، ورسالة في صلاة الجنائز في المسجد، وبهجة الإنسان في مهجة الحيوان، وشرح عين العلم، وغير ذلك من رسائل لا تعد ولا تحصى وكلها مفيدة ١٠٠هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

الحمد لله واجب الوجود، ذي الكرم والفضل والجود، الأول القديم بلا ابتداء، والآخر الكريم بلا انتهاء، ثم يزل ولا يزال صاحب نعوت الكمال، من صفات الجلال والجمال، المنزه عن سمات النقصان والحدوث والزوال، والصلاة والسلام على أكمل مظاهر الحق، في مرأى المخلوق، نبي الرحمة، وشفيح الأمة، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى أتباعه وأشياعه إلى يوم الدين.

أما بعد... فيقول أفقر العباد إلى برز ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري، عاملهما الله بلطفه الخفي، وكرمه الرقي: اعلم أن علم التوحيد الذي هو أساس بناء التأييد أشرف العلوم تبعاً للمعلوم، لكن بشرط أن لا يخرج من مدلول الكتاب والسنة وإجماع العدول، ولا يدخل فيه مداخل مجردة لأدلة العقول كما وقع فيه أهل البدعة، فتركوا طريق الجادة التي عليها السنة والجماعة، كما أخبر به الصادق وفق الواقع المطابق على ما رواه الترمذي وغيره أنه عليه السلام قال: «إن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»^(١).

وفي رواية أحمد وأبي داود عن معاوية رضي الله عنه: «اثنان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة وهي الجماعة»^(٢). يعني أكثر أهل الملة، فإن أمة عليه الصلاة والسلام

(١) إسناده حسن، أخرجه أبو داود ٤٥٩٦، والترمذي ٢٦٤٠، وابن ماجه ٣٩٩١، وأحمد ٣٣٢/٢، وصححه ابن حبان ٦٧٣٦ و٦٢٤٧، والحاكم ١٢٨/١، وأبو يعلى ٥٩١٠ و٣٩٩١، وابن أبي عاصم في السنة ٦٦ كلهم من حديث أبي هريرة. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وذكره الألباني في الصحيحة برقم ٢٠٣.

(٢) أخرجه أبو داود ٤٥٩٧، وأحمد ١٠٢/٤، وابن أبي عاصم في السنة ٢ و٦٥ كلهم من حديث معاوية وهو حديث صحيح بما قبله، وله شاهد آخر من حديث أنس عند ابن ماجه ٣٩٩٣، وأحمد ١٤٥/٣، وابن أبي عاصم ٦٤ قال الألباني في تخريج السنة عقب حديث أنس: «والحديث صحيح قطعاً لأن له سبب طرق أخرى عن أنس وشواهد عن جمع من الصحابة»، وهو في الصحيحة برقم ٢٠٤.

لا تجتمع على الضلالة^(١) على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام، وفي رواية: عليكم بالسواد الأعظم، وعن سفيان رضي الله عنه: لو أن فقيهاً واحداً على رأس جبل لكان هو الجماعة ومعناه أنه حيث قام بما قام به الجماعة فكأنه جماع ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾^(٢). أي وحده، وقد قيل:

ولبس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

وقد قال ابن عباس رضي الله عنه: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في العقبى^(٣)، ثم قرأ هذه الآية: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾^(٤). وأما ما رفع من كراهة أكثر السلف وجمع من الخلف ومنعهم من علم الكلام وما ينبه من المنطق وما يقربه من المرام حتى قال الإمام أبو يوسف^(٥) رحمه الله لبشر المريسي^(٦): العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وكأنه أراد

(١) أخرجه المحكم ١/ ١١٥-١١٦، والطبراني في الكبير ٣/ ١٢٠٩، وابن أبي عاصم في السنة ٨٠ من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف.

ولفظه: «ما كان ليجمع هذه الأمة على الضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة هكذا فعليكم بسواد كذا الأعظم، فإنه من شد شد في النار».

(٢) النحل: ١٢٠.

(٣) أخرجه المحكم ٢/ ٣٨١، وصححه ووافقه الذهبي من طريق محمد بن فضيل بن غزوان عن عطية بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ «أجار الله تابع القرآن من أن يضل في الدنيا أو يشقى في الآخرة، ثم قرأ: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾»، قال: لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة. وأورده السيوطي في النور المشرور: ٤/ ٣١١، وزاد نسته إلى ابن أبي شيبة، والقرطبي، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، ومحمد بن نصر، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في شعب الإيمان من طرق عن ابن عباس. وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٦٠٣٣ من طريق ابن عيينة، عن عطية بن السائب، قال: قال ابن عباس: من قرأ القرآن، فاتبع ما فيه، هداه الله من الضلالة في الدنيا، ووقاه يوم القيامة الحساب، وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾.

(٤) طه: ١٢٣.

(٥) هو الإمام المعتمد العلامة المحدث، كبير القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة سبع عشرة سنة، وتفقه به، وهو أنبل تلامذته وأعلمهم، توفي سنة ١٨٢هـ. سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٣٥-٥٣٩.

(٦) هو بشر بن غياث المريسي، أبو عبد الرحمن العدوي، مولاهم البغدادي، فقيه متكلم معتزلي، رأس الطائفة المريسية، أخذ الفقه عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة - رحمهما الله - روى عنه حماد بن سلمة وغيره، توفي سنة ٢١٨هـ وقد قارب الثمانين. قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «مبتدع ضال لا ينبغي أن يُروى عنه ولا يُكرَّم»، ولم يدرك جهنم بن سفيان وإنما تقلد مقالته في -

بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعراض عنه وترك الالتفات إلى اعتباره، فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون علماً بهذا الاعتبار، وعنه أيضاً: من طلاب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيماه أفلس، ومن طلب غريب الحديث فقد كذب^(١).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على كلام^(٢) أهل البدعة وقال أيضاً:

كل العلوم سوى القرآن مشغلة
إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
العلم ما كان فيه قال: حدثنا وما سوى ذلك وسواس الشياطين^(٣)

ومن كلامه أيضاً لأن يلقي الله العبد بكل فنب خلا الشرك خير له من أن يلقيه بشيء من علم الكلام، وقال: لقد أطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً يقوله، وذكر أصحابنا^(٤) في الفتاوى أنه لو أوصى لعلماء بلده لا يدخل المتكلمون، ولو



- = خلق القرآن، واحتج بها، ودعا إليها. مترجم في سير أعلام النبلاء ١٩٩/١٠.
- (١) أخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ٤ من طريق جعفر بن محمد الفريابي حدثنا بشر بن الوليد، قال: سمعت أبا يوسف يقول: كان يقال: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيماه أفلس. وأورد الإمام الذهبي في السير ٥٣٧/٨ في ترجمة أبي يوسف، وهو في ذم الكلام للهروي ٦/١٠٤.
- (٢) وفي شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١٨/١ وأقبل على الكلام. والكلام هنا أي كلام الفلج. نقله الشارح الفلجي بأكمله من شرح الطحاوية فانظر هناك. وقول الشافعي: ذكره البيهقي في مناقب الشافعي ٤٦٢/١، والخطيب في شرف أصحاب الحديث، ١٦٨، وابن حجر في توالي التأسيس ص ٤٦، والذهبي في السير ٢٩/١٠.
- والإمام الشافعي: هو عالم عصره، وناصر الحديث، وفقه الملة أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المطلبي المعتزلي المولود، أحد الأئمة المتبوعين توفي سنة ٢٠٤هـ، مترجم في السير ٩٩/١٠.
- (٣) البيتان منسوبان للشافعي في طبقات السبكي ٢٩٧/١، والبداية والنهاية لابن كثير ٢٥٤/١٠، والمرتضى الزبيدي في الأملالي الشيعونية، فيما نقله عن صديق حسن خان في «اللمعة» ص ٤٦.
- وهما منسوبان لبعض علماء الناص في شرف أصحاب الحديث ص ٧٩، و«الإلحاح» ص ٤١، و«صون المنطق والكلام» ص ١٢٧ للسيوطي.
- (٤) في الطحاوية ١٨/١ الأصحاب بدلاً من أصحابنا.

أوصى إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم فأنشأ السلف أنه يباع ما فيه من كتب الكلام ذكر ذلك بمعناه في الفتاوى الظهيرية^(١) وهو كلام مُستحسن عند أرباب العقول إذ كيف يرام الوصول إلى علم الأصول بنير اتباع ما جاء به الرسول والله ذو القائل في هذا القول:

أيها المستندي لتطلب علماً كل علم عبد لعلم الرسول
تطلب العلم كي تصحح أصلاً كيف أغفلت علم أصل الأصول^(٢)

وقد قال شيخ مشايخنا الجلال السيوطي^(٣): إنه يحرم علوم الفلسفة كالمنطق لإجماع السلف، وأكثر المفسرين المعتبرين من الخلف، وممن صرح ذلك ابن الصلاح^(٤) والنووي^(٥) وخلق لا يحصون، وقد جمعت في تحريمه كتاباً نقلت فيه نصوص الأئمة في الحظ عليه.

وذكر الحافظ سراج الدين القزويني^(٦) من الحنفية في كتاب أنفه في تحريمه أن الغزالي^(٧) رجع إلى تحريمه بعد ثنائه عليه في أول المنتقى وجزم السلفي من أصحابنا وابن^(٨) رشد من المالكية بأن المشتغل به لا يقبل روايته. انتهى.

(١) هي نظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر البخاري الفقيه الأصولي القاضي، تولى الحجة ببخارى، وتوفي سنة ٦١٩ هـ. «النوادر الذهبية» ٨٥٦، ١٥٧.

(٢) الكلام من عند ذكر أصحابنا إلى «كيف أغفلت علم أصل الأصول» مأخوذ من شرح العقيدة الطحاوية ١٨/١ لابن أبي العز فلينظر.

(٣) هو الإمام المجدد الحافظ المجتهد عبد الرحمن في الكمال في أبي بكر بن محمد بن سابق الأسويطي المصري الشافعي الحنفي بجلال الدين المولود عام ٨٤٩ هـ والمتوفى عام ٩١١ هـ صاحب التصانيف الكثيرة القيمة، أشهر كتبه «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» وغيرها كثير.

(٤) هو الإمام الحافظ العفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشافعي، ولد سنة ٧٥٧ وتوفي ٢٥ ربيع الآخر سنة ٦٤٣، وترجمة الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤: ٢١٤، ٢١٥.

(٥) هو الإمام المحدث الفقيه أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المولود سنة ٦٣١ صاحب التصانيف القيمة العظيمة أشهر آثاره «المجموع شرح المهذب» و«روضة الطالبين» و«شرح صحيح مسلم» وغيرها من التصانيف الكثيرة القيمة، توفي رحمه الله في نوى سنة ٦٧٦ هـ.

(٦) هو عمر بن عبد الرحمن الفارسي، سراج الدين أبو حفص القزويني المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، من تصانيفه: «الكشف عن الكشاف للزمخشري» و«نصيحة المسلم المشرق لمن ابتلي ببحث المخطئ».

(٧) هو الشيخ أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي صاحب التصانيف الكثيرة في الفقه والفلسفة والرائق المتوفى سنة ٥١٥ هـ. ترجم في السيرة ١٩/١ رقم الترجمة ٢٠٤. وفي كتبه مواخذات ثب عليها أمل العلم. وذكر معظمتها الإمام الذهبي في ترجمته فلتراجع.

(٨) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي، أبو الوليد الفيلسوف، المتوفى سنة ٥٩٥ هـ، هُني =

وفد فصل لإمام حجة الإسلام في إحياء العصور^(١) هذا المرام حيث قال: فإن قلت
 فعلم الجدل والكلام مذموم كعلم الهجوم^(٢) أو هو مباح أو مذموم، [إليه]^(٣)؟ فاعلم أن
 لباس في هذا علو وإسرافاً في أطراف، فمن قائل: إنه مدعه وحرام^(٤) وإن العبد أن
 يلو^(٥) الله بكل ذنب سوى الشرك حير له من أن ينفقه بالكلام، ومن قائل: إنه مفرص^(٦)
 أما على الكفاية، وأما^(٧) على الأعيان، وأنه أخص العبادات^(٨) وأكمل القربات، فإنه
 يحقن لعلم لتوحيد ويصل عن دين الله المجيد^(٩) قال: وإلى التحريم ذهب الشافعي^(١٠)
 ومحمد ومالك وأحمد بن حنبل وسعيد^(١١) وجميع أئمة الحديث من السلف رضي الله
 عنهم. وساق ألفاظاً عن هؤلاء وإنهم قالوا ما سكت عنه الصحابة مع أنهم أعرف
 بالحقائق وأقصر في ترتيب الألفاظ من سائر الحقائق إلا لما يتولد عنه من الشر، ولذا
 قال عليه الصلاة والسلام: «هَلَكَ الْمُتَعَصِّبُ»^(١٢) أي لمنعمقون في البحث واحتجوا

= بكلام أوسطر وترجمه إلى العربية. وراى عليه زيادات كثيرة، وصلى سحر حسين كناناً من كنه
 الكشف من سامع لأدنه في عقائد، سمعة في العقيدة وانتقد فيه مدارس عدم الكلام، وبيده
 المجتهد وبهذه المصنعة في الفقه المعاصر، ولفظ دين رشد الحنفية تعبيراً له عن هذه أبي الوبيد
 محمد بن حمد المتولي سنة (١٥٢٠هـ) مترجم في سير أعلام النبلاء ١٩/ رقم الترجمة (٢٩٠)

(١) انظر الإحياء ١/ ٩٤-٩٥، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٣٦، والمؤلف رحمه الله عن كلام
 العراقي من الصحابة.

(٢) في الإحياء ١/ ٩٤-٩٥ فعلم الجدل والكلام مذموم كتعلم الهجوم

(٣) [إليه] ريدت عن الإحياء ١/ ٩٥

(٤) في الإحياء أو حرام

(٥) في الإحياء: إن بقي الله.

(٦) في الإحياء: إنه واجب وفرص

(٧) في الإحياء: إما على الكفاية أو على الأعيان

(٨) في الإحياء: فإنه الفصل الأعمال وأقصى القربات

(٩) في الإحياء: ويصل عن دين الله تعالى.

(١٠) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن مرقند، من موالى بني شيبان، أصله من دمشق من قومه
 حرسان، ولد بواسط بالمراق سنة ١٣١هـ، وش في الكوفة، وصاحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه ثم
 عنه الفقه ثم عن أبي يوسف مولي بالري سنة ١٨٩هـ. عنه بحظير أبي حنيفة يومام أهل الرأي،
 من تصانيفه «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» كلاهما في الفقه الحنفي و«المعارج في الحيل»
 و«السير» وغيرهما

(١١) هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، سعاد من سعيد بن مسروق بن
 حبيب، أبو عبد الله النوفلي، الكوفي المجهول، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة ١٦١هـ، له
 ترجمة حافله في السير ٧/ رقم الترجمة (٨٢)

(١٢) أخرجه مسلم ٢٦٧٠ وأبو داود ٤٦٠٨، وأحمد ٣٨٦/١ من حديث عبد الله بن مسعود.

أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما بأمر به رسول الله ﷺ ويعلم طريقه ويشي^(١) عسى أربيه ثم ذكر بقية استدلالهم، ثم ذكر استدلال المريد الآخر إلى أن قل فإن قلب مما المخدور عندك؟ فأجاب بالتقصين فقال فيه منعة، رده مصرّة، فهو باعصار منعه في وقت الانتصاع حلال أو ممدوب أو واجب، كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مصرّته في وقت الاستنصار ومصلحه حرم قال فأب مصرّته فإثارة الشهوات وتحريك العقائد وإرثها عن الحرم والتصميم وذلك مما يحصل بالابتداء^(٢)، ورجوعه^(٣) بالذيل المشكوك^(٤) فيه وتختلف^(٥) فيه لأشخاص، فهذا ضرورة في اعتقاد المحق^(٦)، وله صرر^(٧) في تأكيد اعتقاد مستدعه^(٨) وتثبيته^(٩) في صدورهم بحيث تسعّد ذريعتهم ويشدّ حرصهم على الإصرار عليه ولكن هذا الصرر بواسطة التعصب^(١٠) الذي يثور عن الجدال

وإن منعه فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق لديه^(١١) ومعرفة ما هي عليه، وهيئات فليس في الكلام وفاء بهذا المصلب الشريف، ولعن التحيط والتحصين^(١٢) أكثر، من الكشف والتعريف قال وهذا إذا سمعه من محدّث أو حشوي ربما حطر ثالث أن الناس أعداء ما جهلوا ناسم هذا متن خبر الكلام، ثم قللاه بعد حفيظة الحيرة وبعد انزعاج فيه إلى مسهل درجة المكلمين، وحاور ذلك إلى التعمق في علوم أخرى^(١٣) سوى سوع الكلام، ويحتمل أن الضريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه

والمطعون قال الجعدي في معالم البشر ٣٠٠/٤ المسطع المتعمق في الشيء المتكلف في البحث عن عني مذاهب أهل الكلام انداحيين فيما لا يعيهم، الحائضين فيما لا تلحه عقولهم وقال ابن الأثير هم المصنفون الممدوبون من الكلام، المكنمون بأقصى خلوقهم، مأخوذ من النظم، وهو العار الأعلى من الصم ثم سعمل في كل تعمق قولاً وفعلًا

- (١) في الإحياء: ويشي عليه وعلى أربيه
- (٢) في الإحياء ٩٧/١ فذلك مما يحصل في الابتداء
- (٣) في الإحياء ٩٧/١ ورجوعها بالذيل
- (٤) في الإحياء مشكوك فيه
- (٥) في الإحياء ويختلف فيه الأشخاص
- (٦) في الإحياء فهذا ضرورة في الاعتقاد الحق
- (٧) في الإحياء وله صرر آخر
- (٨) في الإحياء المبدع المبدع
- (٩) في الإحياء وتثبيته
- (١٠) في الإحياء سعت
- (١١) كلمة لديه زيادة في الإحياء
- (١٢) أسقط المؤلف رحمه الله كلمة فيه وأنشده في الإحياء
- (١٣) في الإحياء علوم آخر مناسب سوع الكلام

مسدود، ولعمري لا ينفع الكلام من كشف وتعريف وإيضاح بعض الأمور، ولكن على الدور^(١). انتهى

فإنما صدر هذا كله عنهم لأمر من الله ما به من سب في أثناء الكلام من أن سبهم عند الله من الأخذ بأصول الإسلام وأفعالهم بما لا يصحهم في مقام العرام، ومنها مآز عظيم ومجادلهم، ولو كان على الحق لاجتراره غالب إلى مفاصلتهم المؤدية إلى الأخلاق لعاسدة ولأحور الكاسدة كما بينه حجة الإسلام الغرالي في الأحياء.

فقد ذكر في عياث المفتي^(٢) عن أبي يوسف إنه لا تجوز الصلاة خلف المتكلم، وإن تكلم بحق لأنه مبتدع، ولا تجوز خلف المستدع وعرضت هذه الرواية على أستاذي فقال تأويله أنه لا يكون عرصه إظهار الحق، والذي عاله أستاذي رأيه في تلخيص لإمام الزاهد^(٣) حيث قال: وكان أبو حنيفة يكره العبد على سبيل الحق حتى روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: «كنا جالسين في أبي حنيفة إذ دخل عليه جماعة في أيديهم رجال فقالوا: إن أحد هذين يقول القرآن محلول، وهذا يمارعه ويقول هو غير محلول قال لا تصلوا خلفهما، فقبت أم لأول فسمع فإنه لا يقول بقدّم القرآن، وأما الآخر دعا باله لا يصلي خلفه؟ فقال: إنهما يتاركان في الدين، والمعارضة في الدين بدعه، كذا في مفتاح السعادة^(٤)، ولعن وجه دم الآخر حيث أطلق فإنه محدث يراه، وأنه مكتوب في مصاحف ومقرء بالأسس ومحفوظ في صدورنا

وقال الشافعي رحمه الله: إذا سمعت الرجل يقول: الاسم هو المسمى، أو غير المسمى فاشهد بأنه من أمر الكلام، ولا دين له. وقال أيضًا: لو علم الناس ما في

(١) انظر إحياء علوم الدين ٩٧/١.

(٢) م. جد كتاب بهذا الاسم في مروج الحنيفة وكتب وحديث كتاب بعنوان عليه المفتي له من المزمون في مصان الكافي وهي حاشية لأكثر الفتاوى انظر كشف الظنون ٢١٢/٣، وربما تصحفت الكلمة في الكتاب من فتية المفتي إلى عياث المفتي.

(٣) هو مختار من محمود أبو الرجاء نجم الدين الرهدي الحنفي نسبة إلى حرمين من نصبات حوزة الحنفي بمصر في سنة ١٢٥٨ هـ كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء عندما كاملاً له اليد البسطة في الأخلاق والمنهج، والباح الظويل في الكلام المضطربة، له الرسائل تصديرية في البيضة والمحرر ١٤٠، وفتاويه، ولا يخفى في الفقه انظر كشف الظنون من ١٢٥٧ و ٨٨٦، والفتاوى البهية من ٥٤ و ٢١٢، ٢١٣، والجواهر المفضية ١٢٦/٢.

(٤) هو مفتاح سعادة في الصروع، وهو كتاب مشتمل على تعاليم وأحكام الكفر والاستحسان فعمل حسبها بالإيمان والنية لكمال الدين في أفعال الشرواني ذكر فيه أنه احتار مسائل الصلاة والعمرة، النسيء والأصحية والنباح ومسايل الكفر والكرام، ويعقبها يفتي بالرد، بالحج والوصية وختم بالإيمان والتوبة جمعها من الكتب معتبرة

هذا الكلام من الأهواء لفرقو منهم فزارهم من الأسد^(١)

وقال مالك رحمه الله لا تجرر شهادة أهل البدع والأهواء، فقال بعض أصحابه في تأويل ذلك "إنه أراد أهل الأهواء أهل الكلام على أي مذهب كانوا ومنها أنه يؤدي إلى الشك، وإلى التردد فيصير رديفًا بعدما كان صديقًا" فروي عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال علماء الكلام رباذقه، وقال أيضًا لا يصلح صاحب الكلام أن لا تكاد يرى أحدًا نظر في الكلام إلا وفي فيه دعر، ولعمد بالغ فيه حتى هجر الحديث من أسد المحاسبي مع هذه رويته سبب نصيجه كتابًا في الرد على المعتزلة وقال ويحك ألسنتك تحكي مدعيتهم أولاً ثم ترد عليهم؟ ألسنتك تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة الدعة والتفكير في شبهة مدعوتهم ذلك من الرأي والبحث والمعة؟

هذا وفي كتاب الخلاصة^(٢) سلم علم الكلام والعصر به والماصرة وراء قدر حاجة مهوياً عنه، وبعلم علم الحجوم قدر ما يعلم به موقفت الصلاة والمقالة لا بأس به وزيادة حرام، ثم نكسه على الإنصاف لا يكره، لا تعنت واعتساف، وإن تكلم من يريد التعمت ويريد أن يطرحه لا يكره، قال وسمعت القاضي الإمام إن أردت تحجيب المحصنة بكفر قال وعندي لا يكفر ويحشى عليه الكفر انتهى كلام صاحب الخلاصة

وخلاصة الكلام وسبيله المروم أن العقائد لصحيحة وما يفويها من الأدلة انصريحه كما تؤثر في قلوب أهل الدين وتثمر كمال الإيعاد واليقين كذلك العقائد الباطلة تؤثر في الغيب وتفتيه وتبعده عن حضور الرب وتضعف نفسه وتزلزل دمه، بل هي أقوى أسباب سوء الخاتمة بسأل الله العفو والعدونة ألا ترى ر الشيطان إذا أراد أن يسلب إيمان أحد بره فربه لا يسببه منه إلا بالآلة العقائد الباطلة هي البلية، ومنها انحرص في علم الكلام وترك العلم بأحكام الإسلام لمستفادة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة حتى أن بعضهم يحتج ثلاثين سنة فيصير كلامياً، ثم يدرس به ويشكلم بما يوافق ويدفع ما يذوه راو مثل عن معنى آية أو حديث و مسألة مهمة من الفروع المصنفة بالطهارة والصلاة والصوم كان جهلاً عنها وبكت فيها مع أن جميع العقائد الثابتة موحودة في الكتاب بطلعاً وفي السنة طبعاً وله قال الله تعالى ﴿هَذَا صِرَاطٌ

(١) انظر إحياء علوم الدين للعلواني ٩٥/١.

(٢) في الإحياء ٩٥/١ تأويله

(٣) هو الخلاصة في حنيفة المراد أبي الليث سمرقندي واحتمر، مطهر بن حسن التبريدي وسماه الخلاصة.

لبناس^(١). أي القرن كناية لهم في لموصلة في أمر معاشهم ومعادهم، وهذا الله تعالى ﴿وَأَوْسَمَ بِكُفْهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) أي القرآن تدوم تلاوته عليهم في كل مكان و زمان مع علمهم بأنك أمي لا تكتب ولا تقرأ، ومنها أن مآل علم الكلام والجدل في الحيرة في الحل والصلال وشك في المسأل، كما قال من رشد الحفيد، وهو من أهل السبى بذهب العلامة ومقالاتهم في كتابه نهايت انتهات^(٣) ومن الذي قال في الإلهيات شيبه يعتد به، وكذلك لامدي^(٤) أفضل أهل زمانه وأهل في المسائل الكبار حائر وكذلك العراقي انتهى آخر أمره إلى التوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك لطرق وأهل على أحاديث رسول الله ﷺ ومات والباحري على صدره، وكذا الرازي^(٥) قل في كتابه الذي صنفه في أقسام [اللفات]^(٦)

سهيبة اقدام المعقون عقول
وعنه سعي عالمان صلا
وأرواحنا في وحشه من جسمنا
وحاصل ديبات أدنى ووبان
ولم سنغد من بحثنا طول عمرنا
سوى أن جمعنا فيه قبل وقالوا^(٧)

- (١) إبراهيم ٥٢
- (٢) المكنون ٥١
- (٣) ص ٨٨، منه فيه مع أنه لم يقل أحد من سبى في العلوم الإلهية قولاً بهذا.
- (٤) هو أبو انعم علي بن أبي محمد بن سالم النعماني العمري لأصولي المذهب سيف الدين، كان في أول أشغاله حسي المذهب ثم انتقل إلى المذهب الشافعي وتعلم في بغداد، والشام، وانتقل إلى القاهرة عروس عهد حرج أبي حمزة وهـ ٤ إلى دمشق وتوفي بها سنة ٦٣١ هـ وهو يفتح جبل قسيمون من كتبه بحيدة في أصول الفقه والإحكام في أصول الأحكام، وهو مطبوع مترجم في سير أهلام النبلاء ٣٢٢ / رقم الترجمة (٢٣٠).
- (٥) ترجمة النعماني في السير ٢١ / رقم الترجمة ٢٦٩ فهدى العلامة الكبير ذو العيون فخر الدين محمد بن عمر بن حسين القرشي الكري الطرساني الأصوبي، المعظم كبير الأكاديمية والحكام والمصنفين، ولد سنة أربع وأربعين وستمائة واشتغل عمر بيه ضياء الدين خطيب شوي، وانتشرت تواليجه في البلاد شرقاً وغرباً وكان يتوقف دكا، وقد كتب منه في تواليجه بلالاً وعظامم وانحازات عن السنة والله يعفو عنه، فإنه توفي على حريقة خبيثة والله يهوى المواتر.
- (٦) ورد في لأصل أقسام الدات والنصواب أقسام الدات كما ورد في المعية الصحافية ٢٤٤ / ١، والمؤلف رحمه الله نقل الكلام حرفياً من هناك فليته
- (٧) في في شيون الأبناء ٢٨ / ٢، ووفيات الأعيان ٢٥٠، ٤، وطبقات الشافعية لمسكي ٩٦ / ٨
وراد شارح الصحافية ٢٤٤ / ٢ البيه في التاليس
لكم سة رأيب من رحايه ودولة
مادوا جميعاً مسرحين ورائوا
وكم من حبال قد حلت شرفانها
رحال فرالو والجبال جبال

ولقد تأملت الطرق الكلامية ولما هاج المتسفيه فم رأيتها تشفي عيلاً، ولا روي عنية، ورأيت أقرب، بحرق طريق المراء أقرأ في الإثبات ﴿الرخص على العرش استوى﴾^(١) ﴿والله يصعد الذكهم الطيب﴾^(٢) وأقرأ في سفي ﴿ليس كمثل شيء﴾^(٣) ﴿ولا يحيطون به علماً﴾^(٤) ثم قال ومن حزب مثل تحريسي عرف مثل معروف^(٥)، وكذا قال الشهرستاني^(٦) رحمه الله إن لم يجد على لعلسة ولحككمين إلا بحرة والندم حيث لا.

مصري لقد طعت سمعها كلها وسبوت طم في سن تلك المعام فلم أر إلا ودية كف حشر على دوس أو قارغ من ماء^(٧) وكذا قال أبو المعالي الجويني^(٨) يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام فهو عت أن الكلام يلع بي لي ما بلغ ما استعنت به وقال عند موته لقد حصص لبحر الحصم وحسب أهل لاسلام وعيولهم ودخلت لي الذي يروي عه، (الان فان سم يتداركي ربي

(١) طه ٥

(٢) فاطر ١

(٣) الشورى ١١

(٤) طه ١١٠

(٥) انظر تاريخ الإسلام للإمام الذهبي^(٩) الطبعة الحافية والسنتين، ص ١٢٠٥ وصيغة الشافعية ٢، ٨٢، ٨٣، لابن قاضي شهبة ١ ودره تعرض المقل والنقل ١/١٦٠.

(٦) من محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، من لعلسة الإسلام، كان إماماً في عهد الكلام على مذهب الأشعري، بنح الأمم ومذهب اللللسه، ولد في شهرستان بين سساور وحوارم، وانتقل إلى بغداد سنة ٥١٠ وأقام بها ثلاثين سنة وعاد إلى بده ونومي فيها قال بأقرب الحصري في وصفه المبسوط المسكن صاحب النصاب كان وافر العقل كامل العمل ونولا تحبطه في الاعتقاد ومالعه في نصره مذهب اللللسه والدب هبم بكان هو لإم، توفي سنة ٥٤٨ هـ من تصانيفه نهاية الإمداد في عدم الكلام، وذكر في أونه التبس الدين استشهد بهما المصنف ولم يذكر عهدهما وقال غيره هما لأبي بكر محمد بن باجة المعروف بابن الصانع الأندلسي رحمه في السير ٢٠/ رقم الترجمة ١٩٤

(٧) وقد رد عليها بيسر محمد بن إسماعيل الأمير كما وجد حصه بهانس أصل دره معارض العمل والعمل ١٥٩/١ هما

لعللت أحمد الطواف بسببه برسول دنس لاهه في كن عدم

فما حار من يهدي يهدي محمد وبست براه قارها بين عدم

(٨) شيخ الشافعية، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري المعروف بإمام الحرمين، صاحب التصانيف في الأمور والعرب توفي سنة ٤٧٨ هـ، وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٨/٤٦٨

رحمته فالويل لأبي الجوسي، وها أنا ذا أموت على عبيده أبي، أو قال على عبيده
عجائر أهل بسابور، وكذا في الحسروشاخي^(١) من أجل بلامه فخر الدين الرازي
لبعض الفصلاء ودخل عليه يوماً ما بعقده قال ما يعنده المسلمون، فقال وأنت
مشرح النصارى لذلك مستيقن به، أو كما قال، فقال نعم، فقال أسكر الله على هذه
النعمة ولكي والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى حصل لحبته
وقال الجوسجي^(٢) عند موته ما عرفت مما حصله شئت سوى لممكن معتقر إلى
المشرح، ثم قال، لا فقار وصب سبي أموت، ما عرف شئت وقال نحو^(٣) أفضح
على فراسي، أضع النملخمة على وجهي وأدس من حجاج هؤلاء وهؤلاء حتى يطعن
العجز، ولم يتروح عني منه شيء، ومن يصل إلى مثل هذا الحال لم يتداركه الله
والرحمة ولا قاتل تردق وساء له المآل، فالدواء الدمع لمثل هذا الموضع ما كان طيب
القلوب تنزع به إلى علام العيوب ويدعو بقوله^(٤) «اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلبي
على دينك»^(٥)، ويقول «اللهم فاجر سموات والأرض عالم الغيب وانقذني مني ما

(١) هو عبد الحميد بن عيسى الحسروشاخي، أسسه إلى حسروشا، قرية بمرو السريدي الشامي
المتكلم قال السيكي في الطبقات ٨/ ١٦ وكان يقيمها أصولاً متكبها محققاً يادعاً في
المحقولات، قرأ على الإمام فخر الدين الرازي وأكثر الأئمة، ثم قدم الشام بعد وفاة الإمام،
ودوراً رأياً، ثم توجه إلى الكرك، فأقام عبد صاحبها الملك الناصر داود، فإنه استدعاه يقرأ عليه
ثم عاد إلى دمشق فأقام به إلى أن توفي سنة ٦٥٢ هـ. وله من المصنفات «مختصر المهدى» في
الفقه، و«مختصر المعالمة» لأبي سب، و«آيات البيت»

(٢) هو محمد بن جادور بن عبد الملك أبو علي الله الجوسجي، «أرسي الأصل» انتقل إلى مصر وتولى
المصنف بها، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ. وله كتاب «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار» في السطو.
مترجم في سير أعلام النبلاء ١/ ٢٣، وفي الترجمة ١٤٦ هـ. انظر ترونداد من النقل ١/ ١٢٢
و ٢٦٢/ ٣

(٣) هو محمد بن سالم بن واصل الحموي كما في «ترونداد من النقل» ١٦٥/ ٣ و ٢٦٢/ ٣، المتوفى
سنة ٦٩٧ هـ.

(٤) من نهاية الصفحة ١٠ إلى ما حوّل من شرح العبيد الطحاوية ١/ ٢٤٣ إلى ٢٤٨ شيء هو،
التصديق

(٥) أخرجه ابن عاصم ١٩٩ وأحمد ٤/ ١٨٢ وابن حبان ٩٤٢، «بحاكم» ٥٢٥ من طريق بشر بن بكر
و ٢٨٩/ ٢ من طريق ابن شابر كلهم عن عبد الله بن يزيد بن جابر ومشرح الوليد بن مسلم بسماعه
عن عبد الرحمن فانتفت سنة نديسه وخوجه لأجوي في الشريعة من ٣١٧ من التوسيد بن مسلم
وبن علي عاصم في السنة ٢١٩ واليعري ٨٩ كلهم من حديث الثور بن سمعان قال البوصري
في مصباح الرجاء ورقة ٢/ ١٤ إسناده صحيح وصحته الحاكم ووافقه الذهبي
وهو في مقاب القلوب باب قلوب على دينك، وليس فيه التهمة كما أورد المصنف وفي الباب
أحاديث

احتسروا به من الحور بدينك بك يهدي من شاء الى صراط مستقيم^(١) وبقره لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم^(٢).

ومنها أن القوم بالرأي والعقل المنجرد في الفقه والشريعة بدعه وصلاية فأولى أن يكون ذلك في علم السوحيد، والصناعات بدعة وصلاية فعد فال فحر الإسلام عني البردوي^(٣) في أصول الفقه، به يرد في لشرع دليل على أن العقل موجب، ولا يجوز أن يكون موجباً وعبارة بدون الشرع إذ العبد موصوفات لشرع، ومن يري العباد ذلك، لأنه يبرع أي يسوق إلى شركه، فمن جعله موجباً فلا دليل سماعاً فقد خاور حد العبد ومعنى عن حد الشرع على وجه العبد.

ومنها الإصغاء إلى كلام الحكماء وأبائهم من لصفاء حيث أعرضوا عن الآيات الواردة من لواء، خصوصاً مع لجهلاء الذين يظن فيهم أنهم العقلاء والعلماء، وقد نبه الله تعالى على ذلك في كتابه حيث قال ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في باب﴾ أي بالآويلات المتبادرة والتعبيرات الكسدة ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ حتى يخوضوا في حديث غيره^(٤) فإن معنى الآية يشملهم إذ العبرة بعموم حتى لا بخصوص النسب لذلك فمعنى والآويلات الباطلة ولشجريت الباطلة قد يكون كماً، وقد يكون مسقاً، وقد تكون معصية وقد تكون خطأ والخطأ في هذا الباب غير ممنوع ومرفوع بخلاف الخطأ في اجتهد الفروع حيث لا ورر كماله بل أخر يتردد على الك وبهذا تبين وجه الفرق بين اجتهد أهل البدعه مع اختلافهم وبين اجتهد أهل السنة مع اختلافهم ويشير إليه قوله تعالى ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ وثبت من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خساراً^(٥) وفي حديث القرآن حجة لك أو عيبك فهو كبحر آيين

(١) أخرجه مسلم ٢٧١ والترمذي ٣٤٦٦ وأبو داود ٦٦٦ والنسائي ٢١٢ ٢١٣ واسعري في شرح السنة ٩٥٢ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري ٦٦ رقم ٤٢٥٥ ومسلم ٢٧٠٤ ح ٤٦ أبو داود ١٥٢٧ والترمذي ٣٤٦٦ والنسائي ٢٨٢٤ وأحمد ٤١٧/٤ وابن أبي شيبة ١٠ ٢٧ وابن حبان ٨ ١ والنسائي في اليوم والليله ٥٣٧ منهم من حديث بن موسى الأشعري وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد ربه ٢٠٥٤٧ والنسائي في اليوم والليله ٣ وعمر بن عبد الله بن جابر عن أنس بن مالك ٣٥٦ وابن أبي در عبد أحمد ٥ ١٥٧ وابن ماجه ٢٨٢٥ ونظر المطالب العاليه ١١٣/٢ و ٢٦ ومجمع الروايات ٩٠ / ٩٧ ٩٩.

(٣) عني بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البردوي الإمام الكبير فخر الإسلام له تصانيف كثيرة مختارة منها «المسوط» و«شرح الجامع الكبير» و«شرح الجامع الصغير» وأصول البردوي و«رد في حدود سنة ٤١٠ هـ، وتوفي في خامس رجب سنة ٤٤٢ هـ. انظر التواتر الهية من ١٢٤.

(٤) لأنعام: ٦٨.

(٥) الإسراء: ٨٢.

ماء لمحبوبين ودماء لمحجوبين^(١). فالواجب على المسلمين أجمعين اتّباع سيد
العرسلين المطابق لما جاء به عقيدة سائر اليبس وعين التبين لكتاب المبين، وقد بين
سبحانه أمره وعظيم شأنه وقدره حيث أقسم بنفسه فقال ﴿وَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى
يُخَرِّجُوا فِيمَا شَجَرَ بَيْبِهِمْ ثُمَّ لَا يُخَالِفُوا فِي أَنْفُسِهِمْ خَرْجًا مِنْ ثَمِينٍ وَيُسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا﴾^(٢) وأخر أن المسافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره وأنهم إذا دعوا إلى الله
أي كتابه ورسوله أي حكمه صدّوا عند صدوق أي أعرضوا عنه إعراضاً معوّداً وأنهم
يزعمون أنهم إن أرادوا إحساناً ونوحيّاً وريفاً ونحقيقاً كما يقوله كثير من المتكلمين
والمتفلسفة وغيرهم إنما يريد أن نحسن لأشياء بالجمع بين كلام لأبياء والحكماء،
وكما يقوله كثير من المستنعة من المنتسكة إنما يريد الإحسان بالجمع بين الإيمان
والإيقان والتوفيق بين الشريعة والطريقة والحقيقة يريدون فيها دعائس مداهمهم الباطلة
ومشربهم الماطنة من الصنوع والاتحاد والاتصاف والافصال ودعوى الوجود المطلق،
وأن الموجودات بأسرها عين الحق ويتوهمون أنهم في مقام الجمعية والجمال أنهم في
حالة التفرقة وضلال الزندقة فكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير ما
ثبت من النبي الأمين ﷺ وبطل أن ذلك مستحسن في باب اليقين وأن ذلك جامع بين
ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه من المعقول فله نصيب من ذلك وحرام عليه الترفي
إلى ما هالك إذ ما جاء به الرسول كاف شاف كاف في حكم كل حي وباطل.
قال الله تعالى ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكَفُّوا لِحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣) وهذه كانت
طريق السائقين الأولس وهي طريقة النديمين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين وأكابر
المعشرين وأعظم المحدثين وعمدة الصوفا المتقدمين كداود الطائفي^(٤) والمحاسبي^(٥)

(١) أخرجه مسلم ٣٢٣ والترمذي ٣٥١٢ والسياتي ٥/٥٦ من حديث أنس عاتك الأشعري ولعله
«الطهور شرط الإيمان، وسعد الله ثلثاً الميراث، وسيد الله الحمد لله ثلثاً - أو ثلثاً ما بين
السموات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل
الأمم يعضون، فبائع نفسه بعبثها أو موبقها» وهو عند الساتي إلى قوله أو عليك ولم أجد الزيادة
التي زادها الشارح رحمه الله

(٢) الساء ٦٥.

(٣) البقرة: ٤٤.

(٤) هو داود بن نصير الطائفي الكوفي ثقة فقيه عابد، توفي سنة ١٦٥ هـ في خلافة المهدي انظر
تقريب التهذيب ٢٣٤/١ وصفة الصوفا ٨٦/١

(٥) الحارث بن أسد المحاسبي الزاهد المشهور أبو عبد الله البغدادي قال الذهبي في ميراث الاعمال
٣١٠/١ «المحاسبي زاهد صديق في نفسه وقد تقرب إليه بمعنى صوفيه وبصانيمه» توفي سنة
٢٤٢ هـ، انظر صفة الصوفا ٢/٢٧٠

والسري السقلي^(١)، ومعروف الكرخي^(٢) ولجنيد البعدي^(٣) والمتأخرين كأبي نجيب السهروردي^(٤) وصاحب الموارف^(٥) والمعارف^(٦) وناقد الجبلاني^(٧)، وأبي القاسم انقشيري^(٨) إى أن خفف من بعدهم خفف أصابعاً لصلاة وتبوء الشهرة، وقد أن أن شرع في المقصود يعود الملك المعهود

قال الإمام الأعظم والهمام الأمام الأقدم وثروة الأنام أبو حنيفة الكوفي رحمه الله في كتابه المسمى بانقصة الأكثر المشار به إلى أنه ينبغي أن يكون الاهتمام به هو الأكثر لأنه مداد لايمد، وبسبب صحة الأركان ومعنى غاية الإحسان، وبهاية العزلة بعد البسمة المشتملة على مضمون الحمدة إخبار في المعنى وإنشاء في المعنى لله الجامع للصفات الحمدي ولعوت لعنا، ولد، روى هشام عن محمد بن الحسن قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول: «مسم الله الأعظم هو الله»، وبه قال الطحاوي^(٩) وأكثر العارفين حتى أنه

(١) هو أحد كبار مشايخ الصوفية تلميذ معروف الكرخي حدث عن هشيم وأبي بكر بن عياش وعلي بن عراب وحنين بن يحيى ويزيد بن هارون وغيرهم توفي سنة ٢٥٣هـ أنهر النديه والنهاية ١٩/١٦

(٢) هو معروف بن القردان الكرخي المكنى أبا محفوظ نسبة إلى كرخ بغداد أسد بن بكر بن حبيب وعبد الله بن موسى رابن القسك توفي سنة ٢١٠هـ انظر صفة الصفوة ٢/٢١٤

(٣) النجيد بن محمد الجيد أبو القاسم الحرار القزويني كان أبوه يبيع الزجاج وكان هو مغزلاً وأصله من هارون ويسمى رئيس الطائفة الصوفية، تلميذ طائفة علي أبي ثور وكان يعني في حلقته بحضورته وهو ابن عشرين سنة، توفي سنة ٢٩٨هـ انظر صفة الصفوة ٢/٢٧٤

(٤) هو شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي الصوفي البعدي، صاحب التصانيف من تصانيف الموارف والمعارف، وبهجة الأبرار توفي سنة ٦٣٦هـ مترجم في سير أعلام النبلاء ٢٢/٢٣٩

(٥) صاحب معروف هو الشهير ذي المتعمد ترجمته في كتابه معروف المعارف مطبوع

(٦) هو ابن أبي صالح أبو محمد الحنفي العمودي سنة ٤٧هـ ودخل بغداد مجمع الحديث ورواه على أبي سعيد المخزومي الحنفي، توفي التدريس في مذهب بغداد، وكان صاحب رفق وصلاح أشهر مصنفاته «العبق» و«فتح البصر» توفي سنة ٥٦١هـ مترجم في بداية والنهاية ١٢/٣١٣

(٧) هو الإمام الزاهد الفقيه الأساد أبو القاسم عبد الكريم بن هارون بن عبد العنك بن طحمة القشيري الحرابي الشافعي صوفي المصنف صاحب رسالة كان عديم النظر في السنوك والتكبير، لطيف العبارة طيب لأخلاق، غوياً على المعاني، وكان يعرف الأصوب على مذهب لأشعري، والنفوذ على مذهب الشافعي، توفي سنة ٤٦٥هـ مترجم في السير ١٨/١٥٩

(٨) هو الإمام أبو حمزة أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك لأزدي الحنفي المصري الهندي الحنفي كان شافعيًا في مذهب حياته حيث تفقه عن حاليه العربي تلميذ الشافعي ومن ثم سحر، في مذهب أبي حنيفة أعم مصنفاته فشرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار، توفي سنة ٣٢١هـ مترجم في سير أعلام النبلاء ١٥/١٧

لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الذكر له وهو علم مرتجل من غير اعتبار أصل أخذ منه كما عليه لأكثر من أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، والشافعي، والخليل^(١)، والرجاج^(٢)، وابن كيسان^(٣) والحليمي، وإمام الحرمين، والعزلي، والخطابي وغيرهم



-
- (١) هو إمام الحنابلة أبو عبد الرحمن الحنبل بن أحمد الفراهيدي لأزدي البصري، صاحب العربية والمروسة، كان إماماً كبير القدر، متواضعاً، فيه رقة وتعلم، صنف كتاب العين في اللغة وعنه مخرج صيويه ترمي على الأرجح سنة ١٧٥هـ. انظر السير ١/٢٦٨
- (٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن سري، الرخاج، البغدادي، صاحب تاليف الحجة في معاني القرآن وغيره، المتوفى سنة ٣١١هـ، مترجم في السير ١/١٤ رقم الترجمة ٢٠٩
- (٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي الحنفي صاحب التصانيف في النحو والعرب ومعاني القرآن، كان أبو بكر بن مجاهد بعظمه، ويقول هو أصغر من الشيخين بمئتين وانبؤد ترمي في ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ. نظر تاريخ بغداد ١/٣٣٥ وشذرات الذهب ٢/٢٢٢
- (٤) هو أبو سنان حمد ويقال أحمد بن محمد بن إبراهيم بن السطاب الحنابي المستفي أحد المشاهير الأعيان، والفقيه المجتهد في الفقهين، له من المصنفات معالم السنن وشرح البخاري وغير ذلك ترمي بمدينة بسب سنة ٣٩٨هـ مترجم في البداية ١/٢٧١

(أصل التوحيد) أي هذا الكتاب أساس معرفة توحيد الحق على وجه الصواب حكي عن أبي حنيفة رحمه الله أن قوماً من أهل الكلام أردوا السجث معه في تقرير توحيد الربوبية فقال لهم: أحبروني فهل أن نتكلم في هذه المسألة عن سبيلة في دجته نذهب مسملياً من الطعام والمتع وغيره بنفسها ونعود بنفسها وترضى بنفسها وتفرع نفسها وتجمع كل ذلك من غير أن يسبها أحد، فقالوا: هذا مُحال لا يمكن أبداً، فقال لهم: إذا كان هذا مُحالاً في سبيلة فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله؟ انتهى وقد أحسن قول العارف إبراهيم الخواص في هذا المعنى:

لقد وصح الطريق إليك حقاً فما أحد أرادك يسعد
وكما قول الآخر من هذا المبنى والمعنى.

لقد ظهرت ولا تحلى على أحد لا على أكمه لا يعرف انقرا
ولقد أحسن أبو العتاهية^(١) في قوله
فواعجبا كيف يمسى إليه أم كيف يحجبه الحاحد
ولله في كل تحريكه ونسكية أم شاهد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

أقول: فائدة كلامه سبحانه وتعالى في الفاتحة بالحمد لله رب العالمين يشير إلى مدبر توحيد الربوبية المترتب على توحيد الألوهية المقتضى من الحق تحقيق العبودية وهو ما يجب على العبد أولاً من معرفه الله سبحانه وتعالى والحاصل أنه يلزم من توحيد اليهودية توحيد الربوبية دون العكس في القضية لقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَقَالُوا اللَّهُ»^(٢) وقوله سبحانه حكيم عليهم «لَا يَفْقَرُونَ إِلَى اللَّهِ شَيْئاً»^(٣) بل عاب سواد القرآن وآياته متضمنة بسوعي التوحيد، بل القرآن من أوله إلى آخره في شأنهما وتحقيق شأنهما، فإن القرآن لا حصر عن الله وأسمائه وصفته

(١) هو إسماعيل بن عيسى بن سويد بن كيسان أبو إسحق العمري المعروف بأبي العتاهية ولد سنة ١٣٠هـ وتوفي في بغداد سنة ٢١١هـ وله ديوان شعر مشهور

(٢) لقمان ٢٥

(٣) الرمز ٦

وما يصح الاعتقاد عليه

وأبعاده فهو التوحيد العلمي الحبري، وإما دعوته إلى عبادته وحده لا شريك له وحلح ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطبيعي، وإما أمر وبهي وإلزام بطاعته فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن إكرامه لأهل التوحيد وما فعل بهم في الدنيا بكرمهم به في العقبي فهو حواء توحيده، وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من الكلال وما يحل بهم في العقبي من العذاب والسلاسل والأحلال، فهو حواء من حرج من محكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوق أمته وثنائهم وفي شأن دم الشرك وعقوق أمته وجرائهم، فالحمد لله رب العالمين توحيد الرحمن الرحيم، توحيد مالك يوم الدين وإياه يعبد ويبدأ يستعين توحيد إهدانا الصراط المستقيم، توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق التوحيد صراط الدين أنعمت عليهم غير المعصوب عليهم ولا الصابيين الذين فارقوا التوحيد عنقاً وجهاً وفساداً، وكذا السنة تأتي مبينة ومقررة لما دل عليه القرآن فلم يحوجت بها سبحانه وتعالى إلى رأي فلان ودوق فلان ووجد فلان في أصول ديسا، ولما نجد من خالف الكتاب والسنة محتجين مضطرين بل قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضْتُ لَكُمْ لِلْإِسْلَامِ دِيناً﴾^(١). فلا يحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة، كما قال الله تعالى: ﴿هَذَا نَبَأُ لَيْسَ﴾^(٢). وقال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُنَا عَنِ الْكِتَابِ يُحْيِي عَلَيْهِمْ﴾^(٣). وقال الله تعالى: ﴿وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٤). وإلى هذا المعنى أشار الطحاوي بقوله في أول عقده لا بدخل في ذلك متأولين بأرائه ولا مترجمين بأهوائه فإنه ما سيتم في دينه إلا من سلمه الله عز وجل. (وما يصح الاعتقاد عليه) أي وما يصح اعتماد الاعتقاد عليه في هذا الباب، وهذا معنى قوله: الفقه معرفة النفس ما بها وما عليها، وقد أعرص الإمام عن بحث الوجود اكتماء بما هو ظاهر في مضمون الشهود هي انشراح: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَأَمَّا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٥) فوجود الحق ثابت في فطرة الخلق كما يشير إليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَطَرَهُ

(١) المائدة، ٣.

(٢) إبراهيم، ٥٢.

(٣) العنكبوت، ٥١.

(٤) الحشر، ٨.

(٥) إبراهيم، ١٠.

الله التي فطر الناس عليها^(١) . ويومئذ إليه حدثت^(٢) كل مولود مولد على فطرة الإسلام^(٣) . وربما ساء الأنبياء عليهم السلام لبيان لوحيد وتبيان التعريد، وبدا أطلقت كلمتهم وأجمعت حجتهم على كلمة لا إله إلا الله . وبه يؤمر أن يأمرُوا أهل ملتهم بأن يقولوا لله موجود من قصدوا إظهار أن غيره ليس بموجود رداً عما يرمون وتحيينوا حيث قالوا هؤلاء شعائنا عند الله، وهما معبودهم، لا ليقرَّبونا إلى الله رضى

على أن التوحيد يعيد الوجود مع مزيد الأول . ثم العقيدة بحسب أن توحيد من الشرع الذي هو الأصل، وإن كانت مما يستعمل فيه العقل وإلا فعلم إثبات مصانع وعنده وفدته لا تتوقف من حيث دونه على انكساب والشئ، وكيف تتوقف عليهما من حيث لا اعتداد به لأن هذه انما بحث إذا لم يعتبر مصابقتها لادكتاب والشئ كانت بمنزلة انعدم الإلهي للعلاسة فحيث لا عبرة به على ما ذكره المحققون، فمن الآيات الدالة على وحدته وظهور فضله وقدرته وحكمته ووجوده قوته تعالى ﴿إِنَّ فِي حَلْقِ سَمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ وَخِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْعُلُوقِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَفَرَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَخِيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبِشَيْءٍ مِنْ دُنَى ذَلِكَ وَنَضْرِبُ الرِّيحَ وَالشَّجَابِ السُّمُخْرَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَدْرِي قَوْمٌ يَعْقِلُونَ﴾^(٤) فمن أدار بظهري عجائب هذه المذكورات من خلق الأرضين والسَّمَوَاتِ وبذائع فطرة الحيوانات والنباتات ومائر ما اشتملت عليه الآيات الآفانية والأنفسية كقوته تعالى ﴿وَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقَ النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقَ الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظًا مَا فَكَّرُوهَ لِعِظَاهُ ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَرَاهُ أَتَاكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾^(٥) .

وقد قال الله تعالى ﴿سُبُّهُمْ آيَاتٌ فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٦) .

(١) الروم . ٣٠ .

(٢) أخرجه البخاري ١٣٥٨ و ١٣٥٩ ومسلم ٢٦٥٨ وأحمد ٢٨٢/٢ و ٤ وابن حبان ١٦٨ والطبري ١٦٢/٢ كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وكل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه

(٣) البقرة ١٦٤

(٤) المؤمنون ١١ .

(٥) فصل ٥٣

وهي كل شيء له شاهد يدل على أنه واحد

الجهاء ذلك إلى الحكم ياد هذه لأمر العجيبة مع هذه الترابيب المحكمة العربية لا يستعني كل منها عن صانع أوجده من العدم، وعن حكيم ونه على قانن أودع فيه صوتاً من الحكم، وعلى هذا درج كل لعقلاء إلا من لا عبرة بمكسوته كبعض للمرية^(٦) من لسمهاء، وإنما كفر بعضهم بالاشتراك حيث دعوا مع الله إلهاً حر كعندة الأصنام وسائر الوثنيين من الأمم، وبعضهم ينسب بعض الحوادث إلى غيره تعالى كالمجوس^(٧) ينسبون الشر إلى ظلمة إهرمن، وهو الشيطان، والحير إلى نور الرحمن وبعض الوثنيين من الحرم يسبون بعض الآثار إلى الأصنام كما أحبر الله سبحانه وتعالى عنهم بقوله ﴿يُنْشِئُونَ لَأْثَرَكِ بَعْضُ أَهْنُتِنَا شَوْءاً﴾^(٨)، وكانصاشين^(٩) وبعض المنجمين حيث ينسبون بعض لآثار إلى الخواص لم فيها من الأنوار سبحانه وتعالى عما يشركون

وبعضهم يبركار ما جعل الله سبحانه إنكاره كفرا كسبعث وحياء المومني في دار القرار، وهذا المقدار كاف لأولي لأبصار، ولذا أعرضنا عن لمعدلات العظمة التي رتبها الأنظار على سبيل الاستظهار ومعجمه أن العالم حادث بمعنى فحدثت وجد بعد لعدم، وهو صحيح إلى فحدثت موصوف بصفة القدم، وذلك انمحدث الموجد هو الله سبحانه

(١) هم القاتلون بدم وجود إله بهذا الكون ولا صانع وأن الخلاق وجميع المكنونات كانت بلا مكنون انظر تليس إبليس لابن الجوري، ص ٥٢.

(٢) المجوس هم عدة لآثار والشمس ويرحمود أنها منكعة بعالم وهي التي تأتي بالهلال وتذهب الليل وتحيي الليالي والحيوان وتروث الحريرات إلى أحصاء، ويبسبون نكاح المعارم وأشبوا لأنفسهم آلهين وقالوا أحدهما نور حكمهم لا يعمل إلا الحير، والآخر سلطان هو ظلمة لا يعمل إلا الشر انظر الجبل والفتن ٢٣٣/١ وتليس إبليس ص ٨٧-٨٨

(٣) هو ٥٤

(٤) الصابون هم الخارجون من دين إلى دين. وقال ابن الجوري في تليس إبليس ص ٨٦ وللملحمة في مذاهبهم عشرة أقوال أحدها أنهم قوم سي الصاري والمجوس، والثاني أنهم بين اليهود والمجوس، والثالث أنهم بين اليهود والنصارى، والرابع أنهم صنف من النصارى ألين منهم قولاً، والخامس أنهم قوم من المشركين لا كتاب لهم، والسادس أنهم كالمجوس والسادس أنهم مرقعة من من الكتاب يعرفون الربوب، والسادس أنهم قوم يصلون إلى العلة ويعبدون الملائكة وقرأون الزبور، والسابع أنهم طائفة من أهل الكتاب، والعاشر أنهم كانوا يمولون لا إله إلا الله وليس لهم عمل ولا كتاب ولا نبي إلا قول لا إله إلا الله.

كما يشير إليه قوله تعالى ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿إِنْ رَكِبَ اللَّهُ الْفُلَ﴾^(٢) على السموات والأرض في ستة أيام^(٣) فمن قال بقدم العالم فهو كافر، ثم لما ثبت انتهاء الموجدات إلى واحد الوجود لذاته وانعدم على الواجب ممتنع لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه بزم كونه أرث نسباً فهو قديم لا أول لوجوده، وبقي لا آخر لشهوده فيرجع معنى القدم والنقاء في حقه سبحانه وتعالى ولو انصرفت المسئلة، وإن عدهم بعضهم في التبعات الثبوتية لأن معنى النقاء في حقه سبحانه وتعالى يعني عدم لاحق في لأبد، كما أن القدم عنده عر يعني عدم سابق في الأزل فيرجع معناه إلى معنى العدم، وهذا قال التوربشتي في معناه: إن الموجد والقديم من أسماء الذات

فإن لإمام الأعظم (رحم) أن يعرض فرضاً عيباً بعدما يحصل علفاً نفسياً (أو يقول) أي المكتف بسببه المطابق سب في حياته (آمنت بالله) وبه إشعار بأن الإقرار به عتد على خلاف في أنه شرط للإيمان إلا أنه يسقط في عصر الأحياء أو شرط لإجراء أحكام الإيمان كما هو مقرر عند الأغنياء، وهو المروي عن الإمام وإليه ذهب المنازيدي^(٤) وهو الأصح عند الأسعري^(٥)، ويؤيده قوله تعالى ﴿أَوْثَقْتُ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾^(٦) وقال الميردوى: من صدق بعبية وبراء الله من غير عذر سم يكن مؤمناً. وهذا مذهب المحققين من نعمهاء وفي كلامه إشارة إلى عدم اشترط لفظ تشهد حيث سم يقلل بحسب أن يشهد بأبي آتب بالله خلاف لَمَن شرطه من الشافعية مستدين بقوله عليه الصلاة والسلام: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٧) مع أنه جاء في

(١) الزمر ٦٢

(٢) الأعراف: ٥٤

(٣) هو محمد بن محمد بن محمود الدبويدي سبه إلى قومه من نوى سرحد، إمام المتكلمين صاحب التصانيف في الفقه والأصول، والعقائد والتفسير، المتوفى سنة ٢٢٣ هـ. الفوائد النبية ص ١٩٥

(٤) هو الإمام حلي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري البصري العلاني، إمام المتكلمين المتوفى سنة ٢٢٤ هـ. والمترجم في سير أعلام النبلاء ٨٨/١٥

(٥) الأعراف: ٥٤

(٦) أخرجه البخاري ٢٥ ومسلم ٢٢ والترمذي ٢٢٢/١ وابن حبان ١٧٥ والبيهقي في سنن ٩٢/٣ ٣٦٧، ويعوي في شرح السنة ٣٣ وابن مده في الإبان ٢٥ كلهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

وفي الباب عن أنس بن مالك بهذا اللفظ عند البخاري ٣٩٢ وأبو داود ٢٦٤١ والترمذي ٢٦٠٨ والسناني ٧/٧٥-٧٦ والبيهقي ٣/١ وابن حبان ٥٨٩٥

رواية أخرى حتى يقولوا لا إله إلا الله^(١)، والمعنى صدقت معترفًا بوجود الله سبحانه وتعالى وتوحيده في ذاته وتوحيده في صفاته (وملائكته) بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون وبهم معصومون ولا يعصرون الله ويؤمنون عن صفته الذكورية وبعت الأنثوية، وقد أنكر الله في كتابه على من قال: بهم بنات الله حيث قال: ﴿وَجَعَلُوا لِمَلَأْنِكَ لَدِينِ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّكَ أَشْهَدُ خَلْقَهُمْ فَتُكَلِّمُ شُهَادَهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾^(٢) وما أن أيضًا ﴿اضْطَمَى الثَّلاثُ عَلَى الْبَيْنِ مَا نَكُمُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾^(٣) وذكر في جوامع الأصول أن الملائكة ليس لهم حظ من معيم الحسان، ولا من رقيه الرحمن، كما في شرح القويبي لعمدة التسمي^(٤)، وذكر أيضًا أنهم أجسام لطيفة هوائية تقدر على التشكل بأشكال محسنة أو بأشكال مشي وثلاث ورباع مسكنهم لسموات أي مسكن معظمهم فان وهذا قول أكثر المسلمين (وكشي) أي الممرة من عبده كالنور والإحليل والريور والعوقان وغيرها من غير تعيين في عددنا (ورسله) أي جميع أسبانه أمة من أنه أمر يسبح الرصالة أم لا.

وطاهر كلام لإمام توافد النبي والرسل كما احتاره ابن الهمام^(٥) إلا أن الجمهور على ما قدمناه من أن الرسل أفضل من النبي في تحقيق أسرارهم ولا معنى عددًا لثلاث يدخل فيهم من ليس منهم، أو يخرج منهم من هو منهم، والترتيب بين الثلاثة باعتبار أن الملائكة يأتون بالكتب إلى الرسل، ولا يكتب أفضل من الملائكة بالإجماع، فإن كلام

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٢٢/١٠ ومسلم ٢١ ح ٣٥ ورواه دارقطني ٢٦٤٠ والترمذي ٢١٠٦ والنسائي ٦/١٠٤، وابن ماجة ٣٩٢٧ وأحمد ٣٦٤/٢ والدارقطني ١/٣٣١ وابن حبان ١٧٤ كلهم من حديث النبي هروية، وبعبارة: أأمرت، أو لأقتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذ شهدوا أن لا إله إلا الله وأعتوا بي وبعد جئت به عصمو مني دعاتهم ورواهم إلا يحفظهم وحسابهم على الله

(٢) الخرافة ١٩

(٣) الصلوات، ١٥٤

(٤) هو عمدة العقائد للإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد التسمي المتوفى سنة ٧١٠هـ وهو مختصر يحتوي على أهم قواعد علم الكلام ثم شرحه مصنفه وسماه الاعتماد وجاء من بعده من شرحه أكثر من واحد منهم جمال الدين محمود بن أحمد القويبي المتوفى ٧٧٠هـ وشرحه أيضًا محمد بن يوسف بن إلياس الرومي القويبي المتوفى سنة ٧٨٨هـ. انظر كشف الظنون ١٦٢٨/٢

(٥) هو محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام، له مصنف معتبرة منها فتح القدير شرح فيه الهدية، وله تحرير في الأصول، وملك مائتة الإنصاف بعيدة عن التعصب المدعي خصومه في دفع العدي، توفي سنة ٨٦١هـ.

الله من غير نزاع، (والبعث) أي الحياة (بعد الموت) قيد يفيد أن المراد به لإعادة بعد فناء هيئة البداية لا بعث الأنبياء إلى الحق، وإن كان مما يجب لإيمان به أيضًا ودينه موله سبحانه وتعالى ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾^(١) وقوله سبحانه ﴿فَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَىٰ بَعْثِهَا أُولَٰئِكَ سَنُعَذِّبُهُمْ فَأَسْفَلُ الْمَعَادِ﴾^(٢) إلى غير ذلك من النصوص القاطعة والأدلة للامعة، فإن في المقاصد^(٣)

وبالحمد، ولإيمان بالحشر من ضروريات الدين، وإنكاره كفر باليقين، وإن قيل هذا قول بتناسخ، وهو نقل الروح من بدن إلى بدن، فإن البدن الثاني ليس هو الأول كما ورد في الحديث أن أهل الجنة مجرد مرد^(٤)، وأن الجحيمي صرصة مثل أحد^(٥)، ولأجل هذا المعنى وهو أن القوم بالمعاد وحسب لأحساد قلوب بالتناسخ، قال حلال الدين ثرومي رحمه الله ما من مذهب إلا ولتناسخ فيه دم وسبح؟ وسحاب أنه إنما يلزم لتناسخ لو لم يكن البدن الثاني محبوبًا من الأجزاء لأصله ببدن الأول وإن سمي مثل ذلك تناسخًا كان برعا في مجرد الاسم، وتحقيق التوسم على أن التناسخ عند أهله هو د لأرواح بني الأنبياء في الدنيا لا في الآخرة، فبئس يكفرون الجنة والمار وماتر أمور المعنى، ولذا كهررا [بقوله]^(٦) تعالى ﴿كُلُّبُضْجَتُ جُلُودَهُمْ بَدَنَهُمْ جُبُودًا، غَيْرُهُمْ﴾^(٧) بعد أن يكون انشباب والمعاد بالذات الحسية والآلام الحسية غير من عمل الطاعة والركب المعنوية لأنهم دعوى بعثه في ذلك بالإدراك، وبه هي لروح ولو بواسطة

(١) المؤمنون ٦٦

(٢) يس: ٧٩.

(٣) هو المصنف في علم الكلام العلامة سعد الدين مسعود بن عمر الصائري وبه عليه شرح جامع ترمي سنة ٧٩٦هـ.

(٤) يشير المصنف إلى الحديث الذي رواه الترمذي ٥٢٤٨ من حديث معاذ بن جبل بنظر «يدخل أهل الجنة حرد مرد، مكحلين أبا، ثلاثر أو ثلاثر سه»، وهو حسن شافعه الذي أحرقه الترمذي أيضًا ٢٥٤٢ من حديث أبي هريرة بنظر «أهل الجنة حرد مرد كخني، لا بعض شبيهم ولا ثلثي ثريهم».

(٥) يشير المصنف إلى الحديث الصحيح الذي رواه مسلم ٢٨٥١ والترمذي ٢٥٧٩ وابن حبان ٧٤٨٧ و٢٤٨٨ والبيهقي في البعث ٥٦٥ من حديث أبي هريرة ولغظه «خبر من الكافر أو باب الكافر مثل أحد» ولغظه جلده مسرة ثلاث.

(٦) تصحفت هي الأصل لا يقال قوله والصواب لقوله كما أثبتناه

(٧) النساء: ٥٦.

ولقد رزق خيره وشره من الله تعالى،

الآلات وهو باقٍ بعينه، وكذا الأجزاء الأصلية من البدن، ولد يهال لمن رُوِّي حدس من الصبا في الشبحوحة أنه هو بعينه، وإن نُدلت الصور والهيات، بل كثير من الأعضاء والآلات ولا يقال لمن جرى في الشباب فعوقب في المشيب أنه عقوبة لغير العجاني فكثير ضروس الكافر بمنزلة ورم أعضاءه.

وفي شرح لمواقف^(١) الأجزاء الأصلية هي الأجزاء الباقية من أول العمر إلى آخره قال بعض الأفاضل الأجزاء الأصلية هي الأجزاء الحاصلة في أول المظرة وهي وقت تعلق الأجزاء بالأنساج، وربما ذكروا من أعيان الأجزاء الأصلية في الحشر سقط ما قالوا في هي الحشر بمعنى جمع الأجزاء أيضاً على أن الحشر أولاً لا يكون إلا بجمع الأجزاء من أول العمر إلى آخره، وتحقيقاً لمعنى لإعادة كما ورد أنه سبحانه وتعالى بعد القصة والأجزاء المقطعة من الظفر والشعر والأجزاء المقطعة من السن وأمثال ذلك

ثم إنه سبحانه وتعالى يُبقي ما أراد، ويُعَدُّ ما أراد، على ما تعقبت به المشيئة في الكمية والكيفية والهيئة، ثم أعلم أنه سبحانه وتعالى كما يُحيي العقلاء يُحيي المجربين ولصبيان واجزء والشياعين والبهائم والحشرات ويصور للأحياء نوارده في ذلك، وأما السقط الذي لم تسم أعضائه هل يُحشر؟ نروي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا نفخ فيه الروح يُحشر، وإلا فلا، وهو الظاهر لأن مذهب المحابر عند الأمر هو الحشر ثمركت من الروح والجسد.

وقول الفوسوي والذي يعتنقي مذهب عثمان أنه إذا كان استبان بعض خلقه يحشر، وهو قول الشعبي وأبو سيرين مدفوع بأن هذا الحكم حكم فقهي يرتب عنه بعض الأمور الدنيوية، ولا تقاس عنه الأحوال الأخروية، (والقدر) أي وبالقصاء والقدر (خير وشر) أي نفعه وضرره، وحدوه ومزجه حال كونه (من الله تعالى) فلا تعبير بالتقدير فيجب الرصد بالقصاء والقدر وهو تعيين كل محبوب بمرتبه التي توجد من حسن وثبح ونفع وضرر، وما يحبط به من مكان وزمان وما يترتب عليه من ثواب أو عقاب

ولعل الإمام الأعظم رحمه الله عدل عن الإيمان الإجمالي المشتمل عليه كما

(١) المواقف في علم الكلام للعلامة عابد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي الموفى سنة ٧٥٦هـ به عدة شروح أهمها شرح السيد الشريف عبي بن محمد الجرجاني المسمى سنة ٨١٦هـ انظر كشف الظنون ١٨٩١/٢.

ولحساب والميزان، ولجنة والسر حق كنه. والله تعالى واحد لا من طريق العدد
وكس من طريق أنه لا شريك له قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم
يكن له كفواً أحد

لشهادة تعالى له ﷺ حيث أجاب سؤال جبرائيل عليه السلام عن الإيمان بهذا المقدار من
ليد إلا أن الإمام الأعظم رحمه الله عثر عن اليوم الآخر بمذته من البحث بعد الموت
يشمل جان الروح والموقف ثم رأيت في نسخة صحيحة أنه جمع بين قوله وليوم
لآخر وبعث بعد الموت، فتعین أن يراد حينئذ من البعث بعد الموت هو الإحياء في
الغير، أو أرد باليوم الآخر جميع أحوال القيامة وما بعدها من مشيئة والعقوبة، ثم خص
مها البعث بالمحشر والمشرق، فإنه أول ما فيه براع أهل الكفر ولأنها تشمل على أصول
الإيمان التفصيلي فأراد بنفسك أن ينتهت في أول كتابه، جمالاً على ما أراد بيده فيه تمهيداً
وكمالاً، كما أنه أحسن بقوله. والبعث بعد الموت أولاً ثم دله بقوله آخر (والحساب
والميزان والجنة والنار حق كله) وكذا الصراط والحوض وغيرهما من مواقف القيامة على
ما سيأتي بيده ويرد بهانها ثم الإمام الأعظم أوضح معنى التوحيد بظهور المرام حيث
قال (والله تعالى واحد) أي في ذاته (لا من طريق العدد أي حتى لا يتوهم أن يكون
بعده أحد (ولكن من طريق أنه لا شريك له). أي في بعث السموي لا في ذاته ولا في
صفاته ولا نظيره له، ولا شبهه له كما سيأتي في كلامه النية سيه على هذا، فترى وكأنه
استفاد هذا المعنى من سورة الإخلاص على صورة الاحتصاص (قل هو الله أحد) أي
متوحد في ذاته مفرد بصفاته (الله الصمد) أي المستعني عن كل أحد والمصحح إليه كـ
أحد (لم يلد ولم يولد) أي ليس بمحل الحوادث ولا محادث (ولم يكن له كفواً أحد)
أي ليس به أحد مماثلاً ومجاساً ومشتاباً وبه رد على كفر مكة حيث قالوا الملائكة
سبح الله، وعلى اليهود حيث قالوا عيسى ابن الله وعلى النصارى حيث قالوا المسيح
بن الله، وإن أم صالحة به، وفي السنين حكاية عن مؤمن الحن ﴿والله تعالى خد رب
ما اتحد صاحبه ولا زلدا﴾^(١) أي طريق المجاز إذ على مسيل الحقيقة محل ذلك على
ملك المتعار

والبحر أن صانع العالم واحد إذ لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود لا
على ذات واحدة مصفة بعبود متعددة كما يستفاد من قوله تعالى. ﴿لو كان فيهما آلهة

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴿١﴾ برهان التمانع وتقريره إنه لو أمكن إيهان لأمكن بينهما تصاع بأن يريد أحدهما سكون زيد وآخر حركته، لأن كلاً منهما في نفسه أمر ممكن، وكذا يعنى لإرادته بكل منهما ممكن في نفسه أيضاً إذ لا تصاد بين الإرادتين، بل بين المرادين فحينئذ إن أن يحضن الأمران فيجتمع الصداق أولاً فيسزم عجز أحدهما وهو إمارة الحدوث والإمكان لما فيه من ثباته لاحتياج التعمد مستمر لإمكان التصاع المستمر للمحال فيكون محالاً، وهذا تفصيل ما يقال إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزوم عجزه، وإن قدر لزم عجز الآخر، وما ذكرنا يدفع ما يقال إنه يجوز أن يتفقا من غير تصاع، وأما قول العلامة التتارني الآية حجة لإسحبه أي يطرأ في أول الأمر إنها حجة ويرول ذلك عند تحقق السحرة والملازمة عادة على ما هو اللائق بالحطاييات، وقد العادة جارية بوجود التمانع وانتعالم عند اعتد احكام على ما بشر إليه قوله تعالى ﴿ولعلنا بعضهم على بعض﴾ (٢) فالمحققون كالمراي واس الهمم والبيضاوي (٣) ما قنعوا بالإف عيه وجعلوه من الحقائق لقطعية، بل قبل تكفر ثائنها ولمسألة مستوفاة في النكسب الكلامية، ثم ادعم أن لو في هذه الآية ليست لانتفاء الثاني في العاصي بسبب انتفاء الأول، كما هو أصل المسألة بالاستدلال بانتفاء الجراء على انتفاء الشرط من غير دلالة على معنى وما فإنه قد يستعمل بهذا المعنى في بعض المعنى (لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه) أي من محرقاته وهذا لأنه تعالى راجب انوجود لداته وما سواه ممكن الوجود في حد ذاته فواجب الوجود هو الصمد العني الذي لا يفتر إلى شيء، ويحتاج كل ممكن إليه في إيجاده وإمده.

قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْعَمِيُّ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾ (٤) فإذا وجوده غير داته وصمائه ليست غير داته خلاناً للعلاسة ولا غير داته كما تقوله المعتزلة ولا حادثة كما تقوله الكرامية بخلاف المحلوقين، فإن صفاتهم غير ذاتهم عند الكل والحاصل أن العلاسة

(١) الآية: ٢٢.

(٢) المؤمنون: ٩١.

(٣) هو عبد الله بن هجر بن محمد بن عبي الشيرازي الإمام ناصر الدين أبو سعيد القاسمي البيضاوي المقيم الأصولي المصنف الشهير توفي سنة ٦٨٥ هـ أهم مصنعاته دأمرر التأويل في تفسير القرآن ومنهاج الوصول إلى علم الأصول وغيرها

(٤) محمد: ٢٢

ولا يشبهه شيء من خلقه

والمعتزلة وهو الصواب حتراراً عن تعدد قدماء وكذا الأشاعرة حيث ذهبوا إلى نفي غيرتها وعيها في تحقيق لأسماء (ولا يشبهه شيء من خلقه) تأكيد لما فيه وتقرير لما قدمه وهو مستند من قوله تعالى ﴿سَمِيعٌ كَمُلُّهُ شَيْءٌ﴾^(١) أي كذااته أو صفته، أو لأن نفي مثل للمثل مستلزم لنفي المثل بطريق لرحمان كما حققه بعض لأعيان، ولا يقول بزيادة الكاف أو المثل لأن المطلق هو المساوي من جميع الوجوه.

وفي شرح الثوري، قال، يعين بن حماد^(٢) من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفره ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفره.

وقال إسحاق بن إسماعيل^(٣) من وصف الله بشيء صفاته صفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم.

وقال علامه جهن وأصحابه: دعواهم على أهل الشبه وجميعه وما أوردوا به من الكذب أنهم مشبهة بل هم محضلة، ولقد قال كثير من أئمة السلف علامة الجهمية تسميتهم أهل الشبه فإنه من أحد من عاه شيء من الأسماء والصفات إلا سمي بالمتب لها مشبه حتى بعض المشركين كعبد الجبار^(٤) والرمحشيري^(٥) وغيرهما من

(١) الثوري، ١١.

(٢) هو يعين بن حماد الخادم المروزي، أبو عبد الله، أول من جمع المسند في الحديث كان من أئمة الناس بالعراق، أدام مدة في العراق والنجاش، يظلم الحديث، ثم سكن مصر، توفي سنة ٢٢٨هـ. مترجم في سير أعلام النبلاء ٥٩٥/١٠ ورواه هذا إمام الذهبي في كتابه التلخيص من ١١٦، وهو في شرح الشبه للإلكاني ٩٣٦.

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم النخعي المروزي، أبو يعقوب عالم خراسان في عصره قال الإمام أحمد بن محمد بن يعقوب الجعفي إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالف في أشياء فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً وهذا فيه الخطيب النخعي. اجمع به الحديث والعقود والجمع والخلق والنوع والعدد. روى عنه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم، توفي سنة ٢٣٨هـ. مترجم في سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٨، ٢٨٣. وانظر قوله هذا في شرح الشبه للإلكاني ٩٣٧.

(٤) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، يهودي الأسدي المروزي سنة ٥٤٠هـ، كان يتحلل مذهب الشافعي في الفروع، ومذهب المعتزلة في الأصول، وبه في ذلك معتصمات كثيرة وولي بصلته انفضاض بالرأي، وورد بغداد وحدث بها، وعمر طويلاً حتى جاوز التسعين. مترجم في سير أعلام النبلاء ١٧/٢٤٤.

(٥) هو أبو انفاسم محمود بن عمر بن محمد الحارثي المروزي المروزي صاحب المؤلفات في =

لم يرل ولا يرال بأسمائه وصفاته الذاتية وانفعالية، أما الساتية فالحياة والقدرة

المعتزلة والرافضة يستون كل من أثبت شيئاً من لصفات، أو قال برؤية الدات مشتهراً ومشهور عند الجمهور من أهل السنة وجماعة أنهم لا يريدون ببقى التشبيه بمي الصفات، بل يريدون أنه سبحانه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله كما يشبه الإمام بيان شافياً (لم يزل) أي فيما مضى (ولا يرال) أي فيما يبقى (بأسمائه) أي معروفاً بأسمائه، (وصفاته الذاتية) كالحلم والحياة والكلام وهي قديمة بالتمام (والفعلية) أي موصوفة بصفاته انفعالية كالخلق والرزق وسواهما، فمذهب سائريدي أنها قديمة ومذهب الأشاعرة أنها حادثه والشرع لعظمى عند أرباب التدفين كما يتبين عند التحقيق

وسنه أن رجب الوجود لذاته واجب الوجود من جميع جهاته كأسمائه وصفاته وانمى أنه ليست له صفة منتظرة ولا حالة متأخرة، يست داته محلاً للإعراض فإن داته كانية في حصول جميع ما له من لصفات والحالات التي بها تتم الأعراض، ولأنه لو لم تكن داته كافية في حصول ذلك لكنت بحاجة إلى ظهور الغير هالك، وكل محتاج إلى الغير فهو ممكن الوجود وقد يست أنه واجب الوجود قال الله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ فِئًا بِهَا النَّاسُ أُنْصِفَ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْعَمِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(١) أي عمي بداته وصفاته عن ظهور مصروفاته وهو حميد بعبوته وأسمائه سوء حمده أو لم يحمد أحد من سواه، فهو مُسَرَّ عن الاعتز والانتقال، بل لا يرال في عبوته لعميه مُسَرَّاً عن الروال وهي صفاته الذاتية مستغنياً عن الاستكمال ولا يلزم من حدوث متعلقات هذه الصفات حدوث لصفات كالمحقوق والمرروق والمبصر وسائر الكائنات وجميع المعلومات (أما الذاتية) أي الإحصائية (فالحياة) وهي صفة أرليه تفتضي صحة العلم لموصوفها، (والقدرة) أي وكذا القدرة صفة أرليه تزخر في المعذورات عند تعلُّقها بها، والمعنى أن الله تعالى حي بعبانه التي هي صفة لأزلية الأبدية، وفادر بقدوته التي هي صفة الأزلية لسمودية والمعنى أنه إذ قدر على شيء فإلما يقدر عليه بقدوره العديمة لا بالقدرة الجاذبة، كما لوحد للأشياء الممكنة فهو سحي القنوم أي القائم بانه المقسم لموجوداته، وأنه يُحبس المولى من العدد بداية ومن بعد إيمانهم إعادة، وهو عسى كل شيء قدير حيث خلق الحق وأعطاهم الحياة والقدرة والرزق وسوى كونه

= التفسير وغريب الحديث والعربية، وأكثرها مطبوع مداول تروفي سنة ١٣٢٨ هـ مترجم في سير
أعلام النبلاء ٢٠ / ١٥١-١٥٦.

(١) سطر ٥١.

قادر أن يصحح منه ويحد العلم وتركه (والعلم) أي من الصفات الدائمة وهي صفة أدبية تكشف المعلومات عند تعقبها بها، فالله تعالى عالم بجميع الموجودات لا يعرب عن علمه مثقال ذرة في العلويات والسفويات، وإنه تعالى يعلم الجهر والسر وما يكون أحصى منه من المعينات، بل 'حاط بكل شيء عينا' من الجبروتات والكسبات والموجودات والمعدومات والتمككات والمستحيلات، فهو بكل شيء عليم من لدوات واصفات يعلم قديم لم يرب موصوفاً به على وجه الكم لا يعلم حادث حاصل في ذاته بالقول والاصد والتعير والاتقان تعالى الله عن ذلك شأنه وتعظم عما بها^(٢) برهانه

[قال الإمام عبد العزيز المكي^(١) صاحب الإمام الشافعي^(٢) وحسنه في كتابه^(٣) الذي حكى فيه مظهره لشر^(٤) المريسي عند سامون حين سأله عن علمه يعني فقال شر أقول لا يحسن فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم بقرينة له [شر يقول ولا يحسن ولا يعترف به أنه عالم يعلم]^(٥) فقال الإمام عبد العزيز يعني الجهل لا يكون صفة مدح فإن أقول^(٦) هذه الأسطوانة لا بجهل ليس هو ثبت العلم بها^(٧)، وقد مدح الله تعالى الأنبياء والصلوة والمؤمنين بالعلم لا يعني الجهن فمن أثبت نعلم نفي الجهل، ومن نفي الجهل لم يثبت العلم، وعلى الجهن أن يشتر ما أثبت الله تعالى نفسه وبهواً وفاء، ويمسكو عما أمسك^(٨)، وقد قال الله تعالى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ

(١) هو عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناشي حكي من أصحاب الإمام الشافعي المفسرين من والمعتز من بعضه، كان يلقب بالمولد لدعات، وقد قديم بغداد أيام المأمون وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، أشهر كتبه «الحيدة»، توفي سنة ٢٤٠هـ

انظر ما قاله الإمام الذهبي وتبعه السبكي عن كتاب الحيدة وهو في الرد على المجترية في مسائل خلق القرآن في الميزان الاعتدالي ٦٣٩/٢ وطبقات الشافعية ١٤٥/٢.

(٢) زاد في شرح الطحاوية ١/١٢٥: [رحمه الله].

(٣) في شرح الطحاوية: [في كتاب الحيدة]

(٤) في شرح الطحاوية: [بشر]

(٥) سقط في الأصل وما بين حاصرين من كتاب الحيدة ومن شرح الطحاوية

(٦) سقطت كلمة قول في الأصل فاستدركنا ما من النسخة وشرح الطحاوية ووضعنا ما بين حاصرين []

(٧) سقط ما بين حاصرين من الأصل فاستدركناه من الحيدة وشرح الطحاوية

(٨) انظر كتاب الحيدة من ٥٥ و ٥٦ بتحقيق جميل صليبا وشرح الطحاوية لابن أبي العز ١٢٥/١

الحجير^(١)، وقال أيضًا: ﴿وعنده معانج الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تنقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾^(٢) وقال: ﴿وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار ثم يبعثكم فيه ليفض أجل نسئ^(٣)﴾، ثم في قوله تعالى: ﴿ألا يعلم من خلق﴾^(٤) إيماء إلى أن المخلوقات ما هو عالم والعدم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون انحالق عامًا فهو كما قال الطحاوي لم يحف عليه شيء قبل أن يحضهم وعلم ما هم عاصرون قبل أن يحضهم، بل كما قال بعض المحققين من أنه سبحانه وتعالى يعلم ما كان من بدء المخلوقات، وما يكون من أواخر الموجودات قوله تعالى: ﴿إِنَّ رُحْمَ أَسَدٍ نَسْأَ عَظِيمٍ﴾^(٥) وما لم يكن أن لو كان كيف كان يكون كما قال الله تعالى: ﴿وَوَسَّوْا عِلْمَ اللَّهِ بِهِمْ خَبْرًا لَّاسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ تَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾^(٦) وكما قال أيضًا: ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه﴾^(٧)، وإن كان يعلم أنهم لا يردون ولكن أحمر أنهم لو ردوا لعادوا إليه.

وفي ذلك رد على الرافضة والقدرية الذين قالوا إنه لا يعلم الشيء قبل أن يحدثه، (والكلام) أي من انصباب الذاتية فإنه سبحانه متكلم بكلامه لدى هو صفة الألية السبب عنها بالظن انسمى بالقرآن المركب من الحروف، وذلك أن كل من يأمر ويهيئ ويخير بخير يحد من نفسه معنى، ثم يدن عليه بعبارة، أو بالكثابة، أو بالإشارة وهو غير اعلم إذ قد يحسر الإنسان عفا لا يعلمه، بل يعلم حلاله وخير لإرادة لأنه قد يأمر ما لا يريد كمن أمر عبده نصدا إلى إظهار عصيانه وعدم امتثاله لأوامره ويسمى هذا الكلام نسيب كما أحبر الله عز وجل عن هذا المردم بقوله: ﴿ويقولون في أنفسهم آو لا يعذبنا الله بما نقول﴾^(٨) وفي شعر الأعطل:

(١) المثلث ١٤.

(٢) الأنعام ٥٩.

(٣) الأنعام ٦١.

(٤) الميث ١٤.

(٥) الحج ١.

(٦) الأنفال ٢٣.

(٧) الأنفال ٢٨.

(٨) المجادلة ٨.

إن الكلام ليس المراد وإنما جعل اللسان علم المراد دليلاً^(١)

وقال عمر رضي الله عنه: بني زورت في نفسي مقالة والناس على ثوب الكلام إجماع الأمة من الأئمة لأعلام وتواتر النقل عن أنباء عنهم الصلاة والسلام بأن أوحى إليهم بيان الأحكام إلا أن كلامه ليس من جنس الحروف والأصوات والله تعالى متكلم أمر به ومخير بمعنى أن كلامه جميع واحد وتكثيره إلى الأمر وإنه والنجير باختلاف لتعلقات بالعلم والمدره وسائر الصفات، فيها واحد والتكثير ونسجودت إنما هو في لإضافات ويكفي وجود المأمور في علم الأمر

وبالحاصل أن هذا الكلام للمعطي الحادث المؤلف من الأصوات والحروف القائمة بمحادثها يسمى كلام الله والمراد على معنى أنه عبارة عن ذلك المعنى القديم كما وقع لتصريح به في التنويع^(٢).

وقال القشيري في شرح لعمدة أهل السنة لا يرون معنى وجود لأشياء بقوله تعالى كن بل وجودها معلق بإيجاده وتكوينه وهو صفة لأرادة وهذا الكلام عبارة عن سرعة حصول المقصود بإيجاده وكمال قدرته على ذلك وعند الأشعري ومن تابعه وجود لأشياء متعدية بكلامه الألي، وهذه الكلمة دالة عليه، كذا في شرح البأوبلاب، وفي تفسير تيسير قوله تعالى ﴿قُلْ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُهُمْ يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣) إنه تعالى لم يرد أنه عليه بكنهه كن فيكون بهذا الحفظ لأنه لو جعل حقا حقيقة لكان أن يكون حقا

(١) البيت يست بلا حقل وليس في دياره، وهو يذكر في كتب المتكلمين مع بيت قبله هو:
لا يسمي بكلامك من خطاب خصصت حتى يكون مع الكلام أصيلة

والعلامة ابن أبي العز الحنفي في شرح العنيفة الطحاوية ١٩٩، ١ طبع هذا البيت ما يلي:
«وعدلاً، فاستدل مستند بحديث في الصحيحين» لقائوا هذا خبر واحد لا يكون من أئمة العلماء على مصديقه، وتنقيه بالعمول والعمل به، فكيف هذا البيت قد قبل من مصنف مسود إلى الاحتفل، وليس هو في ديوانه؟ وبطلان هذا قال: «إذ السان لغير المراد، وهذا أقرب إلى الصحة» وعلى تقدير صحته، فلا يجوز الاستدلال به، فإن المصنف قد صنف في معنى الكلام، ورحموا أن على عبده الإسلام نفس كلمة الله، واتحد اللاهوت باناسوت؟ أي شيء من الآلهة شيء من الناس؟ استدل بقول بصرائي قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام وسرك ما يعلم في معنى الكلام في لغة العرب» اهـ.

(٢) هو التنويع نحو التوضيح على السفيح، بعلامه مسعود بن عمر الشنارابي المتوفى سنة ٥٧٩ هـ

(٣) الآية ١١٧، وآل عمران ٤٧

للمعدوم وبه يوحد، أم حصاناً للموجود بعدم وجود لا حائر أن يكون للمعدوم لأنه لا شيء، فكيف يخاطب ولا حائر أن يكون خطأً للموجود لأنه قد كان فكيف يقال له كن وهو كائن وإنما هو بيان أنه إذا شاء ما كونه كان من قبيل: قد حصل الوجود بالإيجاد بما فاته هذا الأمر؟ ننب إظهار العظمة وانعقدة كما أنه تعالى يبحث من في انقبور سمته، ولكن بواسطة الضح في الصور لإظهار لعظمه، أو يقال دلت الدلائل العقيدة على أن الوجود بالإيجاد، ووردت النصوص الصاطعة الثقيلة على أنه بهذا الأمر موجب القول بموجها من غير اشتغال فدل، كما أن في الآيات امتدادها وجب الإيمان بها من غير اشتغال بتأويلها

وشار فخر الإسلام البردوي في أصوله أن المراد بقوله تعالى «كن» حقيقة التكلم بهذه الكلمة مجازاً عن الإيجاد والتكوين موافقاً لمذهب الأشعرية مختلفاً بعامه أهل السنة، لأن التمسك بالآية في إثبات المطالب على ما في المصنف أظهر لأنهم دلت على أن المراد حقيقة التكلم لأن الأمر فيها مكرر بخلاف سائر الآيات فقد وعدنا وأراد به نفسه، وأحب أن مذهبه غير مذهب الأشعرية، قرب عنده وجود الأشياء بحضرة «كن» لا غير، كما أن عند أهل السنة بالإيجاد لا غير، وعند البردوي وجود الأشياء بالإيجاد والخطاب، فكان مذهباً ثانياً والله أعلم بالصواب

والمعروف أن كُتِبَ أحدًا من حلقه فإن يكلمه بكلامه بتقديم الذي قد كتب بالحروف والكلمات الدالة عليه في اللوح المحفوظ بأمره ولا كلام حادث، فإن الحادث دلائل كلامه وهي الحروف والكلمات لا حقيقة كلامه انقاسم دلالات فإن كلام الحق لا يشبه كلام الخلق كسائر الصفات، وقد قال الله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا لَنُشِيرَ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ لَا وَحْيًا﴾ أي بأن يرحى إليه في الرؤيا كما في آية عليهم السلام، أو بالإنشاء كالأولياء رحمهم الله، ومنه الخبر أن الله ليس على سداد عمر رضي الله عنه^(٢)، أو من وراء

(١) الشوري: ٥١

(٢) أخرجه أحمد ٤/٤١١، وابن أبي شيبة ٢٥/١٢، وابن حبان ١٨٨٩ وابن أبي حاتم في السنة ١٢٥٠، والبرار ٢٥١١، وعد الله من أحمد في رتبته على مصطلح الصحابة ٣١٥، والقطبي في إبانته عبر الفضائل ٥٢٤ و١٨٤ من حديث أبي هريرة وأورده الهيثمي في مجمع ١٦/٩ وردت بسنده في الطبراني في الأوسط ودار الحديث والبرار ودار الصحيح غير أنهم من أبي عنهم وهو ثقة

حجاب بأن يسمع كلامه ولا يراه كما وقع لموسى عليه السلام، أو يرسل رسولاً أي مدك كجبرائيل عليه السلام فيوحى أي الرسول إلى المرسل، ليه يسمي أنه يكتمه ويكتمه بؤذنه أي بأسر ربه ما يشاء أي الله من إعلانه.

فكلامه قائم بذاته خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام هو قائم بغيره، وليس صفة له حيث فاقوا كلامه حروف وأصوات يخلفها في غيره كالنوح وجبرائيل عليه السلام والرسول عليه السلام ومندعة الخناسه فالمراد كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم وبالع بعضهم جهلاً حتى قال الجدل والفرطاس قديماً فضلاً عن لصحة وهذا قول باطل بالضرورة^(١)، ومكائره لنحس بالاحساس تقدم الآباء على السنين في سم الله ونحوه (والسمع والبصر) أي أنهما من الصفات اندانية، فإنه تعالى سميع بالاصوات والحروف والكلمات سمعه القديم الذي هو بعث له في الأرض ويصير بالأشكال والألوان ببصاوه القديم الذي هو صفة له في لأزل فلا يحدث له سمع بحدوث مسموع ولا بصر بحدوث مبصر فهو السميع البصير بغير لا يحد عن سمعه مسموع وإن خفي عاية سر ولا يغيب عن رؤيته مرئي، وإن دق في النظر بن يرى ديب الصفة السوداء في اللد لطلبه على الصخرة الصماء فالسمع صفة تتعلق بالمسموعات والبصر صفة تتعلق بالمبصرات بغير إدراكاً تماً لا على سبيل التحيل والتوقع، ولا على طريق تأثير حالته ووصول هواء ولا يبرم من قدمهما قدم للمسموعات والمبصرات، كما لا يبرم من قدم العلم والقدره قدم للمعلومات والمقدورات لأنها صفات قديمة يحدث لها تحقيقات بالحوادث عند وجودها بعنف ظاهرياً، كما كان لها تعلق بها في عالم شهوده تعلقاً عيياً فهو أحسن من صفة العلم وأما هو البصري في القدية من أنهما صفتان يريد الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم وإنما يصح بالسمية إيقاعاً حيث يريد العلم بهما ليد، وإنما بالسمية إتيه سبحانه وتعالى مصفاة كلها كملات كما أنه كامل في اللذات فلا يقبل

= وفي الباب من ابن عمر عبد الترمذي ٣٦٨٢ وأحمد ٩٥/٢، وقال المدي حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وأخرجه بالمرئوع أحمد ٥٣/٦، وابن سعد في الطبقات ٣٣٥/٢، وابن حبان ٦٨٩٥ وعبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة ٣٩٥، والمعجمي ٥٢٥ والسيراني في الأوسط ٢٩١ وهو حديث صحيح ولعله: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه».

(١) انظر المواقف للمصنف الإيجي ص ٢٩٣.

لرغبات (والإرادة) أي من الصفات الذاتية وهي كالمشيئة صفة تخصص أحد طرفي الشيء من الفعل والتربك بالوقوع في 'أحد' لأوقات مع استواء به القدرة إلى جميع الممكنات، وفيما ذكر تسمية لعدد عسى من رعم أن المشيئة قديمة والإرادة حادثة قائمة بذات الله سبحانه وتعالى، وعسى من رعم أن معنى إرادته لله فعنه أنه ليس بمكره ولا مريد ولا معلوب، ومعنى إرادته فعل غيره أنه أمر به فإنه تعالى يريد بإرادته القديمة ما كان وما يكون، فلا يكمل في الدنيا، ولا في الأخرى صغير أو كبير قليل أو كثير، خير أو شر، مع أو صر، حلو أو مر، يمد أو كمر، عرف أو نكر، نور أو حمران، زيادة أو نقصان، طاعة أو عصيان إلا بإرادته ووفق حكمته وطق تقديره وقضائه في حقيقته، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فهو مختار بما يريد كما يريد لا زائد لما أراد ولا معقب بما حكم في العباد ولا مهرب عن معصيته إلا بإرادته وصورته ولا مكسب لعدم في طاعته إلا بتوقيفه ومشيبته فلا حول ولا قوة إلا بالله، ولا تنج ولا ملجأ منه إلا إليه.

ولو جتمع لخلق عسى أن يحزنوا في العالم ذرة أو سكونها مرة دون إرادته لما قدر على ذلك، بل ولا أرادوا خلاف ما هالك كما قال الله تعالى ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾^(١) فهو سبحانه لم ير موصوف بإرادته ومريدًا في الأرض وحود لأشياء في أوقاتها التي قد مر موحدت فيها كما علمها وأرادها وقدرها من غير تقدم ولا تأخر وتبدل وغير وهذا لا يبي أن يكون لتعبد مشيئة بقوله (اعملوا ما شئتم)، ثم من الدين على صفة الإرادة وللمشيئة قوة تعالى ﴿يفعل الله ما يشاء﴾^(٢)، وفي آية أخرى ﴿إن الله يخكم ما يريد﴾^(٣) وهي المشيئة وحده عندما في حق الله تعالى، أم في جانب العباد فيترقبان فلما قال رجل لامرأته أردت طلاقك لا بطل، ولما قال لها شئت طلاقك يبع، لأن الإرادة مشتقة من الزود وهو الطيب، والمشيئة عبارة عن الإيجاد فكأنه قال، أوجدت طلاقك وبه يقع الطلاق كذا ذكره

وإن القوي في نظر إد لو كان كذلك لما خضع إلى الله والحاصل أن المشيئة عبارة عن الإرادة التامة التي لا يتحلف عنها الفعل والإرادة تطلق على التامة وعسى غير تامة فالأولى هي المرادة في جانب الله تعالى، والثانية في جانب العباد انتهى

(١) الإسراء ٢٠

(٢) آل عمران ١٠

(٣) المائدة ٦٤

وفيه نظر فإنه على هذا كذا يسمى أن يذكر العينية في الصفات لا الإرادة، فمن قيل: إن الله طلب الإيجاد من فرعون وأبي جهن وأمثالهما بالأمر ولم يوجد منهم الإيجاد فهو كسب الإرادة والمشئنة وحده كما دعمتم بوجد ذلك منهم، لأن المشئنة هي الإيجاد قبل لطلب من الله تعالى على نوعين صلب من حكلف على وجه الاختيار وهو المسمى بالأمر، ولا يدرى منه وجود حقيقة باختيار المكلف وطلب لا يعلل له باختيار المكلف وهو المسمى بالمشئنة والإرادة والوجود من لوازمهما، إذ لو لم يكن يدرى العجز وهو سبحانه وتعالى مقرر عنه بخلاف العدد...

ثم الحكمة سواء كانت بمعنى العلم، أو إحكام العمل بصفه أرادة علما حلالا للأشعري حيث قال: إن أريد به العلم، فهي أريد بها الفعل فلا، إذ التكوين حادث عنه.

قال القوموي القدر هو لعبه المقنونة، ثم خالف غيرات أصحابنا رحمهم الله في هذه المسألة قال بعضهم بقول: إن جميع الموجودات والأفعال مراد الله تعالى، ولا يقول على التخصيص، بل لقصد الشرح والمحاكاة من الله كما يقول على الإجمال إنه خالق لجميع الموجودات ولا يقول على التخصيص إنه خالق الحرف والمادوريات وقال بعضهم بمراد على التخصيص ولكن مقرون بقربة نبي به فتقول: به أراد الكفر من الكافر كسأ له شرا فيعدها عنه، كما أراد الإيمان من المؤمن كسأ به خيرا حسنا مأمورا به هو اختيارا اختار يدي، وبه قال الأشعري هذا والمحققون من أهل السنة يقولون الإرادة هي كتاب الله تعالى نوعان: الأولى إرادة قدره كونه حلقه وهي المشئنة الشاملة لجميع الحوادث بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ فَمَنْ يَمْنَعُ صُدُورُهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ فَمَنْ يَمْنَعُ صُدُورُهُ خَرَجًا كَانَمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾^(١). والثانية إرادة دينة أمرية شرعية وهي، المضممة للمصلحة والنصي كقوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ سُبُطَ الْبَنَاتِ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ تَعْسَرَ﴾^(٢) وأمثال ذلك، والأمر بطرد لإرادته الثانية دون الأولى فالإمام الأعظم رحمه الله ذكر هذه السبعة من الصفات الدانية، ومنها لأحدية في الذات والوحدانية في الصفات والشمولية المسبوبة عن الممكنات والعظمة والتكبرياء على ما ورد في لأسماء والصفات قال البيضاوي

(١) الأسماء، ١٢٥.

(٢) البقرة، ١٨٥.

العظيم تقيض الحقيق والكبير تقيض الصغير أقول والعلي تقيض النبي، فهذه ألفاظ متقاربة المعنى في الأسماء الحسنى والقوب بأنها ألفاظ مترددة صدر عن أحول متكاثرة، وقد قال حجة الإسلام يهيم أن يعتقد تفاوتاً بين معنى العظمين فإنه يصعب عسا وجه الفرق بين معنييهما في حق الله تعالى، ولكنا مع ذلك لا شك في أصل الاتريق، ولذلك قال الله تعالى: {لِكُرْبِهِ رِذَائِي وَأَعْظَمُهُ رِزْقِي} (١) فَرَقَ بينهما فرقاً يدل على تفاوت فإن كلاً من الرضاء والإزار رضاء للإنسان، ولكن الرضاء أشرف من الإزار، ولذا جعل مفتاح الصلاة لفظ الله أكبر، فهذه لسبعة هي الصفات اندائية لثبوتية، وحتلف في النقاء أنه من لصعاب الثبوتية، أو من المعنويات السلبية فهمي على الأول بعضهم وجمعها في بيت هنال:

حياة وعلم قدره وإرادته كلام وأصبا وسمع مع الف

والأصهر أنه من المعنويات السلبية، فإن المراد به نفي عدم السبق والقضاء اللاحق بناء على ما ثبت قدمه واستحقاق عدمه وما يحق عدمه جميع قدمه، وأما ما وقع في من العقائد لمولاتنا عمر التسمي من قوله: {الحق القادر لعسم السميع البصير} إشائي المراد فقد يوهم أن المشيئة والإرادة معايران، وليس كذلك بما سبق الكلام على هذا المقام، فإن من كيف صَحَّ إطلاق الموحود والمواجب ولقد يسم ويحور ذلك مما لم يرد به الشيء؟ فب (إجماع وهو من الأدلة لشرعية، (وأما الفصية): أي الصفات الفعلية وهي التي يتوقف ظهورها على وجود الخلق اعلم أن انحد بين صفات لذات وصفات انفعال مختلف فيه

فقد انعتزلة ما جرى فيه انفي والإنبات فهو من صفات الفعل كما يقال خلق ملاك ونذا ولم يخلق لملاك، وورق لريد مالا ولم يورق لممرو، وما لا يجري فيه انفي فهو من صفات الذات كالعسم والقدرة فلا يقال لم يعلم كذا ولم يقدر على كذا، فالإرادة والكلام مما يجري فيه انفي والإنبات قال الله تعالى: ﴿رِزْقُ اللَّهِ يَكْفِي الْإِنْسَانَ وَلَا يَرُدُّ

(١) هو بعض حديث أخرجه ابن أبي شيبة ٨٩٩ ومسلم ٢٦٢٥ وأبو داود ٤٠٩ وابن ماجه ٤١٧٤ والطيالسي ٢٣٨٧، وسند ٢٤٨/٢، ٣٧٠، والبخاري في لأدب السمر ٥٥٢ والبيهقي في شرح الشئ ٣٥٩٢ وابن حبان ٣٢٨ والحاكم ٦١/١، صحيح عن سبط مسند وواقعه الذهبي وهو كما فلا والحميدي ١١٤٩ كلهم من حديث أبي هريرة وتثبت بعض ما روي في واحدة منهما قدوته في الدر

يَكُنْهُ الْعُسْرُ^(١) ﴿وَكُنَّ اللَّهُ مُوسَى نُكْلِيَّةً﴾^(٢). ﴿لَا تُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ بَوَّةَ الْقِسَامَةِ﴾^(٣)
فَكَانَا مِنْ صِفَات الْعَمَلِ، وَكَدَا حَدِيثَيْنِ...

وأما عند الأشعرية فالفرق بينهما أن ما يلزم من بقاء نقبضه فهو من صفات الذات
فإن لو نعت الحياة يلزم الموت، وله صفة القدرة يلزم العجز، وكذا أن العلم مع الجهل
وما لا يلزم من بقاء نقبضه فهو من صفات العمل، فلو نعت الإحياء أو الإمامة، أو الخلق
أو الرزق لم يلزم منه نقبضه فعلى هذا الحد لو نعت لإرادة لزم منه العجز ولاصطرار،
ولو نعت عه كلام لزم الحرس والسكوت، ثبت أنهم من صفات الذات

وعند أن كل ما وصف به ولا يحو أن يوصف بصفته فهو من صفات الذات
كالقدرة ولحم والحر والعظمة، وكل ما يحور أن يوصف به وينصفه فهو من صفات
الفعل كالرفعة والرحمة والسخط والغضب، ثم شبهة لأشعرية والمعتزلة هي ذلك أن
التكوين لو كان أرباباً لتعلق وجود المكون به في الأرض، ولو تعمق وجوده في الأرض
لوجب وجود المكون في الأرض لأن القول بالتكوين ولا مكون كالقول بالضرب، ولا
مضروب وأنه محال فلا بد أن يكون التكوين حادثاً

والجواب أن التكوين إن حدث بالتكوين فهو تكوين محتاج إلى تكوين يؤدي إلى
التسلسل وهو باطل، أو ينتهي إلى تكوين قديم وهو الذي يذهب أولاً بتكوين أحد فيه
تعميل الصانع، والخاص أنا يقول «تكوين قديم ولم يتعلق به هو المكون وهو حادث،
كأن الجسم قديم وبعض المسمومات حادث على أن التكوين في الأرض لم يكن ليكون
الجسم به في الأرض، بل ليكون وقت وجوده فتكوينه باقي أبداً فينتقل وجود كل موجود
بتكوينه لأرلي بخلاف الضرب لأنه عرص فلا يتصور بقاءه إلى وقت وجوده بحضروب،
ثم يقول لهم «هل يتعلق وجود العالم بزمانه، أو يصفه من صفاته أم لا؟» فإن قالوا «لا»
عطلوه، وإن قالوا «نعم» قلنا «فما يتعلق به أرباب أم حادث؟» فإن قالوا «حادث» فهو من
العالم، وكان نعلق حدوث العالم ببعض منه لا به تعالى، وجه عطسه، وإن قالوا «أرلي
قلنا هل انتهي فثبت أرباب العالم أم لا؟» فإن قالوا «نعم» كبروا، وإن قالوا «لا» بطلت

(١) البقرة ١٨٥

(٢) النساء ١٦٤

(٣) البقرة ١٧٤

فالتخليق والترزيق والإنشاء والإبداع والصنع وغير ذلك من صفات الفعل . . .

شبهتهم على أن تعلق وجود العالم بحطبات «كن» عند الأشعري، فكان تكوينًا وهو أولي
فيكون مناقضًا (فالتخليق والترزيق)، وهو خلق لأشياء ورزق الأشياء. (والإنشاء)، أي
الإبداع (والإبداع) أي اختراع الأشياء. (والصنع) أي إنظاره بإظهار المصنوعات في حال
الابتداء (وغير ذلك من صفات الفعل)، كالإحياء والإفناء والإثبات والإفناء وتصوير
الأشياء والكل داخل تحت صفة التكوين.

فالصفات الأولية عندما ثمانية لا كما زعم الأشعري من أن الصفات الفعلية
إضافات، ولا كما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر بكون كل من الصفات الفعلية صفة
حقيقية أولية فرد فيه تكثير القدماء خطأ، وإن لم تكن متساوية فالأولى أن يقال: إن مرجع
الكل إلى التكوين فإنه إن تعلق بالحياة يسمى إحياء، وبالموت إماتة وبالصورة تصويرًا إلى
غير ذلك. فالكل تكوين، وإنما الخصوص بخصوصيات المتعلمات

ثم المتبادر أن معنى التخليق والإنشاء والفعل والصنع واحد، وهو إحداث الشيء
بعد أن لم يكن سواء كان على نهج مثال سابق أو لا.

والصحيح أن بها معانٍ متقاربة من الإبداع إحداث شيء بعد أن لم يكن لا على
مثال سبق بخلاف التخليق فيه أعم منه، أو مقابله في التحقيق والإنشاء يحتص بأول
الأشياء والعمل كندية من كل عمل متعمد يكون في التغيير والنسج والصنع عمل فيه إحكام
وتحسين نظم، كما أشار إليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿صَنَعَ لِلَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١)
وأما الترزيق فهو إحداث رزق الشيء وجعله قورًا له.

ثم اعلم أنه لا موحود في عالم الملك والأشباح ولا في عالم الملكوت والأرواح
ولا وهو حدث أحدثه الله تعالى بتخليقه ومنه وإشائه وصنعه، وأنه تعالى خلق للإنس
والجن وخلق أرزقهما كما قال الله تعالى ﴿اللَّهُ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن رِّزْقِكُمْ﴾^(٢) بها أحب
أن يظهر قدرته ورحمته وبعثته وحكمته ويبين لدنق معرفته كما قال الله تعالى ﴿وَمَا
خَلَقْتُ الْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾^(٣) أي ليعربون ويعمل تحصيلهم بالذكر لأنهم
باعتبار جسدهم يعربون لله تعالى بعبادته والجمال والتجمل، وفي الحديث أعلمي والكلام

(١) المل: ٨٨.

(٢) الروم: ٤٠.

(٣) الدبريات: ٣٦.

لم يزل ولا يزال بأسمائه

الإنسي فكنت كسراً محققاً وأحببت أن أعرف فحسنت الحلوى لأعرف^١ يعني وليتربس على لمعرفة ما أراد لهم من العثربة والقرية لا لانه معسر ومحاج إنيهم في مقدم اليهين، فإن الله ضي عن العالمين

والتحقيق أن التكوين صفة أولية لله تعالى لإطباق العقل والتفن على أنه خانو العنم ومكون له وامتاع إطلاق اسم لمشق على الشيء من غير أن يكون مأخذ لاشفق وصفا به قائما به، فالتكوين ثابت به أولاً وأدنا، والمعكوز حادث بحدوث التعلق كما في العنم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يترجم من ندمها قدم معيقاتها تكون تعلقاتها حادثه، ثم الإسم الأعظم رحمه الله أنى معصر الصفات الذاتية والعملية دون غيرها من لموت المعية، لأن معرفة هذه الصفات الشهيرة الجنية تكفي لمؤمن في معرفة وجود الله وصفاته البهية هـ، وقد قال فخر الإسلام على البردوي رحمه الله في أصول عقده وأما لإيمان والإسلام فإن تفسيرهما التصديقي والإقرار بالله سبحانه وتعالى كما هو صفاته وأسمائه وقبول أحكامه وشرائعه وهو **توعد** **تظاهر** يشته من المسلمين، وثبوت حكم سلامه تبعاً لعبه من جبر لأبوين، وثبت باليب، وأن يصف الله تعالى كما هو، لا أن هذا ثم يتعد شرطه لأن معرفة الحلوى بأوصاف، بحق مفقوده في مقدم التفسير وحال التعبير، وبم شرط الكمال بما لا حرج فيه ولا محال، وهو أن يثبت التصديق والإقرار بما قبله إجمالاً، وإن صرح عن بيانه وتفسيره إكمالاً.

وبهذا قلنا إن الواجب أن يوصف المؤمن فيقال هو ثدا أي الله سبحانه وتعالى يوصف بكك بعد كذا من الصفات، الثبوتية والسلبية والمعنوية، وقد كان نعم فقد ظهر كداس إسلامه وتبين حاية مرامه وأما من يوصف بجهن فبمن مؤمن، ولذا قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير في صيغة من أبوين مسلمين: إذا لم تصف الإسلام حتى أدركت فم تصف أنها نس من وجهها (لم يزل ولا يزال بأسمائه

(١) ذكره السخاوي في المعاصد من ٣٢٧ وقال: دل اس تيمية ليس من كلام انسي ﷺ ولا يعرف به سند صحيح، ولا ضعيف وقعه الوردكشي وشيخنا - يعني الحافظ ابن حجر -

قلت وهو في موضوعات ابن تيمية رقم ٦ من ٢٢

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة ١٤٨/١ وقال: قال ابن تيمية موضوع وذكره السخاوي في معرفة الحديث الموضوع من ١١ وقال: نص لحفاظ كتابي جيبة والوردكشي والسخاوي علي أنه لا أصل له وقال الحوزة في أسس المطالبات من ١٧ بعد يذكره المنصوره في الأحاديث القديمة تساهلاً منهم.

وصفاته لم يحدث له اسم ولا صفة لم يزل عالماً بعلمه والعلم صفة في الأزل قادراً بقدرته والقدرة صفة في الأزل ومتكلماً بكلامه، والكلام صفة في الأزل وحالفاً بتخليقه والتخليق صفة في الأزل وماعلاً بفعله، والفعل صفة في الأزل

وصفاته)، أي موصوفاً بصفات الكمال، ومعروفاً بأوصاف الجلال والجمال. (لم يحدث له اسم ولا صفة)، يعني «أن صعدت الله وأسمائه كلها أزلية لا بداية لها، وأبدية لا نهاية لها، لم يتجدد له تعالى صفة من صفاته ولا اسم من أسمائه، لأنه سبحانه واجب الوجود لذاته الكامل في ذاته وصفاته، علو حدث به صفة أو زال عنه نعمت لكان قل حدوث تلك الصفة وبعد روال ذلك سعت نافع عن مقدم الكمال، وهو في حده سبحانه من المحال فصافته معاني كلها أزلية أبدية

وهي سؤال مشهور وهو أنه قد ورد الإخبار في كلامه سبحانه بلفظ الماضي كثيراً بحو قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾^(١) وقال موسى: ﴿بَعْضِي مَرْعُورٌ﴾^(٢) والإخبار بلفظ الماضي عما لم يجر بعد كذب، والكذب عليه مُحال، وله جواب مسطور وهو أن إخباره تعالى لا يتصف بالأزلية بالماضي، والحال والاستقبال لعدم الزمان، وإنما يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب المعتقد فيقال: قام يداً الله تعالى إخبار عن إرسال روح مطلقاً، وذلك الإخبار موحود أزلاً باقياً أبداً فقبل لإرسال كاتب العبارة الدالة عليه إنا نرسل وبعد الإرسال إنا أرسنا فالتعريف في لفظ الحبر لا في الإخبار القائم بالذات. وهذا كما تفوه في علمه تعالى إنه قائم بدائه سبحانه وتعالى أزلاً بعدم يأبى نوحاً مُرسى، وهذا العلم باق أبداً فليس وجوده علم أنه موجود، وبعد وجوده عدم بذلك العلم أنه وجد وأرسل والتعريف في المعلوم لا في العلم (لم يزل عالماً بعلمه)، أي بعلمه الذي هو صفة الأزلية لا بعلم لاحق يلزم منه جهل سابق وهذا معنى قوله: (والعلم صفة في الأزل) يعني وما ثبت قدمه مستحال عدمه، فعلمه أزلي أبدي مُرسى عن قرون الريادة وانقضاء بحلاف عدمه أرواح العرفان (قادر بقلوبه) أي بقدرته التي هي صفة الأزلية لا بقدرة حادث في الأمور الكونية، (والقدرة صفة في الأزل) وكذا نعمته هي المستقبل (متكلماً بكلامه) أي الدائمي القدسي (الكلام) أي النفسي (صفة في الأزل) وحالفاً بتخليقه والتخليق صفة في الأزل وماعلاً بفعله والفعل). أي وفعله كما في نسخة (صفة في الأزل) يعني إذا خلق شيئاً أبداء وفعله فعلاً انتهى بإسما يخلق ويصنع بفعله الذي هو صفة لأزلية لا نفس حادث

(١) موح: ١.

(٢) المائدة: ١٦.

والفاعل هو الله تعالى، والفعل صفة في لأزل والمفعول مخلوق، وفعل الله تعالى
غير مخلوق

ورصف حادث عند حدوثه وعمله إذ لا يحدده علم ولا قدره ولا حلق ولا فعل
محدوث المسموم، والمقلوب والمحلول والمفعول، وهذا معنى قوله (والفاعل هو الله
تعالى) أي لا شريك له في فعله وصنعه وحكمه وأمره (والفصل) أي وقوعه كما في سحنة
(صفة في الأزل والمفعول مخلوق) أي حادث عند تعلق فعله سبحانه به (وفعل الله تعالى
غير مخلوق). أي ليس بحادث بل هو قديم كعمله إذ لا يلزم من كون المفعول مخلوق
كون الفعل مخلوقاً

وفي كلام الإمام الأعظم إسماء إلى أنه لو كان فعل الله محدثاً لزم تعدد الخالق،
وقد ثبت أن الله سبحانه خالق كل شيء فيه سبحانه التوحيد الذاتي والصفات والمفعول،
وأعرب ابن القيم حيث ذهب عن هذا الكلام فقال: وليس في كلام أبي حنيفة تصريح
بأن صفة التكوين قديمة رائدة على الصفات المتقدمة سوى ما أحده المتأخرون من قوله
كان الله تعالى خالقاً من أن يخلق، ورزقا قل أن يرزق هذا

والأشعرية يقولون ليست صفة التكوين سوى صفة انقدره باعتبار علمه شتى
خاص، فالتحسين هو القدرة باعتبار تصرفه بالمخلوق، وكذلك التزيين، ويقولون صفات
الأفعال حادثه لأنها عبارة عن تعلقات القدرة والتعلقات حادثه

قل ابن القيم رحمه الله تعالى وما ذكره مشايخ الحنفية في معنى التكوين من
أنها صفات تدل على تأثير لا ينفي قول الأشعرية، ولا يوجب كون صفة التكوين على
فصولها صفات أخرى لا ترجع إلى القدرة المتعلقة بالإرادة المتعلقة، بل هي كلام أبي
حنيفة رحمه الله ما يبعد أن ذلك على ما فهمه لأشعرية من هذه الصفات على ما يقفه
الصحابي ع حيث قال: وكما كان الله تعالى بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبدى
ليس منذ خلق استمد اسم الخلق ولا بأحداثه البرية استمد اسم البرية، بل له
معنى الربوبية ولا عروب، ومعنى الحالفة ولا مخلوق كما أنه مُحيي الموتى استحق
هذا الاسم من حيثهم، كذلك استحق اسم الخالق من حيثهم ذلك بأنه على كل
شيء قدير، انتهى

فقوله ذلك بأنه على كل شيء قدير تعميل رتب لاسحقاق اسم الخلق قبل
المخلوق، فأيد أن معنى الخلق قبل الحق واستحقاق اسم الخلق سبب قيام قدرته

وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، فمن قال: إنها مخلوقة أو محدثة، أو رقت، أو شك فيهما فهو كافر بالله تعالى. ولقرآن كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي عليه الصلاة والسلام منزل،

تعالى على الخلق فاسم الخالق أسمى ولا محذور في الأزل لمن له قدرة الخلق في الأزمان وهذا ما يقوله الأشاعرة. انتهى. وفيه أد المصهور لا يعارض المنطوق المعصوم (وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، هو تأكيد وتأييد أي غير محدثة بإحداثه ولا مخلوقة بحقيق غيره. (فمن قال: إنها مخلوقة أو محدثة أو رقت فيها) أي بأن لا يحكم بأنها قديمة أو حادثة ويؤخر طلب معرفتها ولا يقول آمس بالله وصفاته على وفق مراده (أو شك فيهما) أي تردد في هذه المسألة وبحججه سواء يستوي طرفاه، أو يرجح أحدهما (فهو كافر بالله تعالى) أي من صفاته وهو مكلف بأن يكون عارفاً بذاته وجميع صفاته إلا أن الجهل والشك الموجبان لسكوت مخصوصين بصفت الله المذكورة من السموات المسطورة المشهورة أعني الحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة والتحسين والتزويج (والقرآن كلام الله تعالى) أي السموات بالعرفان المرسل على غير الأعيان ودين الإنسان إلا أن المرد به هنا كلامه النفسي وبعبارة أخرى، وهذا الإطلاق لأن معناه فهم بواسطة مبدء، فالمعنى أد كلامه سبحانه الذي بعته لمعظم شأنه (في المصاحف مكتوب) أي بأيديهم بواسطة نقوش الحروف وأشكال الكميات (وفي القلوب محفوظ) أي يستحضره عند تصور المغيبات بالفاظه المتخيلات (وعلى الألسن مقروء) أي بحروفه الملفوظة المسموعة كما هو ظاهر في المشاهدات، وهذا من قولهم المقروء قديم والقراءة حادثة، فإن قيل لو كان كلام الله تعالى حقيقة في المعنى القديم مجرداً في الظن لمؤلف لمصنف فيه عه بأن يقال ليس الظن لأول المعجز المعصّل إلى السور والآيات كلام الله والإجماع على خلافه.

قيل التحقيق أد كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام انفعالي القديم ومعنى الإصافة كونه صفة له تعالى وبين اللفظي الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الإصافة أنه مخلوق الله تعالى ليس من تأليفات المحنوقين، فلا يصح النفي أصلاً ولا يكون الإصجار والحدي إلا في كلام الله تعالى ويتفرع عليه قولنا يحرم للمحدث من القرآن أمثاله (وعلى النبي ﷺ منزل) بالنقص والتشديد وهو لأولى بدوله من رجاء ومكر، والمعنى أنه نزل عليه بواسطة الحروف المعبردة والمركبت في الحالات المختلفة، وهذا معنى قوله سبحانه ﴿لما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث﴾ لا

ونفظنا بالقرآن مخلوق وكتابتنا له مخلوقة وبرأئنا له مخلوقه والقرآن غير مخلوق

سَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَنُونَ^(١) أي محدث في الإنزال، ولا فكلامه النفسي مُرَدَّ عن الانتقال (ونفظنا بالقرآن مخلوق وكتابتنا وقراءتنا له مخلوق)، وهذا كالتأكيد لقوله لَمَعَتْ ولا يبعد أن يرد بالقراءة تصوّر مائه وتقرّر معانيه من غير لفظ بها فيه، ولعمري لهذا المعنى سم يقرأ ونحفظنا به مخلوق وذلك لأنها كلها من أفعالنا وفعلنا المخلوق مخلوق، (والقرآن) أي كلامه النفسي ومعناه القدسي (غير مخلوق) أي ولا حاد في المصاحف ولا غيرها وذلك أن كل من يأمر ونهى ويحبر عن م معنى يجد في نفسه معنى يدل عليه بالعبارة، أو يشير إليه بالكناية، أو بالإشارة

ثم اعلم أن مذهب الأشعري أنه يجوز أن يسمع نكلام النفسي أي بطريق حرق إعادة كما أنه ذهب المقلاني، ومنه لأستاذنا أبو إسحاق الإسفرائيني وهو اختيار الشيخ أبي منصور المنبري بمعنى قوله تعالى ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(٢) يسمع ما يدع عليه، فموسى عليه الصلاة والسلام سمع صوتاً دالاً على كلامه سبحانه، لكن لما كان بلا واسطة الكناية والملك من على طريق حرق إعادة حصّ باسم الكبير كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿مُؤَدِّي عَنْ شَاطِئِهِ الرَّادِّيَ لَا يَمْنَحُ فِي النَّفْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾^(٣)، وسيأتي زيادة تحقيق لهذا المرم في كلام الإمام، وقد قل الإمام لأعظم في كتبه الوصية بقرب بال القرآن كلام الله تعالى وروحه وتربيته وصحته لا هو (ولا غيره)، بل هو صفة على التحقيق مكتوب في المصاحف مقررة دالاً على محفوظ في الصدور غير خالٍ فيها، والحروف والحركات والتأخذه^(٤) ولكتابة كنهه مخلوقة، لأنها أفعال العدد وكلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوق، لأن الكتابة والحروف والكلمات والآيات كلها آلة القرآن لحاجة العدد إليها وكلام الله تعالى قائم بداته ومعناه مفهوم بهذه الأشياء فمن قال بأن كلام الله تعالى مخلوق، فهو كافر بالله العظيم والله تعالى معبود ولا يراه أحد من خلقه وكلامه مقررة ومكتوب ومحموط من غير مزينة عنه، انتهى.

وبالفتح للإسلام قد صرح عن أبي يوسف رحمه الله قال ناظرت أبا حنيفة في مسألة حلّى انقروا فانصروا رأيي ورأيه على أن من قال بحرق القرآن فهو كافر، وصحّ هذا القول

(١) الآية ٢

(٢) التوبة، ٦.

(٣) القصص، ٣٠.

(٤) قال في التاموس، الكاعلة: القرطاس، مُتَرَبِّط.

أيضاً عن محمد بن حمزة، وقد ذكر المشايخ رحمهم الله أنه يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يقال القرآن غير مخلوق مثلاً يسمق إلى المهم أن المؤلف من الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه بعض جهلة الحنابلة، وأما ما في شرح العقائد من أنه عليه السلام قال: «القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق»، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله لعظيمه^(١)، فهو لا أصل له كما بينت في تحريج أحدثه ثم تحقيق الخلاف بينا وبين المعتزلة يوجب إلى إثبات الكلام المسمي وبعبارة أخرى لا يجوز أن يكون بقاء اللفظ والحروف، وهم لا يقررون حدوث الكلام المسمي، ودليلنا ما مر أنه ثبت بالإجماع وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم السلام أنه متكلم ولا معنى له سوى أنه منصف بالكلام. ويشتبه قيام اللفظ لحدوث بذاته لكرامتهم فتعين المسمى القديم، وأما استدلالهم بأن القرآن منصف بما هو من صفات المحدث، وسمات المحدث من السالفة والسفلية والسرور والتزبل وكونه عربياً مسموعاً فصيحاً مُعْجَراً إلى غير ذلك، فهذا يقوم حجة على الحساب لا على لائقاً قائلون بحدوث اللفظ بعبارة، وتما الكلام في معنى القديم والمعتزلة لما لم يمكنهم إنكار كونه متكلماً وهو إلى أنه متكلم بمعنى يوجد الأصوات والحروف في محالها وأشكال الكتابة في النوح لمحموظ، وإن لم يقرأ على اختلاف بينهم وأنت حير بأن المحدث من قامت به الحركة لا من أوحدها، وأما إذا كان في ذلك فراءتان فإن كان لكل فردة معنى غير الأخرى والله تعالى تكلم بهما جميعاً، وصارت انفراداً بمثالة الأيتيم، وإن كانت العروتان معاً وحدهما والله تعالى تكلم بأحدهما ورخص بأن يقرأ بهما جميعاً كما ذكره انصافه أبو الليث.

فاعلم أن الصحابة والتابعين وغيرهم من المجتهدين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين قد أجمعوا على أن كل صفة من صفات الله تعالى لا هو ولا غيره كلما ذكره انشراح والمعنى أنها لا هو بحسب المصهور الذهني ولا غيره بحسب الوجود الخارجي فإن مفهوم الصفات غير مفهوم بذات إلا أنها لا تعبرها باعتبار ظهورها في الكائنات

والحاصل أن كلامه من صفاته وهو قديم بذاته وصفاته والقديمة مشتركة للقائبة

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ٣٧٣/١ من أسى الدرر وما قال وزوي ذلك أيضاً عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وحابر بن عبد الله رضي الله عنهم مرفوعاً ولا يصح شيء من ذلك أصابته مظنة لا ينبغي أن يحتج شيء منها، ولا أن يستشهد بشيء منها وانظر المقاصد الحسنة للسجاري ٣٤ و٥٥ من الأسماء رقم ١٨٦٩ للمجلدي

لأن ما ثبت قدمه يستحيل عدمه كما هي مسنده من قوله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾^(١) أي بلا ابتداء ولا انتهاء، وأما القديم فليس من الأسماء الحسنى، وإن أطلقه عليه عماء الكلام مع أنه أنكره كثير من السلف الكرام وكذا حضر من انحلف الصحام ومنهم ابن حزم^(٢) ذهات إلى الجزم بأن القديم في لغة العرب التي دل به القرآن هو المتقدم على غيره فيه لـ هذا عديم لمتيقن، وهذا حديث للجديد لا القدم الذي لا يسفه العدم، وفي تنزيل قوله تعالى ﴿عَدَدُ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾^(٣)، قيل وهو الذي يبقو، إنى حس وجود العرجون الثاني، فإن وجد الجديد، قيل للأول قديم. وقوله تعالى ﴿وَأَدَّ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَقُولُونَ هَذَا إِنْ كُنْ عَسِيمٌ﴾^(٤) أي متقدم في الزمان، ثم لا ريب فيه أنه إذ كان مستعملا بمعنى المتقدم فمن تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره لكن أسماء الله تعالى هي لأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به ولتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه الأول وهو أحسن من القديم لأنه يشعر بأن ما بعده أبلى إليه متبع له بخلاف القديم، لا أنه قد كان لله سبحانه وتعالى هو العود الأكمل في معنى القديم المتناول للأول فأهلته التكلمون عليه فتأمل!

ثم اليوم يدل على معنى الأزايه ولأبدية ما لا يثن عليه نلفظ القديم، ويدل أيضا على كونه موحودا بنفسه وهو معنى كونه واجب الوجود، وهذا الجبر المشتمل على حقائق المعنى قيل، الحي القيوم هو الاسم الأعظم، ومؤيده ما صنف عنه ﷺ أن قوله تعالى ﴿إِلَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾^(٥) أعظم آية في القرآن، ويقوله أن هذين لاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها واليهما يرجع جميع معانيها فإن الحياة مستلزمة بجميع صفات الكمال، فلا يتخلل عنها صفة منها إلا لصفت الحياة، فإذا كانت حياته أكمل حياة وأنتم، استلزم إثباتها إثبات كل كمال بضاهيه كمال الحياة، وأما القيوم فهو متضمن كمال عماء وكمال قدرته، وإشراق خبره إليه هي ذاته وصفاته ريجادا ومدة فإيه

(١) الحديد، ٣

(٢) هو عني بن أحمد بن سعد بن حرم الظهري الفارسي الأصل الأنديسي المولى سنة ٤٥٦ هـ، أشهر آثاره الإحكام لأصول الأحكام والمجلد بالآثار.

(٣) تيس، ٣٠

(٤) الأحقاف

(٥) البقرة ٢٥٥

وما ذكر الله تعالى في القرآن حكاية عن موسى وعبره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام،
وعن فرعون وإبليس فإن ذلك كله كلام الله تعالى إخباراً عنهم، وكلام الله تعالى غير
مخلوق وكلام موسى وعبره من المخلوقين

القائم بنفسه فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه المقيم لعبه فلا قيام لغيره إلا بركاته
فانظم هذان الاسماء صعدت الكمال على الوجه لأنهم فلا يبعد أن يكونا الاسم الأعظم
والله سبحانه أعلم (وما ذكر الله تعالى في القرآن) أي المنزل والعراق الحكيم (حكاية
موسى وعبره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) أي إخباراً منهم أو حكاية عنهم (وعن
فرعون وإبليس) أي ونحوهما من الأعداء الأعيان

وفي تخصيص موسى عليه الصلاة والسلام بيماء إلى أنه صاحب التكليم والكلام،
وفي تقديم فرعون وإبليس لأنه في مقام لتبليس أقوى من إبليس، وفيه رد على ابن
عربي^(١) ومن نعه كالجلال الدواني^(٢)، وقد أثبت رسالة مستقلة في تحقيق هذه المسألة
وبينت ما وقع بهم من الزعم في المواضع المشككة وأثبت بوضوح الأدلة المسجدة من
الكتاب والسنة وبحصوص الأئمة (فإن ذلك) أي ما ذكر من النوعين (كله) على ما في
نسخة أي جميعه (كلام الله تعالى) أي القديم (إخباراً عنهم) أي وفي ما قد كتب من
الكلمات الدالة عليه في اللوح المحفوظ قبل خلق السماء والأرض والروح لا كلام
حدث حصل بعد علم حادث عند نسخة من موسى وهيسى وعبرهما من الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام ومن فرعون وإبليس وهامان وقارون وماتر الأعداء، فوذا لا فرق بين
إحذر الله تعالى عن أحبارهم وأحوالهم وأسراهم، كسورة نبت وآية القتال ونحوه وبين
إظهار الله تعالى من صفات ذاته وأعماله وخلق مصلوعاته كآية الكرسي، وسورة
الإحلاص، وأمثالها، وبين الآيات لأفاقية ولأنفسه في كون كل منها كلامه وصفته
الاقنسية لأنفسه ومجمل الكلام هو على ما في نسخة (وكلام الله تعالى) أي ما
يسببه سبحانه (غير مخلوق)، أي ولا حادث (وكلام موسى) أي ولو كان مع ربه
(وغيره) أي وكلام غيره (من المحدثين) أي كسائر الأنبياء والمرسلين والملائكة

(١) أبو النعمان بن محيي الدين بن عربي، الفاضل أبو بكر بن العربي، صاحب ابن عربي يدون
تعريف وتعني محيي الدين بن عربي وقد اطلعت معرعة فتعني الفاضل أبو بكر بن العربي،
والمقصود هنا محيي الدين بن عربي وستأتي ترجمته

(٢) هو محمد بن أحمد وقبل أسعد الصلبي البكري قاضي الفضا، يدرس حلال الدين الدواني الفقه
الشافعي المتوفى سنة ٩٠٨هـ.

المعبرين (مخلوق) أي حادث بعد كونهم محنومين (والقرآن كلام الله تعالى) أي بالحقيقة كما قال الطحاوي رحمه الله لا بالمجرد كما قال غيره، لأن ما كان مجرداً يصح نفيه، وهذا لا يصح، وأصح أن الشرع إذا ورد بإطلاقة فيما يجب اعتقاده لا يصح نفيه (فهو قديم) كدائه (لا كلامهم) فإنه حادث مشهور إذ لمعت تابع لمصوته وبما يقال المنظوم العربي الذي هو التوراة والمنظوم العربي الذي هو القرآن كلامه سبحانه لأن كنهاتهما ويأتها أدنى كلامه وعلامات مرآته، ولأن مدأ نظمهما من الله تعالى ألا ترى أنك إذ قرأت حديث من الأحاديث قست هذا الذي قرأته وذكرته ليس قولني، بل قول رسول الله ﷺ، لأن مدأ نظم ذلك القول من الرسول عليه الصلاة والسلام، ومنه قوله تعالى ﴿أَنْتُمْ مَعَهُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ فَتَبْلُغُ أَرْضَ كَنْعَانَ وَفِيهَا ثَمَرٌ كَثِيرٌ وَأَمَّا رَبُّكُمْ فَكُنْ عَلِيمٌ﴾ (١) وقوله عز وجل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَحَارَكَ فَاجْزِهِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْ رَأْيَهُ﴾ (٢). واعلم أن ما جاء في كلام الإمام الأعظم وغيره من علماء الأئمة من تكفير لقائل بحلق القرآن ممنجماً على كفران النعمة لا كفر الجرح من الملة بخلاف المعصية في هذه المسألة، بل تحقيق أن لا براع في هذه القضية إذ لا حلا لأهل السنة في حدوث الكلام المنطقي، ولا براع سمعته في فهم الكلام النفسي برئت عنهم بالدليل القطعي، وأما حديث من قال إن القرآن محنوق بقدر كفره (٣) فغير ثابت مع أنه من الآحاد وقابل للتأويل في بيان المرد، والقول بأن لمراد بالمخلوق المحنوق بمعنى المعتري، ومع هذا لا يجوز لأحد أن يقول إن القرآن المنطقي محنوق لما فيه من الإلهام السموي إلى الكفر، وإذ كان صحيحاً في نفس الأمر باعتباره بعد إصلاحات القرآن فإنه يطلق على القرعة كقرآن العجوة، ويطلق على المصحف كحديث لا يسافروا بالقرآن في أرض العدو (٤) ويطلق على المقرء خاصة وهو كلامه القديم

(١) البقرة ٧٥

(٢) النورة ٦٦

(٣) حديث موضوع نقله الكلام عنه من ٤٢ وانظر لأسماء والصفات لمبته ٣٧٢/١ والمقاصد لعمدة السجدي ٣٤ وكشف الحياء للمجلوب رقم ٨٦٩، وقال في كشف الحياء: وقد حكم بوضع هذا الحديث ابن الجوزي والصفار، وقال النجاشي عن أنس وأبي الفداء ومحمد وابن مسعود وجابر: أنيد مظلمة لا يحتج بسبب منها كما قال البيهقي في لأسماء والصفات ١ هـ

(٤) أسرجه البحاري ٢٩٩٠ ومستم ١٨٦٩ والموعظة ٢٢٠/٢ وأبو داود ٢٦١١ من حديث عبد الله بن عمر

وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى كما قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾. وقد كان الله تعالى متكلمًا ولم يكن كلم موسى عليه السلام وقد كان الله تعالى خالقًا في الأزل ولم يخلق الخلق

قال الله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾^(١) أي كلام الله فوجد ذكر مع قرية تدل على الحدوث كتحرير من القرن للمحدث، فهو محبوب على لمصنف والقراءة، وهذا ذكر مطلقًا يحمل على الصفة الأزلية فلا يجوز أن يقال: القرآن مخلوق على الإطلاق، (وسمع موسى كلام الله تعالى كما قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾) أي بالمصدر المؤكد لدفع حمل الكلام على المجاز، أي كلمه الله تكلمًا محققًا وأوقع له صانعًا مصلدًا، والمعنى أن موسى عليه الصلاة والسلام سمع كلام رب الأرباب بلا واسطة إلا أنه من وراء الحجاب، وهذا قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٢)، في هذا الباب قل شارح وكان يسمع الكلام من باطن لنعم الذي هو كالمعبد، وقد يشاهد الغمام وربما كان يسمع كلامه تعالى من باطن انذاره أو بإرسال جبريل أو غيره من الملائكة. انتهى.

وفي الأخيرين نظر إذ لا يحصل بهما خصوصية له ولا حرية على غيره وأما ما قبله ففعله وقع له الكلام في الأوقات المعدة والأحوال المختلفة، وإلا فلكلام الذي وقع له أولاً إنما كان كما أخبر سبحانه بأنه مودى من الشجرة المباركة التي ظننها أنها نار، وإنما كانت معدن أبور وصنع أسرار ونسجته أثمار وأثمار في أشجار (وقد كان الله تعالى متكلمًا) أي في الأزل. (ولم يكن كلم موسى) أي والحال أنه لم يكن كلم موسى، بل ولا خلق أصل موسى وعيسى (وقد كان الله تعالى خالقًا في الأزل ولم يخلق الخلق) جملة حاله والمعنى: أن الحق كان خالقًا قبل خلق الحق، وفي نسخة: وكان الله خالقًا قبل أن يخلق بخلق حقيقة بمعنى أن هذا البعث فيه محقق لا محار كما قال ابن أبي شريف^(٣) أنه كان خالقًا بالقوة فإنه يومهم أنه تحت الإمكان، جسمال الوقوع واللاوقوع في الأمد، وبس الأمر كذلك، فبه كان خالقًا منحقق الوقوع في وقت أراد فيه الشروع

(١) النحل: ٩٨

(٢) الأعراف: ١٤٣.

(٣) هو محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف مسمود بن رضوان المري كمال الدين المفلسي الشافعي المتوفى سنة ٩٠٥ من تصديقه لأخص بعضات المسند الأقصى، وشرح لإرشاد لنسوي في الأصول وغيرها

وليس كمثل شيء وهو السميع البصير فما كلم الله موسى كلمه بكلامه اندي هو له
صفة لمي الأزل
.....

فتأخر متعلق الكلام والخلق من موسى وسائر الأنام لا يرحب في صحة الكلام، ونحقق
الخلق عن الحق عند العلماء الأعلام لأن كل شيء يكون في القوة ثم يصير إلى الفعل
فهو حادث إذ كل ممكن الوجود حادث كما صرحوا به وأيضاً برق واضح ويزن لافح بين
من هو قادر على الكتابه إلا أنه يؤخره إلى وقت الإرادة، وبين الكاتب بالقوة وحيث أنه
عاجز في الحالة الراهنة ونبحث الاحتمال في الأزمه الآتية

ولما حصل أنه سبحانه كما قال الطحاوي رحمه الله ليس من خلق الخلق استمداد اسم
الخلق، ولا بإحداثه لسرية استمداد اسم انباري، فنه معنى الربوبية ولا مريبوت ومعنى
الحاقيه ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيس استحق هذا الاسم قبل
حياتهم، وكذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم ذلك بأنه على كل شيء قدير وإليه كل
شيء فقير، وكمن أمر عليه يسير (وليس كمثل شيء) أي كذاته وصفاته. (وهو السميع
البصير) فقله ليس كمثل شيء زد على المشبهة. وقوله وهو السميع البصير رد على
المعصية

وقد قال نعم بن حماد الحزاعي شيخ الطحاوي من شبيه الله بخلقه أي ذاتاً وصفة
مقد كمر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه أي من صفاته الدائمة والمعملة فقد كمر
الطحاوي. ومن لم يتوق المعنى واشبهه رل ولم يصب لشره

ثم من جمله ما قالوا في قوله ليس كمثل شيء إنه أما أريد به المبالغة، أي ليس
لمثله مثل لو فرض المثل كيف ولا مثل له، وقد علمت بالأدلة الشرعية والعقيدة استحالة
قيام أحداث بدت الله الأزلية لأبدية، فكلامه قديم وكذا صفة خلقه، وأما متعلقاتها
فحادث في وقت نعت الإرادة بوقوعها وفي نسخة وقد كان الله ممكنًا مأخرًا عن قوله،
وقد كان الله تعالى خالقًا وعلى تقدير فالجملة المشتملة بالحق عتراضه للإشعار بأن خلق
موسى حادث في أثناء حلول الأنام فكيف مقدمه في مرام الكلام (فلم كلم) أي لله كما في
نسخة (موسى) والمعنى أراد تكليمه به (كلمه بكلامه الذي هو له صفة) أي قد بعث وفي
نسخة هو صفة له وفي نسخة هو من صفاته (في الأزل) يعني أنه كلمه بمضمون كلامه
المبهم لأزلي الأقدس كما نقش الكلمات الدائمة عليه، في اللوح المحفوظ الأبدى قل
خلق السموات والأرض والأسم فكلمه على وفق تلك الكلمات المسطورة، فتلك
لكلمات المربورة والكلمات التي سمعها موسى عليه السلام من الشجرة المشهورة حادثه
مخوقة إلا أنها أدلة كلامه الذي هو صفة لأزلية. محققة..

وقال شرح عميدة الطحاوي قول الإمام لأعظم^(١)، فسمّا^(٢) كَلِمَ موسى كَلِمَهُ بكلامه الذي هو من صفاته يعنى أنه حين جاء كَلِمَهُ لا أنه لم يزل ولا يزال أولاً وأبداً يقول بـ موسى كما يفهم ذلك من قوله تعالى ﴿وَمِمَّا جَاء مُوسَى لِمِثْقَاتِنَا وَكَلِمَهُ رَبِّهِ﴾^(٣) ففهم منه الردّ على من يقول من أصحابه أنه معنى واحد قائم بالنفس لا يتصور أن يسمع، وإنما يخلق لله انصرفت في الهوى كما قاله أبو منصور الماتريدي ..

وقول الإمام الأعظم^(٤) الذي هو من صفاته^(٥) ردّ على من يقول إنه حدث له وصف الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا، وبالجملّة فكلّ ما يحتجّ^(٦) به المعتزلة مما يدلّ على^(٧) كلام متعلق بعشيتته وقدرته وإنه متكلم^(٨) بذّ شاء، وإنه يتكلم شيئًا بعد شيء فهو حق يجب قوله وما يقول به من يقول إن كلام الله قائم بذاته وإنه صفة له، والصفة لا تقوم إلا بالموصوف فهو حق يجب قبوله والقول به فوجب الأحكام بما في قول كل من الطائفتين من الصواب والعدول عما يردّه الشرع والحقل من قول كل منهما^(٩) وهذا فصل الخطاب

وعد مال ﷺ «أعوذ بكلمات الله»^(١٠) وهو عليه الصلاة والسلام لم يتعوذ بمخلوق بن هو كقوله «أعوذ برضاك»^(١١)

(١) في شرح الطحاوية ١/ ١٨٧: قوله.

(٢) في شرح الطحاوية وما

(٣) الأمر: ١٤٢.

(٤) ورد في شرح الطحاوية: وقوله

(٥) في شرح الطحاوية لم يرد ردّ

(٦) في شرح الطحاوية تحتج.

(٧) في شرح الطحاوية على أنه.

(٨) في شرح الطحاوية يتكلم إذا شاء.

(٩) انظر شرح المقدمة الطحاوية ١/ ١٨٧، ١٨٨.

(١٠) أخرجه أحمد ٤١٩/٣ وابن السني في عمل اليوم والليلة ٦٤٢ من حديث عبد الرحمن بن حنبل رضي الله عنه، وقامه الثقات التي لا يحاورهنّ يرّ ولا فاجر من شرّ ما خلق ودرا وير ومن شرّ ما ينزل من السماء، ومن شرّ ما يخرج فيها، ومن شرّ ما نزل في الأرض، ومن شرّ ما يخرج منها، ومن شرّ الليل والنهار، ومن شرّ كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن، وإسناده صحيح.

(١١) أخرجه مسلم ٤٨٦، وأبو داود ٨٧٩، والنوحي ٣٤٩١، ومالك ٢١٤/١، وابن ماجه ٣٨٤١ وابن أبي شيبة ١٩١/١٠ عن أبي هريرة عن عائشة قالت «مقدت رسول الله ﷺ ليلة في العرائس»

وقوله «أعوذ بحرة الله وقدرته»^(١) وكثير من متأخري الحنفية عني أنه معني واحد والتعدد والكثرة والجرى والتبغض حاصل في الدلالات لا في المدلول، وهذه العبارات مخبوءة وسُميت كلام الله لدلالاتها عليه وتأنيده لما عثر بالعربية فهو قرآن، وإن عثر بالعمانية فهو ترواة ماختلفت العبارات لا الكلام، قالوا وتسمى هذه العبارات كلام الله محذراً، وهذا كلام فاسد فإن لازمه أن معني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُونَا﴾^(٢) هو معني قول ﴿وَأَقْبِمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٣) ومعني آية الكرسي هو معني آية المداينة، ومعني سورة الإخلاص هو معني سورة تبت يد، ثم قال ومن قال إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله، أو حكاية كلام الله، وليس كلام الله فعد حالف الكذب ولستة وصلف الامة^(٤)

واللستة، فوقعت يدي على بعض مدعيه وهو في المسجد وهم بصوتيات وهو يقول: اللهم عود برضاك من سحقت، وبمعانك من عورتك، وأعود بك منك لا تحصي ثاة عليك أنت كما أثبت على مست^(٥) وأخرجه أبو داود ١٤٣٧ والترمذي ٢٥٦٦ والسنائي ٢٤٩/٣، ٢٤٩، وإن ماخ ١١٧٩ وأحمد ٩٦/١ و١٨ كنهم من حديث عني من أبي طالب أن رسول الله كان يقول في آخر ويره، - العقيقة، وسنده لوي

(١) أخرجه مسلم ٢٢١٢ عن عثمان بن أبي العاصر النخعي أنه شك إلى رسول الله ﷺ وحف، يجده في جسده عند الصلوة فقال له رسول الله ﷺ: «صع يدك على الذي سألم من جسديك ومن سم الله ثلاثا، وكل سبع مرات أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحذر» وأخرجه دو، قوله في أحاديد ماث في الموطأ ٢ ٩٤٢ ومن طريقه أبو داود ٣٨٩١ والترمذي ٢٠٨ وأحمد ٢١٧/٢، والمروزي ١٤١٦ عن يزيد بن حصيفة بن عمرو بن عبد الله بن كعب بن سفيان، أن دفع بن جبير أخوه أن عثمان بن أبي العاصر أنه أتى رسول الله ﷺ وقد وجع كاد يهلكه فقال له رسول الله ﷺ: «السمحة يسميت سبع مرات وكل أعوذ بحرة الله وقدرته من شر ما أجد» قال: «قلت ذلك ماذهب الله ما كان بي، فلم أزل أمراً بها أهلي وغيرهم

وأخرجه ابن ماجه ٢٥٢٢ من طريق زهير بن محمد عن يزيد بن حصيفة: «أجمل يدك اليسرى عليه، وكل بسم الله أعوذ بحرة الله وقدرته من شر ما أجد وأحذر سبع مرات» فسماني الله وأخرجه بطبراني في الكبير ٨٢٤٠ و ٨٣٤٢ و ٨٣٤٢ من طريق عن يزيد بن حصيفة به وصححه الحاكم ٣٤٢/١ ووافقه الذهبي.

وأخرجه من طريقين عن يزيد بن حصيفة أحمد ٣٩٠/٦ والطيالسي ٩٤١ عن عمرو بن عبد الله بن كعب عن أبيه أن النبي ﷺ

(٢) الإسراء، ٣٢.

(٣) البقرة ٤٣

(٤) من بوله. وقد قال أحمد بكلمات الله إلى حد نفسه الشارح عن شرح العقيدة الطحاوية ١٨٩/١ شيء من التصرف.

وصفاته كلها بخلاف صفات المخبرين يعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرتنا ويرى لا كروينا
ويسمع لا كسمعنا

وكلام الطحاوي برقة قول من قال إنه معنى واحد لا يصور سماعه منه، وأن المسموع
المنزل المقروء المكتوب ليس بكلام الله، وإليه هو عبدة عنه، فإن الطحاوي يقول كلام
الله منه بدأ بلا كيفية أي لا يعرف كيفية تكلمه به، وكذا قال غيره من السلف منه بدأ وإليه
يعود، ومن قالوا منه بدأ لأن الجهمية من المعتزلة وصبرهم كانوا يقولون: إنه خلق الكلام
في محل، فعثر الكلام في ذلك المعنى فقال السلف منه بدأ أي هو المسموع به فمعه بدأ
ي لا من بعض المخلوقات كما قال الله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)،
ومعنى توليهم وإليه يعود أنه يرفع من الصدور والمصاحف كما ورد في الأحاديث.
التهنئة

والأظهر عندي أن معنى وإليه يعود يرجع إليه علم تفصيل كيفية كلامه وكنته حقيقة
مراعاة فإن سمع موسى كلامه لا يتصور أن يقال سمعه كنه أو بعينه (وصفاته)، وفي
نسخة لم يزل صفاته (كلها) أي وموت لباري جميعها واقعة في الأول (بخلاف صفات
المخلوقين) أي لا تشبه بحوتهم وإن وقع الاشتراك لاسمي في صفات الحق وسب
الحق من العلم والقدرة والرؤية والكلام والسمع وحده كما بينه بقوله (يعلم) أي الله
بعالى كما في نسخة (لا كعلمنا) أي معشر الخلق فإننا ندلم لأشياء بالآلات ونصور صور
مما صلات في أذهاننا بقدر أهامنا وعلمنا والله تعالى يعلم حقائق لأشياء كلها وجريها
ظاهرها ومخفيها يعلم ذاتي عيني أرني أدي، (ويقفو) أي الله سبحانه (لا كقدرتنا)
لأن قدرته تعالى لديه لا بألة ولا بمشاركه وهو على كل شيء قدير، ونحن لا نقدر إلا
عني بعض الأشياء بالآثار، وذلك المفرد أيضا بالآلات ولأعوان ولأنصار، وأما هو
سبحانه وبعالى فعاقل محتر وفادر حكيم مدبر بقدره واحترار (ويرى) أي هو سبحانه
بقوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ (لا كروينا ويسمع لا كسمعنا) فإن يرى الأشكال
والألوان المحسنة وسمع الأصوات والكلمات المؤتلفة بالآلات المحلوقة في الأعضاء
المركبة على وفق بصره لا بأبصارنا وإسماعه لا أسمعنا كما ورد في الدعاء اللهم متعنا
بأسماعنا وأبصارنا ما أحبتنا والله سبحانه يرى الأشكال والألوان والهيئات المحتملة

(١) ومن قوله: وكلام الطحاوي إلى هذا بقته الشارح أيضا من شرح الطحاوية ١/ ١٩٤، ١٩٥ مع بعض
التصرف.

ويتكلم لا ككلامنا ونحن نتكلم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف
والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق

بأنصاره الذي هو صفة على نعمت قدره ويسمع الأصوات والكلمات لمفردات
والمركبات سميعة الذي هو نعمة لا يأكل من الآلات ولا بمشاركة غيره من الكائنات، وأن
رؤيته للمركبات وسمعه للمسموعات قديمة بالذات، وإن كان المرئي والمسموع من
الحدوث على ما سبق بيانه في سائر الصفات من أن تأخر المتعلق الحادث لا سامي تقدم
المتعلق القديم، إلا ترى أنك ترى في حانة يومك تقوى دعوت في حانة رؤيتك
أشكلاً وألواناً، وتسمع أصواتاً وأفئدة ولا شك ولا لون محاصل ولا حاصر، وبعد زمان
عابر يرى تلك الألوان والأشكال وتسمع تلك الأصوات ولأقوال في حال يقظتك على
منو، ما رأيها وسمعتها في تلك الحالة بلا زيادة ولا نقصان في أمالك، ومع هذا تتعجب
من الله المثلث المتعال الموصوف بسعوت الكمال أنه كيف يرى الألوان والأشكال قبل
وجوده وكيف يسمع الأصوات والكلمات قبل وقوعها وهو الذي يرى الأشكال والألوان
في حالة يومك بدون حضوره ويسمعك الأصوات وانكلمات قبل صدورها (ويتكلم لا
ككلامنا) كما يشهده قوله (ونحن نتكلم بالآلات) أي من الحق ولسان الشفة والأسنان
(والحروف) أي الأصوات المعتمدة على المحتاج المعهودات بالهيئات المعروفة (وإنه
تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف) أي لكلمات بذات والصدق (والحروف مخلوقة) أي
كالآلات (وكلام الله تعالى غير مخلوق) بل ندبم بالذات قال الطحاوي، فمن سمعه
فرغم أنه كلام بشر فقد كفر وقد دمه الله وأوعده بسقر حيث قال الله تعالى: ﴿سأضليه
سقر﴾^(١) فلما أوعده الله بسقر لمن قال إن هذا إلا قول البشر علمنا وأبقنا أنه قول
حائق البشر، ولا يشبه قول البشر^(٢)، انتهى

وقال شارحه قد افترق الدس في مسألة الكلام على تسعة أقوال

أحدها، أن كلام الله تعالى هو ما يقبض على النفوس من المعاني إما من العقل
الفعال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسة

وثانيها، أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة

وثالثها، أنه معنى واحد قائم بذات الله هو الأمر والسهي والخبر والاستخبار إن عُرِّ

(١) المنار ٢٦

(٢) انظر شرح لمقيدة الطحاوية ١٧٢/١ فالمراد بغير قول الطحاوي من هناك

عنه بالمربية كان قرآنًا وإن عثر عنه بالعبرية كان توراء، وهذا قول ابن كلاب ومَن وافقه كالأشعري وغيره.

ورابعها أنه حروف وأصوات أولية مجتمعة في الأول، وهذا قوله طائفة من أهل الكلام والحديث^(١)

وخامسها أنه حروف وأصوات نكر تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلمًا وهذا قول الكرامية وغيرهم

وسادسها: أن كلامه يرجع إلى ما يحدثه من حمله وإرادته القائم بذاته وهذا بقوله صاحب المعتر^(٢)، ويعيل إليه الرزي^(٣) في المطالب العالية

وسابعها أن كلامه ينصم معنى قائم بذاته هو ما حلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتريدي

وثامسها أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يحلقه في غيره من لأصوات، وهذا قول أبي المعالي وغيره

ثالث: ولا يظهر أن المعنى الأول حقيقته والثاني مجاز

وسمعا أنها تعالى سم يزن متكلمًا إذ شـهـ ومتى شـهـ، وكف شـهـ، وهو يتكلم به بصوت يُسمع لا نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا^(٤)

(١) في عرره القول لبعض أهل الحديث نظر إذ يستبعد عنى من اشتغل بالحديث أو يقول: القول الذي لا أصل له في السنة، كما لا أصل له في الكتاب العزيز.

(٢) اسمه الكامل «المعتر في الحكمة» وقد طبع في حيدرآباد سنة ١٣٧٥ هـ مؤلفه هو أبو الركات هبة الله بن ملكا الطوسي العيسوي كان يهوديًا وأسلم وخبرنا في سنة وفاته مجعها بعضهم (٥٤٧ هـ) وبن آخرون بها (٥٦١) أو (٥٦٠) وابن بجه رحمه الله يفعل عن كتاب المعتر في غير موضع في «دره تعارض الحق» ويعلق عليه ويمقيد وهو مترجم في سير اعلام سلاء ٢٠ رقم الترجمة (٢٧٥).

(٣) ترجمة الذهبي في السير ٢١ / رقم الترجمة ٢٦٠ فعان العلامة الكبير ذو السور محمر بن محمد بن صهر بن الحسين القرسي المكنى العيسوي المسمى كبير الأدكياء والحكماء والمصنفين ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة واشتغل عنى أبيه ضياء الدين خطيب الرزي، وانتشرت تواليه في البلاد شرق غربًا وكان يتودد ذكاء وقد بدت منه في تواليه بلايا وانحرافات عن السنة، والله يعفره، فإنه توفي على طريقة حميدة واده يولي السرائر

(٤) من قوله امرئ القيس في مسألة الكلام في الصفحة ٥١ إلى عه مسعود من شرح الحميدة الطحاوية.

قلت وهذا يقيد ما قدمناه وهو المأثور عن أئمة الحديث والسنة، لأن تكرار هذه المسألة في تأليف الإمام لكمال لأهمهم في مقدم المزمع

ثم عدم أن عباد العن مع كفرهم بالله أعرف من استعذاره لأنه لما قال لهم موسى ﴿ألم يروا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾^(١) لم يحسوا بأن ذلك لا يكلم أيضا لعدم أن معي انتكس نقص يسدل به على عدم أنوثة العن وعادة سهتهم أنهم يقولون يزعم منه التشبيه والتجسيم، فيقال لهم: إذا قلت أنه تعالى تكلم كما يبين بجلاله انتعت سهتهم وقد قد يصحهم لأي عمرو بن العلاء^(٢) أحد السبعة من القرءاء أريد أن تقرأ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾^(٣) يصح اسم الله ليكون موسى هو المتكلم لا الله سبحانه، هذا به أبو عمرو ٨ في قرأت هذه الآية كما وكيف تصح بقوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيعَاتِهِ وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾^(٤) فيثبت المحتزلي^(٥)

ثم أفصل بعين الحق رؤيه وجهه وسماع كلامه فذكر ذلك بذكر لروح الجنة الذي ما حاسب لأهلها إلا به كما أن أشد العذاب للكفار عدم تكليمهم بهم وروى الحجاب كما أحبر عنهم بقوله تعالى ﴿وَلَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الصَّعَادَةِ﴾^(٦) أي تكليم تكريم، وقال في آية أخرى لهم ﴿إِخْسَا فِيهَا وَلَا تَكَلِّمُوا فِيهَا﴾^(٧) ويقول تعالى ﴿وَلَا يُلَاقِيهِمْ فِيهَا عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَنْجُوبُونَ﴾^(٨) وأما استدلالهم بقوله سبحانه ﴿وَأَلَّهُ حَاشَى كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٩) والقرآن شيء فيكون داخل في عدم كل شيء، فيكون محذوقا، فمن أعجب أعجب

وذلك أن أفعال العباد كلها عندهم غير محلولة لله تعالى، وبهذا وجه الاستدلال

= لا يروي أبي الدرداء عن ١٧٢ إلى ١٧٤/١

(١) الأعراف ١٤٨

(٢) هو وبان بن العلاء بن عبد الحميد البصري شيخ العربية وأحد أئمة القرءاء السبعة المشهورين - ٥٤ مرجع في سيرة أعلام النبلاء ٦/ ٤١٨ - ٤١٠

(٣) النساء ١٦٤ والقراءة الموقرة ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ﴾ بفتح لفظ الجلالة (الله)

(٤) الأنعام ١٤٣

(٥) انظر شرح العقيدة الطحاوية لأبي أبي القز ١٧٧/١ في الكلام مأخوذ منها.

(٦) البقرة ١٧٤

(٧) المؤمن ١٠٨

(٨) المعقنير ٥

(٩) الرعد ١٦

جميعها لا يخلقها الله تعالى فأخرجوه من عموم كل وأدخلوا كلام الله في عمومه مع أنه صفة من صفات الله به تكون الأشياء المخلوقة إذ بأمره تكون كل المخلوقات. قال الله تعالى: ﴿وَلِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ مَسَاحِرٌ مُمْتَرِبَةٌ بِأَمْرِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(١) ففرق بين الخلق والأمر وطرد باطلهم أن تكون جميع صفاته تعالى محبوبة كالعلم والقدر وغيرهما ذلك صريح كفر لأن عمه شيء وقدرته شيء وحياته شيء فيدخل ذلك في عموم كل فيكون محبوقاً بعد أن لم يكن تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً وكيف يصح أن يكون متكلفاً بكلام يقره عبده، وهو صخ لزم أن يكون ما أحدثه من الكلام هي الجمادات والحيوانات كلامه ولا يفرق بين نطق وأصق الله وما قالت المجلود (أنطقنا الله)، ولم تقل نطق الله بل يلزم أن يكون متكلفاً بكل كلام حلقه في غيره رويًا كان أو كذباً، أو كعز أو هدياً تعالى الله عن ذلك، قال القوموي: وقد طرد ذلك الاتحادية فقال ابن عربي^(٢)

وكل كلام في الوجود كلامه صرة عينا بشره وبصامه^(٣) !

ومثل ذلك أكرم^(٤) لإمام عبد العزيز المكي بشر المرسى بين يدي المأمون بعد أن تكلم معه مدبراً أن لا يخرج عن نصر السرين وأمره الحق، فقال بشر يا أمير المؤمنين يدع معالي يرضى التبريل ويظهرني عبده، فإن لم يدع قوله ويرجع عنه ويصر بحلوه فتران المساحة وإلا فدمي حلال.

فإن عبد العزيز: نسألي أو^(٥) أسألك؟ فقال بشر: أنت وجميع مني قال فقلت له: لزمك واحد من ثلاث لا بد منها، إما أن تقول إن الله خلق القرآن في نفسه^(٦) أو حلقه

(١) الأعراف ٥٤

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن طائي الحاشي المرسى لأندلسي المصنف من عربي المصنف، ولد سنة ٦٢٨ هـ مخرج في السير ٣٤/٢٢ وله ترجمة مطبوعة في العقد الثمين ٢/ ٦٠ - ١٩٩ نسائي

(٣) البيت في الفتوحات المكية ١٤١/٤ وإنشاده فيه

ألا كل قدس في الوجود كلامه صوة عينا بشره وبصامه

ومن قول السراج الشيخ عني الفارسي: رأيت أسدالهم بقوله سبحانه الله خالق كل شيء إلى حد ما حوذاً في شرح النقيطة الطحاوية ١/ ١٧٨ - ١٧٩

(٤) وقع في الأصل بزم وقد تصحيف وصوابه [أكرم] كما في شرح الطحاوية ١٨٠

(٥) في شرح الطحاوية أم بدلاً من أو

(٦) في شرح الطحاوية. وهو عندي أنا كلامه في نفسه

فإنما بداهة ونفسه أو حقيقته في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها، وحاده عن الحجاب، فقد نعامون. شرح أنت هذه المسألة ودع يشترط فقد يقطع، فقال عبد العزيز: إن قال حين كلامه في نفسه بهذا محال لأن الله لا يكون محلاً للحوادث^(١) ولا يكون منه شيئاً مخلوقاً، وإن قال خلقه في غيره فيدمر في النظر والقياس أن كل كلام حقيقته لله في غيره فهو كلامه، وإن قال حقيقته قائم بنفسه وداته. فهذا محال لأن الكلام لا يكون^(٢) إلا من ممكن كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم ولا يعقل كلام قائم بنفسه يتكلم بداته، بل استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً علم أنه صفة لله، هنا مختصر من كلام عبد العزيز في [الحيدة]^(٣).

قال الفريسي: وم أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾^(٤) على أن الكلام خلقه الله في شجرة فسمعه موسى منها وعموا عما قبل هذه الكلمة فإنه تعالى قال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُ نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾^(٥). ولنداء هو الكلام من بعد لسمع موسى عليه الصلاة والسلام النداء من حافة الوادي، ثم قال في البقعة المباركة من لشجرة أي سواء كان من البقعة لمباركة من عند الشجرة، كما هو سمعت كلام ربك من النبي يكون أنت لا تشاء العينة لا أريد لبيت هو المتكلم، ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة لكذب لشجرة هي لقائنه ﴿يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾^(٦) ولو كان هذا الكلام بدأ من غير الله لكان قول فرعون: ﴿أَنْ رَأَيْتُمْ الْأَعْيُنَ﴾^(٧) صدقاً إذ كل من الكلام غير مخلوق، وقد قاله غير الله وقد فرقوا بين الكلام من عيسى أصدهم العبد أن ذلك كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون، فحرفوا وبقوا واعتقدوا خطأ غير الله، وقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِي غير الله﴾^(٨) هو قبل قال

(١) راد في شرح الطحاوية الحوادث المطروقة

(٢) في شرح الطحاوية بهذا محال لا يكون الكلام لا .

(٣) ومع في الأصل نصحه فقال الحيدة وهذا خطأ، صوابه حيدة والكلام الذي يخلق السراج محدود في الحيدة ص ٢٩. ٨ وموجود في شرح الطحاوية ١ / ١٨٠ - ١٨١

(٤) النص: ٣٠

(٥) النص: ٣٠.

(٦) النص: ٣٠

(٧) التواريخ: ٢٤.

(٨) لظاهر: ٢

الله تعالى: «إِنَّهُ يَقُولُ رُسُوبًا كَرِيمًا»^(١) وهذا يدل على أن الرسول أحدثه إما جبرين عنه الصلاة والسلام، أو محمد ﷺ قبل ذكر الرسول معزفاً لأنه مبلغ عن مرسنه، لأنه لم يقل إنه قول ملك أو نبي فعلم أنه ببعه عمر رُسده به لا أنه نُشأه من جهة نفسه.

وأيضا فالرسول في إحدى آيتين جبرين عليه الصلاة والسلام وفي الأخرى محمد ﷺ بإضافته إلى كل منهما تبيين أن لإضافة لمسمع، إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يحدث الآخر، وبضا فإن الله تعالى قد كفر من حقه قول الشر فمن حقه قول محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بمعنى أنه أشبه فكفر كفر، ولا يرق بين أن يقول إنه قول بشر أو جن أو ملك، إذ الكلام كلام من قاله مسدداً لا من قاله ملغياً أب نرى أن من سمع قائلاً يقول:

فها بك من ذكرى حبيب ومسر^(٢)

فإن هذا شعر امرئ القيس^(٣)، وإن سمعه يقول: إنما الأعداء بالثالث^(٤)، فإن هذا كلام الرسول، وإن سمعه يقول: الحمد لله رب العالمين، وقن هو الله أحد فإن هذا كلام الله.

(١) الحاشية ٤٠، والتكوير ١٨

(٢) وتكملة.

بسيط النثرى هيجي الذحول فخرم

وهو مطلع معلته في ديوانه ص ٨

(٣) هو امرئ القيس بن الحارث بن عمرو بن حنجر أكل المرد بن عمرو بن معاوية بن عمرو بن ثور بن مرقع بن معاوية في كذا وهو معدود في الطائفة الأولى من شعراء الجاهلية التي أجمع عليها أهل النقد بأنها أشهر شعراء العرب من سنة ٥٤٥ هـ راجع أخباره في الأعاني ٧٧/٩

(٤) أخرجه البخاري ١ و ٥٤١ و ٢٥٢٩ و ٣٨٩٨ ومسلم ١٩٠٧ وأبو داود ٢٢٠٦ والترمذي ١٦٤٧ وابن ماجه ٢٤٢٤٧ والسنن ١ و ٥٨ و ٦٠ و ٦١ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٣/٧ ومالك في الموطأ ص ١١٦ بروايه محمد بن الحسن وأحمد ٢٥/ و ٤٣ والعباسي ص ٩ وأبو نعيم في الحلية ٤٢/٨ وفي أخبار أصبهان ١١٥/٢ وابن سعد في الإيما ١٧ و ١/٢ والبعوي (١) كلهم من حديث عمر بن الخطاب وأتفق المفسرون على عدم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده، صحته قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: يعني ليس صحت كتابه بل يبدأ فيه بهذا الحديث تبييناً للخطاب على تصحيح النية

وهو شيء لا كالأشياء وهو شيء لا كالأشياء

وبالحملة فاهم النسبة كلهم من هن ثم ذهب لأربعة وغيرهم من السبب والحبس
منعقوب على ن القرآن غير محبوق، ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هن
هو معنى واحد وثم بالذات، وأنه حروف وأصوات تكلم الله^(١) بعد أن سمى بكن
متكسما، أو أنه سمى برب متكسما إذا شاء وسمى شيء وكيف شاء، وأن نوع الكلام^(٢) قديم
وهو مختار الإمام الطحاوي . وسأخ من أهل اللغة . هو في قوله سبحانه وحده الله و
هو كلامه الذي تكلم به وقد بيناه وهو شيء لا كالأشياء . وذلك الكلام ومحضه
المراد، فإنه سبحانه شيء أي موجود بذاته وصفاته، لا أنه سمى كالأشياء المخلوقة رأيا
وصفا كما يشير إليه قوله سبحانه . «يسمى كشيء شيء»^(٣) . سوء يقال الكاف رائدة
للتأكيد والمبالغة كقول العرب ملك لا يحل وهم يريدون يقية عن نفسه، وأنها إذا نقوه
عن مشي فقد نقوه عنه بأبلغ رجة منه فانكايته أبلغ في باب الرعاية وللويج أولى من
التصريح، أو يقى: الكاف ثالثة والمراد بمثله ذاته أو صفاته

والحاصل كما قلناه انه لا كالأشياء وحضر الله سرى ذلك، وقد قال الله
تعالى «ولا يحيطون به عينا»^(٤) . والعبر عن ذلك لإدراك إدراك، وقد صح عنه عليه
الصلوة والسلام قوله «لا أحصى شيء عينا أنت، كما أثبت عني نفسك»^(٥) . ونعلم من
قوله شيء لا كالأشياء أنه سبحانه ليس في مكان من الأماكن ولا في زمان من الأزمنة،
لأن المكان والزمان من حملة المخلوقات وهو سبحانه كذا موجود في الأرض ولم يكن
معه شيء من الموجودات، ثم عدم أن الشيء في أصله مصدر قد يستعمل بمعنى
المفعول كما في قوله تعالى «ولله على كل شيء قدير»^(٦) . وهذا المعنى لا يجوز

- (١) راد في شرح الطحاوية، تكلم الله بها
(٢) من قوله وأيض فيرموا في إحدى الآيتين . . . هذا مأخوذ من شرح الطحاوية / ٨٤ ١٨٥
شيء من التصريف.
تبيه لا ينسحب إلى تنازع المتأخرين، وإنما الحق فيما لجمع عليه ساء . الآية وهو . أشار إليه
الشارح بقوله . سمى برب متكسما إذا شاء . فاستمسك بمراد القول واستتم عليه واحد مما أحدثه
المتأخرون
(٣) الشرح ١٠
(٤) طه ١١٠
(٥) هو بعض حديث صحيح أخرجه مسلم وقد تقدم تحريجه
(٦) البقرة ٢٨٤

ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض، ولا حد له ولا ضد له ولا يد له
ولا مثل له

علاقه على الله تعالى، وبمعنى الغايب كقوله سبحانه ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً، هِيَ اللَّهُ
شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾^{١٩} . وحيث لا يجوز إطلاقه عليه سبحانه، وقد يراد به مطلق الوجود
بلا أنه فترق بين المصود نحو صوب بأنه واجب الوجود وبين الممكن الوجود الذي
يستوي وجوده وعدمه في مقام المقصود، فهذا لا اعتبار بإطلاق لفظ الشيء عليه سبحانه
أحق من إطلاقه على غيره (ومعنى الشيء) أي معنى كونه شيئاً لا كالأشياء (إثباته) أي
ثبات وجوده بأنه (بلا جسم ولا جوهر ولا عرض) أي في اعتبار صفاته لأن جسمه
متركب ومتحيز وذلك إمارة الحدوث والجوهر متحيز وحده لا يتحرراً من الجسم والعرض
كل موجود يحدث في الجواهر والأجسام وهو قائم بعينه لا مدانه كالألوان والأصوات من
لا حواشي ولا فراق والحركة والسكون وكالطعوم والروائح والله تعالى مُرَّة عن ذلك

وحاصله أن لعالم أحد وأعرض وأعيان ما له قيام مداته، وهو إما مركب، وهو
الجسم، أو غير مركب كالجوهر وهو الذي لا سحرأ والله سبحانه مُرَّة عن ذلك كله،
وما أحسن قول لورزي رحمه الله سبحانه ما عبد الله قط لأنه يعبد ما تصوّره في وهمه
من الصورة والله تعالى مُرَّة عن ذلك، ونقل أن أبا حنيفة رحمه الله سئل عن الكلام في
الأعراض والأجسام فقال ليس الله محروم بعينه هو فتح على أساس الكلام في هذا
(ولا حد له) أي ليس له حد ولا نهاية (ولا ضد له) أي ليس له معارض ومما تعبد أبداً لا
في البداية ولا في النهاية (ولا يد له) أي لا شيء له ولا شريك له، كما قال الله تعالى
﴿وَلَا تَجْعَلُوا لَهُ أَندَاداً﴾^{٢٠} أي (الأصنام) وغيره من الأنعام (ولا مثل له) أي لا شبيه
له ولا كمؤ ولا نوع له حيث لا جنس له

واقترنت هاتعتان في باب الصفات فطائفة علت في الشيء، وطائفة علت في
الإثبات، ونحن صرنا إلى الطريق المتوسط بين الأمر والتعصير فأشنا صحت الكمالات ونقينا
لمساته من جميع الأحوال يعني أنه يتوهم من قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ أن هذه
الصفة لا تكون إلا محصورة بحضرة تعالى لأن اختصاصه بنقص ما نعلم، إذ العدم
من حيث هو عدم ليس كمثله شيء، فقوله تعالى ﴿وهو السميع البصير﴾، دفع بهذا
الوهم والخيال ولإشكال فإن من المُحال أن يكون العدم سمياً بصيراً، وبمعنى مثل ذلك

(١) الأنعام: ١٩.

(٢) البقرة: ٢٢.

وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس

في الكلام حترشاً، ومجمل الكلام وروده البرام أن الوجه لا يشبه الممكن، ولا انممكن يشبه الواجب، فس بحدوده ولا محدود ولا متصور ولا متفصص ولا متحيز، ولا مركب، ولا مسدود ولا بوصف بالمائية والماهية، ولا بالكيفية من اللون والطعم والرائحة والحرارة وسرودة وليسوسة، وغير ذلك مما هو من صفات الأجسام، ولا متمكن في مكان لا عمو ولا سمل ولا غدهما، ولا يجري عليه زمان كما يشبههم المشبهة والمجسمة والخلولية، وليس له لا ولا محلاً (ولا) أي لله سبحانه (يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن) أي كما بين بداته وصماته (فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه، أي كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ عَالِدٌ إِلَّاهُ وَجْهَهُ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿فَأَيْدٍ يُولُّرُ شَمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿رَبِّعِي وَجْهَ رَبُّكَ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿إِلَّا اتَّبَعَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ لَا أَعْلَى﴾^(٤) (والله) أي كقوله تعالى: ﴿بَدَأَ اللَّهُ فَرْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿مَا مَعَكُمْ أَلْ تَسْجُدُ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾^(٦)

وقوله تعالى: ﴿وَأَنبَحَانِ الدِّيرِ بِيَدِهِ مَذْكُورَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٧) (والنفس) أي كقوله تعالى حكاية عن عيسى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾^(٨) وأما ما قل من أن إطلاق النفس عليه سبحانه من باب المشاكلة فمدفوع حيث ورد من غير المقابلة كما في حديث: «أنت كما أنيت على نفسك»^(٩)، والتحقيق أن النفس باعتبار ما أحده من النفس بالتحريك لا يصح صلاته عليه سبحانه، وإما باعتبار أحده من النفس فمجرد إطلاقه عليه سبحانه، لأنه سبحانه أنفس الأشياء، وأعوانها، وكذا العن في قوله تعالى: ﴿وَلَتَضَعَنَّ عَلَى عِصِيٍّ﴾^(١٠) وكذا بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿وَاضْبُرْ لَكُمْ رَبُّكَ

(١) القصص ٨٨.

(٢) البقرة ١١٥.

(٣) الرحمن ٢٧.

(٤) الليل ٢٠.

(٥) المص ١٠.

(٦) ص ٧٥.

(٧) يس ٨٤.

(٨) العنكب ١١١.

(٩) تقدم تحريجه من ٤٨ رقم ١.

(١٠) طه ٣٩.

فهو له صفات بلا كيف ولا يقال ' إن يده فطرته أو سمته ، لأن فيه إبطال الصفة . وهو قول أهل القدر والاعتزال ولكن يده سمته بلا كيف

فإنك بأغنياء^(١) وقوله تعالى ﴿رَبِّمَا قَفَرُوا أَلَلَّةٌ حَتَّى قَفَرُوا وَلِأَرْضٍ جَمِيعًا قَبِضَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(٢).

وكذا قوله تعالى ﴿الزَّحْمَى عَلَى الْعَرْشِ شَتَّى﴾^(٣) . (فهو) أي جميع ما ذكر (له) أي لمحق سبحانه (صفات) أي متشابهات (بلا كيف) أي مجهول الكيفيات ، وفي نسخة . وله يد ورجله ونعس كما ذكره الله تعالى في القرآن إلى آخره (ولا يقال) أي في مقام التأويل كما عني بعض الخلف مخالفين لنسب (إن يده فطرته) أي بطريق الكناية (أو سمته) أي بناء على أن اليد تطلق على السمعة ومنه قول الشافعي^(٤)

إليك يدي منك الأيدي بعدها^(٥)

قل شامخة المرات باليد هي الجارحة ، والأيدي جمع يد بمعنى النعمة فالمعنى الأيدي العائضة من حصرته حمدتني على مد يدي إليّ في طلب المسؤول ربيعة المأمول ، وكذا لا يقال : وجهه دانه وجهه مصره واستواء على العرش استيلاؤه (لأن فيه) أي في تأريسه (إبطال الصفة) أي في الجهة لأنه تعالى حيث أطلق اليد ، ولم يذكر القدرة والسمعة بدلها فالظاهر أنه أراد بها غير معييه (وهو) أي إبطال الصفة من أصلها وبأسرف (قول أهل القدر) أي عموم (والاعتزال) أي خصوصاً بناء على تفرقه لروم تعدد الصماء : فإن صفة أعدبهم لا يكون ، لا قديمة ، ولا فيلزم أن يكون دانه محلاً للحوادث هالك وهو مؤثره عن ذلك وقد علمت أن صفاته سبحانه يسب عين دانه ولا غيرها فلا يدرم تعدد القدماء ثم أكد القصية بقوله . (ولكن يده صفته بلا كيف) أي بلا معرفة كيفية

(١) انظر ١٨.

(٢) الأنعام: ٩١

(٣) ط: هـ

(٤) هو ثاقب بن سيرة بن أبي القاسم جعفر بن أحمد الحافظ أبو محمد الرعي ، الأندلسي المعروف بالشافعي المالكي المفسر والمحدث توفي بحضرته سنة ٥٩٠ هـ أهم مصنفاته تكملة تحرير من قرأة الأئمة الأكثر ومنظومة حرز الأمان الشهيرة بالشافية وغيرها

(٥) ومعه

أجرني فلا تجري بجو فأخطلا

وهو في منظومته السامية المعروفة بحرز الأمان روجه النهائي في التراتيب السبع من ٨

وغيبه ورضاه صفتان من صفاته تعالى بلا كيف
.....

كعجزنا عن معرفة كنه بنية صفاته فضلاً عن معرفة كنه ذاته (وغيبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف) أي بلا تفصيل أنهم من صفات أفعاله، أو من معارف ذاته

والمعنى وصف عصب الله ورضاه ليس كوصف ما سواه من المخلوق، فهما من انصرفت المنشبهات لي حق الحق عسى ما ذهب إليه لإمام تنعاً لجمهور السلف وفندي به جمع من الحلف، فلا يؤول، يأول المراد بعصيه ورضاه إرادته لأحكام، ومشيئته للإنعام، والمراد بهما غيبتهم من النعمة والمعنة. قال فخر الإسلام: ثبات المد والرجح حق عسماً لكنه معيوم بأصده مشابه بوصفه، ولا يجوز إبطال الأصل بانعجار عن الوصف بالكيف، وإنما ضبب المعرولة من حد بوجه فربهم دقو لأصول لجهتهم بالصفات عسى الوجه المحققون فصدرو معضلة، وكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي^(١)، ثم قال: وأهل السنة والجماعة أئتموا ما هو لأصل المعيوم بالنص، أي بالآيات، لقطعية والدلالات اليفينية وتوقفوها عما هو المنشبه وهو الكيفية ولم يحوزوا لاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله به الراسخين في العلم فقال: ﴿يَتَذَكَّرُونَ أَنَا بِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنا وَمَا بَدَّكُمْ إِلَّا أَرْوَرُ الْأَبْصَارِ﴾^(٢) انتهى

وكذا ما ورد في الأحاديث المرويات من العزوب المنشبهات كقوله ﷺ: «إن الله خلق آدم من نضرة مصها من جميع الأرض» رجعت بالبناء المحتنفة وسواء: «نضخ فيه الروح فصار حيوان حساساً بعد أن كان جماداً»^(٣)، أحدث: «كقوله عليه الصلاة والسلام عسى ما روه ع. ١ م. ابن قلوب سي آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كعيب واحد يصرفه كيف يشاء»^(٤) وكقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تزل جهنم تقول

(١) هو شمس الأئمة أبو بكر من أحمد السرخسي، شرح الجامع الصغير والكبير للشيباني والسر الكبير و٥٠٠ - الموطأ والمصنف يومئذ سنة ٤٩٠ وبين ٥٠٠ م.

(٢) آل عمران ٧

(٣) أخرج صدره أبو داود ٤٦٩٢، والترمذي ٢٩٥٥ وحيد ٤٠٠/١، وابن سعد في الطبقات ٢/ ٢٦، وعبد بن حميد في المسحوب ٥٤٨، والطبري في جامع البيان ٦٤٥، وصححه ابن حبان ٦٦٦٠، والحاكم ٢/ ٢٦١، ٢٦٢ ووافقه الذهبي، والبيهقي في الأسماء والمصنف من ٣٨٥ كله من حديث أبي موسى الأشعري بإسناد صحيح. رافعي الحديث لا أصل له وهو على ما يبدو من الإسراةيباب

(٤) أخرجه مسلم ٢٦٥٤ وأحمد ١٧٣/٢ وابن حبان ٩٠٢ والبيهقي في الأسماء والصفات من ١٤٧ م.

هنا من يريد حتى يصع فيها رب العزة قدّمه فيروي بعضها إلى بعض فتقول قطّ قطّ^(١)
الحديث

وكقوله عليه الصلاة والسلام «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب قسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب قسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»^(٢) كما رواه مسلم. وكنوه عليه لصلاه وسلام. «الحجر الأسود يمين الله لي أرحمه يضمّاح بها عبده»^(٣) وروى ابن ماجه نحوه من حديث أبي هريره مرفوعاً ولعله من وحي الحجر الأسود لما بهدوس يد الرحمن^(٤) وقد سئل أبو حنيفة رحمه الله عما ورد من أنه سبحانه يزل من السماء قطرات يزل بلا كيف، وكقوله عليه الصلاة والسلام «إن الله خلق آدم على صورته»^(٥) وفي رواية على صورة المسم وأمثاله، فيجب أن يحري على ظاهره،

وبن أبي حاتم في السنّة ١٠١٠ والأجري في ترميزه الشريعة ص ٣٦ كلهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص

وفي الباب عن النّوّاس بن سمعان عند الأجرى ص ٣١٧ والبيهقي ص ١٤٨ والحاكم ٥٢٥/١ وصححه ووافقه الذهبي

وعن أم سلمة وأنس وعائشة عند الأجرى ص ٣١٧ ٣١٨

(١) أخرجه البخاري ٦٦٦٦ ومسلم ٢٨٤٨ والترمذي ٣٢٦٨ وأحمد ٢٣٤/٢ وابن أبي حاتم في السنّة ٥٣١ وابن حزيمة في التوحيد ص ٦٥ وصححه الترمذي وابن خزيمة والبيهقي في الأسماء ص ٣٤٨ ٣٤٩ وأحمد ١٣٤/٣. ١٤٠ ٢٢٩ من طريق عن قتادة به وصحّحه شاذة في بعضها بالتحديث عن أنس بن مالك

٢٠ بن الأثير في جامع لأصول عقب الحديث ٨١٧٢ ط ط بمعنى حسبي وشعاني

(٢) أخرجه مسلم ٢٧٥٩ من حديث أبي موسى الأشعري بزيادة يا الله تعالى
(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤٥٧/١ من حديث عبد الله بن عمرو وقال الذهبي في التلخيص ثبت عبد الله بن عمرو

وأخرجه من حديث أنس بن مالك الديلمي في المعروض ٢٨٧ ومن حديث جابر عبد الديلمي أيضا ٢٨٠٨ وهو ضعيف وفي الباب أحاديث كلها ضعيفة نظر شيخنا الإمام رقم ١١٠٩
(٤) هو بعض حديث طويل أخرجه ابن ماجه ٢٩٥٧ من حديث أبي هريره بزيادة بوساد ضعيف ولم يتكلم عليه في الترتيد وقال السدي وذكر الدميري ما يدل على أنه حديث غير محفوظ. ولعله من ما رواه

(٥) أخرجه البخاري ٢٥٥٩ ومسلم ٢٦١٢ ح ٢ و ٣ ١ ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ وأحمد ٢٤٧/٢ و ٤٦٣ و ٥١٩ وابن حبان (٥٦٠٥) والبيهقي في الأسماء ص ٢٩١ والنس ٣٢٧/٨ والعمري ٣٢٧٣ ومن حرومه في التوحيد ص ٣٧ ٤١ ٤١ والأجرى في الشريعة ص ٢١٥ كلهم من حديث أبي هريره

وبعض أمر علمه إلى قابله ويسره الناري عن الحارحة ومشابهة لصفات المحدثات

وقال لإمام الأعظم رحمه الله في كتابه الوصية بقوله بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عده، وهو الحافظ للعرش وغير العرش لم يكن محتاجاً بما قدر على إيجاد العالم وتديره كالمحموق، وهو صار محتاجاً إلى الجلوس والقرار فحينئذ حق العرش أين كان الله تعالى فهو سره عن ذلك علواً كبيراً، انتهى.

ويعلم ما قال لإمام مالك رحمه الله حيث مثل عن ذلك الاستواء فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول وليسأل عنه بدعة والإيمان به واجب، وهذه طريقة السلف وهي أسلم والله أعلم، وقد سبق تأويلات بعض الحنفية، وقد بين^١ أنه أحكم لكنه نقل بعض الشافعية أن إمام الحرمين كان يتأول أولاً، ثم رجح في آخر عمره وحرم التأويل، ونقل جماع السلف على صحة كما بين ذلك في الرسالة النظامية، وهو مرافق لما عليه من أصحابنا لما نريد ونوسط ابن زيد العبد^٢ فقال: يقل «أولاً» كان المعنى الذي أوز به قريباً مضموناً من تحاطب العرب وسبق فيه إذا كان بعيداً، وجري ابن اهتمام على التوسط بين أن تدعو الحاجة إلى التأويل لخمس في فهم العوام وبين أن لا تدعو الحاجة لذلك المرام بحسب اختلاف المقام.

قال شارح العقيدة الصحفية ولا يقال إن النوصي إرادته الإكرام والعصب زيادة الانتقام، فإن هذا بقي للنسبة، وقد اتفق أهل السنة على أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريد ولا يشاء وينهى عما يسخطه ويكرهه ويبغضه [ويعصب]^(١) على فاعله، وإن كان قد شاء وأراد فقد يحب [عندهم]^(٢) ويرضى ما لا يريد، ويكرهه^(٣) ويسخطه ويبغضه لما أراد، ويدل على تأويل لعصب [والرصى]^(٤) بإرادة الانتقام^(٥)

- = عاه في الفتح ٢١٢/٥: حشمت، في التعبير على من يعود فالأكثر أنه يعود على المصروب، ثم تقدم في الأمر بالإكرام ورجوه، ولولا أن المراد التصييل بذلك لم يكن بهذه الجملة رابطاً بما قبلها
- (١) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري القوسي المعروف بابن دقيق العيد الحافظ لمصر الفتح المصري المالكي ثم الشافعي الفقيه المحدث المتوفى سنة ٧٠٢هـ.
- (٢) سقطت [ويعصب] من الأصل. واستدركناه من شرح الطحاوي ٦٨٥، ٢.
- (٣) سقطت كلمة [عندهم] من الأصل واستدركناه من شرح الطحاوي.
- (٤) في شرح الطحاوي ويكره.
- (٥) سقطت كلمة [الرصا] من الأصل واستدركناها من شرح الطحاوي.
- (٦) في شرح الطحاوي [الإحسان]

والرصى: يراد به الإغواء والأكراه^(١) بم تأولت ذلك [الكلام]^(٢)، فلا بد أن يقول لأن
العصب عباد [دم]^(٣) العلب والرصى العسر والشهرة، وذلك لا يليق بالله تعالى، فيقال
له [علب] دم العلب هي كدمي أمر ينشأ عن صفة عصب، لا أنه هو العصب ويقال له
أيضاً^(٤) وكذلك الإرادة والمشقة حيث هي مبنى لشيء، أو بس ما يلائمه
وياسبه، فإن الحي من^(٥) مائل إلى ما يجب به منعاً، أو يدفع عنه مصره وهو محتج
بشيء ما يريد، ومعتزم إليه برده بوجوهه ويقضي بعدمه فالمعنى الذي صرحت إليه اللفظ
الذي صرحت به الذي صرحت به سوء، فإن جار هذا جار ذلك^(٦)، فإن قال الإرادة التي
يوصف الله بها محالة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة قبل
له^(٧)، فإن لعصب والرصى الذي يوصف له به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان
كل منهما حقيقة فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يفهم في هذه الصفات لم يتعين
التأويل، بل يجب تركه لأنك تسلم من التأويل وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أصعب الله
تعالى وصفاته بلا موجب، فإن صرف القرآن عن صهره وحقيقته بغير موجب حرام [ولا
يكون موجب بل صرف ما دله عليه معناه، إذ المعنى مختلفة فكل يعمد إن حقه دله
على خلاف ما يقوله لآخر]^(٨)، وهذا الكلام يقع لكل من فهم صفة من صفات الله
[تعالى]^(٩) لا تمتنع مسمى ذلك في المحضوق، فإنه لا بد أن يشت شيئاً له [تعالى]^(١٠)
على خلاف ما يعنده حتى في صفة الوجود، فإن وجود العبد كما يليق به ووجود لباري
[تعالى]^(١١) كما يليق به، هو وجوده تعالى يستحير عليه العدم، ووجود المحدث لا

(١) ما بين حاصرتين غير موجود في شرح الطحاوية وأما من شرح المحمودية فهو [ويقال لمن تأو،
العصب والرصى بإرادة الإغواء]

(٢) [الكلام] غير موجود في شرح الطحاوية

(٣) سقطت كلمة [دم] من الأصل واستدركت من شرح الطحاوية.

(٤) ما بين حاصرتين سقط من الأصل واستدركت من شرح الطحاوية.

(٥) في شرح الطحاوية: [لا يريد إلا ما يجب له منعاً]

(٦) رده في شرح الطحاوية [وإن امتنع هذا، امتنع ذلك].

(٧) زاد في شرح الطحاوية [نقل]

(٨) سقط ما بين حاصرتين من الأصل واستدركت من شرح الطحاوية

(٩) سقطت كلمة [تعالى] من الأصل واستدركت من شرح الطحاوية.

(١٠) سقطت أيضاً كلمة [تعالى] من الأصل واستدركت من شرح الطحاوية

(١١) سقطت كلمة [تعالى] من الأصل واستدركت من المصدر السابق

خلق الله تعالى الأشياء لا من شيء، وكان الله تعالى عالماً في الأزل بالأشياء قبل كونها
وهو الذي قدر الأشياء وقصاها،

يسبحن عليه العدم وما^(١) سمي به الرب نفسه وسقى به مخلوقاته مثل الحي والقيوم^(٢)
والعسم والقدير [أو سقى به بعض صفاته كالعصم ونقص^(٣)، أو سمي به بعض
صفات عده فبحر بعقل يغدوينا معاني هذه الأسماء في حق الله^(٤)، وأنه حق ثابت
موجود، ويعقل أيضاً معاني هذه الأسماء في حق المخلوق ويعقل من المعنى قدر
مشتركا، لكن هذا المعنى لا يوجد في الحاح مشترك، إذ المعنى مشترك الكل لا
يوجد مشترك إلا في لادهر ولا يوجد في الحاح إلا معينا محتضا فنسب في كل منهما
كما يميّز به^(٥) (خلق الله تعالى الأشياء) من المذات والحالات كالمسكون والحركات
والأزوار والطلعات والشروق والخيرات والعلويات والسعديات (لا من شيء) أي لا من
مادة سابقة على المخلوقات لقوله تعالى: ﴿وَطَرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٦). أي مددتهما
ومحتزتهما من غير مثال سبق به قبهما حال ابتدائهما ونشأتهما ولا ينافيه أن خلق بعض
الأشياء من بعض المواد على ما أراد فإن أمكن تلك المراد صحت من غير وجود
شيء في عالم الكون والفساد وهو تصور وجود شيء اسبق وهو تحت حق الخالق
بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٧)

ولأنه سبحانه كان وحده يكن معه شيء بل في نظر العارفين هو لأن على ما كان
هو سره على أن يكون له شريك في الحق والفعل والمادة ولو في إيجاد ذرة أو مدد
مسكون أو حركة (وكان الله عالماً في الأزل بالأشياء قبل كونها، أي قبل وجود الأشياء
وتحققها في عالم الابدع، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَوَدَّ لَوْ بَكَرُ شَيْءٍ عَيْفًا﴾^(٨)
رما ثبت قدمه استحالة عدمه فلا يحتاج إلى أن يقال كان الله أو دابطة (وهو الذي قدر
الأشياء وقصاها) أي ولما أنه قدر الأشياء على طبق إرادته، وحكم وفق حكمته في

(١) في شرح الطحاوية قوما سمي.

(٢) القويم غير موجودة في الطحاوية

(٣) معط، بين حاصرتين من الأصل واستدرك من الطحاوية.

(٤) زاد في شرح الطحاوية [الله تعالى].

(٥) انظر شرح العقيدة الطحاوية ٢ / ٦٨٥، ٦٨٧.

(٦) فاطر ١

(٧) الرمز ١٢

(٨) الأحزاب ٤١

الإشياء، وفيه إسماء إلى مصحور قوه تعالى: ﴿الْأَبْلَغُ مَنْ حَلَقَ﴾^(١) أي ألا يعلم من الإِشَاء من خلق الأشياء، علمه قديم وبعض متعلقاته حادث، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَمُرُّ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(٢). وقال ﷺ: ﴿أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَقَالَ الْقَلَمُ: مَاذَا أَكْتُبُ يَا رَبُّ؟ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنْ إِنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) وفي هذا التحقيق دلالة على ما قلناه أهل الحق من أن حقائق الأشياء ثابتة.

وقد للإمام الأعظم رحمه الله في كتابه النونية ثم نقل بأن تقدير الحبر والشمز منه من الله تعالى لقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤) ومن رحمه أن تقدير الحبر والشمز من عند غير الله كان كافراً بالله ومطل توحيد لو كان له إشراح انتهى وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْءٌ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٥). ورده فخر الإسلام في أصوله قول من قال المراد بهذا القول سرعة الإيجاد وتحقيق ما أراد حيث أملاه أن هذا عندنا محمول على أنه أريد به لتكلم بهذه الكلمة على الحقيقة لا على المحاز عن سرعة الإيجاد، بل هو كلام ورد على جميعه من غير تشبيه ولا تعطيل في معناه، وذلك ذكره شمس الأئمة السرخسي في أصوله حيث قال ردّاً على من قال إن ذلك القول مجاز عن التكوين أب الكتاب لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾^(٦). والمراد حقيقة هذه الكلمة عندنا لا أن يكون مجازاً عن التكوين كما ذهب بعضهم يعني أباً منصور الماتريدي، وأكثر المعسرين. فإن نسب به على أن كلام الله غير محدث ولا مخلوق، لأنه سابق على لمحدث أجمع، وحرف الفاء لتعقيب أي في قوله تعالى.

(١) الملتة: ١٤.

(٢) يوس: ٦٦.

(٣) حديث صحيح أخرجه أبو دارود ٤٧١١، والترمذي ٥٥ ٢ و٣٣١٩، وأحمد ٣١٢/٥، ولطالسي ٥٧٧، والأحرى في شريحه من ١٧٧، والبيهقي في الأسماء والصفات من ٣٨٦، وأبو يعين ٥/٢٤٨ منهم من حديث عباد بن الصامت وله شاهد من حديث ابن عباس عند ابن جرير ١١/٢٩ وأبو يعين في ١/١٢٦ والبيهقي في الأسماء من ٣٧٨ بألفظ: ﴿أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: مَاذَا أَكْتُبُ يَا رَبُّ؟ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنْ إِنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

(٤) النساء: ٧٨.

(٥) يوس: ٨٢.

(٦) الروم: ٢٥.

ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره وكتبته في اللوح المحفوظ ويكون كتبه بالوصف لا بالحكم،

«يكون». والمعنى فيحدث شيء بعد الأمر بكونه «كر» وهو كلامه لنفسه القديم وبهتة القدسي الكريم فتحقق أنه سبحانه خلق لأشياء لا من شيء حادث سبق عييه، ولا من آلة وعنه وأهبة حاصلة لذيها وهو لا يفي أنه أوجدها بأمر «كر» فإنه ليس داخلًا تحت الشيء في قوله تعالى «اللَّهُ خالقُ كُلِّ شيءٍ»^(١) وكلامه سبحانه لا عيه ولا غيره^(٢)، ثم في تحقق لأشياء كد هو مُشاهد في لأرض والسماء رذ على السورسطائية^(٣) ومن تبعهم من أهل الأهواء حيث ينكرون حقائق الأشياء ويرعمون أنها أوهام وحيالات كالأحلام ويقرب منه الوجود [كالإلهادية]^(٤) والحلولية وأمثالهم من ببهة الصوفية (ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء) أي موجود حادث في الأحوال جميعها ((لا بمشيئته، أي معروفاً بمرادته (وعلمه وقضائه) أي حكمه وأمره (وتدبره) أي تقديره بقدر قدره (وكتبته) بفتح الكاف وسكون الراء أي (وكتبته في اللوح المحفوظ) أي قل ظهور أمره وأعرب شارح حيث قال: وكتبه عطف تفسير لقدره انتهى

ووجه العربة أن ثبوت تقديره وتقريره مقدم على تحريره وتصويره على أن التقدير صفة لمعنوت سابقاً وكتبته حادثه بعد إحداه انقبه (ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم) أي كتب الله في حق كل شيء بأنه سيكون كد وكذا لم يكتب بأنه سيكون كد وكذا ودر صيحه أن وقت الكتابة لم تكن الأشياء موجودة فكتب في اللوح المحفوظ على وجه الوصف أنه ستكون الأشياء على وفق الأعضاء لا على وجه الأمر بأنه ليكن، لأنه لو قال ليكن لكاتب الأشياء كلها موجودة حيث لا عدم تصور تصنيف المحفوظ عن الأمر الإيجادي لبحالق.

(١) الرعد ١٦

(٢) قال الإمام أبو جعفر الطحاوي في عيينته «وإن اقتران كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولاً، وأثره على رسوله وحيداً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، أيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمحفوظ كلام البرية» انظر شرح الطحاوية ١/ ١٧٢.

(٣) السورسطائية سبة إلى رجل يسمى سولسط وتنقسم إلى ثلاث فرق الأولى تكر حقائق الأشياء وترعم أنها أوهام وتدعى «المادية»، والثانية سكر العلم بثبوت الشيء، وترعم بأنها شئ وتشك بما شئ وتدعى «اللاهوائية» والثالثة تزعم أن الحقائق ثابتة للاعتقاد وهي تفكر ثبوتها وتدعى «المبدية» انظر تليس وليس ص ٤٨

(٤) تصحفت في الأصل إلى الإلهادية والصواب ما أثبتته بين حاصرين []

والقضاء والفتن والمشينة صفاته في الأول بلا كيف

وقال الإمام الأعظم في كتابه الوصية: نقر بأن الله تعالى أمر القلم بأن يكتب وفي نسخة بأن يكتب فقال لقدم: ماذا كتب يا رب؟ فقال الله تعالى: كتب ما هو كائن إلى يوم القيامة^(١)، لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَنُوهُ فِي الزُّبُرِ وَكُلُّ صَغِيرٍ مُنْتَضِرٌ﴾^(٢). انتهى يعني الحديث مقتبس من القرآن لأنه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْكُتُبَ إِلَّا بِحَقِّهَا﴾ لا أمر أن القدر وهو ما يقع من لسان المقدر في الأول من حيزه وشوذه وحلوه ومره، كالم من سبحانه وتعالى بحلقه وإرادته ما شاء كان وما لا فلا، (والقضاء والفتن)، المراد بأحدهما الحكم الإجمالي وبالأخر التفصيلي، ولم يقل المحترلة، لو كان الكفر قضاء الله تعالى لوجب الرضا، لأن الرضا بالقضاء واجب، وإلا لم يطعن لأن الرضا بالكفر كفر، فثبت أن الكفر ليس بقضاء الله، فلم تكن جميع أفعال العباد قضاء لله تعالى على ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة فمدفوع بأن الكفر مقضي لا قضاء، والرضا إنما يجب بالقضاء دون المقضي، وتوضيحه أن كفر له نسبة إليه سبحانه وهي كونه حقه على مقتضى حكمته ولا اعتراض عليه في مشيئته فإنه مالك الخلق يتصرف فيه كيف يشاء لا يتصرف بشيء كما لا ينتفع به، وله نسبة أخرى إلى المكلف وهي وقوعه صفة له يكسبه واحتماره والاعتراض واقع عليه في فعله لأنه أسخط مولاه وسحق العمود الدائمة في قضاء

هد ومن رضي بكفر نفسه فقد كفر اتفاقاً، ومن رضي بكفر غيره نفيه اختلاف المشايخ، والأصح أنه لا يكفر بذنب يكفر الغير إن كان لا يحب الكفر، ولكن يتمنى أن يسلب الله عنه الإيمان حتى ينعم منه على ظممه وإيداعه، كذا في التناوحياتية^(٣) ويؤيده قوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿وَمَا أَطْمَسَ عَلَى مُوَالِهِمْ وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمَرُ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٤) (والمشينة) أي الإرادة المتعلقة بهم (صفاته في الأول بلا كيف) أي بلا وصف بدلت العمل والمعنى أن هذه الثلاث المذكورة صمد في الأول ثابتة بالكتاب والسنة إلا أنها متشابهة الصفة محمولة كنسبة كسائر صفاته (علية حيث

(١) حديث صحيح تعلم تخريجه فيما سبق

(٢) البقر ٥٢-٥٣.

(٣) هي المناوى المشهورة بالتناوحياتية لعالم بن علاء الحمفي المولود سنة ١٢٨٦ هـ، يسمى هذا الكتاب أنصاف مراد يسافر في العروج جمع فيه مسائل الكتب التالية: «النصيط البرهاني» و«الدخيرة» و«الظهيرية» و«الغاية» وغيرها

(٤) يونس ٨٨

حقيقتها خفية عن البينة فيجب على المؤمن أن يؤمن بها ، يعتقد أن موجب العقل باطل في وضعها إذ ليس من مجرد شأنه أن يدركها ، وكذلك يقول ، كل رشح في العلم عند حكمها

قال شمس الأئمة رحمه الله : وهذا لأن المؤمنين قريمان ميسر بالإيمان في الطلب بضرب من الجهل به ، ومثني بالوقوف عن الطلب لكونه مكروفاً بنوع من العلم به ، ومعنى لاسلاء من هذا الوجه ، كما يريد على معنى الاسلاء في الوجه الأول ، فإن الإبلاء بمجرود الاعتقاد مع الوقوف في طلب المراد بأن العقل لا يوجب شيئاً ، ولا يدفع شيئاً فإنه يلزمه اعتماد الحقيقة فيما لا محذور لعقل فيه ليعرف أن الحكم لله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . انتهى .

وحاصله أن الوجه الثاني من الأقوى فإنه يمد بالأمر الغيبي الذي لا حظ للعقل فيه ، ولا لذة للطبع ، بل مجرد اتساع الحق على ما ورد به لسمع من جانب الشرع بحالات الأول حيث عتسد على عقله وعول على فهمه ، وبهذا يظهر أن لاعتقاد في المبادئ التسمية أخص وأكمل من غيرها إذ لا حظ للفهم فيها ، بل محض مباينة أمر الحق في تحصيله ، ومن ثم قال الله تعالى ﴿ وَمَلَأْتُمِهِمْ مِنَ الْجُلُمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(١) ، وورد لا أدري بصف العلم ، وفيه العجز عن ذلك الإدراك ، وقال : وقد مثّل علي رضي الله عنه عن مسألة فقال لا أدري ، وهو على المسر قليل به : كيف تطيع فرق هذا المقدم لأمره ، ويقول : لا أدري في جواب السؤال الأخر ؟ قال إني صعدت بفكر علمي بالأنبياء ولو طعنت بمقدار جهلي لبعت السماء ،

وعد وقع لأبي يوسف رحمه الله مثل هذا السؤال وأجاب بذلك ، فقال له إنك بأحد كذا وكذا عن بيت المال وتعجز عن تحقيق هذا الحد ، قال نعم أنا أخذ المال على قدر علمي ، ولو أخذت على قدر جهلي لاستوعبت جميع الأموال ، وقد كرو الإمام لأعظم رحمه الله ذكر الإرادة في حقيقة لكونها صفة وديعة لله تعالى تخصص المكونات بوجه دون وجه في وقت دون وقت ، على الكرامية وبعض المعتزلة من أن إرادته حدثية ، وما جمهورهم فأنكروا إرادته للضرورة ، القيانح حتى يقولوا ، به سبحانه وتعالى أراد من الكافر والعاصق إيمانه وطاعته لا كرهه ومعصيته زعمًا منهم أن إرادة القسح

فيحبه كحلقه وإيجاده وهو ممنوع ومندفع بأن المبيع هو كسبه والاتصاف به فعندهم يكون أكثر ما يقع من فعال الحق على خلاف ما أراد الله في البلاد وهذا شيع جداً حيث لا يصير على ذلك رئيس قرية من العبد

وإذا عرفت ذلك فنعلم أن أفعال حبسنة تُشاهد عليها إن كانت طاعة وتُعاقبون عليها إن كانت معصية لا كما دعت الجبوية أن لا فعل للعبد أصلاً كسب ولا خنقاً، وأن حركاته مسرلة حركات المحمادات لا قدرة له عليها لا مؤثرة ولا كاسية هي مقاة لا اعتبار ولا قصد ولا إرادة ولا اختيار، وهذا باطل لأن مغزق بين حركة اليبطش وحركة الرعش، وسيمد الأول بختياره دون الثاني لأصعقاره، فإن قيل بعد نعلم علم الله وإرادته لجبر لازم فقط لأتبع أم أن يتعلفا بوجود المقر فيجب، أو بعده فيمتنع لامتناع انقلاب علمه سبحانه جهلاً وامتناع تحلف مراده عن إرادته أصلاً وحيث لا اختيار مع انجوب ولامتناع قطعاً فالجواب أنه سبحانه يعلم ويريد أن العبد يفعل أو يشركه بختياره فلا إشكال في هذا المقال، ونحفظه أن صرف العبد قدرته أو إرادته ليس الفعل كسب وإيجاد الله تعالى يفعل عقيب ذلك حلوله فإله تعالى حاله والعبد كاسب من أصل من يرغم أن الله شاء الإيمان من الكافر والطاعة من الفاجر والكافر شاء الكفر، والفاجر شاء الفجور فعلبت مشيئتهما مشيئة الله سبحانه، فإن قيل يشكل على هذا قوله تعالى ﴿مَسْقُورُونَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا بِوُشَاءِ اللَّهِ مَا أَشْرَكُوا وَلَا تَدْرُونَ وَلَا حَرَمَ مِنْ شَيْءٍ﴾^(١) الآية، وقوله تعالى ﴿وَقَالِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا مِنْ قَبْلُ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ دُونِ شَيْءٍ﴾^(٢) الآية، وقوله تعالى ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَسَيْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِجْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^(٣) أي يكذبون أو يظنون ويتوهمون فقد دهم الله تعالى حيث جعلوا لشرك كما منهم لعنة الله وكذلك دة يسيس حيث أضاف الإعواء إلى الله تعالى إذ قال ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لِأَرِيْسَ بِهِ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) والحوار أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاء ومحبه، وقالوا لو كره ذلك وسخط لم شاء فجعلوا مشيئته لله دليل رضاء، فرد الله عليهم ذلك فلا باي قوله تعالى

(١) الأنعام: ٤٨.

(٢) النحل: ٣٥.

(٣) الزمر: ٢٠.

(٤) الحجر: ٣٩.

﴿وَلَوْ شَاءَ ذَٰلِكَ لَأَمَرْنَا فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾^(١) وقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ خُتِنُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَوَشَاءَ اللَّهُ مَا افْتَكُرُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾^(٢) والحديث الصحيح الذي اتفق عليه السلف والعجم، أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن^(٣)، ولقد أحسن مقاتل.

وما شئت كان وإن لم أشأ وما شئت إن لم يشأ لم يكن

وقد أحيط بأنه أنكر عليهم اعتقادهم في مشيئة الله تعالى دس على نوره أو أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسوله وأمر به كنهه بقضائه وقدره فحجب المشيئة العامة دفعه لأمر فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضة بها لأمره دافعين بها لأمره كعمل انزيادهم وخيال الملاحة إذا أمروا أو نهوا حتى جازوا بالقدر، وقد أحج ما يق على عمر رضي الله عنه بالقدر، قال: فأفجع يدك بقضاء الله وقدره ويشهد لذلك قوله تعالى ﴿كَذَٰلِكَ كُذِّبَ الَّذِينَ مِنْهُمْ حَتَّى دَافُوا بِأَبْصَافٍ مِنْ هَلْ عَدَدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُحَرِّجُوهُمْ عَنْ مَبْعُوثٍ لَآ الصِّبْيَ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا خُرُوسٌ﴾^(٤) والحاصل أن قولهم كلمة حق أريد بها النحل، وأما قول إيلس رتب بما أعوتني فإني دس على احتجاجه بالقدر لا اعترافه بالقدر وإثباته له، ولهذا قال: إنه أعرف بالله من المعتزلي بمطابقة قوله سبحانه وتعالى ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٥) أي عدلاً ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٦) أي فضلاً وقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَمُ الْهَيْدِ﴾^(٧) وقوله تعالى ﴿وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَدًى﴾^(٨) وأما قول آدم عليه الصلاة والسلام في جواب موسى عليه الصلاة والسلام «أفتدعوني على أن عملك عملاً قد كتبه الله علي أن أعصيه بل أن يخلقني

(١) البرسر ٩٩

(٢) البقرة ٢٥٣

(٣) سم أحسن بهذا اللفظ ولكن ورد معناه في عدة أحاديث منها حديث الحسن في قوله عليه السلام «لا حليكم أن لا تعملوا من الله منكم ما هو خالف إلى يوم القيمة» أخرجه المعاري ٥٢١٠، ومسلم ٤٣٨ ج ٢٧، وابن أبي شيبة ٢٢٢، ومالك ٥٩٤/٢، وأبو داود ٢١٧٦، والبيهقي ٢٢٩/٧، وإمام أحمد ٦٨/٣، والبيهقي ٢٢٩٥ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) الأنعام ١١٨

(٥) المائدة ٣١

(٦) الأعراف ١٧٨

(٧) الرعد ٣٢

ناريعين سنة^(١) فنبني على أن لا اعتراض على العاصي بعد توبته ورجوعه إلى طاعته، وأن له حيث أن يتعلق بالمصائب والقدر، بن يحتاج أن يعتمد أن معصيته كانت مقدرة قبل سخطه

وليس له حين مباشرته هل تحقق توبته أن يثبت بالمصائب والقدر في قصيته فإنه حسنة كالمعارض لهية سبحانه عن معصيته وأمره بمصائبه، ولا راد بمصائبه ولا معقب لحكمه ولا غالب لأمره

وعن وهب بن منبه^(٢) أنه قال: مطرت في القدر فتحييت، ثم نظوت فيه فتحترت، ووجدت أعين الناس بالقدر أكتفهم عنه، وأهمل الناس بالقدر أنصفهم فيه^(٣)، ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام «وإذا ذكر القدر فأمسكوا»^(٤) يعني عن بيان حقيقته لا عن الإيمان به وحقيقته، وأما قوله تعالى ﴿وإن أنصفهم حسنة﴾ يقولوا هذه من عند الله وإن أنصفهم سيئة فقولوا هذه من عندك^(٥) الآية فالأصح أن امرأك بالحسنة هي النعمة وبالسيرة البلية

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة البحري ٤٣٠٩ و٤٣٣٦ و٤٧٣٨ و٦٦١٤، ومسلم ٢٦٥٢، ومالك ٢ ٨٩٨، ومحمد بن ٥ ١١، وأحمد ٢٤٨٠٢ و٢٦٤ و٢٦٨، وأبو داود ٤٧٠٦ وابن مسعود ٨٠، وأبو داود ٢٤ ٢٤، وابن أبي عمير ١٣٩ و٤٠، وابن حريجه في التوحيد ٩ و٥٤ و٥١، والبيهقي ٩٦، والبخاري في الشريعة ١٨١، واللالكائي ٢٣ و١٠٣، وأخرجه من حديث ابن عمر أبو داود ٤٦٠٢، والبراء ٢١٤٦، وابن حريجه في التوحيد ٩٤٣-٩٤٤، والآخري ص ١٨٠، وابن أبي عمير ١٣٧

(٢) هو الإمام العلامة الإخباري القصصي، وهب بن منبه بن كاهن من سبيج بن دي كسر البستاني الصنعائي آخر عماد بن منبه، مرمره ومن عثمان سنة أربع وثلاثين، ورجل وحج وأخذ عن غير واحد من الصحابة والتابعين، ورواه عنه حماد بن عيسى، إن مرارة علمه في الإسراييليات ومن صحائف أهل الكتب، توفي سنة ١٠ هـ وبن ١٣ هـ مرحوم في سيرة أعلام النبلاء ٤/ ٥١٤ ٥٥٧

(٣) الكلام من قوله بعد ثبت كان وإن سم أشأ إلى هذا مأخوذ من شرح لطحاوي ٣٥ - ١٣٧ بشيء من التصرف

(٤) رواه الطبراني كما في المجموع ٢٠٢/٧ من حديث ثوبان ورواه الهيثمي فيه يزيد من ربيعة وهو ضعف

وأورد الهيثمي في المجموع من حديث عبد الله بن مسعود ورواه الطبراني ورواه مسهر بن عبد الملك وثقة ابن حبان وغيره، وفي خلاف، ورواه رحمانه رجال الصحيح ه وتمامه «وذكر أصحابي فأمسكوا وإذا ذكر النجوم فأمسكوا وإن ذكر القدر فأمسكوا»

(٥) السام ٧٨

ملا حجة لنا ولا عيباً، وهل * الحسنة الطاعة، والسيئة لمحضية، ومع هذا فليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ مِنْ نَفْسِكُمْ﴾^(١) فإنهم يقولون، إنه فعل لعبد حسنة كدت أو سيئة فهو من الله، والعرباء قد فرق بينهما، وهم لا يفرقون، ولأنه سبحانه قال ﴿فَمَنْ كَرِهَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾^(٢) فجعل للحسنة من عند الله كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون يدين في الأفعال، بل في الجراء وأما على المعنى الأول، ففرق سبحانه بين الحساب الذي هي لعمري بين السيئات التي هي المصائب والنعم، فحسب هذه من الله وهذه من نفس الإنسان لأن حسنة مُصَابَة إلى الله إذ هو أحسن به من كل وجه، وأما السيئة فهو إنما يخلقه لحكمة وهي دعاء تلك الحكمة من حسنة، فإن أثرت سيئة لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وخير، وبهذا ورد حديث «الخير كله بيدك، ولشر ليس إليك»^(٣) أي فإنك لا تعلم شرٌ محضاً، بل كما ما تحدثه نفسه حكمه باعتداله يكون خيراً، ولكن قد يكون شرٌ، بعض الناس بهذا شرٌ جزئي إصامي وربما شر كلي أو شر مطلق، ولرب عالٍ مُرَّ عن ذلك ومر ههنا قال أبو مدبر المعري^(٤)

لا نكر الباطل في طوره فإنه بعض ظهو نه^٥

وبهذا لا يضاف شرٌ إليه مطلقاً، بل إما أن لا حل في عموم المخلوقات كقول

(١) نساء: ٧٩

(٢) النساء: ٧٨

(٣) أخرجه أحمد ١٩٠/٥ والطبراني في الكبير ٤٨٠٣ و٤٩٣٢ من حديث زيد بن ثابت وعفقه^١ من قال حين يصبح نسيته الله ثم ليك وسعديك والخير في يديك ومالك ومالك وإنت قال الهيثمي في المجمع ١١٣/١٠ رواه أحمد والطبراني، وأحد إسنادي الطبراني وجاله وثقوا وفي بقية الأسانيد أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف^٢

(٤) أبو مدبر شبيب بن حبيب لأبصارى أصله من «حصر قطيبة» قرية تابعة لإمسية بالأندلس، هاجر إلى بخالة صعباء، وعاش فيها «توفي في «العباء» حاج تلمسا، عام ٥٩٤ هـ وبين قبل ذلك

(٥) عمره البرهان البقاعي في تسمية العبي إلى تكفير بن حمي ص ٤٥^٣ إلى ابن عربي وقال فقد أجاد هذا أنهم - أي الصوفية - يعتقدون أن الباطل هو الله، ونوعه يمكن في هذا أنه يدعو إلى السطالة والخلعة والصلالة إكاً. كانت في استهجانته ومناذره للدين وقد هل شيخنا حافظ العصر ابن حجر في كتابه صبر أن كان بهذا النظم - أي ابن عربي - جواباً في البهسة موعظة للعلاء، والمغرب مآلات العلامي. وكلمة نائب واحدة مهر اشترى بدلها أخرى، وكذا يدع إلى الإيهام في بعض الأوقات، فيسمعون ويرقص على غنائهم ويرحم^٤ أ. هـ.

مسحانه ﴿الله خالق كل شيء﴾ ، وقوله تعالى ، ﴿قل كل من عند الله﴾^(٢) وما أن يضاف إلى النسب كقوله تعالى ﴿من شر ما خلق﴾^(٣) وإما أن يحدد عمله كقوله تعالى ﴿وَرَدَّ لَا بُدَّ لِي شَرِّ أَرِيدَ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ إِيذًا﴾^(٤) ، فإن قل كسب وجهه ، لجميع من قوله تعالى ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٥) وبين قوله تعالى ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾^(٦) أحب بأن المحض والنجب والنصرة ولهزيمة كلها من عند الله ﴿وما أصابك من سيئة﴾^(٧) أي محبة وولية فبدلت نفسك عقوبة الله وقدره الله ، كما قال الله تعالى ﴿وما أصابكم من مصيبة فبما كَسَبَ أُنْدُكُمْ وَيَعْلَمُ عَنِ كَثِيرٍ﴾^(٨) وهذا على المعنى الأول الذي هو المعروف ، وأب على المعنى الثاني فالضاعة تنسب إلى الله تعالى ، لأنها محض خبر ، وليس له لا حسب إلى الله بأذى نكوبها في صورة الشر والكل من عند الله حقيقة فحق الضاعة نفس وحق المعصية عدل ﴿لَا يُسْأَلُ عَنْهُ يَفْعَلُ وَهُوَ يُسْأَلُونَ﴾^(٩) ، ثم في قوله تعالى ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ من لموائد العبد لا يطعن في نفسه ولا يسكن إليها فإن لشر كس فيها لا يحرم ولا منها ولا شغل بكلام الناس ولا دفعهم إذا أساور إليهم ، فإن ذلك من السيئات التي أصابته وهي إنما أصابته بدعوة يرجع إلى الله ويستعبد بالله من شر نفسه وسببته عمله ، ويسأل الله أن يعينه على طاعته بذلك يحصل به كل خير ويدفع عنه كل شر ، وهذا كان أشع اندعاء طمعت الهدية فيها الإعانة على انضاعه وشره للمعصية

هذا وقد قيل كل عام يحصل كما حصل قومه تعالى ﴿والله علم كل شيء﴾^(١٠) بما شاءه ليخرج ذاته وصفاته وما لم يشأ من محبوباته وما يكون من المحال وقوعه في كائنه

(١١) الزمر ١٢

(١٢) البقرة ٧٨

(١٣) الفلق ٢

(١٤) الحجر ١٠

(١٥) البقرة ٧٨

(١٦) البقرة ٧٨

(١٧) البقرة ٧٩

(١٨) النور ٣

(١٩) الأنبياء ٢٢

(٢٠) المائدة ٢٨٤

يعلم الله تعالى للمعدوم في حال عدمه معدوماً. ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجوداً، ويعلم أنه كيف يكون مفقوداً، ويعلم الله تعالى الفائم في حال قيامه قائماً، ولا يعد عدمه قاعداً في حال نموده من غير أن يتغير علمه. ولا يحدث له عدم، ولكن التعبير والاختلاف يحدث في المحلوقين خلق الله تعالى الخلق سليماً من الكفر والإيمان،

والخاص أن كل شيء تعلق به مسببه تعلق به قدره، ولا يطاق هو قدر على لمحال عدمه ونوعه. وروم كذبه، ولا يطاق غير قدر على إعطيه لأدبه من ربه، ثم بعد أن عدم مخصوص بقوله تعالى ﴿والله بكل شيء عليم﴾ فإنه باقي على نعمم شامل للموجود والمعدوم، والمحال والموجود كما يشه لإدراكهم رحمته الله بقوله (يعلم الله تعالى المعلوم في حال عدمه معدوماً) أي بوصف المعدوميه (ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده) أي في عالم الوجود، (ويعلم أن شيئاً لا يكون) وروم كان كيف يكون (ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجوداً) أي بعد عدمه في حال عدمه معدوماً، (ويعلم الله أنه كيف يكون فناؤه) أي إذا أراد أن يحذف معدوماً بعد أن عدمه في حال وجوده موجوداً من غير تعزير عنه هي مراتب كونه معلوماً قائماً (ويعلم الله تعالى الفائم في حال قيامه قائماً) أي مثلاً، وإلا فكيف في حال حياته وصلاته وصحته وماتته معانيه (فإذا قعد) أي تغير عن حاله لأجل (عدمه قاعداً في حال نموده) أي سقاه من حاله إلى حاله علماً سحرياً ظاهرياً عندما كان يعلم أنه سيقعد إلا أن ذلك العلم كان ذهنيًا ومطابقاً كما حقق في تفسير قوله ﴿وَلَا تُغْلَمُ مِنْ يَمْنَعُ الرُّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَاقِبِهِ﴾ (من غير أن يتغير علمه) وزيد في نسخة أو صفته وانطأه أن الذي وجد في نسخة بدل عدمه والحق به وما أمده بحصر سبب الجمع بعض خيل (أو يحدث له علم أي في ثاني حاله ما لم يكن في أوله (ولكن التغير) أي لا يقال (واختلاف الأحوال) أي من الأمم والعمود وأمثالهم من الأفعال (يحدث في المحلوقين) مع سره الملك المتعال عن قول الأفعال وحصول التعبير والاستقلال، فإن عدمه قديم بالشيء فإذا أوجد شيئاً أو أفناه فيما يوجد به وصيه على وفق ما علمه وطوبى ما قدره وفصاه فإذا لا يتغير علمه ولا يختلف حكمه ولا يحدث له عدم بتغير الموجود والمعدوم واختلاف وجوده (خلق) أي الله تعالى كما في نسخة (الخلق) أي المحلوقين (سليماً من الكفر والإيمان) أي مسلماً من

(١) الآية ٢٨٢.

(٢) الآية ١٤٢.

لم خاطبهم وأمرهم وبهاهم فكفر من كفر بفعله وإنكاره وجحوده الحق بعدل الله تعالى
 به وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له أخرج ذرية آدم
 من صلبه على صور الذر فجعلهم عقلاء فجعلهم

كفر الكفرون وأبوا الإيمان بأن جعلهم قايدين لأن يدع منهم المصيبين والإحسان كما قال
 الله تعالى ﴿قُلِ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾^(١) أي في عالم الطهور
 والبيان، (ثم خاطبهم) أي في وقت التكليف بالعبادة على لسان أرباب الرسالة وأصحاب
 السعادة (وأمرهم) أي بالإيمان والطاعة (وبهاهم) أي عن الكفر والمعصية (فكفر من كفر
 بفعله) أي بإخاره (وإنكاره) أي مع جهله وإصراره (وجحوده) أي مع عداؤه وسنكراه
 (ببغض الله تعالى) أي مترك نصرته سبحانه (إياه) وعدم توفيقه لم يرضاه وهو مقتضى
 عدله كما قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَضْمِئُ نَاسًا شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسُ أَنْفُسُهُمْ
 يَظُنُّونَ﴾^(٢) (وآمن من آمن بفعله) أي بتأييده وإذعائه (وإقراره) أي بلسانه (وتصديقه)
 أي بجهته حتى وثق أمر الله وورده (بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له) أي فيما قدره وقصاه
 بمقتضى فضله كما قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذَرُّ فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا
 يَشْكُرُونَ﴾^(٣)

وهذا لا يتنافى كونهما كافرا ومؤمنا في علم الله تعالى بحديث خلقت هؤلاء للجنة
 ولا أياي، وخلق هؤلاء للنار ولا أياي، وحديث فرغ ربكم من العباد فریق فی الجنة
 وقرین فی السعیر، فإن الحديث الجامع المانع قوته عليه الصلاة والسلام ﴿إِعْمَلُوا فُكُلُ
 مُبْتَسِرٍ لِّمَا خُلِقَ لَهُ﴾^(٤) (أخرج ذرية آدم) عليه السلام أي طبقة بعد طبقة إلى يوم القيمة
 (من صلبه) أي أولاً ثم أخرج من أصلاب أبائهم وتراثب بته نسبهم (على صور الذر) أي
 على هيئة السمل الصغير بعضها بيهر وبعضها سود، وانتشروا إلى يمين آدم ويساره
 (فجعلهم عقلاء فجعلهم) أي حين أشهدهم على أنفسهم بقوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ هَالُوا

(١) الصافات: ٦٤

(٢) يونس ٤٤

(٣) البقرة ١٤٣

(٤) أخرجه البخاري ١٣٦٢ و ٤٩٤٥، ومسلم ٢٦٤٧، وأبو داود ٤٦٩٤، والترمذي ٢٦٢٦ و ٣٣١١
 وأحمد ٨٢/١ و ١٢٩ و ١٣٢ و ١٤٠، وابن ماجه ٧٨، وعبد الرزاق ٢١٠٧٤، والآخرى في الشريعة
 ص ١٧١-١٧٢، والطبري ٢٢٣/٣٠، وأبو يعلى ٣٧٥ و ٥٨٢، وابن حبان ٣٣٤ و ٣٢٥، كنهم من
 حديث علي بن أبي طالب.

وأمرهم بالإيمان وبهاهم عن الكفر فأقروا له بالربوبية، فكان ذلك منهم إيماناً فهم يولدون على تلك الفطرة، ومن كفر بعد ذلك فقد بدل وعبره ومن آمن

نسى (وأمرهم) أي بالإيمان وإحسان (ونهاهم) أي عن الكفر والكفرون (فأقروا له بالربوبية) أي ولأنفسهم بالعبودية حيث قالوا بلى (فكان ذلك منهم) أي قولهم نسي الذي صدر عنهم (إيماناً) أي حقيقة أو حكماً (فهم يولدون على تلك الفطرة) يعني كما قال الله سبحانه. ﴿فطره الله النسي فطر الناس عليها﴾^(١) وكما قال ﷺ ذكر مرلود يولد على فطرة الإسلام فإبراه يهودية، أو يضرائه، أو يمجسانه حتى يعرب عنه لسانه^(٢). ﴿وما شاكراً وإنا كفروا﴾^(٣) وهذا معنى قوله تعالى ﴿إن هدى السبيل وما شاكراً وما كفوراً﴾

والجاء أن عهد الميثاق ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذواتهم﴾^(٤) الآية، وبالسنة وهو الحديث الثابت المروي في التصحيح وعنه وتحققتهما في كتب التفسير وشروح الحديث المير على ما بيناه في محلهما خلافاً للمعتزلة، حيث حملوا الآية، والحديث على المعنى المجازي كما دفعناه في موضعهما

وقال شارح - ظهر من هذه المألة وما يتعلق بها من الأدلة أن القول بأن أركان لمشركين في السر متروك فكيف لا رند جعل الشريعة لسالع الجاهن بالله ممن لم تبلغ الدعوة معدوماً بمعنى بقوله تعالى ﴿وما كنت مُعتدباً حتى نبعث رسولاً﴾^(٥). وأم لأحاديث فمتدركة في هذا الباب، وقد جئنا بينها في شرح المشكاة على ما ظهر من طريق الصواب، وقد قال بحر الإسلام وكذا نقول في الذي لم تبلغ الدعوة أنه غير مكف ببحر العقل، وأنه إذا لم يصف إيماناً ولا كفر، ولم يمتد على شيء أي مع يكون صافياً للإيمان ولا موافقاً لبعض من كان معدوماً، ود وصف الكفر وعقده أو عقده ولم يصفه سم يكن معدوماً وكان من أهل السر محضاً (ومن كفر بعد ذلك) أي الإيمان المنافي (لقد بدل وعبر) أي إيمانه العطرى الوهمي بالكفر لطارىء الكسي (ومن آمن) أي

(١) قروم: ٣٠.

(٢) تقدم تحريجه فيما سبق

(٣) الإنسان: ٣.

(٤) الأعراف: ١٧٢.

(٥) الإسراء: ١٥.

وصدق فقد ثبت عليه ودام. ..

أظهر يمانه (وصدق) أي في إظهاره بأن يكون يمانه البستاني مطابقاً لتصديق الجبان (فقد ثبت عليه) أي عسى دينه كما في نسخة ونسعى على دينه الأصلي ونطرقه لأولى (ودام) أي على الإسلام وهو تأكيد لما قبله وفي نسخة ودام أي واستمر عليه ولم يتزلزل له.

قل لقنوني رحمه الله في تفسير الآية الكريمة قولان أحدهما قول أهل التفسير وعليه جمع من أكابر الأئمة وأكثر أهل السنة والجماعة، وهو ما روي أن عمر رضي الله عنه سئل عن هذه الآية فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الله تعالى خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلعت هؤلاء سلجته، ويعملون عمل أهل الجنة، ثم مسح ظهره بشماله فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء لسلجته، ويعملون عمل أهل النار، فقال يا رسول الله فقيم لعمل؟ فقال رسول الله ﷺ إن الله تعالى إذا خلق أمة لئلا يستعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة، وكذلك إذا خلق أمة لئلا يستعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار^(١)

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٢/ ٨٩٨-٨٩٩، ومن حريقه أحمد ١/ ٤٤٤، وأبو داود ٤٧٠٣، والترمذي ٢٠٧٥، وابن جرير ١٥٣٥٧، ولأجري في الشريعة ص ١٧١، واللائكاني ٩٩٠، والبيهقي في شوح السنة ٧٧ عن يزيد بن أبي أنس، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسدد بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية وصححه أبو حنيفة ١١٣٣، والحاكم ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥، ووافقه الذهبي وحالته في موضع آخر ١/ ٢٦، وقال فيه إسناده، مع أن مسلم بن يسار الجهني رآه عن عمر بن الخطاب عن أبي حنيفة، والعجبي ثم هو لم يسمع من عمر فيما قاله غير واحد من الأئمة، وبقي حاله ثقت، وقال الترمذي هذا حديث حسن، ومسدد بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن عمر رجلاً

وقال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد ٣/ ١: هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسدد بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، ويجهل في هذا الحديث نعيم بن ربيعة، وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وزيادة عن زاد في هذا الحديث فتيم بن ربيعة ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ وإن نقل الزيادة من الحفاظ المتقن، وجعلته انحراف في هذا الحديث أنه حديث يسن إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار، وتيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحسن السمع وذكره ابن كثير في تفسيره ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣ وفي تاريخه ١/ ١٩، ٩٠ وقال بعد نقل كلام الترمذي: كذا قاله أبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو حاتم ينيهما نعيم بن ربيعة، وهذا الذي قاله أبو حاتم، ورواه أبو داود في سنة ٤٧٠٤ عن محمد بن مصطفی، عن يفي عن عمر بن هشام القرشي، عن زيد بن أبي أنس، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن

وأخذ بظاهره الجبرية ففسدوا إن الله تعالى خلق المؤمنين مؤمنين وخلق الكافرين كافرين، وإليس سم يزل كافراً وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما كانا مؤمنين قبل الإسلام والأنبياء عليهم السلام كانوا أنبياء قبل الوحي، وكذا أحبة يوسف كانوا أنبياء ولدت الكافر

وقال أهل السنة والجماعة صدور أنبياء بعد ذلك وإليس صدر كافراً وهذا لا ينافي كونه كافراً عند الله داعياً تعلق علمه بأنه مسير كافراً بعلمه، ولو كان جبراً محضاً لما صدر من بين طاعة، ولا من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما معصية، فبطل قولهم أن الكافر مجبورون على الكفر والمعصية والمؤمن مجبورون على الإيمان والطاعة بن قول إن العبد مختار مستطيع على الطاعة والمعصية، ومن مجبور والتوفيق من الله تعالى كما يدل عليه قوله سبحانه ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١)، ولو كانوا مؤمنين لما أمرهم بالإيمان وما حاطهم بقوة تعالى. ﴿أَلَيْسَ لَكُمْ رَسُولٌ أَلَيْسَ﴾^(٢) وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال في تفسير هذه الآية أحد الله تعالى الميثاق من ظهر آدم عليه السلام فأخرج من ظهره كل ذرية فشرها بين يديه حسياً وصوراً وجعلهم عمولاً يعبدون به وألست ينطقون به، ثم كلمهم قبل أن يبعثهم آدم عليه السلام، وقال أليس بربكم قالوا بلى شهدنا، وثلاثاً إلى قوله تعالى ﴿الميطون﴾^(٣) فإن قيل فما وجه إيراد الحجة بهذه الآية ونحن لا نذكر هذا الميثاق وإن

نسب من يزار الجهلي، عن يعيم بن ربيعة، قال كنت عند عمر بن الخطاب وقد سئل عن هذه الآية ﴿إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ وذكره، وقال الحافظ الدارقطني وقد تابع عمر بن الخطاب يريد بن سنان أبو ذررة الزهري وقوله الأولى بالصراب من ثوب مالك قال من كثير الظاهر أن مالكاً بعد أسقط يعيم بن ربيعة عملاً، بما جهل حال يعيم، ولم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، وكذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتص بهم، وهذا يرس كثير من المروعات، ويقطع كثيراً من الموصولات ١ هـ.

(١) النساء ١٣٦

(٢) الأعراف: ١٧٢

(٣) أخرجه أحمد ٧٧٢/١، والطبري ١٥٣٣٨، وابن أبي عاصم ٢٠٢، وإسهابي في الأسماء والصفات من ٣٢٦. ٢٢٧، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ٤٤٠/٤ كلهم من طريق حسين بن محمد، عن جوير بن حارم، عن كلثوم بن جبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهذا إسناد على شرط مسلم، وصححه الحاكم ٥٤١/٧، ووافقه الذهبي، وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥/٧، وقال رواه أحمد ورجال رجال الصحيح، وفيه ابن كثير في تفسيره ٢٦٢/٢ من المسند وقال =

تذكرون وجهنا جهدا في ذلك بالاتفاق؟ أحبيب. بأن الله سبحانه وتعالى أسدنا ذلك ابتلاء
لأن الدنيا دار ابتلاء وعلى الإيمان بالعبث ابتداء ولو تذكرنا ذلك برال الابتلاء وما احتجنا
إلى تذكير لأبياء عليهم الصلاة والسلام وليس كل ما يسى بالبره ثرول به الحجة وثبت به
المعدرة قال الله تعالى في حق أعمالنا ﴿أَخْصَاءَ إِلَهٍ وَتَسْوَدَّ﴾^(١) وأخر أنه سببها
ويعجزها.

وانشائي قول أرواب ينظر وأصحاب المعقون وهو ان تعالى أخرج الدرية وهم
الأولاد من أصلاب آبائهم وذلك الإخراج أنهم كانوا نطفة فأخرجها الله تعالى إلى أرحم
الأمهات رحمتها علفة، ثم مضت حتى جعلهم بشر سوياً رحمةً كاملاً أشهدهم على
أنفسهم بما ركب فيهم من دلائل الموحداية للإشهاد بالدلالة صاروا كأنهم كانوا بلى قين.
وهذا القول لا يماي الأول إذ الجمع بينهما ممكن فتأمل. وأما المعتزلة فقد أصعبوا على
أنه لا يجوز تفسير الآية بالوجه الأول وهو إلى الوجه الثاني، وجعلوه من باب التمثيل،
وهذا منهم شيء على أن كل ما لا يدركه العقل لا يجوز القول به لما حرم من أصلهم من
تقديم الفعل على الفعل، ثم الآية تدل على أن الله تعالى خلق الأرواح مع الأحساد أو
قبلها وهو الصحيح لحر أن الله تعالى خلق الأرواح قبل الأجساد بحمسة ألف سنة وأن

= وقد روى عبد الحديث السائي في سننه، عن محمد بن عبد الرحيم صاعقة عن حسين بن محمد
المروري به ورواه ابن جرير، وابن أبي حاتم من حديث حسين بن محمد به، إلا أن ابن أبي
حاتم جعله موقوفاً، وأخرجه الحاكم في مستدركه ٥٤٤/٢ من حديث حسين بن محمد وعبره،
عن جرير بن حازم، عن كثرثوم بن جبير، به، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم
بكثوثوم بن جبير، هكذا قال، وقد رواه عبد الوارث عن كثرثوم بن جبير، عن سعيد بن جبير، عن
ابن عباس، فوفقه، وكذا رواه إسماعيل بن عية ووكيع عن ربيعة ابن كثرثوم بن جبير، عن أبيه به،
وكذا رواه عطاء بن السائب، وحبيب بن أبي ثابت، وعبي بن بقية عن سعيد بن جبير عن ابن
عيسى قوله، وكذا رواه العمري وعبي بن أبي طلحة، عن ابن عباس مهد أكثر وأثبت، والروايات
الموقوفة التي ذكرها ابن كثير مخرجة في تفسير لطيفي انظر ١٥٣٣٩ و ١٥٣٤١ و ١٥٣٤٢ و
١٥٣٤٣ و ١٥٣٤٤ و ١٥٣٤٨ و ١٥٣٥١ و ١٥٣٦٠ و ١٥٣٦١

ونفس الحديث من بدئته إذ الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بمصدا فأخرج من
صبه .^١ وبعثهم وبه لهديل على ليلتين من عرفات، وموله فلم كلمهم قبلاً أي عياناً ومقابله
لا من وراء حجاب، ومن غير أن يولي لهم أو كلامهم أحد، من الملائكة المهيمة ٨/٤ لابن
الأنبار

(١) المجادلة: ٦.

وبه يجبر أحد من خلقه على الكفر ولا على الإيمان ولا خلقهم مؤمنًا ولا كافرين، ولكن خلقهم أشخاصًا والإيمان والكفر فعل لعباد ربيهم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافرًا وإذا من بعد ذلك علمه في مؤمنًا حال إيمانه من غير أن يتغير علمه وصفه

الحطاب والجرب كان للأرواح والأجساد كما يبعثون بها في البعاد (ولم يجبر) بضم الياء وكسر ثاء أي لم يهبر الله (أحدًا من خلقه على الكفر ولا على الإيمان)

وفي نسخة ولا على لإيمان، والمعنى أن الله تعالى لا يحق الطاعة والتمعية في قلب العبد بطريق الجبر والعصاة من بخلقهم في نفسه مقرونًا باختيار العبد وكسبه فإن المكروه على عمن هو لدي عمن ذلك العمن يكرهه في الأصل، وكان المستند عنده أن لا يعينه فإنه عمنه كالدليل كالمؤمن إذا أكره على بجره كلمة الكفر فأجرها بظاهر البيان وقله معظم من الإيمان وتوافق حيث يجري لإيمان على الله أن ربه مشحون بالكفر، فليس الكافر في كفره معدوم ولا المؤمن في إيمانه مجبور، بل الإيمان محسوب للمؤمن، كما أن الكفر محسوب للكافرين، وهذا معنى قوله تعالى ﴿كُنْ حَرْبًا لِّدِينِهِمْ حَرْبًا﴾ عاية الأمر أن الله تعالى يفضل حنب إلسا الإيمان ورتن في قوسا الإحسان ركره إلبث الكفر والفسوق والعصيان. ولحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ومعه ترك هداية أهل الكفر، والكفر وحنب إليهم العصيان وكثر، لديهم الإيمان سبحانه سبحانه يصل الله من يشاء ويهدي من يشاء ومن يصل الله فما له من هاد ومن يهد الله فما له من مصل وهذا من أسرار القصة والقدر بحكم الأرض لا يستل حق يفعل وهم يستلون

(ولا خلقهم مؤمنًا ولا كافرين) أي بالجبر والإكراه (ولكن خلقهم أشخاصًا) أي قابلة لقبول الإيمان إخلاصًا واختيار الكفر عمن توهم كونه لهم خلاصًا (والإيمان والكفر فعل العباد) أي بحسب حنبارهم لا على وجه صطبارهم وسبحان من أقام لعباد فيما أراد (وبعلم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافرًا) أي وأبعده كما في نسخة (فإذا آمن بعد ذلك) أي أن تكاف كفره (علمه مؤمنًا في حال إيمانه) أي وأحبه كما في نسخة (من غير أن يتغير صفة) أي بغير كفر عمنه وإيمانه (وصفقه) أي ومن غير أن يتغير صفة، لأرلي من الغضب والرضا المتعلقين بالكفر والإيمان، وإنما التغير في متغيرهما باختلاف الرمان، بل ١٤ علم بربهم بعض وكفر آخرين قبل وجودهم في عالم شهودهم، لا أنه سبحانه من

وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله تعالى خالقها

فصله وكرمه لا يعمل بمحرد تعنى علمه بل لا بد من إظهار حثيث العبد وحصول عمله لثرت عليه الحساب ويصرح عليه لثواب أو العقاب والله أعلم بالصواب

(وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون) أي عسى أي وجه يكون من الكفر والإيمان والطاعة والمعصية (كسبهم على الحقيقة) أي لا على طريق المجاز في السنة، ولا على سبيل الإكراه والفتنة، بل ما خيبرهم في فعلهم بحسب اختلاف أمرائهم وميل أنفسهم فيها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، لا كما رجعت لمعتزة أن العبد خلق لأفعاله الاحتبارية من المصروب والموثوم وغير ذلك، ولا كما رجعت الجبرية انقائول بنفي الكسب واختيار بالكلية فهي قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ تَعَلَّىٰ رَبَّكَ لِتُعَلِّمَهُ لُطْفًا﴾^(١) رد على الطائفتين في هذه القضية

والحاصل أن الفرق بين اكتسب والخلق هو أن الكسب أمر لا يستعمل به الكسب والخلق أمر يستعمل به الخالق، وفيل: ما وقع بآلة فهو كسب، وما وقع لا بآلة فهو خلق، ثم ما أوجله سبحانه من غير افتراء فلهذا الله تعالى بعمدة العبد وإرادته يكون صفة له، ولا يكن فعلاً له كحركة المرموش، وما أوحده بمقادير لإيجاد قدرته واحتباره فيوصف بكونه صفة وفعلاً، وكسباً للعبد كالحركات لأخسارية، ثم المولدات كالآدم في المصروب والانعكاس في الرجاء بخلق الله، وعند المعزلة بخلق العبد (والله تعالى خالقها) أي موحد أفعال العباد وفق ما أراد لقوته تعالى. ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢) أي ممكن بدلالة العقل وفعل العبد شيء ولقوله تعالى ﴿أَمْسَ يَخْلُقُ كَمَا لَا يَحْسَبُ﴾^(٣). أي الذي يصدر منه حقيقة الخلق ليس كمن لا يصدر منه ذنب في شيء، وهذا في مقام التمدح بالخالقية وكونه سبب لاستحقاق العبادة ولقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٤) أي وعلمكم أو معمولكم

وه احتج أبو حنيفة رحمه الله على عمرو بن عبيد^(٥)، وهي حديث رواد الحاكم

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) الأنعام ١٠٢، والرحم ١٦، والرحم ١٦.

(٣) الحجر ١٧.

(٤) الفاتحة ٩٦.

(٥) هو عمرو بن عبيد، الرهد العابد العلوي، كبير المعتزلة، وأوبهم، أبو عثمان البصري قال بن عليه: أول من تكلم في الأعرال وأصل النعزال، عدلني معه عمرو بن عبيد فأهبط به ووجهه =

وصححه البيهقي من حديث حديفة مرفوعاً: «إن الله صانع كل صانع وصعته»^(١) ولما
وتحهم سبحانه بقوله تعالى ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْسِبُونَ﴾^(٢) أي ما تعملون، من الأصنام
ويقوله تعالى ﴿أَمْسِرْ يَخْلُقْ كَمَا لَا يَخْلُقُ﴾^(٣) لأن العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً
بتفاصيلها كما يشير إليه سبحانه بقوله ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾^(٤) أقول عبي كرم الله
تعالى وجهه عرفتم الله بفسح الحرائم، وقد أغرت المعرفة حيث صرفوا قوته تعالى
﴿الله خالق كل شيء﴾ إلى صفة الله حتى قالوا: إن كلامه مخلوق ولم يصرفوه إلى
صفات الخلق حتى قالوا: إن أعمال العباد غير مخلوقة له، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا دُمِيتْ
إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(٥) فمعناه ما رميت خفياً إذ رميت كسباً، ولكن الله رمى
بخلق كسب الرمي في المصطفى ﷺ

قال الإمام الأعظم في كتبه الوصية: «نقر بأن العبد مع جميع أعماله وإفرازه ومعرفة
مخلوق، مما كان الفاعل مخلوقاً لأفعاله أولى أن تكون محدوقة انتهى»^(٦) وبعبارة أخرى
وجه بصهر مرهانه هو أن حلة امتثال لأشياء في وجودها إلى الخلق هي إمكته، وكل ما
يدخل في انوجود جوهرها كان أو عرضها فهو ممكن في عالم الشهود، فإذا كان العبد
المتكلم بذاته لإمكانه يستفيد الوجود في شأنه من الخالق عز شأنه فأفعاله القائمة به أولى أن
يستفيد الوجود من خالق، وهذا معنى قوله تعالى والله اعلم أي بذاته وصفاته عن جميع
مصرعاته وأنتم المعبرون أي المستجرون بدواتكم وصغانتكم وأعمالكم وأحوالكم إلى الله أي
إلى إيجاده في الابتداء، وإيماده في الانتهاء.

ثم اعلم أن إرادة السيد التي تقارن فعله وقدرته عنه حال صفة مخلوقاته مع الفعل
لا قبل ولا بعده، قال الإمام الأعظم في كتابه الوصية: «نقر بأن الاستطاعة مع الفعل لا

= أحسنه توفي سنة ١٤٤٤هـ. مترجم في سير اعلام النبلاء ١٠٤/٦

(١) أخرجه الحاكم ١/ ٣١-٣٢ وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، والبيهقي في الأسنة
والصغائر ١/ ١٢٩ و٢/ ٣٩٨، والبخاري في سير أعمال أئمة ص ١٦٥ من حديث حديقه بن
إيمان

ولفظه عبد الحاكم «إن الله خالق» أما عند البخاري والبيهقي «إن الله تعالى يصنع كل صانع
وصيته»

(٢) الضمانات: ٩٥

(٣) الملك: ١٤

(٤) الأنفال: ١٧

قبل الفعل ولا بعد الفعل، لأنه لو كان قبل الفعل لكان لعبد مستحباً عن الله سبحانه وقت الفعل، وهذا خلاف النص أي خلاف حكم النص كما في نسخة لقوله تعالى والله الغني وأنتم الفقراء، ولو كان بعد الفعل لكان من انمحال حصول الفعل بلا استطاعة ولا طاقة، انتهى

والمعنى أن حصول الفعل بلا استطاعة من قبل الله تعالى ولا طاقة لمحبوق فيما لم يقدرون الاستماع لإلهية بغيره بناء على مقتضى صفات البشرية وقوة الربوبية، وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله»^(١). أي لا حول عن معصيته إلا بمعصيته ولا قوة عن طاعته إلا بوعده، وقال الإمام الأعظم في كتابه الوصية ثم نقرأ بأن الله تعالى خالق المخلوق ورازقهم ولم يكن لهم طاقة لأنهم ضغوة عاجزون محدثون، والله تعالى حائضهم ورازقهم قوله سبحانه «الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يَمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ»^(٢) والكسب من الحلال حلال وجمع انما من الحرام حرام، والمخلوق على ثلاثة أصناف. المؤمن المحض في إيمانه، والكافر الجحد في كفره، والموافق المداين في بفاقه، والله تعالى فرص على المؤمن انعمل وعلى الكافر الإيما، وعلى المداين الإخلاص بقوله تعالى «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ»^(٣) ومعناه. يا أيها المؤمنون أطعوا الله، ويا أيها الكافرون آمنوا بالله، ويا أيها المداينون أحلصوا لله. انتهى وإن تحقق أن الله خالق المخلوق عدم أنه لا يجب لهم شيء على الحق فإنه سبحانه لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون، وكذا القياس أن يقال القائل بكون العبد خالقاً لأفعاله يكون من المشركين دون الموحدين كما يشير إليه حديث «الفنري محروس هذه الأمة»^(٤)، حيث ذهبوا إلى أن لعائن عليين أحدهما الله سبحانه وتعالى وهو فاعل

(١) هو بعض حديث تقدم نشره فيما سبق من ١٢ رقم (٦)

(٢) الروم: ٤١.

(٣) البقرة: ٢١

(٤) استرحه أبو جرد ٤٦٩١ والحاكم ٨٥/١ من طريق أبي حازم سلمة بن دينار عن ابن عمر، وهو ملطع لأن أبي حازم لم يسمع من ابن عمر، ورواه اللالكائي في شرح السنة ١١٥٠ والأجري في الشرحه ص ١٩١ من طريق زكريا بن منظور، عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر وذكره بن منظور صحيح، وقال الدررمني مشروك وفي الباب عن سهل بن سعد عند اللالكائي ١١٥٢ وفي مسند يحيى بن سابق المدني، قتاد بن حبان. يروي الموضوعات عن الثقات وتامه: «إن مرضوا، فلا تعودهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم».

الحير، والثاني شيطان وهو فاعل الشر، قال: ولد نافع مديح ما وراء النهر بمالمة كبيرة في تسليط المعتزلة حتى قالوا: بهم أصبح من المحوس حيث لم يشؤوا إلا شريكاً واحداً، المعتزلة أنشؤوا شركاء لا تُحصى، ولكن المحققين على أن المعتزلة من طوائف الإسلام، وحملوا ما ذكر على الرحر للأمام لأنهم لم يجمعوا انحداراً حقيقياً بالاستقلال، بل يقولون بأنه سبحانه حائز بالذات والعبد حائز بواسطة الأسباب والآلات التي خلقها الله تعالى في عباده، وهم يشيرون بالإشراك بالحقيقة وهو إثبات الشريك في الألوهية كالمجوس، ولا بمعنى استحقاق العبادة كعبدة الأصنام.

وأما قول المعتزلة لو كان الله حائزاً لأفعال العباد لكان هو الفاعل والمفعول ولأكل وتشارب والرائي والسارق، وهذا جهل عظيم مدفوع بأن المتصنف بالشيء من عدمه ذلك الشيء لا من أوجده إذ لا يكون إلا الله تعالى هو الحائز لسبب الواسع واليافض ومئات الصفات في الأحكام والإيجاد هو فعل الله، والموجود وهو الحركة فعل العبد، وهو موصوف به حتى يشيرون له من اسم المصنوع ولا يتصف الله بذلك، وأما قوله تعالى ﴿فذكر الله أحسن المالحقين﴾^(١) بصيغة الجمع وقوله تعالى ﴿وَرَدَّ تَحَلُّوْا مِنْ الطُّغْيَانِ﴾^(٢) بوصافة لمحل إلى عيسى فهو أنه أن الحق ههنا بمعنى التقدير والتصوير، وقد انعقد بغير طوى الشبهة له بمص التفسير إن وافق التعديرون ثم اعلم أن تحقيق الحرام ما ذكره ابن الهمام في هذه المقام حيث قال: من قبل لا شك أنه تعالى خلق للعبد قدرة على الأفعال، ولذا نذكره تفرقه من الحركة المقدورة وهي الاختيارية، وبين الرعدة الضرورة والقدرة يسبب حاصيتها، لا التأثير أي إيجاد المقدور من القدرة صفة تؤثر على وفي الإرادة ويستحيل اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد فوجب تخصيص عمومات الموصوف السابقة بما سوى أفعال العباد لاختيارية مكتوبون مستقلين بربحاد أفعالهم الاختيارية بتدريج الحادثه يحل الله تعالى كما هو

= وقوله مجوس هذه الأمة قال ابن كثير قبل أنما جعلهم مجوساً لمصاهرة مذهبهم مذهب المجوس أي توليهم بالأصنام، وهذا النور والظلمة، ويرسمون أنه الحير من من النور، والشر من من الظلمة، وكذا القدرة يصيرون الحير إلى الله والشر إلى الإنسان والشيطان، والله تعالى خالقهم صف لا يكون شيء منها إلا بعينه فهما مضاهيان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما عملاً وإكساباً

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) المائدة: ١٨١.

رأي المعتزلة، ولا [كان]^(١) حبراً محض فيظل لأمر والمهي، والجواب أن الحركة مثلاً كما أنها وصف متعدد ومخلوق لمرت لها ستة إلى قدرة بعد فسميت تلك الحركة باعتبار تلك النسبة كمياً بمعنى أنها مكسوبة للعبد، ولم يرم الجبر لمحض إذ كانت متعلق بقدرة بعد داخلية هي حثارته، وهذا التعلق هو المسمى عند بالكسب، انتهى.

وأن ي سبق من استحالة اجتماع مؤثرين على أثر واحد والجواب عنه أن دحوا معدور تحت قدرتين أحدهما قدره لا حثراع، ولأخرى قدره الاكتساب جائز، وبما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد، وبما شرح العقائد تعريف القدرة الحادثة في العبد بأنها صفة بحققها الله تعالى في العبد عند قصده اكتساب الفعل مع سلامة لأسباب وآلات، وبهذا يظهر أن مناط اكتساب بعد خلق لا حثراع للعبد هو قصده لفعل قصده مصحفاً طاعة كان أو معصية، وإن لم تؤثر قدرته في وجود الفعل المانع هو تعلق قدرة الله التي لا يقاومها شيء في إيجاد ذلك، ومن هذا قدر من الهمام رحمه الله إن لزوم الجبر يدفع تخصيص المصروف بإخراج فعل واحد قلبي وهو الحر لمصمم، لئلا يكون فيه أن ذلك العزم المصمم داخل تحت لحكم المصمم والله سبحانه أعلم ثم ما اختاره هو قول الباقلاني^(٢) رحمه الله من أئمة أهل السنة أن قدرة الله تعالى تتعلق بأصل فعل وبدوة العبد تتعلق بوصفه من كونه طاعة أو معصية، فمتعلق بتأثير العبدتين مختلف كما في لطم اليتيم تأديباً وإيداء، فرد ذات لطم وفعه بقدرة الله تعالى وتأثيره وكونه طاعة على الأور ومعصية على الكسبي بقدرة العبد وتأثيره لتعلق ذلك بعزمه المصمم

ولقد أنصف الإمام الواري في تفسيره الكبير حيث قال: الإنسان مجبور في صورة مختار، وهو أنهى ما يمكن أن ينتهي إليه فهم البشر، قس ذلك لوقوع فعل العبد على وفق اختياره من غير تأثير لقدرته المقارنه له وبؤيده قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٣) ونذا قال بعض لعرفين لا تحتر فإن كنت لا بد أن تحتر أحتار أن لا محتر (وهي) أي أفعال العباد

(١) تصحيح في الأصل والصواب [كان].

(٢) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري العامي أبو بكر الباقلائي المتكلم الأشعري سكن بغداد ووهي بها سنة ٣١٤هـ من تصانيفه إجماع القرآن

(٣) القصص، ٦٨.

كنه بمشيئته وعينه وقضائه وقدره والصداب كله كنت واجبة بأمر الله تعالى
ومحضته وبرضاه وعينه ومشيئته وقضائه وتقديره والمعاصي كلها بعينه وقضائه
وتقديره ومشيئته لا بمحضته ولا برضائه ولا بأمره

(كلها) أي جميعها من خيرها وشرها، وإن كانت مكاسبهم (بمشيئته) أي بإرادته (وعلمه)
أي شمل علمه (وقضائه وقدره) أي على وفق حكمه وطبق قدره، فهو مريد
بسمه شر من كره ومعصية كما هو مريد لنجس من إيمان وطاعة (والطاعات كلها) أي
جميعها بجميع أفرادها شاملاً لوجوبها ونهيها (ما كانت) أي قسده أو كثره (واجبة) أي
ثابتة (بأمر الله تعالى) أي بإرادته في الجملة حيث قال الله تعالى ﴿وَصِبُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرُّسُلَ﴾^(١) (ومحضته) أي لقوله تعالى ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ يَحْيَى الْمَيِّتُ﴾^(٢) ﴿وَاللَّهُ يَخْتِ
الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) ﴿وَيُحِبُّ الْمُسْتَهِرِينَ﴾^(٤) (وبرضائه) أي لقوله تعالى في حق المؤمنين
﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(٥) (وعينه) أي لعل علمه سابقاً في عالم الشهود وتحققه
لاحقاً في عالم الوجود (ومشيئته) أي بإرادته (وقضائه) أي حكمه (وتقديره) أي بمقداره
قدره أولاً وكتبه في النوح المحفوظ وحزبه ثانياً وأظهره في عالم الوجود وبرزه ثالثاً ثم
يجريه جرة رانياً في عالم المعنى رابعاً (والمعاصي كلها) أي صغيرها وكبيرها (بعلمه
وقضائه وتقديره ومشيئته) إذ لو لم يرد لها لما رغب (لا بمحضته) أي لقوله تعالى ﴿إِنَّ
اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾^(٦) ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^(٧) (ولا برضائه) أي لقوله تعالى
﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾^(٨) ولأن الكفر يوجب الموت الذي أشد نصيب وهو ينافي
رضى الرب المتمتع بالإيمان وحسن لأدب (ولا بأمره) أي بقوله تعالى إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ
بِالْمَحْشَاءِ، وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَى وَالْمُنْكَرِ وَالْمُنْكَرِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(٩) فاللهي ضد الأمر فلا يتصور أن يكون الكفر بالأمر وهذا

(١) الأعراف: ٤٦.

(٢) آل عمران: ٧٦.

(٣) آل عمران: ١٣٤.

(٤) البقرة: ٢٢٢.

(٥) العنكبوت: ١١٩.

(٦) آل عمران: ٣٢.

(٧) آل عمران: ٥٧.

(٨) الزمر: ٧.

(٩) النحل: ٩٠.

يقول هو المعروف عن السلف، وقد اتفقوا على حواجز إساد الكل إليه سبحانه جمعة، فيقال جميع الكتاب مُرَدَّة لله، ومنهم من منع التفصيل فقال لا يقال إنه يريد الكفر والظلم والعسل لإيهامه الكفر، ولرعيه الأدب معه سبحانه، كما يقال خلق الأشياء ولا يقار. خالق التقديرات. ثم أعلم أن شرعاً حل عادة لإمام على أن الطاعات والمعاصي معمولات بخلق، وأن قوته واجبة حرم كائنة مدونة، والأولى ما قرر وعنى عموم معنى الأمر حرزنا

والمسألة مسبوقة في الوصية حيث قال نرى أن الأعمال ثلاثة فريضة أي اعتقاداً وعملاً، أي أو عملاً لا اعتقاداً يشمل سواها، وفصيلة أي شئ أو مستحبه، أو دونه ومعصية أي حرام، أو مكروه، ففريضة بأمر الله تعالى ومشيئته ومحبه ورضائه ونصائه وتقديره، وإرادته ونزوقه، وبحقيقه أي حلل فعله وفق حكمه فهو تفسير بما قبله

وأن قوله وحكمه وعينه وكنته في النوح المحفوظ فظاهر العبارة هو التفرقة بين المشيئة والإرادة، فالمشيئة أرلية في المربة لشهودية والإرادة علقه بالفعل في الحال توجدية هذا ما مسح لي في هذا المعام والله تعالى أعلم بمقام الإمام

وكذا الحكم يظهر أنه مستدرك لأنه أم أن يرد به الحكم الأزلي فهو معنى القضاء الأزلي، و مراد به الأمر الكوني في عالم لظهور الحنفي فقد تقدم ذكر الأمر بهذا المعنى اللهم إلا أن يقل أنهم كالتأكيد والتأييد في المعنى، ثم قوله ولمضيلة ليست بأمر الله تعالى أي بالأمر الموحى قطعاً، أو طناً وإلا فهي داحنة في ذلك الأمر المقتضي استحساناً، وكذا مندرج في قوله: ولكن بمشيئته ومحبه ورضائه وقضائه وتقديره وتوفيقه وتحيينه ورزاقه وحكمه وعينه وكنته في النوح المحفوظ مؤمن بالنوح ودله وجميع ما فيه والمعصية ليست بأمر الله ولكن بمشيئته لا بمحبته ورضائه لا يرضائه ويتقديره وتحيفه لا بتوفيقه ويحصله وعليه وكنته في النوح المحفوظ انتهى

وأم ما ذكره ابن الهمام في المسامرة^(١) من أنه نقل عن أبي حنيفة ما يدل على جعل الإداة من جنس الرضى والمحنة لا لمشبهة له زوي عنه من قال لامرأته شئت

(١) هو المسامرة في العقائد المنجحة في الأخرى وهو مختصر للرسالة القديمة للإمام العزالي وفيه زيادات عليه وشرحه الشيخ محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أبي الشرف الحنفي الشافعي وسماه المصدر في شرح المسامرة وشرحه سعد الدين الديري الحنفي الموفى سنة ٨٦٦ هـ شرحه الشيخ قاسم بن قطوب الحنفي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ انظر كشف الظنون ١/ ١٦٦٦. ١٦٦٧

طلائع وبواه طُنُقت وكر قال: أردته أو أحسنه، أو رعبته وبواه لا يقع على معرفة هذه الصفات هي العباد نفس كما قال أنه مخالف لما عيه أكثر أهل السنة، وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام ما أجمع عليه السلف من قوله: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»^(١)، وقد خالفت المعتزلة في مدين لأصين فأكرو برادة الله للفكر مستبدئين على عمه بمفرده تعالى ﴿وَمَنْ لَّهُ يُرِيدُ طُلُفًا لِلْعَبَادِ﴾^(٢)، وإن الله ﴿لَا يَرْضَى عِبَادَهُ الْكَفَرِ﴾^(٣)، ﴿وَرَدَّ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾^(٤)، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْعِبَادَ﴾^(٥)، وهم ساء على بلارم الإردة والعصاة والرصا والأمر عدهم، وقالوا: إنه سبحانه أراد من التكبر لإيمان لا الكفر، ومن العصاة الطاعة لا معصية، وعما منهم أن إرادة القبيح فيهم معدوم يكون أكثر ما يقع من أفعال العباد على خلاف إرادة الله سبحانه، وقد دلت آيات الواضحات على خلاف قولهم كقوله تعالى ﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَضْرِبَ صَدْرَهُ بِالْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرِدِ أَنْ يُضْلِعَ يَضْرِبَ صَدْرَهُ صَيْقًا حَرْجًا﴾^(٦) وقوله: ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ حَقِيقَةً﴾^(٧)، ﴿وَمَنْ شَاءَ لَا تَبِخْ كُلُّ عَمَلٍ مُدَمَّرٍ﴾^(٨)، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٩)

وروى البيهقي بسنده أن سبي عليه السلام قال لأبي بكر رضي الله عنه: «لو أراد الله أن لا يعصى ما خلق إبليس»^(١٠) ثم قول المعتزلة إرادة قبيحة هو ما نسبته إلينا أما

(١) تقدم بحريجه ج ١، ص ٢١

(٢) حاكم ٢١

(٣) الزمر ٧

(٤) الأعراف: ٢٨

(٥) البقرة ٢٠٥

(٦) الأنعام: ١٢٥

(٧) الرعد ٢١

(٨) السجدة ١٣

(٩) الإنسان: ٣٠، والتكوير ٢٩

(١٠) حريجه البيهقي في الأسماء والصفات ٢٥٩/١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأورده الهيثمي في المجمع ٧/ ١٩١-١٩٢ من حديث مزيين، قال: رواه الطبراني في الأوسط واللفظ به، وإبرار بنحوه، وفي سناد الطبراني عمرو بن شعيب وهو صحيح حدثاً، وشيخ البراء السكوني سعيد بن أحمد، وبعية رجال البراء ثقافت وفي بعضهم كلام لا يصر وعمره المعجولي في كشف الغطاء رقم ٢٠٩٩ لأبي بصير من حديث أبي هريرة ويحدث عنه في الحديث فلم أجده

بالسيرة إلى الله سبحانه فليست كذلك فإنها قد تكون مقرونة بحكمة، تقتضي هالك مع أنه مالت لأمر عسى الإطلاق كما قال الله تعالى ﴿وَنَقُصُّ الْقُلُوبَ مَا يَشَاءُ﴾^(١) وقراءه تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِحُكْمِكُمْ مَا بَرِيدٌ﴾^(٢). وقوله تعالى ﴿لَا يَسْتَلِ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلَوْنَ﴾^(٣) وحكي أن القاضي الجدار الهمداني أحد شيوخ سمعته دخل على الصاحب بن عباد^(٤) وعنده الأسد أبو إسحق الإسرائيلي أحد أئمة أهل السنة فلما رأى الأستاذ قال: سبحان من تهره عن محشاء فقال الأستاذ فوراً مديحاً من لا يقع في منكره لا ما يشاء، فقال القاضي أيشء ريت أن يعصى؟ قال الأستاذ أبعصى ريت قهرًا؟ فقال القاضي: أرايت إن منعي الهدى وقصى عني بالردى أحسن (أي أم أساء)، فقال الأستاذ: إن منعتك ما هو لك فقد أساء وإن معتك ما هو له، فهو يحضر برحمته من يشاء فهبت القاضي^(٥)

وفجمل الكلام في تحصيل انحراف أو الحسن من أفعال العباد، وهو ما يكون متعلق بمدحه في الدنيا والآخرة في العقاب برضاء الله تعالى وإرادته وقضائه، والقبيح منها وهو ما يكون متعلق بالمذقة في العاجل والعقوبة في الآجل ليس برضائه، بل بإرادته وقضائه لقوله سبحانه ﴿وَلَا يَرْضَى مَعَادَهُ الْكُفْرُ﴾^(٦) والإرادة والمشيئة والتقدير متعلق بالكل والرضاء والمحبة والأمر لا تتعلق إلا بالحسن دون القبيح من الفعل حيث أمرهم بالإيمان مع تفرز عنه بأنهم يموتون على الكفر

ثم اضم أن الصاعية بحسب الطرفة كما قال الله تعالى ﴿لَا يَكُفُّ لهُ نَعْمًا إِلَّا وَصْفُهَا﴾^(٧). أي قدرتها وقدره لعبه التي يصير بها أهلًا لتكليف الطاعة في سلامة الآلة

(١) إبراهيم: ٢٧.

(٢) العائدة: ١.

(٣) الأنبياء: ٢٣.

(٤) هو إسماعيل بن عباد بن عباس بن أحمد بن إدريس الحالفاني سبه إلى الطالعة وهي ولاية بين قروين وأبهر توفي بالري ٢٨٥هـ وعرف بالصاحب لأنه صاحب أنا الفضل بن الحميد ويقول الكسطلي وكان حائبا في الرمي والاعتزال مناعيا في سببه أبي هاشم الجبائي ووقع قتله وأعلى ذكره انظر ما جمعه في بيان الميراث ١: ٤١٣-٤١٦، ومجمع لادباء ٩/ ١٦٨-٣١٧.

(٥) انظر شرح العقائد الشعة للمصنف التنزاني ص ١٤٠-١٤١.

(٦) الرمز: ٧.

(٧) البقرة: ٢٨٩.

التي بها يؤدي ما يجب عليه من المعرفة والعبادة، فقد لا يتكلف الصبي واجهجون بالإيمان ولا الأخرس بالإنذار ولا المريض بحجر عن القيم بالقيم في مقدم الإحسان فكأن أبل جهل غير مستلوب العمل، ولم يكن به أن يقول لا أقدر على أن أصدق وأعترف، وكذا المؤمن الصحيح الإدراك للإسلام ليس به أن يقول لا أقدر أن أصلي.

والحاصل أن العبد ليس له أن يعتذر ويعلق بالعصاة والفقور وفيه إشكال مشهور ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ الدِّينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) حيث نزلت هذه الآية في قوم بأعينهم عدم الله منهم فهم لا يؤمنون كدبي جهل وأنبياءهم وعبرهم، ووجه الإشكال ظاهر حيث أمرهم بالإيمان مع تقرير عدمه بأنهم يموتون على الكفر، والحوادث أن إيمانهم ليس فحالاً لدنائه، بل غير ذلك حيث نعتهم علم الله عدمه فهم في عدم إيمانهم عاصون من وجه وطعنون من وجه، ولعل هذا المعنى يستفاد من قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرٍ أَشْجَارًا سَاغِيَّةً لَّذُكِّرُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٢) أي إنقاذ في ما أراد رب العباد وسر القدر محض على نشر في الدنيا، بل في الغي في صديقه قال الله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ الْمَلَكُ الَّذِي شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٣) والحاصل أن الاستطاعة صفة يحددها الله عند كثرة العمل بعد سلامة الأسباب والآلات، فبد قصده العمل الحير خلق الله تعالى قدرة فعل الحير، وإن قصد العمل لشر خلق الله قدرة فعل الشر، فكان العبد هو المصعب لغيره فعل الحير، فيستحق الذم والعقاب، وبدا دم الله الكافرين بأنهم لا يستطيعون السمع أي لا يقصدون استماع كلام الرسول على وجه التأمل وطلب الحق حتى يعلم ويعملوا، بل يسمعون على وجه الإنكار، وقد يقع عطف الاستماع على سلامة الأسباب والآلات والحوادث كما في قوله تعالى ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٤) وصحة التكليف تعتمد على هذه الاستطاعة التي هي سلامة الأسباب والآلات لا الاستطاعة بالمعنى الأول، فأمن مع أن القدرة مباحة لبعض من عدم أبي حنيفة رحمه الله حتى أن القدرة المصروفة إلى الكفر هي بعينها القدرة التي تصرف إلى الإيمان لا اختلاف إلا في التعلق وهو لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة، والكافر

(١) الفرق ٦

(٢) آل عمران: ٨٣ .

(٣) الأنعام: ١٢٩

(٤) آل عمران: ٩٧ .

والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم

نادر على الإيمان المكلف به إلا أنه صرف قدرته إلى الكفر وضيع باختياره صبرها إلى الإيمان واستحق الذم والعقاب من هذا الباب، وأما ما يمسح بالعبودية على أن الله تعالى هم خلافة، أو أراد خلافة كل إيمان الكافر وطاعة العصاة فلا نزع في وقوع التكليف به تكونه مقدور المكلف بالنظر إلى نفسه، فليس التكليف به تكليفاً بما ليس في وسع البشر نظراً إلى ذاته، ومن قال إنه تكليف بما ليس في لوسع فقد نظر إلى ما عرص له من تعلق علمه تعالى وإرادته سبحانه بخلافه

وبالجملة لو لم يكلف العبد به لم يكن بآرك الأمور عاصياً، فلذا عُدَّ مثل إيمان الكافر ومطاعة المفسق من قبيل المُحال بناء على نفعي علمه وإرادته بخلافه، وهو عندنا من قبيل ما لا يطاق بناء على صحة تعلُّق لقدرة الحادثة في نفسه، وإن لم يوجد عقده، وهذا نزع نظري عند أرباب التحقيق، والله ولي التوفيق

ثم اعلم أن مراتب ما ليس في وسع البشر إنسانه ثلاث أقصاها أن يصح بنفس مفهومه كجمع الصديق وقلب الحقائق وعدم القديم، وهذا لا يدخل تحت مقدرة القدرة فضلاً عن الحادثة.

وأوسطها أن لا تتعلق بها لقدرة الحادثة أصلاً، كحقيق الأجسام، أو حادثة كحبل الجبل والصعود إلى السماء

وأدناها أن يمتنع لتعلق علمه سبحانه وإرادته بعدم وقوعه، وفي جواز التكليف بالموتبة الثالثة تردّد ولا سرع في عدم الوقوع، وحوار الثاني مختلف فيه ولا خلاف في عدم الوقوع ووقوع الثالثة متفق عليه فضلاً عن جورها (والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم) أي جميعهم الشاهدين لرسولهم ومشاهيرهم وغيرهم أولهم آدم عليه الصلاة والسلام على ما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة فما نقل عن بعض من إنكار ثبوته بكون كفوّاً، وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام مُبْتَل عن عدد لأنبياء عليهم الصلاة والسلام فقال «مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً» وهي رواية مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً^(١) إلا أن

١٦) هو بعض حديث طويل أخرجه أحمد ٢٦٥/٥ من حديث أبي أمامة وذكره الهيثمي في المجموع ١٥٩/١ وقان رواه أحمد والبخاري في الكبير ١٥٥٠٠ على علي بن يزيد وهو صحيح

وفي الباب عن أبي زرعة أحمد ١٧٨/٥، ١٧٩، قال الهيثمي في المجموع ١٦٠/١ رواه أحمد والبرار والبخاري في الأوسط بشعره، وعند السائي طرف منه، وفي المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط. اهـ

الأولى أن لا يقتصر على عدد فيهم (مُتْرَهُونَ) أي معصومون (عن الصغائر والكبائر) أي من جميع المعاصي (والكفر) حصن لأنه أكبر الكبائر ولكونه سبحانه ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١) (والقبائح، وفي نسخة والفواحش وهي أخص من الكبائر في مقام التشهير كما يدل عليه قوله سبحانه وتعالى ﴿الَّذِينَ يَحْسَبُونَ كِبَائِرَ الذَّنْبِ رِفَاقًا﴾^(٢) وانعزدها نحو القتل والزنى واللواطه والسرقة ومذهب المحصنة والسحر والفرار من الحرب والسميمه وأكل الرب وما من التسمه، وطمع العبد وقصد الفساد في البلاد.

وقال سعيد بن جسر: بن رجلا قال لاس عباس رضي الله عنهما كم كبائر، أسع هي؟ قال إلى سبعمئة أثرب منها إلى سبع غير أنه لا كبيرة مع الاستغفار، ولا صغيرة مع الإصرار.

واحمدوه في حد الكبيره فقال ابن سيرين رضي الله عنه كل ما سوى الله عنه فهو كبير ويؤيده ظاهر قوله سبحانه ﴿إِنْ تَخُوفُوا كِبَارَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾^(٣) الآية

وقال الحسن بن سعيد بن حبيب والصحيح^(٤) وغيرهم ما جاء في القرآن مفروفاً بذكر الوعيد فهو كبيرة، وهذا هو الأظهر عندنا.

ثم اعلم أن ترك الفرض أو لواجب ولو مرة بلا عذر كبيره، وكذا ارتكاب المحرم وترك السنة مرة بلا عذر تساهلاً وتكسلاً عنها صغيرة، وكذا ارتكاب لكراهيه والإصرار على ترك السنة، أو ارتكاب الكراهيه كبيره إلا أنها كبيرة دون كبيره، لأن الكبير والصغير من الأمور الإنسانية والأحوال النسبية، ولد قل حساب الأبرار سيئات المقربين، قل شارح عقيدة الطحاوي، «وتم أمر يسعي التفتن له وهو أن الكبيره قد يقتل بها من أحياء والحواف والاستمظام لها ما يسحقها بالصغائر، وقد يقدر للصغيرة من ندة الأحياء وعدم المبالاة وترك الحواف والاستهانة بها ما يلحقها

(١) البقرة: ٢٨

(٢) البقرة: ٢١

(٣) النجم: ٣٢.

(٤) هو أبو القاسم الصحاح بن مراحم الهلالي، صاحب التفسير المعتمد سنة ٥١٢ هـ من الإمام الذهبي كان من أوعية العلم، وليس بموجود في حديثه، وهو صدوق في نفسه ولم يلق من عباس، وإنما لقي سعيد بن جبير فاحد عنه التفسير، ترجم في السيرة ٥٩٨/٤ - ٦٠٠

وقد كانت منهم رأت وخطبات:

بالكِبَارَةِ، وهذا امر مرجعه الى ما يقوم بالقلب هو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه وغيره، وأيضاً فإنه تد [يعنى] ^(٢٢) لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعنى لغيره ^(٢٣) من لئس الجسيم، ثم هذه العصمة ثابتة للأنبياء قبل النبوة وبعدها على الأصح وهم مؤيدون بالمعجزات الباهرات والآيات الطمحواس، وقد ورد في مسند أحمد رحمه الله أنه عليه الصلاة والسلام منل عن عدد الأساء عليهم الصلاة والسلام يقال مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، والرُسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر أو بهم آدم عليه الصلاة والسلام وأحمرهم محمد ﷺ، وهو لا ينامي قوته تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ ^(٢٤) فلا ثبوت الإحتمال لا ينامي تفصيل الأحوال نعم الأولى أن لا يقتصر على الأعداد بل لأحاد لا تقيد لاعتماد في الاعتقاد، بل يجب كما قال الله تعالى ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمِلَّةَ نَبِيِّهِ وَهُوَ﴾ ^(٢٥) أن يؤمن إيماناً إجمالياً من غير تعرض لتعدد الصفات وعدد الملائكة والكُتُب والأنبياء وأرباب الرسالة من لأصعب (وقد كانت منهم) أي من بعض الأنبياء قبل ظهور مراتب السوء أو بعد ثبوت مناقب الرسالة (زلات) أي تقصيرات (وخطيئات) أي عثرات بالنسبة إلى ما لهم من علي المقامات وسنن الحالات كما وقع لآدم عليه الصلاة والسلام في أكله من الشجرة على وح النسيان، أو ترك العريضة واختير الرحمة طناً منه أن المراد بالشجرة لمهية مُشار إليها بقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرِبُهَا هَبَّةُ الشَّجَرَةِ﴾ ^(٢٦) هي شخصيه لا الجسدية تأكل من لجس لا من الشخص ساء على الحكمة الإلهيه يُظهر ضعف قدر البشرية وقوة اقتضاء معصية الربوبية، وبدأ ورد حديثاً: «لو لم تلتجئوا لجهاء الله بعلوم يديرون هيتخفرون فيعمر الله لهم» ^(٢٧)، وسط هذا يقول قعطف عن هذا القول، وهذا ما

(١) تصحفت في الأصل إلى (حمى) بالماء والحرارة. يعني بالألف المقصورة كما في شرح الطحاوية

(٧) انظر مشروع الصحاح ٤٥١/٢

(۳) تقسیم ٹھہریلے سے ۸۸ رقم (۱)

(٤) عاظم . ٧٨ .

(۵) الفقرة ۲۸

(٦) القصة ٣٥

(V) أخرجه مسلم ٢٧٤٩، وأحمد ٣٠٥، ٣٠٩، ونسائي ٢٥٢٦، والبيهقي ١٢٤٤، و١٢٩٥ من حديث أبي هريرة، وفي كتاب من أبي أيوب عبد أحمد ١١٤، ١١٥ بلقاء دار الأئمة بنيون لحالي =

عليه أكثر العناء خلافاً لجماعة من الصوفية، وطائفة من المتكلمين حيث معرو السهر والنسب والعقل، وأما قوله ﷺ «إنه ليغان على قلبي، رأيتي لأسمع الله في اليوم مائة مرة»^(١)، فكان لروزي في التفسير الكبير اعلم أن العين يعشى القلب فيعطيه بعض التعطية وهو كالميم الرقيق الذي يعرض في الهواء، فلا يحجب عين الشمس ولكن يجمع كمد صورتها، ثم ذكروا لهذا الحديث تأويلات

أولها: أن الله تعالى أطلع سته ﷺ على ما يكون في أمته من بعده من الخلاف وما يصيبهم، فكان إذا ذكر ذلك وحده عيباً في قلبه فاسمع لأمنه، قلت: وفيه بُغْد ظاهر في الإلهام من جهة درام تذكر ذلك الحقام مع أنه عليه الصلاة والسلام كان في مرته عالية من المرام.

ثانيها: أنه عيبه الصلاة والسلام كان يستقل من حاله إلى أخرى أرفع من الأولى فكان الاستعمار لذلك يعني لوقوفه وظنه أنه الحائلة لأعلى، وهذا المعنى هو الأولى لمطابقة قوله تعالى ﴿وللا حرّة خير لك من الأولى﴾^(٢)

وثالثها: أن العين عباره عن السكر^(٣) الذي كان يلجئه في طريق المحبة حتى يصير فانياً على نفسه بالكلية، فإذا عاد إلى الصحو كان لاستعمار من ذلك الصحو، وهو تأويل أرباب الحقيقة قلت: ويؤيده حديث لابي مع الله وقت لا يسعي فيه منك مغرب أي حبرائيل، مقدس، أو نبي مرسل^(٤) أي نفسه الأنفس، إلا أنه قد يقال لاستعمار ليس من لصحو بل من المحو لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام «وبه ليغان على قلبي حتى يسعي عن شهود ربي في مقام جمع الجمع الذي لا يحجب الكثوة عن الوحدة ولا يمنع

= الله خلقاً يديون، يعمر لهم، وهو في صحيح مسند ٢٧٤٨، والبيهقي ٣٥٣٩، وتاريخ بغداد ٢١٧/٤.

(١) أخرجه مسند ٢٧٠٢ ج ٤١، وأحمد ٢٦٠/٤، وأبو داود ١٥٠٦، وابن حبان ٩٣٦، وإسنادي في عمدة اليوم والليلة ٤٤٢، والبيهقي ١٢٨٧، والطبراني ٨٨٨ و ٨٨٩ من حديث الأعرابي.

(٢) المصنوع: ٤.

(٣) هذا الكلام لا يجوز في حق النبي ﷺ فلا يجوز أن يوصف بالسكر لأنه ﷺ كان دائماً في حالة الوعي النام والتعكير في دعوه الناس إلى الإسلام لإخراجهم من الظلمات إلى النور وهذا الكلام الذي قاله الرازي هو من مذهب الصوفية وشطحاتهم ولا يؤيده دليل من الكتب والسنة.

(٤) لم أجده وأما الوضوح فتدبره عليه يشبه أحاديث النصوص

الوحدة من الكثرة^(١) لا سيما وهو في منصب الرسالة وفي مقام يبيع الدعوة والدلالة، فكل ما يسمعه عن المقام الأكمل فبسمة الاستغفار له أمثل، وقد يقال العيب كناية عن العيب من ملاحظة الخلائق ومرحلة العلائق ومضايقة العوائق، كما أن العيب كناية عن مراقبة الذات ومشاهدة الصفات وهو عين العلم والإيمان، وزيّن لعمل والإحسان كما يشير إليه حديث «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه»^(٢)، أي أن تكون في مقام العبودية لله بحيث لا يحظر بمالك ما سواه، والخواطر لا تنفك عن السرائر، فكلما حطر بباله سوى لله قال يستغفر الله كما شارح شيوخ مشايخنا أبو الحسن النيكري^(٣) في حزيه إلى هذا المقام لسري، والحال السري وأرمى إليه أعارف ابن العرص^(٤) أيضًا بقوله

ولو حطرت لي في سواك إرادة على خاطري سهواً حكمت بردتي

ومن هذه بحار نفهم مصحون كلام من قال من أجل الإشارات حسات الأبرار
سنات المقربين الأحرار.

ورابعه، وهو تأويل هل الظاهر أن القلب لا ينمك عن الخسرات وخوهر
الشهوات وأنواع العيب والإرادات، وكان يستعين بلرب في دفع تلك المحواطر فت

وحامسها تنمنا لأرياب الظاهر أنه عليه لصلاة والسلام كن استتماره من رؤية
العبادات، أو من تفصيله في الطاعات، أو عجزه عن شكر النعم في الحالات، وهذا كان

(١) الحديث إلى قوله إنه ليعبد علي فلي بقدم تحريجه وما يتغير من تنمة فهو ليس من كلام النبي ﷺ وما هو من شطحات وضلالات الصوفية القائلين بوحدة الوجود والحلول والاتحاد.

(٢) هو بعض حديث طويل مشهور أخرجه مسند ٨، وأبو حنيفة ٤٦٩٥، وقرمدي ١٣١٣، والنسائي ٩٧/٨، وابن عاجة ٦٣ من حديث صخر بن الخطاب

(٣) هو محمد بن أبي محمد بن عبد الرحمن بن أحمد النكري الصديقي الشافعي المصري المتوفى سنة ٩٥٦ وأشهر ناليه الأحاديث المعذرات من شرب نكسكرام، وحرب الأنوار وغيره انظر كشف الظنون ٢٣٩/٦.

(٤) هو عمر بن الحسن بن علي بن الموشد بن علي شرف الدين أبو سمص الحموي الأصل المصري الدار المعروف بابن الفارض المصري توفي بمصر سنة ١٢٦ هـ وله الأبحار ديوان شعر مشهور ونظم السلوك القصيدة الثالثة وهذا البيت المتقدم منها وقد حكم العلماء في عصره وبعده بكفره انظر تحذير العباد من أهل العباد ببدعة الاتحاد لمطبوعة مع تسمه العربي إلى تكبير ابن عربي برهان الدين البتاعي ولا يجوز إطلاق اسم العبد عليه ولا على غيره لأن المعرفة لا يسبقها جهل وهي صفة الله سبحانه وتعالى.

يستعمر إما فرع من الصلاة، وكلما إذا حرج من قضاء الحاجات ومن هذا الصيل ثوب رابعة
معدوية استعصموا يحتج إلى استعصار كبير، وأنه معصان أحدهم أصدق من الآخر فتأمن
وتدبر فليعطف من هذا المقام إلى ما كان في صدره من الكلام.

فذكر القاضي أبو زيد^(١) في أصول العقيدة أن أفعال النبي ﷺ عن قصد على أربعة
أنسام وأحب ومستحبت ومباح ورثة. هذا ما كان يقع من غير قصد كما يكون من الذم
والمحصى. وبحومها بلا عيرة بها، لأنها غير داخلية تحت المخططات، ثم الرلة لا تخص عن
الغراف بيان أنها إما من القاع من نفسه كقول موسى حين قتل لسطي بوترته هذا من
عمل الشيطان ربما من الله سبحانه كما قال الله تعالى في حق آدم عليه سلام ﴿وَعَصَى
آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٢) مع أنه قيل رثته كانت قبل بيوته لقوله تعالى ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهُ
فُتَاتًا﴾ عليه وهدي^(٣) وإذا لم يحرج الرلة عن السيد أم يشكل على أحد نعم غير صالحة
للاقتداء بها فتلقى العمرة بالأنواع الثلاثة.

وقد ذكر شمس الأئمة أيضًا نحوه، وفي شرح العقيدة أن الأسياء عليهم الصلاة
والسلام معصومون عن الكذب خصوصًا فيما يتعلق بأمر الشرع وينبغي الأحكام وورشاد
الأمة أما عمدًا فالإجماع، وإما سهواً فعند الأكثر وفي عصمتهم عن صائر السنوب،
تفصيل وهو أنهم معصومون عن الكفر نيل الوحي وبعد، بالإجماع، وكذا عن تعمد
الكناير عند الجمهور خلافاً للحشوية^(٤)، وأما سهواً فتوزر الأكترون. وأما الصعائر فتجوز
عمدًا عند الجمهور خلافاً للحشائي وأتباعه، وتجوز سهواً بالاتفاق إلا ما يدل على الحصة
كسره لعمه وتطعيف حبة، لكن المحققين اشترطوا أن يتسها عليه فسها عنه هكذا كله
بعد الرحي، وأما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة خلافاً للمعتزلة ومذيع الشيعة
صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعد، لكنهم حوزوا بإظهار الكفر ثقة^(٥) فما نقل

(١) هو القاضي عبيد الله بن عمر الدبوسي تولى سنة ٤٢٠هـ وأشهر مصنفاته تأسيس النظر وتفهيم
الأدلة المعروف بأصول الدبوسي.

(٢) طه: ١٢١

(٣) طه: ١٢٢

(٤) الحشوية هم الذين أذهبوا في الحديث كثيراً من الحرائك وسُني ذلك حشواً أي حشو الحديث
بالأحار العربية، والروايات الممنوعة، ومنها المأخوذة عن اليهود، وهو ما يسمى بالإسرائيليات
ومم مشبهة. انظر البطل والنحن ١/ ١٠٤-١٠٥.

(٥) الثقة هي المصارات، والتظاهر بعميده لا يعتقد بها صاحبها

عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مما يُشعر يكذب وبمعصية بطرق ثالثة معصوف عن صاعده إن أمكن، وإلا معصوف على ترك الأولى، أو كونه من البعثة^(١)

وقال من الهمام والمختار أي عند جمهور أهل السنة العصمة عنها أي عن الكيثر
لا الصعائر غير لمفردة خطأ أو سهواً، ومن أهل السنة من صح السهو عليه والأصح
جواز السهو في الأيمان، والحاصل أن أحداً من أهل السنة لم يجوز ارتكاب السهي
منهم من قصد، ولكن بطريق السهو والنسيان ويسمى ذلك رلة.

قال القويوي واحتشف السر في كفة العصمة، فقال بعضهم هي محض فصل
 لله تعالى بحث لا احتجاب لعدم فيه وذلك إما بخلافهم على طبع يخالف غيرهم بحيث لا
 يميلون إلى المعصية ولا ينفرون عن الدعوة كقطع العلائكة، وإما يصرف همتهم عن
 السيئات وجذبهم إلى الطاعات خير من لله تعالى بعد أن أودع في صباغهم ما في صباغ
 البشر

وقال بعضهم العصمة فصل من الله ولطف به، ولكن على وجه يبقى احتياؤهم
بعد العصمة في الإقدام على الطاعة والامتناع عن المعصية والله ما الشئع أبو منصور
الماتريدي حيث قال. العصمة لا تُرذل اسمحة أي الإبلاء والامتنعان يعني لا تجبره على
الطاعة ولا تعجده عن المعصية، بل هي لطف من الله تعالى يحمله على فعل الخير
ويُزجره عن الشر مع مفاء الاختيار تحقيقاً للإبلاء والاحتياط (ومحمد رسول الله ﷺ) أي
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن
مُرَّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمة بن
ملركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان هذا، القدر من نسبه عليه الصلاة
والسلام لم يَختص فيه أحد من العلماء الأعلام. وقد رُوِيَ من أخبار الآحاد عنه عليه
الصلاة والسلام أنه سب نفسه كذلك إلى نزار بن معد بن عدنان^(٢) (تبيينه) وفي نسخة

(١) المعائد السبعة ٢١٥-٢١٦ شيء من التصرف

(٢) اضطرب كلمة السائب فيما بعد عدنان حتى تراهم لا يكادون يجمعون على جد حتى يحلفوا فيه
لونه، وقد حكى عن النبي ﷺ أنه كان إذا انتسب لم يتجاوز في سبه إلى عدنان بن أدد ثم يمسك
ويقول كذب السائبون وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا انتسب إلى معد بن عدنان، ولا أدري ما
هو وعن سليمان بن أبي خيثمة قال ما وجدني في علم عالم، ولا شعر شاعر أحسن يعرف ما
وراه معد بن عدنان، وهرب من خطاه. انظر السيرة النبوية لأبي هشام ١/ ٢١٥

حييه (وهذه) أي المحضنه به لأنه المفرد الأكسر عند إطلاقه (ووسوله) ودسح أديان من قبله بقدر فاعليه الصلاة والسلام «لا نهروني كما أطرب المصري عيسى» وقولوا عبد الله ورسوله^(١) وقدم العبودية لتقدمها وحدًا على الرسالة وللدلالة على عدم استكناه عن ذلك المقام، بل للإشارة إلى أنه عليه الصلاة والسلام مصخر بذلك المزمع والله خير الناظر بفهم هذا النظام:

لا تدعني إلا بيا عبدا فلما أشرف أسباني

ثم في تقديم النبوة على الرسالة إشعار بما هو مقدم في الوجود من عالم الشهود، وإيماء إلى ما هو الأشهر في العرف بينهما من المفعول بأن النبي أعم من الرسول، إذ الرسول من أمر بالتبليغ والنبي من أوحى إليه أعم من أن يؤمر بالتبليغ أم لا، فإن «نقاصي»^(٢) عياض و«صحيح» الذي عليه لجمهور أن كل رسول نبي من غير عكس، وهو أقرب من نقل غيره لإجماع عليه لنقل غير واحد الحلاف به قليل الذي مختص بمن لا يؤمر، ونقل ما مرادفان واخذه بن الهمام والأظهر أنهما متعيران لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾^(٣) الآية. وليعص الأحاديث الواردة في عدد الأنبياء والرسل عليه السلام، وأما هو ﷺ فمخوط به أيها النبي وبأيها الرسول لكونه موصوفًا بجميع أوصاف المرسلين، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾^(٤). يسميه إسمي ما ورد في بعض أحاديث الإسراء «جعلتك أول المبعوثين خلفًا وآخرهم بعدًا»^(٥) كما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٤ / ٥٦٣ ٥٦٧، والبيهقي ٦٨٣٥، وابن حبان ٤١٣ مطولاً وابن أبي شيبة ١٤ / ٥٦٣، وابن حبان ٢٦٣٩ مختصراً من حديث عمر بن الخطاب
 - (٢) هو القاضي عياض بن موسى بن عمر بن موسى، أبو الفحل البصري البصري المعروف بالمرحوم المحدث المالكي المتوفى سنة ٥٤٤٠هـ بمراكش أهم مصنعاته الشفاء في تعريف حقون المصطفى ﷺ وغيرها
 - (٣) المعجم ٥٢
 - (٤) الأنوار ٤٠
 - (٥) أخرجه الترمذي رقم ٥٥، والطبري في تهذيب الآثار مسند عبد الله بن عباس رقم ٧٢٧، والبيهقي في الدلائل ٢ / ٣٩٧ ٤٠٤ والصبري في جامع البيان ١٥ / ٦ ١٥.
- من حديث أبي هريرة مطولاً وفيه عيسى بن أبي عيسى أبو جعفر الرازي مختلف فيه، وثمة بعضهم رخصته آخرون كما في تفسير ابن كثير ٢ / ٢٩ وقد نزل في هذا الحديث بالفاظ وهو غير صحيح

قد الإمام محور الدين الرازي الحق أن محمداً ﷺ قبل الرسالة ه كان على شرف نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو المحتر عبد لمحققين من الحنمية لأنه لم يكن من أمة بني قطء، لكنه كان في مقدم النبوة قبل الرسالة وكان يعمل بها هو الحق الذي ظهر عليه في مقدم نبوته بالوحي انمحي والكشوف الصادقة من شريعة إبراهيم عليه الصلاة والسلام وغيرها.

كما نقله انقونوي في شرح عمدة السفي وفيه دلالة على أن نبوته لم تكن محصورة فيما بعد الأربعين كما قال جماعة بل إشارة إلى أنه من يوم ولادته منتصف سعت نبوته، بل يدل حديث: "كنت بيًا وأدم بن الروح والجسد" على أنه منتصف موصف النبوة في عالم الأرواح قبل خلق الأشباح، وهذا وصف خاص له لا أنه محمول على خلقه لفسوة واستعداده للرسالة كما يُتهم من كلام لإمام حجة الإسلام، فإنه حينئذ لا يتميز عن غيره حتى يصلح أن يكون ممدوحًا بهذا السعت بين الأمام ثم نبوته ورسالته عليه الصلاة والسلام ثابته بالمعجرات، بل هو معجزة في حد ذاتها والصفات كما قال صاحب المبداء:

كفاك بالعلم في الأمي معجزة في الجاهلية والتأديب في البيت

وما أحسن قول حسان رضي الله تعالى عنه:

لو لم يكن فيه آيات مبينة كانت بديهته تأتيلك بالحجر^(١)

وسانه أن ه من أحد ادعى لسوة من الكذابين، لا وقد ظهر عنه من الجهل والكذب ليس له أدنى تدبير بل وقد قيل، ه أسوأ أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه

(١) أخرجه الترمذي ٣٦١٢ وقال حسن صحيح والحاكم ٦٠٩/٢ كلاماً من حديث أبي هريرة ورواه أحمد ٦٦/٤ و٣٧٩/٥ وابن أبي عمير في السنن ٤١١ من حديث عبد الله بن شقيق عن رجل

وحمد ٥٩/٥ والحاكم ٦٠٨/٢ وصححه ووافقه الذهبي من حديث عبد الله بن شقيق عن مسرة العنبر قال: قلبه في رسول الله.

ورواه من حديث مسرة أيضاً ابن أبي عمير في السنن ٤١٠ وقطيراني، وقال الهيثمي في المجمع ٨/٢٢٣ رجانه رجال الصحيح. وهو صحيح كما قال الألباني في الصحيحة (١٨٥٦)

(٢) أشبه الميرد في الكامل من ٩-١٠ لحسان وهو في البياض والتبيين ١٥/١ والروص الآنف ١/١٨٧ وعيون الأخبار ١/٢٢٤ غير منسوب ربه في الإصابة ٤٦٦٧ إلى عبد الله بن رواحة

وصيه وثيقه رسم يعبد الصنم ولم يشرك بالله تعالى حرفه عين قط ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط . وأفضل الناس بعد اثنين عنهم الصلاة والسلام أبو بكر الصديق . . .

وقلتات لسانه ويريد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُتُمُ تَكْنُفُونَ﴾^(١) (وصيه وثيقه) أي مصطفاه بأروع من الكرامات وحفائق المعصيات النبوية والأحرورية وهي سحرة برياده ومعتقه أي محاربه ومجتده من بين محرفاته كما يشير إليه ذو النقاتل

سواء لم تخرج الدنيا من العدم^(٢)

(ولم يعبد الصنم) أي ولا غيره لقوله (ولم يشرك بالله طرفة عين قط) أي لا من السوء ولا بعدها فرد الأبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عن تكفر مطلق بالاجماع، وإن حوّر بعضهم صدر الصغيرة بن الكبيرة قبل السوء بن ويعدها أيضًا في مقدم السوء، وأم هو ﷺ فكما قال إمام الأعظم رحمه الله ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط، وأب بوله تعالى ﴿عفا الله عني لم أذنب لهم﴾ لا به وكذا بوله تعالى ﴿ما كان نبي أب يكون به أشد﴾^(٣) لأنه معصوم على ترك الأولى بالنسبة إلى مقامه الأعلى (وأفضل الناس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام) أي بعد وجوده لأنه حاتم النبيين حال شهوده، وأب عيسى فقد وجد قبله، وإن كان يضع مروره بعده ولا يبعد أن يقا أمه الإمام لأعصم لبعديه لزمانيه فهي شرح المقاصد ذهب العصماء من أعلمه إلى أن أربعة من الأنبياء في مرة لأحياء انحصر وإلياس في الأرض وعيسى وإدريس في السماء^(٤)

والخاص أن أفضل الناس بعد لأبياء عليهم الصلاة والسلام (أبو بكر الصديق)

(١) القرآنية ٧٢

(٢) مستند هذا الشاعر حديث موضوع رطله (الولا) بولاك ما خلقت الأملاك قال الصديقي موضوع. انظر كشف الغطاء. ٢١٢٣.

(٣) الأنفال. ٦٧

(٤) أم حياة عسى وإدريس فهي حياء لا يعلمها إلا الله وأما حياة انحصر وإلياس مستند هؤلاء حديث موضوع أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١٩٦ ١٩٧ من حديث علي بن أبي طالب يمتنع في كل يوم عرفة جبريل وميكائيل وإسرافيل والحضر ٢ وقال وأما حديث اجتماعه مع جبريل عليه عده مجده لا يعرفون وقد أعزى خلق كثير من معوسين بأد انحصر حتى إلى اليوم فردوا أنه التقى بعلي بن أبي طالب ونعم من عبد العزيز وأن حلقًا كثيرًا من المعصيين رأوه وصنفت بعض من صنع الحديث وهم يعرف حلقه كثرة جمع فيه ثالث ولم يسأل عن أصافيه ما نقل وانشر الأمر إلى أن جماعة من المنتصعين بالرهة يعقوبون وأبىء بكلمته بو عجب ألهم فيه علامة ٩ وهو يجوز لعائل أن يقى شعبه فيقول أنا انحصر فيصفه ٩

(وصي الله عنه) كل اسمه في الجاهلية عند الكعبة، فسماه رسول الله ﷺ عبد الله وسم أبوه أبو لهبة عثمان بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مُزرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر القرشي الصديق التيمي وهو الصديق بكثرة صدقه، ونحقيقه وقوة تصديقه وسبق توفيقه فهو أفضل الأولياء من الأولين والآخرين.

وقد حكى الإجماع على ذلك ولا عبرة بمحافضة الروايع هنالك وقد استخيفه عليه الصلاة والسلام في الصلاة^(١) فكان هو الحبيبة حقاً وصدقاً وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت دخل علي رسول الله ﷺ في اليوم الذي يديء فيه فقال «ادعي إلى أبيك وأهلك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً ثم قال يا بني الله والمسلمون إلا أبا بكر»^(٢) وأما قول عمر بن أمّ كلثوم «استخلف من هو خير مني يعني أبا بكر رضي الله عنه، وإن لا أستخلف فلم يستخلف من هو خير مني يعني النبي ﷺ»^(٣) فلهذا مراده لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهداً نكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابته، ثم تركه وقال يا بني الله والمسلمون إلا أبا بكر. فكان هذا أبلغ من محو العهد، فإنه دس المسلمين على استخلاف أبي بكر بأفعل القول واحداً لخلافه اختيار راضٍ بذلك وعزم على أن يكتب بذلك عهداً هنالك ثم حتم أن المسلمين يجمعون عليه فترك الكتابة

(١) يشير المصنف إلى حديث آخر «أبى بكر فبصل بالسر» أخرجه البخاري ٦٦٤ و٦٧٩، والترمذي ٣٩/١، وأحمد ٩٦/٦ و١٥٩، وفي فضائل الصحابة ٨٨ و٥٨٩، ومالك ١٦٧٠-١٦٧١، والترمذي ٣٦٧٢، والنسائي ٩٩/٢ و١٠٠، وابن ماجة ١٢٣٢، والهيتمي ٨٥٣، وابن أبي عاصم ١٢٧، وابن سعد ٧٩/٣، والبيهقي ٨١/٣ من حديث عائشة رضي الله عنها

وأخرجه من حديث أبي موسى الأشعري البخاري ٦٧٨، وابن سعد ٧٨/٣، وأحمد في فضائل الصحابة ١٤٠ و٥٨٢، وأخرجه من حديث ابن عمر البخاري ٦٨٢، وأخرجه من حديث العباس أحمد ٢٠٩/١، وفي فضائل الصحابة ٧٩ و٨٠، وصححه ابن حبان ٢١٢٤.

(٢) أخرجه مسلم ٢٣٨٧، وأحمد ٤١/٦ و١٠٦ و١٤٤، والعلاني ١٥٠٨، وابن سعد ١٨٠/٣، وابن أبي عاصم ١١٥٦ و٦٣، والبيهقي ١٤١١، وأبو يعين ١٨٥/٢، والبيهقي في الدلائل ٣٤٣/٦، وأخرجه البخاري ٥٦٦٦، و٧٢١٧ بلفظ «هست أو أردت» أن أرسل إلى أبي بكر وبنته، بأعهد أن يقول القائلون، أو يسمى المسلمون ثم قلت: يا بني الله ويسمى المسلمون أو يدع الله ربهم المؤمنين.

(٣) أخرجه البخاري ٧٦١٨، وأحمد ٤٣/١، والترمذي ٢٢٢٥، ورواه أحمد ٤٧/١، ومسلم ١٨٢٣، وأبو داود ٢٩٢٩، فردوا فيه عن (القائل عبد الله بن عمر) عرواه ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبى بكر، فعلم أنه لم يكن يعدل برسول الله ﷺ أحداً وإنه خير استخلف لفظ أحمد

اكتفاء عزاده الله تعالى، واحسار الأمة ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس، فلما حصل لبعضهم شك من ذلك القول من جهة لموضع أو هو قول يجب اتباعه^(١) مرئ الكتابة اكتفاء بما سبق فهو كان النعيس مما يشبه على الأمة لئنه باناً قاطعاً للمعدة، لكن بما دلهم دلالات متعددة على أن أنا بكر هو المتعنى وفهموا ذلك حصل المتصور ههنا ثم الأنصار كلهم تابعوا أبا بكر إلا سعد بن عباد لكونه هو الذي كان يطلب الولاية لنفسه، ولذا لما تابع عمر وأبو عبيدة ومن حصر من الأنصار، قال قتال قدس سره^(٢) فقال عمر تشبه الله^(٣) ولم يقل أحد من الصحابة رضي الله عنه أن سي^(٤) رضي الله عنه

(١) أخرج البخاري ٧٣٦٦، مسلم ١٦٣٧ ج ٢٢ من طريق معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس قال قال الله عز وجل لا يحب الله قومك من الحطاب، فقال النبي ﷺ تعلم (وهو رواية إسماعيل بن علقمة) أكتب بكم كتاباً بن تصدق بعه فقبل عمر بن الخطاب عليه السلام، وعلمكم القرآن فحسبنا كتب الله، فاعلموا أهل البيت، وحتسبوا، فممن من يقول قريوا يكتب بكم رسول الله ﷺ كتاباً بن تصدق بعه وممن من يقول ما قال عمر، فلما أكتروا اللفظ والاختلاف عبد النبي ﷺ قال قوموا عني قال عبد الله فكان ابن عباس يقول إذا الرزية من الرزية ما حطك بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب بكم كتاب الكرامة من اختلافهم ولعنهم وأخرجه البخاري أيضاً ١١٤ و ٣٠٥٣ و ٣١٢٨ و ٤٣١ وفي بعضها وممن من أن ذلك كان يوم الخميس.

قال القرطبي عبد بن عبد الحافظ في الفتح ٩ ٢٠٨ ٢٠٩ وكان من الأمور أن يرد دلائل، لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه من على الوجوب، وأنه من باب لا شاة إلى الأصح، فكم هو أن يكلفوه من كتب ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى «ما مرطبا في الكتاب من شيء»، ومونه تعني «تلك لكل شيء»، وهذا قال عمر حسناً كتاب الله، وظاهر طائفة أخرى أن الأولى أن يكتب بكم من أمثال أمره وم بتعني من زيادة لإيضاح وذلك أمره لهم بالتصميم على أن أمره لأول كان على الاختيار، وهذا عائش رضي الله عنها ذلك أماناً، ولم يمارد أمرهم بذلك ولو كان وجب لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك البليغ مخالفة من حالف، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يحرم بالأمر، فإذا عزم امتدوا قال الحافظ، واحتجب في المراد بالكتاب صين كاد أراد أن يكتب كتاباً رضي الله عنه لأحكام ليرفع الاختلاف، وقيل بن أراد أن يرضى على اسمي المصنف بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله صفيان بن عيينه، ويزيد أنه رضي الله عنه قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة «ادهي لي أباك وأحائك حتى أكتب كتاباً فسي أخاف أن يرضى متعنى ويقول نائل ويأبى الله والمؤمنون إلا أنا بكر» أخرجه مسلم (٣٣٨٧) ولم يصف (أي البخاري) معناه ومع ذلك علم يكتب، ولأول أظهر لقول عمر كتاب الله حسب، أي كتاب، مع أنه لم يشمل الوجه الثاني، لأنه بعض أفراد والله أعلم

(٢) في البخاري سعد بن عباد.

(٣) أخرجه البخاري ٣٦٦٨، ولم أجده في مسلم.

ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان ذو النورين ،

غير أبي بكر رضي الله عنه من عبي وعبدس وغيرهما رضي الله عنهم وهو كان لأطهره
وروي بن بطة بإساده أن عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير الحنظلي^(١) إلى
الحسن بصري فقال هل كان لبي^(٢) مستحباً أم مكروفاً فقال أو في شك صاحبك؟
نعم والله الذي لا إله إلا هو استحبته لهم كان أمي له من أن يتوثب عليها^(٣) والتعبد
بالناس لأن خواص الملائكة كحمائل ومكائيل وإسرافيل وعزرائيل^(٤) وحملات العرش
والكرسيين^(٥) من الملائكة الممربين أقص من عبادة المؤمنين، وإن كانوا دون مرتبة
الأنبياء والمرسلين على الأصح من أقوال المجتهدين مع أنه لا ضرورة إلى هذه المسألة
في أمر الدين على وجه الفس، (ثم عمر بن الخطاب) أي بن نعيم بن عبد العزى بن
باج بن عبد الله بن قرد بن درج بن عدي بن كعب القرظي العدوي وهو لغزوقي كما
في نسخة أي الميناع في الفرق بين الحل والباطل لقوله عليه الصلاة والسلام إن الحق
يجري على لسان عمر^(٦) أو بين المتفق والموافق لند رب في حقه قوله تعالى ﴿أَنَّمْ
نُرِ الْإِلَهِ الَّذِينَ يُرْعَوُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُرِل إِلَيْهِ﴾^(٧) لآيات وقد أجمعوا على قصيته
وحقيقته خلافة، وقصة قتل عمر بن الخطاب واسما بعه لعثمان المذكورة في صحيح
البحاري^(٨) بطلها (ثم عثمان بن عفان ذو النورين) أي ابن العاص من أمية بن

(١) ضعف ابن معين والسائي وقال أبو حاتم ليس بالقوي في حديثه إنكار وقان البخاري منكر
الحديث وفيه نظر، وكان شعبة لا يرضاه، وقال ابن عدي بصري كوفي لأصل قبيل الحديث
والذي يرويه غرائب وإفراد مترجم في تهذيب التهذيب ٦٦٧/٩.

(٢) من قوله أبو بكر الصديق كان اسمه في الجاهلية ص ٩٧ من هذا مأخوذ من شرح العقبنة
الطحاوية ٢/ ٦٩٩. ٧١٠ بحرف

(٣) لم يرد سمية مثل الموت بعزرائيل لا في الكتاب ولا في السنة، أما هذه السمية مأخوذة عن أهل
الكتاب، والأولى الاتصال على تسمية تلك الموت كما ورد في الكتاب والسنة

(٤) قال في القاموس الكروبيون: صفة الرء سادة الملائكة ١٠١ هـ.

(٥) تقدم تحريجه فيما سبق مستوفياً

(٦) السام ٦٠

(٧) أخرجه البخاري ٣٧٠٠ وفيه مقتل عمر رضي الله عنه من طريق موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عرابة
عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون وهو عنه مختصر ١٣٩٢ و ٣١٥٢ و ٤٨٨٨،
وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٣/ ٣٣٧ ٣٣٩ وابن أبي شيبة ١٤/ ٥٧٤ ٥٧٨، كلاهما من
طريق محمد بن فضال عن حصين بن عبد الرحمن، ورواه عمرو بن ميمون أبو إسحق
السيميني أخرجه من طريق ابن أبي شيبة ١٠١/ ٥٧٨، وابن سعد ٣/ ٣٤٠ ٣٤٢ قال الحفاظ في =

ثم علي بن أبي طالب نمرتضي

عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الأموي، وهو ذو النورين كما في نسخة لأنه تروح بنتي النبي ﷺ، وكان عليه لصلاة والسلام «لو كنت بي أخرى بوجنتها إياه»^١، ويقال، لم يجمع بين بني من لدن آذنه عليه الصلاة والسلام إلى قدم الساعة إلا عثمان بن عفان رضي الله عنه وقيل إنما لقب به لأنه عنه الصلاة والسلام دعا لأبي بكر رضي الله عنه بدعوه وعثمان بدعوتين (ثم علي بن أبي طالب) أي من عبد المطلب من هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي (النمرتضي) وهو المرتضى روح طائفة الزهراء، واسم عمه المصطفى والمعتمد في الدرجة العسا والمعضلات التي ساء كبار الصحابة عنها ورجعوا إلى سواء فيها كثره شهيرة محقق قوله عليه الصلاة والسلام «أنا مدينة العمم وعلي بن أبيها»^٢ وقوله عليه الصلاة

■ افتتح ١٢/٧ وروى بعض قصة بعض عمر أيضا أبو داود، ورواه عبد أبي يعلى ومن حيار، ورجاء وروايت عبد مسلم ٥٦٧، وأبو أبي شيبه ٥٧٩/٢، واسي يعني ٨٤ وأحمد ١٥/١ و ٢٧-٢٨ والسائي ٤٢/٢ وصحيفته لا يحدتهم ما ليس عند الآخر

(١) أخرجه الطبراني في الكبير كما ذكره الهيثمي في المجموع ٩٣/٩ من حديث عصمة بن مالك وهي سيده انطس بن المحاجر وهو ضعيف ونظرة اسماء بنت رسول الله ﷺ التي بحث عثمان قال رسول الله ﷺ ورجعوا عثمان لو كانت عدي ثالثة بروحت وما روجه إلا برحي من الله عز وجل^٣

(٢) أخرجه البخاري ١٢٦/٣ من حديث ابن عباس وقال من حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه أبو العصب ثم مأمون وقال الذهبي في التلخيص بن موهج وأبو العصب لا والله لا ثقة ولا مأمون.

وقال في الميراث ٦١٦/٢: أبو العصب عبد السلام بن صالح: قال أبو حاتم لم يكن حمدي مصدوق وضرب أبو زرعة عن حديثه وقال العيني رافضي حديث وقال ابن عدي منهم وقال السائي ليس بثقة وقال الباقون رافضي حديث ١٠٠ هـ.

وقال ابن حبان في التلخيص ١٥١/١ عبد السلام بن صالح يروي عن حماد بن زيد وأبو العري المعجائب في فضائل علي وأهل بيته، ولا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد

وهو الذي روى عن أبي معاوية عن الأعمش عن معاذ، عن ابن عباس هذا قال رسول الله ﷺ وذكره وقال وهذا شيء لا أصل له من حديث ابن عباس ولا معاذ ولا الأعمش ولا أبو معاوية حدث به ذكر من حدث بهد، الحسن بن سعيد سرقه من أبي العصب هذا وإن أفتد إسناد ١ هـ ومما به الحسن بن أحمد المدة فليأت الياء.

ورواه الطبراني كما ذكره الهيثمي في المجموع ١١٠/٩ من حديث ابن عباس وقال الهيثمي فيه عبد السلام بن صالح الهروي، وهو ضعيف

وقبول الله تعالى عليهم أجمعين
.....

والسلام أقضاكم علي^١ (وصوان الله تعالى عليهم أجمعين) ومضائلهم في كتب الحديث مسطورة وشبهاتهم على السنة لعلماء مشهورة، وقد يتأخر في المعرفة شرح المشكاة وأولى ما يسد به على أفضلية «صديق» في مقام التحقيق بحسبه عليه الصلاة والسلام لإمامة الأئمة مرصده في النبي والأبام وإذا كان أكبر الصحابة رضيه ﷺ لدينا أولا برصاه لسيادته، ثم إجماع جمهورهم على نصه للخلافة ومتابعة غيرهم أيضا في آخر أمرهم ففي الخلاصة^٢ رجالان في لفقه ولصلاح صوره إلا أن أحدهما أقرا منه أهل المسجد الآخر فقد أمروا وكذا لو قلد الفصحاء رجلا وهو من أمته وغيره أفضل منه. انتهى

وتعصين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما متفق عليه بين أهل السنة، وهذا اخترايب بين عثمان وعلي رضي الله عنهما هو ما عليه أكثر أهل السنة، خلافا لما زوي عن بعض أهل الكوفة والبصرة من عكس القضية

ثم اعلم أن جميع الروايف وأكثر المنعزلة يفضلون عليا على أبي بكر رضي الله عنه، وزوي عن أبي حنيفة رضي الله عنه تفصيل علي^٣ من عثمان رضي الله عنه، والصحيح ما عيه جمهور أهل السنة وهو الظاهر من قول أبي حنيفة رضي الله عنه على ما رثبه هنا وفق مراتب الخلافة

وفي شرح العقائد على هذا الترتيب وجدنا انفسنا، وانظروا أنه لو لم يكن لهم

= وأخرجه من حديث حابر بن عبد الله الحاكم ١٢٧/٣، والديمي في العودوس ٦

وهو أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرامي قال الذهبي في التلخيص العجب من بحاكم وجرانه في صحاحه منه وأمثاله من البوعين وأحمد هذا دجال كذاب هذا وثمناه فمن أراد انعيم فليأب فليأب وأخرجه الترمذي ٣٧٢٣ من حديث علي بن عطاء أن دار الحكمة رعي بها ودار هذا حديث عريه وذكر وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصبيحي ولا يعرف هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصبيحي ولا يعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك. والخلاصة: هذا حديث موضوع مهما تعددت طريقه

(١) هو بعض حديث أخرجه أنه يعنى ٥٧٦٣ من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف لصعيف لمحمد بن عبد الرحمن السيلاني

(٢) الخلاصة هي خلاصة الدلائل في تفهيم المسائل لتبسيط علي بن أحمد الزاري شرح فيه كتاب القلوري، وهو شرح مختصر مفيد، لولي سنة ٥٩٨هـ

دليل هائل^(١) لما حكموا بدينه وكان السلف كانوا متوقفين في تعصيل عثمان على علي رضي الله عنه حيث جعلوا من علامات السنة والجماعة تعصيل الشيخين ومحو الحسين والإصاف أنه إن أريد بالأفضلية كثرة الثبوت مستوفيه جهة، وإن أريد كثرة ما يمدح به دور العقول من الفضائل فلا^(٢). انتهى ومواده بالأفضلية أفضلية عثمان على علي رضي الله عنه بمرئيه ما قلناه من ذكر التوثيق فيما بينهما إلا الأفضلية من الأربعة كما فهم أكثر المحققين^(٣) حيث قال بعضهم بعد قوله: فلا لأن فضائل كل واحد منهم كانت معلومة لأهل زمانه. وقد نقلت من كتبهم وكمالاتهم فلم يكن الوقف بعد ذلك وجه سرى المكابرة وكذب العقل فيما يحكم ببداهته قال: والمتقون على بعض المتأخرين أنه لا جرم بالأفضلية بهذا المعنى أيضاً. وما من فضيلة تروى لأحدهم إلا ولغيره مشاركة فيها وبتميز اختصاصها به حقيقة فقد يوجد لغيره أيضاً اختصاص به بمرها على أنه يمكن أن يكون فضيلة واحدة أرحح من فضائل كثيرة، وما لشرفها في نفسها، أو لريادة كمستها، وقال: من شئ آخر أي فلا جهة للوقف، بل يجب أن يجرم بأفضلية علي رضي الله عنه بعد قوايته في حقه ما يدل على عظم مساقبه ووقوع فضائله وأفضاله بالكمالات وخصيصه بالكرامات هذا هو المجهول من سوق كلامه، ولذا قيل فيه رائحة من الرخص نكهة غريبة بلا مرية، إذ كثرت فضائل علي رضي الله عنه وكمالاته العالية

ومما رآه في معنى بحيث لا يمكن لأحد إنكاره، ولو كان هذا رخصاً وتركاً للسنة لم يوجد من أهل الرواية والتدريس شيء أصلاً في إياك والتعصب في الدين والتجانب عن الحق اليقين انتهى ولا يحصى أب تقديره علي رضي الله عنه على الشيخين مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة على ما عليه جميع السلف، وإنما ذهب بعض الخلف إلى تعصيل علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه، ومنهم أبو الطفيل من الصحابة رضي الله عنهم هذا والذي أعقله، وفي دين الله اعتمده أن تعصيل أبي بكر رضي الله عنه قطعي حيث أمره ﷺ بالإمامة على طريق إسيابة مع أن المعلوم من الدين أن الأولى بالإمامة أفضل، وقد كان علي كرم الله وجهه حاصراً في المدينة، وقد غره من أكابر الصحابة رضي الله عنهم وعينه عليه الصلاة والسلام لم يسم أنه أفضل لأنهم في تلك

(١) في شرح العقائد على ذلك

(٢) شرح العقائد السنية ٢٢٨ ٢٢٩ بشيء من التصريف.

(٣) عم الحشوية وسبق الكلام عنهم.

الأيام حتى أنه بأحر مرة وقدم عمر رضي الله عنه فقل عنه انصلاة والسلام. فأي الله
والمؤمنون إلا أب بكر^(١) وقصة معارضة عائشة رضي الله عنها في حق أبيها معروفة^(٢)
وهذه الإمامة كانت إشارة إلى نصب الخلافة، وبذا قالت الصحابة رضي الله عنهم.
رضي الله عنه لئلا يرضى به في أمر ديننا، ونسب عن أبي رضي الله عنه أن من نصبه
على أبي بكر وعمر حده حله المفسري (عابدين ثابتين على الحق) وزيد في نسخة (ومع
الحق) أي باقين عليه ومعه دائمين (كما كانوا) في الماضي من غير تنييز حالهم ونقصان
في كمالهم وفيه رد على الروافض حيث يقولون في حق الثلاثة بهم تعيروا عما كانوا
عنده في رتبته حيث برز في حقهم الآيات الدالة على فضائلهم، وورد في شأنهم
الأحاديث المشهورة عن حسن شمائلهم وعلى الخوارج حيث يقولون بكره عني ومن
دفعه، وكفر معاونة ومن شايعه حيث ارتكبوا قتل المؤمن وهو صدمهم كبيرة شخرجة عن
حد الإيمان (نتولاهم) أي بحبهم (جميعاً) أي ولا يست منهم حدًا لقوله عليه الصلاة
والسلام لا تسوا أصحابي^(٣)، ولورود قوله تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤)
والأنصار^(٥) إلى أن قال تعالى ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(٦) وبالإجماع إن
هؤلاء الأربعة من سابقى المهاجرة قد حلون في رضي الله سبحانه دخولاً أزلياً، وهذه
لآية قطعية الدلالة على تعين إيمانهم وتحسين مقامهم وعزو شأنهم فلا بد من دليل
قطعي بقاء أو عقلاً، ولا يوجد قطعه عند من يحط عليهم ويسمي لأدب إيمانهم ولا يحفظ
حرمة الصحبة الثابتة بديهم فقد أجمعوا على أن من أنكر صحبة أبي بكر الصديق كفر
بخلاف إنكار صحبة غيره لورود النص في حقه حيث قال الله تعالى ﴿لَا تَصْرُوهَ اللَّهُ
نَصْرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَنِ ابْنِ زُنُودٍ فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْرُجْ﴾^(٧)

(١) تقدم تخريجه فيم سبق.

(٢) يشير إلى حديث مؤثر أب بكر عليه السلام وقد سبق تخريجه مستقياً

(٣) أخرجه البخاري ٣٦٧٣، ومسلم ٢٥٤١، وأبو داود ٤٦٥٨، والترمذي ٢٨٦١، وأحمد في المسند
١١/٧، وفي فضائل الصحابة ٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠، والطيالسي ٢١٨٣، وأبو يعقوب في أخبار
أصحابه ١٢٢/٢، والبيهقي ٢٨٥٦، والتهذيب في تاريخه ١١٤٤/٧، وابن أبي عمير ٩٨٨، كنهم
من حديث أبي سعيد الخدري وثمامة فلا تسبو أحداً من أصحابي، فهو أن أحدكم أنهى مثل أحد
دعياً، ما أدرك قد أحدكم ولا نصيبه

(٤) التوبة، ١٠٠.

(٥) التوبة: ١٠١، ١٠٢.

ولا تذكر أحداً من أصحاب رسول الله إلا بحير

الله تعالى^(١) فاتفق المفسرون على أن المراد بصاحبه هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه وفيه إيماء إلى أنه المراد لأكمل من أصحابه حيث يحتمل الإضافة على بابيه (ولا تذكر أحداً من أصحاب رسول الله) أي محتملين ومندوبين وهي سحرة ولا تذكر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ (إلا بحير) يعني وإن صدر من بعضهم بعض ما هو في صورة شر منه، ما كان عن جهاد ولم يكن على وجه فساد من إصرار وعناد، بل كان دحرجهم عنه إلى خير معاد بناء على حسن الظن بهم ولقوله عليه الصلاة والسلام: «خير القلوب قربي»^(٢)، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «ذكر أصحابي فأمسكوا»^(٣).

وبذلك ذهب جمهور العلماء إلى أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم حدود نُس فتنة عثمان وكذا بعدما وسرله عليه الصلاة والسلام لأصحابي كالسجود بأنهم قديم امتدبتهم^(٤). رواه الدلاوي وابن حدي وغيرهما، وقال ابن دقيق العيد في عقيدته: وما

(١) التوبة، ٤٠.

(٢) أخرجه من حديث عمران بن الحصين، البخاري ٢٦٥١، ٣٦٥٠ و٢٠٢٨ و٢٦٩٥، ومسلم ٢٥٣٥، والترمذي ٢٧٧١ و٢٢٢٢ و٢٣٠٣، وأبو داود ٤٦٥٧، وأحمد ٤٢٦/٤، ٤٢٧ و٤٢٦ و٤٤١، والبيهقي ١٧/ ١٨، وابن حبان ٢٢٨٥، والحاكم ٤٧١/٣، والطيالسي ٨٥٢، والطحاوي في المشك ١٧٦/٣ و١٧٦، والطبراني في الكبير ٥٢٦/١٨ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩، وأبو نعيم في الحلية ٧٨/٢ و٣٩١/٨.

وأخرجه من حديث عبد الله بن مسعود البخاري ٢٦٥٢ و٣٦٥١ و٦٤٢٩ و٦٦٥٨، ومسلم ٢٥٢٣ ح ٢١٢، والترمذي ٢٨٥٩، وابن ماجه ٢٣٦٢، وأحمد ١٣٧٨ و٤١٧ و٤٣٤ و٤٣٨ و٤٤٢، والطيالسي ٣٩٩، والطحاوي في المشك ١٧٦/٣، وابن أبي عاصم ١٤٦٦ و٤٦٢، والعبيراني في الكبير ١٠٣٣٧ و٣٣٨، والخطيب في تاريخه ٥٢/١٤، وأبو نعيم في الحلية ٧٨/٢، وأخرجه من حديث أبي هريرة عن م ٢٥٣٤ ح ٢١٣، وأحمد ٢٢٨/٢ و ٤٢٩، والطيالسي ٦٥٥١.

وأخرجه من حديث عمرو بن الخطاب الترمذي ٢٣٠٤، وابن ماجه ٢٣٩٣، والسنن ٢٧٦٧، والصحاح ١٧٧/٣، وأبو نعيم ٧٨/٢ و١٢٥/٤، وابن أبي عاصم ١٤٧٧، وأخرجه من حديث بريدة الأسدي أحمد ٢٥٠ و٣٥٧، وابن أبي عاصم ١٤٧٣ و١٠٤٤، وأبو نعيم ٧٨/٢.

(٣) تقدم ترجمته فيما سبق.

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٩١/٢، وابن حزم في الأحكام ٨٢/٦ من طريق سلام بن سليم قال حدثنا الحارث بن عيسى، عن الأعمش، عن أبي سعيد، عن جابر مرفوعاً لأصحابي كالسجود بأنهم قديم امتدبتهم وسلام بن سليم مخرج على صحبه، وكتبه ابن حزم، =

ولا يكفر مستمرا بذنب من الذنوب وإن كذب كبيرة إذا لم يستحلها ولا تُرس عنه اسم
الإيمان وسنبه مؤمنا حقيقة، ويحرم أن يكون مؤمنا فاسقا غير كافر

نقل فيما شجر بينهم واحتجوا به فبطل ما هو بطل وكذب فلا يلتفت إليه وما كان
مصحح أوله تأويلا حسنا لأن الشيء عليهم من الله سابق، وما نقل من الكلام اللاحق
محتمل لتأويل والمشكوك والموهوم لا يظن المحقق والمعلوم

هذا وقال الشافعي رحمه الله تلك دماء طهر الله أيدينا بها فلا نلوث ألسنتنا
بها وسئل أحمد عن أمر علي وعائشة رضي الله عنه فقال تلك أمه قد حلت لها ما
كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسئلون عنها كانوا يعملون.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لو لا علي لم نعرف السيرة هي الحواجر (ولا مكفر)
بضم الهمزة وكسر الشاء مخففاً أو مشدداً أي لا سبب إلى الكفر (مسلف يلعب من
لذوق) أي يارتكب معصية، (وإن كانت كبيرة) أي كما يكفر الحوارج مرتكب الكبيرة
(إذا لم يستحلها) أي لكر إذ لم يكن يعتد حلها لأن من استحل معصية قد ثبت حرمتها
بذليل قطعي فهو كافر (ولا تُزيل عنه اسم الإيمان) أي ولا تُسقط عن المسلم سبب
رتكبات كبيرة وصف الإيمان، كما يقره المعتزلة حيث ذهبوا إلى أن مرتكب كبيرة
يخرج عن الإيمان ولا يدخل في كفر فيثبتون المردة بين الكفر والإيمان مع ائمتهم عني
أن صاحب الكبيرة محلد في الكفر، وأما ما يُروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال لحكم
أخرج عني يا كافر فمحمول على الشبهة، ثم في سطر لإمام الكلام على شيء كثير
أراد أن لا يثام من أهل القبلة ولو من أهل البدعة (وسنبه) أي يرتكب الكبيرة (مؤمنا
حقيقة) أي لا محاراً لأن الإيمان هو التصديق بالحق والإقرار بالسلطان، وأما العمل
بالأركان فهو من كمال الإيمان وجمال الإحسان عند أهل السنة والجماعة وسرط، أو
شطر عند الحوارج والمعتزلة، فهذا منبأ الخلاف في المسألة (ويجوز أن يكون) أي
الشخص (مؤمنا) أي بصدقه وقراره (فاسقا) أي بمعصيته وإصراره (غير كافر) أي لثاقه
في مقام أصباره.

- وقال ابن حبان يرى أحاديث موهومة من طريق سليمان بن أبي كريمة، عن جوير، عن
الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعة: إمامنا أوتيت من كتاب الله فاعلم به لا تعد لأحدكم
في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله، فسنة نبي ماضية، وإن لم تكن سنة ماضية، فيما قال
أصحابي لكم رجعة. وسليمان بن أبي كريمة ضعيف الحديث، وجوير هو ابن سعيد الأدي
متروك، والضحاك بن يلق بن عباس، وروى من حديث عمر ربه وكلامه لا يصح

وأصل هذه المأزعة أن رئيس المعتزلة وأحسن بن عطاء^(١) اعتزل محسن الحسن
 البصري^(٢) رضي الله عنه بقرره أن مركبه الكبيره ليس مؤمن ولا كافر، وأثبت العبرة
 من المبروتين، فقال الحسن رضي الله عنه قد عثرل عن فسقوا المعتزلة وهم سقوا
 أنفسهم أصحاب العبد والوحد لقولهم بوحوب ثواب المطيع وعذاب العاصي على الله
 سبحانه، وبني انصرفت اسقلية عنه، ثم أنهم توعبوا في علم الكلام ومشثوا بأدبيل
 الفلاسفه في كثير من الأصول، وشاع مذهبهم فيما بين الناس إلى أن قال الشيخ أبو
 الحسن الأشعري لأمتد، أبي عبي لجالي^(٣) ما تقول في ثلاثة أحوه مات أحدهم مطيعا
 ولآخر عاصيا والثالث صغيرا؟ فقال الأول، يثاب بالجنة، والثاني يعاقب بالدر،
 والثالث لا يعاقب ولا يثاب، قال لأشعري فإن قال الثالث يا رب لم أمتي صغيرا،
 يا أقيسي، أي أن أكبر قلوبك وأطيعك فأدخل الجنة، فقال: يقول الرب إني كنت
 علم مث أنت لو كسرت لعصيت فدخلت الد، فكر الأصح لك أن يموت صغيرا.
 قال الأشعري فإن قال الثاني يا رب لم لم تُؤثني صغيرا، مثلا عصي فلا أدخل الد
 ماذا يقول الرب؟ فهت الجاني وترك الأشعري مذهبه وشغل هو ومن سعه بإبطال رأي
 المعتزلة ورثات ما ورد به السنة ومضى عليه لجماعه فمؤ أهل السنة والجماعة، ثم
 لما بدلت الفلسفة إلى العروة وحاض فيها لطيفة الإسلاميه حاوار الرد على الفلاسفة
 والحكماء الطبيعية فيما جالوا فيها الشريعة الحنبلية، فحدثوا بعلم الكلام كثيرا من
 الفلسفة في مقدم المرام ينحقتوا مقاصدهم فيمكنو من إبطالها ورددها وهلم حرا إلى أن
 أدرخوا فيه معظم الطبيعية والإنهيات والرياضيات حتى كاد لا يميز عن الفلسفات بولا
 اسمائه على السمعيات^(٤) فصار بهذا الاعتثار مذموم عند العلماء بالكتاب والسنة الذين
 يكمن بهما في أمر الدين من الثقليات والعنفليات.

(١) وأصل بن عطاء المبرك، أبو حذيفة من موالى بني ضنة، أو بني محروم، من أئمة اليمامة
 والمكلمين، سُمي أئمة بالمعبره لأصرا حنقة الحسن البصري، وهو الذي شر مذهب
 الاعتزال، ولد سنة ٦٠هـ وتوفي سنة ١٣٦هـ انظر لسان الميران ٢/٤١٤.

(٢) هو الحسن بن يس من مشاهير مدحاء الدمين، وهد البصرة في القرن الهجري الأول وكان يلقب
 بإمام أهل البصرة، توفي سنة ١١٥هـ انظر طبقات ابن سعد ١٥٦/٧ وتذكرة الحفاظ ١/٧١.

(٣) هو محمد بن عبد الوهاب الحنالي رئيس المعتزلة بالبصرة، ولد في الجاه، وهي قرية وهي الوفات
 من جبي (خوردسان) وتوفي سنة ٢٣٠هـ انظر وفيات الأعيان رقم ٥٧٩.

(٤) الكلام من قوله وأصل هذه المأزعة من ١١٣ إلى هنا مأخوذ من شرح العقائد النسبية
 ص ٥٤ و٥٥.

ثم اعلم أن القريوبي ذكر أن أبا حنيفة رحمه الله كان يسمى مرجئاً لأخيه أمر صاحب الكبيرة إلى مشيئة الله تعالى والإرجاء التأخير وكان يقول: إني لأرجو صاحب الذنب الكبير والصغير وأخاف عليهما، وأرجو صاحب الذنب الصغير وأخاف على صاحب الذنب الكبير انتهى. وأما ما وقع في النية لمسح عبد القادر الحنالي^(١) رضي الله عنه عند ذكر المرقع الغير السجدة حيث قال: ومهم القدرية وذكر أصنافاً منهم ثم قال: ومهم المحضة وهم أصحاب أبي حنيفة محمد بن ثابت رحمه الله وعم أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله ورسوله وما جاء من عنده جملة على ما ذكره لرهوس في كتاب الشجرة، وهو اعتقاد فاسد، وقول كذب محض لا اعتقاده في الحق الأكبر وما يقده أصحابه أنه يقول الإيمان هو مجرد التصديق دون الإقرار بأنه شرط عند الإقرار أحكام الإسلام ومقتضى لسائر كتب العقائد الموضوعة لخلاف بين أهل^(٢) السنة والجماعة وبين معتزلة وأهل البدعة مع أن الإيمان هو المعرفة والإقرار هو المدعى المختار، بل هو أولى من أن يقال الإيمان هو التصديق والإقرار، لأن التصديق الشئ عن تعبد دون التحقيق محتلف في قبوله بخلاف المعرفة الناشئة عن أدلة مع الإقرار وبالإقرار فونه إيمان بالإجماع، وأن لاكتفاء بالمعرفة دون الإقرار وبالإقرار دون المعرفة فهو في محل الشرع كما قاله بعض أهل لا بدع، ثم المرجئة المدمومة من المستدعة سبوا من القدرية بل هم طائفة فاسدة لا يصح مع الإيمان ذنب، كما لا يرفع مع الكفر طاعة، فزعموا أنه أحداً من المسلمين لا يُعاقب على شيء من الكفائر تأييد هذه الأرجاء ثم قول أبي حنيفة رحمه الله مطابق لنص القرآن وهو قوله تعالى ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرَ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٣) بخلاف المرجئة حيث لا يجعلون الذنوب مع عدم الكفر تحت المشيئة وبخلاف المعتزلة حيث يوجبون المحضوية على الكبيرة، وبخلاف الجورج حيث يجرحون صاحب الكبيرة والصغيرة عن الإيمان.

ثم اعلم أن مذهب المرجئة أن أهل النار إذا دخلوا النار فإنهم يكونون في النار بلا عذاب كالحيوات في الماء إلا أن المرقع بين الكافر والمومن أن للمؤمن استمتاعاً في الجنة

(١) هو عبد القادر بن أبي صالح موسى حنكفي دوست بن أبي عبد الله بن يحيى الرهوي بن محمد بن ذاد محيي الدين الحنكفي الصوفي الحنكفي المشرقي سنة ٥٦٦ من تصانيفه بحقه المتعبر والعب في التصوف وغيرها

يَأْكُل وَيَشْرَب - وأهل النار في النار نفس لهم استماع أكل وشرب، وهذا يقول باطل
 بالكتاب والبينة وجماع الأمة من أهل السنة ولجماعه وسائر المذاهب كما يدل عليه قوله
 تعالى ﴿وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا﴾^(١) وقوله تعالى ﴿كُنَّا نَصْحَتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾^(٢) وقوله
 تعالى ﴿وَلَا يَحْقُقُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾^(٣) وقوله تعالى ﴿يَدْعُوهُمُ إِلَى أَنْ يَرْضَوْا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾^(٤)
 عذابهم^(٥) وعسر ذلك من آيات والأحاديث استتات، وأما ما رُوِيَ عنه عليه السلام من أنه
 أسيأتي على جهنم يوم تصفق لربيع أبرارها ونفس فيها أحدا^(٦)، واستدل به الحنابلة وهم

(١) فاطر ٣٧

(٢) النساء ٥٤

(٣) فاطر ٣٦

(٤) النساء ٣٠

(٥) أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه ١٠٢/٢ من طريق بشار، عن أبي داود عن شعبة عن أبي
 بدج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو قال: لبيأتني على جهنم زمان يحقق أبوابها ليس
 فيها أحد ثم قال يعقوب قال أبو داود وحديثنا علي بن مسلمة، عن ثابت قال: سألت الحسن
 بن هبة، الحديث فأخبره وأبو بدج واسمه عمرو بن سليم أو من أبي سليم - مخفف فيه وقد
 سكره الإمام الذهبي في الميزان ٣٨٥/٤ هذا الأثر، وعنه من تلاميذه

ولكنه الذي استدل به البعض من أهل تأكيد القبول ببدء النار كنها رعية ومردودة فأثر عمر أحمرة
 عبد بن حميد من طريق سليمان بن حرب، حديث حماد بن سماعة عن ثابت، عن الحسن بن
 قال عمر بن الخطاب وهذا سند ضعيف لا ينعاه، فإن الأثر من سماعة من عمر ومراسيل
 الحسن عندهم وأثره، لأنه كان يأخذ عن كل أحد، قال ابن سيرين فيما نقله عنه الدارقطني في
 سنة ١١١/١ - وكان عالماً بأمر العتبة والحسن - لا يأخذوا مراسيل الحسن ولا يبي العالمين
 فربما لا يؤمنون حق أخذ عنه.

وأثر ابن مسعود في حديثه عن جهنم زمان يسر فيها أحد وعمر أبي هريرة مثله، فلقه البجلي في
 تفسيره ٢٩٨/١ ثم قال بإثرهما ومعناه عند أهل السنة إن ثبت أنه لا يبي فيها أحد من أهل
 الإيمان، ولما عارض الكفار فممنوع أبداً

وقد حرج الطبري أثر ابن مسعود في تفسيره ٤٨٤/٥ بسند قال لا يعاب به ولا يعوب عليه، وما
 أثر أبي هريرة فقد ذكره ابن القيم في أحادي الأرواح ٢٥١ من رواية إسحق بن عوف،
 حديث عبيد الله بن معاذ، حديث أبي، حديثنا شعبة، عن يحيى بن أبيوف، عن أبي بدجة عن أبي
 هريرة قال: ما أنا بسدي لا أقول: إن ميثاق على جهنم يوم لا يبي فيها أحد - وقرأ قوله تعالى
 ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي السَّارِ لَهُمْ فِيهَا رُفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ الآية قال عبيد الله - وهو شيخ إسحق - كان
 أصحاحاً يقرؤد يعني به الموحدين وسنده صحيح ولكنه كما يرى لا يدل على المدعى

وأثر أبو سعيد أورد الطبري في تفسيره ٤٨٢/١٨ من طريق عبد الرزاق، عن ابن النخعي عن أبيه، -

لمرجئة الصرفة على فاء أهل النار فعليه أن الحديث على تفسير صحته لا يعارض
المبوض القاطعة مع أنه مؤول بأن المراد بجهنم حقيقة من طوائفها المستعملة بعصاة
المؤمنين فإنهم إذا خرجوا منها ودعوا إلى الجنة نفى صحراء ليس أحد فيها

عن أبي حمزة، عن جابر أو أبي سعيد (يعني الحديث) أن من رجع من أصحاب رسول الله ﷺ في
قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ قَعَالٌ﴾، قال: ومعهما أبا جابر يقول، هو جرازه
فإن شاء الله تجاوز عن عباده

وهو وإن كان صحيح الإسناد محمول على الموحدين، فقد أورد ابن جرير بعد أن نقل قول من
قال في تأويل معنى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ إنه في أهل التوحيد، وقالوا معنى
قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ إلا أن يشاء ربك أن يتجاوز عنهم فلا يدخلهم النار، ويوجهوا الاستثناء
إلى أنه من قوله: ﴿قَاتِلِ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ﴾ أي أشركوا، ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ لا من الخلود فقد بان بما
ذكره أن القول بفناء النار لا يثبت عز أحد من الصحابة وأن ما صح عنهم من عبارات لا تدل على
البدعي، وهو القول بفناء النار

والمسح على الخفين سنة، والشر ربيع في بياني شهر رمضان سنة

فصل

(والمسح على الخفين) أي لمعظم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها (سنة) أي ثبت بالسنة التي كدلت أن تكون منواترة ولا يبعد أن يؤخذ ثبوته من الكتاب أيضاً لأن قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١) قرئ بالمصوب في مسحه الأظهر في المسح والجر الأظهر في المسح وهما متعارضان وجب استكم منهما فيهما فليس رسول الله ﷺ حيث مسحهما حين يسر الخفين وغسلهما عند كشف الرجلين (والقراويج) أي صلاتها (في شهر رمضان) أي في بلياليها (سنة) أي بأصلها لما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه صلاها في ليالي، ثم تركها شفقة على الأمة فلا تجب وعلى العامة أن يحسبوا أنه واجبه وأما قول عمر رضي الله عنه في حقها جعت السنة^(٢) إنما هو باعتبار إحداثها، أو سبب لإجماع عليها بعد ذلك الدرس ينفردون بها مع أنه ﷺ قال «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»^(٣)، ثم حصص أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بقوله أفعل ما الذي من بعدي^(٤)، وفيه وفيما فيه رد على الروافض، وكذا في قوله

(١) العائنة. ٦.

(٢) أخرجه البخاري ٢٠١٠ ومالك في الموطأ / ١١٤ كلامهما من حديث عبد الرحمن بن عبد الغاري موقوفاً

قال ابن الأثير في جامع الأصول ١٢٢٠٦ وأما قول عمر رضي الله عنه فجعت السنة مدهة لأنه يرويه بها صلاة القراويج، فإنه في حجر المسح، لأنه فعل من أفعال الجبر، وحرض على الجماعة المندوب إليها، ولا كانت لم تكن في عهد أبي بكر رضي الله عنه فقد صلاها رسول الله ﷺ وسما قطعت رشتها من أن تنزع على أمته، وكان عمر مقر بته عيبها وسبها على الدوام، فله الجرح وأجر من عمل بها إلى يوم ابقامة، وقد قال في آخر الحديث «والذي تسمعون عنها أفص، نبيها عنه على أن صلاة آخر الليل أفص، قال وقد أهد بذلك أهل مكة، فإنهم يصوبون القراويج بعد أن يناموا . . .

(٣) هو بعض حديث أحمد بن أبي داود ٤٦٠٧، وسرمدي ٢٦٧٦ وقال حسن صحيح، وابن ماجه ٤٣ ر٤٤، وأحمد ١٢٦٦-١٢٧، والدارمي ٤٤١، والبيهقي ٥٤١/٦، والصحاح في المشكل ١٢/٦٩، وابن حبان ٥٠٥، وصححه الحاكم ٩٥/١، ووافقه الذهبي والأحرابي من ٤٦ و٤٧، واليعري ١١٢، وابن أبي عاصم ٣٢ و٥٧ و٢٧ كلهم من حديث الثوري بن سفيان

(٤) أخرجه الترمذي ٣٦٦٢ و٣٦٦٣، وابن ماجه ٩٧، وأحمد ٣٨٢/٥، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٢، وابن أبي شبة ١١/١٢، والحميدي ٤٤٩، وابن أبي عاصم ١١٤٩، والطحاوي في مشكل الآثار ٢/٩٣ و٨٤ و٨٥، وأبو يعين في الحنية ١٨٥/٢ وسلفه حسن، وصححه الحاكم ٧٥/٣ ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان من ٢١٩٣ من طريق آخر كلهم من حديث حنيفة بن اليمان .

والصلاة خلف كل بر وفاجر من المؤمنين جائزة

رحمه الله تعالى (والصلاة خلف كل بر وفاجر) أي صالح وطالح (من المؤمنين جائزة) أي لقوله ﷺ «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ» أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكذا البيهقي ورواه قوه «صَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ وَحَادِدٍ» مع كل بر وفاجر^(١) فمن ثرك الجماعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصلها ولا يعيدها.

وكان ابن مسعود ومبيرة يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الحمر حتى أنه صلى بهم الصبح مرة أربعاً، ثم قال: «ريدكم»، فقال ابن مسعود ما رل معك منذ اليوم في زيادة^(٢)، وفي المستفي^(٣) سئل أبو حيفة رحمه الله عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال: أن تفصل الشيخين أي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وتحب الحنتين أي عثمان وعلياً رضي الله عنهما، وأن ترى المسح على الخفين وتصلي خلف كل بر وفاجر^(٤).

■ وقامه - أبي بكر وعمر

(١) أخرجه الدارقطني ٤٧/٢، ومن طريقه البيهقي ١٩٠ من و به ابن ذهب، حدثنا معاوية بن صالح عن إسماعيل بن الحارث، عن مكحول، عن أبي هريرة، قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات.

(٢) رواه عمر بن شبة فيما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ٣/ ٥٩٦، ٥٩٧ عن هارون بن معروف عن حمزة بن ربيعة، عن ابن شبيب قال صلى الوليد بن عتبة . . . وفي صحيح مسلم ١٧٠٧ من طريق حمزة بن ربيعة، قال شهدت عثمان وأبي بالوليد قد صلى الصبح وكعب بن مالك، ثم قال: «أريدكم تشهد عليه رجلاً أحدهما حمران أنه شرب الحمر، وشهد آخر أنه رأى بشياً، فقال عثمان: «به سم ينشأ حتى شربه»، فقال يا علي قم فاحمله، فقال صلى قم يا حسن فاحمله فقال الحسن: «وإن حمله، من تولي قدامه، فكانه وجد عليه فقال يا عبد الله بن جعفر قم فاحمله فاحمله، وعالي . . . من بلغ أربعين فقال: «سلك»، ثم قال: «جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر مائة»، وكل سنة، وهذا أحسن إتيان. وانظر الإصبغة ٣/ ٦٠١، وأسد الغابة ٥/ ٤٥١، ٤٥٣.

(٣) المستفي حلي بن أبي بكر المرعائي الراشدي أحد الأئمة المصنفين، به تصانيف كثيرة، منها الهداية والنجاشي والحريد، توفي سنة ٥٩٣هـ.

والمستفي لمحمد بن محمد الشهير بالحاكم شهيد السلمي، صنف المستفي، (الكافي)، وهدى أصلاً من أصول المذهب بعد كتاب محمد، توفي سنة ٢٤٤هـ.

(٤) هذا الكلام موجود أيضاً في شرح المعاني السبعة من ٢٥٥ وهذا القول مأخوذ من قول الصنعاني الجليل الذي من هذا: رضي الله عنه فإن «ومن السنة أن تعص الشيعين، وسب الحنتين» وتري المسح على الخفين» انظر فتح القدير ٩٩/١.

فصل

وقال الإمام الأعظم رحمه الله في كتبه الوصية: ثم نقر بأن أفضل هذه الأمانه يعني وهم خير الأمانه بعد سنا محمد رسول الله ﷺ: أبو بكر ثم عمر، ثم عثمان، ثم عتيبي رضي الله عنهم أجمعين بقوله تعالى ﴿وَلَسَانَقُرُونَ أَرْثَاكَ الْفُقَرَاءُونَ فِي حَاثِ الْمَسْكِينِ﴾^(١) وكل من كان أسبق ي في الخلافة من هؤلاء فهو أفضل ويحبهم كل مؤمن تقي ويحبهم كل مومن شفي

ثم قال الإمام الأعظم فيه: يقر بأن المسيح عيسى الحقيق حائر بالمعنى يومًا وبينة، ولمسافر ثلاثة أيام وباليه^(٢)، لأن الحديث قد ورد هكذا، كذا قلنا، ومن أنكر هذا فإنه يحشي عليه لكفر لأنه قريب من أحسن المور أي سقظي، ولا فهو المواتر المعنوي، ثم قال فيه: والقصر والإقصاء حصاة في حلة السمر بصر الكذب، ففي القصر فوه تعالى ﴿وَرَدَا ضَرْسُ فِي لَارِصْ فَلَسْ عَلَيْكَ جُحَا أَوْ تَقَصُّوا مِنْ لُضْلَاةٍ﴾^(٣)، وفي

(١) الواقعة ١٠

(٢) يرواه أبو حنيفة رحمه الله عن أبي حنيفة عن أبي طالب ومعه يمسح المسافر ثلاثة أيام وليلتهن والمقيم يومًا وليله، أخرجه مسلم ٢٧٦، والنسائي ٨٤/١، وابن ماجه ٥٥٢، والترمذي ٢١٥

وحديث مسعود بن عمار المرادي ومعه أسرا رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين أو سفرًا لم لا نخرج خفافا ثلاثة أيام وباليه، لا من حانة ولكن من عانة ويومًا أخرجه الترمذي ٩٦ والنسائي ٨٤/١، والبيهقي ١٤/١، وأحمد ٢٣٩/١، وابن ماجه ٤٧٨ وهو حديث حسن.

وحديث عوف بن مالك أن رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الحقيق ثلاثة أيام وباليه للمسافر ويومًا وباليه للمقيم، أخرجه أحمد ٣٧/١، وانطحاوي في شرح معاني الآثار ٥٠/١، والبيهقي ٢٧٥، وأروذ الهشمي في المعجم ٢٥٩/١، وقال روه البرز، والطبراني في الأوسط، ورجال ورجال الصحيح.

وأروذ الخريفي في نصب النواة ١٦٨/١، ونقل عن أحمد قوله: هذا أسود حديث في المسح على الحقيق لأنه في غرة نوك الأهر.

ولذلك عدل الإمام أبو حنيفة رحمه الله عن قلب بالمسح حتى جاءني فيه مثل غيوم الهواة، انظر صبح المذير ٩٩/١، وأحاديث المسح على الحقيق مع حد تنويع، انظر نصب النواة ١٦٤/١ وتحيي الحير ١٥٧/١

(٣) الباء ١٠١

ولا تقول إن المؤمن لا تصرفه الذنوب ولا تقول إنه لا يدخل النار ولا تقول، إنه يحد منها، وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً،

لإفطار قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١). انتهى
 والرحص هي الآية الأولى ووجه العمل لقوله عليه الصلاة والسلام: «صَدَقَ اللهُ بِهِ عَيْنِيكُمْ فَاذْكُرُوا حُدُوثَهُ»^(٢) ولهد لو صلى المسلم أربعاً يكون مسيئاً وأما الرحصة في
 الآية الثانية غير ظاهرة بحسب الدلالة بل الظاهرية^(٣) ذهبوا إلى وجوب ترك الصوم هناك
 وقضائه بعد ذلك، وإنما الرحصة مسافة من قبله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤) ومن الأحبار التي تشب حرار الإفطار في الأسفار (ولا تقول) أي
 بحسب الاعتقاد (إن المؤمن لا تصرفه الذنوب) أي ارتكاب المعصية بعد حصول الإيمان
 والعمرة (وأنه) أي المؤمن المحدث (لا يدخل النار) كما يقوله المرجئة والملاحدة
 و (باحيه) (ولا أنه) أي ولا تقول إن المؤمن المحدث (يخلد فيها وإن كان فاسقاً) أي
 ارتكاب الكائز جميعها (بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً) أي مقرراً بخس العاتمة خلافاً
 لما يقوله المصربة، وذلك لأن صاحب المعصية تحت المشيئة عند أهل السنة والجماعة
 بقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٥) من غير
 توبة وإلا فهو سبحانه يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن سيئاتهم وغيره بمقتضى وعده ورجاءه
 خلافاً للمصربة حيث يقولون يجب على الله تعالى عذاب لعاصي وثواب المطيع وفوق
 التوبة وأمثالها.

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) أخرجه مسلم ٦٨٦، وأبو داود ١١٤٩ و ١٢، والترمذي ٣٤ ٣، والسنائي ١١٦ / ٢، ١١٧،
 وابن ماجه ١٢٥، والدارمي ٢٥٤ / ١، وأحمد ٢٥ / ١ و ٣٦، والبيهقي ١٣٤ / ٣، ١٤١، والبخاري
 ١٢٤، والطبري ١٣١٠، وصححه ابن حريمه ٩٤٥، وابن حبان ٢٧٣٩، والطحاوي في معاني
 الآثار ١١٥ / ١، والشافعي في «السنن المأثورة» ١٥ كتبهم من حديث عمر بن الخطاب

(٣) قال ابن جرير في المحلى ٥٤٤ / ٦، مسألة ٧٦٢ ومن سائر في رمضان سفر طاعة، أو سفر
 معصية، أو لا طاعة، ولا معصية فمرس عليه المطر إذا تجدد ميلاً أو مدية، أو إراماً وعد بطل
 صومه حيث، لا قبل ذلك، ويقضي بعد ذلك في أيام أخر وله أن يصومه بطوعه، أو عن وجب
 لومه أو قضاء من رمضان خلال برمه، وإن وافق فيه يوم بخره صامه لندره^(٤) هـ. والخبر في الرد
 على هذا الكلام المجموع للبخاري ٢٨٤ - ٢٨٦، والمعني لابن قدامة ١٠ / ٢، وفتح القدير ٢ /
 ٨٩.

(٤) البقرة: ١٨٤.

(٥) النساء ٤٨.

ولا يقول. ر حساسات مقبولة ومسيئاتنا معصورة كقول «مرحشة». ولكن يقول من عمل حسنة بجميع شرائطها خالية عن العيوب المفصلة والمعاني المبطللة

وأما قول النصارى رحمه الله في شرح العقائد عند قوله تعالى ﴿وَيُحْفَرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ من الصغائر والكبائر مع «ثبوت» أو بدونها خلافاً للمعتزلة ففيه أن قوله مع التوبة سهو قلم ليس هي محله من جهتين حيث حالف الطائفتين لأن المشبهة بدون التوبة محل خلاف للمعتزلة، وأما معها فلا خلاف في المسألة كما صرح في شرح المصنف بأنهم أجمعوا على أن لا عذاب على ثائب كما منح في حديث الأئمة من انقلب كافر لا دس له، وكقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ تَوْبَةَ عِبَادِهِ﴾^(١) ثم لا يرح في أن من معاصي ما جعله الشارع إماره التكليف وعلم كونه كذلك بالأدلة الشرعية كالسجود للصوم وإلقاء المصحف في القادورات والتلف بكلمة لكفر، ويحوي ذلك مما يشبه بالآية أنه كفر وبعد يتدفع ما يقدح في الإيماء إذا كان عبارة عن التصديق وإقرار فسخي أن لا يصير المنقو باللسان المصدق بالجان كافراً بشيء من أعمال الكفر والباطل ما لم يتحقق منه لشكيب أو الشك، وأما احتجاج المعتزلة بأن الأمة بعد اتفاقهم على أن مرتكب الكبيرة فاسق، احتجوا في أنه مؤمن، وهو مذهب أهل السنة واجماعه، أو كفر وهو قول الخوارج، أو منافق، وهو قول لحسن البصري رحمه الله، فأخذن بالمتفق عليه وترك لمحتف فيه، ولما هو فاسق ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق فمدفوع بأن هذا إحداهن ليقول المخالف لنا أجمع عليه لسلف من عدم المنزلة بين المرتين فيكون بطلاً على أن لحسن البصري رحمه الله رجع عنه آخرًا كما صرح به في البداية.

والحاصل أن المعتزلة والحوارج حوارج عما اعتقد عليه لإجماع فلا اعدو بهم (ولا يقول إن حساسات مقبولة) أي مبرورة (ومسيئاتنا معصورة) أي أثمة (كقول المرجئة) بالهمز وساء (ولكن يقول) أي بل نعتقد المسألة مسية مفصلة كما أوضحه بقوله (من عمل حسنة شرائطها) أي بجميع شرائطها كما في نسخة، أي واقعة بجميع مصححاتها في لا يشاء (حالية عن لعيوب المفصلة) أي الظاهرية (والمعاني المبطللة) أي أبطلية في الاشهاد لكفر والمعجب وأتريه لهوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُطْلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَدَى كَالَّذِي يُفَقُّ مَدَهُ رَدَّ النَّاسِ﴾^(٣) الآية، وأما قول الشارح وكلاهما في المسئلة وغيره من المعصية فغير جار على مذهب أهل السنة

(١) الثوري ٢٥

(٢) الباقية ٥

(٣) النقرة ٢٦٤.

ولم يظنها بالكفر والركزة حتى خرج من الدنيا مؤمناً فإن الله تعالى لا يصيغها، بل يقبلها منه ويثبته عليها وما كان من السناب دور الشوك والكفر ولم يتب عنها صدورها حتى مات مؤمناً فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عساه بالدر، وإن شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلاً

وانجماعه، بل مبي على قواعد المعروفة، ثم ما ورد من نحو قوله عنه الصلاه والسلام للحسد يأكل الحسنات كما تأكل سائر الحطب^(١) فمؤوّل بأن الحسد حالاً يحمل الحاسد على ارتكاب سيئات ناسية إلى المحسود فيعطي له من حسنات يعمدها الحاسد في اليوم الموعود (ولم يظنها) تأكيد بما قبلها وأريد لتعلق ما بعدها (حتى خرج من الدنيا) وفي إيماء إلى أنه ما دام فيها فهو في خطر من بطاء انطاعه وفساده (فإن الله تعالى لا يصيغها) بصيغ الياء وتشديدها وذلك لقوله تعالى ﴿لَنْ يَنْفَعَكَ أَنْ تَقُولَ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا يَوْمَهُمُ أَنْ يَبْغُوا أَفَمَنْ يَبْغِي أَنْ يَبْغِيَ وَأَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يَبْغِي وَأَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يَبْغِي﴾ وفي آية أخرى ﴿لَنْ يَنْفَعَكَ أَنْ تَقُولَ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا يَوْمَهُمُ أَنْ يَبْغُوا أَفَمَنْ يَبْغِي أَنْ يَبْغِيَ وَأَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يَبْغِي وَأَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يَبْغِي﴾ (بمن يقبلها منه) أي يفصله وكرمه (ويثبته عليها) أي يخصصه وعده وحكمه (وما كان من السيئات) أي المعاصي جميعها (فدون اشرك) أي الإشراف حصوصاً (والكفر) أي عمقاً (ولم يتب عنها) أي عن انسيئات صغيرها وكبيرها دون ما استثنى منها (حتى مات مؤمناً) أي غير تائب (فإنه في مشيئة الله تعالى) أي تحت تعمق إرادته سبحانه بعدابه عبيده أو عفو عنه كما سمع بقوله (إن شاء عفا عنه) أي عذله على قدر استحقاق عقابه، (وإن شاء عفا عنه) أي عفا عنه ولو وقع شعاعه في ناله ولم يعذبه بالنار أصلاً) بل يدخله الجنة ويجمعه فيها مخلد .

(١) أخرجه أبو داود ٤٩٠٣، والبيهقي في الأدب ص ٢٩ من طريق إبراهيم بن أبي أسيد عن جده عن أبي هريرة، قال الحافظ في الترمذي إبراهيم بن أبي أسيد عن جده لا يعرف

أخرجه من حديث أس بن ماجة ٤٦١٠ وفيه عيسى بن أبي عيسى الحافظ مشرّف، والذهبي ٢٨٢، والقمي في مسند الشهداء ١٠٤٩، والخطيب في تاريخه ٢/٢٢٧، وفيه محمد بن محمد بن حسين بن حريز البراز ذكره الخطيب وقد روى عنه عبد الله بن إسحق الحراساني المحدث، فهو مجهول.

وأخرجه من حديث ابن عمر القضاة في مسند الشهداء ١٠٤٨ وفيه عمر بن محمد بن حفصة الخطيب قال الحافظ الذهبي في الميزان ٢/٢٢٢ له في مسند الشهداء، ثم ذكر هذا الحديث ثم قال: هذا بهذا الاستاد يظن، وأقره الحافظ في السنن والخلاصة أن الحديث ضعيف.

(٢) الترمذي ١٢٠

(٣) آل عمران ١٧١.

والرباء إذا وقع في عمل من الأعمال فإنه يظن أجره . .

فصل

(والرباء) وفي معناه السمعة، وقد توسع في إطلاق أحدهم ورادة كل منهما لمن
أمرهما إلى عدم لإخلاص حيث الثرائي يظهر العمل لبراءه ناس ويستحسنوه في مقام
لابس ولمسمع فعل العمل بسمعه الخلق، وليس في عرصه رضى الحق (إذا وقع في
عمل من الأعمال) أي في ابتدئه أو انشائه قبل الإكمال (فإنه يظن أجره) أي أحره
العمل، بل يشبه ورره حيث علم نفسه بوضع الشيء في غير مرصعه قال الله تعالى
﴿ممن كان يرجوا لقاء ربه فليهن عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً﴾^(١) أي لا
شرك حديثاً ولا حقيقاً وفيه إيحاء إلى أنه إذا قصد الرباء ولمسعه وقصد الطاعة والعبادة
جمعاً يوصف بالشركة مطلقاً لعله أحدهما على الآخر أو التسوية بينهما، فإنه يظن أجره
ويشبه ورره لعموم حديث «من كان أشرك أحداً في عمل عمده لله فليطلب ثوابه مما
سواه فإن الله أعصى لشركاك عن الشرك»^(٢)، وكذا حديث «لا يقبل الله عملاً به مقدار ذرة

(١) الكهف: ١١٠

(٢) أخرجه الترمذي ٣١٥٤، ومن مائة ٣ ٤٢، وأحمد ٤٦٦/٣ و٤٦٥/٤، وصححه ابن حبان
٤٠٤، والطبراني في الكبير ٧٧٨/٢٢، الدلائل في الكنى ١ ٣٥، كلهم من حديث أبي سعيد بن
أبي فضالة الأنصاري

قال الترمذي هذا حديث حسن عريب لا يعرفه ولا من حديث محمد بن بكر البرساني، وقال
علي بن المديني هذا مثله الحافظ في الإصابة ٨٦/٤؛ سنده صالح

قال الحافظ في الإصابة ٨٦/١ أبو سعد بن فضالة الأنصاري ويقال ابن أبي فضالة، ويقال
أبو سعيد بن فضالة بن أبي فضالة ذكره ابن سعد في طبقة أهل الخندق، وقال ابن السكيت لا
يعرف وأخرج الترمذي، وابن ماجة، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم من طريق
عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن زياد بن ميثاء عن أبي سعد بن فضالة وكان من أصحاب
رسول الله ﷺ

قال علي بن المديني سنده صالح وقع عند الأكثر بسكون العين ربه جرم أبو أحمد الحاكم،
وقال به صحيحه لا أحفظ له سمياً، لا سناً وفي ابن ماجة والنوحيين، وفي الترمذي زيادة الله،
وقال الإمام الذهبي في «التجريد» أبو سعد بن فضالة به حديث متعمل في الكنى لأبي أحمد ثم
قال ابن سعيد بن فضالة، ويقال أبو سعد، أخرج له الترمذي في الرباء، وجعله الثوري مع أن
الحديث الذي أخرجه الحاكم أبو أحمد هو الذي أخرجه الترمذي في الرباء، وأبته في المديني كما في
«الكنى» للحاكم، أبو سعد بسكون العين، وكذا ذكره البيهقي في «الكنى» قال أبو سعد بن أبي
فضالة الأنصاري سكن المدينية، ثم ساق حديثه بسنده إلى زياد بن ميثاء عن أبي سعيد بن أبي

وكذلك العجب وكذلك العجب

من الرب،^(١) (وكذلك العجب) أي وكذا حكم لعجب في أنه يوطن أجر، لعمل لسي
رفع فيه العجب، وفي اقتصار حكم لإمام الأعظم رحمه الله عبي الرباء والعجب دون
سائر الآراء اشعار بأن باقي المسائل لا تُنظر الحسنة، بل قال الله تعالى ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ
تُذْهِبُ لِسَيِّئَاتٍ﴾^(٢) وذلك للحديث القدسي «سئلت رجمتي غصبي»^(٣) وقد خالفه شارح
حيث قال وكذا غيرهم من الأخلاق الستة بطل أحور الأعمال الحسة، واستدل بقوله
عليه الصلاة والسلام: «خمس يُعْزِزُن الصائم الميعة والكذب والتمصية والنميمة والكثرة
وانتظار شهوة»^(٤) ولم يعرف تأويل الحديث بأن المراد به أنه يفطر كمان الصوم، وبطل
جماله لا أصله، فإن الظن شهوة صغيرة وهو لا يوطن النعم لا عند أهل السنة، ولا عند
المعتزلة

وأما استدلاله بقوله عليه الصلاة والسلام «سوء الخلق يفسد العمل كما يفسد
الحل العمل»^(٥) فمدح لأن الحديث مؤول بأن سوء خلقه من رباؤه وعجه يفسد ثواب

فضاله وكان من الصحابة قال سمعت وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن معين، عن
محمد بن بكر، عن عبد الحميد . . .

(١) قال الحافظ العراقي في تجميع الأعيان ٢٩٤/٣ لم يجد هكذا . هـ . ولقد بحثت عنه فلم
أجد

(٢) هـ ١١٤

(٣) أخرجه البخاري ٧٤٠٤ و ٧٤٢٢ و ٧٤٥٣، ومسلم ٢٧٥٠ والنسائي ٥٢٢٧، كنههم من
حديث أبي هريرة .

(٤) أخرجه الترمذي في المعجم ٢٩٧٩ من حديث أنس بن مالك . وقال، الحافظ العراقي في تجميع
الأعيان ٢٢٤/١ أخرجه الأزدي في الضعفاء من رواية جابر عن أنس قال أبو حاتم الرازي
هذا كذب . هـ .

قال الترمذي في نصب الراية ٤٨٣/٢ روى ابن الجوزي في الموضوعات من حديث عنه
وقال هذا حديث موهوم وقال ابن معين ضعيف كذاب ومن سئل إلى أنس كنههم قطعوا بينهم
وقال ابن أبي حاتم في كتاب العجل «سألت أبي عن حديث روى بقية عن محمد بن الحجاج عن
ميسرة بن عبد الله عن جابر عن أنس أن النبي ﷺ قال «ذكره فقال أبي أن هذا كذب
وميسرة كان يمتلئ الحديث . هـ .

(٥) أخرجه ابن جابر في الضعفاء ٥١/٣ من حديث أبي هريرة وفيه النصير بن سعيد أبو محمد قال فيه
ابن جابر كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء الموهومات عنى بقاء روايته، لا يجوز الاحتجاج به
[دا انصرف] قال عبد الرزاق فإن ضير به معبر فلا ضير . روى عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة
رواه قال . . . الحديث . هـ .

و لأبواب ثمانية للأنبياء عليهم الصلاة والسلام و لكرامات للأولياء حق،

عممه جسدًا بين الأدلة كما هو مقتضى مذهب أهل السنة والجماعة (والآيات) أي خورق العادات المستفاد بالمعجرات (ثانية للأنبياء عليهم الصلاة والسلام والكرامات للأولياء حق) أي ثمت بالكتاب والسنة، لا غير بمخالفة المعتزلة وأهل البدعة في إنكار الكرامة، والفرق بينهما أن المعجزة أمر خارج للعادة كإحياء ميت، وإعدام جبل عسى وعق التحدي، وهو دعوى البرمالة، فخرج غير الحارق كطلوع الشمس من مشرقها كل يوم والحارق على خلافه بأن يدعي بطق طعن تصديقه يسقط شككبه كما يقع للنداح والكرامة حارق لبعده، إلا أنها غير مقرونة بالتحدي، وهي كرامة نبوي وعلامة لصديق النبي، فإن كرامة التابع كرامة المصروع، والوحي هو العارف بالله وصدقته بقدر ما يمكن له المواصف عسى انطاعات المحتجب عن السمات المعرض عن الانهك في السندات والشهوات، والعلال واللهوات، وذلك كما وقع من جريد النيل^(١) بكتاب عمر رضي الله عنه ورويته على المعسر بالمدينة جيشه بهلود حتى قال لأمر العيش: يا سارية الجبل لجبل^(٢)، محذّر من وراء الجبل كمن انعد هالك وسمع ساريه كلامه وذلك مع

= وقال، يحفظ العراقي في تخريج الإجابة ٤٠/٣ أخرجه ابن حبان في الصمد من حديث أبي هريرة واليه في الشعب من حديث ابن عباس وأبي هريرة أيضا وصنفهما ابن جرير ١٠١هـ.

وذكر، المجلوبي في كشف الحياء ١٤٩٨ يفظ «سوء الخلق ذنب لا يعفّر» وقال رواه الطبراني من حديث عائشة ما من شيء إلا وله ثروة إلا صاحب سوء الخلق فإنه لا يتوب من ذنب إلا عاد في شره وإسناده ضعيف، ورواه الحاكم في الكافي يفظ «سوء الخلق يعدد العمل كما يعدد العمل العمل ١٠١هـ».

(١) أخرجه أبو الشيخ ابن حبان في كتاب العظيمة يست فيه مبهم ورواه الواقدي في مروح مصر ٢/٦٩، وذكره ابن ٥٠ في البداية والنهاية ٧/١١١-١١٥ في أحداث سنة عشرين من الهجرة وعمر رسال عمر «من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى بل أهل مصر، أما بعد، فإن كنت تجري من قبلت من أمرك فلا تجر فلا حاجة لنا بك، وإن كنت، إنما تجري بأمر الله الواحد القهار، وهو الذي يجريك فسأل الله تعالى أن يجرلك». قال فالنقطة البطاقة في النيل فأصبحوا يوم السبت وقد أحرى الله النيل ستة عشر ذراعاً في ليلة واحدة وقطع الله تلك السنة عن أهل مصر إلى اليوم

(٢) رواه أبو يعين في دلائل النبوة برقم ٥٢٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ١٥٨، يسطون أحدهما حسن كما ذكر ذلك ابن حجر ٣/٢ في الإصايب في ترجمته ساريه بن رسيم، وفي المتناري الحديثية من ٢١٩-٢٢٠ حيث قال أخرجه البيهقي في الدلائل، وللالكني في شرح السنة، والدير عاموني في فوائده، وابن الأثير في كرامات الأولياء عن ابن عمر أن عمر بعث جيشاً، وأمر عبيهم رجلاً يدعى سارية، قال معام عمر يحطّب الناس يرم الحجمة، فأقبل يصيح وهو على =

بُعد المصافة، وكشرب خالد السم^(١) من غير نظرو به.

وكذا ما رفع لميره من الصحبة ومن عداهم من أهل السنة والجماعة ومخالفيهم المعرلة حيث لم يشاهدوا فيما بينهم هذه المعرلة، وأما الشيعة فحفظوا الكرامات والأئمة الاثني عشر من غير دلالة الخصوصية

ثم ظهر كلام الإمام الأعظم رحمه الله في هذا المقام موافق لما عليه جمهور العلماء الأعلام من أن كل ما جرد أن يكون معجزة لشيء جاز أن يكون كرامة لولي لا فرق بينهم، لا التحدي خلافًا للقشيري ومن تبعه كابن السكيت حيث قال: لا نحو ولد ودون والد، وقب جمد بهيمة فلا يكون كرامة، هذا والكتاب ينطق بظهور إكرامه من مريم ومن صاحب سمان، وأما ما قيل من أن لاول رهاص لسوء عيسى، أو معجزة لركريا عليهما السلام، والثاني معجزة لسلطان عليه الصلاة والسلام فمدفوع بأن لا يدعي إلا حوار الحارق لتعصر لصاحبه مير مقرون بدعوى النبوة، ولا يصور نفسه رهاص أو معجزة لشيء هو من أمته سابق أو لاحق، وساق القصص يدل على أنه لم يكن هناك دعوى النبوة، بل ولم يكن لركريا علم بشك القضية ولا لما سأل عن الكيفية

والحاصل أن الأمر الحارق للعادة هو بالنسبة إلى الشيء معجزة سواء ظهر من قبله، أو من بين أمته أو دلالاته على صدق سؤته وحقيقة رسالته فهذا الاعتبار جعل معجزة له، ولا فحصة للمعجزة أن تكون مقربة للتحدي على يد المدعي وبالنسبة إلى الولي كرامه

المير يا سارية الجبل يا سارية الجبل فقبه رسول الجبل دسانه، فقال يا أمير المؤمنين في عدوه فمرمونا، عدا، صائح يصبح يا سارية الجبل لاستنسا بأظهر إلى الحبل، هزمهم الله، فقبل إنك كتب تصبح علف. و. وأما الطري في تاريخه سيده ٧٨/٤، (السيوسي في تاريخ الخلفاء من ٢٥ وفان كما رواه الخطيب وذكره ابن زينة في كتاب السواب من لا يستحقها وذكرها الألباني في الصحيحة رقم ١١١٠

(١) أخرجه أبو يعقوب ٧١٨٦، وأبو يعقوب في الدلائل ٥٧٤/٢ رقم ٣١٨ من أبي المير وذكره الهيثمي في المجمع ٢/٤٥٠ وقال أخرجه أبو يعقوب والطبراني معناه واحد إسناده الطبراني في رجاله وحال الصحيح، هو مرسى ورجالهم نقاب لا أن أب المير وأيا برده بن أبي موسى ج يسمع من جاند والله أعلم ه. ولعله دعى بي المير قال مراد خالد بن الوليد معجزة على أمير من بني المزارية فقالوا سدر السم لا تصفيكه الأعاجم، فقال أنبوي له فأي شيء منه مدحه بيده ثم انتحمة وقال، سم الله ولم يضره شيئاً ه

قال^(١) أبو عبي الحورجاني رحمه الله^(٢) كس طائب بالاستقامة لا طائف نكراة فإن
 بعسك متحركة هي طيب انكرمة وريث يطيب منك الاستقامة، فان شيخ السهد وردني
 رحمه الله في عوارده^(٣) وهذه أصل كبير في المناس من كثرًا من المجتهدين لمنهدين
 سمو سلف الصالحين المتقدمين وما مسحوا [به]^(٤) من الكرامات وحورق العادات
 نفوسهم لا تزال تطوع إلى شيء من ذلك ويحبون أن ترزق شئًا منه، ولعن أحدهم
 بقى مكسر بقلب مهنه في صحه عمله حيث سم يحصل له حارق، ولو علموا
 من^(٥) ذلك بعد عيهم الأمر ليعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك
 بابًا، والحكمة فيه أن يردد معا يرى من حورق العادات وتذكر^(٦) الفدره يعني ينفى عرمة
 عبي الزهد في الدنيا ولحروج من دواعي الهوى فصيل الصادق مضالية النفس بالاستقامة،
 فهي كالكرامة. انتهى

والحاصل أن كشف العلم بالأمور السريعة خير من كشف العلم بالأمور الكونية مع
 أن عدم الأول ونقصانه مضرة في الدس بخلاف عدم الثاني، من ربما يكون عدمه أنفع
 . . ثم علم أنه فان رسول الله ﷺ اتفقوا فإساسة المؤمن فإنه يسطر سور الله ثم قرأ
 قوله تعالى: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَا يَبِيتُ لِمُتَوَسِّمِينَ﴾^(٧) أي المتوسمين روه لثرمدي من رواية
 أبي سعيد الخدري^(٨) رضي الله عنه، ومما يسعى التنبه عليه هما أن الفراسة ثلاثة أنواع

(١) الكلام من هنا إلى قوله فهي كرامة مأسود من شرح الطحاوية ٢، ٧٤٧-٧٤٨ وعوارف المعارف
 ص ٥٤

(٢) رحمه الله * وفاده لا توجد في شرح الطحاوية وعوارف المعارف

(٣) عوارف المعارف ص ٤٥

(٤) سقط ما بين قوسين من الأصل، أصدركتاه من شرح الطحاوية وعوارف المعارف

(٥) في عوارف المعارف: بسر

(٦) في شرح الطحاوية، وأما

(٧) الحجر ٧٥

(٨) أسريه الترمذي ٣١٢٧، راس جريز ٣٠١/١٤، وفي نسخة عطية العوفي وهو ضعف

وأخرجه الطبراني ٧٤٩٢ من طريق عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح عن راشد بن
 سعد، عن أبي أمامة أن لبي ﷺ كان اتفقوا فإساسة المؤمن فإنه يسطر سور الله وعبد الله بن
 صالح وهو كاتب النبي ﷺ، ومع ذلك فقد حسن الهشمي إسناده في المجمع ١
 ٢٦٨، ولعله لشواهده وفي الحديث عن ابن عباس رضى الله عنهما عن جابر ٤ / ٣٢٢، وفي الأول
 مراد بن السائب وهو مراد، وفي الثاني مؤمن بن سجد الرحبي وهو مكر الحديث

وعن أنس بن مالك عند البيهقي ٣٠٢٠ يلفظ: «إن الله عبد يفرق الناس بالتوسم» وذكره الهشمي =

وأما التي تكون لأعدائه مثل إبليس وهرمود والدجال

فمراسه إيمانه وسببها نور يقفقه الله تعالى في قلب عبده، وحقيقتها أنها حاطر يهجم على القلب ويثب عليه كوثوب الأسد على الفريسة، ومنها اشتقاق هذه المراسه على حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً فهو أحد فرائسة، قال أبو سليمان الداراني^(١) رحمه الله، المراسه مكشقة النفس ومعينة العيب، وهي من مدامات الإيمان انتهى

ومراسه رياضه وهي التي تحصل بالجوع والشهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق والمخالفات صارت لها من المراسه والكشف بحسب نجودها. وهذه فرائسة مشتركة بين المؤمن والكافر ولا تدل على إيمان ولا على ولاية ولا تكشف عن حق نافع ولا عن طريق مستقيم، بل كشف من جس مراسه الولاء وأصوات عبادة النور والاطماء وسهوههم.

ومراسه حنفه^(٢) وهي التي صنف فيها الأصناف وغيرهم واستدلوا بالحديث على أن خلق لم يهزم من الارتباط الذي اقتضته حكمهم الله كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل وتكبره على كبره وبسعه الصدر على سعة الخلق، وبصيفه على صيفه ويجمعونه لعينين وكلاهما يصرهما على بلادة صاحبهما وضعف حرارة قلبه وبحو ذلك^(٣) (وأما التي تكون) أي الحورق للعدد لني توجد (لأعدائه) أي لأعداء الله سبحانه (مثل إبليس) أي في صبي لأرض له حتى يوسوس من بي المشرق والمغرب وفي جبره مجرى اندم من سي آدم وبحو دنت (وفرحون) أي حيث كذب يأمر لسل مجري على وفو حكمه، كما أشر إليه سبحانه حكاه عنه بقوله تعالى ﴿أليس لي مفضل ومفضل ومفضل ومفضل من تحتي﴾^(٤) وحيث حكيت عنه أنه كذب أراد أن يصعد قصره ويبرل عنه راكمًا كانت تطول قدمه ومرسه وتقصران على رمق عرصه (والدجال) أي حيث ورد أنه يقتل شخصاً

= في المجمع ورواه سبته إلى الصبري في الأوسط وفان إسناده حسن، وحسنه أيضًا السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٢٠ وانظر تفسير ابن كثير ٤/٤٦١.

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد الداراني، ولد في حدود الأربعين ومائة، وهو من كبار الرافضة، مترجم في سير أعلام النبلاء ١٠/١٠٠ رقم الترجمة ٢٤.

(٢) الكلام من قوله اتفق مرسة أنبؤس إلى هنا مأخوذ من شرح الطحاوية لاس أبي العز ٧٥٢/٢ ر ٧٥٣. ٧٥٤ تصرف يسير

(٣) الزورق: ٥١.

مما رُوي في الأحبار أنه كان ويكون لهم لا ستمبها آيات ولا كرامات، ولكن نستبها قضاء حاجات لهم، وذلك لأن الله تعالى يقضي حاجات أعدائه استدراجاً بهم وعقوبة لهم فيعترفون به ويردادون طغياناً وكفراً وذلك كله جائز وممكن

ويحبيه (مما رُوي في الأخبار) أي الأحاديث والآثار (أنه كان) أي بعض الحواري (يكون لهم) أي ولأئمتهم وفي نسخة ويكون بهم نظراً إلى أن حرق العادة لندخال إما يكون في حال الاستقبال (فلا ستمبها) أي تلت حواري (آيات) أي معجرات لأنها مختصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام (ولا كرامات) أي لاحتصاصها بالأصفياء (ولكن ستمبها قضاء حاجات لهم) أي للأعداء من لأغبياء أعظم من الكفار والمعجز (وذلك) أي ما ذكر مر أن حواري العادات قد تكون للأعداء على وفق قضاء الحاجات (لأن الله تعالى) لعموم كرمه وجوده في عباده (يقضي حاجات أعدائه استدراجاً) أي مكرراً بهم في الدنيا (وعقوبة بهم) في العقول، كما قال الله تعالى ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١) أي سستديهم وسفرتهم إلى العقوبة والندمة والعداب والهلاك قليلاً قليلاً بإكثار النعمه وإزالة العدة ليتوهموا أن ذلك تعريب من الله ورخصاً، وإنما هو بعيد وحذال ففي الحديث إذا رأيت الله يعطي العبد ما يحب من النعمة وهو مقيم على المعصية، وإنما ذلك استدراج، ثم تلا هذه الآية ﴿فَمِمَّا سَوَّاهُ ذَكَرُوا بِهِ فَتَقَدَّرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْبِ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢) أي من أنواع النعم استدراجاً لهم وامتحنان لهم. ﴿حَتَّى إِذَا بَرَحُوا بِهَا لَوَتْهُمَا أُخَذُوا بِسُيُوفٍ مَعَهُمْ نَسُوا﴾^(٣) أي محيرون أسود من كل خير لأن العقوبة فجأة في حال النعمة أشد منها في العقوبة فتكون كثرة نعمتهم الصورية موجبة ستمتهم الأخروية

وأصل الاستدراج الاستصحاء والاستمال فدرجة بعد درجة (فيعترفون به) أي من حيث يحسبونه حاك (ويردادون طغياناً) أي إن كانوا فجار (وكفراً) أي إن كانوا كفاراً نأراً للتوبيخ، وفي نسخة ويردادون كفر طغياناً يعني كما وقع لفرعون حيث عرش في الدنيا أربعمائه سنة، ولم يكسر في مطبحة قصعة (وذلك كله جائز) أي وقوعه من الله أو نأست بقاء (وممكن) أي عدلاً كما في قصيه إيسر ودعوه بهوه أنظرني إلى يوم يبعثون، وإجابته بقوة سبحانه ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصْطَفِينَ إِنْ يَوْمَ الْوَقْتِ

(١) الأعراف ٨٢

(٢) الأنعام ١٤٠

(٣) الأنعام ٤٤.

المعلوم^(١) وفي الجملة استجبت دعاه^(٢) حيث أرى دعوه^(٣) فإنه رئيس أرباب
لصلاة كما أن نبيا ﷺ رئيس أصحاب الهداية فالأرباب من مظهر الجلال، والثاني
من مظهر الجمال، ولا بد منهما بظهور نور نعت الكمال، وبذلك دل الشيخ أبو مدين
المعوي رضي الله عنه

لا يسكر لسطل في طوره فإنه بعض ظهوره^(٤)

يعني باعتبار تجليات صفاته في مرآى مصوغاته، وإنما جمع الإمام الاعظم رحمه
الله بين إبليس وفرعون في التيسير، لما روي عن الساعدي رضي الله عنه بلعد أن
جبرائيل عليه السلام قال لرسول الله ﷺ يا سمعت هذا من عباد الله ما أعضت عشرين
أحدهما من الجن، والآخر من الإنس، أما الذي من الجن إبليس حين أسي أن يسجد
لأدم عليه السلام، وأما الذي من الإنس فرعون حين دل أن ربكم لأعلى^(٥)، وأقول
بن فرعون أشد من إبليس بوجهين أحدهما أنه من نسل الإنسان، وظهر منه هد
لطعيان، وإبليس من لجن ولا يعد منهما ظهور لعصيان وتأييدهما أن إبليس برأ
للسجدة لعمر الله مستحقا وفرعون ادعى الربوبية «سكبرا» ومن «عريب» أن الشيطان
يعوي الإنسان عبادة غير الرحمن، وهم يأمر بعبادة نفسه في دعاء الطعيان، ولعن ذلك
لكمال ثمره من ثوب لإنسان، ولكونه عارنا إلا أنه بوعد من مقام الإحسان

ومن اللطائف المسحقة بالظرائف أن إبليس دق باب قصر فرعون حيث لم يكن عنه
أحد من أصحاب العون فدل من هذا على الباب فصحت وقال في الجواب الصرطة
في دفن من يدعي الإلهية والربوبية، ولم يدر من يقف على بابه من الرعية وأرباب
العبودية، هذا وقد يكون حرق العادة إلهية بأن يقع على خلاف لإرادة، كما نقل أن
مسبلعة الكذاب، دعا للأمر أن يصير عبده الأعور، سليمة فصارت عينه الصحيحة عوراء
سقيمة

وعلم أن ظهور خرق العادة بطريق الموافقة على يد المأله حائر دون المسي، لأن

(١) النجبر ٣٧

(٢) كنت حمرة دعاه في الأصل على وأو هو خطأ والصواب على السطر

(٣) كنت حمرة إغواء على الزور والصواب على السطر كما أنبأنا

(٤) تقدم التعليق على قول أبو مدين هذا فيما سبق فانظره لو أمنا

(٥) السدي هو وسماطين بن عبد الرحمن تابعي صغير روى كثير من أهل الكتاب وهذا منها

وكان الله تعالى خالق بلبل أن يخلق وورق بلبل أن يروق والله تعالى يرى في لآخره

ظهوره على يد المتنبى يوجب استناد باب معرفة النبي فأما ظهوره على يد المائل فلا يوجب استناد باب معرفة الإله لأن كل عاقل يعرف أن المدعي المشتمل على دلالات المحذورات وبسبب القصور لا يكون إلهاً، وإن رأى منه ألف حارق للعادة، ثم الناقص للعادة كما يكون معلاً غير معتاد يكون تحجيراً عن الفعل المعتاد كمنع ركوب عبيد الصلاة والسلام، إذ صمغ عن المعتاد نقص للعادة أيضاً إذ لم يكن عن علة، ولذا كان سكوته إلا رمزاً إية دالة على تحقق الولد ويسمى معجزة، (وكان الله خالقاً قبل أن يخلق) أي يحدث لمحمود (ورقاً قبل أن يروق) أي يوجد للمرروق بهما من قبل إطلاق المشتق قبل وجود المعنى المشتق منه

وسئل الإمام الأعظم رحمه الله تكرر هذا المرام للأنام للإعلام بأن هذا هو المحتقد الصحيح الذي يجب أن يعتمد الحواصن والمواضع.

وقال التركشي^(١) إطلاق نحو لحالي ووراق في وصفه سبحانه من وجود الحق والورق حقيقة، وإن قلنا صفات العمل حادثات، وأيضاً لو كان محراً لصح فيه، والحد أن القول بأنه ليس خالقاً وازناً وقادراً في الأرض أمر مسهجن لا يقال مثله ولا يصح دعه بأنه لا يقال "وحد المخلوق في الأرض حقيقة، لأنه يؤدي إلى قدم المخلوق عند الفرق بينهما بين بل قوله "أوجد المخلوق إلى حره بنفسه دليل على حيث يشير إلى حدوثه، لا أنه غير واقع في محله (والله تعالى يرى) بصيغة المجهول أي ينظر إليه بعين البصر (في الآخرة) أي يوم القيمة لقوله تعالى ﴿وَبُجُوءُ يَوْمئذٍ﴾ أي يوم القيمة (ناصرة) أي حجة محكمة بهمة مشرقه متهللة ﴿إلى ربها ناضرة﴾^(٢). أي تراه عياناً بلا كيفية ولا جهة ولا ثبوت مسافة ومن يرى ربه لا يلتفت إلى عسره ولقوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ﴾ أي الكفار ﴿عن ربهم﴾ أي عن رؤية ربهم فلا يرويه أو عن رحمته ربهم وكرامته ربهم ﴿يَوْمئذٍ لمحبسون﴾^(٣). أي ممنوعون أي بحلاف الأبرار والمؤمنين قهراً في نظر ربهم مقربون ولقوله ﷺ كما في الصحيحين وغيرهما ﴿نكم سنرون ربكم﴾ [كما]^(٤) يرون القمر ليك

(١) هو محمد بن بهادر بن عبد الله التركشي بدر الدين المصري الشهير المتوفى سنة ٨٧٩٤ هـ له من الكتب أعلاه أساجد أحكام المساجد وبرهان في علوم القرآن وغيره.

(٢) إقامة ٢٢.

(٣) المصطفى: ١٥.

(٤) سقطت [كما] من الأصل واستقركتها من مصادر التخريج.

ويراه المؤمنون، وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كمية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة

المدر لا تضامون في رؤوسهم^(١). وفي رواية لا تضامون وهو حديث مشهور في الصحيحين وغيرهما مذكور، وقد رواه أحد وعشرون من أكابر الصحابة^(٢) (ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم) بقوله عليه الصلاة والسلام على ما رواه مسلم. «إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا أزيدكم فيقولون ألم نبيض وجوهنا، ألم تدخل الجنة الجنة، وتنجي من النار؟ قال: مبرقع الحجاب أي عن وجوه أهل الجنة فينظرون إلى وجه الله سبحانه مما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم^(٣). ثم تلا قوله تعالى ﴿لندير أحسوا الحسنى﴾ أي الجن لعليا ﴿وريادة^(٤)﴾ أي ينظر إلى وجه أسوي، وهو قول الأكثر من السلف (بلا تشبيه) أي رؤية مفروقة بشيء لا مكونة بشيء (ولا كمية) أي في الصورة (ولا كمية) أي في الهيئة المنظورة (ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة) أي لا في غاية من القرب، ولا في نهاية من البعد، ولا يوصف بالاتصال ولا سعت الاتصال ولا بالانحلال والاتحاد كما يقوله الجردية الماثون إلى الاتحاد، فثبت رؤيته ثابت ما للكتاب ولشئ إلا أنها متشبهة من حيث الوجه والكمية والكمية فثبت ما أثبت النقل ونفي عنه ما نزهه العرف، كما أشار إلى هذا المعنى قوله تعالى ﴿لا تُدركه الأبصار^(٥)﴾ أي لا تحيط به الأبصار في مقام الأبصار فإن الإدراك أحسن من الرؤية والتشابه^(٦) فيما يرجع إلى الوصف الذي يصفه العقل لا نقح في العلم بالأصل المطابق لتعلل

(١) أخرجه البخاري ٥٥٤ و٥٧٣ و٤٨٥١ و٧٤٣٤ و٧٤٣٥ و٧٤٣٦، ومسلم ٦٣٣، وأبو داود ٤٧٢٩، والترمذي ٢٥٥٤، وابن ماجه ١٧٧، وأحمد ٣٢٠/٤ و٣٦٢، و٣٦٥، وابن مسعود في الإيمان ٧٩١، و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤، وابن خزيمة في التوحيد ص ١٦٨ و١٦٩، واللالكائي ٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧، وابن أبي عمير في الشئ ٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥، والآجري في الشريعة ص ٢٥٧ و٢٥٩، والطبراني في الكبير ٢٢٢٤ و٢٢٢٥ و٢٢٢٦، والحمدي ٧٩٩، كلهم من حديث حماد بن عيسى عن عبد الله

(٢) انظر الشريعة للآجري ص ٢٦٤ و٢٧٠، والتهذيب لابن كثير ٢/ ٣٠٠-٣٠٣، وشرح أصول الاعتقاد لللالكائي ٢/ ٤٧٠-٤٩٩.

(٣) أخرجه مسلم ١٨١، والترمذي ٢٥٥٥ و٣١٠٤، وابن ماجه ٨٨٧، وأحمد ٣٢٢/٤ و٣٣٣ والطائفي ١٣/٥، والعبري ١٧٢٢٦، والآجري ص ٢٦١، كلهم من حديث سمعته الرزقي

(٤) يونس: ٢٦.

(٥) الأنعام ١٠٣.

(٦) تصحفت في الأصل إلى [ولتأباه] والصواب ما أثبتناه.

فصل

وقال لإمام الأعظم رحمه الله في كتابه الوصية وعاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه، ولا جهة حق انتهى والمعنى: أنه يحصل النظر بأن يتكشف انكشافاً تاماً بالصبر مبركاً عن المقابلة والجهة والهيئة فهي أمر. أتدعى صفة العلم، قد، إذ نظرنا إلى ابدر مثلاً بعين البصر، ثم عصبنا انصر عن النظر فلا خفاء في أنه وإن كان مكشفاً لدينا في الحالين لكن تكشفه حل النظر إليه أتم وأكمل، وهذا معنى قوله ﷺ ليس انحرير كالمعاينة^(١). وقول إبراهيم عليه السلام: ولكن ليطمئن قلبي فإن عين البصير ربه فوق علم اليقين، ومن هنا قال موسى عليه السلام: رب أرني آخر إلث

والحاصل أن رؤيته تكون عني وجه خارق لمعدة من غير اعتبار المقاسة لهذه الحاسة كما روي عنه ﷺ: أنتمو صغوفكم فربي أراكم من وراء ظهري^(٢). عني ما رواه الشيخان، وكما يراها الله تعالى اتفاقاً فإن الرؤية سبة خاصة بين ط في الرائي والمرتبي ومنعقي رؤيتهما

قال المحرر لرازي مذهباً في هذه المسألة من اختاره الشرح أبو منصور المعتزلي

(١) أخرجه ابن حبان ٢٠٨٨، وابن أبي حاتم فيما ذكره ابن كثير ٢٤٨/٢، والبرار ٢٠٠، والطبراني ١٢٤٥١ من طريقين، عن أبي حنيفة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال قال رسول الله ﷺ: إبراهيم الله موسى حسن المعاني كالمحبر أحد، ربه عز وجل أن يومه فتوا بعده، فلم يبق الأرواح، فلما رهم وعينهم ألقى الأرواح. وسنده صحيح

وأخرجه أحمد ٢٦٥/١ و٢٧١، وابن حبان ٢٠٨٦، والحاكم ٢٢١/٢، والخطيب ٥٦/٩ من طريق هشيم، عن أبي بشر به ينقط. ليس المحبر كالمعينة إن الله عز وجل حبر موسى بما صنع يومه في المعجل فعم يلق الأرواح، فلما عاين ما صنعوا ألقى الأرواح فأنكرت. ورجاله ثقات، وهشيم وإن كان مدلساً فقد انتعت شبهه تدل على موثوقته أبي حنيفة في الرواية المتقدمة، وصححه الحاكم ورائقه السهمي وذكره السيوطي في الدر المنثور ١٢٧/٣، وأدسية لعبد بن حبيب، وبني الشيخ وابن مودود.

وه شامد عن أنس عند الطبراني في الأوسط ٢٨ مجمع البحرين من طريق محمد بن عبد الله الأصبغ، حدثنا أبي، عن شامة عن أنس رحمه قال الهشيمي في المجمع ١٥٢/١ ورجاله ثقات وآخر من حديث أبي هريرة عند الخطيب البغدادي في تاريخه ٢٨/٨.

(٢) خرج البخاري ١١٤٤، ومسلم ٤٢٣، وأبو داود ٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧١، والنسائي ٩١/٢، كلهم من حديث أنس بن مالك.

أن يتمسك بالدلائل السمعية في ثبات مدعى فإنه أسرع في إثراء الخصوم وأظهر في فهم العوام، وإذا ذكر الخصوم شبهتهم على هذه الدلائل الثقيلة تعارضهم بالمعقول على وجه اندفع والرد هذا وذهبت طائفة من مُثَنِّي الرؤية استحالة رؤية الله تعالى في المنام منهم الشيخ أبو منصور العاتريدي، قيل وعليه «محققون واحتجوا بأن ما يُرى في المنام حيال ومثال والله تعالى يثّر عن ذلك ويجزرها بحسن أصحاحه بكن بلا كمية وجهة ومقابلة وخيال ومثال متمسكين بالمعكي عن السنف، كما رُوِيَ عن أبي يزيد قل رأيت ربي في المنام فقلت كيف الطريق إليك؟ فدار أتراك نفسك وتعال^(١)، وقيل رأى أحمد بن حنبل ربه في المنام، فقال يا أحمد كل الناس يطلبون مني إلا أبا يزيد، فإنه بطلني^(٢)، وبعل سببه أنه حين لأبي يزيد ما تريد؟ فقال أريد أن لا أريد، وزُري عن حمزة الرينات^(٣) وأبي الفوارس شاه بن شجاع الكرمانى، ومحمد بن عيسى الحكيم الترمذي^(٤) والعلامة شمس الأئمة الكردي^(٥) أنهم رأوه في المنام، وسيأتي بعض ما يتعلق بهذه المسألة على وجه التكملة، وأما قول فاضلحان أن ترك الكلام في هذه المسألة حسن^(٦) فغير مستحسن لأن ترك الكلام لا يعد تحقيق المرام وتثبيت الأحكام.

ثم اعلم أنه وقع بحث طويل بمقتضى أدلة العقل بين الإمام نور الدين الصابوني^(٧) وبين الشيخ رشد الدين في أن المعلوم مرئي، أو ليس مرئي، وقد رجح الشيخ إلى قول الإمام في أسر الكلام لأنه كان مزينة بالنقل، فقد افنى أئمة سمرقند وبخارى على أنه غير

- (١) لا يصح شيء من هذا الكلام فهو من خرافات الصوفية
- (٢) لم تصح رؤية الإمام أحمد ربه وكلها من عند العلماء بل قالوا كلها بغير وجه الإسناد لا يعول عليها في شيء.
- (٣) هو حمزة بن حبيب بن حمزة الرينات، أبو عمارة التميمي أحد السبعة من الفراء، وفي الطبعة الرابعة من الكونيين توفي سنة ١٥٨ هـ من تصانيفه كتاب الفرائص وكتاب الفراء.
- (٤) هو محمد بن علي بن الحسين بن بشر المؤذن المعروف بالحكيم الترمذي، المحدث الراشد لم يوفى سنة ٢٥٥ هـ من تصانيفه إثبات المثل لشريعة، وختم الأنبياء، ونوادر الأصوب وغيرها.
- (٥) هو أحمد بن مظفر الرازي شمس الأئمة الكردي، شرح كتاب المدد في أسماء المجتنبين توفي سنة ٦١٢ هـ.
- (٦) الصواب ما قاله فاضلحان رحمه الله وهو ترك الكلام في هذه المسألة لأنه لها فائدة من الجري وراء هذه المرافقات.
- (٧) هو نور الدين أحمد بن محمد الصابوني الحنفي، من تصانيفه الهداية في علم الكلام، ثم اختصره وسماه البداية توفي سنة ٥٠٨ هـ.

مرثي، وقد ذكر الإمام الرازي الصغار^(١) في آخر كتاب التلخيص أن المعدوم مستحيل
النزوية، وكذا المفسرون ذكروا أن المعدوم لا يصلح أن يكون مرثي الله تعالى، وكذا قول
السلف من الأشعرية والماتريدية أن الوجود عدة جواز الولاية مع الاتفاق على أن المعدوم
الذي يستحيل وجوده لا يتعلق برؤيته سبحانه.

واختلف في المعدوم أنه شيء أم لا، فقالت المعتزلة هو شيء لهواه تعالى ﴿إِنْ
الله عَصَى كُلَّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢). وإن كل شيء مقدور بهذا الصرح، والموجود ليس بمقدور
أصلاً لاستحالة إيجاد الموجود فتعبر أن يكون إيراد منه المعدوم ولقوله تعالى ﴿إِنْ
زُلْزِلَتْ سَاعَةٌ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٣) سمي الزلزلة قبل وجوده ثم وعدنا المعدوم ليس بشيء
لقوله تعالى ﴿وَقَدْ خَلَقْتُمْ مِنْ قُلُوبِ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئاً﴾^(٤). والله تعالى أخو أنه لم يكن شيئاً
قبل الوجود، وهذا لا يحتمل استزلال، فكيف يكون المعدوم شيئاً فنسمية الشيء في
الآيتين السامعتين باعتراف المال والله أعلم بالحال، وسيأتي زيادة تحقيق لذلك

ثم اعلم أن إضافة النظر إلى لوجه الذي هو محله في هذه الآية وتعديته إلى
الصريحة في نظر الغير وإحلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته وموضوعه صريح
في أنه تعالى رد يدك نظر الغير التي في الوجه إلى الرب جلّ جلاله، فرب النظر له عنه
استعمالات بحسب صلاته واختلاف متعلقاته وتعديته به فيه فإنه إن عُدِّي بنفسه بمعنى
الترقيف والانتظار كقوله تعالى ﴿انظُرُوا نَفْسًا مِنْ نَفْسِكُمْ﴾^(٥). وقوله تعالى ﴿لَا
تَقُولُوا رَاعُوا وَتُؤَادُوا انظُرُوا﴾^(٦). وإن عُدِّي نفي بمعنى استعكر ولاعشار كقوله تعالى
﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَكْرُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٧) وإن عُدِّي بمعنى المعايير
دلائل، كقوله تعالى ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾^(٨) فكيف إذا أُضيف إلى الروح

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن إسحاق بن شيبان الأصبهاني البخاري الحنفي
الصغار توفي سنة ٥٣٤ هـ صنف من الكتب تلخيص الرازي، تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد

(٢) البقرة، ٢٠.

(٣) المجمع

(٤) مريم، ٩

(٥) الحديد، ١٣.

(٦) البقرة، ١٠٤

(٧) الأعراف، ١٨٥.

(٨) الأنعام، ٩٩

والإيمان هو الإقرار والتصديق.

الذي هو محل البصر.

قال الحسن البصري: «ظننت أني ألجوه إلى ربها فنظرت بسوره ولا يدرى من الرؤية الإدراك والإحاطة فلا يدعي قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي الْأَنصَارُ﴾^(١) من الإدراك هو الإحاطة بشيء وهو قدر زائد على الرؤية كما قال الله تعالى ﴿عَلِمَا تَرَاهِي الْجَنَّةُ قَالُوا أَصْحَابُ مَرْسِي إِنْ لَأُمْتَرِكُونَ قُلْ كَلَّا﴾^(٢) هم ينف مرمى الرؤية وإنما يعي الإدراك فالرب تعالى يرى ولا يدرك كما يعلم ولا يحاط به عَمَّا، بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رأتها من إدراكها على ما هي من حقيقة ذاتها، وقد تواترت أحاديث إثبات الرؤية تواتراً معيولاً، فيجب قبولها نقلاً ولا يلتفت إلى ما يتوهمه أهل البدعة عقلاً، ولقد أخطأ شارح عقيدة الطحاوي في هذه المسألة حيث قال: «فهل يحفل رؤية بلا مقابلة، وفيه دليل على علوه على خلقه»^(٣) انتهى.

وكانه قائل بالجهة العلوية لرؤيه ومذهب أهل السنة والجماعة أنه سبحانه لا يرى في جهة، وقوله عليه الصلاة والسلام «سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»^(٤) تشبيه لرؤية بالرؤية في الجملة لا تشبيه المرئي بالمرئي من جميع الوجوه (والإيمان هو الإقرار) أي بلسانه بالتحقيق (والتصديق) أي بالجنود وفي التوفيق وتقسيم الإقرار للإشعار بأنه الأول في مقام الإظهار، وإن كان ثاني هو المدعو به في حال الاعتبار، ولأن الشارع اكتفى بمجرد الإقرار، ولم يمزق في الحكم بين المرافق والمصدقين لأبرار والنجار.

وقال الإمام الأعظم في كتابه الوصية الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان

(١) الأنعام: ١٠٣

(٢) الشعراء: ٦٦

(٣) هذا هو تمام كلام شارح الطحاوية: «وليس تشبيه رؤية الله تعالى هو تشبيه الرؤية برؤيته، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن به دليل على علو الله على خلقه وإلا فهل تعقل رؤيه بلا مقابلة؟ ومن قال يرى لا في جهة فليراجع عقله! فما أن يكون فكذباً لعقله أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال يرى لا أمام الرائي، ولا حتمه، ولا عن يمينه، ولا عن يساره، ولا فوقه، ولا تحته، رد عليه كن من يسمعه بفطرته السليمة.

وهذه ألزم المحتزل من يعي المعنى بالذات معي الرؤية، وقالوا كيف يفعل رؤيه بغير جهة؟ هـ.

شرح الطحاوية ١/ ٤١٩-٢٢٠.

تأمل هذا الكلام فإن الحق فيه

(٤) تقدم تصريحه فيما سبق.

والإقرار وحده لا يكون إيماناً، لأنه لو كان إيماناً لكان منافقون كلهم مؤمنين، وكذلك المعرفة وحدها أي مجرد التصديق لا يكون إيماناً لأنها لو كانت إيماناً لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين قال الله تعالى في حق المنافقين ﴿والله يشهد أن المنافقين لكاذبون﴾^(١) أي في دعواهم بالإيمان حيث لا تصديق لهم وقال الله تعالى هي حق أهل الكتاب ﴿الذين اتبعوا الكتاب نعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾^(٢) انتهى

والحق أن مجرد معرفة أهل الكتاب بالله ورسوله لا يفيهم حيث ما أقروا بشهادة محمد ﷺ ورسائله إليهم وإلى خلق كافه فبهم كانوا يرغمون أنه ﷺ مبعوث إلى العرب خاصة فإقراهم بهذا الطرقة لا يكون حائضاً له التصديق ركن حسن أعينه لا يحتمل السقوط في حال من الأحوال بخلاف الإقرار فبشرط أو شطر ركن حسن لعدم، ولهذا يستفاد في حال الإقرار، وحصول الأعداد، وهذا لأن بلسان ترجمان العباد، فيكون دليل التصديق وجوداً وعدمًا فإذا بدله معينه في وقت يكون ممكنًا من جهازه كان كافراً، وأما رد وال تمكُّنه من الإقرار بالإقرار، ثم يصر كافراً لأن سب الخوف على نفسه دليل ظاهر على بقاء التصديق في قلبه، وأن التعامل به على هذا التبديل حاجه إلى دفع المهلكة عن نفسه لا تبديل الاعتقاد في حقه، كما أشر إليه قوله تعالى، ﴿مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْأَحْكَامِ، وَعَبَىٰ وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مِنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ يَبْدُلُ اللَّهُ مَقَالِيدَ أَعْيُنِهِمْ فَهُمْ يَنْصَرِفُونَ عَنْ طَرِيقِ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ أَعْيُنُهُمْ يَتَرَفَعُونَ فِيهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

فأما تبديله في وقت تمكُّنه دليل على تبديل اعتقاده، فكان ركن الإيمان وجوداً وعدمًا كما صرح به شمس الأئمة السرخسي، إلا أن صاحب العملة وهو هو بركات عبد الله بن أحمد بن محمود السلمي^(٤) رحمه الله صرح بأن لإقرار شرط بحراء الأحكام، وهو محتر الأشاعرة، وعليه أبو منصور الحائري ثم في حذف المؤمن به في كلام الإمام الأعظم يشعر بأن الإيمان لإجمالي كتاب في مقام لمرام والمحقق أن

(١) المنافقون ١

(٢) الأنعام ٢٠

(٣) البقرة ١٠٦

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمود أبو البركات حفيد الذين السلمي منه إلى سب من وراء ظهر من بلاد الهند، وله تصانيف معتبرة منها (الوهابي وشرحه الكافي، وكره المناقاة، ولعمدة، وندارك التبريل في التفسير) وغيرها توفي سنة ٧١١ هـ انظر الفوائد البهية، ص ١٠١-١٠٢

الإيمان هو تصديق النبي ﷺ بالصدق في جميع ما علم بالضرورة مجيئه به من عند الله إجمالاً وأن كاف في المخرج عن عهد الإيمان ولا تسقط درجته عن الإيمان التفصيلي كما في شرح لعقائه إلا أن الأولى أن يتقن إجمالاً إن لوحظ إجمالاً وتفصيلاً إن لوحظ إجمالاً وتفصيلاً فإنه يشترط التوصل فيما لوحظ تفصيلاً حتى لو لم يصدق بوجوب لصلاة وحرمه الحمر عند السؤال كان كافياً ثم لمراد من المعلوم ضرورة كونه من الدين بحيث يعلمه العامة من غير افتقار إلى النظر والاستدلال كوجوب لصباح ووجوب لصلاة وحرمه الحمر وسجوهاً، وما قيد به لأن مُكرراً لاجتهاد لا يكفر جماعة، وأما من يؤزن بخصوص الواردة في حشر لأجساد وحديث العالم وعلم الساري بالحرثيات، فإنه تكفر لم عدم قطعاً من الدين أبي على ظهورها بخلاف ما ورد في عدم خروج أهل الكافر في النار لتعارض الأدلة في حقهم

والحاصل أن عدم انقطاع الإيمان لإجمالي عن التفصيلي، كما هو في لاقصاف بأصل الإيمان، ولا فليس الإيمان كالتفصيل في مقام كمال المعرفة وجمال الإحسان، ثم اعتبار الإقرار في مفهوم الإيمان مع بعض العلماء وهو اختيار الإمام شمس الأئمة المحتشون في حشر الإسلام من أن الإقرار ركن إلا أنه قد يحتمل لسقوط كفا في حالة الإكراه، وذهب جمهور المحققين إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب، وبما الإقرار شرط لإحراء الأحكام في الدنيا لم أن تصديق القلب أمر باطني لا يترك له من علامة من صحت بقبه وبم يقر بلسانه فهو مؤمن من عند الله تعالى، وإن لم يكن مؤمناً في أحكام الدنيا، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالموافق، فهو بالعكس، وهذا هو اختيار الشيخ أبي منصور الماتريدي رحمه الله.

ولنصوص موافقة بذلك كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ لِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾^(١) الآية وقوله تعالى: ﴿وَقُلُوبُهُمْ مَعْمُورَةٌ بِالْإِيمَانِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَدْخُرْ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٣) وقوله عليه الصلاة والسلام: لا إله إلا الله اهلاً شققت قلبه منطرت أصادق هو أم كاذب^(٤) حتى ما روى البحاري ومسلم وأبو داود

(١) البقرة ٢٢

(٢) النحل ١٠٦

(٣) الحجرات ١٤

(٤) أخرجه البحاري ٤٢٦٩ و٦٨٧٢، ومسلم ٩٦ ح ١٥٨ و١٥٩، وابن حبان ٤٧٥، والرواحدي في أسباب النزول ص ١١٧، والذهبي في السير ٥٠٥/٢، كلهم من حديث أسامة بن زيد

ويؤمن أهل السماء والأرض لا يريد ولا ينقص من جهة المؤمنين به ويريد وينقص من
جهة اليقين والتصديق

والمرمدي والسائي وابن حجة وغيرهم.

وقال في شرح المقاصد، الإقرار إذا جعل شرط إجراء الأحكام لا بد أن يكون
على وجه الإعلان على الإمام وغيره من أهل الإسلام بخلاف ما إذا جعل كماله، فإنه
يكفي له مجرد التكلم مرة، وإن لم يظهر لغيره، والظاهر أن التام الشرعيات يقوم مقام
ذلك الإعلان كما لا يخفى على الأعيان، ثم الإجماع محقق على يمين من صدق بقلبه
وهو الإقرار بلسانه ومنعه مانع من خرس ونحوه.

نظهر أن حقيقة الإيمان ليست مجرد كسبي الشهادة على ما رعت الكرامة (وليمان
أهل السماء) أي من الملائكة وأهل الجنة (والأرض) أي من الأنبياء والأولياء وسائر
المؤمنين من الأنبياء والعلماء (لا يريد ولا ينقص من جهة المؤمنين به ويزيد وينقص من
جهة اليقين والتصديق). نفسه لأن التصديق إن لم يكن على وجه التحقيق يكون في مرتبة
الظن واشترطه والظن عبر مفيد في مقام الاعتقاد عند أرباب السأييد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ
الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^(١). فالتحقق أن الإيمان كما قال الإمام الراري لا يقبل
الزيادة والنقصان من جهة أصل التصديق لا من جهة اليقين فإن مراتب أهلها محسنة في
كمال الدين كما أثر به سبحانه بقوله: ﴿وَرَدَّ قَدْ إِيْرِهِمْ رَبُّ أَرْمِيْ كَيْفَ تُحْيِيْ لِمَوْنِيْ
قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾^(٢) فإن مرتبة عين اليقين فوق مرتبة علم
اليقين، وكذا ورد ليس الحشر كالمعابة^(٣)، وإن قال بعضهم لو كشف الغطاء ما ازداد
يقيناً يعني أصل اليقين لمطابقة عدم اليقين في ذلك الحيز وهو لا ينهي زيادة يقين عند
الرؤية كما هو مشاهد لمن له عدم بالكعبة في العينة، ثم حصل له المشاهدة في عالم
الحصر.

وعلى هذا فالمراد بالزيادة والنقصان القوة والضعف فإن التصديق بظهور الشمس
أقوى من التصديق بحدوث العالم، وإن كان متساوياً في أصل تصديق المؤمن به،
ويحس بعدم قطعاً أن إيمان أحد الأمة ليس كإيمان النبي ﷺ، ولا كإيمان أبي بكر
التصديق رضي الله عنه باعتبار هذه التحقيق، وهذا معنى ما ورد: ﴿لَوْ وَرَدَ يَمَانُ أَبِي بَكْرٍ

(١) يوسف ٣٦

(٢) النقرة ٢٦٠

(٣) تقدم شرحه في سبق

الصديق رضي الله عنه بإيمان جميع المؤمنين لرجح إيمانه^(١) يعني لرجحان ريفائه ووفائه جانه وثبات إتقانه وتحقيق عرفانه لا من جهة ثمرات الإيمان من ريادة لإحسان لتدبرت أفراد الإنسان من أهل الإيمان في كثرة الطاعات، وقلة المعصيات، وعكسه في مرتبة النقصان مع بقاء أصل وصف الإيمان في حو كل منهما بعب الإيقان، فالخلاف لفظي بين أرباب العرفان.

ومن هنا دل الإمام محمد رحمه الله على ما ذكره في الخلاصة عنه، أكره أن يقول، إيماني كإيمان جبرائيل عليه السلام، ولكن يقول أنت بعد آمن به جبرائيل عليه السلام. انتهى.

وذلك أن لأول يومهم أن إيمانه كإيمان جبرائيل عليه السلام من جميع الوجوه، وليس الأمر كذلك لما هو الفرق اليقيني بينهما ههنا.

قد الإمام لأعظم رحمه الله في كتابه الوصية: ثم الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأنه لا يتصور زيادة الإيمان إلا بنقص الكفر ولا ينقص نقصان الإيمان إلا بزيادة الكفر، فكيف يجوز أن يكون اشخص الواحد في حاة واحدة مؤمناً وكافراً والمؤمن مؤمن حقاً،

(١) أخرجه الذهبي في الفردوس ٥١٤٨، وذكره لسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٣٤٩ وقال: رواه إسحاق بن راهويه وأبيه في «شعب الإيمان» مسند صحيح عن عمر بن قنق ورواه عن عمر بن قنق عن سراجيل، وهو عبد ابن المبارك في «الرهدة» ومعاذ بن النضر في «رياداب مسند مسند» وكذلك أخرجه ابن عدي في مرجعه عيسى بن عبد الله من «كامنه». وفي مسند الفردوس صف من حديث ابن عمر مرفوعاً بمثل: «لو وضع إيمان أبي بكر على إيمان هذه الأمة لرجح بها» وفي سننه عيسى بن عبد الله بن سليمان وهو ضعيف، لكنه لم ينرد به، فقد أخرجه ابن عدي أيضاً من طريق غيره بمثل: «لو ورن إيمان نبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجحهم» وله شاهد في الشئ أيضاً عن أبي بكر مرفوعاً: «إن رجلاً قال: يا رسول الله وأيت كان ميراثاً أنور من السماء، فوزت أنت وأبو بكر، فرجحت أنت ثم ورن أبو بكر بمن بقي فرجح» الحديث.

قلت: أخرجه أبو داود ٤٦٣٤، والترمذي ٢٢٨٨. وقال: هذا حديث حسن وفيه عجمة الحسن البصري.

قلت: وذكره المحافظ الذهبي في الميراث ٤٥٥/٢ في ترجمة عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه قال أبو حاتم وغيره أحاديث مكررة وقال ابن الجبير لا يساوي فتاً وقال ابن عدي روى أحاديث عن أبي لا يبالغ فيها وذكر الحديث. وذكره أيضاً ابن تيمية في الموصوعات رقم ٢٠، وقال: هذا قد جاء معناه في حديث معروف في الشئ أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه ورن بهذه الأمة فرجح.

وبين في إيمان المؤمن شك كما أنه ليس في كفر الكافر شك لقوله تعالى ﴿أولئك هم المؤمنون حقا﴾^(١) أي في موضع ﴿أولئك هم الكافرون حقا﴾^(٢) أي في محل آخر والمؤمنون من أمة محمد ﷺ كلهم مؤمنون حقا وليسوا بكافرين أي حقا انتهى، وأشار الإمام الأعظم رحمه الله بهذا الكلام إلى أن العصيان لا يبطل الإيمان كما هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً لدخولهم والمعتزلة فربهما عندهم لا يجمعان، ويحتمل حمل هذا الحال على مقدم الكفران فإن بقي المعصية بالكلية من المؤمن كالمحج، وأما نحو قوله تعالى ﴿وإذا ثبت عليهم آياته رادتهم إيماناً﴾^(٣) فمعناه إيقان أو مؤان بأن المراد وبيده الإيمان بزيادة المؤمن به أي القرآن، وأما قوله ﷺ ﴿لما سئل أن الإيمان يريد ويقص﴾^(٤) فمعناه أنه يريد باعتبار أعماله المحسنة حتى يدخل صاحبه الجنة دحولاً أولاً ويقص بارتكاب أعماله السيئة حتى يدخل صاحبه النار أولاً، ثم يدخل الجنة بإيمانه آخر كما هو مقتضى مذهب أهل السنة والجماعة على أن التصديق من الكفوف النفسية للإنسان وهي تقبل الزيادة والتقصيد باعتبار القوة والضعف في مراتب الإيقان، ثم الطاعة والعبادة ثمرة للإيمان وشججه الإيمان، وتتنور لقلب بنور العرفان بحالات المعصية فإنها تسود القلب ويضعف محبة الرب، وربما يجزئه مداراه المعصيات إلى ظلمات الكفران، فإن الصغيرة تجزئ إلى الكبيرة والكبيرة إلى الكفر، فسأل الله تعالى وحسن لحاتمة (والمؤمنون مستورون) أي مسارون (في الإيمان) أي في أصله (والتوحيد) أي في نفسه، وإنما قيدنا بهما لأن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شك أن البصراء يحتلجون في قوة البصر وضعفه، منهم الأخفش^(٥). ولأعشى^(٦) ومن يرى الحظ الشحيح دون التريق، لا بحاجة وسجوها ومن يرى من قرب رائد على العادة وآخر بضده

(١) الأنفال ٤٠

(٢) البقرة: ١٥١

(٣) الأنفال ٢

(٤) لم أجده وهو موضوع بلا شك وهو صريح مثل هذا خلف العلماء في هذا الشأن على أن الرجوع ما ذهب إليه البحاري وأهل الحديث وهو قول السلف من أن الإيمان يريد ويقص خلافاً لمن قال بأنه لا يزيد ولا ينقص

(٥) جاء في الفاسوس الحنفية، مخرجة صخر العبر وضعف البصر حلقه، أو ساء في النجمون بلا رجوع، أو أن يبصر بالليل دون النهار، وفي يوم غيم دون صحو.

(٦) وقال في الفاسوس أيضاً الشمس، متحركة. ضعف البصر مع ميلان الدمع في أكثر الأوقات

ومن هـ قال محمد رحمه الله على ما تقدم ذكره أن يقول يمانى كيمان حبرئيل عليه السلام، بل يقول، آمنت بما آمن به جبرائيل عليه السلام. تنهى. وكذا لا يجوز أن يقول أحد إيماني كيمان الأنبياء عليهم السلام، بل ولا يسعي أن يقول يمانى كيمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأمثالهما، فإن دعوى نور كلمة التوحيد في قلوب أهلها لا يخصه إلا الله سبحانه، فمن الناس من نورها في قلبه كالشمس، ومنهم كالقمر ومنهم كالوكب اللذي وممنهم كالشمس العظيم، وآخر كالسراج الضعيف لقربه عنده الصلاة والسلام «وذلك أضعف الإيمان»^(١). وقوله عليه الصلاة والسلام «المؤمن الموي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف»^(٢) والقوة شمس القوة الظاهرية العملية والقوة الباطنية لعمية، وهو على مول هذه الأنوار في الدنيا تظهر أنوار علومهم وأعمالهم وأحوالهم في العمى، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظمت مربيتها أحرى من الشبهات والشبهات بحسب قوتها بحيث ربما وصل إلى حل لا يصادف شبهة ولا شهوة ولا حس ولا ميتة إلا أحرقتها، بل نقول النار جريا مؤمن، فإن نورك أطفأ لهي^(٣)، ومن عرف هذا عرف معنى قوله ﷺ «إن الله تعالى حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجهه الله»^(٤)، وقوله عليه السلام «لا يدخل النار من قال لا إله إلا الله»^(٥) وأمثال ذلك مما

(١) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٤٩، وأبو داود ١١٤٠ و ٤٣٤١، والترمذي ٢١٧٢ وابن ماجه ١٢٧٥ و ٤٠١٣، وأحمد ١٠/٣ و ٢٠ و ٤٩ و ٥٣، والنسائي ٨/١ و ١١٢، وطبراني ٢١٩٦، وأبو يعنى ١٠١٩ من حديث أبي سعيد الخدري وقدمه «من أي منكم مكرها فيمسه يده، فإن سم يستطع، فليسانه، فإنه لم يستطع، فليده، وذلك أضعف الإيمان»

(٢) أخرجه مسلم ٢٦٦٤، وابن ماجه ٧٩ و ٤١٦٨، وأحمد ٣٦٦/٢ و ٣٧٠، والنسائي في اليوم والليلة ٢٢١ و ٢٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥، وابن نسي ٣٥٠، والعمري ١١٤، والطحاوي في مشكن الآثار ١٠١/١، وابن أبي حاتم في السنة ٢٥٦ كلهم من حديث أبي هريرة

(٣) أخرجه أبو يعنى في الحديث ٣٢٩/٩، والعمري في تذكرته من ٢٢٤، والطبراني في الكبير ٢٢/رقم ٦٦٨ من طريقين عن بشر بن طلحة، عن خالد بن يزيد، عن علي بن ميه وبشر بن طلحة ضعيف، وخالد بن يزيد لم يسمع من علي بن ميه فهو منقطع، وأورده الهيثمي في المجمع ٢٦٠/١ عن طبراني وضعفه بسند من مصنفين عنهما مع أن من فوقه وهو بشر بن عتبة - ضعيف أيضا، ولم يشبهه للاقطاع وقد تصح في اسم علي بن ميه إلى علي بن ميه

(٤) هو نفسه من حديث مطول أخرجه البخاري ٤٢٥ و ١١٨٦ و ٥٤٠٦ و ٦٤٢٣ و ٦٩٣٨، ومسلم ٣٣، وأحمد ٤١/٤ و ٤٢٩/٥ من حديث عطاء بن مالك الأعمري.

(٥) في صحيح مسلم ٢٩ من حديث عتبة مرمحا «من شهد أن لا إله إلا الله وأد محمدا رسول الله، حرم الله عليه النار» وفي السخري ١٢٨، ومسلم ٣٢ من حديث أنس أن رسول الله ﷺ قال

أشكر على كثير من لاس حتى طها بعضهم مسروحة وظها بعضهم قس ورود الأوامر والنواهي^(١)، وحملها بعضهم على بار المشركين والكفر وأول بعضهم التحول بالحلوق من الشارع به يجعل ذلك حاصلًا بمجرد قول الله فقط وتأمل حديث الطاعة^(٢) فإن من المعلوم أن كل مؤرخ له مثل هذه الطاعة، وكثير منهم نحل الشر (متفاضلون في الأعمال) أي باختلاف الأحوال

بمعاد وهو دفعه على الرجل إما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وإلا محمداً عبده ورسوله وإلا حرمة على الشر، وفي صحيح مسلم ٩١ من حديث ابن مسعود، «لا يدخل النار أحد في طه مشاع حتى يرد من يمار» وهذه الأحاديث لا ترشد على إطلاقها، لأن الأدلة من الكتاب والسنة متصارعة على أن طاقه من عصاة المؤمنين يعدون أنه يخرجون من النار بالشفاعة، وأوله العلماء ليس بون ذلك بالأعمال الصالحة، أو قالها ثالث، ثم مات على ذلك، أو أنه خرج ديت محرج الغائب، والمحمّد يعمل بشفاعة، ويجيب المعصية أو أن المراء بتحريره على الشر بحرية خارده به

(١) منهم الرهري والوحد وغيرهم، قال الخافض بن رحي في التحقيق كلف لإحلاصه وهذا يعمد حياء، عرب كثر مه كان بالمدينة بعد بول الفرائض والحدود وفي بعضها أنه كان في عروة بيوك، وهو في آخر حياء النبي ﷺ، ثم قال وقد يكون مرادهم بالسح البيان والإيصاح، وقد الام كانوا يعلقون السح على مثل ذلك كثيراً، ويكون مقصودهم أن يات الفرائض والحدود قيين بها موقف دخول الجنة والنجاة من الشر على غير الفرائض، وجناب المحدث، فصار ثبث الموضوع مباح أي مبينة ومصرحة وبموضوع الفرائض والحدود مباحة أي مفسرة على ثبث المصروف وموضحة لها، وقال: «لث الموضوع المطلقة جاءت بقية هي أحاديث أسوأ، وفي بعضها: «من قال لا إله إلا الله صديقاً»، وفي بعضها: «صديقاً»، وفي بعضها: «صديقاً قيبه لسانه»، وفي بعضها: «يقولها من عبده»، وفي بعضها: «قد دت به ساء»، وأطمان به لسانه، وأطمان به قيبه وهذا كله إشارة إلى عمل القلب وتحفمه بمحسني الشهادات، فتحققه بلا إله لا الله، أن لا يآله القلب غير الله حب ورجاء وحيون وموتلاً واسمانه وخصومة وراية وطلب، وتحققه بمعنى أولي محمداً رسول الله أن لا يعد الله يعير ما شرعه الله على لسان رسوله محمد ﷺ

(٢) حديث المنطقة أخرجه أحمد ٢٣/٢ ر ٢٢١-٢٢٢، والترمذي ٢٦٤، وابن ماجه ٤٢٠، والنسائي ٤٢٢١ من حديث النيث بن سعد، عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحيلي، قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ «إن الله يستحسن رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فيشر عليه تسمية وتسمين سملاً كل سملاً مد البصر...» وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان ٢٢٥، والحاكم ١٠٢٥، ووافقه البيهقي، وهو كذا ولا

والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى فمن طريق اللغة فرق بين الإيمان
والإسلام ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام،
.....

فصل

قال الإمام الأعظم رحمه الله في كتابه الوصية ثم اعلم عير الإيمان والإيمان عير
لعمري منيس أد كثيرًا من الأوقات يرتفع العمل من المؤمن، ولا يجوز أن يقال يرتفع
عنه الإيمان فإن انحاض ترتفع عنها صلاة، ولا يجوز أن يقال يرتفع عنها الإيمان، أو
أمر لها شترك الإيمان، وقد كان لها الشارع دعوى الصوم ثم قصيه، ولا يصح أن يقال
دعوى الإيمان، ثم أقصيه، ويجوز أن يقال ليس على الفقير زكاة، ولا يجوز أن يقال
ليس على الفقير الإيمان. انتهى.

وحاصله أن لعمري معايير للإيمان عند أهل السنة والجماعة لا أنه جزء منه، وركن
له من الأركان كما يقوله المعتزلة، لما يدل عليه المعطف الذي هو في الأصل معايرة بين
المعطوف والمعطوف عليه حيث جاء في القرآن من نحو قوله تعالى ﴿اسْمُوا وَعَمِلُوا﴾^(١)
(والإسلام هو التسليم) أي باطنًا (والانقياد لأوامر الله تعالى) أي ظاهرًا (فمن طريق اللغة)
وفي نسخة، ومن طريق اللغة (لوق بين الإيمان والإسلام) فإن الإيمان في اللغة هو
التصديق كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾^(٢) أي بمصدق لنا في هذه لقصة
والإسلام مطلق لانقياد ومنه قوله تعالى ﴿وَنُوحِ اسْمُ﴾^(٣) أي اسماؤه من في السموات
والأرض صوغًا^(٤) أي لملائكة والمسلمون ﴿وَكُرْهَا﴾^(٥) أي الكفرة حين البأس
والإيمان محتصر بالانقياد لسلطان والإسلام محتصر بالانقياد للظهوري كما يشير إليه قوله
تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْتُمْ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي
قُلُوبِكُمْ﴾^(٦) وكما يدل عليه حديث حمزتين عليه السلام حيث فرق بين الإيمان
والإسلام^(٧) بأن جعل الإيمان محصور التصديق والإسلام هو القيام بالإقرار، وعمل الأبرار
في مقام انشوريق (ولكن لا يكون) أي لا يوجد في اعتبار السريعة (يعان بلا إسلام) أي
انقياد باطني بلا انقياد ظهري، كما أن لأهل الكتاب، وكما وجد لأبي طالب حين

(١) الشورى ٢٢٧

(٢) يوسف ١٧.

(٣) آل عمران ٨٣

(٤) الحجرات ١٤.

(٥) حديث جبريل تقدم تحريره فيما سبق

ولا يوجد إسلام بلا إيمان فهما كالظهر مع البص. والدين اسم رفع على الإيمان والإسلام واشترائع كلها

انحصار. وكما صدر لإبليس حان اعتاب فلا بد من جمعهما في صوب انصواب (ولا إسلام بلا إيمان) تأكيد لما قبله ورشارة إلى أنه يستوي تقدم الإسلام على تحقق الإيمان وعكسه في مقام الإقرار. وربما يتقدم التصديق انطاقي ويتأخر الانقياد الظاهري كمؤسي أهل نكتاب وربما يتقدم الإسلام ظاهراً ثم يوجد التصديق صحت كما رفع ببعض المصنفين حيث سلكوا في الآخر طريق المؤمنين ولعل هذا وجه الحكمه في نصه المؤنفه (فهما) أي الإسلام والإيمان كشيء واحد حيث هما لا ينفكان (كالظهر مع البطن) أي للإنسان فإنه لا يحقق وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا يعني سمعقوا بالمعسوس فتدبر. وقد ورد الإسلام خلاية والإيمان مداً أي مبني على شيء

والحاصل أن الإيمان محله القلب والإسلام موضعه الخاف ولجسد الكمال مهم مركب (والدين اسم واقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها) أي لأحكام جميعها. والمعنى. أن الدين يد أطلق فالمراد به التصديق والإقرار وقبول الأحكام بالإنشاء عليهم انصلاة والسلام، كما يستمد من قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَسْخُ عَيرَ الإسلامِ دِينًا عَلَيَّ يُقْلَ مِنْ﴾^(١). وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ عَندَ اللَّهِ لَإِسلامٌ﴾^(٢) وقوله تعالى. ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣) وقوله تعالى ﴿وَرَحِيبَ لَكُمْ الإسلامِ دِينًا﴾^(٤)

وليس مراد الإمام الأعظم أن الدين يطلق على كل واحد من الإيمان والإسلام والشرائع بانفرادها كما توهم شارح في هذا المقام، لأنه حرج عن نظم المعنى.

وفي عقيدة الصحاري^(٥) ودين الله في الأرض والسماء واحد وهو من العبد والتفصير، وبين لتشبيه والتعطيل، وبين الجبر وقدر، وبين الأمن واليأس، وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً: «بنا معاشر الأنبياء ديننا واحد»^(٦)

(١) آل عمران: ٨٥

(٢) آل عمران: ٦٩

(٣) الحج: ٧٨

(٤) المائدة: ٣

(٥) ٢٨٦/٢

(٦) أحمد حه البخاري ٣٤٤٣ ومسنده ٢٣٦٥ ح ١٤٥. «أن أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدين والآخره والأنس. م. بعلات. أمهاتهم شري ودينهم واحد»، أخرجه أحمد ٤٠٦/٢ و٤٢٧ فقط «الأنبياء إخوة لعلاب دينهم واحد ودينهم شتى، وأنا أولى الناس بعيسى ابن مريم لأنه م يكن =

يعرف الله تعالى حق معرفته كما وصف الله نفسه في كتابه بجميع صفاته،

يعني أصبه وهو لتوحيد وما يعني به لكن الشرائع مسرعة لقوله تعالى ﴿لِكُلِّ جَعْبٍ مِنْكُمْ شُرْعَةٌ وَمِنْهَا أَجْزَاءُ﴾^(١) (يعرف الله تعالى حق معرفته) أي لا باعتبار كنهه ذاته وإحاطة صفاته، بل بحسب مقدور العبد وطاقته في جمع حالاته (كما وصف) أي الله سبحانه (نفسه في كتابه بجميع صفاته) أي مداته، وفيه دليل على جوار إطلاق النفس على ذاته تعالى، وأما إطلاق الذات وأكثر الأسماء في اعتبار جمعها من الذات والصفات، وقد ورد تفكرها في كل شيء، ولا تفكروا في ذات الله، وأب من ذكره سيوطي من أنه قد ورد إطلاق الذات عليه سبحانه في البخاري^(٢) في قصة خيب وهو قوله وذلك في ذات، لإثباته فيه بحث من وجهين أم أولاً فلاه كلام صحابي، وأب ثانياً فلاه ليس نصاً في المدعى، بل الظاهر أنه أراد في سبيل الله، وذلك لأن الكفار لما خرجوا به من الحرم بهتلوه قال دعوني أصلي ركعتين، ثم أنشأ يقول

قلست أبالي حين أقتل مسلماً عسى أي شئ كان في له مصرهي

ودلت في ذات الإله وإذ يشأ يدار على أوصى شلو ممزج^(٣)

أي أعضاء جسد مطع، وأب إطلاق الحقيقة كما قال ابن السكيت^(٤) في جمع الجوامع، حقيقته مخالفة لسانر الحقائق فأذكر عليه بن الرمكاني^(٥) حيث قال يمتنع إطلاق لفظ الحقيقة على الله تعالى، فإن ابن جماعة^(٦) لأنه لم يرد في كتابه أي في

= بنو وبه في ربه مازن فإنما دأبهم فأعرفوه، فإنه مروج إلى الخدمة والبيض، سبط كان أنه يقطر وإن لم يصب بلل. وهو في المند ٣١٩/٢ وشرح الشفاء ٣٦١٩

(١) المائة: ٤٨.

(٢) أخرجه البخاري ٤٠٨٦، وأحمد ٢١٠٢، وسنن سعيد ٢ ٥٥ ٥٦، وابن إسحاق ٢/ ١٦٩ ١٨٣، والطبري ٢٩/٣ كلهم من حديث أبي هريرة

(٣) انظر معجم قصص حبيب في رده المعاد ٣/ ٢٠٣ ٢٤٦، وابن كثير ٣/ ١٢٣، ١٢٤، وشرح المواهب ٢/ ٦٤، ٦٧، وسيرة ابن هشام ٢/ ١٦٩ ١٨٣

(٤) هو عبد الوهاب بن يحيى الدين علي بن عبد بكاني السكيت تاج الدين أبو النصر المصري الأديب الشافعي، توفي سنة ٧٧١هـ. أسير تصانيفه طبقات السافعية وشرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيهاري.

(٥) هو محمد بن يحيى بن عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري أبو المعالي الدمشقي الشافعي المصري فاضلي حطب المعروف بابن الرمكاني توفي سنة ٧٢٧هـ. وله من التصانيف الزهد في سبيل القرآن

(٦) هو بدر الدين محمد بن بدر الدين في جماعة الكفائي المعني المقدسي الحنفي توفي سنة ١١٨٧هـ =

وليس يقدر أحد أن يعبد الله تعالى حتى عبادته كما هو أهل له،

مواضع من آياته بجميع صفاته أي الثبوتية والسلبية كسورة (الإخلاص) وكقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١) وما ذكره الآيات على تحقق الذات ومراتب الصفات، وبعل هذا الكلام من الإدماء لهمام مبني على أن الإيمان لا يربط ولا ينقص في حقيقته الإيمان، ولا الإيمان لإجمالي كذب في مرام الإحسان فليؤمن من أن يقول عرفه، وأما قول من قال: ما عرفناك حتى نعرفك فمبني على أن إدراك الذات، والإحاطة بكنه الصفات ليس في قدرة المخلوقات قوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢) ولعوله تعاليم ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْفٌ﴾^(٣) وحلّاف القصيدة بعبارة الحثية

ومن هذا فإن لإمام الشافعي رحمه الله تعالى من انهض مطلب مدبره فاسهم إلى موجود ينتهي إلى فكره فهو مشته، وإن اطمأن إلى العدم الصواب فهو معطل، وإن اطمأن إلى موجود دعترف به حجر عر يدركه فهو مأخذ، ومن ثم لقد سُئل علي رضي الله تعالى عنه عن التوحيد ما معناه؟ فقال: لا تعلم أن ما حطر سالك، أو توهمته في حالك أو تصوّرتة في حال من أحوالك ففاته تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

ويرجح إلى هذا المعنى قول بعضه رحمه الله تعالى، التوحيد إفراد القدم من الحدوث بما لا يحصر سالك لا حادث، فإفراد القدم أن لا تحكم على الله بمشابهة شيء من الموجودات في الذات ولا في الصفات بوجه من الوجوه فإنه لا تشبه ذاته ذات، ولا صفاته صفات فإن الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٤) جاء من إطلاق العدم والقادر والموجود وغير ذلك على المتيقن والحادث فهو اشتراك تعظي فقط، وليس يقدر أحد أن يعبد الله تعالى حتى عبادته كما هو أهل له) أي في استحقاق صاعته من حيث إن العبد عاجز عن مداومة ذكره ومواظبة شكره كما يشير إليه قوله تعالى ﴿وَرَأَى تُغْدِرُ نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُخْصَوهُ﴾^(٥) أي لا يصيدوا عدّها فضلاً عن انصاف شكرها وصرافها من طاعة ربّها، ولهذا المعنى قبل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حِينَ لَقِيتُمْ﴾^(٦)

- ومنه من تصانيف الصوفي البديري وهو المصباح في شرح نود التوضيح وغيرها

(١) الشورى: ١١.

(٢) الأنعام: ١٠٣.

(٣) طه: ١١٠.

(٤) إبراهيم: ٣٤.

(٥) آل عمران: ١٠٢.

ولكنه يعده بأمره كما أمر بكتابه وسنة رسوله

مسوح بقوله تعالى ﴿وَنَقُصِّ إِلَيْكُمْ الْقَصَصَ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ﴾ (١) لأن حق التقوى يحجر عنه لأصفياء، كما فسره سيد الأنساء صلوات الله تعالى عليه وعليهم وسلامه بقوله «هو أن تصدع فلا يعصى، وتُشكر فلا يكفر، وتُذكر فلا يُنسى» (٢) ولتحقيق أن المعرفة بما تحققت استمرار حكمها في جميع أحوال العادة بخلاف العادة، فإنها تجب على بعد في كل لحظة ولحظة، وهو عاشر عن استمرار هذه الحالة لصعوبة البشرية عن تقيم بالعبودية، كما تقتضيه الربوبية فلا أقل من أنه يقع منه العمل والعبادة من المحصرة، وهو كفر عند أرباب الحقيقة، وأصحاب الصريفة (٣)، وإن رُفع عن العمة على سان صاحب الشريعة ورحمة على الأمة من حيث إنه كاشف العمة

وقد أشار سبحانه وتعالى إلى هذه المنصورة بقوله تعالى ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ﴾ (٤) فليس لأحد أن يقول عبادت الله من عبادته (ولكنه) أي الناس (بعده) أي عيده (بأمره) كما أمر بكتابه وسنة رسوله (أي وفي حكمه بوصف لعجز عن أداء حقه) ولهذا قال بعض النصارى: «نولا أمره سبحانه بعبادة ﴿يَلَا بُدَّ لِيَاكَ تَسْمِين﴾» (٥) لما قرأه بعدم قياسي في مقام حقيقة لإحلاس في العبودية وتحصيل الاستعانة في العبادة وغيرها من المحصرة الربوبية (٦)، ودخله عبادة الصلاة والسلام في نحو هذا المقام قال «لا

(١) الحقائق ٥٦.

(٢) حرجه ابن مردويه كما في تفسير ابن كثير ٣٩٦/١ عن ابن مسعود مرفوعاً والراجح ومنه كذا أخرجه الحاكم ٢/٢٩٤، والطبري ٨٥٠١، والطبري ٧٥٣٩ وصححه الحاكم على شرطهما وذكره الثوري ٧٥٣٤ عن الثوري عن ربه عن مرة عن ابن مسعود مرفوعاً وسبح الثوري شعبه ٧٥٣٥ و٧٥٣٦ وقامعهما البيهقي ٧٥٣٧ وتابعهما خير عن أبيه ٧٥٣٨ وبعدهم ٧٥٤٠ والمسنودين وبعدهم ٧٥٤١ منصور على ربه هؤلاء أئمة أثبات ربه كهم مرفوعاً وهو المرفوع، وعلقه الثوري في تفسيره ٢٥٩/١ فقال، وقال ابن مسعود وليس عباس بذكره.

(٣) لا يوجد في الشريعة الإسلامية ومصادرها الأساسية الكتاب والسنة شيء يسمى آيات الحقيقة، وأصحاب الطريقة ولا توجد هذه التخصيصات الدعية إلا عند المنصورة وهذه التخصيصات لا تجوز شرعاً

(٤) العاين ٦

(٥) الفاتحة ٥

(٦) هذا الكلام مردود على الله، وهو إن لم يكن مستهانة بفاتحة الكتاب فهو إضرار حقاً أمر الله به ورسوله ومخالفة جريئة لأمر الله عز وجل قال الحافظ ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية ٢٣: «العبادة هي الدعة من الله يقال طريق معبد ويعبر معبد أي مدلل وفي الشرع عبارة عما يجمع =

ويستوي المؤمنون كلهم في المعرفة واليقين والتوكل والمحبة والرضى والحروف والرجاء.

أحصى شاء عليك أنت كما أنيب على نفسك^(١)، وكان عنه الصلاة والسلام يستعمل بعد
مخرج العبادة إجماعاً إلى أنه مقتصر في أداءه نحو الطاعة، كما يشير إليه قوله تعالى ﴿كَلَّا لَمْ
يُقْصِرْ بَأْمْرُهُ﴾^(٢) ويستمر على هذا التحقيق قول الإمام الأعظم على وجه التدقيق
(ويستوي المؤمنون كلهم في المعرفة) إذ هي نفسها (واليقين) أي هي أمر الدين (والتوكل)
أي على الله تعالى دون غيره (والمحبة) أي لله ورسوله (والرضى) أي بالتقدير والتقصير
(والخوف) أي من عصبه وعقوبته (والرجاء) أي لرضائه ومثوبته

كما، المحبة والحبوب والحروف. يقدم المؤمنون وهو إياك وتكرر للاهتمام ونحوه أي لا بعد إلا
إياك ولا تترك إلا عليك وهذا هو كمال الطاعة، والدين منه يرجع إلى هذين المسمى وهذا كـ
من بعض السلف الصالحين من القرآن، ومنهم من هذا، لكلمة ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ في أول سورة
من المبرك، والآخر في قوله من الحول والقوة والتعرض إلى الله عز وجل وهذا المسمى في غير آية
من القرآن كما قال تعالى ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، ﴿مَنْ هُوَ الرَّحْمَنُ
أَمَّا بِهِ دَعِيَّةُ تَوَكُّلًا﴾، ﴿أَرَبَ شَرْقٍ وَمَغْرَبٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاعْبُدْهُ وَكَلَّا﴾، وكذلك هذه الآية
الكرامة ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ ثم قال، في ذلك دليل على أن أول السورة حبر من الله
تعالى نالته على نفسه الكرامة بحملي صفاته الحمسي وإرشاد لعباده بأن يشعروا بحبه بديع وهذا
يصح صلاة من لم يدرك ذلك وهو قادر عليه كما جاء في صحيحين عن عبادة من انصامت قال
قال رسول الله ﷺ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ يَمُرُّ بِغَيْرِ عَيْنِهِ مِنَ الْكِتَابِ» هـ وانظر فيه كلامه هـ

هو بعض حديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٩١/١٠، ومن طريقه مسلم ٤٨٦، وابن ماجه
٣٨٤ عن أبي أمامة عن عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأخرج، عن أبي
هريرة، عن عائشة قالت ذهب رسول الله ﷺ في العرش بالتمسك، فوميت يدي على نعل
قدسه، وهو في المسجد وهذا مصوات وهو يقول «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرُضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِمَعَادَتِكَ مِنْ
عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَةً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَنْيَبَ عَلَى نَفْسِكَ» وأخرجه أبو داود
٨٧٩، أحمد ٨١٦ و٢٠١، والنسائي ١٠٢-١٠٣ من طريقين عن عبد الله بن عمر به
وأخرجه مالك ٢١٤، ومن طريقه الترمذي ٣٤٩٣، والبيهقي ١٢٦٦ عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن إبراهيم بن البخاري الثيمي أن عائشة أم المؤمنين قالت قال ابن عبد الله فيما نقله
الرقاني عنه ٣٧/٢ ثم يحتج عن مالك لإسناده وهو مسند من حديث الأخرج عن أبي هريرة عن
عائشة ومن حديث عروة عن عائشة من طلق مصباح، وانظر جامع التحصيلين من ٣٢٠-٣٢١
للمصنف

وأخرجه أبو داود ١٤٢٧، والترمذي ٣٥٦٦، والنسائي ٢٤٨/٢ و٢٤٩، وابن ماجه ١١٧٩، وأحمد
٩٦/١ و١٨٠ كنهم من حديث عبيد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر
وبره «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرُضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِمَعَادَتِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي
ثَنَةً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَنْيَبَ عَلَى نَفْسِكَ» وإسناده قوي

(٢) ج ٢٣.

أعدهم أنه يجب على العبد أن يكون حائفَ راجٍ لقوته تعالى ﴿أَمِنْ هُوَ قَانَتْ آيَاءُ
الَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَغْفِرَ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ
خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٢)، والتحقيق أن الرجاء يستلزم الخوف، وبولا ذلك لكان أمنا والخوف
يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قسوطًا ويأسًا، فالخوف المحمود الصادق بحال بين
صاحبه وبين معارم الله سبحانه، فإذا تعدد ذلك خفف منه اليأس والقسوط والرجاء
المحمود رجاء عمل بطاعة الله تعالى على نور من ربه، فهو راجٍ بمشورته، أو رجل أدب
دينا، ثم تاب منه إلى الله فهو راجٍ لمعرفته.

أما إذا كان الرجل متماديًا في التعريط والخطيئ ويوَجو رسة الله تعالى بلا عمل
فهذا هو المروء والتمني والرجاء الكاذب.

قال أبو عبي الروذباري^(٣) رحمه الله الخوف والرجاء كحياحي الطائر إذا استويا
أسوى الطير، وثم طرانه، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص، وإذا دها صدر الطائر في
حد الموت^(٤)، وهذا الذي ذكره الشيخ عراقي لم يروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال
لو نوذي بي المحشر أن واحدًا يدخل الجنة لأرجو أن أكون أنا، وإن قيل إن واحدًا
يدخل النار أخاف أن أكون أنا، وهذا بعضهم يعني أن يكون الرجاء غالبًا للحديث
الفيلسي، «أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء»^(٥)

وهو بعضهم الأولي أن يكون الخوف غالبًا عند الشباب، والصحة والرجاء حال
الكبر وامرض نفوسه عليه للصلاة والسلام قل هو به ثلاث لا يمتز أحدهم إلا وهو
يحسن ظن بربه^(٦)، وهذا وكما إذا حقه هربت منه إلا الله تعالى فإنك إذ جفته

(١) الزمر: ٩

(٢) البقرة: ١٦٦

(٣) مرجع الخطيب في تاريخه ١، ٣٢٩، ٣٣٢، وقال محمد بن أحمد بن العباس، أبو علي
الروذباري من كبار الصوفية، سكن مصر، وكان من أهل الفصل (الفهم)، وله تصانيف حسنة في
التصوف، نقلت عنه، وأشبه له من تلمذته أبيات، وقال: توفي سنة ٣٢٢ هـ.

(٤) وكلام أبي عبي الروذباري هنا مأخوذ من شرح الطحاوية ٢ / ٤٥٠ - ٤٥٧

(٥) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢ / ٤٩١ و ١ / ٤١٠، وصححه ابن حبان ٢٤٦٨ من حديث وائنه بن
الأسعج.

(٦) أخرجه مسلم ٢، ٢٨٧٧، وأبو داود ٢، ٢١١٣، وابن ماجه ٤، ٤١٦٧، وأحمد ٣ / ٢٩٣ و ٣٢٥ و ٣٣٠،
و ٣٩٠، والفيلسي ٧٧٩، والخطيب ١٤، ٣٤٧ - ٣٤٨، وأبو يعقوب في حلية ٥ / ٨٧ و ١٢١ =

هروب إليه، فاختاف هارب من ربه إلى ربه كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿فَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ﴾^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك»^(٢) وول بعضهم من عبد الله بالحب وحده فهو رقيق^(٣)، ومن عبده بالحق وحده فهو حروري^(٤)، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجي^(٥)، ومن عبده بالحب والحق والرجاء فهو مؤمن موحد، وأب كلام صاحب المنار^(٦) أن الرجاء أضعف منار المرید^(٧) فهو بالإضافة إلى عدم الحب الذي هو حال المرید، بل قال المحقق الرزي إن لم يعبد الله إلا لحوق بره، أو طمع في جنة ليس بمؤمن لأنه سبحانه يستحق أن يُعبد ويُطاع لله^(٨)، وهذا معنى ما ورد: «يُغْمِ التُّمَدُ صِهْبٌ لَوْ لَمْ يَحِبَّ اللَّهُ لَهُ

= كلهم عن حديث جابر بن عبد الله

(١) الدرر السنية: ٥.

(٢) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٦٣١١، ومسلم ٢٧١٠ ح ٥٦، وأبو داود ٥٠٤٦، وأحمد ٢/ ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٦، والسنائي في اليوم والليلة ٢٨٠ و ٢٨٢، واليعقوبي ١٣١٥، وابن حبان ٥٥٣٦ كلهم من حديث البراء بن عازب

(٣) قال في القاموس: الرقيق بالكسر من نشوة، أو القائل بأسى والعفة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطئ الكفر، ويظهر الإيمان وهو محرب رت ديني أي حين المواقفة

(٤) سمعته إلى حروري عن ميلين من النكوة، يقال لمن يعتمد مذهب الخوارج، لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي رضي الله عنه بالبدعة المذكورة، ومقصود المشرح فيما نقله عن بعضهم أن من عبث بجانب الحق وحده فقد سلك مسلك الخوارج الذين يكفرون أصحاب المعاصي ويحللونهم في النار إذا ماتوا من غير توبة

(٥) في تشعب سبب أخرجه مولانا أحمد، أنه من إرجاء الثاني أنه من الرجاء، وذلك المشهور مرجئه بالمهر، وهم من إرجاء والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق لا كمر

(٦) هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحميد بن سبيبة حافظ تقي الدين أبو العباس الحنفي ثم لدمشقي الحسيني العقبة المحدث المبرور سنة ٧٢٨هـ، أشهر مصنفاته الفتاوى الكبرى ومنال السالكين واقتضاء الصراط المستقيم وغيرها كثير

(٧) قال القاضي ابن أبي المر العنيني في شرح الطحاوية ٤٥٧/٢ أقي كلامه بغير أي ابن تيمية من الرجاء والحق عن قوله المذكور من أسرف منار المرید ١ هـ وقال ابن القيم في مدارج السالكين ٣/ ٣٧ ٤١ بعد أن أورد الكلام المذكور شيخ الإسلام - يريه صاحب منار السالكين - حسب بيانه، الحق أحب إليما منه، وكل من هذا المقصود ﷺ فسأخود من قوله ومروك ومن يحمل دلالة على أحسن محاملة ١ هـ ثم بين ما فيه من الاعتراض

(٨) من الرازي ما ينقص ما أمر الله سبحانه به في عبادات الآيات، كثير من أحاديث رسول الله ﷺ التي تدعو إلى الطمع في الجنة، والحق في النار

والإيمان في ذلك ويتفاوتون فيما دون الإيمان في ذلك كله

يصفه^(١) ومن ثم لما قبل له ﷺ عندما قام من الليل حتى تورب قدماء أقبل هذا وقد عمر الله ذنبت ما معدم وما مأخر. فان «أفلا أكون عبداً شكوراً»^(٢). وعن عيني كرم الله وجهه إن قوماً عبدوا رغبة فبلك عبادة التجار، وإن قوماً عبدوا رغبة فبلك عبادة العبيد، وإن قوماً عبدوا شكراً فبلك عبادة الأحرار، كذا نقله عنه صاحب ربيع الأبرار^(٣) (والإيمان في ذلك) أي الإيقان بثبوت داته، وتحقق صفاته وهو معطوف على قوله «وإرحاء» (ويتفاوتون) أي المؤمنون (فيما دون الإيمان) أي في غير التصديق والإقرار بحسب تفاوت الأبرار في القيام بالأركان واخلاف العجار في مراتب انصباب (وفي ذلك كله) أي يتفاوتون أيضاً فيما ذكر من المراتب اعليه والحالات السنية لاختلاف منازل الصوفية^(٤) رحمهم الله تعالى

فان الصوفي رحمه الله تعالى والإيمان واحد وأهده في أمراء سواء وانتفاض [بهم]^(٥) بالخشية والتقوى ومخالفة الهوى، وملازمة الأوامر^(٦)، هذا ردهم شارح في هذا المقام إلى أن تمديد الكلام استواء أهل الإسلام في كرمهم مكنفين بهذه الأحكام ولا يخفى أن ما اخترناه أدق في نظام المرام

ثم تحقيق هذه المقامات العلية محل بسطه كتب لسادة الصوفية وقد يتنا طرماً منها

- قال النحاشي ابن كثير في تفسيره ٢٤/١ كرم العبد لله عز وجل لا ينبغي أن يطلب معه ثواب ولا أن يدفع عبداً كما قاله ابن العربي لا أحسن ديدنت ولا دفنة معاد إنما أسأل الله نجاته وأعوذ به من الخلق فقال النبي ﷺ «محرلها فليدند» ١ هـ

(١) لم أجده

(٢) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١١٣٠ و٦٤٧١، ومسلم ٢٨٩ ج ٧٩ و٨٠، والترمذي ١١٦٦، والسنائي ٢٩٣/٤، راس مائة ٤١٩، وأحمد ٢٥١/٤ و٢٥٥، والبيهقي ١٦/٣، راس بيان ٣١١، وراس حريم ٨١٣٣، والبقوي ٩٢١، وعبد الوار ٤٧٤٦، والحميدي ٧٥٩ كرمهم من حديث العميرة بن شعبة

وفي الباب عن عاتقة عبد البخاري ٤٨٢٧ ومسلم ٢٨٨٠، وأحمد ١١٥/٦، والبيهقي ٣٩/٧، وأبي نعيم ٢٨٩/٨

وعن أبي هريرة عن ابن خزيمة في صحيحه ١١٨٤، وأبي نعيم في الحلية ٢٠٥/٧

(٣) هو ربيع الأبرار ونص الأبرار للرحماني المشهور سنة ٥٢٨ هـ

(٤) لا علاقة بقول الإمام أبي حنيفة رحمه الله هنا بمنزلة الصوفية التي يتحدث عنها الخارج

(٥) سقطت كلمة بينهم عن الأهل وأثبتناه من شرح المعتمد الطحاوي

(٦) شرح الصالحية ٤٥٩/٢.

والله تعالى متفضل على عباده عادل قد يعطي من الثواب أضعاف ما يستوجبه العبد تقديراً منه، وقد يعاقب على الذنب عدلاً منه وقد يعفو فضلاً منه

في التفسير والشروح الحديثية (والله تعالى متفضل على عباده) أي عامل بعضه على بعضهم (وهادل) أي عامل بعينه في بعضهم كما قال الله تعالى ﴿وَالله يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١) وفي الحديث القدسي «خَلَقْتُ هَؤُلَاءَ الْمَحَنَةَ وَلَا أُبَالِي وَخَلَقْتُ هَؤُلَاءَ لِلدَّارِ وَلَا أُبَالِي»^(٢) وهذا دعتار توفيق الإيمان وتحقيق الخذلان ويروى عنه قوله (قد يعطي) أي الله سبحانه (من الثواب) أي الأجر على الصاعقة في الدنيا والآخرة (أضعاف ما يستوجبه العبد) أي يستحق (تفضلاً منه) أي في الريادة كما قال الله تعالى: ﴿وَالله يضاعف لمن يشاء﴾^(٣) أي ما يشاء من الدرجات في المثوبة ومقام الشهادة بحسب الإحسان، (وقد يعاقب على الذنب) أي بقدر ما يستحقه العبد بلا زيادة عقوبة (عدلاً منه) كما أحسن عليهما في كونه بقوله تعالى ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِسَيِّئَةٍ فَلَا يَخْرِي إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظَنُّونَ﴾^(٤) أي بعض ثواب أو زيادة، عذب (وقد يعفو) أي عن السيئة (افضلاً منه) سواء يكون بواسطة شعاعه أو بذوقها لقوله سبحانه وتعالى ﴿وَمَا أَمْثَلُكُمْ فِي نَفْسِيْةٍ فَمَا كَسَبَ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٥) ولقوله تعالى ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٦) أي ما دون الشرك صغيراً أو كبيراً لمن يريد عفوانه تفضلاً

والخاص أن ريادته انبثرت عنه، وأما الريادة عندهم من جهة ولكل فصل محض ورحمة حاصلة، وربما يكون الريادة بسبب اختلاف مقامات أصحاب العباد، أو بحسب تحقق مجرد الإرادة بما سواهم من عبادة السعادة، وأما قول شارح عبيد له أن يعطي من الثواب حد المساويين في العبادات ويستقيم أكثر مما يعطي الآخر، أو يعفو عن أحد

(١) يونس: ٢٥

(٢) أخرجه أحمد ٤٤٦/١، والبرار ٢١٤٤ من حديث أبي الدرداء وقال الهيثمي في المجمع ١٨٥/٧ رواه أحمد والبرار والهيثمي ورجاله رجال الصحيح.

ثبت عنه أبو الربيع سليمان بن عبيد، ضعفه ابن معين، وثقة دحيم بن حبان وقال أبو حنيفة لا بأس به وقال البرار لا يعبه يروي بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد وإسناده حسن، وله شواهد أخرى انظر المجمع ١٨٦/٧

(٣) العنق ٢٦٦

(٤) الأنعام ١٦١

(٥) الشورى ٣٠

(٦) النساء ٤٨

وشفاعه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حق وشفاعة نبينا عليه الصلاة والسلام للمؤمنين
المدنيين ولأهل الكباثر منهم المستوجبين العقاب حق ثابت

لمتدوير في الذنب دون الأحرار لا تمارت في قصده وحده محطاً فاحشاً مخالفاً
للكتاب والسنة وتحكم على الله تعالى في مقام لإزالة المشيئة، وقد قال الله تعالى:
﴿وَالصَّلَاةُ لِلَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ﴾^(١) وحاصل المرام في هذا المقام أن أمره سبحانه
نائبه ليس عباده لا يخلو عن عبده وفضله على رفق مراده، مع أنه قد ورد في حديث
روى موقوفاً ومرفوعاً: **أَلَا أَلَا اللَّهُ عَذَّبَ أَهْلَ صَارَتْ، وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ عَزِيزٌ ظَالِمٌ**
لَهُمْ وَهُوَ رَحِيمٌ كَانَتْ رَحْمَةً حَبِيزاً لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ^(٢) روى أحمد وأبو داود وابن
ماجة رضي الله تعالى عنهم، وشفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) أي عمومياً في
المقصود (وشفاعه نبينا ﷺ) أي خصراً في المقام المحمود واللواء الممدود والموصى
المرود (للمؤمنين المدنيين) أي من أهل الصنائع المستحقين للمقام (ولأهل الكباثر منهم
المستوجبين العقاب حق ثابت) بعد ورد **شَفَعْتِي لِأَهْلِ الْكِبَاثِرِ فِي أُمَّتِي**^(٣) روى أحمد
وأبو داود والترمذي، وابن حبان، والحاكم عن أبي أسود الترمذي، وابن ماجة، وابن حبان،
والحاكم عن جابر والطبراني، عن ابن عباس، ولحظيت، عن ابن عمر، وعن كعب بن
عجرة رضي الله تعالى عنهم، فهو حديث مشهور في المعنى، من الأحاديث في باب
لشفاعة متواتره، المعنى ومن الأدلة على تدهيق الشفاعة قوله تعالى ﴿وَاسْتَعْمِرْ دُنُوتَكَ

(١) الحديد ٢٩

(٢) هو نسخة من حديث مطول حسن، أخرجه أبو داود ٤٦٩٩، وابن ماجة ٧٧، وأحمد ٥/٥
١٨٢-١٨٣ و ١٨٥ و ١٨٩ من حديث ابن النجاشي، ثم أثبت أبي بن كعب، فثبت له ومع في
معنى شيء من القدر، فثبتني بشيء، من الله أن يذهب من قبلي، قال **أَلَا أَلَا اللَّهُ عَذَّبَ**
فَدَكَمَ، فقال ثم أتت عبد الله بن مسعود لقدر مثل ذلك، قال **ثُمَّ أَتَيْتُ حَبِيزَةَ**، فقال مثل ذلك،
قال **ثُمَّ أَتَيْتُ رِيْدَ بْنَ ثَابِتٍ**، فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك وأخرجه ابن حبان ١٨١٧، وابن
أبي عمير ٢٤٤، والآجري في الشريعة من ١٨٧، والطبراني في الكبير ٤٩٤٠، واللائكاثي في
السنة ١٠٩٣ و ١٢٣٢

(٣) حديث صحيح بطرقه وشراعه، أخرجه أبو داود ٤٧٣٩، والترمذي ٢١٢٥، وأحمد ٣/٣ و ٢،
والطبراني ٢٠٢٦، وأبو يعين في الحلية ٢٦١/٧، والطبراني في الصغير ١/١٦٠ من حديث أنس،
وصححه ابن حبان ٢٥٩٦، والحاكم ٦٩/١، وأخرجه الترمذي ٢٤٣٦، وابن ماجة ٤٣١٠،
والطبراني ١٢٦٩، وأبو يعين في الحلية ٢٠٠-٢٠١ من حديث جابر بن عبد الله، وصححه
الحاكم ٦٩/١، وأخرجه الطبراني ١٤٥٤ من حديث ابن عباس، ولحظيت البغدادي ١١/٨ من
حديث ابن عمر

ووزن الأعمال بالميزان يوم القيمة حق،

والمؤمنين والمؤمنات^(١) ومم فوله سبحانه وتعالى ﴿لَمَّا تَتَذَكَّرُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾^(٢) إذ مفهرمه أنب سمع المؤمن، وكذا شفاعة الملائكة لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الزَّوْجُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أُذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَدْ صَوَّتَ﴾^(٣) وكذا شفاعة العلماء والأرباء والشهداء والعقراء، وأطفال المؤمنين الصغيرات على ليل.

وقال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في كتابه الوصية: وشفاعته محمد ﷺ حق لكن من هو من أهل الجنة، وإن كان صاحب كبير انتهى وظاهره أن هذه الشفاعة ليست محصورة بأهل الكائن من هذه الأمة فوله عليه الصلاة والسلام نالسة إلى جمع الأمم كائنت القنة، وبين الرحمة، وقد ثبت أن له عليه الصلاة والسلام أنواعاً من الشفاعة ليس هد مقام سطحها، وهي العقائد السلفية^(٤) والشفاعة ثالثة [للمرسل]^(٥)، ولأخير في حق أهل الكائن المستفيض من أحرار، وهي المسألة خلاف المعتزلة إلا هي نوع الشفاعة لرفع الدرجة (ووزن لأعمال) أي المجتسمة أو صحتها الترممة (بالميزان) أي لدي به لسان وكفتان (يوم القيامة حق) لفوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا يَوْمَئِذٍ الْحَقَّ مِن تَحْتِ مَوَازِينِهِ فَأَرِيتَ هُمُ الْمُفْضَحُونَ وَمَن حَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ سَاءَ كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظُنُّونَ﴾^(٦) إظهاراً لكمال الفصل وحمل العدل كب قال الله سبحانه وتعالى ﴿وَنُصِصَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ بَيْنَهُمْ حِتَّةٌ فَرْدٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكُفًى بِنَا حَاسِبِينَ﴾^(٧).

وقال العراقي راقطوني^(٨) رحمهما الله تعالى لا يكون الميزان في حق كل أحد فالعون ألفاً الدين يدخلون لجة بعير حساب لا يرفع بهم الميزان، ولا يأخذون صحناً

(١) سورة، ٥٥.

(٢) البقرة، ٤٨.

(٣) البقرة، ٣٨.

(٤) ص، ١٨٢.

(٥) تصحيح في الأصل: لرسول ﷺ وصحتها من العقائد السلفية.

(٦) المؤمنون، ١٠٢.

(٧) الأنبياء، ٤٧.

(٨) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عرج الأنصاري المبرجي المالكي صاحب التصريح المشهور الذي يدل على إمامه، وكثرة طلائعه، ووجود فضله، وسخر في مختلف القرون المبررى سنة ٦٧١ هـ. انظر طبقات المفسرين بن داود، ٢/٢٩، وحسن المحاضرة ١/٥٧٧.

وهو بظاهره بحالفت تقسيم القرآن، وأما ما ذكره القوموي رحمه الله تعالى من أن الشرح الإمام علي بن سعيد الرضائي رضي الله تعالى عنه شئ أب العيران بكون للكفار، هذا لا مردود، بقوله تعالى ﴿وَمَنْ حَمَلَتْ مَوزِيهَ فَأُولَئِكَ يَنْتَظِرُونَ﴾ وأما ما شئل عنه مرة أخرى فقال: قد روي أن خالدون^(١)، والمؤمن لا يخلد في النار، وأما ما شئل عنه مرة أخرى فقال: قد روي أن لهم ميقات، لا أنه ليس المراد من ميزانهم ترجيح إحدى الكفتين على الأخرى، لكن المعنى به تمييزهم إذ انكدر متمايرون في العذاب، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَافَقِينَ فِي النَّارِ﴾ لا أسفل من النار^(٢) وقال الله عز وجل ﴿أُدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾^(٣) فيه أن الرويه لحدكوره لا أصل لها والعيران م رُصع لتمييز العرابت في الكفر والإيمان، وإلا فكيف أن المشركين والكفر بهم فركات كذلك للمسلمين الأبرار درجات

فانصوب أن إية العيران والكتابات وأكثر ما وقع في المرآة المعجيد من الوعد والوعيد فهو محتص بالكفار ولأبرار، وما ذكر فيه حال العصاة والعُبد ليكنون بين الحرف والرجاء في تنك الدار بين اسقام في دار القرار، وفي دار البوار، نعم قد ورد أن من استوب حسباته وسيناته فهو من أهل لأعراف فيأحر دخوله في الجنة عن أهل المعرفة، لأنصاف، المصاهدين في المصاف والمفانمين بأنواع الطاعة من الصلاة وأطواف والاعتكاف، وأما قوله تعالى ﴿فَلَا تُقْسِمُ لَهُ يَوْمَ الْقِسْمَةِ وَرَبُّكَ﴾^(٤) أي مقداراً، ولا عشاراً عند الله، ثم ذكر الموارين بلفظ الجمع، ولحال أن الميران واحد نظر إلى كثرة الخلق على سبيل المفصلة الجمع بالجمع أو لأن كسر ذلك الميرور عر عنه مدفظ الجمع في ميدان لبيان، أو جمع مورود، ولا شك في جمعه، وأما قوله القوموي: أن المورود هو العمل الذي به وزن وخطر عنه سجاته فيس على طلاقه، بل المورود أهم من العاصه والمعصية حتى يظهر الثقل والخفة بحسب ما تعلقت به الإرادة والمشيئة ويتوقف فيه على بيان كيفيته سوء يقال بوزن صحائف الأعمال أو بتجسيم الأقوال والأفعال، والحكمة فيه ظهور حال الأرباء من الأعداء فيكون للأقوي أعظم السرور وبالأخري أعظم السرور وفي الحقيقة يظهر الفصل والعص في يوم الفصل

(١) الأعراف: ٩

(٢) النساء: ١٤٥

(٣) غافر: ٤٠

(٤) الكهف: ١٠٥

وقال الإمام الأعظم رحمه الله في كتابه الوصية والميم إن حق بقوله تعالى ﴿وَبَصَّحَ الْمُؤْمِنِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١) الآية وقراءة الكتاب حق بقوله تعالى ﴿يَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ لِيَوْمٍ عَتِيدٍ حَسِيبًا﴾^(٢) انتهى، وفي هذا الاستدلال إجماع إلى أن الحكم في وضع الميزان للمعاد حال المعاد، إنما هو معرفة بأن مقادير أعمالهم ليس لهم الثواب ولعقاب بحسب اختلاف أعمالهم، وفيه إشعار بأن إعطاء كتاب الأعمال في أيدي العمال حق أيضاً بقوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حَسَابًا يَسِيرًا﴾^(٣) أي سهلاً لا ينفش فيه، وهو أن يجاري على الحسنات ويتجاوز عن السيئات ﴿وَيُقَلِّبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾^(٤) أي مما هي الجهة من المحور العين ولآدميت أو إلى عشيرته المؤمنين أو إلى فريق المؤمنين ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾^(٥) أي شماله من وراء ظهره ﴿فَسَوْفَ يَدْعُو بُزُورًا﴾^(٦) أي هلاكاً يقول يا ربوراه ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ أي يدخل النار ﴿إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ﴾ أي في الدب ﴿مَسْرُورًا﴾ أي بانبع هواء وبديبه في الكفر بغيراً بالعدل والجهاد فارتد عن الآخرة، فيبين الإمام الأعظم رحمه الله أن الحساب وإعطاء الكتاب مقارن فكان حكمهما وحداً حيث لا يمكن أن يتركه الإمام على حدة لا يتعدى الاكتفاء، والظاهر أن إعطاء الكتاب قبل ميزان الحساب لقوله تعالى ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حَسَابًا يَسِيرًا﴾ فتفسيره ورد في السنة أن من يوقش في الحساب يوم القيامة عذب^(٧)

وقد أنكر المعنونة الميزان والحساب والكتاب بغيرهم الماقصة مع وجود الأدلة

(١) الآية، ٤٧.

(٢) الإسراء ١٤.

(٣) الأنعام ٨.

(٤) الأنعام ٩.

(٥) الأنعام ١٠.

(٦) الأنعام ١١.

(٧) أخرجه البخاري ٣، ٤٩٣٩ و٦٥٢٧، ومسلم ٢٨٧٦ ح ٧٩ ر ٨٠، وأبو داود ٣٠٩٣، والترمذي ٣٣٣٧، وأحمد ٤٧/٦ و١٢٧ ر ٢٠٦، وابن حبان ٧٣٦٩، والطبري ١١٦/٣٠، والبيهقي ٤٣١٩ كلهم من حديث عائشة وذكره الميوطي في الدر المنثور ٤٥٦/٨ ورواه بسببه إلى عبد بن حميد، وأبو المنصور، وابن مردويه ولفظه فمن خرب عقلت أنت فقلت يا رسول الله ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حَسَابًا يَسِيرًا﴾، قال ذلك العرفس، بين أحد يحاسب يوم القيامة إلا ملكت.

والنصارى فيما بين المحصور بالمحسنة يوم القيامة حق وإن لم تكن لهم المحسنة فطرح
المحسنة عليهم حق جائز.

القاعدة في كل من هذه الأبواب، وأما ما وقع في المحنة من أن كتاب الكافر يعطى
شماله أو من وراء ظهره فيؤهم أنه شك ومتروك في أمره، وليس كذلك بل ذكره بأو
لاختلاف ما جاء في الآيتين، وهو إما محمول على الجمع بينهما كما أشرنا إليها، وإما
لتسوية فيعطى شماله وهو أقرب من لإسلام، وبعضهم يعطى من وراء ظهره
وهو المعتبر بالكيفية عن قبول الأحكام، وهي كتب كتبها المصلحة أيام حياتهم إلى حين
معاتهم كما قال الله تعالى ﴿أَمْ يَحْسُبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سُرْمَهُمْ وَسُخْرَاهُمْ﴾^(١) أي ما
يخبرونه من الغير وما يتكلمون به فيما بينهم (بلى) أي تسمعهم (ورسلنا) أي المصلحة
(بديهم يكبرون) أي جميع أعمالهم وأحوالهم وفيه رد على من رعم أن الملائكة ليس لهم
اطلاع على بواطن الحق (والقصاص) أي المعاقبة بالمثالة (فيما بين المحصور) أي من نوع
لإنسان والعلاء (بالمحسنة يوم القيامة) أي بالمحسنة كما في نسخة حق أي ثابت يعني
بأحد حسنة الظالم وإعطائه للمحصور في مقابلة مظالمه، إذ ليس هناك الدنياير والدراهم
(حق وإن لم تكن لهم) أي لنظمه (المحسنة) أي بأن لم يوجد لهم الطاعات، أو في
لكثرة السيئات (طرح) وفي سح صرح (السيئات) أي وضع سيئات لمطموين (عليهم) أي
على رقة العالمين (جائز وحق)، وفي نسخة حق جائز وكلاهما لتأكيد، ومعهما ثبت
وحاتر عقلاً ووارد نقلاً، فيجب لاعتماد على هذا لاعتماد لما ورد من أنه عليه الصلاة
ولسلا قال «من كاتب له مظلمة لأحبه فليحلفه مدني يوم قبل أن لا يكون دينار ولا
درهم إن كان به عمل صالح أحد منه يقدر مظلمته وإن لم يكن له حسنة أحد من سيئات
صاحبه يحمل عليه»^(٢). وقال عليه الصلاة والسلام لأصحابه الكرام «أندرون من المجلس؟
قالوا المجلس فما من لا درهم له، ولا متاع، فقل عليه الصلاة والسلام إن المجلس من
بأنى يوم القيامة نصلاة وصيام وحسنة، وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك
دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسنة، وهذا من حسنة فإن بقيت حسنة قبل أن
ينفسي ما عليه أحد من خطيئهم فطرح عليه، ثم طرح في النار»^(٣). ثم هذا في حق

(١) الرخرف ٨٠

(٢) أخرجه البخاري ٢٤٤٩، ٦٥٣٤، الترمذي ٢٤١٩، والطحاوي ٢٢٢٧، الطحاوي في مشكل
الآثار ٧٠/١، وأحمد ٤٣٥/٢ و٥٠٦ من حديث أبي هريرة

(٣) أخرجه مسلم ٢٥٨١، الترمذي ٢٤١٨، وأحمد ٢٠٢/٢ و٢٢٤ و٢٧٢ عنهم من حديث أبي
هريرة.

المعد وقد ورد في حصومه الحيوانات أنه سبحانه يقتصر بلشاة الحماء من الثريد ثم يقول لها كوني تراباً^(١) وحشد يقرب الكافر انضالم العاجر يا ليتني كنت تراباً (وحوض النبي ﷺ حق) لقوله تعالى ﴿إِنَّا أَضْطَرُّنَاكَ الْكَوْثَرُ﴾^(٢) وقسره لجمهور بحومه أو مهره، ولا نفاي بينهما لأن مهره في الجبه وحومه في موقف القيامة على خلاف في أنه فسن انصراط، أو بعده، وهو الأقرب والأسب

وقال القرطبي وهما حوضان أحدهما قل انصراط، وقل الميراث على لأصح، فإن الناس يحرجون عظاماً من قبورهم فبرقوبه قل الميراث وانصراط الثاني في الحنة وكلامه يسمى كوثراً انتهى وروى الترمذي وحسنه أنه ﷺ قال يا نكل بني حوضاً و«هم يشاهدون أيهم أكثر واردة، وإني أرجو أن يكون أكثرهم واردة»^(٣)، هذا ونقل القرطبي أن من حالف جماعة المسلمين كالخوارج والرافض والمعتزلة وكذا الطنمة والفسقة المعقلة يهردون عن الحوض بما وقع بينهم من [إنكار]^(٤) الحوض وحديث الحوض^(٥)، وروى من الصحابة بصح وثلاثون، وكان أن يكون متواتراً^(٦)، وقد ورد حديث (حوضي

(١) أخرجه ابن جرير ٦٢ ٣٦ من حديث أبي هريرة مرفوعاً وإسناده ضعيف به روى له يسن وأخرجه ابن جرير موقوفاً عن عبد الله بن عمرو ٣٦٦٠، وعن أبي هريرة ٣٦٦٠ وله شواهد وأهله أنظر الدر المنثور ٥٠٧/٦

(٢) الكثر ١

(٣) أخرجه الترمذي ٢٤٤٢ من حديث سمرة بن جندب وفي سنده ضعف بن بشير، وهو ضعيف، وعنده الحسن، وذكر الترمذي أنه ورد في الأوقال هو أصح، وذكر الهيثمي في المجمع ١، ٢٦٣ وقال رواه الطنمي (٦٠٥٣) وقته مروان بن جهم السمرى وبقه ابن أبي حاتم، وقال الأرنؤي يتكلمون فيه، وبه وجهه ثقات. انظر فتح الباري ٤٦٧/١١

(٤) أخرت كسبه [إنكار] حتى يستقيم المسمى ومن أنصرفت في إضافتها

(٥) سيب المصنف هنا من حديث أسد بن مالك أندي أخرجه البخاري ٦٥٨٢ رقم ٤ ٢٢، ولغظه «ليروى عنى باسم من أصحاب الحوض حتى يدعونهم حتنبو دوبي، فأقول أصحابي يقول لا تدري ماذا أحدثوا بعدك»

(٦) بل بلغت أحاديث الحوض حد التواتر ولعل استقصى طرفها الحفاظ من كثير في تاريخه البدايه والنهاية ١/ ٣٢٦ ٣٧٣ وقال في محتجها ذكر ما ورد في الحوض المحمدي سجد الله منه يوم القيامة من لأحاديث المشهورة المعنده من الطرق المتأخرة الكثيرة المتصافرة، وإن رعمت انوف كثير من اميندعه بمكابر القنطلى بجحوه ألم كبرى نوجوه، وحتى بهم أن يحال سهم وبين روده كما قال بعض السلف من كذب بكرامه لم يلف، وهو أفتع المسك لحوض على ما سويده من الأحاديث من مقالبه مع يقينها وانظر أيضاً فتح الباري ١/ ٤٦٨ ٤٦٩ فقد استوفى.

في الجنة مسيرة شهر وروبيه سواء ماءه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وطعمه ألد وأحلى من العسل، وأبرد من الثلج، وألين من الزبد، وراحته من البربرجد وأوانيه من العضة وكيرانه كنجوم السماء من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبداً^(١) ومن أكثر السلف هو الخير لكثير^(٢) وفي الأحاديث لصحاح هو نهر في الجنة عليه خير كثير ترد عليه أمتي يوم قيامه^(٣)، وفي هو السوة والقرآن^(٤) والجنة والنار مخلوقتان اليوم\ أي موجدتان لأن قبل يوم القيامة غوبه تعالى في بحث نجه ﴿أعدت للمتقين﴾ وهي وصف النار: ﴿عدت للكافرين﴾، ولحديث القدسي «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أدب سمعت ولا خطر على قلب بشر»^(٥)، وحديث (إسراء) ^(٦) أدخلت الجنة وأريت النار. وهذه الصبغة موصوعة لمضي حقيقة فلا وحه لمعدول عنه إلى المعازر إلا بصريح آية، أو صحيح دلالة وفي المسألة خلاف للمعمولة

ثم الأصح أن الجنة في السماء ويد عليه قوله تعالى، ﴿عند مبدؤه المنتهى عندها جنة المأوى﴾^(٧)، وقوله عليه بصلاة والسلام استغف الجنة عرش الرحمن^(٨)، وفيه.

* بحريتها ورحمة الله

(١) أخرجه البخاري ٦٥٧٩، ومسلم ٢٢٩٢، والبيهقي في الشعب ٤٠٢، وابن حبان ٦٤٥٢، وابن ماجة في الإيضاح ١٠٧٦، وابن أبي حاتم في المصنف ٧٢٨، كلهم من حديث عبد الله بن عمرو

(٢) يشير المصنف إلى ما رواه البخاري ٤٩٦٦، ومسلم ٦٥٧٨، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الكوثر هو الخير الذي أعطاه الله ياء، قال أبو بشر قلت لسعيد بن جبير: من الناس يزعمون أنه نهر في الجنة، فقال سعيد: النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه

(٣) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٤٠٠، وابن دارق ٤٧٤٧، والنسائي ١٣٣/٧، وأحمد ١٤٤/٣، ١٠٢، كلهم من حديث أنس بن مالك.

(٤) ومثله هو حكيمه كما ذكر ذلك الحافظ ابن كثير في تفسيره ٥٠٩/٤

(٥) أخرجه البخاري ٤٧٨٠، والترمذي ٣١٩٧، وابن ماجه ٤٣٢٨، وأحمد ٤٦٦/٢، كلهم من حديث أبي هريرة

(٦) حديث الإسراء من رويته أنس بن مالك عن مالك بن صمصة أخرجه البخاري ٣٢٠٧، وأحمد ٣٨٨٧، ومسلم ١٦٤، والنسائي ٢١٧/١، وأحمد ٢٠٨/١، والبيهقي في الشعب ٥٩٩/١٩، وابن حبان ٤٨، ولا توجد فيه هذه الصبغة التي ذكرها المصنف، انظر تفسير ابن كثير ٣/ ٤. ٢. فقد استقصى جميع طرق حديث الإسراء رحمه الله

(٧) المزمع: ١٤.

(٨) أخرجه البيهقي في الفردوس ٣٥٢٧ من حديث أنس بن مالك

في لأرض، ونين بالونف حيث لا يعدمه إلا الله تعالى، واختاره شارح المقاصد، وأما النار، فقل، تحت الأرضين السبع وقبل فونها، وقل: بالتوقف أيضا في حقها.

ووقع في أصل شارح هنا زيادة والصراط حق، وليس في المتنون وكأنه مسح، ولكن محله قبل ذكر الجنة والنار أليق وهو ثابت بالكتاب والسنة فقال الله تعالى: ﴿وَأَنْ مِّنْكُمْ لَا يَأْرُدْهَا﴾^(١) قال النووي في شرح الصحيح أن المراد في الآية المرور على الصراط انتهى. وهو لمروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه، وجمهور المفسرين، وقد روي مرديعا أيضا وورد في صحيح مسلم «أن الصراط جسر ممدود على ظهر جهنم أدق من الشعر وأحد من سيف»^(٢)، وورد أيضًا أنه يكون على بعض أهل النار أدق من الشعر، وعلى بعض مثل الوادي الواسع وفي رواية ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، وأكون أول من يحور من الرسل بأمنه ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل. وكلام الرسل يومئذ اللهم سلم سلم وهي جهنم كلاليب مثل شواء السعدون لا يعلم قدر عطشها إلا الله تحطط الناس بأعمالهم فمهم من يؤث بعمله ومهم من يجرذل ثم يسجد الحديث، وفي رواية فسعر المؤمنون كطرفة العين وكالبريق الحافظ وكالظفر وأجاويد الحبل والركاب، فسج مسلم ومحدوش ومرسل ومكدوس في نار جهنم^(٣)، وفي هذه المسألة خلاف أكثر المعتزلة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِّنْكُمْ لَا يَأْرُدْهَا﴾ فقل المواد بهم الكفار، فالمراد بالورود الدخول والخروج والأكثر على العموم كما يفيد انحصار فقهاء معنى ورود هو المرور على من جهنم وظهرها، وينتفرون حال مرزها، وقيل معنى الورد الدخول إلا أنهم مختلفو الحال في الوصول بها زوي عن جابر رضي الله عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن هذه الآية فقال الورد الدخول لا يعنى بر ولا فجر إلا دخلها، تتكون على المؤمن برذا وسلا، كما كانت على إبراهيم عليه السلام حتى إن النار صحتها من

(١) مريم، ٧١

(٢) لم يروه مسلم وهو صحيح فقد ورد مر كلام ابن مسعود انظر تفسير ابن كثير ١٩/٣

(٣) أخرجه البخاري ١٩١٩ و٧٤٣٩، ٤٥٨١، ومسلم ١١٣، والترمذي ٢٥٩٨، والسنائي ١١٢/٨، وأحمد ١١٢/٣، وابن حبان ٧٣٧٧، البيهقي في الأسماء ص ٣٤٤-٣٤٥، وعبد الرزاق ٢٠٨٥٧، وابن خزيمة في التوحيد ص ١٧٢، ١٧٣، وابن ماجة ٨١٦ و٨١٨، والأجري في الشريعة ص ٢٦٠-٢٦١ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري.

[بردهم]^(١)، وفي رواية تقول النار للمؤمن حر فبن سور؛ اطلقاً لهي^(٢)، وعن جابر رضي الله عنه أيضاً أنه عابه الصلاة والسلام سبيل عن ذلك فقال إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال بعضهم لبعض: ليس وعدنا ربنا أننا نبرد النار؛ فيقال لهم: قد وردتموها وهي حامدة^(٣) فلا ينافي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ مِنْهَا مَنعَدُونَ﴾^(٤) لأن المراد عن عذابها، وعن مجاهد رضي الله عنه: ورود المؤمنين النار هو من لحمي جسده في الدنيا لقوله ﷺ: «الحمي من فبح جهنم»^(٥) وهو محمول على أن المؤمن تكفر ذنوبه في الدنيا ولحمي وسحبه سبلاً يحس بالآلم النار عند ورودها لا أنه لا يراها في العقبى، وقيل المراد بالورود جنوهم حولها كما يشير به قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَحْيِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَيُؤْتِيهِمْ فِيهَا جَنَّتًا﴾^(٦) هكذا ذكره صاحب الكشاف^(٧) وهو من دسائس المعتزلة حيث أنكروا لصراط، وإلا فليس في الآية دلالة على جنوهم حولها بن قوله: ﴿وَيُؤْتِيهِمُ فِيهَا جَنَّتًا﴾. بل على خلافه.

ثم من المعتزلة أن إعطاء الجوارح حق كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تُشْهِدُ عَيْنُهُمْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٨)، وقال الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ﴾^(٩) الآية، وعد المعتزلة لا يجوز ذلك، بل تلك الشهادة من الله تعالى في الحقيقة إلا أنه سبحانه أضافها إلى الحورج، توسعاً قبله: نحن نقول كذلك؛ لأنه سبحانه يظهر هذا على طريق حرق العادة، كما خلق الكلام في

(١) أخرجه أحمد ٣/٣٢٩ من حديث جابر بن عبد الله وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٢٥/٣: عريب

لم يخرجه ١ هـ وتضمنته أئمة بنجي الله الذين اتقوا ويؤتوهم في جنة جنة ويصحبهم كسرة

بردهم في الأصل إلى بردهم، وهذا تصحيف والصواب ما أتيته من المسند وتفسير ابن كثير

(٢) تقدم تفريجه فيما سبق

(٣) لم أجده

(٤) الأنبياء ١٠١

(٥) أخرجه البخاري ٣٢٦١، وابن أبي شيبة ٨/١٨١، وأحمد ١/٢٩١، وأبو يعلى ٢٧٣٢، وابن حبان

٢٠٦٨، والطبراني ١٢٩٠٧، والحاكم ٤/٤٠٣، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ١/

٢٠١ من طريقين عن همام به. وكلهم من حديث ابن عباس

(٦) مريم: ٧٢.

(٧) هو الإمام الزمخشري المعنوي

(٨) النور: ٢٤

(٩) فصلت ٢٠.

لا تقيدين أبدًا ولا تموت المحرور العين أبدًا ولا يعنى عقاب الله تعالى وثوابه سرمدًا

الشجرة^(١)، أو يحلق فيهم العظم وسعدة على أنطق، وأما القول بأنه يظهر في تلك لأعصاه أحوال على صدر تلك الأعصاب، وتلك الأمارات تسمى شهادات كما يشهد هذا لعالم بتغيرات أحواله على حدوثها كما قال الغومري ومردود بأنه مرافق لمذهب المعبره، مع أ، حمل الآية على المحار مع إمكان الجمع لا يجوز على أنه مخالف لظاهر النص وهو قوله تعالى ﴿قُلُوا انطقوا الله الذي أنطق كل شيء﴾^(٢) (لا نصيان) أي دواتهما وما فهما من أمهما (أيًا) وفي نسخة (ولا تموت المحرور العين أبدًا ولا يعنى عقاب الله ولا ثوابه سرمدًا)، وفي نسخة ولا يعنى ثواب الله ولا عقابه سرمدًا

وعان الإمام الأعظم رحمه الله في كونه الرصيه والجنة والنار حي وهما مخلوقتان ولا ماء لهما ولا لأعصاهما لقوله تعالى في حي أهل الجنة ﴿أُعِدَّتْ لِمُتَّقِينَ﴾ وفي حي أهل النار ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ حدثهم الله تعالى للثواب والعقاب، وقال أيضًا في الرصيه وأهل الجنة في الجنة خالدون، وأهل النار في النار خالدون، لقوله تعالى في حي المؤمنين ﴿وَلَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وفي حي الكفار ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣) انتهى

وردهم وجهيه وهم الجبرية الخالصة إلى أنهما نصيان ويمسى هلهما وهو باطل ولا

(١) قال القاضي ابن أبي العز الحنفى في شرح الطحاوية ١/ ٨٢-٨٣ وما أسند استدلالهم بقوله تعالى ﴿يُودِي مَوْسَى الْوَادِ الْأَيْمَنَ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [المقصود ٣٠] عن ابن الكلام حمله الله تعالى في الشجرة، فسمعه موسى منها وعمو عبد نيل هذه الكلمة وما سمعها من الله تعالى قال ﴿بَلَدْنَا بَرْخِي مَوْسَى الْوَادِ الْأَيْمَنَ﴾ والبداء هو الكلام من نبت، فسمع موسى عليه السلام البداء من حفلة الوادي ثم قال ﴿فِي الْبَقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ أي أن البداء ذلك في البقعة المباركة من حفلة الشجرة كما نقله: سمعت كلام ريد من البيت، يكون من البيت لا يتعدى النية، لا أن البيت هو المكتم، ولو كان الكلام مخلوقًا في الشجرة لكانت الشجرة هي القائدة ﴿يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [مقصود ٣٠]، وعن فاد ﴿يَا أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ غير رب العالمين؟ ولو كان حد الكلام يبدأ من غير الله لكان نوع من عيون ﴿أَنَا بِكُمْ لِأَعْلَى﴾ [الدرر ٢٤] صدقًا بد كل من الكلامين عندهم مخلوق قد فانه غير الله وقد فزعه بين الكلامين على أصحهم انعكاسًا أن ذلك كلام حمله الله في الشجرة، وهذا كلام حمله من عيون! صرموا ويلنوا واعتقدوا حالًا غير الله، ا. هـ.

(٢) فصلت. ٢١

(٣) هود. ٢٣

(٤) يونس: ٢٧

والله تعالى يهدي من يشاء فصلاً منه، ويضل من يشاء عدلاً منه وإضلاله خذلانه، وتفسير الخذلان أن لا يوفق العبد إلى ما يرضاه منه وهو عدل منه، وكذا عقوبة المخذول على المعصية ولا يجوز أن نقول: إن الشيطان يسلب الإيمان من العبد المؤمن قهراً وجبراً، ولكن نقول العبد يدع الإيمان فحينئذ يسلبه منه الشيطان

شبهة لأنه مُخالف لمكتابات ولُسه وإجماع الأمة (والله تعالى يهدي من يشاء) أي إلى الإيمان وإطاعة (ففضلاً منه) أي يجعله مظهر حمائه ومحل ثوابه (ويعقل من يشاء) أي بالكفر والمعصية (عدلاً منه) أي يجعله مظهر حاله وموضع عقابه، ثم هديته توقيفه وإحسانه، وهذه حملة مطونة معلومة القضية، ولذا لم يتموضع به الإمام واكتفى بذكر ما فيه من خلاف بعض الأئم حيث قال (وإضلاله خذلانه) أي عدم نصرته في مقام تحقيقه ومراعاة تصديقه (وتفسير الخذلان أن لا يوفق العبد) أي لا يحمله (إلى ما يرضاه عنه) أي على ما يرضاه من الإيمان والإحسان، ويكون سبب رخصي الرث عن السعد (وهو) أي الخذلان وعدم رضاه عنه (عدل منه) إذ لا يجب عليه شيء بحيره، وقد وضع الشيء في موضعه كما قال الله تعالى ﴿مَنْ يَرِدْهُ أَسْفَلُ أَرْضٍ يَهْدِهِ يُشْرِكْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(١) أي يوسع قلبه ويسوره بالتوحيد وعلامته لإيمانه إلى دار الخلود والتجاني عن دار العرور، والاستعداد لموت قبل نزوله ﴿وَمَنْ يَرِدْهُ أَسْفَلُ أَرْضٍ يَهْدِهِ يُشْرِكْ صَدْرَهُ حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾^(٢).

(وكذا عقوبة المخذول على المعصية) أي عدم منه في نظر أرباب العقول وأصحاب العقول، وهي المسألة خلاف لمعتلة (ولا نقول) وفي نسخة ولا يجوز أن نقول (إن الشيطان يسلب الإيمان من العبد المؤمن قهراً وجبراً) أي لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(٣) أي حجة وتسبط على عواء أحد من المخصص (ولكن نقول العبد يدع الإيمان) أي تركه باختياره واختاره سواء يكون سبب عواء الشيطان، أو هو نفسه إذا تركه (فحينئذ يسلبه منه الشيطان) أي يجمعه تايئاً له في الخذلان، فيكون به على السلطان، وهذا معنى قوله ﴿لَا مَنَ أَنْتَ مِنَ الْعَارِينَ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿مَنْ شَئَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٥)

(١) الأنعام: ١٢٥.

(٢) الأنعام: ١٢٥.

(٣) الحجر: ٤٢.

(٤) الحجر: ٤٢.

(٥) الأعراف: ١٨.

(وسؤال منكر ونكير) أي حيث يقولان من ربك وما منك ومن بينك (في القبر) أي في قبره، أو مسقره (حق كائن) أي واقع ولا حواره عليه الصلاة والسلام بعدائه صدق، ففي^(١) الصحيحين أعدات القبر حق^(٢) ومنز عليه الصلاة والسلام على قبرين فقال: «إنهما لعذابان»^(٣)، وقد بول فيه قوله تعالى ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّلاثِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾^(٤) أي في القبر كما في الصحيحين^(٥) وغيرهما، وسئل من عمره سؤال القبر الأنبياء عليهم السلام والأطفال والشهداء. ففي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك فقال: «كفى سارقة السبوت شهدة»^(٦) ففي الكفاية^(٧) أن لا سؤال للأنبياء عليهم السلام.

وقال: «يا أيها شجاع»^(٨) من علماء الحنفية إن للصلوات سهالا، وكذا للأنبياء عند البعض، وقال بعضهم: «صبيون المسلمين ممنور لهم نصفاً» والسؤال بحكمة لم يطلع

- (١) تصححت في الأصل إلى: «في» والصواب: «في» كما أثبتته.
- (٢) أخرجه البخاري ١٣٧٦، ومسلم ٥٨٤، والسنائي ١٩٤/١ و١٠٥٥، منهم من حدث عنه عائشة.
- (٣) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٣٧٨ و٢١٨ و٦٠٥٢، ومسلم ٢٩٢، وأبو داود (٢٠٠)، والترمذي (٧٠)، والسنائي ١/٢٨٠، وابن أبي شيبة (٣/٣٧٥)، وأحمد ٢٢٥/، والبيهقي ٢/٤١٢، والدارمي ١/١٠٨-١٨٩، وابن حبان ٣١٢٨، والأجري في الشرح من ٣٦٢، واليعقوبي ١٨٣ كلهم من حديث ابن عباس.
- (٤) إبراهيم ٢٧.
- (٥) يشير المصنف إلى الحديث الذي أخرجه البخاري ١٦٩٩، ومسلم ٢٨٧١، وأبو داود ٤٢٥١، والترمذي ٣١١٩، والسنائي ١/١١١، وابن ماجه ٤٢٦٩، كلهم من حديث البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال: «المسلم إذا شرب في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فذلك قوله» ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّلاثِ﴾.
- (٦) الحديث لم يخرج مسلم وبيش هو في صحيحه كما وهم المصنف بل أخرجه السنائي ٩٩/٤ في الجائز باب الشهيد من حديث رشيد بن سعد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رجلاً قال يا رسول الله ما بالك أنموذج بميتون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال: «كفى بيده لسيوف علي رأسه».
- (٧) هو البداية في أصول الدين والكفاية سور الذين أمر بكر أحمد بن محمود بن أبي بكر النصابي البخاري المحمي التومي سنة ٥٨٠هـ انظر كشف الظنون من ١٤٩٩، والفوائد البهية من ٤٢.
- (٨) هو محمد بن أحمد بن حمزة المشتهر بالسيد أبي شجاع كان في عصر دكن لإسلام عربي بن الحسين السعدي بسمرقند وكان الإمام أبو الحسن الساتريدي معاصراً لهما وكان الحنفي في زمانهم في القناري أن يجمع خطهم عليها. انظر الفوائد البهية من ١٥٥.

وإعادة الروح إلى جسد العبد في قبره حق، وضبعة القبر

عليه رتوق الإمام الأعظم رحمه الله في سؤال أطفال الكفرة ودخولهم الجنة وغيره حكم ذلك فيكون خلع أهل الجنة (وإعادة الروح) أي رده، أو تعلقها (إلى العبد) أي جسد بجميع أجزائه، أو ببعضها مجتمعاً أو متفرقة (في حق قبره) والراو لمجرد الجمعية فلا ينبغي أن السؤال بعد إعادته الروح وكمال الحاك فيقول المؤمن عري الله وديني (إسلام)، وديني محمد ﷺ، ويقول الكافر هذه لا أدري^(١)، رواه أبو داود وأصله في الصحيحين^(٢)، وهي المسألة خلاف المعتزلة وبعض الرافضة، وقد وردت الأحاديث المتظاهرة في المسمى المتواترة في المعنى في تحقيق أحوال البرزخ والعقبي قد استوفاهم شيخ مشايحنا الجلال السيوطي في كتابه المسمى بشرح الصدور في أحوال العصور، وفي كتابه الآخر المسمى باليدور المساهرة في أحوال الآخرة، فعليك بهما إن كنت تريد الاطلاع وارثع النزاع عن الضعف، ومن جملة الأدلة قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُغْرِضُونَ عَنْهَا غُرُوثًا وَعَشْبًا﴾^(٣) أي صمغاً ومساء قبل القيامة وذلك في القبر بدليل قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾^(٤). ومعنى عرصهم على النار إحراقهم بها إلى يوم القيامة، وذلك لأرواحهم. وكذا قوله سبحانه: ﴿وَيُثْبِتُ عَنْهَا لَأَدْبَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾^(٥) أي عذب الآخرة، وكذا قوله تعالى ﴿فَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ أي عن اتباع القرآن فلم يؤمن به ﴿فَإِنَّ لَهُ سَجِسَةً خُشْكًا﴾ أي ضيقة في الدنيا، أو في الآخرة ﴿وَيُخَشِّرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْسًا﴾^(٦) لآيات. وكأنها أيضاً مأخذ قول الإمام الأعظم رحمه الله (وضبعة القبر) أي تضييعه (حق) حتى للمؤمن الكامل لتحديث، لو كان أحد دعا عنها ليج سعد بن معاذ^(٧) لذي

(١) هو بعض حديث طويل أخرجه أبو داود ٤٧٥٣، وأحمد ٢٨٧/٤ كلاهما من حديث البراء بن عازب بإسناد صحيح

(٢) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٣٣٨، ومسلم ٢٨٧٠ ح ٧١، وأبو داود بمختصره ٣٢٣ و٢٧٥٦، والسنائي ٩٧/٤، والبيهقي ٨٠/٤، وأحمد ١٢٦/٣، والبخاري ١٥٢٢ والأجري في الشريعة ص ٣٦٥، وابن حبان ٣١٢٠ كلهم من حديث أنس بن مالك.

(٣) غمر، ٤٦

(٤) غافر، ٤٦

(٥) السجدة، ٢١

(٦) طه، ١٢٤

(٧) أخرجه أحمد ٥٥/٦ و٩٨ من حديث عائشة ورجالها رجال الصحيح، وأخرجه الطبراني في الأوسط كذا في المجمع ٤٦/٣ من حديث عائشة مطوياً وفيه ابن لهيعة وفيه كلام.

وعذابه حق كائن للكفار كلهم أجمعين وبعض عصاة المسلمين

اعتز عرش الرحمن لموته^(١) وهي أحد أرض القبر وصيته أولاً عليه، ثم الله سبحانه يفسح ويوسع المكان مذ نظره إليه قبر. وصعظته بالسبة إلى المؤمن على هيئة معاناة لأم الشفقة إذ قدم عليها ولده من السفر العميقة (وعذابه) أي إيلامه (حق) كائن للكفار كلهم أجمعين وبعض المسلمين^(٢) أي عصاة المسلمين كما في نسخة، وكذا نعيم بعض المؤمنين حق، فقد ورد أن القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر السور^(٣). روى الترمذي والطبراني رحمهم الله وفي الحديث أن القبر أول منزل لأجرة، فإن نجا منه فما بعده أسير منه، وإن لم ينح منه فما بعده أشد منه^(٤). روى الترمذي والنسائي، والحاكم بسند صحيح عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

واعلم أن أهل الحق اتفقوا على أن الله تعالى يحل في الميت نوع حياة في القبر قدر ما يسألهم، أو يتلذذ، ولكن اختلفوا في أنه هل يُعاد الروح إليه، وانصرفوا عن أبي حنيفة رحمه الله التوقف لا أن كلامه مما يدل على إعادة الروح، إذ جواب الملكيين فعن اختياري فلا يتصور بدون الروح وقيل لا يتصور ألا ترى أن النائم يخرج روحه، ويكون روحه متصلاً بجسده حتى يتألم في المنام ويشتاق، وقد روي عنه الصلاة والسلام أنه قال كيف يوضع اللحم في القبر، ولم يكن فيه الروح، فقال ﷺ: كما يوضع سنك وليس فيه الروح^(٥).

وأما ما قاله الشيخ أبو المعين في أصوله على ما نقله عنه القونوي من أن عذاب القبر حق سواء كان مؤمناً أو كافراً أو مطيعاً أو فاسقاً، ولكن إذا كان كافراً فعذابه يندوم

١ - وأخرجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الكبير والأوسط كما في المجموع ٢/ ٤٦ - ٢، ورجاه موتوفين

(١) أخرجه الحصري ٣٨٠٣، ومسلم ٢٤٦٦ ج ٢٤، وابن ماجه ١٥٨، وأحمد ٣/ ٣١٦، رابر أبي شيبة ١٢/ ١٢٤، وسعيد بن منصور في مسنده ٢٩٦٣، وابن سعد ٣/ ٤٣٣ - ٤٣٤، والطبراني ٥٣٣٥، والسموي ٣٩٨٠، وابن حبان ٦٠٣١ كتبهم من حديث جابر بن عبد الله وفي الباب أحاديث

(٢) أخرجه الترمذي ٦٤٦٢ من حديث أبو سعيد الحصري بإسناد ضعف وأخرجه الطبراني في الأوسط كما في المجموع ٤٦/ ٢ من حديث أبي هريرة وفيه محمد بن أيوب بن سويد وهو ضعيف

(٣) أخرجه الترمذي ٢٣٠٨، والحاكم ١٣١/ ٣ من حديث عثمان بن عفان وهم يخرجونه السامي وقال الترمذي: حسن غريب، وصححه الحاكم والله الأدهي

(٤) لم أجده وهو منارضي بالأحاديث الصحيحة والظاهر أنه موضوع.

في القصر إلى يوم القيامة ويرفع عنه العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان بخرمة النبي ﷺ لأنه ما دام في الأحياء لا يعذبهم الله تعالى بحرمة مكذبت في العشر يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة، وكل رمضان بحرمة فيه بحث لأنه يحتاج إلى نفع صحيح، أو دليل صريح، فالصواب ما قلناه القوي من أن المؤمن إن كان مُصِيفاً لا يكون له عذاب القبر، ويكون له ضغطة فيجد هول ذلك وخوفه لما أنه كان يستقم بوعظ الله سبحانه ولم يشكر الإيعام حقه قال ويدل عليه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة رضي الله عنها: «كيف حالك عند ضغطة القبر وسؤال مكر ومكر؟» ثم قال: «يا حميراء! إن ضغطة القبر سلمة من كغمر الأم رجل ولده، وسؤال مكر وكبير للمؤمن كالأشعة للعين، إذا رمدت»^(١).

وكذا روي عن النبي ﷺ أنه قال لعمر رضي الله عنه: «كيف حالك إذا أتاك فتانا لعمر؟ فقال عمر: أأفكون في مثل هذه الحالة، ويكون هنفي معي؟ قال عليه الصلاة والسلام: «نعم»، قال عمر: «إذا لا أبالي»^(٢).

وقال القوي وإن كان عاصياً يكون له عذاب القبر وضغطة القبر، لكن ينقطع عنه عذاب القبر يوم الجمعة وليلة الجمعة، ولا يعود العذاب إلى يوم القيامة، وإن مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة لعمر، ثم ينقطع عنه العذاب، ولا يعود إلى يوم القيامة انتهى فلا يخفى أن المعنى في العناء هو لأداة التيقينية وأحاديث الأحاد لو ثبتت إنما تكون ظنية اللهم إلا إذا تعدد طرقه بحيث صار متواتراً مسرياً فحيث قد يكون قطعاً، نعم ثبت في الجملة أن من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة يرفع العذاب عنه إلا أن لا يعود إليه إلى يوم القيامة، فلا أعرف له أصلاً، وكذا رفع العذاب يوم الجمعة وليلتها مطلقاً عن كل عاصٍ، ثم لا يعود إلى يوم القيامة فإنه باطل قطعاً.

ثم من لأخذه على إنعام أهل الطاعة وإيلاء أهل المعصية قوله سبحانه ﴿ولا

(١) لم أجده وهو غير صحيح بكل حال فقد قال العلماء لا يصح في ذكر ما حميراء حديث.

(٢) أخرجه ابن ماجه ٢٧٧٢، وأحمد ١٧٢/٢ وابن حبان ٣١١٥، وابن أبي عاصم في السنة ٨٦٧، وابن عدي في الكامل ٨٥٥/٢ كلهم من حديث عبد الله بن عمرو، وذكره الهيثمي في المجموع ٨٤٧، وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجالنا بطريبي رجال الصحيح وفيه إسناد أحمد بن لهيعة ضعيف.

تُخَسِّنُ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالًا بَلَىٰ أَمْوَالًا عَلَيْهِمْ رِيبٌ يُرَدُّونَ فَرَحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»^(١). وقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَّبْتَهُمْ أَنْغَرَقُوا فَأُثِّلُوا بِهَؤُلَاءِ﴾^(٢) فإن لأصل في وضع الفاء للتعقيب، واختلف في أنه بالروح أو بالبدن، أو بهما وهو الأصح مبهما إلا أن يؤمن بصحته ولا مشغل بكمته، واختلف في حقيقة الروح فقليل، إنه جسم لطيف شديد لجسد مشاككة الماء بالعود الأخضر، أجرى الله تعالى العادة بأن يخلق الحياة ما سمعت هي في الجسد، فبدن مرقته توفت الموت الحياة، وفادوا الحياة للروح بمرلة الشمع لشمس، فإن الله تعالى أجرى العادة بأن يحق نور والصياء في انعام ما دامت اشمس طالعة، كذلك يحق الحياة لبدين ما دامت الروح فيه ثابتة، ولبي هذا القول مان المشايخ الصوريه

وقال جماعة من أهل السنة والجماعة الروح جوهر سارية في البدن كسريان ماء الزرد في الزرد. انتهى، وهو لا يعاير لقول الأول إلا في اختلافهم أنه جوهري، أو جسم لطيف، والآخر هو الصحيح بئلين ما ورد من أن الروح إذا خرجت من الجسد، وإذا دخلت وأمثل ذلك من العرج إلى عشرين ومن الروح إلى صغين، وهذا الكلام في تحقيق المرام ما يسمي قوله سبحانه. ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣) فإن الأمر كنهه الله تعالى، أو لأن الروح خلق بالأمر التجري كبعص المخلوقات، وأكثر الكائنات خلقت بالوصف لتدريج، ولد قال الله تعالى ﴿إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(٤) مع أن الكلام في حنسه على طريق الإحسان هو من العلم القليل استثنى الله تعالى بقوله ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٥) على أن أولى الأقاوس وأقواما أن يصرص علمه إلى الله تعالى. وهو قوله جمهور أهل السنة والجماعة

وقال الإمام الأعظم رحمه الله في كتابه الوحيية تقر بأن الله تعالى يحيي هذه النفوس بعد الموت يعينهم الله يومًا كان مقداره خمسين ألف سنة لمجرء والثواب، وأداء الحقوق لقوله تعالى: ﴿وإِنَّ اللَّهَ يَنْفَعُ مَنْ فِي النَّفُورِ﴾^(٦). انتهى وقوله تعالى ﴿رَحْمَةً مِنْهُمْ﴾

(١) آل عمران: ١٦٩

(٢) يوح: ٢٥

(٣) الإسراء: ٨٥

(٤) الأعراف: ٥٤

(٥) الإسراء: ٨٥

(٦) الحج: ٧٠

أي أحببنا جميع المخلوقين. ﴿ولم يغادروا﴾ أي لم يتركوا ﴿مهم أحد﴾^(١). وقوله تعالى ﴿ورأى الموحش حشر﴾^(٢). أي جمعت وقوله تعالى ﴿وهو الذي بدأ الخلق ثم يعيده﴾. وقوله تعالى ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده﴾^(٣). أي نعيد أول المخلوق في الآخرة مثل الذي بدأناه في أول المخلوق في الدنيا حين كونهما إحداً عن انعدام وقوله تعالى ﴿ثم إنكم يوم القيمة تُحشرون﴾^(٤) أي لسجاء ففي هذه الآيات رد على الملائكة حيث أنكروا حشر الأجساد

وقد ذكر الإمام الرضي على طريق إرجاء العنان مع الخصم في ميدان البيان حيث قال: «إننا إذا آمننا بالبعث وبأهملنا له، فإن كان حقا فقد نجونا وحدث المنكر، وإن كان باطلا لا يصرفنا هذا الاعتماد غاية ما في لباب أن تفوقا هذه البدئات الجسمانية، والواحب على العقل أن لا يبالي بفوائدها لكونها في غاية الخساسة إذ هي مشتركة بين الجناس والديوان والكلام، لأنها مقطوعة سريرة الروال والقضاء فثبت أن الاحتياط في الإيمان بالمعاد، ولهذا قال الشاعر:

قال المنجم والعصيب كلاما من يحشر الأموات قلت إليكما

إن صبح قولكما فست نخاسر أو صبح قولني فالحسار عديكما

انتهى كلامه. ونقل البيهقي عن علي بن كرم الله تعالى وجهه، ووجهه أنه من قيل قوله تعالى ﴿ورأى الموحش حشر﴾^(٥) أو من صلاته في قوله تعالى ﴿لأن الاعتقاد بالمعاد على وجه الاحتياط صحيح في مقام الاعتماد، لأن العدم اليقيني لا يذلل للمجتهد والحكم الجرمي للمفكر من الأدلة ليقبض الحاصلة من الأدلة الثبوتية والعقلية، كقوله تعالى: ﴿أم حسب الذين أخرجوا السبلات أن نجعلهم كالدبر أمثوا وعملوا الصالحات سواء مخبيهم ومعانهم سواء ما يحكمون﴾^(٦) ثم من الموقوف في المسألة أن الحكمة تقتضي الفصل بين المحق والمبطل على وجه يضطر المبطل إلى معرفة حاله في سطر لئلا يبقى له ريب في

(١) الكهف: ٤٧

(٢) التكوين: ٥

(٣) الأنبياء: ١٠٤

(٤) المؤمنون: ١٦

(٥) ص: ٢٤

(٦) المجاثفة: ٢١

وكل شيء ذكره العلماء بالفارسية من صفات الله تعالى عز اسمه فجاء القول به سوى اليد بالفارسية، ويجوز أن يقال، يروي خدای عز وجل بلا شبه ولا كفية. وليس قرب الله ولا يُعده

ذلك الشأن، وبست لبس مدار هذا الاضطراب لأنها خنفت للاسئلة والاخبار، فلا بد من دار يقع فيها هذا الأمر المحذور، وبدا قال الله تعالى ﴿إِنَّ يَوْمَ الْقَضَى كَانَ مِثْلًا﴾^(١) ولأن الحكمة تقتضي جلاء كل عمل عسى حسب عمله، وقد يعمد على العاصي ويتلى المصيح في دار الدنيا للاسئلة فلا بد من دار محرومة، ولأن جلاء العمل الصالح نعمة لا يشوبه نعمة وجلاء لعمل السيئ نعمة لا يشوبها نعمة، وبعم الدنيا مشوبة بانقسم رتبتها بالنعم فلا بد من دار يحصى فيها كمد المحرومة، ولأنه قد يموت المحسن والمسيء قبل أن يوصل إليهما ثواب، أو عذاب قبل أن يحشر ويحشر يصل بهد الثواب إلى المحسن والعقاب إلى المسيء فكانت هذه الحياة عيشة، وقد قال الله سبحانه ﴿وَلَوْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعَيْنَ مَا حَشَرْنَا لَهَا أَتَا بِحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّ يَوْمَ تَفْقَسُ أَفْئِدَتُهُمُ الْجَمْعِيَّةُ﴾^(٢) (وكل ما) وفي نسخة وكل شيء (ذكره العلماء بالفارسية) أي معبر العبارة العربية (من صفات الله تعالى) أي التشابه كالموحد والعدم والعين، وفي نسخة من صفات البري (صوت اسماءه) أي غلب على الأفهام (وبعالت صفاته) أي ارتفعت عن الأرقام (فجاء القول به) أي بأن تتعهم في التعبير عن أسمائه وصفاته حسب ما ذكره العلماء باختلاف لغاته (سوى اليد بالفارسية) أي فإنه لا يجوز تعبيرها بالفارسية، كما هي نسخة أي معبر عبارته وردت في الكتاب والسنة، ومفهومة، أنه يجوز للعلماء وغيرهم أن يمترو في صفة وبعده يذكر اليد وسحرها على وفق ما ورد بها كما يقال بيده أرمه التحقيق، والله ولي التوفيق، ويتفرع عسى الحصر المذكور بالوجه المسطور قوله (ويجوز أن يقال يروي خدای عز وجل) بصم الرء وسكون الورد أي وجه الله (بلا تشبيه ولا كفية) أي مفروفاً يعني التشبيه والكيفية من نهية وإكمية كما يقتضيه السريه، وإذا كان القول مقروفاً بالتسريه يعني التشبيه فالعز بين اليد والوجه تدقيق يحتاج إلى تحقيق، ثم رأيت السلف أحصوا عسى عدم تأويل اليد وسعهم الأشعري في ذلك بحلاف مائر الصفات فإن فيها حلقاً عنهم بين التأويل والغويص.

(وليس قرب الله تعالى) أي من أرباب الطاعة (ولا بعده) أي من أصحاب المعصية

(١) لقاً: ١٧.

(٢) الآية: ١٦.

من طريق طول المسافة وقصرها، ولكن على معنى الكرامة والتهوان والمُعصية قريب منه بلا
كف، والمعاصي بعيد عنه بلا كيف، والقُرب والتُّعد والإِمداد يقع على المناجى. وكذلك

كما في الحديث لأن السحي قريب من الله والبعيد بعيد من الله^(١) (من طريق طول
المسافة) أي الحسنة المعبر عنها بالمساحة (وقصرها) بن المراد بهما القرب والتُّعد
لعمري، كما يستفاد من سقوط قوله سبحانه ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ
الْمُنْحَسِرِينَ﴾^(٢) المصهور منه أنه بعد من المنحسرين (ولا على معنى الكرامة والتهوان) أي
وليسا محمولين على معنى الكرامة والإحسان والسنة والتهوان، فإن هذا التأويل في مقام
أهل العرفاء.

والإمام الأعظم رحمه الله تعالى جعلهما من باب التشبيه في مقام الإيقان وبدا
قال (ولكن المطيع قريب منه بلا كيف) أي من غير التشبيه (والمعاصي بعيد عنه بلا
كيف) أي بوصف انتزيعه (والقرب والبعد والإقبال) أي وصده وهو الإعراض (يقع على
المناجى) أي يطلق أيضاً على بعد المتضرع إلى الله امتدلاً لديه طاكاً لرصاء كما في
قوله تعالى ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾^(٣) أي سجد لله وتقرّب إلى رصاء، وقيل ذم على
السجود والتّخرب إلى الله حيث شئت، وفي الحديث «أقرب ما يكون العبد إلى الله وهو
ساجد»^(٤) لكنه بلا كيف كما يدل عليه تعيينه ليلة وما بعده به حيث قال. (وكذلك

(١) أخرجه الترمذي ١٩٦٢ من حديث سعيد بن محمد النراق عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي
هريرة عن النبي ﷺ وصعيد بن محمد نوراق صنف كما قال الحافظ في التفرير وقال
الترمذي هذا حديث غريب لا يعرفه من حديث يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من
حدث سعيد بن محمد وقد حُرف سعيد بن محمد في روايته هذا الحديث عن يحيى بن سعيد،
ربما يروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة شيء مرسل ١ هـ.

يعني حاله غيره في روايته هذا الحديث عن يحيى بن سعيد نرواه سعيد بن يحيى عن الأعرج عن
أبي هريرة متصلاً وجعله من مسند أبي هريرة، ورواه غير سعيد بن محمد عن يحيى عن عائشة
مرسلاً وجعله من مسند عائشة

أقول ورواه البيهقي في شعب الإيمان عن جابر، والطبراني في الأوسط كما في المجموع ١٢٧/٢
عن عائشة وبه سعيد بن محمد النراق وهو ضعيف
ووابن السكيت في السير بأسانيد ضعيفة يقوّي بعضها بعضاً وقال الشيخ عبد القادر الأرماء
في تحريج جامع الأموري ١/٥ أقول ومعنى الحديث صحيح ١ هـ

(٢) الأوهام، ٤٦.

(٣) المعنى، ١٩.

(٤) أخرجه مسلم ٤٨٢، وأبو داود ٨٧٥، النسائي ٢٢٦/٢، وأحمد ٤٢١/٢، والبيهقي ١١٠/٢
وابن حبان ١٩٢٨، واليعقوبي في السكك ١٥٨، وأبو عوانة ١٨٠/٢ كلهم من حديث أبي هريرة.

حواره في الجنة والوقوف بين يديه بلا كيف

جواره) مكسر نحيم أي مجاورة العبد لله (في الجنة) أي في مقام القربة (والوقوف) أي في القيام (بين يديه بلا كيف) أي من غير وصف وسان كشف كما في قوله تعالى ﴿وليس حاف مقام ربّه جلّ جلاله﴾^(١) وقوله تعالى ﴿وأتأت من حاف مقام ربّه﴾^(٢) الآية

وقد أبعد شارح هنا حيث قال: القرب والتباعد يقع على المجازي لا على الله، إلا ترى أن القرب والتباعد كان على معنى الكرامة واليهود وإن الله تعالى أمرهم إلى تباعد من حين توريد، انتهى ولا يحتمل ما في كلامه من انتفاء حيث بعثهم من صمد أن القرب والتباعد يقع على حقيقته بطريق المسافة على المجازي دون الله سبحانه، ثم جعلهما على معنى الكرامة واليهود الذي هو نص في المعنى المجازي، ثم قوله: إن الله تعالى أقرب إلى العبد من حبل الوريد حيث أثبت له القرب من العبد، مع أن نسبة القرب والتباعد متساوية في الثبوت والتباعد فالتحق في مقام التوفيق أن محذور الإمام أن قرب الحق من الخلق، وقرب الخلق من الحق وصف بلا كيف وبعت بلا كشف، والجمهور يأوونهما ويحملونهما على قرب رحمته بظاعنه وتباعد نعمته بمعصيته، هذا وسان أرباب لعبارات وأصاحت الإشارات معنى القرب إلى الثبوت أن ترى نعمه وتشاهد مثته في جميع حالاته وتغيب فيها عن رؤية أمالك ومجاهداتك^(٣)

وقد قال بعض العلماء في قوله ﴿ومن أقرب إليه من حبل الوريد﴾^(٤) إنه سبحانه وتعالى لفرط قربيه منك لا تراه، وبماية تبعدك عنه لا ترى شيئاً سواه، وهذا تمام لمن يظلم معرفه مولاه ولا يصح الطلب، لا لمن حالف هواه

من النووي في شرح مسلم ٢٠٠، ٤ معناه أقرب ما يكون من رحمة ربه، وقضيه وفيه الحك على الدعاء في السجود، وفيه دليل لمن يقول: إن السجود أفضل من القيام وسائر أركان الصلاة، وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب أحدها أن تطويل سجود وتكثير ركوع والسجود أفضل حكاه الترمذي، والبعوي عن جماعة، ومن قال بتفضل تطويل السجود ابن عمر رضي الله عنهما، والمذهب الثاني مذهب الشافعي رضي الله عنه وجماعه أن تطويل القيام أفضل الحديث جابر في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: أفضل الصلاة طول القنوت والمراد بالقنوت القيام، ولأن ذكر القيام التراء، وذكر السجود التبيح، والمراد أفضل لأن المنقول عن النبي ﷺ أنه كان يطول القيام أكثر من تطويل السجود، والمذهب الثالث أنهما سواء، وتوقف أحمد بن حنبل رضي الله عنه في المسألة ولم يقض فيها بشيء.

(١) الرحمن ٤٦.

(٢) البازغات: ٤٠.

(٣) ق: ١٦.

والقرآن مُنْزَلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَصَاحِفِ مَكْتُوبٌ وَأَيَّاتُ الْقُرْآنِ فِي مَعْنَى الْكَلَامِ كُلِّهَا مَسْتَوِيَةٌ فِي الْمُضِيئَةِ وَالْعِظَمَةِ، إِلَّا أَنْ لِبَعْضِهَا فَضِيلَةُ الذِّكْرِ، وَفَضِيلَةُ الْمَذْكُورِ مِثْلُ آيَةِ الْكَرْسِيِّ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ جَلَالُ اللَّهِ تَعَالَى وَعِظَمُهُ وَصِفَاتُهُ فَاجْتَمَعَتْ فِيهَا فَضِيلَتَانِ فَضِيلَةُ الذِّكْرِ وَفَضِيلَةُ الْمَذْكُورِ وَلِبَعْضِهَا فَضِيلَةُ الذِّكْرِ فَحَسَبَ مِثْلَ قِصَّةِ الْكَافِرِ، وَبِئْسَ لِمِذْكُورٍ فِيهَا فَصْلٌ وَهُمْ الْكَافِرُ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ كُنْهٌ مَسْتَوِيَةٌ فِي الْعِظَمَةِ وَالْفَصْلِ لَا تَفَاوُتُ بَيْنَهُمَا

(والقرآن مُنْزَلٌ) بِالتَّشْدِيدِ أَيِ نَزَلَ مُتَجَمًّا (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَيِ فِي ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ عَيْنًا (وَهُوَ فِي الْمَصَاحِفِ) أَيِ فِي جَنَسِهِ، وَفِي نَسْخَةٍ فِي الْمَصَاحِفِ (مَكْتُوبٌ) أَيِ مَرْبُورٌ وَمُسْتَظَرٌّ وَفِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ مَا بَيْنَ الدَّعِيسِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ (وَأَيَّاتُ الْقُرْآنِ) أَيِ جَمِيعُهَا (فِي مَعْنَى الْكَلَامِ كُلِّهَا) أَيِ فِي مَقَامِ الْحُرَامِ سَوَاءً يَكُونُ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ وَمَدْحِ أَوْسَائِهِ، أَوْ فِي غَضَبِ اللَّهِ وَدَمِّ أَعْدَائِهِ وَمِثْلُ الْأَحْكَامِ الْمُشْتَقَّةِ بِحُكْمِ ثَلَاثَةٍ (مَسْتَوِيَةٌ فِي الْفَضِيلَةِ) أَيِ الْمُضِيئَةِ (وَالْعِظَمَةِ) أَيِ الْمَسْوِيَةِ (إِلَّا أَنْ لِبَعْضِهَا فَضِيلَةُ الذِّكْرِ) أَيِ بِاعْتِبَارِ مَبْنَاهَا (وَفَضِيلَةُ الْمَذْكُورِ) أَيِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ (مِثْلُ آيَةِ الْكَرْسِيِّ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهَا جَلَالُ اللَّهِ) أَيِ هَيْئَتِهِ (وَعِظَمَتُهُ وَصِفَاتُهُ) أَيِ نَعْتِهِ الْخَامِسُ مَدَانُهُ (وَجْتَمَعَتْ فِيهَا فَضِيلَتَانِ فَضِيلَةُ الذِّكْرِ وَفَضِيلَةُ الْمَذْكُورِ) وَمِثْلُهَا سُورَةُ الْإِحْلَاصِ فِيهَا مُخْتَصِمَةٌ بِنَعْوَتِ الْإِخْتِصَاصِ، (وَفِي صِفَةِ الْكَافِرِ) أَيِ كَسُورَةِ قَتْنَةٍ وَبَحْرَةٍ مِنْ أَحْوَالِ الْعَجَازِ (فَضِيلَةُ الذِّكْرِ فَحَسَبَ) بِسُكُونِ السِّينِ أَيِ فَقَدْ (وَلَيْسَ فِي الْمَذْكُورِ وَهُمْ الْكَافِرُ فَضِيلَةٌ) بِأَكِيدَ لَمَّا قَبْلَهُ وَتَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمَ خَدِمْنَا عَنْ مَعْنَاهُ بِمَا رُودٌ فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ وَمُرُورٌ مِنْهُ وَأَيَّاتُ مِنْهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا جَمْعًا بَيْنَ اخْتِلَافِ الرُّوْيَاتِ، (وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ) أَيِ نَحْوِ - اللَّهُ الْأَحَدُ الصَّحْدُ الْمُدَّثُ الْوَاحِدُ الْفَرْدُ (وَالصِّفَاتُ) أَيِ نَحْوِ لَهُ الْمَلِكُ، وَهُوَ الْحَمْدُ وَلَهُ الْكَرِيمُ وَالْمَجِيدُ (كُلُّهَا مَسْتَوِيَةٌ فِي الْعِظَمَةِ) أَيِ بِحَسَبِ الْعَمَسِ (وَالْفَصْلِ) أَيِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى (لَا تَفَاوُتُ بَيْنَهُمَا) أَيِ مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُهَا عَلَى ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ كُلِّيهِمَا، وَهُوَ لَا يَنَامِي أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْأَسْمَاءِ وَبَعْضُ الصِّفَاتِ أَعْظَمَ مِنْ بَعْضِهَا عَلَى مَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي فَضْلِ الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَكْبَمُ

وقد روى الحاكم الشهيد^(١) في المحتفى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال لا حفر لأحد في الحجل بحالقه لما يروى من خلق السموات والأرض رخص نفسه وعنه رحمه

(١) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن إسماعيل النوري الشهير بالحاكم الشهيد من أكابر فقهاء الحنفية، توفي شهر شعبان سنة ٣٣٤ هـ من تصانيفه الكافي في الفروع والمحتفى في الفروع

الله أيضا أنه قال: لو لم يبحث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم، فالهرق يسا وبين المعتزلة الفاتيس بالحس والفتح العقبس ما ذكره الأستاذ أبو منصور العاتريدي وعامة مشايخ سمرقند رحمهم الله تعالى: أن العقب عندهم إذا أدرك الحس والفتح يوجب بنفسه على الله وعلى انعام مقتضاهما، وعندنا الموجب هو الله تعالى يوجب على عباده، ولا يوجب عليه سبحانه شيء يلتزم أهل السنة والجماعة.

والعقب عند أله يُعرف بها ذلك الحكم بواسطة اطلاع الله تعالى على الحس والفتح الكائين في الفعل، والهرق يسا وبين الأشاعرة أنهم يأنزلون بأنه لا يُعرف حكم من أحكام الله لا بعد بعثة نبي، ونحن نقول: قد يعرف بعض الأحكام قبل البعثة بحلق الله تعالى الحس به إما بلا كسب كوجوب تصديق النبي وحرمة الكذب انصرا، وإما مع كسب بالنظر والفكر وقد لا يعرف إلا بالكسب والنسب عليه السلام كأكثر الأحكام، وقد أئمة سدرى. صحت لا يجب إيمان، ولا يحرم كفر لمن البعثة كقول الأنصار وحملوا المروي من أبي حنيفة رحمه الله على ما بعد البعثة.

قال ابن الهمام، وهذا يحمل ممكن في العبارة لأولى دون الثانية، إلا أنه قد في حريه^(١) أنه يجب حمل الوجوب في قوله لوجب عليهم معرفة الله بعقولهم على معنى يبغي فحمل الوجوب على المعنى العمري، وهو الأولى والأولى، لأن تسمية لأفعال طاعة ومعصية قبل البعثة تجوز إذا هما فرع الأمر والنهي بإطلاق الطاعة والمعصية قبل ورود أمر ونهي معيار من قبل إطلاق الشيء، على ما يزول فيه، فكيف يتحقق طاعة أو معصية قبل ورود أمر ونهي

فإن ابن الهمام، بل يجوز العقل بذكر اسمه شكرا بلولا أنه سبحانه أصلق بمصله ذكر اسمه ممنا ووعد عليه أجر حيث قال سبحانه ﴿وذكروني أذكركم﴾^(٢) وسعوه لحاف من انضاح لعنه عظمة كبريائه وجلاله من أن يسميه تعالى بلسانه في جميع أحواله إذ يرى أنه أحقر من ذلك، فسبحان من تقرب إلى خلقه بعضه وعظيم بره. انتهى

(١) هو التحرير لكمال ابن الهمام ثم عه تنميده محمد بن محمد بن أمير الحاج الحبيبي المتوفى سنة ٨٧٩هـ في كتاب اسمه التكميل، التحبير، كما شرحه محمد، أمير، أمير بادشاه في كتاب اسمه يسير التحرير في أربعة أجزاء

(٢) البقرة: ١٥٧.

وقد يجمع بين القولين بأنه لا يلزم من الوجوب ما يترتب على تركه العقاب فلا يفي قوله تعالى في الكتاب ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١) ولا يحتاج حيث لا تفيد العقاب بالديار، ولا إلى تعميم الرسول للعقل والنقل.

قال ابن الهمام وثمرة هذا الخلاف تظهر فيمن لم تدعه دعوة رسول فمن يزم حتى مات وهو مخد في النار عند المعركة، والعريق لأول من الحنفية دون الفريق الثاني منهم. والأنساعة وإذا لم تكن مخاطباً للإسلام عند هؤلاء فأسلم أي وتخذ من يصلح إسلامه؟ بأنه يثبت في الآخرة عند الحنفية، نعم كإسلام الصبي الذي يعقل معنى الإسلام والتكليف، وذكر بعض المشايخ الحنفية أنه سمع أبا انحطاب من المشايخ الشافعية يقول لا يصح إيمان من لم تبلغه دعوة كإيمان الصبي عندهم أي على الأقوال المرجح من مدعهم خلافاً للأئمة الثلاثة لأن النبي ﷺ دعا علياً إلى الإسلام^(٢)، فأجابه مع الإجماع على أن عبادته من صلاة وصوم وتحريمها صحيحه، وأما ما نقله لييهقي من أن الأحكام إنما عُلقت بالملوع بعد الهجرة عدم الحندق. وأما قبل ذلك فكانت موطاة بالمبيرة فيحتاج إلى بيان ذلك وكيفية وقوعه هناك على أن أمور الإسلام في تكليف الأحكام كانت تدريجية من لأهل إلى الأصعب لا بالعكس، ولذا كان التكليف أولاً بالموحيد ثم زيد صلاة والزكاة ونحوهما كما هو مقتضى حكمة الحكم المعبد.

ثم من فروع هذه الأصغر ما ذكره حجة الإسلام^(٣) حيث قال. يحوز له أن يكلف عبده ما لا يطيقه خلاف للمعتزلة إذ لو لم يجز لاستحان سؤال دفعه، وقد سألوها ذلك فقالوا. رتباً لا تحملاً، لا طاقة لنا به. ولأن مسجده أخيراً أن بها جهن لا يصدق عليه الصلاة والسلام، ثم أمره أن يصدق بجميع أقواله عليه الصلاة والسلام، ومن حملتها أنه لا يصدق عليه الصلاة والسلام، فكيف يصدق عليه الصلاة والسلام في أنه لا يصدق هذا محال. انتهى.

وذكره غيره إلا أنه قال أبو بهب^(٤) بدل أبي جهن، وهو أنسب

(١) الإسراء ١٥.

(٢) انظر حبر سلام على رصي الله به ودعوة رسول الله ﷺ له في مجمع الروايات ٩/ ١٠- ١٠٣ وانظر السيرة النبوية لأبي همام ١/ ٣٤٦- ٣٤٧.

(٣) يعني بذلك الإمام العراقي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ رحمه الله.

(٤) ينسب للمصنف بديل إلى ما رواه البحاري ٤٩٧١ و١٢٩٤ و٣٥٢٥، ومسلم ٢٠٨ والترمذي.

ورسول الله ﷺ مات على الإيمان

قال بن الهمام ولا يحفى أن الدين لأول من حمل الراية وهو الكسوف إذ
عند الهائبي بامتداعه يجور أن يحمله جيلاً فيموت، وأما عند المعتزلة فسواء على جوار
أنواع لإيلاء بقصد لعرض وجوب، وأما عند الصنفية المانحين منه أيضاً فتفضلاً بحكم
وعده على المصائب، ولا يجور أن يكلفه أن يحمل جبل بحيث إذا سم يفعل يعاقب
وحوره الأشعرة، كما قال الله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا شَيْئاً مِنْ شَيْءٍ﴾.

وعن هذا النص ذهب المحققون فمن حوزة عقلاً من الأشاعرة إلى امتداعه سمعاً،
ورد جار عملاً أي ولا لزم وقوع خلاف غيره سبحانه، أما العمل المستحيل باعتبار سبق
العدم لأولى بعدم وقوعه لعدم امتداعه محتملاً، وهو مما يدخل تحت قدرة العبد عادة ولا
خلاف في وقوعه كتكليف أبي جهل وغيره من الكفرة بالإيمان مع العلم بعدم إيمانه
وإخثار به، لما تقدم من أنه لا أثر للمعلم في سلب قدر المكلف، وفي جبره على
المخالفة.

قال ومن هروعه أيضاً وهو أن الله إيلاء المخلق وتعتيبيهم من غير جرم سابق ولا
ثواب لاحق خلافاً للمعتزل حيث لم يجزرو ذلك إلا بعوض، أو جرم، وإلا لكان جرم
غير لائق بالحكمة، والد أوجبوا أن يقتضى لبعض الحيوانات من بعض انتهى

وقد سبق أن انظم في حقه تعالى محال، وأنه سبحانه لا يحب عليه شيء بعول،
نفعه إما عدل، وإما فصل

وفي نسخة ريد قوله (ورسول الله ﷺ مات على الإيمان) وليس هذا في أصل

= ٣٢٦٣، واحد ٢٨١/١ و ٣٧٧، واسهقي في دلائل النبوة ٢/ ١٨١، ٨٢، والبيهقي في شرح
الشيعة ٣٧٤٣، والطبري في جامع البدر ١٩/ ١٢١، وابن حبان ٦٥٥٠ عن ابن عباس قال ما
برئت هذه الآية «وأندر عشرتك لأقرس» ورحمك منهم المحلصين قال وهو في قراءة
عند الله خرج رسول الله ﷺ حتى أتى الصفا فصعد عليها ثم نادى يا صباحاه فاجتمع الناس إليه
فبين رجل رجل يحيى وبين رجل يبعث رسوله، فقال ﷺ يا بني عبد المطلب، يا بني فهر، يا
سي عبد مناف، يا بني، يا سي، أريتم لو أخبرتكم أن خيلاً سمع هذا النبل تريد أن تعبر عليكم
أصدقتموني؟ قالوا نعم، قال فإني بئير لكم بين يدي عذاب شديد فقال أبو لهب ث لك سائر
اليوم، أم دعونا ألا نهد ثم نام، فنزل ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ وقد سب، وقالوا ما جرمنا عليه
كذباً انظر جامع لأصول ٢، ٢٨٦، وشرح مبسوط ٣/ ٨٣، وفتح الباري ٨/ ٥١٢.

(١) المرة ٢٨٦.

شارح تصفّر لهذا الميدان نكوه ظهّر في معرض البيان، ولا يحتاج إلى ذكره لعلوّه ﷺ في هذا الشأن، ولعل مرّام الإمام على تقدير صحه ورود هذا الكلام أنه ﷺ من حيث كونه نبياً من الأنبياء عليهم السلام، وهم كلهم معصومون عن الكفر في الابتداء ولا انتهاء معتقداً أنه مات على الإيمان، وأمّ غيره من لأولياء والعلماء والأصفياء بالأعيان فلا يجرم بمرتتهم على الإيمان، وإن ظهر منهم خوارق العادات وكما الحوادث، وجمال أنواع الطاعات دون مسمى أمره على العيان وهو مستور عن أفراد الإسناد، وبهذا كانت العشرة المبشرة^(١) وأمثالهم حائكين من انقلاب أحوالهم وصوء آمالهم في مآلهم

وعدم أن للسلف ورحمهم الله في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال

أحدها أن لا يشهد لأحد إلا للأنبياء عليهم السلام، وهذا يغفل عن محمد بن الحنفية والأرواعي، وهذا أمر قطعي لا نزاع فيه.

والثاني أن يشهد لكن مؤمن جاء به نص في حقه، وهذا قول كثير من العلماء بكنه حكم ظني.

والثالث أن يشهد أيضاً لمن شهد له المؤمن، كما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام مرّ بجنازة فأتوا عليه بهجير، فقال النبي ﷺ «وجبت»، ومرّ بأخرى فأتى عليها بشرّ فقال عليه الصلاة والسلام «وجبت» فقال عمر رضي الله تعالى عنه: يا رسول الله ما وجبت؟ فقال رسول الله ﷺ هذا أنسم عليه خيرٌ وجبت به الجنة، وهذا أثبتتم عليه شراً وجبت له النار أنتم شهداء الله في الأرض^(٢). وهذا أمر ظاهري عايني، والله تعالى أعلم بالصواب^(٣).

(١) وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة بن عبيد الله النخعي، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وأبو بكر بن العوام أنظر مستد أحمد ١/ ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ومس أبي داود ٤٦٤٩ و٤٦٥٠، والترمذي ٣٧٤٨ و٣٧٥٨، وابن حبان ١٢٤.

(٢) أخرجه البخاري ١٣٦٧ و٢٦٤٦، ومسلم ٩٤٩، وأخرجه الطيالسي ٢٠٦٢، والبيهقي ٤/ ٤٩، ٥٠، وأحمد ٣/ ١٨٦، والطحاوي في مشكل لأكثر ٢٨٩/٤ من حديث أنس بن مالك ورواه من حديث أنس بن مالك دون ذكر عمر رضي الله عنه، مسلم ٩٤٩، والترمذي ١٠٥٨، وابن حبان ١٤٩١، والبيهقي ٦٥٠٨، والطحاوي ٢٨٨/٤.

(٣) أقوال السلف في الشهادة بالجنة أحسنها المصنف من شرح الطحاوي لابن أبي المبر ٢/ ٣٢٨ و٥٣٩ بشيء من التصريف

وأبو طالب عنه عليه السلام وأبو عبي رضى الله عنه مات كثرًا وقاسم رطاهر وإبراهيم كانوا بهي رسول الله صلى الله عليه وآله

(وأبو طالب عنه) أي عم النبي صلى الله عليه وآله وأبو علي رضى الله عنه مات كثرًا ولم يؤمن به، فقد ورد أنه لما حضر أب طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وآله فوجد عنده أبا جهل وأصره، فقال صلى الله عليه وآله «يا عم فلي كلمة أحاج لك بها عند الله»، فقال أبو جهل أترعب من مئة عند المظلم؟ وتكرر هذا الكلام في ذلك المقام حتى قال أبو طالب في آخر المراءم أنا على مئة عند المظلم، وأنى أن يقول لا إله إلا الله، فقال صلى الله عليه وآله هو الله لأستعمرنك ما سم أنه عنك، وأمر الله تعالى «ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستعمرؤا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم»، أي بأن مانوا على الكفر، وأمر الله في حق أبي طالب حين عرض رسول الله صلى الله عليه وآله الإيمان عليه حين موته فأبى ورد «إنك لأنتهدي من أحنت ولكر الله يهدي مؤ يشلم»^(١) رواه البخاري ومسلم^(٢).

(وقاسم رطاهر وإبراهيم كانوا بهي رسول الله صلى الله عليه وآله) أي أسماء أما القاسم فهو أول ولد ولد به عليه الصلاة والسلام قبل السوة، وبه كان يكفى وعاش حتى مشى، وقيل عاش ستين وقيل بلغ كوث اندانة، ولأصح أنه عاش سبعة عشر شهرًا، ومات قبل النعثة وفي مستدرك كعريبي^(٣) ما يدل على أنه توفي في الإسلام وهو أول من مات من أولاده عليه الصلاة والسلام، وأما طاهر فقال انريه من نكار كان به عليه الصلاة والسلام سوى القاسم وإبراهيم عند الله مات صغيرًا بمكة، ويقال له انصب، والطاهر ثلاثة أسماء، وهو قول أكثر أهل النسب، كما قاله أبو عمرو، وقال الدارقطني هو الأئيب، ويسمى عبد الله بالطيب والطاهر لأنه ولد بعد النبوة وقيل: عند الله خير الطيب والطاهر، كما حكاه الدارقطني وغيره

وقيل كان له عليه الصلاة والسلام الطيب والمنطيط وُلدا في بطن، وانطاهر

(١) التوبة ١١٣.

الفصل: ٥٦.

(٢) أخرجه البخاري ٣٦٠، و٣٨٨٤ و٤٦٧٥ و٤٧٧٢ و٦٦٨١، ومسلم ٢٤ ح ٤٠، والسنائي ٩٠/٤، وابن حبان ٩٨٧، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٩٧-٩٨، والطبري في جامع البيان ١١، ٤١-٤٢ و٢٠/٩٢، والواحدي في أسباب النزول ص ١٨٧ كلهم من حديث المسيب بن حرم

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد الكعري في شهاب السنن المشهور سنة ٨٧٦٨، به شرح الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد ونبات صحيح مسلم بن الحجاج

وفاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم كن جميعاً بنات رسول الله ﷺ ورضي عنهن

وسمى ظهر ولد في بطنه، كما ذكر صاحب الصفوة^(١)، وأم إبراهيم فولد من الجارية انقيطية، وقد قال عليه الصلاة والسلام بعد موته: **انْقُطُ يَحُونُ والعينُ تدمعُ ولا تقول ما يُسحق**، **والربُّ وإنَّا على فراثك يا إبراهيم محزونون**^(٢)، وتوفي وله سبعون يوماً أو أكثر^(٣)، وصلى عليه النبي ﷺ بالقيع^(٤)، وقال: **بذنته عند قرطبا عثمان بن مظعون**^(٥) أخره عليه الصلاة والسلام في الرضاعة.

(وفاطمة ورسب ورقية وأم كلثوم كن جميعاً بنات رسول الله ﷺ ورضي الله عنهن)، وهي نسخة تقديم رقية على ريس بناء على اختلاف في أن ريس أكر ساته عليه الصلاة والسلام، وعنه أكثرهم أو رقية كما ذهب إليه بعضهم.

فبعد [أنس]^(٦) [سحقن أن زينب ولدت في سنة ثلاثين من مولد النبي ﷺ وأندركت الإسلام وهاجرت وماتت سنة ثمان من الهجرة عند زوجها واسي حالتها أبي العاص لميط، وقد ولدت له علياً مات صغيراً فدفن بدير الحميم، وكان رديف رسول الله ﷺ على دافته يوم المنع^(٧)، وولدت له أيضاً أمامة التي حملها ﷺ في صلاة الصبح على عاتقه، وكان إذا

(١) هو إمام أبو العرج عبد الرحمن بن الحارثي الثوري ٥٩٧ هـ في كتابه صفه الصفوة ٧٧/١ حيث قال قال أبو بكر البرقي ويقال ر. الطاهر هو لطيف وهو عبد الله ويقال إن الطيب والمطير ولد في طلي، والطاهر والمطهر ولد في بطنه . هـ

(٢) أخرجه البخاري ١٣٠٢، ومسلم ٢٣١٥، وأبو دارق ٣١٢٦ كلهم من حديث أنس بن مالك. وعنه ابن عسبر بنديع، والقلب يفتح، لا يقول إلا ما يرضي رب، وإن بعراقك يا إبراهيم محزون. هـ

(٣) قال ابن الحارثي في صفه الصفوة ٧٧/ إبراهيم أنه مات في سنة ثمان من الهجرة وبني أبي سه عشر شهراً، وقيل ثمانية عشر شهراً، وذكر بالقيع . هـ

(٤) قال أبو القيم في زاد المعاد ٤/١: **ووصف حل صلى عليه أم لا على عوليس** . وذكر الهيثمي في المجمع ١٢٢/٩ عن أسدي قال سأل أنس من ماله فبت. حتى رسول الله ﷺ على به إبراهيم؟ قال لا أدري، رحمه الله على إبراهيم لو عاش لكان مبدقاً مثلاً. وقاد. ورواه أحمد ورجال الصحيح

(٥) لم أجده بهذا اللفظ إنما وجدت من حديث الأسود بن سريع قال لما مات عثمان بن مظعون أشفق المسلمون عليه فلبث مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ قال الحق يملك الصالح عثمان بن مظعون. ورواه الطبراني كما في المجمع ٣٠٢/٩ ورجال ثقات

(٦) تصحفت أنس في الأمل إلى أبي والصواب ما أنبأه ومن إسحق هو صاحب السيرة النبوية المشهورة.

(٧) أخرجه الطبراني عن الربيع كما في المجمع ٢١٢/٩ ونصه فقال الربيع وحديثي عمر بن أبي بكر =

رفع وضعها وإذا رفع رأسه من السجود أتبعها^(١) وتزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد موت فاطمة رضي الله عنها.

وأما فاطمة الزهراء المتول فولدت ستة إحدى وأربعين من مولد النبي ﷺ فتقدمها علي زينب لتقدمها بحسب الوتية فقد ورد مرفوعاً: «إنما سُميت فاطمة لأن الله تعالى قد عظمها وخرقتها عن النار يوم الجمعة»^(٢)، أخرجه الحافظ الدمشقي، وروى الثاني مرفوعاً: «إنما سُميت فاطمة لأن الله تعالى عظمها ومُحِبَّها عن النار»^(٣) وسُميت نبولاً لاقطاعها عن ساء رملها بصلاً وديناً وحسباً ونسباً، وقبل لانفصاعها عن الدنيا، وتزوجت علي بن أبي طالب في السنة الثالثة، وكان تزويجها بأمر الله ووحيه^(٤)، وكنت أحب أهله إليه، وإذا أراد سفرٌ بكون آخر عهده بها، رداً قدم كان أو ما يدحس عليها، وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله يصنع مني من أمصها أمصني»^(٥) ورواه البحاري، وهي رواية مسلم فإن لها: «أو ما ترصين أم تكوين سيدة نساء المؤمنين»^(٦).

وفي رواية أحمد أفصل نساء أهل الجنة وتوفيت بعده عليه الصلاة والسلام بسنة أشهر وهي ابنة سبع وعشرين سنة، وقد ردت لعلي حَسَبَ وخُمَيْتٌ صَيِّدٌ شَبَابُ أَهْلِ

= الموهبي قال توفي علي بن أبي النعمان بن الربيع ابن بك رسول الله ﷺ وقد نافر العلم وكان رسول الله ﷺ أرواحه على راحته يوم المص. قال الهيثمي: وعمر بن أبي بكر متروك

(١) أخرجه البحاري ٥١٦، ومسلم ٥٤٣ ح ٤١ وأبو داود ٩١٧، والنسائي ٣/ - والموطأ ١/ ٦١، وأحمد ٢٩٦/٥ و٢٩٧، والدارمي ٣١٦/، والطبراني ١٠٩/١، والبيهقي ٩٦/، الحميدي ٤٤٢، وابن حبان ١١٠٩، والصبغاني في الكبير ٢٢/ ١٠٦٦ ١٠٦٧ كلهم من حديث أبي قتادة

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٤٢١/١ من حديث أبي هريرة وقال: هذا عمل العلابي، وقد ذكرنا عن النارطقي أنه كان يضع الحديث.

(٣) لم أجده عند النسائي ولكن أخرجه الديلمي ١٢٨٥ من أنعموس من حديث جابر من عبد الله بن مسعود: «إنما سُميت بنتي فاطمة لأن الله عز وجل عظمها وعظم مُحِبَّها عن النار»

(٤) يشبه المصنف إلى حديث عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي» قال الهيثمي في المجمع ٢٠٤/٩ رواه الطبراني ورجاله ثقات. . .

(٥) أخرجه البحاري ٥٢٧٨ و١٣٢٨ ر ٥٢٣، ومسلم ٢٤٤٩ ح ٩٣، وأبو داود ٢٠٧١، والترمذي ٣٨٦٧، وابن ماجه ١٩٩٨، وأحمد ٣٢٨/٤، والنسائي في الفضائل ٢٦٥، والبيهقي ٣٠٧/٧، والبخري ٢٩٥٨، وابن حبان ٦٩٥٥، والطبراني ٢٢/ ١٠ كلهم من حديث العسوي بن مخرمة

(٦) أخرجه البحاري ٣٦٢٤، ومسلم ٢٤٥٠ ح ٩٨ و٩٩، وابن ماجه ١٦٢١، والنسائي في الفضائل ٢٦٣ كلهم من حديث عائشة

الجنة، كما ثبت في السنة^(١) ومحسناً مات محسن صغيراً، وأم كلثوم وزينب لم يكن رسول الله ﷺ عقب إلا من ابنته فاطمة رضي الله عنها فانتشر سله الشريف منها فقط من جهة السبطين أعني الحسين، وأم ربيعة فولدت سله ثلاث وثلاثين من مولده عليه الصلاة والسلام وكانت تحت عتبة بن أبي لهب وأختها أم كلثوم تحت أخيه عتبة بالتصغير، فلما نزلت ﴿تَنْتَبِهْ يَا أَبِي لَهَبٍ﴾ قال لهما أبو لهب رأسي من رأسكما حرام إن لم تفارقا بني محمد ففارقاهما^(٢)، ولم يكرها دحلاً بهما فزأج عثمان بن عفان رقية بمكة، وهاجر بهما الهجرتين، وتوفيت، النبي ﷺ سدر، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما عُزِّيَ ﷺ بها قال الحمد لله دفن البسات من المكرمات^(٣)، وأما أم كلثوم فقد ورد أنه لما توفيت رقية خضب عثمان بنت عمر حفصة فردّه فبيع ذلك النبي ﷺ، فقال يا عمر أدلك على خير لك من عثمان، وأدل عثمان على خير له منك؟ قال نعم يا رسول الله. قال: «زوّجني ابتك»، وأزّوج عثمان انتهي^(٤) أخرجه الحجة، وزوّج أنه عليه الصلاة والسلام قال له: «والدي بمسي بيده لو أن عندي مائة مت يمش، واحدة بعد واحدة زوّجتك أخرى هذا جبرائيل عليه السلام أخبرني أن الله يأمرني أن أزوّجكها»^(٥). رواه القصاصي، ولم يذكر الإمام الأعظم رحمه الله أزّوج النبي ﷺ، وأما أذكرهن إجمالاً في مقام المرام

فأمهات المؤمنين خديجة وسودة وعائشة وحفصة وأم سلمة، وأم حبيبة، وريسة

- (١) أخرجه أحمد ٣/٣ و١٢ و٦٤، والترمذي ٣٧٦٨، وابن أبي شيبة ٩٦/١٢، وسدائكم ٣/١٦٦. ١٦٧، ونطحاوي في المشكل ٢/٢٩٣، وأبو يعنى ١١٦٩، والطبراني ٢٦٦٢، وابن حبان ٦٩٥٩، والخطيب ١١/٩٩، والطبراني ١٦٦١، وأبو يعنى في السبعة ٥/٦٩، منهم من حديث أبي سعيد الخدري، قال الترمذي حسن صحيح وهو كما هو.
- (٢) انظر السيرة النبوية لابن هشام ٦٥٢/٢.
- (٣) أخرجه الذهبي في الفردوس ٣٠٦٥، والطبراني في الكبير والأوسط والبراز كما هي مجمع الروايد ١٢/٢ من حديث ابن عباس قال الهيثمي وفيه عثمان بن عفان سحراني وهو ضعيف ١ هـ وذكره العجلوني في كشف النماء برقم ١٣٨ وقال روى الصنعاني وحكم عليه بالوضع وذكره الذهبي في المعبران ٣/٦٢٢ في ترجمته محمد بن عبد الرحمن بن طلحة، قال، هذا حديث يراك بن خالد، عن عثمان، سرقه هذا. أي محمد بن عبد الرحمن بن طلحة منه، قاله ابن عدي ١ هـ.
- (٤) أورد نحوه الحافظ ابن حجر في الإصابة ٢/٢٧٣، وقال أخرجه ابن سعد.
- (٥) بم أجله.

وإذا أشكل على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد فإنه ينبغي له أن يعتمد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى إلى أن يجد حلف فسهله ولا يسعه تأخير الطلب ولا بعدد بالوقف فيه، ويكرر .

سب حش، وزيت يست حريمة، وسمونة وجورية، وصحية رضي الله تعالى عنهم، وهم إحدى عشرة من أزواج عبيد الصلاة والسلام التي دخل بهم لإحلاف بين أهل الأسير وأعلم بالأثر في حقهم، وقد ذكر أنه عند الصلاة والسلام توضح نسوة من غيرهم.

هذا وقال الإمام الأعظم رحمه الله في كتابه لوصية وعائشة رضي الله عنها بعد حديجة الكبرى رضي الله عنها أفضل نساء العالمين، وهي أم المؤمنين ومنظرة من لربا وبريئة مما قال الروافض، فمن شهد عبيدنا بالربا فهو ولد الرب. انتهى.

ولا ينبغي أن من قدف بالربا فهو كافر بالآيات القرآنية الواردة في براءة ما سخط مما نسب إليها من الأمور النسبية، وأما من نسبها سب محاربتها ومخالفتها لعبي رضي الله عنه فهو صال مبتدع عال فاجر، والله تعالى أعلم بأسرائر، وأما قوله: إنها أفضل نساء العالمين فيحتمل أنها أفضل نساء عالمي زمانها أو نساء العالمين جميعها، وهل بدخل فيهن حديجة وفاطمة ومريم رضي الله عنهم على إحلاف ورد في حقهم بحسب تعدد الأحاديث ثمة في فصلهم^١، وعياني عصير تفصيل بعضهم في المحال لا يبق بهم.

ثم فوب الإمام لأعظم رحمه الله في الرصية فهو ولد الرنا لا يخلو عن غربة في مقدم المرام كما لا يحق على ذوي لافهم بالأحكام، ولعمه محمول على تشبيه النبع والمعر، فهو كولد الرنا في كونه شر الثلاثة لما ورد يعني بحكم على الواقعة.

(وإذا أشكل أي أسس (على الإنسان) أي من أهل لا يبعد (شيء من دقائق علم التوحيد) أي ربه بتحقيق عند دقائق مقام التعريف ومرام التمجيد (فيبغي له) أي يجب عليه (أن يعتمد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى) أي بطريق الإجماع (إلى أن يجد حلفاً) أي صراحة حقيقة الأحوال (فيأله) أي يعمم العلم التفصيلي على وجه الكمال (ولا يسعه تأخير الطلب) أي عند تردده في صفة من صفات الحلال، أو تعوب الجمال (ولا يعلم بالوقف فيه) أي يتوقف في معرفته هذه الأحوال وعدم تعصبه بالسؤال (ويكرر) أي

() أخرج الترمذي ٣٧٧٨ وأحمد ٢٥/٣، والمعجمي في المستحسن ١٤٧، وابن حبان ٧٠٠٣، والحاكم ٢/ ٤٧ - ١٥٨ بإسناد صحيح عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: أحسن من نساء العالمين مريم بنت عمران، وحديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآية امرأة مرعون.

بن وقف. وخبر المعراج حق من رده فهو ضال متدع،

في الحال (إن وقف) أي بأن توقف على بيان الأمر في الاستقبال، لأن التوقف موحى للشك، وهو فيما يعترض اعتقاده كالإنكار، وبذا أطلقوا قول الثلجي^(١) من أصحابنا حيث قال، أقول بالمتفق وهو أنه كلامه تعالى ولا أقول مخلوق، أو قديم، هذا ولعمري بدائع عدم التوحيد أشياء يكون لشك والشبهة فيها مسافياً للإيمان ومناقضاً للإيمان بلدت الله تعالى وصفته ومعرفة كيمية المؤمن به بأحرار، آخرته فلا يدعي أن الإمام بوقف في بعض الأحكام لأنها في شرائع الإسلام فالاحتلاف في علم الأحكام وحجة، واختلاف في عدم التوحيد والإسلام صلالة وبدعة، والحق في عدم الأحكام معذور، بل صاحبه فيه مأجور بخلاف المحقق في علم الكلام، فإنه كثر ودور، وصاحبه مأزور.

(وخبر المعراج) أي جسد المصطفى ﷺ ينقله إلى السماء، ثم إلى ما شاء الله تعالى من المقامات العلى (حق) أي حديثه ثابت بطرق متعددة (ومن رده) أي ذلك الخبر ولم يؤمن بمقتضى ذلك لأثر (هو ضال متدع) أي جامع بين الصلالة والسعة

وفي كتاب الخلاصة من أنكر المعراج ينظر إن أنكر الإسراء من مكة إلى بيت المقدس فهو كافر، ولو أنكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر، وذلك لأن الإسراء من الحرم إلى الحرم ثابت بالآية، وهي قطع الدلالة، والمعراج من بيت المقدس إلى السماء ثبت بالنسبة وهي طينة الرواية والذرية، وقد افتردت هذه لمسألة المصنوعة رسالة محتملة وسبقتها بالمسحح العلوي في المعراج السوي، وقد أغرب شارح العقائد في تأويل قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما فقد جسد محمد ﷺ ليلة المعراج^(٢) حيث قال، معناه ما فقد جسده عن الروح، بل كان معه روحه^(٣) انتهى وعربته لا تحتمل^(٤)، ويتوكل الصحيح أن المعراج كان بمكة في أوائل الحجة حين لم يولد عائشة رضي الله عنها، أو يقال، القصيدة كانت متعددة، ولذا احتجف في الانتهاء فقل. إلى الجنة، وقيل إلى العرش، وقيل: إلى ما فوقه وهو مقام ﴿نم دلى فدى فكان قات قوسى أو أدنى﴾^(٥)، ولا ينزى من تعدد الواقعة عرض للصلاة كل مرة كما

(١) الثلجي هو ابن شجاع أبو عبد الله الشنقي أحد الفقهاء، صاحب الحسن بن زياد وثقه عليه، به مصنف منها تصحيح الآثار والروايات، توفي سنة ٢٦٦هـ.

(٢) أخرجه ابن إسحق في السيرة النبوية لاس م ٣٩٩/ وانظر رد المحتار للإمام ابن القيم ٢٠/٣

(٣) شرح العقائد السنية ص ٢٢٠

(٤) تضمنت في الأصل إلى يحيى والثواب تضمن بالآية

(٥) النجم ٨، والمقصود بالدنو هو دن جبريل وتدليه كما قات عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما

وحروج الدجال ويأجوج وماجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى عليه السلام من السماء،

توفهم ابن القيم معترضاً^(١).

(وخرج الدجال ويأجوج وماجوج) كما قال الله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْخُذُهَا مَاجُوجُ وَهَمَّ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾^(٢) أي يسرعون (وطلوع الشمس من مغربها) كما قال الله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِي مَعَهُ آيَاتُ رَبِّهِ لَا يَنْفَعُ مَنَافِعُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْ مَنَافِعِهِمْ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٣) أي لا ينفع الكافر إيمانه في ذلك الحين أي طلوع الشمس من المغرب، ولا الفاسق الذي لم يكسب حيراً في إيمانه، أو توتته يميني لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها الإيمان إن لم تكن آتت من قبل، أو كسبت حيراً (ونزول عيسى عليه السلام من السماء) كما قال الله تعالى ﴿وَإِنِّي أَنزِلُ فِي السَّاعَةِ﴾^(٤) أي علامة القيامة، وقال الله تعالى ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ أَهْلُ الْكِتَابِ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(٥) أي قبل موت عيسى عليه السلام بعد برويه عند قيام الساعة فتصير الجن واحدة وهي منه للإسلام الحقيقي.

وهي نسخة قدم طلوع الشمس على البقية وعلى كل تعذيب قالوا بمطلبي الجمعية،

= وإنسان يدن عليه فإنه قال ﴿عِصْمَةُ شَيْدِ الْقَوَى﴾ [المجم ٥] وهو خبريل فالصائغ كذا عائذ إلى هذا الصلح المسمى بالشهد القوي، وهو ذو القوة أي القوة، وهو الذي استوى للأعلى وهو الذي هو عتيق انظر تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٢ ٢٢٣، ١، زاد المعاد لابن القيم ٣/ ٣٨

(١) ثم يعرض لإمام بن القيم ولم يفعل بفتح الإسراء والمعراج كما توهم المصنف بل على العكس من ذلك فإنه رحمه الله يدل على العلماء أقوالهم في هذه المسألة وأحد ما ورد في الدس يقولون يعتمد الحادثة فقال دون عجباً هؤلاء الذين وعموا أنه مراد أي لا يراه والمعراج كيف ساء لهم أن يظن أنه في كل مرة مرمر عليه صلاة حسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى قصصوا حملاً ثم يقرئ "أصبحت بريئتي وخضعت عن عبادي" ثم يعدها في المرة الثانية إلى تحميمين، ثم يحطها حشراً عشراً، وقد غلب الحفظ شريك في القاء من حديث الإسراء، ومسلم أورد العمدة ثم قال ٥ = وأخر وراد وبعض، ولم يسرد الحديث، فأحد رحمه الله ه انظر رد المعاد ٣/ ٤٢، وشرح الطحاوية ١/ ٢٧٢ ٢٧٣ حيث نقل كلام الإمام ابن القيم من زاد المعاد.

(٢) الأنساء ٩٩

(٣) الأنعام ١٥٨

(٤) الرحرى ٦١

(٥) النساء ١٥٩

ولا فتريث القضية أن المهدي عليه السلام يظهر أولاً في الحرمين الشريفين^(١)، ثم يأتي بيت المقدس فيأتي الدجال ويحصره في ذلك الحان فيمرل عيسى عليه السلام من المارة الشريفة في دمشق الشام ويجهي إلى قتال الدجال فيقتله بضربة في الحال^(٢)، فإنه يدوب كالمنح في الماء عند نزول عيسى عليه السلام من السماء، فيجتمع عيسى عليه السلام بالمهدي رضي الله عنه، وقد أقيمت الصلاة فيشير المهدي لعيسى بالتقدم، فيجتمع معللاً بأن هذه الصلاة أقيمت لك^(٣)، فأنت أولى بأن تكون الإمام في هذا المقام ويقتدي به يظهر منابته لبيب ﷺ كما أشار إلى هذا المعنى ﷺ بقوله «لو كان عيسى حياً ما وبعه لا أناسي»^(٤).

وقد يت وحده ذلك عند قوله تعالى ﴿وَرَأَى أَحَدَ اللَّيْلِ مِثَاقَ النِّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَكُم مِّن ذَنبٍ وَجَعَلَهُمْ ثُمَّ جَاءَكُم رَسُولٌ﴾^(٥) الآية في شرح الشعراء وغيره، وقد ورد أنه بقي في الأرض أربعين سنة، ثم يموت ويصلي عليه المسلمون، ويدهنونه^(٦) على ما رواه الطيالسي في مسنده، وروى غيره أنه يدفن بين النبي ﷺ والصديق رضي الله عنه^(٧).

- (١) يشير المصنف إلى ما أخرجه أبو داود ٢٢٨٦ من حديث أم سمية
- (٢) هو بعض حديث طبري أخرجه مسلم ٢١٣٧، وأبو داود ٤٣٢١، ومختصره، والترمذي ٢٢٤٠، وابن ماجه ٧٠٢٥، وأحمد ١٨١/٢ كلهم من حديث الواس بن سمعان الكلابي
- (٣) أخرجه ابن ماجه ٤٠٧٧ من حديث أبي أمامة الباهلي.
- (٤) ثم أجده بهذا اللفظ وإنما وجدته من حديث جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى النبي ﷺ بكتاب أصحابه من بعض أهل الكتاب فقرأه على النبي ﷺ فغضب وقال «أسمعون فيها يا ابن الخطاب ١٩ والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية لا تسألوهن عن شيء فيحبروكم بحق فتكذبوا، أو يباطن فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان فيكم حياً ما وسعه إلا أن يتبعني». قال الهيثمي في المجمع ١٧٤/١ رواه أحمد وأبو يعلى والبربر رحمه مجالد بن سعيد صفه أحمد ويعلى بن سعيد وغيرهما
- (٥) آل عمران ٨١.
- (٦) أخرجه أبو داود ٤٣٢٤، وأحمد ٤٠٦/٢، والطبري في تفسيره، ١٠٨٣٠، وابن حبان ٦٨٢١، والحاكم ٥٩٥/٢ ومصححه ووافقه الذهبي، وعبد الرزاق ٢٠٨٤٥ كلهم من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح
- (٧) أخرجه الترمذي ٣٦١٧ من حديث عبد الله بن سلام موقوفاً وقال حديث حسن غريب وبه: مكتوب في التوراة صفة محمد وصية عيسى ابن مريم يدفن معه قال مقاتل: أبو حنيفة وقد بقي في البيت موضع قبر.

وسائر علامات يوم القيامة على ما وردت به لأخبار الصحيحة حو كائن، والله . .

وروي أنه يُدعى بين النسيحين^(١) فهبتا بلشحيين، حيث اكسفا بالنسيح، وفي رواية أنه يمكث سبع سنين^(٢) قبل وهي الأصح، واحمد بالأربعين في الرواية الأولى مدة مكثه قبل الترفع وبعد، فإنه رفع وله ثلاث وثلاثون سنة، وفي شرح العقائد الأصح أن عيسى عليه الصلاة والسلام يصلي بالناس، ويؤمهم ويقندي به المهدي، لأنه أفضل وأمانته أولى. انتهى

ولا يباقي من قدم، كما لا يحصى. ثم يظهر بأحوج ومأحوج فيهلكهم الله أجمعين سرقة دعيه عليهم، ثم يموت المؤمنون^(٣) ويطلع الشمس من مغربها، ورفع القرآن كما روي ابن ماجة من حديث جندب بن عمرو للإسلام كما يدوس وفي الثوب، أي أطرافه حتى لا يدري صيام ولا صلاة ولا نكح ولا صدقة، وسري عيسى كتاب الله في سنة ثلاث يبقى في الأرض من أمة^(٤). وروي نبيه في بني شعب الإيمان عن أس مسعود رضي الله عنه قال: اقرأوا القرآن قبل أن يرفع فإنه لا تقوى الساعة حتى يرفع، قالوا هذه المصاحف تُرفع فكيف ما في الصدور؟ قال: ينادي عيسى ليلاً فيرفع من صدورهم فيصيحون يقرءون لكننا نعلم شيئاً لم يقرءوا في الشعر.

وقال لفرطبي وهذا إنما يكون بعد موت عيسى عليه الصلاة والسلام، وبعد هدم الحجة الكعبة، وتدمير هذه لأحوال لس هذا المحل محل بيان سطها، وكذا ما أنهم الإمام الأعظم رحمه الله بقوله (وسائر علامات يوم القيامة) د يكفي الإيمان لإجمالي بما في الكتاب والسنة (على ما وردت) أي على وفق ما جاءت (به الأخبار الصحيحة)، بل الآيات الصريحة بالنسبة إلى بعض شرائطها (حق كائن) أي نابت وأمر كريم (والله

(١) روى الطبراني كما في المجموع ٢٠٦/٨ عن عبد الله بن سلام قال يدعى عيسى بن مريم عليه السلام مع رسول الله ﷺ وصحبه رضي الله عنهم ليكون لهم رابع قال الهيثمي روى الطبراني وفيه عثمان بن الصحاك وثق ابن حبان وضعه أبو داود وقد ذكر العري رحمه الله في رحمة وعزاه إلى الثرمذي ومال حسن ولم أجده في الأثراف والله أعلم .هـ.

(٢) أخرجه مسلم ٢٩٤٠ من حديث عبد الله بن عمرو.

(٣) هو بعض حديث الثوري بن سفيان المتقدم برقم (٢).

(٤) أخرجه ابن ماجة ٤٠٤٩، والحاكم ٤٧٣/١ و٥٤٥ وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه رواه الذهبي وهو كما قال، والديلمي في المعتمد ٨٧٩٧ كدهم من حديث حديفة قال أبو بصير في الروايات (١/٢٤٧) إسناده صحيح ورجاه ثقات وصححه الألباني في الصحيحه رقم ٨٧

تعالى يهدي مَنْ يشاء إلى صراط مستقيم.

تعالى يهدي مَنْ يشاء إلى صراط مستقيم) أي من جمال فضله، وإن كان سبحانه كما قال ﴿وَلَهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ عموم الأنام بمقتضى عدله، فحتم الإمام لأعظم معتقده بالهداية الخاصة الخالصة فنفثدي به في طلب حُسن المحامدة باستمرار حالة الطائفة إلى مقام نهاية مقرونة بعين العندية، وريث الحماية عمّا يوذي إلى الضلالة والغبوية. فنسأل الله العمو والعافية ودوام الرحمة.



فصل

ثم اعلم أن الإمام الأعظم رحمه الله صنف لفته الأكر في حال الحجة والوصية عند المصائب، وقد ذكرت عندهم مسوعة وما مثل منقبات لا بد من ذكره في إتيان الاعتقادات، وبو كانت من الأمور الحلايات لتتم بها المقاصد وتكمل بها العقائد.

وذكر أن، حد أصول الدين علم يبحث فيه عما يجب الاعتقاد، وهو قسمان قسم يقدح بجهل به في الإيمان كمعرفة الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية، وإسماء وأنسوة وأمر الآخرة، وقسم لا يضر كتفصيل الأشياء على الملائكة فقد ذكره السيكي في تأليف له لو مكث للإنسان مدة عمره لم يحظر سأل به تفصيل النبي على النمل ثم يسأله الله عنه، انتهى.

وعرف صاحب مقاصد علم الكلام^(١) أنه العلم بالمعتقد الدينية عز لأدلة البقية، فالقسم الثاني من المدحفات من شيء على ما قدمناه ومن شيء زيادة مما يتعلق بها الحفظاء (فهم) تفصيل بعض الأنبياء على بعضهم وهو قطعي بحسب الحكم الإجمالي حيث قال الله تعالى ﴿وَبَيْنَكَ الرُّسُلُ فَضُلًا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢) وقال الله تعالى ﴿وَنَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٣) في يبريد العلم الخلفي لا بغير العلم الندي، وأم بحسب الحكم لتفصيلي فالأمر ظني، والمعقد المعتقد أن أفضل الحق نيت حميت الحق، وقد ادعى بعضهم لإجماع على ذلك، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه: إن الله فضل محمد على أهل السماء، وعلى الأنبياء^(٤)، وفي حديث مسلم وأبو حمزة عن أنس رضي الله عنه: «إن سيد ولد آدم يوم القيامة ولا محرة»^(٥) راد

(١) المرة ٧٥٣.

(٢) لاسواء ٥٥.

(٣) رواه الضيراني كما في المجمع ٨ / ٢٥٤ - ٢٥٥، وقال الهنمي: رجاله رجال الصحيح غير الحكم بن أبان وهو ثقة، ورواه أبو يعلى بإختصار كثير أ.هـ.

(٤) أخرجه مسلم ٢٢٧٦، والترمذي ٣٦٠٥ و٢٦٠٦، وأحمد ١٧/٤، وابن حبان ٦٣٤٢، والطبراني ١٦١/٢٧ كلهم من حديث رثله بن الأصقع، بن الترمذي حديث حسن صحيح قلت لم أجده في مسلم ولا الترمذي من رواية أنس بن مالك ولعمري وهم من أنصف فقد بحث كثير ولم يجدوا - هـ.

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عبد ابن حبان ٦٤٧٨، وأبو يعلى ١٦/٣٥٠، وابن أبي عمير - هـ.

أحمد والترمذي وابن ماجة عن أبي سعيد وريدي لواء الحمد ولا فخر، وما من بي يومئذ آدم من سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من شق عنه لأرض، ولا فخر، وأول شامع، وأول مشفع، ولا فخر^(١).

وروى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ولفظه: «أنا أول من شق عنه الأرض فأكسى حلة من حُلل الجنة ثم أقوم من بين العرش، وليس أحد من الملائكة يقوم ذلك المقام غيري»^(٢). وأما ما ورد من حديث: «فلا تحبوني على موسى»^(٣) عليه الصلاة والسلام، ولا تفضلوا بين الأنبياء^(٤) وما ينبغي للمسلم أن يقول: أنا خير من موسى ابن ميث^(٥)، ومؤول بما ينشأ في المرقاة شرح المشكاة، ومجملته أن الصبح إنما هو محصور بما يجر إلى المنقصة أو المحصورة^(٦)، وأما ما ذكره ابن تيمية في شرح مسلم

- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥٤١/٨، وقال: رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه حمز من عثمان الكلابي، وقوله ابن حبان على ضعفه: قلبه يشهد له أنه عليه وما بعده

(١) أخرجه أحمد ٢/٣، والترمذي ٣٦١٥، وابن ماجة ٤٣٠٨، من حديث أبي سعيد الحميري وفيه علي بن زيد بن جدهان، وفيه ضعف، وحديثه حسن في الشواهد وهذا ما رواه ابن تيمية حديث حسن

(٢) أخرجه مسلم ٢٢٧٨، وأبو داود ٤٧٦٣، والترمذي ٣٦٦٥ كلهم من حديث أبي هريرة (٣) أخرجه البخاري ٢٤١١ و٣٤٠٨، ومسلم ٢٣٧٣ ح ١٦٠، وأبو داود ٤٦٧١، واليعمر ٤٣٠٢ من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تغبوني على موسى» وأخرجه أحمد ٢٦١/٢ بلفظ: «لا تغبوني عن موسى»

(٤) أخرجه البخاري ٣٤١٤، ومسلم ٢٣٧٣ ح ١٥٩ من حديث أبي هريرة وأخرجه البخاري ٢٤١٢، و٤٦٢٨، ومسلم ٢٣٧٤، وحديث ٢٢/٣، وأبو داود ٤٦٦٨، وأبو أيوب السبيعي ٥٢٦/١١، والطبراني في المشكل ٤٥٢/١ من حديث أبي سعيد الحميري بلفظ: «لا تغبوا بين الأنبياء»

(٥) أخرجه البخاري ٢٤١٥ و٣٤١٦ و٤٦٣١، ومسلم ٢٣٧٦ من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري ٢٤١٣ و٤٦٢٠، ومسلم ٢٣٧٧، وأبو داود ٤٦٦٩، والطبراني في الكبير ٢٧٥٣، وأحمد ٢٤٢/١ و٢٥٤١ من حديث ابن حبان، وأخرجه البخاري ٤٦٠٤ و٤٨٠٥ من حديث أبي هريرة بلفظ: «فمن قال أنا خير من موسى بن ميث فقد كذب» وأخرجه البخاري ٣٤١٢ و٤٦٠٣ من حديث ابن مسعود إلا يقول أحدكم إني خير من موسى من

(٦) جاء في فتح الباري ٤٤٦/٦ قال العلماء في هذه الآية من التفضيل بين الأنبياء إنما هي عن ذلك من يقول برأيه، لا من يقول بدليل، أو من يقول بحسب يؤدي إلى تفحص المفضل أو يؤدي إلى المحصور والتدريج، أو المراد لا تفضلوا بجميع أنواع المقارنات بحيث لا يترك المفضل فضيلة، =

من أنه ورد نزل العلم، أو محمود على التواضع هذا استحسسه جمهور

قال شارح عقيدة الطحاوي وأما حديث لا تمصلوني على يوس بن متى فقال بعض الشيوخ لا أستره حتى أعطى ملاً جريلاً فلما أعطوه قتره بأن قُرب يوس من الله وهو في بطن الحوت كقرب محمد من الله تعالى بنة المعراج وعدوا هذا تفسيراً عظيماً. وهذا يدل على جهلهم بكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إني أن قال وهل يقول مؤمن إن مقام الذي أسرى به إلى ربه وهو معظّم كريم كحقوق الذي ألقي في بطن الحوت، وهو مليم وأبى المكرّم المعروف من الممتحن المؤدّب، فهذا في غاية التعريب، وهذا في غاية التأديب، وهل يُقام هذا الدليل على نفي علو الله تعالى على خلقه مرات لأدلة الصحابة القطعية الصريحة التي تريد على ألف^(١). انتهى

ولا يحتمل أنه لا مرية في أن مقام الإسرء أعلى وأسمى من ميقات موسى فضلاً عن مقام يوس بن متى عليه الصلاة والسلام، وإنما الكلام على أن دوره سبحانه يستوي لكل منهم في كل حال ومقام كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ مَعَكُمْ أَيْمُنُكُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ خَلْقِ الرَّسُولِ﴾^(٣) وأما عبودته تعالى على خلقه المُستغاد من نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾^(٤). فعلى مكانة ومرتبة لا عبودته مكان^(٥) كما

= فالإمام ملاً إذ قد إنه أفضل من المؤدّب، لا يعلم بعض فقهاء المؤدّب تأسيه إلى الأذان، وقيل سبهي عن انفصال إنه هو في حق الشئوة نفسها كقوله تعالى: ﴿لَا تَفَرِّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾. ومن يه عن عصيين بعض القوم على بعض قوله: ﴿تلك الرسل فضل بعضهم على بعض﴾ وقال النجاشي لأحاز الواردة في السبي عن التحير، إنه هي في مجده أهل الكتاب. وتفصيل بعض الأنبياء على بعض المجاورة لأن المجاورة إنما وقعت بين أهل دين لا يؤمن أن يخرج أحدهما إلى الأخرى بالآخر، بعضي إلى الكفر، فأما إذا كان المحيّر مستنداً إلى مقامه الفضائل لتحصيل الرجحان فلا يدخل في السبي ١ هـ

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١ / ١٦١ - ١٦٣ بصرف في العبارة.

(٢) الحديد ٤

(٣) ق ١٦١

(٤) الأنعام ١٨، ٦٦.

(٥) قال الإمام الشافعي رحمه الله في وصيته ص ٣٨، ٣٩: «وأن الله عز وجل يرى في لاخرة، ينظر إليه المؤمنون عين جهراً، ويسمعون كلامه، وأنه فوق العرش ١ هـ. وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في عقيدته ص ١٧: «وهو مشعبي عن العرش وب دونه، محيط بكل شيء ومعرفة، وقد أخرج عن الإحاطة خلقه ١ هـ»

هو مقرّر عند أهل السنة والجماعة، بل وسائر طوائف الإسلام من المعتزلة وانحرارح
وسائر أهل البدع إلا طائفة من المجسمة وجهلة من الحابله الفانيين بالجهة تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً.

وقد أخرج الشارح حيث قلّ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَزَّلْنَاهُ بِرُوحِ الْأَمِينِ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾^(١) في ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى انتهى وعرفته لا تحصى إذ النزول
والسريال تعنيهما تعالى، والمراد بـ قوله ههنا من جهة السماء على أن الكلام في علو
كلام على قلب الرسول ﷺ، ولا نزاع في هذا المقام ولا يلزم من ذلك علو المكان
لملك العالم، وأما قوله وكلام المؤلف في إثبات صفة العلو كثير جداً بعدما ذكر بعض
لايات والأحاديث الدالة على صفة العوقية، ونعت العنوة فمسلّم إلا أنه مؤوّل^(٢) كله
بحسب المسكنة، ثم قال ومنه ما روي عن أبي مطيع السلمي رحمه الله أنه سأل أبا حنيفة
رحمه الله ضمن قال لا أعرف ربي في السماء هو أم في الأرض، فقال قد كفر لأن الله
تعالى يدور ﴿الزحمن على العرش استوى﴾^(٣) وعرشه فوق سبع سموات

قلت. قد قال إنه صلى العرش، ولكن لا يجري لعرش في السماء، أم في
لأرض، قال هو كافر لأنه أنكر كونه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر لأن
الله تعالى في أعلى عليين، وهو يدعى من أعلى لا من أسفل^(٤) انتهى

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه لإبانة. ص ٩٧ فردأنا المسلمين جميعاً يرمون أيديهم
إذ يدعو بحسب السماء، لأن الله عز وجل مُسَوًّى على العرش الذي هو فوق السموات فلولاً أن الله
عز وجل ليس المبرقس بم يرموهو أنفسهم بحسب العرش، كما لا يحطوبها بنا يدعو إلى
الأرض. هـ وانظر بقية كلامه في الإيد، وانظر المتن بسلي المقدر للإمام الذهبي واجتماع
الجيوش الإسلامية على غزو المعتزلة والجهمية للإمام ابن القيم فالعلو عقيدة الشلف أهل السنة
والجماعة ولا يمكن تأويله وإحراجه عن معناه الأصلي

(١) الشعراء: ١٩٣

(٢) قال الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣٧٦/١١ هذه الصفات من الاستواء والإتيان والبروز قد
صحت به النصوص، وثبتها الحنف من السلف، وم يترصوا لها برز ولا تأويل بل أنكره على
من تأوّلها مع اتفاقهم على أنها لا تسبى دعوى المخلوقين، وأن الله ليس كمتنه شيء، ولا يسفي
الناظرة ولا السرج فيها، فإن في ذلك محاولة لبرء على الله ورسوله، أو حرمة على الكيف أو
التعظيم. هـ

(٣) طه ٥.

(٤) نقل الإمام الذهبي في المتن ص ١٠٣ كلام أبي حنيفة ورواه إلى شج للإسلام أبو إسحاق =

والجواب أنه ذكر الشيخ لإمام ابن عبد السلام في كتاب حل الرموز أنه قال: «الإمام أبو حنيفة رحمه الله - من قد لا أعرف الله تعالى في السماء هو، أم في الأرض كعب، لأن هذه بقول يؤهم أن يحق مكاناً، ومن توهم أن للحق مكاناً فهو مشبه^(١) انتهى ولا شك أن ابن عبد السلام من أجل العلماء وأوثقهم فيجب لاعتماد على نقله لا على ما نقله الشارح مع أن أنا مطيع رجس وضاع عند أهل الحديث، كما صرح به غير واحد

وخاص أن الشارح يقول بعمو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من أهل البدع، وقد تقدم عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يؤمن بالصفات العتبات، ويعرض عن تأويلها ويصره الله تعالى عن طوره وبيكل علمها إلى عالمها كما هو طريقة سلفه، وكثر من الخلف ومذهبهم أسلم وأعم وأحكم، وقد أغرب حيث قال المكانة مأثبات المكان^(٢)، وأرد أنهما واحد في المعنى، ولم يفرق بين المصورة المعنوية وبين المصورة الحسية مع أنه أورد ما جاء في لأثر إذ أحت أحدكم أن يعرف كيف مرت عبد الله، فليطرح كيف منزلة الله فيه^٣ فإن الله يزر العبد من صفة حيث أمره العبد من قلبه^(٤)، ثم قال وهو ما يكون في نفسه من معرفته لله ومحبة وتعظيمه وغير ذلك انتهى فهو من قبل ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام حثك الشيء يعني ويصم^(٥)، وقد ثبت عن إمام الحرمين في نفي صفة المعنوية قوله كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان^(٦)، ومن

الأنصاري في كتابه المنروق وكذلك غيره ابن أبي العري في شرحه للطحاوية ٣٨٦/٦

(١) انظر المعين السابق رقم ٢ وأقوال الأئمة هناك وورد على هذا الكلام وانظر الإبانة لأبي الحسن الأشعري ص ٩٧-١٠٣ ففيه رد كامل على هذا الكلام.

(٢) شرح الطحاوية ٢٨٩/٢.

(٣) أعلن المؤلف كلمة الأثر عن المنصور من كلام السلفه، كما هو اصطلاح المصنفين، وقد النص الذي أوردته ليس بحديث.

(٤) أخرجه أحمد ٩٤/٥ و٤٥٠/٦، وأبو داود ٣١/٥، والبيهقي في الدريج الكبير ٧٦/١/٣ والفضاعي في مسند الشهاب ٢١٩، والقسوي في المعرفة وساريج ٣٧٨/٢ والطحاوي في مسند الشهاب ١١٥٤ و١٤٦٨ من طرق مختلفة عن أبي بكر بن أبي مريم به عن أبي النوراء مرفوعاً وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف ورواه أبو الشيخ ١٥٠ من طريق آخر وفيه من هو متكلم فيه وهو الحديث ١٢ من الدرر لمنقطع ورد عليه الحافظ العراقي بأن ابن أبي مريم لم يهجه أحد فكذب ثم حسنه، والحق به ضعف لا موضوع ولا حسن ولنا قال الحافظ «لا يثبت هذا الحديث بضعف لا ينتهي إلى درجة الحسن أصلاً ولا يقان فيه موضوع

(٥) لفظة مصمها حجة على المؤلف وليس حجة به واليكن نصها كمالاً من شرح الطحاوية -

يقص القول بالعموم المكاني وضع الجبهة على الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض جماعاً، وأما قول بشر المريسي في حال سجوده سبحانه رُئي الأعلى والأسفل، فهو زائدة وإلحاد في أسمائه تعالى. ومن الغريب أنه استدلل على مذهبه الباطل برفع الأيدي في الدعاء إلى السماء^(١)، وهو مردود لأن السماء قصة الدعاء بمعنى أنها محل نزول الرحمة التي هي سبب أنواع النعم، وهو موحى دفع أصناف النعمة، ولو كان الأمر كما هو **هذا** تعال في مدعاء لاطل لوقع انتروحه بانوجه إلى السماء، وقد نهانا الشارع عن ذلك حال لدعاء لثلا يتروقم أن يكون المدعو في سماء كما يشير إليه قوله تعالى ﴿وَرَدَّ سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿وَابْتَغِ الْوَعْدَ لَنَنصُرَنَّكَ لَو تَرَكَ الْوَاعِدِينَ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ ثَغْوَةً﴾^(٣). وقد ذكر الشيخ أبو معين السفي إمام هذا **المن** في التمهيد به من أن المحققين قرروا أن رفع الأيدي إلى السماء في حال الدعاء تعبد محض، قال الشارح العلامة السبكي هذا جواب عما تمسكت به علما الروافض واليهود والكرامية، وجميع المجتمة في أن الله تعالى عني لعرش هذا، وفي. إن العرش جعل قبلة للعلوب عند الدعاء، كما جيب النكحة قبلة للأندان في حال الصلاة، وقد سبق أن هذا مما لا وجه له، فبأنه مأموراً باستقبال القبلة أيضاً حال الدعاء ورفع الأيدي إلى السماء، وعدم رفع الوجه إلى جهة العلو، فالوجه ما قدمناه مع أن التوجه الحقيقي إنما يكون بالقلب إلى خالق السماء، نعم مكنت رفع الأيدي إلى السماء أنها حوش أوراق العدد، كما قال الله تعالى ﴿وَمِنَ السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾^(٤) الآية. مع أن الإنسان مجبول على الميل إلى التوجه

= ٣٩٠/٢ قد ذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الأسناد أبي المعالي الجوسي المعروف بإمام الحرمين، وهو يكرم في نقي صفة العزو، ويقول كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان فقال الشيخ أبو جعفر - أخبرنا يا أسناد عن هذه الضرورة التي نجدها في فلان؟ فإنه ما قال عارف قط يا الله إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا يلتصق بصفة ولا يسرة، فكيف يدفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال للعلم أبو المعالي عني رأسه ونزل! وأظنه قال ريكس! وقد حُرس الهمداني حُرس الهمداني! وانظر الخبر في العلو للدهلي ص ١٨٨-١٨٩، وطبقات السكي ١٩٠/٥.

(١) هذا هو مذهب السلف فيما حكاه الإمام الأشعري في إبانته ص ٩٧-٩٨ وانظر شرح الصحاوية ٣٩٢-٣٩٤ فإنه قد أتى بأدلة عقلية وبقية على عبد المسألة ويكن الملا عني الثاري منه لعضبه الأعمى لمذهبه من تفهم ما أراده شارح الصحاوية رحمه الله

(٢) البقرة: ١٨٦

(٣) البقرة: ١١٥

(٤) الدوايات ٢٢.

إلى جهة يتوقع منها حصول مقصوده كالسيطرة إذا وعد العسكر بالأرزاق فإنهم يميلون إلى لثوته نحو جوب الحزينة، وإن يفتنوا أن السعدان ليس فيها.

ثم جده عليه الصلاة والسلام إبراهيم أفضل بعده، ففي الصحيح خير البرية إبراهيم^(١) عليه السلام فحصل منه سنا ﷺ بقوله عيسى ما رواه الترمذي أن إبراهيم خليل الله ألا وأنا حبيب الله^(٢) فبقي الباقي على عموم

واعلم أن المحبة كمال المحبة وأنكر اسمية حقيقة المحبة من لجاني رعا منهم أن المحبة لا تكون إلا لماسة من المحب والمحبوب، وأنه لا ماسة بين القديم والمحدث توجب اسمية، وكان أول من استدع هذا في الإسلام هو الجعد من درهم^(٣) في أوائل العائنة الثانية، فصحى به خالد بن عبد الله القسري^(٤) أمير لعران والمشرق

(١) حرجه مسلم ٢٣٦٩، وأبو داود ٤٦٧٢ وأحمد ١٨٣/٣ كلهم من حديث أنس وعظمه لجه سل إلى رسول الله ﷺ فقال يا خير البرية فقال رسول الله ﷺ "أذاك إبراهيم عليه السلام". وفي رواية لأحمد "أذاك إبراهيم أبي".

(٢) حرجه الترمذي ٣٦١٦ من حديث ابن عباس والمطهر. فجلس باسم من أصحاب رسول الله ﷺ يتكلمون قال فخرج حتى إذا كنا معهم سمعهم يتكلمون فسمع حديثهم فقال بعضهم عجبنا أن الله اتحد من خلقه حبلا اتحد إبراهيم خليله. فقال آخر: ما بأعجب من كلام موسى كسبه تكلم، وقال فعسى كلم الله وروحه. وقال آخر: آدم اصطفاه الله، فخرج عندهم فسلم وقال: قد سمعت كلامكم وعجبكم أن إبراهيم خليل له وهو كذلك، وموسى بحبي الله وهو كذلك، وعيسى روح الله وكلمته وهو كذلك، رادم اصطفاه الله وهو كذلك، ألا وما حبيب الله ولا محرم، وأب حنا من يوم النجاة ولا محرم، وأنا أ ل شافع، وأب مشيع يوم القيامة ولا محرم، وأنا أول من يحرك جلق الجنة فيفتح الله بي فيحسبها ومعني لقراء المؤمنين ولا محرم، وأنا أكرم الأقران والآخريين ولا محرم. قال الترمذي هذا حديث قريب

(٣) الجعد بن درهم، صده هو التابعي، مشيع صدى، رغم أن الله لم يتحد إبراهيم خليله، ولم يكلم موسى بكلمة، فقتل على ذلك بالمراق يوم النجاة، وكان من أهل الشام، وهو مؤيد مروان الحمار، ولهذا يقال له: مروان الجعدي، بسبب إليه، وهو شيخ صفوان الذي تسبب إليه الطائفة الجهمية الذين يقولون: إن الله تعالى في كل مكان بقاته تعالى الله عما يقولون عبوا كبيرا. فبذلك الاعتدال ٣٩٩/١، والبغية والنهاية: ١٩/١٠.

(٤) هو الأمير الكبير، أبو الهيثم خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز الحنظلي القسري الدمشقي أمير المراميين لهشم، المتروى سنة ١٢٦هـ. قال الذهبي: كان جوادا مدحا معظما، عالمي الرتبة من بلاء الرجال، لكن قه نصيب، وقال ابن معين: رجل سوء يفتي في علي. موجم في سيرة. علام النبلاء ٥/ ١٢٥ ٤٣٢

براسط خطب الناس يوم الأضحى، فقال يا أيها الناس اضعوا ثقل الله ضحاياكم فإنني مُصَحِّحٌ بالجهد بن درهم أنه دعم أن الله لم يبعث إبراهيم حليلاً لوسم يكلم موسى تكليماً^(١)، ثم نزل فذبحه^(٢)، وكان ذلك بعثي أهل زمانه من عماء الدين، والمعتقد أن محبه الله وحلته كما يليق به كسائر صفاته، ونقر بعضهم لإجماع على ذلك، ثم نوح وموسى وعيسى عليهم السلام أفضل من سائر الأنبياء والحمد لله هم أربو العرم من الرسل عند جمهور العلماء، وقد جمعهم الله تعالى في موضعين من كتابه حيث قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾^(٣). أي ابن مريم عبداً يروح عليه السلام لأنه أول المرسلين، ثم نبينا ﷺ لأنه حاتم النبيين، ثم ذكرنا بينهما من الثلاثة، والظاهر أن روحاً عليه السلام أفضل، ثم موسى عليه السلام، ثم عيسى عليه السلام لما سبق من تخصيص إبراهيم الحليل عليه السلام

وقال شيخ مشايحنا الجلال السيوطي رحمه الله لم ألق على نفس أي لثلاثة أفضل انتهى وقال الله عز وجل في موضع آخر ﴿وَرَدُّ أَحَدًا مِنَ النَّبِيِّينَ مِثْلَهُمْ وَمِنْكَ وَمَنْ نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(٤) ترتيب الأربعة وفق الوجود، وقدم نبينا ﷺ لتقدم رتبته في عالم النبوة ثم به ﷺ معوث إلى كآله الأنام كما ينه في غير هذا المقام.

ومن جملة الأدلة قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ

(١) ما بين قوسين ساقط من الأصل.

(٢) أخرجه البخاري في أحسن أفعال العلماء من ٢٩، والدارمي في الرد على الجهمية من ١١٣، واللالكائي في شرح السنة ٢/٢١٩ من طريق القاسم بن محمد عن عبد الرحمن بن محمد بن حبيب عن أبي حبيب عن أبيه عن حذاف، وعبد الرحمن وأبوه لا يعرفان، وأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية من طريق عيسى بن أبي عمران الرملي حذفاً أيوب بن سويد عن السري عن يحيى، قال خطبنا خالد القسري وذكره - وعيسى بن أبي عمران كتب عنه ابن أبي حاتم بالرملة، فظهر أبوه في حديثه فقال يدل حديثه أنه هو صدوق، فترك الرواية عنه الخرج والتعدين ٢/٢٨٤، وأيوب بن سويد ضعفه أحمد، والبخاري، وابن معين، والشافعي، وأبو حاتم، وغيرهم

(٣) الشورى، ١٣

(٤) الأحزاب، ٧

نُسبوا^(١). وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَقْرَأْهُمْ إِنِّي إِلَهِ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾^(٢).
 والله تعالى أعلم. وحدث مسلم. بُعثت إلى الخلق كافة^(٣) هناك فين ما معنى قوله
 تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٤) وقد جاء عليه السلام بالسيف للمعاندين
 والظالمين، والجواب ما قاله المحشي علوه (رحه المنان) أنه سبحانه لجر عينا عليه
 فيسقي ناس موشيههم ورووحهم نعاكه، فيملحون ويقضى ناس مقرطوب عن السفي فيصيبهون
 فالعين في نفسها نعمة من الله ورحمة لفقريرقس، لكن الكسلاان جعلها محنة على نفسه
 حيث حرماها ولم يبعها هدا، وفي شرح العقائد أن لاستدلال بقوله عليه الصلاة
 والسلام: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»^(٥) صعب لأنه لا يدل على كونه أفضل من آدم عليه
 السلام، بل من أولاده انتهى، وفيه أن من أولاده من هو أفضل منه كإبراهيم عليه
 السلام فيكون من أفضل منه بلا راع مع أنه قد يراد بولد آدم الجنس الإنساني، كما ورد
 في ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني^(٦) الحديث القدسي، وقد جاء في أول حديث
 لشعاعة «أنا سيد الناس يوم القيامة»^(٧) كما ذكره القفونوي، ثم قال: بل الأولى أن
 يستدل بقوله تعالى: ﴿كُنْهُمْ خَيْرَ أَفْئَةٍ أُخْرِجَتْ لِّلنَّاسِ﴾^(٨) انتهى ولا يحصى عدم قوة هذا

(١) العرفان ١

(٢) الأنبياء ٢٩

(٣) أخرجه البخاري ٢٣٥ و١٣٨، ومسلم ٥٢١، وابن أبي شيبة ١ / ٢٣٢، والشافعي ١ / ٢٠٩، والترمذي ٢١١،
 وأحمد ٣ / ٢٠٤، والدارمي ١ / ٣٧٢، والبيهقي في السنن ٢ / ٢١٢، والبيهقي في السنن ٢ / ٣٢٩، وفي الدلائل
 ٥ / ٤٧٢، والبيهقي ٤٧٣، وابن حبان ١٢٩٨، واللالكائي في أصول الاعتقاد ١٤٣٩، كلهم
 من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) الأنبياء ١٠٧

(٥) تقدم تفريجه فيما سبق من ١٦٩ تعلق ٤.

(٦) أخرجه الترمذي ٣٥٢٤ من حديث أنس بن مالك وفي سننه كثير من ماكد لم يولفه غير ابن حبان،
 وفي حاله ثقات وقال الترمذي حديث حسن قريب، وهو كما قال وعنه إقال الله يا ابن
 آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غرت لك على ما كان منك، ولا أبالي يا ابن آدم إن بلغت ديويت
 عمان السماء لم استعمرتني غرت لك، ولا أبالي، يا ابن آدم إنك لو أنيتني بعرايت الأرض
 حظيت، ثم لقيني لا تشرك بي شيئا؛ لأتيتك بقرانها مغفورا.

(٧) أخرجه البخاري ٣٣٤٠ و٣٣٦١، ومسلم ١٩٤، وابن أبي شيبة ١١ / ١١٤، والترمذي ٤٤٣٤،
 وأحمد ٢ / ٤٣٥، وابن حبان ١٢٦٥، والبيهقي في الأسماء والصفات من ٣١٥، والبيهقي
 ٤٣٣٢، وابن أبي عمير في السنة ٨١١، وابن حريجة في التوحيد من ٢٤٢، وابن مندة
 ٨٧٩ و٨٨٠، وأبو حنيفة ١ / ١٧٠، كلهم من حديث أبي هريرة مخرلا

(٨) آل عمران: ١٦٠

لاستدلال بالنسبة إلى ما قدّمناه من الأقوال ثم بيّنه أنه بما كانت أمته عليه الصلاة والسلام خير لأمم كان هو خير لأنبياء، كما أشير إليه صاحب البُرّة إلا أنه عكس الفصبة في محمول الزّدة حيث قال:

لَمَّا دَعَا اللَّهَ دَاعِيًا لَطَاعَهُ بِأَكْرَمِ الرُّمُلِ كُنَّا أَكْرَمَ الْأُمَمِ

وهذا من جهة المفقود، وأما من جهة المفقول فكما فُقد العلامة القوموي في شرح عمدة السفي من أن الإنسان إما أن يكون ناقصاً كالعوانم من الجهلاء، أو كاملاً غير قادر على التكميل كالأولياء، أو كاملاً مكتملاً كالأنبياء عليهم السلام، وهذا الكمال ولتكميل في القوتين النظرية والعمية ورأس الكمالات هي القوة النظرية معروفة الله تعالى، وهي اقوة العملية طاعة الله تعالى، ومن كانت مرتبته في كمالات هاتين المرتبتين أعلى كانت ولايته أكمل، ومن كانت درجته في تكميته أعير في هاتين المرتبتين أعلى كانت نبوته أكمل، فإذا ثبت هذا

مقول: عند قدم محمد ﷺ كانت الشرائع بأمرها مُدبرسة والحكم بأجمعها مضطربة وآثار الظلم بادية وأعلام الجور باقية والكفر قد طبق الأرض بأكامها والبطل ملاحها بأطرافها والعرب اتخذوا لأصنام آلهة ووأدبسات شريعة لارمة والسعي في الأرض بالفساد عادة رائجة، وسلك الدماء، طبيعة فاسدة والنهب والإهارة تجارة ربيحة ونهرس اشتعلوا بعبادة الخيران ورطى الأمهات والنروم مشبرون على تحريب البلاد وتعطيل من ظفرو به من العاد ومواظبون على انركس في أطراف الأرض من العول إلى العوص ديسهم عبادة الأصنام ودأبهم ظلم الأثم وجمهور الهد لا يعرفون إلا عبادة الأوثان وإحراق أنفسهم بالنيران واليهود مُشتغلون بالتحريف والتشويه وتكذيب المسيح والمصارى بالحلول والتنايلث، لما بعث رسول الحق الصادق المصدق المؤيد بالأعلام الماهرة، والمعجرات الظاهرة ونجمة العراء والحجة البيضاء والدين لقوم والصراط المستقيم داعياً إلى ما يقتضيه العقل انصريح من التوحيد المحض الصحيح والعبادات الناحضة والشئن انعدلة والساسات الفاضلة، ورفض الرسم لجائرة والعبادات الفاسدة زالت هذه لجهالات الفاحشة والضلالات الباطلة، وصارت الجلة حنيفة لائمة البار باقية الآثار كثرة لأعيان موية الأركان في عمدة أنبدان، وانطلعت لألسه بتوحيد الملث العلم، واستندت العقول معرفة خالق الأنام، ورجع الحلق من حت الدنيا إلى حت نمولى، ولما لم يكن معنى لسوء إلا تكميل لتقص في القوة العلمية والعملية. وهذا بسبب

مقلده ﷺ كان أكمل وأظهر وأشهر وأكثر وأشهر مما كان لموسى وعيسى وغيرهما، فدعوة موسى مقصورة على بني إسرائيل وهم بالنسبة إليها كالقطرة إلى البحر، وما أس بعيسى، لا شريطة فليكون علم أنه ﷺ أفضل الأنبياء وسيد الأصفياء، وسد الأولياء^(١)

ثم قال وبني واحد أفضل من جميع الأولياء. وقد صرح أقوام بتفصيل الولي على النبي حيث أمر موسى بالنعيم من الخضر، وهو ولي قلنا الحضر كان نبيا وإن لم يكن كما رعم البعض فهو ابتلاء في حق موسى على أن أهل الكتاب يقولون إن موسى هذا ليس بموسى بن عمران، إنما هو موسى بن مثنى، ومن الضحال أن يكون الولي وليا بيمينه ناسي، ثم يكون النبي دور الولي ولا حضاضة في طلب موسى العلم، لأن لومدة هي العلم مطلوبة

ومنها تفصيل لملائكة فحوصهم أفضل بعد الأنبياء عنهم السلام من عموم الأولياء والعلماء رحمهم الله وأفضلهم جبريل عليه السلام كما في حديث رواه الطبراني «وعدة الملائكة أفضل من عافة المؤمنين بكونهم مجرمين، والملائكة معصومون»^(٢)، وفي المسألة خلاف المعبرلة حيث قالوا «الملائكة أفضل من الأنبياء»، ووافقهم من الأشاعرة بعض العلماء، وتوقف جمع في هذه المسألة ومذهب الإمام رحمه الله على ما ذكره في أمالي الفتاوى أنه لم يقطع فيها بجواب، قلت فسكن المسألة ظنية لا قطعية، وهو كذلك بلا شبهة، فإن قيل 'أليس قد كفر إبليس، وكان من الملائكة بدلالة أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بالجواب' أنه كما قال الله تعالى: ﴿كان من لجر فسق عن أمره﴾^(٣).

وأما ضرورت ومراروت والأصبح لهما ملك لم يصدر عنهم كفر ولا كبيرة، وبديهم إنما هو على وجه المعانيه كما يعاتب الأنبياء عليهم السلام على السهو وانزلة مع أن المشهور أنهم صا عابا على بني آدم صدر عنهم من المعاصي وفق ما جرى به القس، وأدعيأ لهما لو ركب فلهما ما كب في لإنسان من مقتضيات الشرية لم يركب شيئا من الأمور المنهية فركب فيهما محررا عن ماعة الملكة، هيئة العصمة لآلهيه

(١) السد في العلم: معتمد الإنسان كما جاء في القاموس ومعتمد لإنسان هو الله، لا يجوز إطلاق هذه العبارة على النبي ﷺ لأنها من خصوصيات الله سبحانه وتعالى

(٢) لم أقف على إسناد وأمانة الوضع ظاهرة عليه، وبو صبح لما اختلف المتكلمون في هذا الشأن

(٣) الكهف، ٥٠

ثم لا كفر في تعلم السحر، بل في اعتقاد ترتب الأثر عليه بمعنى جعله مسند إليه،
وهي المعنى به كذا في شرح العقائد. وقال صاحب الروضة^(١)، ويحرم فعل السحر
بالإجماع، وأما تعميمه وتعلّمه ففيه ثلاثة أقوال:

الأول. الصحيح الذي قطع به الجمهور أنهما حرامان

والثاني أنهما مكروهان.

والثالث. أنهما مباحان، انتهى.

وأما ما ذكره التصانيف في شرح الكشف من أنه لا يروي خلاف في كون العمل به
كفرًا، فيحالفه هذا الخلاف مع أن بين كلامه تناقض وتساو، وفي شرح لقونوي، قال
بعض أهل السنة جملة الملائكة من عدد صاحب الكبيرة كمن
الإيمان، ثم هو مبتلي بالإيمان بالعيب، فكان أحق من الملائكة انتهى ولا يحسن
فساده لأن صاحب الكبيرة الذي هو فاسق بالإجماع كيف يكون أفضل من المعصوم بلا
مراع، وبطل وجهه أنه من جهة إيمانه لعيسى أفضل من الإيمان اليهودي انحصار
بالملائكة، فتكون الأفضلية من هذه الحيثية مع ما فيه من المماثلة بأن الإيمان يريد بالإتقان
والاحتمنان، وإن الحبر ليس كالعيان والله المستعان.

وأما ما أجابه القونوي عما تشبّه به المعتزلة في تفضيل الملائكة وهو قوله سبحانه
وتعالى: ﴿وَرُسُكُمْ الْمَسِيحُ أَذْ يَكُونُ عِندَ اللَّهِ وَلَا أَمَلَانِ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٢) فإن هذا
يقضي أن تكون الملائكة أفضل من المسيح، أي لو برتفع عيسى عليه السلام عن
العبودية، ولا من هو أرفع درجة منه بقوله إن محمدًا ﷺ أفضل من المسيح عليه
السلام، ولا يلزم من كون الملائكة أفضل من المسيح عليه السلام كونهم أفضل من
محمد ﷺ، فعمه أنه يستقضى بما تقدّم من أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة،
فالجواب. المصواب أن لملائكة صيغة جمع، فيفيد أن جميع الملائكة أفضل من
المسيح، ولا يقتضي أن يكون كل واحد منهم أفضل من المسيح عليه السلام، وإنما فيه
الكلام، والله تعالى أعلم بحقيقة المرام

(١) هي الروضة في هرج الحنية للناظمي المتوفى سنة ١٤٤٦ هـ، وهي صغيرة الحجم كثيرة الفوائد،
وفيه هرج غريبة

(٢) الباء ١٧٢

ومنها تمصيل سائر الصحابة بعد الأربعة رضي الله عنهم فقال أبو منصور
الغدادي^(١) من أكثر أئمة الشافعية. أجمع أهل السنة والجماعة على أن أفضل الصحابة
أبو بكر فمير عثمان فمير، فقبلة العشرة المبشرة بالجنة، فأهل بدر وباقي أهل أحد فباقي
أهل بيعة الرضوان بالمدينة، فباقي الصحابة رضي الله عنهم انتهى.

ومعه أراد بالإجماع إجماع أكثر أهل السنة والجماعة لأن لاختلاف واقع بين علي
وعثمان رضي الله عنهم عند بعض أهل السنة، وإن كان الجمهور على الترتيب المذكور
هذا، وقد روى أصحاب السنن وصححه الترمذي عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول
الله ﷺ قال: عشرة في الجنة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والربيع وطلحة وعبد الرحمن
وأبو عبيدة وسعد بن وقاص وسعيد بن زيد رضي الله عنهم^(٢)، وقد ورد أن فاطمة رضي
الله عنها سيدة نساء أهل الجنة^(٣) والحسين والحسين سيده شباب أهل الجنة^(٤)، وأما هذه
أهل بدر ثلاثمائة وبضعة عشر، وقد روى ابن ماجه عن رافع بن خديج رضي الله عنه
قال جاء حبريل، أو ملئت إلى النبي ﷺ فقال: ما تمتون من شهد بدرًا فيكم؟ قال
خيارنا. قال كذلك هم علينا خيار الملائكة^(٥)، وروى أبو داود والترمذي وصححه
أنه ﷺ قال لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة^(٦)

وبالجمعة فالسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل من غيرهم لقوله تعالى
﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ آمَنَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَطْعَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ
بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَهَذَا اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٧).

(١) هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي النيسابوري الشهير بالكشي ببني منصور توفي
باصفهان سنة ٤٢٩ هـ من آراءه إبطال القول بالثولد ونفي خلق القرآن، والفرق بين الفرق
وعبره.

(٢) أخرجه أبو داود ٤٦٤٩، والترمذي ٣٧٥٧ وحسنه ابن ماجه ١٣٣، والطبراني ٢٣٦، وأحمد ١/
١٨٨، والمصنف في الفضائل ٩٠ و ١٠٠ و ١٠١، وابن حبان ٦٩٩٣، وابن أبي عاصم ١٤٢٨،
و ١٤٢٩ كلهم بإسناد صحيح عن سعيد بن وهب، وليس عن أبي سعيد كما ترجم الشرح.

(٣) تقدم تخريجه فيما سبق

(٤) تقدم تخريجه فيما سبق من ١٩٤ ت: ٦.

(٥) أخرجه ابن ماجه ١٦٠ من حديث رافع بن خديج

(٦) أخرجه أبو داود ٤٦٥٣، والترمذي ٣٨٦، وأحمد ٣/٣٥٠، وابن حبان ٤٨٠٢ كلهم من حديث
جابر بن عبد الله بإسناد صحيح.

(٧) البقرة ١٠

ومنها تفصيل للتابعين رضي الله عنهم، فقد قال شيخ الإسلام محمد بن حبيب
نشيرازي واختص الناس في أفضل التابعين، فأهل المدينة يقوون سعيد بن المسيب
رضي الله عنه، وأهل البصرة يقولون، الحسن البصري رضي الله عنه، وأهل الكوفة
يقولون، أريس القرني رضي الله عنه، وهذا بعض المتأخرين الصحيح بن نضرات ما
ذهب إليه أهل الكوفة لما زوّي من مسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن خير التابعين رجل يقاتل له أريس»^(١) الحديث

والحاصل أن التابعين أقبل لأمة بعد انصحة لقوله عليه الصلاة والسلام خير
تقرون قرتي، ثم الدين يلونهم»^(٢).

فتمتد أن لإمام الأعظم ولهمام الأقدم أبو حبة رضي الله عنه أفضل الأئمة
المجتهدين، وأكمن الفقهاء في علوم الدين، ثم الإمام مالك رضي الله عنه فإنه من أتباع
التابعين، ثم الإمام الشافعي رضي الله عنه نكره تلميذ الإمام مالك رضي الله عنه، بل
تلميذ الإمام مالك رضي الله عنه، بن تلميذ الإمام محمد رضي الله عنه، ثم الإمام
أحمد بن حنبل رضي الله عنه فإنه كتلميذ للشافعي رحمه الله

(١) أخرجه مسلم ٢٥٤٢ ح ٢٢١، وابن أبي شيبة ١٢، ١٥٢، وأحمد ١/ ٢٨، وابن سعد ٦/
١٦١، ١٦٢، والبرار ٣٤٢، وأبو يعقوب في المعلى ٢/ ٧٩، ٨٠ كلهم من حديث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه.

(٢) أخرجه من حديث عمرو بن حصين البخاري ٢٦٥١، ومسلم ٢٥٣٥، والترمذي ٢٢٣١، وأبو
داود ٤٦٥٧، وأحمد ٤٢٦ ٤٢٧، والشافعي ٧/ ١٧، ١٨، وابن حبان ٢٢٨٥، والحاكم ٣/
١٦١، والطيالسي ٨٥٢، والطحاوي في المشكل ٣/ ١٧٦، والطبراني في الكبير ٨/ ٥٧٦،
وأبو يعقوب في المعلى ٢/ ٧٨.

وأخرجه من حديث عبد الله بن مسعود الطحاوي ٢٦٥٧، ومسلم ٢٥٣٣ ح ٢١٢، والترمذي
٣٨٥٩، وابن ماجه ٢٣٦٢، وأحمد ١/ ٣٧٨، والطيالسي ٢٩٩، والطحاوي في المشكل ٣/ ١٧٦،
وابن أبي عاصم ١٤٦٦، والطبراني في الكبير ١٠٣٣٧، والنعيم في تاريخه ١٤/ ٥٢، وأخرجه من
حديث أبي هريرة مسلم ٢٥٢٤ ح ٢١٢، وأحمد ٢/ ٢٢٨، والطيالسي ٢٥٥٠، وأخرجه من
حديث عمر بن الخطاب الترمذي ٢٣٠٤، وابن ماجه ٢٣٦٣، والبرار ٢٧٦٤، والطحاوي في
المشكل ٣/ ١٧٥، ١٧٦، والطبراني في الصغير ١/ ١٢٨، وأخرجه من حديث النعمان بن بشير
أحمد ٤/ ٢٦٧، والبرار ٢٧٦٧، والطحاوي ٣/ ١٧٧، وأبو يعقوب ٧٨/ ٤، ١٠٢٥، وابن أبي
عاصم ١٤٧٧، وأخرجه من حديث بريدة الأسلمي أحمد ٥/ ٣٥١، وابن أبي عاصم ١٤٧٣، وأبو
يعقوب ٢/ ٧٨.

ومنها بفضل النساء، فروى الترمذي وصححه، وحسنك من نساء العالمين مريم بنت عمران وخديجة بنت حويلد، وفاطمة بنت محمد ﷺ، وآسية امرأة هرعون^(١)، رضي الله تعالى عنهم، وفي الصحيحين من حديث علي رضي الله عنه، خير نساءها مريم بنت عمران، وخير نساءها خديجة بنت حويلد^(٢)

وروى الترمذي، موصلاً من حديث علي رضي الله عنه بلفظ خير نساء مريم، وخير نساءها فاطمة^(٣)، رضي الله عنها.

وروى الحارث بن أسامة في مسنده بسند صحيح لكنه مرسى مرسى خير نساء عالمها، وفاطمة خير نساء عالمها^(٤).

وفي الصحيح، فاطمة سيدة نساء هذه الأمة

وفي رواية النسائي: «سيدة نساء أهل الجنة»^(٥).

لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال رسول الله ﷺ فاطمة سيدة نساء العالمين بعد مريم بنت عمران^(٦)، ويؤيده أنه قال بعضهم سوتها، لكن حكى الإمام والبيضاوي وغيرهما الإجماع على عدم سوتها، وكذا حديث ابن عساکر عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال قال رسول الله ﷺ «سيدة نساء أهل الجنة مريم بنت عمران، ثم فاطمة، ثم خديجة، ثم سية امرأة هرعون»^(٧) فهذا في

(١) أخرجه الترمذي ٣٧٧٨، وأحمد ١٣٥/٢، والطحاوي في المشكل، وابن حبان ٦٠٠٣، والحاكم ١٥٨ ٦٥٧/٢ كلهم بإسناد صحيح عن أنس بن مالك.

(٢) أخرجه البخاري ٢٤٣٢ و٢٨١٥، ومسلم ٢٤٣٠، وابن أبي شيبة ١٧/١٣٤، والترمذي ٣٨٧٧، وأحمد ٨٤/١، والحاكم ١٨٤/٣، وعبد الرزاق ١١٠٠٦، وبيروني ٤٦٧ و٤٦٨، وأبو يعلى ٥٢٢، والبيهقي في شرح السنة ٢٩٥٤، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٣٤٨ كلهم من حديث علي بن أبي طالب.

(٣) أخرجه الترمذي ٣٨٧١ من حديث علي وهو الحديث السابق ولفظه «خير نساءها خديجة بنت حويلد وخير نساءها مريم بنت عمران» ولا يوجد في لفظه ناصبه كما يوهم المصنف.

(٤) أخرجه الحارث في مسنده كما في المطالب العائنة ٣٩٨٢ عن هرون مرسلاً وقال انحاط هذا مرسى صحيح الإسناد.

(٥) تقدم بحريجه فيما سبق.

(٦) لم أقف على إسناده والقريب فيه لفظ سم وهو مشهور بالمعطف وانظر ما قبله من أحاديث.

(٧) أخرجه أحمد في المسند ٢٩٣/١، والفتاوى ٢٥٠ و٢٥٢ و٢٥٩، والطحاوي في مشكل الآثار.

الترتيب صريح لو وُجد له سند صحيح

وعن ابن العماد أن خديجة إنما وصلت على فاطمة باعتبار الأمومة لا العبادية
لعمومية، وقد سئل ابن دأود: أي أنص هي أم أمها؟ قال: فاطمة بصحة النبي ﷺ، فلا
يعدل بها أحداً، يعني من هذه الحيثية لا بالنكية

ومثل السبكي^(١) فقد الذي يحثه الدين الله تعالى به أن فاطمة بنت محمد ﷺ
أفضل، ثم أمها خديجة، ثم عائشة، وقد صرح ابن العماد أيضاً أن خديجة أفضل من
عائشة لما ثبت أنه ﷺ قال لعائشة حين قالت قد ورثك الله خيراً منها، فقال عليه الصلاة
والسلام لها: «لا والله ما ورثني الله خيراً منها»، امتنعت بي حين كذبتني الناس، وأعطيتني
مالها حين حرمتني الناس^(٢). ويؤيده أن عائشة أقرأها النبي ﷺ السلام من جبريل عليه
السلام^(٣)، وخديجة أقرأها السلام جبرائيل من ربه^(٤)، إلا أن حديث كحل من الرجل
كثير، ولم يكمل من النساء ولا مريم، وآسية، وخديجة، وفصل عائشة على النساء.

= ١٤٨، وأبو يعلى ٢٧٢٢، وابن حبان ١٠ ٧، والحاكم ٥٩٤/٢ و ١٦٠/٣ و ١٥٨، وصحيح
روافقه الذهبي، والطبراني ١١٩٢٨ و ١٠ ٩/٢٢ و ١٠ ١/٢٣ بإسناد صحيح عن ابن عباس

(١) هو علي بن عبد الكافي بن مسلم السبكي يعني الدين الحافظ نعمته الشافعي المتوفى بالقاهرة
٨٧٥٦ من تصانيفه لا يحتاج في شرح المساجد للروى في اللغة وغيره

(٢) أخرجه أحمد ١١٨/٦، والطبراني ٢٢/٢٣ كلاهما بهذا اللفظ عن عائشة، وقال البيهقي في
المجمع ٢٢٤/٩: رواه أحمد بإسناد حسن.

وأخرجه البخاري تعليقاً ٣٨٢١، ومسلم ٢٤٢٧، وأحمد ١٥٠/٦، والطبراني ١٤/٢٣ عن عائشة
والمطهر: «أن رسول الله ﷺ كان يُكثر ذكر خديجة قالت: لقد أخلفك الله من هجر من صجائر
مريض حمراء الشدقين فتعقر وجهه ﷺ سحرًا ما كنت أراه منه إلا عند نزول الوحي وبذا رأى
المحيلة حتى يعلم أرحمة أو عذوبة»، وقول عائشة: المحيلة: السحابة

(٣) أخرجه البخاري ٢٢ ٧ و ٢٤٩، ومسلم ٢٤٤٧، والترمذي ٣٨٨١، والسنائي ٧٠/٧، وأحمد ٦/٦
كلهم من حديث عائشة وبه ١٦ عائش هذا جبريل عليه السلام وهو يقرأ عليك السلام
فقلت: وعية السلام ورحمة الله. قالت: وهو يري ما لا نرى

(٤) أخرجه البخاري ٣٨٢٠ و ٧١٩٧، ومسلم ٢٤٣٢، وابن أبي شيبة ١٣٣/١٦، وأحمد ٢٣١/٢،
والسنائي في الفضائل ٢٥٣، والطبراني ١٠ ١/٢٣، وأبو يعلى ٦٠٨٩، وابن حبان ٧٠٠٩، والحاكم
٣/١٨٥، والبيهقي ٣٩٥٣ كلهم من حديث أبي هريرة قال: أتى جبريل حسن الله عليه السلي ﷺ
فقال يا رسول الله، هذه خديجة أتتك بإناء فيه طعام أو شراب فذا هي أنك فاقراً عليها من ربه
السلام، وبشرها بيت في الجنة من لعب لا سبب فيه ولا نصيب

كعصن الشريد على سائر «طعام»^(١)، على ما ذكره السيوطي في انقضية، ولفظه: «في الجامع لصغير علي ما رواه أحمد، والشيخان، والترمذي، وابن ماجة، عن أبي موسى: رضي الله تعالى عنهم، وم يكمل من النساء إلا أسمية امرأة فرعون ومريم بنت عمران». لحديث ظهر في أن عائشة أفصل أفراد النساء على ما حازه ماء الفقهاء، وأب حمزة على العهد بأن امرؤ بهن لأرواح الطهارات، ففي مقام النساء، ثم تفسدن بها عدة حديجة في غربة من التكلف واستغف، ولعل في وجه التشبيه إشعار بوجه الأفضلية المشعرة بالجماعية بين أوصاف الأكاديمية من العصائل العلمية والشمال لعملية، وقال السيوطي: «وفي لتفصل بين حديجة وعائشة، رضي الله تعالى عنهما، أنوال ثابتهما التوقف هذا، وقد ورد كما رواه الطبراني عن أم سلمة، رضي الله عنها، فسب: يا رسول الله ساء الدنيا أفصل أم الحور العين؟ قال: ساء الدنيا أفصل من الحور» يعني كفصل الطهارة عن العادة، قلت: يا رسول الله وم ذلك؟ قال: «فصلانهم وصيامهم وعبادتهم لله تعالى»^(٢).

ومنها القول بتفصيل أولاد الصحابة، رضي الله عنهم، فقال بعضهم: لا تفصل بين الصحابة، رضي الله عنهم، أحد إلا بالعلم والتميز ولا يصح أن نفس أبائهم على ترتيب فضل آبائهم إلا أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها، فإنهم يفصلون عن أولاد أبي بكر وعمر وعثمان، رضي الله عنهم لعربهم من رسول الله ﷺ فهم العترة الطاهرة والدرنة الطيبة الذين أهدب الله عنهم الرحمن وطهرهم تطهيراً، كما في الكفاية

ومنها أن الولي لا يبلغ درجة النبي لأن الأنبياء عليهم السلام معصومون مأمونون عن خوف الخاتمة مكرمون بالوحي حتى في المنام وبمشاهدة الملائكة الكرم مأمورون بتلخيص لأحكام وإرشاد الأمام بعد الإنصاف بكمالات الأوباء العظام، مما نقل عن بعض الكرامية من يجوز كون الولي أفضل من النبي كمر وضلالة وإلحاد وجهالة، نعم قد يقع تردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبتين، وأنه أفضل من الولي الذي ليس نبي، فمنهم من قال بالأول ساء على أن النسوة تكمين

(١) أخرجه البحاري ٣٤١١ و٣٤٣٣ و٣٧٩٩ و٥٤١٨، ومسلم ٢٤٣١، والنسائي ٦٨/٧، وابن ماجة ٣٢٨٠، وابن أبي شيبة ١٢٨/١٢، وأحمد ٣٩٤/٤، وابن حبان ٦٤/٧، والصبغاني ١٠٦/٢٣، والطائبي ٥١٤، واليعقوبي ٢٩٦٢، منهم من حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط كما في المجموع ١٠/٤١٧، ٤١٨، قال الهيثمي في إسنادهما سليمان بن أبي كريمة وهو ضعيف، ج. ١.

بشعر، وهو بعد، بكمال وفوقه في الجمال، ويؤيده حديث لفصل العالم عسى العابد كفضلي هلي أدناكم^(١).

ومهم من قال بالثاني دعم بأن الولاية عبار عن العرفان بالله تعالى وصفاته وقرب منه وكرمة عنده، والنبوة عبارة عن معارة بينه وبين عبده، وتبليغ أحكامه إليه والقيام بحدوده المتعلقة بمصلحة العبد، وناسوا العائب على الشاهد والحق على، «مخلوق فإنهم شبهوا الوبي بمجالس الحكم والنبي بالوزير في قيام أمر الملك، ولم يعرفوا أن مقام جمع لجميع حاصل للأنبياء، ولكل أتاعهم من الأصفاء وهو أن لا تحجبهم الكثرة عن الوحدة ولا الوحدة عن الكثرة، وهو فوق مرتبة التوحيد الصرف، اندي هو مقام عموم الأولياء، فقول بعض الصوفاة: إن الولاية أصل من النبوة^(٢) معناه أن ولاية النبي أفضل من نبوته، وعرفت أن النبوة والمرسله أكمل في علو درجته، وهذا لا ينافي إجماع العلماء على أن الأنبياء أصل من الأولياء

وأما قول بعض الصوفاة أن بداية الولاية نهاية النبوة^(٣) فمعناه أن الولاية ما تتحقق إلا بعد قيام صاحب جميع ما تقرر من عند صاحب النبوة، فإن الولي من واطب عني انطاعات ولم يرتكب شيئا من المحرمات، فمدام عليه مثال أمر وحساب ربح فلا يطلق عليه اسم الولي الحرفي، وإن كان يقال لكل مؤمن إنه الولي المعنوي، وأما ما حكى عن ابن العربي من خلاف ذلك محسن الظن به أنه من المقترحات عليه المسويات^(٤) به.

(١) أخرجه الديلمي في المردوس ٤٣٤٦ من حديث أبي سعيد الخدري وأورده من الجوزي في الواعيات وذا لا يصح به سلام الطويل قال الدررطني وغيره مشروك

(٢) لا داعي لهذا التأويل وهذا الاعتدال الذي يحوي المصنف تأويل شجرة هؤلاء الصوفاة فمعها حاول عن يطلع نقد ذلك الصوفاة.

معهم السيرة في سيرة تزيق الرسون ودون الولي

نظر المرحلت المكية لابن عربي ٢/٢٥٢، ولطائف الأسرار به من ٤٩، والنظر رد شرح الصلوة على هذه المسألة ٢/ ٧٤٧-٧٤٣ وما بعدها

(٣) النبي أفضل من الولي قال الإمام أبو جعفر الطحاوي في عقيدته ٧٤١/٢ لا بعض أحد من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ويقول في واحد أفضل من جميع الأولياء.

(٤) انظر كلامه في مصوص الحكم ١/٦٣، والعشوات مكية ٣/٢٥٢، ولطائف الأسرار من ٤٩، وغيرها من كتبه فتضح لك جهلته

ومنها أن العبد ما دام عاقلاً بالغاً لا يصل إلى مقام بسطة عنه لأمر والهي لمره تعالى ﴿وَاعْتَدِ زَنُكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾^(١)، فقد أجمع المفسرون على أن المراد به الموت، وذهب بعض أهل الإِسْخَة إلى أن العبد إذا بلغ غربة المحبة وصفا قلبه من الغفلة واختار للإيمان على الكفر والكران سقط عنه الأمر والهي، ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر، وذهب بعضهم إلى أنه تسقط عنه العبادات الظاهرة وتكون عباداته التَّخَرُّ وتَحْيِي الأَخلاق الباطنة، وهذا كمر ورندة وصلالة وجهالة، فقد قال حجة الإسلام: إن قلل هذا أولى من مائة كافر، وأما قوله عنه الصلاة والسلام «إذا أحبَّ الله عبداً لم يضره ذنب»^(٢) فعبء أنه عصمه من الذنوب، ولم يمحقه ضرر الذنوب، أو وقفه لثبوت بعد الحوبة ومفهوم هذا الحديث أن من أعصاه الله فلا تشعبه ملحة حيث لا يصلح عنه عباد صالحة وبينة صادقة ولذا قيل

من لم يكن للوصال أهلاً فكُلُّ عابده دُوب

وأما ما نقل عن بعض الصوفية من أن العبد السائل إذا بلغ مقام المعرفة سقط عنه تكليف العبادة فوجه بعض المحققين منهم أن التكليف مأخوذ من الكلفة بمعنى المشقة والاعرف تصدر عنه العبادة بلا كلمة ومشقة بل يتلذذ بالعبادة ويشرح قلبه بانطاعة، ويردد شوقه وشاطفه بسريته علماً بأنها لب لمانه، ولذا قال بعض المشايخ السب أفضل من الآخرة لأنها دار الخدمة، والآخرة دار السعة ومقام خدمة أسمى من مرتبة لخدمة^(٣).

وقد حُكي عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال: «وَحُبَّتْ بَيْنَ الْمَسْحَدِ وَالْجَهِّ لِاحْتَرَتْ الْمَسْجِدَ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَالْجَهِّ حَقُّ الْمَسِّ، وَمَنْ ثُمَّ حَتَرَ بَعْضَ الْأَوْلِيَاءِ طَوَّلَ الْمَقَامَ فِي الدُّنْيَا عَلَى الْمَوْتِ مَعَ وَحُودِ الْمَقَامِ فِي الْعَقْبَى، وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّرْقِيَّ فَوْقَ التَّوَقُّفِ فَإِنَّهُ كَالْتَدَلِّي^(٤)»

(١) المنجز ٩٩

(٢) أخرجه إندليعي في الفردوس ٢٤٣٦ من حديث أنس ولعله «الذنب من الذب كمن لا ذنب له وإذا أحبَّ الله عبداً لم يضره ذنب»

(٣) هذا الكلام مخالف لقرآن الكريم فقد قال الله سبحانه وعظما بيه «وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ مِنْ الْأُولَى»

(٤) لم يصح عن علي كرم الله وجهه هذا القول: كيف يقول ذلك وهو الذي كان عليه صغره بمعنى الشهادة في سبيل الله من أجل الوصول إلى الجنة

ومنها أن النصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها ما لم تكن من قبيل
المتشابهات فإن فيه خلافاً مشهوراً بين السلف والخلف في مع التأويل وجورده، وأما
العدول عن ظواهرها إلى معانٍ يدعيها الملاحدة والناصبية بزيادة بحلاف ما ذهب إليه
بعض الصورية رحمهم الله تعالى من أن النصوص على ظواهر العبارات إلا أن فيها بعض
الإشارات فهر من كمال الإيمان، وجمال العرفان كما نقل عن الإمام حجة الإسلام أن
في قوله عليه الصلاة والسلام «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب»^(١) إشارة إلى أن رحمة
الله لا تدخل قلباً ارتسح فيه صفات سبعة^(٢).

ومنها هل يجوز رؤية الله تعالى في الدنيا بعين البصر للأولياء؟ فقد جاءني سؤال
واقعة حال قيم أدعى ذلك من بعض الأغنياء فكسبت الجواب بحسب ما ظهر لي وجه
الصواب وهو إجماع الأئمة من أهل السنة والجماعة على أن رؤيته تعالى بعين البصر
جائزة في الدنيا والآخرة عقلاً ورافعة رتبة في العنسى سمياً ونقلاً واختلغوا في جزاها
في الدنيا شرعاً فائتها أكثر من وبها آخرون، ثم الدين أثبت في الدنيا حضراً وهوها
به ﷺ في ليلة الإسراء على خلاف في ذلك بين السلف والخلف من العلماء
ولأولياء^(٣)، والصحيح أنه ﷺ إنما رأى ربه بشواده لا بعينه^(٤) كما في شرح العقائد
وعيره، هالفاً بل أبي أرى الله في الدنيا بعين بصرية إن أراد به رؤيته في المنام ففي حواره
بحلاف مشهور بين علماء الأمام مع أن الرؤية المسمية لا تكور بالحاسة البصرية، بل
بانتصوبات المثالية أو المثلثات (خيالية)، وإن أراد بها حال البصطة فإن قصد به حدث

(١) أخرجه البخاري ٣٦٦٥ و ٣٣٢٢، ومسلم ٦ ٢١ ح ٨٣ و ٨٤، وترمذي ٢٨٠٤، والسائي ٧/
١٨٥ و ١٨٦ و ١١٢/٨، وابن مناجة ٣٦٤٩، والبيهقي ١/٢٥١ و ٧/٢٦٨، والطحاوي في معاني
الأنوار ٤، ٢٨٢، وابن حبان ٥٨٥٥، واليسري ٢/٣٢، وأبو يعنى ١٤٣٠ كلهم من حديث أبي
طلحة الأنصوري.

(٢) انظر رحياء علوم الدين ٤٩. والحديث واضح ولا حاجة لهذا التأويل الذي لا يحتمله النص ثم
يؤثر عن النبي ﷺ ولا أصحابه ولا التابعين ولا الأئمة المجتهدين مثل هذا التأويل فليس منا ما ربح
مؤلفه الأخير في فهمهم لتفسيره على ظاهره.

(٣) الصحيح الذي عنده العلماء أنه ﷺ سم بر ربه ليلة الإسراء فقد أخرج الإمام مسلم ١٧٨ و ٢٩١
و ٢٩٢ عن أبيه أنه سأل هل لبيته ربه؟ فقال «نرى إلى أرو» أي حاف بيني وبين رؤيته النور
كما قال في نظم آخر: «رأيت نوراً» انظر زاد المعاد لابن القيم ٣/٣٦ و ٣٧.

(٤) من لفائف بديك ابن عباس رضي الله عنه فيما أخرجه عنه مسلم ١٧٦ و ٢٨٤ و ١٨٥، والترمذي
٣٢٧٥ و ٣٢٧٦ و ٣٢٧٧. انظر زاد المعاد ٣/٣٦.

المصنف وأراد أنه يرى أنوار صفاته يشاهد تدر مصوغاته، فهذا جائز بلا مرية كما ورد عن بعض الصوفية ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله، أو بعده أو فيه، أو معه^(١)، وأما من ادعى هذا المعنى لنفسه من غير تأويل في النجس فهو في اعتقادنا ضال، ودرع كاسد، وفي حضيض ضلالة وتضليل، وفي مطعن وبيل بعيد عن سواء السبيل.

نقد قال صاحب التعرف^(٢) وهو كتاب لم يصنف مثله في التصوف أطلق المشيخ كلهم عن تضليل من قال ذلك، وتكذيب من دُعا به تلك وصنعوا في ذلك كتباً ورسائل منهم أبو سعيد البحر^(٣) والحسين^(٤)، وصرحوا بأن من قال ذلك المبالغة ثم يحرف الله الملك السعال، وأقره الشيخ علاء الدين الفوذي في شرحه، وقال إن صبح عن أحد ديموي نحره فيمكن تأويله بأن علبة لأحوال تجعل العائب كالمشاهد حتى إذا كثرت اشتداد السر شيء واستحصاره به يصير كأنه حصر بين يديه^(٥)، انتهى.

ويؤيده حديث الإحسان: «أنا بعد الله كأنك براء»^(٦) وكذا حديث عبد الله بن عمر حال الطواف: «كنا نترى الله»^(٧)، وقال صاحب عوارف المعارف^(٨) في كتبه أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى: «أز رتبة العبد مسددة في هذه الدار لأنها دار الضياء، والآخرة هي دار النقاء فنقوم من العماء نصيب من علم النفس في السبب والآخره أعلى منهم مرتبة نصيب من عين اليقين، كما قال قائلهم رأى قلبي ربي انتهى».

- (١) هذا قول الصوفية القائمين بالانحداد ووحدة الوجود فهم لا يميزون بين العبد والمرب فكلاهما شيء واحد عندهم انظر لمصوص الحكم وغيرها من كتبهم.
- (٢) هو كتاب التعرف لمحمد بن أبي بكر محمد الكليني الموفى سنة ٣٨٠ هـ وهو كتاب محصر مشهور عند الصوفية الذين قالوا عنه بولا التعرف لما عرف التصوف.
- (٣) صوفي من متصوفة بغداد، توفي سنة ٢٧٧ هـ.
- (٤) هو إمام الطائفة الصوفية، توفي في بغداد سنة ٢٩٧ هـ.
- (٥) يحاول المتصوفة تأويل كلام الكمر الذي يطلق به بعضهم إخفاء نصيب قولهم بوحدة الوجود وما شابه ذلك من كبريات وضلعات.
- (٦) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٨، راس أبي شيبة ١١، ٤٤، ٤٥ وأبو داود ٤٦٩٥، والترمذي ٢٦١٠، والبيهقي ٩٧/٨، وابن ماجه ٦٣، وأحمد ٥٢/٦ و٥٣، وابن حبان ١٦٨، والبيهقي في شرح السنة ٢ و٣ و٤، وابن مده في الإيمان ١ و٢ و٣ كلهم من حديث عمر بن الخطاب.
- (٧) لم أقف عليه بعد بحث وهو موضوع على ابن عمر.
- (٨) هو عمر بن محمد بن عبد الله الهروري البغدادي المتوفى سنة ٦٣٢ هـ.

والحاصل أن الأمة قد سمعت على أنه تعالى لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتدبروا في ذلك، لا سبب ﷺ حال عروجه على ما صرح به في شرح عقيدة الطحاوي^(١)، ثم هذا القائل من قبل لتأويل لمناقض فيه ولا فإن كان مصمماً على مقوله ولم يرجع بالمقول عن معقوله فبجوابه وتشيده بما يراه الحاكم الشرعي كما يقتضيه تقريره، فإنه لا يخفى من أن يدعي ادعاء مطلقاً في بيانه أو منزهاً عن كل ما لا يليق بحلاله سبحانه، فيكون ممن يرى على الله كذباً وهو من أكبر الكبائر، بل عدو بعض العلماء الكذب على النبي ﷺ كفراً، فمن أظلم ممن كذب على الله أو ادعى ادعاءً معيَّناً مشتغلاً على إثبات المكان والهيئة واجهة من مقابله وثبوت مساهة وأمثال تلك الحالة، فيصير كافرًا لا محالة، وهذا مجمل مقال بعض أرباب العقائد المنظومة

ومن قال في الذنوب يراه بعينه ما من رديق طبع ونحوه
وحالف كتب الله والرؤس كنها وراع عن الشرع الشريف وأبعده
وذلك مما قال فيه إلها يرى وجهه يوم الجمعة أسودا

إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ لَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَذَبُوا عَنِّي اللَّهُ وَنُؤْفِقُهُمْ مُنَادَةً﴾^(٢) وقد نقل جماعة لإجماع على أن رؤية الله تعالى لا تحصل للأرباب في الدنيا، وقد قال ابن صلاح وأبو شامة^(٣)، إنه لا يصفى مدعي الرؤية في الدنيا حال اليقظة فإنها شيء منع منه كلهم الله موسى عليه السلام، واحتجب في حصول هذه المرام لبيته ﷺ في ذلك المقام، فكيف يسمع لمن لم يصل إلى مقامهم، وقال الكواشي^(٤) في تفسير سورة النجم ومعتقد رؤية الله تعالى هنا بالعين لغير محمد ﷺ غير مسلم وقال الأردبيلي^(٥) في كنهه لأندلس: ولو قال إنني أرى الله تعالى عياناً في

(١) ٢٧٥/١

(٢) التوهم ٦٠

(٣) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان العلامة ذو العنود شهيد الدين أبو العاصم المقدسي بن المشفق الشافعي المشهور بأبي شامة توفي سنة ٦٦٥ هـ من مصنفاته الباعث على إتخاذ الجمع والتوليد وغيرها

(٤) هو أحمد يوسف الكواشي أبو العباس مولود الدين الضرير البوصيري الشافعي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ له من المصنفات بهرة من ذكر وتذكرة المختصر في تفسير القرآن وغيرها

(٥) هو جمال الدين محمد بن شمس الدين عبد الصفي الأردبيلي المتوفى سنة ٨٨٦ هـ له شرح =

الدين، أو يكلمني شفاهًا كفر. انتهى.

لكن لإعدام عبي التكفير بمجرد دعوى برؤية من الصعب الخطير من الخطأ في إبقاء ألف كفر أعوذ من الخطأ في إفاء مسلم في المرض، والتقدير فالصواب ما قدمته من الجواب أنه إن يضم مع الدعوى ما يخرج به عن عقيدة أهل التقى فيحكم عليه بأنه من أهل الضلالة ولزدي والسلام على من تبع الهدى

ومنها رؤية الله سبحانه وتعالى في المنام لأكثر من على جوارف من غير كيفية وجهه وهيئة في هذا المراء، فقد نقل أن الإمام ي حيفة قال: رأيت رب العزة في المنام تسعاً وتسعين مرة، ثم رآه مرة أخرى بماء انما، وقصتها طويلة لا يسعها هذا المقام

ونقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه قال رأيت رب العزة في المنام، فقلت يا رب! أنت بتقرّب العتقون إليك؟ قال بكلامي يا أحمد، قلت يا رب! بهم أو بعير بهم؟ قال بهم وبغير بهم^(١)، وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: رأيت ربي في المنام^(٢) وقد روي عن كثير من السلف في هذا المقام وهو نوع مشاهدة يكسب للعبد لكرام فلا رجة لسمع عن هذا المرام مع أنه ليس باختيار أحد من الأمام، وقد ورد عنه عليه السلام أنه قال: رأيت ربي في أحسن صورة^(٣) وفي رواية في صورة شاب^(٤)، فقال الإمام الرازي في تأسيس التأسيس، يجوز أن يرى النبي ربه في المنام في صورة مخصوصة من الأدم، لأن الرؤيا من بصرفات الخيال، وهو غير معك عن الصور المتخيلة في عالم المثال. انتهى

وقد قد بعض مشايخنا إن الله تعالى سبحانه تجليات صورته في العقبي، وبه

= الأنسودج لنزوحشري في النحو

(١) ثم يصح عن الإمام أحمد ذلك وإذا مرض جلا أن ذلك صحيح فبه مخالف بقوله تعالى ﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾ [محمد ٢٤] قال الحافظ من كثير في تفسيره لهذه الآية ٦٢/٤ فيقول تعالى أمرا يتدبر القرآن ونهيه ما عيا عن الإعراس عنه ﴿أفلا يتدبرون القرآن﴾ أي بل على قلوب أقفالها، فهي معيقة لا يخلص إليها شيء من معانيها. ١ هـ

(٢) قطعة من حديث صحيح طويل أخرجه أحمد ١ ٣٦٨، والترمذي ٣٧٢١ و٣٢٢٢، من حديث ابن عباس، وأحمد ٢٤٣/٥، والترمذي ٣٢٢٣ من حديث حماد بن حل

(٣) أخرجه أحمد ٦٦/٤ و٣٧٨/٥ من حديث عبد الرحمن بن عائش عن بعض أصحاب النبي ﷺ

(٤) لم نصح هذه الرواية ولم يذكرها ألف الحديث في كتبهم.

تروى كثير من الإشكالات على ما لا يحصى، وأما ما ذكره قاضيهان^(١) من صغ هذا المصام وشده في هذا المقدم وهو شغل عن بعض العلماء المصام فقد بيّنت جوانبه وعيّن صوابه في الحرفاة شرح المشكاة

ومنها أن المقتول ميت بأخيه ووفته المقتول لموته فقد قال الله تعالى: ﴿وإذا جاء أحلهم لا يستأجرون ساعة ولا يستقدمون﴾^(٢) ورغم بعض المعتزلة^(٣) أن الله قد قطع عليه أجله، كذا صرة شرح العقائد والصواب ما في شرح المقاصد من أن القاتل قطع عليه لأجل، لأن قتل المقتول عندهم فعل الناس، واستدلوا بالأحاديث الواردة في أن بعض اصطاعات يريد في العمر، وبأنه لو كان ميتاً بأخيه لَمَا اسحق القدس دماً ولا عفاً ولا ذبّة ولا قصاص، وأجيب عن الأول بأن الله تعالى كان يعلم أنه لو لم يمتل هذه الصاعه لكان عمره أربعين سنة، فكذلك علم أنه يفعل ويكون عمره سبعين سنة منب هذه الزيادة إلى تلك الطاعة والعبادة بناء على علم الله سبحانه أنه لو لاها لم كانت تلك الزيادة، كذا في شرح العقائد، وفيه أنه يعود إلى القول بتعدد الأجل كما زعم الكعبي^(٤) من المعتزلة، والمذهب أنه واحد فالأوجه أن يقال: المراد بالزيادة والقصاص بحسب الحير وجرعة، أو بالنسبة إلى ما في اللوح المحفوظ مطلق وهو في علم الله مفيد، وفيه الإشارة بقوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعْدَهُ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ﴾^(٥) (ولا يتوهم) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قُضِيَ أَجَلًا وَأَجَلَ مَسْنَى هُنْدَ﴾^(٦) أنه قدر أجلا لأن الأجل الحقيقي واحد مآلاً، وأجيب عن الثاني أن وجوب العقاب والاصمان على القاتل بعندي لارتكابه المنهي عنه وكتبه العمل الذي يخلق الله عميه الموت بطريق جري عادة، فإن القتل فعل لقائل كسباً، وإن لم يكن له حيفاً، والموت قائم بالميت ومخلوق لله تعالى لا صغ فيه للمعد تخليفاً ولا اكتساباً، كذا وقع في شرح العقائد ذكر النعت ومعه إظهار اليهودية

(١) قاضيهان هو حسين بن منصور الأوزجندى، كان غرضه في المعاني الدقيقة سببها له فتوى المشهورة بـ «فتاوى قاضيهان»، والواقعات والآمال، وشرح التزيينات توفي سنة ٥٩٢ هـ

(٢) الأعراف ٣٤

(٣) تصحفت في الاصل إلى المعتزلة والصواب: المعتزلة.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمود البجلي الحنفي أبو العاسم الكعبي المعتزلي البغدادي المتوفى سنة ٣١٧ هـ. من مصنفاته، أدب الجدل وأوائل الأدلة في أصول الدين وغيرها

(٥) الرعد ٢٩

(٦) الأنعام ٢

ووجوب التوسُّل والتسليم إلى أمر الربوبية، وقوله أن التعبد إنما يكون فيما هو غير معقول المعنى، وما نحن فيه ليس من ذلك المعنى، ولذا ترك التعبد في شرح المقاصد.

ثم أعلم أنه سبحانه قدّر للحلق أقذاراً وضرب لهم أجلاً قال الله تعالى ﴿وخلق كل شيء فقدره تقديرًا﴾^(١). وقال الله تعالى أيضًا ﴿إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقُهُ بِمُدَدٍ مِائَةِ أَلْفٍ سَنَةٍ﴾^(٢) وفي صحيح مسلم عن ابن عمر^(٣) رضي الله عنهما مرفوعاً أنه عليه الصلاة والسلام قال قدّر الله تعالى مقادير لخلق فمن أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء^(٤)، وقال الله تعالى ﴿وَلَنْ يُوْخِرَ اللَّهُ عَنْ شَيْءٍ إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾^(٥). وقال الله تعالى ﴿وَمَا كَادَ يَفْعَلُ أَنْ يُفَوِّتَ إِلَّا يُبَدِّلِ اللَّهُ بِكُنْهٍ مَّا يَكُنْ لَكُمْ مِنْ أَمْرٍ﴾^(٦) وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قالت أم حبيبة اللهم متعني بروحي رسول الله ﷺ وأبي أبي سفيان وأخوتي معاوية، قال فقال النبي ﷺ: «يا عائشة سألت الله لأحسن مضروبة وأبام معدودة وأررق مضمومة من يعجز نبيك قبل حله، ولن يؤخر شيئاً عن محمد ولو كنت سألت الله أن يعينك من عذاب النار، وعذاب القبر كان حيزاً وأفضل»^(٧).

بالمفتون من سب أحده وقد علم الله تعالى ومذّر ونقضى أن هذا يموت بسبب الحرص، وهذا يموت بسبب القتل، وهذا بالهلم، وهذا بالهزم، وهذا بالعرق، وهذا بالحرى، وهذا بالنقص، وهذا بالإسهال، وهذا بالشم، وهذا بالغم والله سبحانه خلق الموت والحياة وخلق أسبابهما، ولهذا كان أحمد بن حنبل رحمه الله يكره أن يدعى له بطول العمر، ويقول هذا أمر قد فرغ منه، وقد علم من حديث أم حبيبة رضي الله عنها

(١) القرآن: ٢٠

(٢) القمر: ٤٩.

(٣) صححت في الأصل إلى ابن عمر والعبوات ابن عمر كما في مسموعه المصادر

(٤) أخرجه مسلم ٢٦٥٣ من حديث عبد الله بن عمرو. بعض الكتب الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة قال وعرشه على الماء. وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات من ٣٧٤ بنحو اقتصر على المقادير. وأخرجه أبنا بلعظ. فرغ الله عز وجل من التدبير وأمر الدف قبل أن يخلق السموات والأرض - وعرشه على الماء - بخمسين ألف سنة ورأه من دون نوره. وعرشه على الماء أحمد ١٦٩/٢. والترمذي ٢١٥٦

(٥) المائدة: ١١.

(٦) آل عمران: ١٤٥.

(٧) أخرجه مسلم ٢٦٦٣ ح ٣٢ و٣٣ بلعظ اللهم أمتعي، وأحمد ٣٩٠/١ و٤١٣ و٤٣٣ و٤٤٥ و٤٦٦ والسنة لابن أبي عمير ٢٦٢ و٢٦٣، ومختلف ابن أبي شيبة ١٠/١٩٠-١٩١.

أن الدعاء يكون مشروعاً نافعاً في بعض الأشياء وإن كان الكل تحت التدبير ولفضاء

ثم علم أن لروح محدثة مخلوقة مصنوعة مربوبة مذبذبة، وهذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام أن العالم محدث ومبني على هذه التصحاح والتدبير حتى يبعث بأمة مؤمن قصر فهمه في الكتب والسُّنن فرعم أنها قديمة، واحتج بأنها روح من أمر الله تعالى، وأمره غير مخلوق وبأن الله تعالى أصاب فيه بقوله ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(١)، ويقول ﴿وَنُفِخَتْ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾^(٢) كما أصاب إليه علمه وقدرته وسمعته وبصره وبه وتوفيق آخرون واتفق أهل لُحمة والجماعة على أنها مخلوقة، ومن نقل الإجماع على ذلك محمد بن نصر المروزي وأبو قبيبة وغيرهما^(٣) رحمهم الله، واختلف الناس من سموت الروح أم لا، فغالب طائفة سموت لأنها مبني، وكل نفس دائمة المربوبة، وهذه حروب لا تموت لأنها خلقت للبقاء وربما تموت الأسماك، وقد ذلَّ عن ذلك لأنه ثبت لواردة في عليم الأرواح وعندها بعد إسماعله إلى أن يرجعها الله في أجسادها.

ثم علم أن لروح لها تأسيس خمسة أنواع من التعنق متغيرة لأحكام، الأول تعلقها به في بطن أم حية، والثاني تعلقها به بعد خروجها من وجه الأرض، والثالث تعلقها به في حال انشراحها به تعلق من وجه ومدركه من وجه ويرجع تعلقها به في لروحها فإن مدركه ونجذرت عنه فإنها لم تفدركه فراقاً كما يحدث لا يبقى لها به التعنق البتة فإنه يرد ودها إليه وقت سلام بمسلم^(٤) عنه، وورد أنه يسمع حقيق بعالمه حين يولد عنه^(٥) وهذا امرد إعادة خاصة لا يوجب حياة السد قبل يوم القيامة ولخامس تعلقها به يوم بعث لأجساد وهو أكس أنواع تعلقها [بالبدن ولا نسبة له و...

(١) الإسراء: ٨٥.

(٢) الحجرات: ٢٩.

(٣) الخلام من قوله ثم علم أن الروح إني هذا منقول من شرح الطحاوية ٥٦٣/٢.

(٤) شرح أبو داود ٢٠٤٩ من طريق أبي إسحق حميد بن زياد عن يزيد بن عبد الله بن مسعود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «من من أحد مسلم عني لا رز الله روحه حتى أرى عليه السلام» ورواه النووي في «رياض الصالحين» و«الأذكار» وقال الحافظ فما نقله عن ابن عباس ٣١٦/٣ به حديث عريب أخرجه أحمد وأبو داود ورجاه رجال الصحيح إلا أنه صححه فأخرج به مسلم وحده، وقد اختلف فيه قوم من ابن أبي شيبة فقال، لم يبق فيه مالك، فقال في حديث آخر من يرويه خارج الموطأ وأوصاه ليس بذلك وانما رواه به عن أبي هريرة يسمع من الجحيم يصحبه.

(٥) ورد ذلك من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أخرجه البخاري ١٣٢٨ و١٣٤٦، ومسلم ٢٨٧٠.

من أنواع لتعلق [إله] ^(١) . [هو تعبير] ^(٢) لا يقبل لبدن معه موتاً ولا بقاءً ولا شيئاً من الفساد ^(٣) وليس السؤال في الرزخ ^(٤) للروح وحده، كما قال ابن خزيمة وغيره، وأفسد منه قوله من قال إنه للبدن بلا روح، والأحاديث الصحيحة ترد القولين ^(٥) .

والحاصل أن أحكام الدنيا على الأبدن والأرواح تبع لها، وأحكام الرزخ على الأرواح والآباد تبع لها، وأحكام الحشر والنشر على الأرواح والآباد جميعاً.

ومنها أن الكافر معمم عليه في الدنيا على رأي القاضي أبي بكر السافلاتي ما وجماعه من أكابر المعتزلة حيث حوِّنه قوى ظاهرة وباطنة، وجعل له أموالاً ممتدة، كما يشير إليه قوله تعالى ﴿وَدُّكُرُوا لَمْ يَكُنْ﴾ ^(٦) ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام «الذئب سيجر المؤمن وجهه الكافر» ^(٧) . لا أن الأشعري قال: إذا كان لأمر الله ما في الدنيا قد حجه عن الله تعالى فليس سعة، بل هو نفقة ويدل عليه قوله تعالى ﴿وَأَيُّكُمْ يَسْتَرْجِيهِمْ مِنْ مَّا فِي يَدَيْهِمْ دَنِيَّةً﴾ ^(٨) . وهذا قول ابن الهيثم الحنفية أنها في نفسها نعم، وإن كانت سبب نقم.

ومنها أنه لا يحب على الله شيء من دعائه الأصلح لعباده وعمرها خلاف لمعتزلة، فقد قال حجة الإسلام لا ثبت أن مصلحة العبد في أن يخلقهم في الجنة، وما أن يخلقهم في دار البلاء ويعرضهم للحطية، ثم يهدوهم بحظر العقبات وهول العرص والحساب، وما في ذلك عظة لأولي الألباب انتهى وأما ما نقل عن معتزلة معدود من أنهم قالوا الأصلح نخسة الكفار في الدار، كما نقل عنهم صاحب الإرشاد ^(٩)

١. ما بين قوسين سقط من الأصل واستركتاه من شرح الطحاوية ٥٧٩/٢

٢. ما بين قوسين سقط من الأصل واستركتاه من شرح الطحاوية ٥٧٩/٢.

٣. في الطحاوية ولا فساد

٤. في الطحاوية هي القبر

٥. شرح الطحاوية ٥٧٨ - ٥٧٩

٦. الأعراف ٧٤

٧. أخرجه مسلم ٢٩٥٦، والترمذي ٢٢٢٤، وابن ماجه ٤١١٣، وأحمد ٢٢٣/٢، والبخاري ٤٨٥٠، والشافعي في شرح السنة ٤١٠٤، وابن حبان ٦٨٧، وأبو يعقوب في الخلية ٢٥٠/٦ من حديث أبي هريرة

٨. المؤمنون ٥٦

٩. لإرشاد الإمام الحرمين عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني السبكي الشافعي المعروف بإمام =

معاينة في المكابره وبهاية في المعاد.

ومنها: أن الحرام رزق لأن الرزق اسم لما يسوقه الله تعالى إلى الحيوان ليسأوله ويتمتع به وذلك قد يكون حلالاً، وقد يكون حراماً، وهذا أولى من تفسيره بما يتقدي به الحيوان لحبوه عن معنى الإصالة إلى الله تعالى مع أنه معسر في مفهوم الرزق، وذهب المعتزلة إلى أن الحرام ليس برزق لأنهم مشروء تارة بمملوك يأكله لمالك وأخرى بما لم يصحه إشارع من الانتماع به، وقد لا يكون إلا حلالاً ويرد عليهم أنه يلزم على الأول أن لا يكون ما يأكله الدواب، بل سميد وإمام رزقاً وعلى الوجهين الأخيرين من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله تعالى أصلاً، ويرد لوجه انشائه قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾^(١)، وهو يقتضي أن يستوفي كل رزق منه حلالاً كان أو حراماً ولا يتصور أن لا يأكل حساب رزق، أو يأكل غيره رزقه لأن ما قدره الله تعالى عدم لشخص يحب أن يأكله ويمتنع أن يأكله غيره، وأب الرزق بمعنى انملك فلا يمتنع أن يأكله غيره، ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾^(٢) والشح أبو الحسن الرستمي وأبو إسحق الإسفرائيني ما حقق الخلاف في هذه المسألة، وقال: الخلاف لعظمي لا حقيقي قبل وهو الصواب.

ومنها: أن الله تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء، بمعنى أنه يحق الضلالة والهداية لأنه الحق وحده في الحقيقة لكن قد تُضاف الهداية إلى النبي ﷺ مجازاً بطريق لتسبب كما في قوله تعالى ﴿وَأَنْتَ أَتَاهِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣). كما تستند إلى القرآن كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلتي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٤). وقد يستند الإضلال إلى الشيطان مجازاً، ومنه قوله تعالى ﴿لَأَعْوِثَهُمْ﴾^(٥). كما يستند الإضلال إلى الأصنام في قوله تعالى ﴿وَبُذِّبُوا مِنْهَا أَضْلالاً كَثِيراً مِنَ النَّاسِ﴾^(٦) وإلى غيرها كقوله تعالى:

١- الحرميين، في سنة ٤٧٨ هـ.

(١) الإسراء، ٩.

(٢) الشعراء، ٣.

(٣) الشورى، ٥٢.

(٤) الإسراء، ٩.

(٥) الحجر، ٣٩، ومن: ٨٢.

(٦) إبراهيم، ٢٦.

﴿وَأَصْلُهُمْ إِسْمَاعِيلِي﴾^(١) وعسر المعتزلة للهدية بيان طريق الصواب وهو باطل بقوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا يَهْدِي مَنْ أَخْبَيْتَ﴾^(٢) الآية، مع أنه عليه الصلاة والسلام من طريق الإسلام، ودعا إلى الهداية جميع الأنام قيل، والمشهور عند المعتزلة أن الهداية هي الدلالة المتوصلة إلى المطلوب، فسبق بقوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحُوا نَعْمَى عَلَى الْهُدَى﴾^(٣)

ومنها أن ما هو أصح لعدم فبس بواجب على الله سبحانه، وإلا لما خلق الكافر العسير المعذب في الدنيا والآخرة، فإن العدم أصح له من الوجود في عالم الشهود، ولم يكن له سبحانه منه على العباد، وقد قال الله تعالى ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ لَكَفُورٌ﴾^(٤) وبما أن متنا على نحر موسى عليه السلام فوق امسائه على نحو فرعون، إذ فعل لكل مهمل غاية مقدورة من الأصح له، وبما كان لسؤال العصمة والتوفيق وكشف الصواب والسوء واليسر في الحجب وإرجاء معنى لأن ما يحمله في حق كل أحد فهو مفسدة له يحب على الله تركها، ولعمري أن معاد هذا الأصل وهو وجوب الأصح، من أكثر أصول المعصية أصغر من أن تحفى، وأكثر من أن تحصى، وذلك لفصور نظرم في المعارف الإلهية والعلوم المتعلقة بذاته وصفاته الثبوتية والسلبية ورسوخ قياس انجاث على، شاهد في طبعهم الدنية الفاصدة عن إدراك لحقائق المعينة، ثم آيت شعري ما معنى وجوب شيء على الله سبحانه، إذ ليس معه استحقاق تتركه الذم والعقاب وهو طاهر لأن الأوهية سامي الوجوب في مقام الربوبية، دون الوجوب حكم من الأحكام، والحكم لا يثبت، لا بالشرع ولا شارع على الشارع فتم المرام في أحسن النظام

ومنها أن خيف الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى والمحققون على خلافه كيف وهو تدنس القلوب، وقد قال الله تعالى ﴿مَا يَنْذُرُ لَكُمْ لَدِي﴾^(٥) أي يرفع الحجب به يعني لا سبيل ولا حلف بقولي فلا [تطمعوا]^(٦) أن تسب وعيدي، وقد أورد في المسألة رسالة مستقلة سبها بالقول السديد في مع حجب الوعيد

(١) طه: ٨٥.

(٢) القصص ٥٦.

(٣) مئبل ١٦.

(٤) الحجرات ١٧.

(٥) ق ٢٩.

(٦) تصحيف في الأصل إلى تطمعوا وهو خطأ والصواب [تطمعوا] كذا أشب

ومنها تحوير العقاب على صغيرة سواء احسب تركها كسرة أم لا بدحوله.
 تحت قوله تعالى ﴿وَمَعْرِ مَا دُرُوكَ ذَلِكَ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿وَلَا يَغَارُ صَغِيرُهُ
 وَلَا كَبِيرُهُ لَا أَحْصَاهَا﴾^(٢). أي عذرها وحصرها وإحصاء إنما يكون لسؤل ومحرر،
 وذهب بعض المعرلة إلى أنه إذا جنب الكبار لم يحز بتدبيره لا يحصى أنه يستبح عقلاً،
 من معنى أنه لا يجوز أن يقع لقيام الأدلة السمعة على أنه لا يقع كقوله تعالى ﴿وَلَا
 يَحْشُوا كَثْرَ مَا تَهْوَى عَنْهُ مُكْفَرٌ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٣). وأجيب بأن الكبيرة المطلقة هي
 الكفر لأنه الكامن وجمع الاسم بالنظر إلى أنواع الكفر، وإن كانت الكافة وحدة في
 الحكم أو إلى إمرده القاسية على ما تمهد من قاعده أن مقدسة الجمع ما جمع تعتصم
 انقسام الاحاد بالأحاد كقولنا. ركب القوم ذرئهم ويسو ثامهم كذا حقه العلامة في
 شرح العقائد، فيكون التقدير على التفسير الأول أن تحشوا أنواع الكفر وهو أنه يارم
 حينئذ أن لا يحوز عقاب على ما عدا الكفر صغيره كذا أو كبيرة. اللهم إلا أن يقال
 يحصى بكفر عنكم سيئاتكم المكنسة قبل اجتناب الكفر، فيكون انحصار للكفرة، وميل
 بقدره الاستثناء بالمشيئة أي تكفر عنكم سيئاتكم إن شئنا وفاء شأنا ومولانا عبد الله
 السدي^(٤) رحمه الله تعالى على ما وجد حظه إن تقدير الاستثناء يعني عن حمل
 الكبائر على الكفر قت. ما قدر الاستثناء بالأمر مع حمل الكبائر على كفر دفع للروم
 المتقدم بدو حمل الكثر على عمومها بما صيغ الآية للروم بحصار لصغيره تحت
 المشيئة، وخروج لكثرة وهو خلاف من قوله تعالى ﴿إِنَّ لَنَا لَا يَفْقَرُ زُيْشْرُكٌ بِهِ﴾^(٥)
 الآية وأيضاً يرم كون الصغيرة تحت المشيئة. ثم اجتناب الكبائر وليس كذلك. بل قد
 كفر الصغيرة مكفر، أو معفو من الله. وهو كذا صاحب مترك الكبيره وفان العلامة
 مولانا عصام الدين في معنى الآية أن لمعنى عليه تكفير لسيئات هو اجتناب عن
 لكفر، مدخل في التكفير الكبائر أيضاً، ولا خلاف أنها لا تكفر بمجرد الاجتناب،
 فالمغفرة والتكفير لا يدل من تعين آخر وهو المشيئة عندا مطلقاً والتوبة في الكبائر عند

(١) النساء ١٨

(٢) الكهف ٤٩.

(٣) النساء ٢١

(٤) هو عبد الله بن سعد نسيب النعماني المعروف بالسدي المصري سنة ٩٨٤هـ وله حاشية على شرح

عوارف المعارف.

(٥) النساء ١٨

الجزئية، والآية ليست على ظهرها بالاتفاق فلا تكون تامة في الدلالة على مطلوبهم، ولا يحصى أ. حبل (كائن ما تهون عنه) على لكفر على كل من الوجهين المذكورين في غاية البعد إذ ليلاعه تقتضي 'أد تحسروا' لكفر به حارته ومواقفته بحرف الياء، فالحق أن مدلول الآية تكفير الصغائر بمجرد الاجتناب عن الكيثر وبعبق المعرفة بالمشيئة في أية أخرى مخصوص بما عدا ما احتب معه الكيثر انتهى ولا يحصى أن هذا مذهب ثلث فحانف للمفسرين المسمى بالملق، فكيف يحكم بكفره الحق على الوجه المطلق، ثم الأظهر أن الخطأ في لأنه للمؤمنين، وأن الكيثر على معناه المتعارف بما عدا كفر الكافرين كما يشير إليه قوله تعالى ﴿كَبُرَتْ مَا يَهْوَى عَنْهُ﴾^(١) والمعنى إن تجسروا كيثر الله استهتت ﴿كُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٢) بالعافات كما يدل عليه قوله تعالى ﴿وَرُدُّوا الْحَسَنَاتِ يُدْهِسِ السَّيِّئَاتِ﴾^(٣)، وسائر الأحاديث الواردة في باب المكفرات

ومنها أن دعاء لأحياء للأموات ومصدقتهم عنه يقع لهم في عبو الحالات خلافا لمعمره بمسك بأن القضاء لا يتبدل، وكل نفس مرهونة بما كسبت والحره محري بعمله لا يسمي غيره، وأحسب بأن عدم تبدل القضاء بالنسبة إلى الموتى لا ينافي مع دعاء الأحياء لهم، من ذلك اسع بالدعاء بحور أن يكون بالعصاء، وإن توفيق الأحياء لدعاء لهم يجوز أن يكون بكسبهم عملاً في الدب مستحق به مثل ذلك الجزاء فيكون مجزياً بعده في الآخرة، على أنه قد ورد في الأحاديث الصحيحة من الدعاء للأموات خصوصاً في صلاة الجارة، وقد تورثه الشاف وأجمع عليه الخلف ولو لم يكن للأموات أية مع لكد عتاً، من جاء في القرآن آيات كثيرة منصوصة للدعوات للأموات كقوله سبحانه ﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾^(٤) وقوله تعالى ﴿رَبِّ انصُرْنِي وَلَوْلَا دِي الْغُرْ دُخْرُ بَيْتِي مَوْثِقًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٥) وقوله تعالى ﴿وَرَبَّنَا اَعْمِرْ لَكَ وَالْأَخْرَاقِ الَّذِينَ يَسْقُونَ بِالْإِيمَانِ﴾^(٦) . وعن سعد بن عباد رضي الله تعالى عنه أنه قال يا رسول الله! إن م سعد ماتت، فأني الصدقة أنصن؟ قال عليه الصلاة والسلام: «المان» فحمر نراً وقال.

(١) النساء ٣

(٢) الباء ٣١

(٣) هود ١١٤

(٤) الإسراء ٢٤

(٥) يوح ٢٨

(٦) الحشر ١٠

هذا لأحمد^(١) أخرجه أبو داود والنسائي رحمهما الله، وأما ما ذكره في شرح العقائد من حديث. إن العالم واستعلم. د. مرة على قرية باب الله تعالى يرفع أعتاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوماً فقد صرح الجلال السيوطي أنه لا أصل له

قال القزويني رحمه الله - والأصل في ذلك عند أهل السنة أن للإنسان أن يحمل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوم أو حج أو صدقة أو غيره، ولشأنه رحمه الله جواز هذا في الصدقة والعبادة لمالية وجوره في الحج، وإذا قرئ على الغير فسميت أجر المستمع، ومع وصول ثواب القرآن إلى الموتى، وثواب الصلاة والصوم وجميع الطاعات والعبادات غير المالية، وعند أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه يجوز ذلك وثوابه إلى الميت وتمنيت الممنوع من ذلك بقوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّسْ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٢). ويقول عليه الصلاة والسلام «إذا مات ابن آدم انقطع عمله»^(٣). المعلق. والجواب أن الآية حجة لما لأن الذي أهدى ثواب عمله لغيره سعى في إيصال الثواب إلى ذلك الغير، فيكون به ما سعى بهذا الآية. ولا يكون به ما سعى إلا بوصول الثواب إليه فكانت الآية حجة لا لا عليه، وأما الحديث فيدل على إقطاع عمله، ونحن نقول به، وإن الكلام في وصول ثواب غيره إليه وانموصل الثواب إلى الميت هو الله تعالى سبحانه. لأن الميت لا يسمع بنفسه والقرى والبعد سواء في قلعة الحق سبحانه. هذا وقد قال الله تعالى ﴿أَذْهَبِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(٤) وفيه ورد لما قاله بعض المعترضة إن الدعاء لا تأثير له في تغيير القضاء، والجواب أن الدعاء يرد بلاء إذا كان على وفق القضاء، والحاصل أن القضاء المعلق يتغير بخلاف الضرم والله تعالى أعلم.

وأما الدعاء فمخ العبادة سوء طابق القضاء أم لا، فربما يخفف البلاء، واختلف في لأفضل هل هو الدعاء، أو السكوت والرضاء فقل الأول لأنه عبادة في نفسه وهو مطلوب ومأمور بفعله، وقبل السكوت والرضاء والحمود تحت جريان الحكم أنه

(١) أخرجه أبو داود ٦٨٦، والنسائي ٢٥٤/٦ كلاهما من حديث سعد بن عبد الله.

(٢) المجمع: ٣٩

(٣) أخرجه مسلم ١٦٣١، وترمذي ١٣٧٦، وأبو داود ٢٨٨٠، والنسائي ٢٥١/٦، وأحمد ٣٨٢/٢. والبخاري في الأدب المفرد رقم ٣٨، وابن الجارود ٢٧٠ من حديث أبي هريرة وسماه «انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو عمن يتبع به من بعده»

(٤) طاهر ٦٠

وذهب، ولا يبعد أن يقال لأنهم هو من يجمع بينهما بأن يدعو بالنساء، ويكون حامداً في الجسد تحت الحريون بحكم الجنان، وقيل: الأخرى أن يقال إن الأوقات مخصصة فهي بعضها الدعاء أخص، وهي بعضها السكوت أخص، والمحصل بينهما للإشارة فخص واحد في قلبه إشارة إلى الدعاء فهو وقتة كما ورد من فتح به أبواب الدعاء فتحت له أبواب لإجابة، أو الرحمة، أو النجاة رويات، ومن وجه في قلبه إشارة إلى السكوت فهو وقتة كما جاء عن إبراهيم عليه السلام لما قال له خبريل عليه السلام: ألك حاجة؟ قال: أما إني فلا، فإن قُبلَ نكح، قل: حسبي من سؤالي عمنه محلي، فم يحذرو منه، لا وثاقه سرقة هذا القول، وكان في النار سبعة أيام، وقيل أربعين يوماً وهو من ستة عشر سنة حين أُلقي في النار، ويحور أن يقال ما كان للمعاد فيه نصيب، أو لله تدعى فيه حق فالدعاء به أولى، وما كان فيه حظ بعض المذنبين فالدعاء به أولى، وهذا أعلى وأعلى.

وقال شرح عقده الطحاوي: تفق أهل السنة أن لأمرات يتبعون من سعي الأحياء ما عجز أحدهم ما تسبب فيه^(١) الميت في حياته، والثاني دعاء المسلمين واستغفارهم له والصدقة والحب على مراح فما يصل من ثواب النجح، فعن محمد بن الحسن رحمه الله إنه إنما يصل إلى الميت ثواب الصدقة والحب للحاج، وعند عامة العلماء ثواب الحب لمصحوح عنه وهو الصحيح، وحلف في العبادات الدينية كالصوم وقراءة القرآن والذكر.

ذهب أبو حنيفة رحمه الله وأحمد وجمهور السلف رحمهم الله إلى وصولها والمشهور من مذهب شافعي رحمه الله ومالك عدم وصولها، وذهب بعض أهل إمام من أهل الكلام إلى عدم وصول شيء الميت لا الدعاء ولا غيره، وقوله^(٢) مردود بالكتاب والسنة، واستدلوا بقوله سبحانه: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٣) مدعياً بأنه م ينفع انتفاع الرجل بسعي غيره، وإنما نفي شئكه بغير سعيه وبين لأمرين فرق بين، فأحبر الله تعالى أنه لا يهلك إلا سعيه وما سعى غيره، فهو ملك لساعده، فإن شاء أن ينزله نعيه، وإن شاء أن يفعيه لهه وهو سبحانه لم يقل لا ينتفع إلا بما سعى، ومن الأدلة

(١) في شرح الطحاوية: إليه

(٢) في شرح الطحاوية: وقولهم.

(٣) النجم: ٣٩ وانتهى كلام شارح الطحاوية ١٦٤/٢.

اندالة على وصول ثراب العذدة التالية حديث جابر رضي الله عنه قال: صليت مع رسول الله ﷺ عيد الأضحى فلما انصرف أتى بكبش فذبحه، فقال عليه الصلاة والسلام: اللهم اكسر ألهمهم هدي عبي، وعمن لم يضح من أمي^(١). رواه أبو داود والترمذي، وحديث الكبشيين الذين قال عليه الصلاة والسلام في أحدهما: اللهم هدا عن أمي جميعاً، وفي الآخر: اللهم هذا عن محمد وآل محمد^(٢)، رواه أحمد.

والقربة في الأضحية إراقة الدم، وقد جعلها بغيره^(٣)، وكذلك عادة الحج بديه، وليس المال ركناً فيه، وإنما هو رسالة، ألا يرى أن مكّي يجب عليه الحج إذا قدر على المشي إلى عرفات من غير شرط المال، وهذا هو لأظهر أعني أن الحج غير مرتبط بمال وبدن بل يدي محض، كما قد نصّ عليه جماعة من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين^(٤) قلت: هذا غير صحيح إذ صحة البدن شرط لوجوب الأداء، ولهذا يجب عليه الاحتجاج

(١) أخرجه أحمد ٢٥٦/٣ و٢٦٢، وأبو داود ٢٨١٠، والترمذي ١٥٢١. وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار ١٧٧/٤ و١٧٨، والدارقطني ٢٨٥/٤، والبيهقي ٢٦٤/٩ و٢٨٧، من طريق عمرو مولى المطلب عن سطلب بن عبد الله (وراد الطحاوي والبيهقي عن رجل عن بني سلمة) عن جابر عن عبد الله ورواه ثقات، وصححه الحاكم ١٢٩٩/١ ورواه الذهبي، وهو كـ، قال المطلب قد صرح بالتحديث في رتبة الطحاوي والحاكم فثبت شبهة ندية، وله طريق آخر بغيره عن أبي الحسن ٢٢٩٦، والدارقطني ٢٧٥/٢، والطحاوي ١٧٧/٤، والبيهقي ٢٨٥/٩ و٢٨٧، وسندهما حسن، وصححه ابن خزيمة ٢٨٩٩ وثالث هذا أبي يعنى ١٢٩٢، والطحاوي، والبيهقي، وسنده حسن كما قال الهيثمي في المجمع ٢٢/٤.

(٢) أخرجه أحمد ٣٩١/٦ و٣٩٢، والبراء ١٢٠٨، والبيهقي ٢٥٩/٩ و٢٦٠ و٢٦٨، من طريق أبي عامر العقدي، عن وهيب بن محمد العمري عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن علي بن حسين، عن أبي وهب مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا صبح، استقوى كبشيين سمس أغربى أمهين، فذبح صلى وخضب النحر أتى أحدهما وهو قائم في الصلاة، فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم إني هدا عن أمي جميعاً مني شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالإسلام، ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول هدا عن محمد وآل محمد فيطعمهم جميعاً المساكين، ويأكل هو وأهله منهم منكشاً مسين ليس رخن من بني هاشم يصنعي فد كفه الله المؤنة برسو، الله ﷺ والعزم وسنده حسن كما قال الهيثمي في المجمع ٢٢/٤، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٧٧/٤ من طريق عبي بن معبد عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل.

(٣) أي شارب الطحاوية ٦٧١/٢.

(٤) انتهى كلام شارح الطحاوية.

أو الإيصاء، ثم قرأه القرآن وهداؤها له بطوعاً بغير أجره يصل إليه، وأما لو أوصى بأن يعطي شيئاً من ماله لمن يقرأ القرآن على قبة، فالوصية دخله لأنه في معنى الأجرة كد في الاختيار^(١) وهذا مبي على عدم جواز الاستئجار على الطاعات، لكن إذا أعطى لمن يقرأ القرآن ويحلّمه ويتعلّمه معونة لأهل القرآن على ذلك كان هذا من حسن الصدقة عنه فيجوز.

ثم للمرأة عند قبور مكروهة عبد أبي حنيفة ومالك وحمد رحمهم الله في رواه لأنه محدث ثم روى عنه النسائي وقال محمد بن الحسن وأحمد في رواه لا يكره لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن فواتح سورة النقرة وخواتمها والله سبحانه وتعالى أعلم.

ومنها أنه لا يجوز أن يقل يستجاب دعاء الكافر على ما ذهب إليه الجمهور بقوله تعالى ﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾^(٢) أي في ضلال وحسار لا منفعة فيه، وفيه من مودة خاص بالعتقى فلا ينافي أن يستجاب دعائه في أمر الدنيا كما يلب عنه دعاء يسير وإحسانه سبحانه له في الآخرة، ويؤيده حديث من دعوة المظنوم تستجاب، ومن كان كافراً وإنى جواره ذهب أبو القاسم الحكيم وأبو نصر الدبوسي، قال الصدر الشهيد إنه يعني وما من استند به في شرح العقائد بأن الكافر لا يدعو الله تعالى لأنه لا يعرفه فيه أنه قد ورد في حقهم قوله تعالى ﴿ادْعُوا آلَهُ مَخْصِينَ بِهِ النَّبِيُّ فَلَنُكْفِيَهُمْ إِلَى إِلَهِ رَبِّهِمْ قَدْ جَاءَهُمْ قَدْ جَاءَهُمْ﴾^(٣) الآية، قال أبو حنيفة رحمه الله، وصاحبه يكره أن يقول الرجل: أسألت بحق فلان، أو بحق أسألك ورسلك وبحق اليب الحرام والمشعر الحرام، وبحق ذلك إذ ليس لأحد على الله حق، وكره أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن يقول الداعي اللهم إني أسألك بمقعد العر من عرشك، وأجدره أبو يوسف لما سعه الأثر فيه قلت قد ورد أيضاً اللهم إني أسألك بحق المسكن عبيك، وبحق معشاي إليك^(٤).

(١) الاختيار ٨٤/٥ وهو شرح المختار لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن عود الموصلي الحنفي الموفى سنة ٦٨٣هـ. انظر الفتاوى الهبة ص ١٠٦.

(٢) الرعد، ١٤.

(٣) يوسف، ٢٢.

(٤) أخرجه ابن حبان ٧٧٨ من حديث أبي سعد السخري وفيه عطية العوفي ضعيف وصنفه ابن يمينه في التوضيح والموسفة ص ١٠٧ وقال هو ضعيف بإجماع أهل العلم ١ هـ.

فالمراد بالحق المحرمة، أو الحق الذي وعده بمقتضى الرحمة^(١)

ومنها، أن الجني للكافر يُعَذَّب بالدار انشاقاً لقوله تعالى ﴿وَلَا مَلَأْنَا بِهِمُ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(٢) والمسلم منهم يُثَاب بالجنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله ووافقهم بقية أهل السنة والجماعة ويؤيدهم ما ورد في سورة الرحمن عند تعداد نعم انجساق وعنه قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتُ عِدْنٍ فِيهَا لَا يَدْخُلُونَهَا إِلَّا مَنْ أَرَادَ الْإِسْلَامَ مِنْ قَبْلُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾^(٣) والآيات وأبو حنيفة رحمه الله توقف في كيفية ثوابهم لقوله تعالى: ﴿وَيُجْزَوْنَ مِنْ عَذَابِ آلِيمٍ﴾^(٤) من غير أن يقرب به قوله، ويشكك بثواب مقيم فقيل لا ثواب لهم إلا السجدة من النار، ثم يقال لهم كونوا تواباً

وصاهر مدع أي حسنة رحمه الله لتوقف في كيفية ثوابهم حيث قيل ليس لهم أكل ولا شرب، وإنما لهم شدة، ولكنه ليس بصحيح لما ورد التصريح بخلاف ذلك في الأحاديث الكثيرة ولا توقف به في مستحقهم الجحيم كالملائكة لأن الله تعالى لم يبين في القرآن ثوابهم، ومن علم يقيناً أن الله تعالى لا يفرغ إيمانهم فيعطيهما ما شاء مما يناسب شأنهم هذا، وبوقعه لعدم الدليل القطعي لا ينبغي ترجيح أحد الطرفين بالدليل الضعيف، وتقول القوي أنه سأل لمرستني عن الملائكة هل لهم ثواب وعذاب؟ فقال نعم لهم ثواب وعذاب، لا أن عقابهم كعقاب آدميين وثوابهم ليس كثواب آدميين، لأن ثوابهم التلذذ بنعيم، ثم إن الله تعالى جعل الدب وشهوات في الدنيا من المأكول والمشروب وسجودها، فكذلك يجعل ثواباً في الدار الآخرة، وأما الملائكة فإن الله تعالى جعل لثوابهم وشهواتهم في الدنيا في طاعتهم الله تعالى، بذلك طابت أنفسهم، وبها تسعوا أنفسهم، فكذلك في الآخرة استدلالاً بالشاهد وغير مقبول لأن عقاب الملائكة مُحَالِفٌ لإجماع أهل الملة، وأما كون ثوابهم بشاؤهم على لغة طاعتهم فظاهر، وأما نصر ثواباً على لغة الظاهرية فممنوع لأن في الجنة يحصل لأهلها التلذذ بالشكر وأنواع المعرفة وأصناف الرقة والفرحة التي مهيئها لروية مما يسر سعيها التلذذ بالشهوات الحسية واللذات النفسية

(١) الصواب ما صرح به الإمام أبو حنيفة رحمه الله: إذ ليس لأحد على الله حق والله أعلم وبذلك صرح ابن مودود في الاختصار ١٦٤/٢ فانظره ثواب

(٢) هود ١١٩، والسجدة ١٣

(٣) الرحمن ٤٦، ٤٧

(٤) تصحيف في الآية والصواب [ويجركم]، الأحقاد، ٣١

ومنها: أن الشياطين لهم تصرف في بني آدم خلافاً لمعثرته حيث يقولون: لا يمكنهم أن يرسسوا، وربما نفس الإنسان توسسه وهو مردود بقوله تعالى: ﴿لشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَكُفُّ عَنْكُمْ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حُزْنَ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^(٢) ولما صيغ عنه ﷺ أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم^(٣)، ثم الحكمة في أنهم يروا، ونحن لا نراهم أنهم خلقوا على صورة قبيحة، فلو رأيتهم لم تقدر على تناول الطعام والشراب مستروا عنا رحمة عينا في هذا البيت والملائكة خلقوا من النور فلو رأيتهم لطارت أرواحنا لبيهم وأحسا إليهم، رأوا نور المونري من أن العن خلق من الريح وأصل الريح أن لا يرى، فكذلك خلق منه غير صحيح لقوله تعالى ﴿وَالْجَدُّ خَلْقًا مِنْ نَفْسٍ مِنْ نَارِ السُّمُومِ﴾^(٤)

ومنها: أن ما أخبر الله تعالى من الجور والفسور والأنهر والأشجار والأشهر لأهل الجنة، ومن الرقوم والحميم والسلاس والأعلال لأهل النار حق خلافاً لمباطنة والعدول من غواهر النصوص إلى معاني يتعيب أهل الباطن إسعاد

ومنها: أن المجتهد في العقليات والشرعيات الأصلية والفرعية قد مخطيء، وقد يصيب وذهب بعض الأشعرية والمعترية إلى أن كل مجتهد في المسائل الشرعية الفرعية التي لا قاطع فيها مصرى، والتحقيق أن في المسألة الاجتهادية احتمالات أربعة الأولى أن ليس له فيها حكم معين فليس الاجتهاد بل الحكم فيها ما أدى إليه رأي لمجتهد، فعلى هذا قد تعدد لأحكام لحقه في حادثه وحده، ويكون كل مجتهد مصيئاً، والثاني أن الحكم معين ولا دليل عليه منه سبحانه، بل العثور عليه كالعثور على دمه، ولذا أن الحكم معين وله دليل قطعي، والرابع أن الحكم معين، وله دليل ظني، وما ذهب إلى كل احتمال جماعة، والمختار أن الحكم معين وعينه دليل ظني إن وجد المجتهد أصاب، وإن فقد أخطأ ولم يجهد عبر مكلف بإصابته كما ذهب بعضهم ممن ذهب إلى

(١) البقرة ٢٦٨

(٢) طه ٦٠

(٣) أخرجه البيهقي ٢٠٣٥، ومسلم ٦٥ ج ٢ ح ٢٤ و٢٥ وهو داود ٢٤٧٦، وابن ماجه ١٧٧٩، والترمذي ٧٧/٢، والبيهقي ٣٢١٠/١ و٣٢٤، وأحمد ٣٣٧/٦، والطحاوي في المشكل ١٠٧، والبيهقي ٤٢١٨، وابن حريجه ٢٢٣٤، وابن حبان ٣٦٧١ م حبيب صبيح بس حبي دعي لله عنها.

(٤) الحجر ٢٧

الاحتمالات الثلاث، وذلك لموصفه وحفاته، فلذلك كان المحظية معذور فلن أصاب
أجران، ومن أخطأ أخر واحداً^(١)، كما ورد في حديث آخر إذا أصبت فلك عشر
حساب، وإن أخطأت فلك حسبة^(٢)، ثم الدليل على أن المجتهد قد يحظى بموله
تعالى ﴿ففيهما سُلطان﴾^(٣)، أي دون داود إذ الصمير راجع إلى الحكومة أو القبا ولو
كان كل من الاجتهاديين صواباً لم كان لتخصيص مسلمان بالذكر دالة، وتوضيحه، أن
داود حكم بالعم لصاحب الحرث بدل إفساده، وبالحرث بصاحب العم، وحكم سليمان
بأن يكون العنم لصاحب الحرث فيستع بها أي بذرها وسننها وشعرها وصوفها، وحكم
بدمج الحرث لصاحب النعم، فيقوم صاحب العم على الحرث حتى يرجع ويعود كما كان
فرد، صار الحرث كما كان فيرجع ويأخذ كل واحد منهم ملكه وماله، وهذا كان في
شريعتهما، وأما في شريعتنا فلا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه سوء كان بالدليل
أو بالنهار، إلا أن يكون مع الهيمة سائق، أو قائد، وعند لشافعي رحمه الله يجب ضمان
المشت بالدليل إدم المعتاد ضبط لدراب ليلاً، وكان حكم داود وسليمان عليهما السلام
بالاجتهاد دون الوحي، وإلا لم جار لسليمان عليه السلام خلافة ولا لداود عليه السلام
الرجوع عنه ولو كان كل من الاجتهاديين حقاً لكان كل منهما قد أصاب الحكم وفهمه،
و لم يكن لتخصيص سليمان عليه السلام بالذكر وجه، فإنه وإن لم يثبت على نهي الحكم
عنه دله دلالة كلية لكنه يثبت عليه في هذا الموضع بموادة المقام كما لا يحصى على من
به معرفة بأفانين الكلام، وهذا مبي على جوار اجتهاد الأنبياء عليهم السلام وتجويز
وموعهم في الخطأ لكن بشرط أن يتبهر حتى يشهر وقد يجاب بأن المسمى من قوله:
ففيهما سليمان أي الفترى والحكومة التي هي أحق، وأولى بدليل قوله تعالى ﴿وكلاً
آتينا حكماً وعلماً﴾^(٤) الآية، فإنه يفهم منه إصابتهم في فصل الحصرمات والمعلم بأمر

(١) يشير المصنف إلى حديث أبي هريرة: «إذ حكم الحاكم مجتهد فأصاب فيه أجران، وإذا حكم
ماجهداً فأخطأ فله أجر» أخرجه البخاري ٧٢٥٢، ومسلم ١٧١٦، وأبو داود ٣٥٢٤، والترمذي
١٣٢٦، والسنائي ٢٢٣ / ٨، وأحمد ١٩٨ / ٤، والبيهقي ١١٩، ١٢٠، والدرمطي ٢٠٤ / ٤.
وابن حبان ٥٠٦٠، والشمسي ١٧٦ / ٢

(٢) أخرجه أحمد ٢٠٥ / ٤، الحاكم ٨٨ / ٤ في حديث عمرو بن العاص وصححه الحاكم واقرض
عليه الذهبي بقوله: «رجح ضعفه وذكره الهيثمي في المجمع ١٩٥ / ٤» ولان رواه أحمد والطبراني
في الكبير وفيه من لم أخرجه

(٣) الأنبياء ٧٩

(٤) الأنبياء ٧٩

الدين، ويدلّس قول سليمان عليه السلام عبر هذا أوفق لعريقين، أو رفق كأنه قال هذا حق وغيره أحق، وفي إيماء إلى أن تراءى لأولى من لأنباء عليهم السلام يمتزجه الخطأ من العبداء، فإد حساب الأبرار سيئات المعزّيين ولا يحصى أنه لا يتم على من قد باستواء الحكمين، ثم علم أن للأنبياء عليهم السلام أن يجتهدوا مطلقاً وعبدية لأكثر، أو بعد انتظر الرحي وعليه الجمعية واخسره ابن المهدي في التحرير إذا اجتهدوا فلا بد من إصابتهم ابتداءً، وانتهاء كما في المسألة.

ومنها أن الإيمان لا يريد ولا ينقص فإن حقيقة لإيمان وهو التصديق النفسي الذي نسخ حد الحرم والإدعان كما هو المشهور عند الجمهور، وإن دل شارح لعقائد وصاحب الموقف إلى اعتبار الغالب الذي لا يحظر معه احتمال النقص، فهو أيضاً لا يتصور فيه زيادة ونقصان حتى أن من حصل له حقيقة لتصديق فسوء أتى بالدعوات، أو ارتكك السيئات فتصديقه باق على حاله لا تعبر فيه أصلاً، ولآيات الدالة على ريادة لإيمان محمولة على ما ذكره لإمام أبو حنيفة رحمه الله أنهم كانوا آمنوا في الجملة، ثم يأتي فرض بعد فرض، فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص، وهذا التأويل بعينه مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ففي اكتشافه أنه أول ما أتاهم به النبي ﷺ التوحيد، فلما آمنوا بالله وحده نُزل الصلاة والركاء، ثم الحج، ثم الجهاد ورداد يمتد إلى إيمانهم انتهى.

ونقديم الحج على الجهاد سبق قدم من صاحب اكتشاف إذا الجهاد فرض من الحج فلا خلاف، وحاصل كلام الإمام أن لإيمان كان يريد ريادة ما يجب الإيمان به، وهذا مما لا يتصور في غير عصر النبي ﷺ.

قال شارح العقائد وفيه نظر، لأن الاختلاف على تفصيل العرائض ممكن في غير عصر النبي ﷺ، والجواب أن تلك لتفصيل لما كان الإيمان بها يؤمنها، حملاً فلاطلاع عليها لم تنسب الإيمان من انقضاء إلى الريادة، بل من الإجمال إلى التفصيل فقط بخلاف ما في عصره عليه الصلاة والسلام فإن الإيمان لما كان عذرة عن التصديق بكل ما جاء به النبي ﷺ من عند الله، فكذلك وردت تلك الجملة أرداد التصديق المتعلق به لا محالة، وأما قوله ولا حياء في أن لتفصيلي أريد بل أكمل فكونه أريد مسموع، وأما كونه أكمل فمسموع، لا أنه غير مفيد، وأما ما من عن إمام الحرمين كما في شرح المقاصد من أن الثبات وتدوم على الإيمان زيادة عنه في كل ساعة، وحاصله أنه يريد يرياد الأزمان لما أنه عرض لا يبقى إلا متجدد لأمثال فأجاب عنه شارح العقائد بأن حصول

المثل بعد انعدام شيء لا يكون من الريادة في شيء كما في مورد الجسم مثلاً انتهى

وقد يُجاب بأنه يدوم منه أن من هو أطول عمراً من النساء والأولياء يكون بهما
أزيد وأكمل من غيره ولا قائل به مع أن من الهمم نفس أن انقول بعدم الريادة والنقصان
اختاره من الأشاعرة إمام الحرمين، وجمع كثير، وفي المرد زيادة ثمرته وبهائه وإشراق
نوره وضيائه في لقلب وصعائه، فإنه يريد بالأعماس وينقص بالمعاصي، وفيه نظر، لأن
كثيراً من الناس تكثر منه الأعماس ولا يحصل له مريد الأحوال، وقد توجد المعاصي مع
كمال الإيمان وتحقق الإيقان لبعض أرباب الكمال، ولذا قيل انخبد أيزي العارف
قال: ﴿وَكَلَّ اللَّهُ قُدْرًا مَعْدُورًا﴾^(١) وقال بعض المحققين كلفاضي غصه الدين^(٢)
لا نسب أن حقيقة التصديق لا تصل الريادة والنقصان، بل تماوت هو وصعق لقطع بأن
تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ، ولذا قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام
﴿ولكن ليظمنن مني﴾^(٣) وبرش بأن هذا مُلَمَّ بكن لا طائل تحته إذ النزاع إنما هو
في تفاوت الإيمان بحسب الكمية أي القوة والكثرة فرب الريادة والنقصان كثير ما يستعمل
في الأعداد وأما التفاوت في الكمية أي القوة والصعق فحارج عن محل النزاع

ولذا ذهب الإمام الرزي وكثير من المتكلمين إلى أن هذا الخلاف لفظي راجع إلى
تفسير الإيمان، فإن قلنا هو التصديق فلا يقبلهما لأن الواجب هو اليقين، وأنه لا يقبل
لتفاوت، وإن قلنا هو لأعمال أيعا يقبلهما فهذا هو التحقيق الذي يجب أن يؤول عليه،
نعم إذا قبل الواجب في التصديق ما نعم اليقيني والاعتقاد الجازم انعطابق، وإن كان غير
ثابت حيث يمكن أن يزول بالتشكيك فإن أيمان أكثر العوام من هذا القبيل فإنه حيث يقبل
التفاوت في مراتب الإيمان دون مصافب الإيمان، إلا باختلاف مرتبه علم اليقين فإنها دون
مرتبه عين اليقين، كما أشد إليه قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام ﴿يبي ولكن ليصمنن
قسي﴾^(٤) فإن التصديق بحدوث العالم ليس كتصديق بطلوع الشمس، ولذا ورد في
الحبر ليس الخير كالمعابة^(٥)، أما قول علي كرم الله وجهه بو كشف الغطاء ما ازدت

(١) الأحراب، ٢٨.

(٢) هو غصه الدين الإبي عزت ترجمت

(٣) الأحزاب، ٢٦٠.

(٤) البقرة، ٢٦٠.

(٥) تقدم ترجمته فيما سبق.

بشيء ، لمحموا على أصل ليقين فإن مقدم لعيد فوق مرتبة اليك عند جميع الأعيان ، بل
توفهم مقام يسمى حق اليقين فالإيمان العيني محله لدي والعيني في مواقف العقلي
والحقلي عند دخول حنة لماوي ، وبحسين رؤية المولى

هذا وذكر ابن لهزم أن الحنفية ومعهم زعم الحريين لا يسمعون الريادة والعقد
باص ، جهات هي غير نفس ذات التصديق ، بل يتعادت الحزم به عند الحنفية ومن
وافهم لا نسب تفاوت ذات التصديق ، ورؤي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال إيماني
كإيمان جبرائيل عليه الصلاة والسلام ، ولا أقول مثل إيمان جبرئيل عليه الصلاة والسلام
لأن المثلية تقتضي المساواة في كل صفة والتشابه لا يقتضيها ، بل يكفي لإطلاقه
المساواة في محض فلا أحد يسوي بين إيمان حاد الناس ، وإيمان الملائكة ، لأنبياء
عليهم الصلاة والسلام من كل وجه .

اعلم أن الحديث المشهور أن الإيمان قول وعمل ويريد رينص^(١) والإيمان لا
يريد ولا يقتض كنه غير صحيح على ما ذكره الفيروزآبادي^(٢) في الصراط المستقيم ، وقد
روى ابن ماجه بسنده إلى أبي عبي رضي الله عنه رقة لإيمان عقد بالقلب وقرار باللسان ،
وعمل بالأركان^(٣) ، لكن حكمه عليه أن الحوي بالوضع ، وما ما رواه الفقيه أبو الليث
السمرقندي في نصيره عند هذه الآية وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّنْ
يَقُولُ أَيْنَكُم رُبُّكُمْ هَذِهِ إِبْرَاهِيمُ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَأَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَشِيرُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي
قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾^(٤) . فقال^(٥) الفقيه : حدثنا
محمد بن الفضل وأبو القاسم [السَّادِي] ^(٦) قالا : حدثنا عارس بن مردويه ، قال : حدثنا
محمد بن الفضل من [العابد] ^(٧) ، قال : حدثنا يحيى بن عيسى قال : حدثنا أبو معوية عن

(١) تقدم تحريره فيما سبق

(٢) من الإمام النووي الشهير أبو طاهر محمد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إدريس بن عمر
الشيرازي الفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ

(٣) أخرجه ابن ماجه ٦٥ من حديث علي بن أبي طالب قال ابن ماجه قال أبو الفضل لو قرئ
هذا الإسناد على محزون لبرأ .

وقال في الروايات : إسناد هذا الحديث ضعيف لأنناهم على ضعف أبي الفضل الرازي

(٤) التوبة ١٢٤ - ١٢٥ .

(٥) في شرح الطحاوية . [حدثنا الفقيه]

(٦) تصحفت في الأصل إلى الشاذلي والصواب [السَّادِي] كما في شرح الطحاوية

(٧) تصحفت في الأصل إلى العائد والصواب [العابد] كما في شرح الطحاوية

حماد بن سلمة عن أبي [المهزم] ^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء وقد ثفیف
 نبي رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! للإيمان يريد ويقتص، فقال عليه الصلاة
 والسلام لا الإيمان مكمل في القسب زيادته وبقصانه كمر ^(٢)، فقال شارح عقيدة الطحاوي
 سنل شحج الشیخ عماد الدین بن کثیر عن هذا الحديث فأجاب بأن لإسناد من أبي
 اللبث إلى أبي مطيع مجهول ولا يعرفون في شيء من كتب لتواريخ المشهورة، وأما
 أبو مطيع فهو الحکم بن عبد الله بن مسلمة المدني صنفه أحمد بن حنبل ويحيى بن
 معين، وعمر بن علي [الفلاس] ^(٣) والبهاري، وأبو داود والنسائي، وأبو حاتم الرازي،
 وأبو حاتم محمد بن حبان البستي، والعليلي، وابن عدي والدارقطني، وغيرهم رحمه الله
 تعالى، وأما أبو [المهزم] الرازي عن أبي هريرة رضي الله عنه فقد تصحفه على الكتاب،
 واسمه يريد من سفيان فقد صحفه أيضا غير واحد وتركه شعبة بن الحجاج، وقال
 النسائي، متروك وقد أنهىه شعبة بالوضع حيث قال، لو أعطوه فليس لحدثهم سبعين
 حديثا ^(٤)

ومها أن الإيمان والإسلام واحد لأن الإسلام هو انحصوع والانهاد بمعنى قبول
 لأحكام شرعية، وذلك حقيقة التصديق على ما مر، كما في شرح العقائد، وفيه بحث
 لأن الانقياد البصري هو لتصديق والانهاد الظاهري هو الإقرار، ولتعاير بينهما حاصل في
 لا عشر وأما قوله يقوله تعالى ﴿فَأَخْرَجَ مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فما وجدنا
 فيها غير بيت من المؤمنين ^(٥) ففيه أن ذلك لا يقتضي إلا صدق المؤمن والمسلم على
 من نعه، ودلت لا يقتضي اتحاد مفهوميهما لجواز صدق المفهومات المختلفة على ذات
 واحدة [و] ^(٦) عدم تعايرهم بمعنى أنه لا يفتأ أحدهما عن الآخر في اعتبار حكمهما لا
 باعتبار مفهوميهما، ولهذا لا يصح أن يحكم على أحد بأنه مؤمن، وليس بمسلم، أو

- (١) تصحفت في الأصل إلى المحزم والصواب [المهزم] كما في شرح الطحاوية
- (٢) حديث مطول كما نقل الشارح عن شارح الطحاوية ٤٨٠/٢ من الحفاظ بن كثير وقد حكم بوجهه
 أيضًا ابن حبان والحاكم، والجورقاني، وابن الجوزي، والذهبي انظر المجروحين والضعفاء ٢/٢
 ١٠٢-١٠٣، وميراث الاعتقاد ٤٢/٣، واللائل المصنوعة ٢٨/١، وسريه الشريعة ١١٩/١
- (٣) تصحفت في الأصل إلى الفلاني والصواب [الفلاس] كما في شرح الطحاوية
- (٤) انظر الكامل لابن عدي ٧/ ٢٧٢١، ٢٧٢٢
- (٥) الدريات، ٣٦
- (٦) تصحفت في الأصل إلى نعم والضراب لعدم

مسلم وليس بمؤمن لأن الناس كسر على عهد رسول الله ﷺ على ثلاث فرق مؤمن ومناهي وكافر ليس قبيح ربيع، فالمؤمن من أي العرق كالخشوية والظهيرية لا يصح أن يقال إنه من الكافرين للإجماع على خلافه، ولقوله سبحانه ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾^(١) الآية، فإن قالوا إنه من المؤمنين تركوا مذهبهم، وإن قالوا من المناهي فكأن الإسلام هو النفاق عندهم فتعني أن لا يقبل غير النفاق لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عِزَّ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٢) وكذا يجب أن يكون مرضياً لقوله تعالى ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٣)، وأما قوله تعالى ﴿فَقَالَتْ لِأُخْرَأَ آمَنَّا قُلْ لِمَ تَزُمُّوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾^(٤)، فظاهر في التغير بينهما باعتبار اختلاف اللغة في مفهوميهما واحدهما أن الإسلام لمحتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان وهو في الآية بمعنى الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطن بمنزلة المشقة بكلمة الشهادة من غير تصديق معتبر في حق الإيمان، وأما قوله ﷺ في جواب جرائين عليه السلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت^(٥) الحديث، فدليل على معايرته للإيمان المفسر في ذلك الحديث بقوله عليه الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله إلح وقبول الاستعمال العمومي، وهو لا يخالف الاصطلاح الشرعي من اعتبار جمعهما عاينه أن الإيمان هو المصدق الفعلي من الانقياد انحصري، والإسلام هو إظهار ذلك الانقياد السطحي بالإقرار اللساني والإدعاء للأحكام الإسلامية فلا يشك بإدخال إقامة الصلاة وإيلاء الزكاة في مفهوم الإسلام على ما عليه أهل السنة والجماعة من أن عمل الطاعات خرج عن حقيقة الإيمان والإسلام، نعم ظهر الحديث يؤيد قول الجمهور من أن الإقرار شرع الإيمان لا أنه شرط وركز من الإيمان وأنه يحتمل السقوط في بعض الأحيان على أن الغائبين بعدم اعتبار الإقرار انقضاء على أن يعتد أنه متى طُوبى به أتى به، فإن طُوبى به قسم يقر فهو كمر عباد، وهذا معنى ما قالوا برك اعتاد شرط وفسروه به كما حقه ابن القيم

والخاص أنه لا بد من وجودهما حتى يحكم على أحد بأنه من أهل الإيمان،

(١) الحج ٧٨

(٢) آل عمران ٨٥

(٣) المائدة ٣

(٤) الحمرات ١٤

(٥) تقدم بحريجه فيما سبق

ولهذا عتبر الشارع بالإيمان عن الإسلام تارة وبالإسلام عن الإيمان أخرى كما في قوله عليه الصلاة والسلام لعزم وعلوا عليه أندرون ما الإيمان بالله؟ قالوا الله ورسوله أعلم قال عليه الصلاة والسلام شهادته أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله أي عبده ورسوله، وإقام الصلاة ورياء الزكاة والحج وصوم رمضان^(١)، وفي قوله عليه الصلاة والسلام «الإيمان بضع وسبعون شعباً أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إسائة الأذى عن الطريق الحديث»^(٢) وزوي لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة^(٣)

ومنها: أن لعقل آلة للمعرفة، والموجب هو الله تعالى في الحقيقة، ووجوب الإيمان بالعقل مروى عن أبي حنيفة رحمه الله، فقد ذكر الحاكم الشهيد في المستقى^(٤) أن أبا حنيفة رحمه الله قال لا عذر لأحد في الجهل بحالقه لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وغيره، وبزينة قومه تعالى. «قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَمِىَ إِلَهُ شَكُّ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(٥). وقوله تعالى «وَلَوْ أَنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ أَسْمَافِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»^(٦). وحديث. «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ فَأَبَوْهُ يَهُودِيَةً وَيَنْصَرِيَّةً وَيَمَجْسِيَّةً»^(٧). قال: وعنه مشايخنا من أهل السنة والجماعة حتى قال الشيخ الإمام أبو منصور أحنافريدي في الصبي المأقر. إنه نجيب عليه معرفة الله تعالى، وهو قول كثير من مشايخ الحنفى خلافاً لكثير من مشايخنا لعزم قوله عليه الصلاة والسلام. «رُفِعَ الْقَدَمُ عَنْ

(١) أخرجه البخاري ٥٢٣ و١٣٩٨، ومسلم ١٧ ح ٢٣ و٢٤ و٢٥، وابن أبي شيبة ٦/١١ و٢٠٢/١٧، وأبو داود ٤٦٧٧، والترمذي ١٥٩٩، والسنائي ١٢٠/٨ و٣٢٣، وأحمد ١/٢٢٨، وابن خزيمة ٢٠٧، وابن حبان ١٥٧، والصبيري ١٢٩٥٠. كلهم من حديث أبي عيسى

(٢) أخرجه مسلم ٣٥ ح ٥٨، وأبو داود ٤٦٧٦، والسنائي ١١٠/٨، وابن ماجه ٥٧، وابن أبي شيبة ١١، وأحمد ٢/٤١٤، والسموي في شرح السنة ١٧، والآجري في الشريعة ١١١، وابن حبان ١٦٦، وابن ماجة ١٤٧، والطالبي ٢٤٠٢ كلهم من حديث أبي هريرة

(٣) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٥٢٨، ومسلم ٢٢١ ح ٣٧٧، والترمذي ٢٥٤٧، وابن ماجة ٤٢٨٣، والصبيري ٣٢٤، وأحمد ١/٢٨٦ و٢٢٧، وابن حبان ٧٢٤٥، والطحطاوي في المشكل ٣٦١، وأبو يعنى ٥٣٨٦، والطبري في تفسيره ١/٢٧ ١ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود

(٤) المتقى لمحمد بن محمد الفهر بالحاكم الشهيد السني صلف المتقى والكافي وهذا أصلاً من أصول الملحق الحنفى بعد كتاب محمد توفي سنة ٣٤٤هـ

(٥) إبراهيم ١٠

(٦) الزمر ٣٨

(٧) فلفم تحريجه فيما سبق

ثلاث النصبي حتى يبلغ أي بحتلم^(١) الحديث وحمل الشيخ أبو منصور هذا الحديث على الشرائع مع اتفاقهم على أن إسلام هذا النصبي صحيح ويدعى هو إلى الإسلام كما يدعى البالغ إليه

وقال الأشعري: لا يجب لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْلُغَ رَسُولًا﴾^(٢) وأوجب بأن الرسول أعم من العمر وأبني ويتخصص عموم الآية بالأعمال التي لا سبل إلى معرفة وجوبها إلا بالشرع رقيس. ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾ عذاب لاستئصال في الدنيا ﴿حَتَّى تَبْلُغَ رَسُولًا﴾ ولا يظهر أن قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾ لا يساهي الوجوب العقلي الذي لا يرتب على معصية ثواب ولا على تركه عقاب كما مر فتدبر

وثمرة الخلاف إنما تظهر في حق من لم تبعه الدعوة أصلاً بأن كان نشأ على شاعق جبل ولم يسمع رسولاً، ومات ولم يؤمن بالله فيعذب عسماً لا عذهم، ولا يعذب المحزون الدائم المطلق، وكذا لأطفال معتدلاً، وكذا من مات في أيام الفتره بين عيسى ومحمد عيهما الصلاة والسلام ولم يؤمن بالله عسماً يُعَذَّب وعذهم لا يُعَذَّب.

ومنها أنه لا يوصف الله تعالى بالقدره على الظلم لأن المحال لا يدخل تحت القدرة، وعند المعتزلة يقدر أنه ولكن لا يفعل^(٣)

ومنها أن الحد إذا وجد منه القصد في الإقرار صخ له أن يقول أنا مؤمن حقاً لتحقق الإيمان، ولا ينبغي أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة، وإذا دلتناذب وإحاده الأمر إلى مشيئة الله تعالى أو لشك في الحقة والمبال لا هي لأن، وإحاله أو للتبزي ذكر الله والبرزي عن تركية معه والإعجاب بحاله ولأولى تركه لما أنه بوهم الشك على ذكره شارح العقائد، فإن صاحب التمهيد^(٤) والكفاية^(٥) وغيرهما من أئمةنا انصفه كفروا القائل به، وحكموا بظلال قولهم أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، وهو ذلك لا يصح كما لا يصح قول القائل أنا حتى إن شاء الله تعالى، وأن

(١) أخرجه أحمد ٦/١٠٠، ١١/١٧١، ١٦/١٤٤، وأبو داود ٤٣٩٨، والدارمي ١٧١/٢، والسنائي ١٥٦/٦، وابن ماجه ٢٠٤١، وابن حبان ١٤٢، والحاكم ٥٩/٢، وصححه ووافقه الذهبي، وابن الجارود في المعنى ١٤٨ كلهم بإسناد حسن عن عائشة

(٢) الإصراء ١٥

(٣) هو التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين ميمون بن محمد بن محمد النصفي الصوفي سنة ٥٠٨ هـ.

(٤) هو الكفاية في مسائل الخلاف لأبي الحسن علي بن محمد نعيدي الحنفي المتوفى سنة ٤٩٣ هـ.

رجل إن شاء الله تعالى، وقال صاحب التعديين^(١) فإن لم يثبت الكفر فلا أقل من أن يكون التلطف به حراماً أنه صريح في الشك في الحال، وهو لا يستعمل في المحقق في الحال حيث لا يقال: أنا ثابت إن شاء الله تعالى، وفيه أنه وجه الكفر والكذب، فإن بعضهم ذهب إلى الوجوب، وكثير من السلف حتى النحاة والتبعين ذهبوا إلى الجواز وهو المحكي عن الشافعي رحمه الله وأتباعه، وقالوا: إن من شهد لنفسه بهذه الشهادة يسمى أن يشهد لنفسه بالجنة، فإن مات عني هذه الحالة، ربه أنه لا محذور في هذه المعاملة فقد سمع الأكثر، وعليه أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه مع أن هذا ليس من قبيل قول المائل أن يطول إن شاء الله تعالى، بل نظير قولك: أنا راشد أنا فثقي أو نائب إن شاء الله تعالى، إما قاصداً هضم النفس والتواضع، وهذا إنما يتصور في حق الأنبياء أو قاصداً جهله بحقيقة وجود شروعه، وهذه الأشياء في الحال، أو نظراً إلى مشيئة الله تعالى من احتمال تغير الحال في الاستقبال والعباد بالله من سوء الحال، ولذا لقد سئل أبو يزيد السطامي^(٢) رحمه الله تعالى هل يحثك أفضل، أم ذنب الكلب؟ فقال: إن مات عني الإسلام فلحيتي خير، وإلا فذنبه أحسن فهذا تبيين أن من يقول: أنا مؤمن حثاً أو قل له أنت من أهل الجنة حقاً لم يقدر أن يقول نعم، فإنه من لأمر الميهم والله تعالى أعلم.

وأم لقول بالتبرك فمع أنه ظاهر في الشكوك والنزديد فبعد عن الطريق السديد، وأم ما ذكره في شرح المقاصد أنه يلتأذب بإحالة الأمور إلى مشيئة الله، وهذا ليس فيه معنى لبسك أصلاً، وإنما هو كموله تعالى: «تندخلن المسجد الحرام إن شاء الله مبينين»^(٣) الآية، وكقوله عليه الصلاة والسلام تعليماً: «إذ دخن المقابر السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^(٤) فمع المناقضة بين كلاميه تلميق بين الأفعال

(١) هو تعديل العلوم للعلامة عبيد الله بن مسعود المعروف بصدر الشريعة البحاري الحنفي المتوفى سنة ٧٤٧هـ.

(٢) هو عفيف بن عيسى بن آدم بن عيسى بن سرور شك أبو يزيد السطامي الرازي المشهور توفي سنة ٢٩٤هـ له من التصانيف معارج التحقيق في التصوف ورمائل أسر.

(٣) الفتح: ٢٧.

(٤) أخرجه مسلم ٢٤٩، والموطأ مطبوعاً ٢٨ / ٣٠، وأبو حنيفة ٢٤٣٧، والسنائي ٩٣ / ٩٥، وابن حبان ٤٣٠٦، وأحمد ٢٧٥ / ٢، وعبد الرزاق ٦٧١٩، والبيهقي ٧٨ / ١٠، وابن حزيمة في صحيحه ٦، وابن حبان ٢١٧٦ كلهم من حديث أبي هريرة.

المحتملة، فإن الاستثناء في الآية لا يصح أن يكون من قبيل إحالة الأمور إلى المشيئة، بل قيل إنه للشرك بدكر سمه سبحانه أو للمخالفة في باب الاستثناء في الأخبار حتى في متحقق الوقوع على أنه قد يقال. التقدير لدخول جميعكم في شاء الله لتأخر بعض المحاطين من أهل المدينة حيا أو ميئا عن فتح مكة، أو معنى إن شاء الله إذا شاء الله، وهو تأويل بطيف يرد ما فيه من إشكال ضعيف، أو الاستثناء عائد إلى الأمر لا إلى الدخول، أو تعميم للعباد، وكذا الاستثناء في الحديث لا يصح أن يكون من باب إحالة الأمور إلى المشيئة، فإن الحقوق بالأموات محقق بلا شبهة بل هو محمول على تعليم الأمة لاحتمال تغيرهم في المال، أو على أن المرد بقوله عليه الصلاة والسلام لكم حصوص أهل النقع مثلاً في البلاد، وقال حجة الإسلام العراقي. الحصص للعبد من حقيقته التصديق بذي يجرح به عن الكفر، لكن الصدوق في نفسه قبل لشدة وانصافه، وحصوص التصديق الكامل المسيحي المشار إليه بقوله تعالى ﴿أَرْسَلْنَاكَ قَدِّمَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا لَهُمْ مَعْرَافَةً وَرِيقًا كَرِيمًا﴾^(١). بعد هو في مشيئة الله سبحانه، وحاصله أن التصديق المصحح لإجراء أحكام الإيمان على العبد في الدنيا حاصل، والعزم جازم به، لكن لتصديق الكامل المنوط به النجاة في العقب أمر حفي له معارضة كثيرة حقيقته من الهوى والشيطان، فعلى تقدير حصوصه، والجزم به لا يأمن المؤمن أن يشوبه شيء من مودة النجاة من غير علمه بدل فهو عرض عنه إلى مشيئة الله سبحانه، وهذا قيل يسمى للمؤمن أن يتعود بهذا الدعاء صباحاً ومساءً اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشْرَكَ بِكَ شَيْئاً، وَأَنَا أَحْسَمُ وَأَسْتَعِينُكَ لَعَلَّ لَا أَحْسَمُ أَنْتَ أَنْتَ عَلَاءُ الْعَبِيبِ^(٢)، قال بين الهمام ولا خلاف في أنه لا يعد إن شاء الله لشك في ثبوت الإيمان له حال، وإلا نكان الإيمان متغيراً من ثبوته في الحال محروم به غير أن بقاءه إلى الوفاة وهو المسمى بإيمان المرافاة غير معلوم ولما كان ذلك هو المعتر في النجاة كان هو الملحوظ عند استكماله في ربطه بالمشيئة، وهو أمر مستقل فالاستثناء فيه اتباع لقوله تعالى ﴿وَلَا يَقُولَنَّ شَيْءٌ لِّإِنِّي

(١) الانفال: ٧٤.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٣/٤، والخطابي في الكبير، والأوسط من حديث أبي عبي راجع من أبي كامل عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وأبو عبي لم يوثقه غير من حكا، ولكن به شاهد من حديث حذيفة رضي الله عنه رواه أبو يعلى الموصلي من رواية نبيث بن أبي مسلم، فهو حديث حسن به انظر مجمع الزوائد ٢٢٣/١٠ و٢٢٤، والدرغيب والتهذيب ٧٦/، وصحيح الجامع للألباني رقم ٣٦٢٥.

فَاعْلَمْ ذَلِكَ خَلْقًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ^(١). انتهى.

ولا ينبغي أن ما نحن فيه ليس داخلًا في عموم مفهوم الآية لأنها في الأمر المحتل وجردًا لا بقاء والكلام في الاستثناء الموجود حالاً على احتمال أنه ربما يعرض له حال يوجب به روالاً، ولهذا مثل مشابهة هذا الاستثناء بقوله أنا شاب إن شاء الله تعالى حيث يحتمل أنه يصير شيخاً، وهو ليس تحته طائل وإدخاله تحت قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَمُوتُ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ﴾ لا يقول به قائل هذا، وقال بعضهم الإيمان الذي يعقده الكافر فيموت صاحبه كافراً ليس بإيمان كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الكمال، وانصوم الذي يقصر صاحبه قبل الغروب، وهذا مأخذ كثير من الكلامية من أهل السنة والجماعة وصيرونهم، وعند هؤلاء إن الله يحب في لأول من كان كافراً إذا علم منه أنه يموت مؤمناً فالصالحية رضي الله عنهم ما رلو محويين قبل إسلامهم وإليس، ومن أراد من دينه ما رال الله تعالى بنفسه، وإن كان لم يكفر بعد كذا، ذكره شارح عقيدة الطحاوي، وفيه أن الإيمان إذا تحقق بشروطه كيف يكون كالصلاة التي أفسدها صاحبه قبل كمالها، وانصوم الذي يقصر صاحبه قبل لغروب، ربما يرد على هذا الأساس لوهمي صار عاتقة علو فيه حتى صار الرجل منهم يستثنى في الأعمال الصالحة يقول صليت إن شاء الله تعالى، ونحو ذلك يعني لقبول الله، ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء فيقول أحدهم هذا ثوب إن شاء الله تعالى، هذا حبس إن شاء الله تعالى، فرداً قيل لهم هذا لا شك فيه يقولون نعم لكن إذا شاء أن يغيره غيره، وسأني مريد تحقيق بذلك، وأما ما أجاب الزمخشري عن قوله ﴿لَنُدْخِلَنَّهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢)﴾ من أنه قد يكون الملك قد قاله نأيت قرأنا أنه أن الرسول فإنه فكلاهما باطل لأنه جعل من القرآن ما هو غير كلام الله فلدخل في وعده من قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الشَّيْطَانِ^(٣)﴾ والحاصل أن المشي إذا أراد الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء، وهذا لا خلاف فيه، وأما إن أراد أنه مؤمن كامل، أو ممن يموت على الإيمان بالاستثناء حيث جاز لا أن الأولى تركه باللسان وملاحظته بالوجدان.

ومنها ما ينزع على هذه المسألة، وهو ما نقل عن بعض الأنصار (أنه يصح أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى بناء على أن العبرة في الإيمان والكفر والسعادة

(١) الكهف: ٢٣.

(٢) الفتح: ٢٧.

(٣) المدثر: ٢٥.

والشقاوة بالحانمة حتى أن المؤمن السعيد من مات على الإيمان وإن كان طول عمره على لكفر والعصيان والكافر الشقي من مات على الكفر، وإن كان طول عمره على التصديق والشكر كما يدل عليه حديث: «نُ أُحدِّثكم بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فسبق عليه الكتاب فعمل أهل النار فيدخلها، وإن أُحدِّثكم بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها، وإنما لأعمال بالحواليم»، وكما يشير إليه قوله سبحانه وعالي في حق إبليس: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(١) حيث دلَّت الآية على أن إبليس لم يزل كافراً مع صحة إيمانه وكثرة طاعته فل خلق آدم عليه السلام حتى عُذِّ من الملائكة الكرام، فظهر أن السعيد هو إيمان المرافاة الواصل إلى آخر الحياة، وكذا قوته عليه الصلاة والسلام السعيد من سعد في بطن أمه والشقي من شقي في بطن أمه^(٢) فإن المراد بالسعادة فيه السعادة المعتد بها ممن علم الله تعالى أن يحتم به بالسعادة، وكذا في جسد لشهوته، ولذا قال أرباب العوائد السعيد وهو المتصف بسعادة الإيمان يظهر لحن قد يشقى بأن يرتد في المال، والشقي فال يسعد في المقادير والأعمال، والتغير قد يكون على السعادة والشقاوة دون الإسعاد والإشقاء، فإنهما من صفات الله سبحانه وعالي لأن الإسعاد تكوين السعادة والإشقاء تكوين الشقاوة، ولا تغير على الله تعالى ولا على صفاته فلا يبرم من تغيرهما أن يكون عدم الله تعالى متغيراً، فإن العليم لا يكون محلاً للحوادث فعلى هذا يصح أن يقال في قوله تعالى ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٣) أي صار منهم مع أن العارفين قالوا بالارتداد علامة عدم الإسعاد، فمن رجع فربما رجع عن الطريق فإن السعيد الحقيقي سم يؤل عن المحقق وأنه الإشاره بقوله سبحانه ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ باطِّاعَتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْقِصَاءَ لَهَا﴾^(٤) أي لا انقضاء لوصولها، ومن حكم شيخ مشيخنا أبي الحسن الكوفي إذا دخل الإيمان القلب أمن السب

(١) أخرجه البخاري ٢٨٩٨ و ٤٢٠٢ و ٦٤٩٣، ومسلم ١١٢، وأحمد ٥، ٣٣، ٢٢٢ و ٣٢٥، وابن حبان ٦١٧٥، والطبراني في الكبير ٥٧٨، وابن أبي عاصم في السنة ٢١٦، والبيهقي في الدلائل ٢٥٢/٤، والآجري في الشريعة من ١٨٥، وأبو عروبة في مسنده ٥١ / ٥١، كنهم من حديث سهل بن سعد

(٢) أخرجه أبو زر، والطبراني في الصغير كما في المجموع ١٩٣/٧ من حديث أبي هريرة. قال الهيثمي ورجال البراء رجال الصحيح ١.هـ.

(٣) البقرة: ٣٤.

(٤) البقرة: ٢٥٦.

وقال القنوني: فإن قل: إنما يحوز الاستثناء للمخاتمة، قلنا: هذا واجب علينا لكن لا كلام فيه إنما الكلام في الإيمان، وإن كفر بعد ذلك أي بعد الإيمان لا ينبغي أنه لم يكن مؤمناً قبل الكفر كإبليس، فالتسعيد قد بشق والشقي قد يسعد، وعند الأشعري العبرة للخصم، ولا عبرة للإيمان من وجد منه التصديق في الحال، ولا كفر من وجد منه التكذيب للحال فإن كان في علم الله سبحانه، إن هذا الشخص المعين يحتم له بالإيمان بهو للحال مؤمن، وإن كان كافراً بالله ورسوله، وإن كان في علمه أنه يحسم به بالكفر يكون للحال كافر، وإن كان مصدقاً لله ورسوله وقالوا: إن إبليس حين كان معصياً لملائكته كان كامراً، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ عَنْ كَافِرِينَ﴾. أي وكان في سابق علم الله منهم وأجيب عن الآية بأن معناه وصار من الكافرين.

قال شارح العقائد: واحتق أنه لا خلاف في المعنى يعني بل الخلاف في المسمى، فإنه إن أريد بالإيمان والسعادة مجرد حصول المعنى أي الإذعان وقبول المبادأة، فهو حاصل في الحال، وإن أريد ما يترتب عليه لاجتماع الثمرات في المآل فهو في مشيئة الله تعالى لا قطع بحصوله في الحال، فمن قطع بالحصول أراد الأول، ومن قوض إلى المشيئة أراد الثاني انتهى. وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق والله تعالى وبني له توفيق.

ومنها: أن تكليف ما لا يُطاق غير جائز خلاف لأشعري لقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ لَهُ نَفْسٌ لَّأَوْسَعَهُ﴾^(١) أي طاقاتها واحتلف أصحابه في وقوعه، والأصح عدم الوقوع، ثم تكليف ما لا يُطاق هو التكليف بما هو خارج عن مقدور البشر فكسب الأعمى بالأبصار، والرمي بالمشي بحيث هو أنبي به يُتاب، ولو تركه يعاقب، وأما التكليف بما هو ممتنع لغيره كإيمان من علم الله أنه لا يؤمن مثل فرعون وأبي جهل، وأبي لهب، وسائر الكفار الذين مانوا على الكفر فقد اتمز الكل على جواره ووقعه شرعاً، وأما قوله تعالى ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْهُنَا لَاحِقَاتَهُنَّ﴾^(٢) فاستفادة عن تحميل ما لا يُطاق لا عن تكليفه إذ عندنا يجوز أن يحمله جيل لا يطيقه ما يلقي عليه ويموت، ولا يجوز أن يكلفه يحمل حمل بحيث لو فعل يُتاب، ولو امتنع يُعاقب فلا جرم صحت الاستعانة به بقوله تعالى ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْهُنَّ﴾ الآية وإنما ذكر لتحميل في هذه الآية، والحمل في الآية الأولى لأن الشاق يمكن حمله بحال ما لا يكون مقدوراً

(١) البقرة: ٢٨٦

(٢) البقرة: ٢٥٩

ثم التحقّق أن للعبد مقامين أحدهما قيامه بظاهر الشريعة، وثانيهما شروعه في مدا
المكاشفة وذلك أن يشتغل بمعرفة الله سبحانه وطاعته وشكر نعمته حتى انمقد الأول طلب
ترك التثاقل وفي المقام الثاني قال ' لا نصلب مني حمداً يسبق بحلالك، ولا شكراً يليق
بكمالك، ولا معرفة تسبق بحضرتك وعظمتك، فإن ذلك لا يليق بيكري وشكري
وقكري، ولا طاعة لي بسلك في جومع أمري، ولما كانت الشريعة مقدمة على الحقيقة
فدّم الجمل السابقة.

ومنها. أن الإيمان مخلوق، أو غير مخلوق اختلف فيه المشايخ الحنبلية، فذهب
أهل سمرقند إلى الأول، وذهب أهل سحر إلى الثاني مع اتفاقهم على أن أفعال العباد
كلها مخلوقة لله سبحانه، والفق بعض مشايخ سحر فكفروا من قال بأن الإيمان مخلوق،
وألزموا عليه حق كلام الله تعالى، رقبوا عن روح بن أبي مريم عن أبي حنيفة رحمه الله
أن الإيمان غير مخلوق، لكن روح عند أهل الحديث غير معبود وعلم هؤلاء كون
الإيمان غير مخلوق بأن الإيمان أمر حاصل من الله لعبده لأنه قال بكلامه الذي ليس
بمخلوق فاعلم أنه لا إله إلا الله، وقال الله تعالى، محمد رسول الله، فيكون المتكلم
بمجموع ما ذكر قد قام به ما ليس بمخلوق كما أن من قرأ القرآن كلام الله ليس
بمخلوق، وهذا غاية منسكهم. وقد سبهم مشايخ سمرقند إلى الجهل إذ الإيمان بالوفاق
هو التصديق بالحق، وإقرار باللسان، وكل منهما من أفعال العباد وأفعال العباد
مخلوقة لله تعالى باتفاق أهل السنة والجماعة.

قال ابن القيم في المسألة: نص كلام أبي حنيفة رحمه الله ﷺ في كتابه التوضيحية
صريح في خلق الإيمان حيث قال بقوله بأن العبد مع جميع أعماله وقراره ومعرفة
مخلوق، فما كان الفاعل مخلوقاً فأولى أن يكون فعله مخلوقاً انتهى

هذا وقد نقل بعض أهل السنة واجتماعهم أنهم منعوا من إطلاق القول بخلق كلامه
سبحانه في لسان، أو قلب، أو مصحف، وإن أريد به اللفظي رعاية للأدب مع الرب لئلا
يتوهم إرادة النفس القديم، وقد حكى لأشعري أن من ذهب إلى أن الإيمان مخلوق
حدث حارث النعماني وجعفر بن حرب وعبد الله بن كلاب، وعبد العزيز لمكي
وعبرهم من أهل النظر، ثم قال وذكر عن أحمد بن حنبل وجماعة من أهل الحديث
أنهم يقولون: إن الإيمان غير مخلوق.

قال صاحب المسألة: وما إلى ذلك لأشعري ووجهه بما حاصله أن إطلاق الإيمان في

قول من قال إن الإيمان غير مخلوق ينطبق على الإيمان الذي هو من صفات الله تعالى من أسبابه المحسني المؤمن كما نطق به الكتاب العزيز، وإيمانه هو تصديقه في الأزمنة بكلامه القديم وإخبره الأزلي بوحديته كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾^(١). ولا يقال إن تصديقه محدث ولا مخلوق تعالى الله أن يقوم به حادث انتهى، ولا يخفى أن الكلام ليس في هذا المرام إذ أجمعوا على أن ذاته وصفاته تعالى أزلية قديمة، وإن اعتبر هذا المبني لا يصح أن يقال انصر والشكر وبحوهما مخلوق حيث وردت معانيها في أسماء الله تعالى الحسنى بل السمع والبصر والحياة والقدرة وأمثالها، ولا أثر أن أحدهما دل هذا المعلوم، وأوجب الكفر بهذا المهرم الموهوم لأن صفاته سبحانه مستثناة عملاً وعلاً

ومنها أن الإيمان يفي مع الرجم والغلة والإعلاء والموت وإن كان كل منهما يصدق لتصديق والمعرفة حقيقة، لأن الشرع حكم ببقاء حكمهما إلى أن يعقد صاحبهما إلى إبطالهما باكتساب أمر حكم الشرع ببنائهما بهما غير منع ذلك لحكم خلافًا لمعتزلة في قولهم إن النور والموت بضدان المعرفة فلا يوصف النائم ولا الميت بأنه مؤمن، كذا ذكره ابن الهمام، لكنه محالف لما في لمواقف عنهم أنهم قالوا، لو كان الإيمان هو لتصديق لما كان أمره مؤمناً حين لا يكون مصدق كالنائم حال يومه والغافل حين غفله وأنه خلاف الإجماع انتهى. فارتفع النزاع

ومنها أن إيمان المعتد الذي لا دليل معه صحيح قال أبو حنيفة رحمه الله، وسيمان الثوري ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وعامة الفقهاء وأهل الحديث رحمهم الله تعالى صح إيمانه، ولكنه عاص بترك الاستدلال، بل عمل بعضهم لإجماع على ذلك، وعند الأشعرية لا بد أن يعرف ذلك بدلالة العقل وعند المعتزلة ما لم يعرف كل مسألة بدلالة العقل على وجه يعكس دفع الشبهة لا يكون مؤمناً.

قل لقنوني. عند المعتزلة إما يحكم بإيمانه، إذ عرفه يجب اعتقاده بالدليل المملي على وجه يمكنه معجزة المحصوم وحل جميع ما يورده عليه من الشبهة حتى إذا عجز عن شيء من ذلك لم يحكم بإسلامه، وقال الأشعرية شرط صحة الإيمان أن يعرف كل مسألة من مسائل لأصول بدليل عقلي غير أن الشرط أن يعرف ذلك بقله، ولا

بشرط أن يعبر عن ذلك بلسانه، وهذا وإن لم يكن مؤمناً عنه على الإطلاق، ولكنه ليس بكافر لوجود ما يضاد الكفر وهو التصديق فهو عاصم بترك النظر والاستدلال، وهو في مشيئة الله تعالى كسائر العصاة إن شاء الله عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه وصار غاية أمره إلى الجنة انتهى

ولا يخفى أن هذا ضاف لما صدره من كلامه حيث جعله شرط صحة الإيمان وإن أريد به شرط صحة كمال الإيمان فهو موافق مع الجمهور في هذه المسألة، ثم لا يظهر من قوله أبو الحسن الرستغني وأبو عبد الله الحلي من أنه ليس الشرط أن يعرف كل المصنوعين بالدليل العقلي، ولكن إذا بنى اعتقاده على قول الرسول بعد معرفته بدلالة المعجزة أنه صادق، فهذا العذر كاف لصحة إيمانه وهذا لا ينافي ما سبق من الجمهور من استحكام بعضنا ترك الاستدلال فيما يتعلق بالإيمان على حسب الإجمال، وأما الإيمان وهو التصديق بالمأمور به فقد وجد قيام ثوب ما وعد به سواء وجد منه التصديق عن دين، أو عن غير دليل، وأما ما يقفه القوم من أن أبا حنيفة رحمه الله حين قيل له ما بال أقوم يقولون بدخول المؤمن النار؟ فقال لا يدخل النار إلا كل مؤمن عقيل نه فالكفر؟ فقال هم يؤمنون بربهم، كلنا ذكره في الفقه الأكبر فليس بوجوده في الأصول المعتمدة والنسخ المشهورة.

ثم قال ومعنى قول المصنف إن الإيمان عند معاينة المحدث لا يصح أي لا يسمع أقنوع، بل لا يصح لأن الأمر الشرعي هو الإيمان المبني، ثم التحقيق أن الاستدلال للوصول به إلى التصديق في المآل، فإذا وصل إلى المقصود حصل المطلوب إذ لا عبرة لعدم البرينة والوسيلة عند حصول المراد من العصبية، وتحقيقه أن الرسول ﷺ عذ من آمن به وصدقه عيب جاء به من عند الله مؤمناً ولم يشغل بتعظيم الدلائل العقلية في المسائل الاعتقادية، وكذا الصحابة رضي الله تعالى عنهم حيث قبلوا بيمين الرط والأبواب مع قلة أدلتهم وبلاغة أفعالهم، ولو لم يكر ذلك إيماناً لعدم شرطه وهو الاستدلال العقلي لاشتعلوا بأحد الأمرين إما بالإعراض عن قول إسلامهم، أو بنصب متكلم حادق بصير بالأدلة عالم بكيفية الحاجة لتعليم مساحة الكلام، والمناظرة، ثم بعد ذلك يحكمون بيمينهم وبعد أشياء لفضيلة رضي الله عنهم، وامتنع كل من قام مقامهم إلى يومئذ من ذلك ظهر أن ما ذهبوا إليه باطل لأنه خلاف صريح النبي ﷺ وأصحابه العظام رضي الله عنهم وسبهم من الأئمة الكرام على أن من أصحابنا من قال إن المقد لا يخلو عن نوع علم فانه ما به يقع عند أن لمحبر صادق لا يصدقه فيه أخير به وخير

الواحد، وإن كان محتملاً للصدق والكذب في ذاته لكن متى ما وقع عنه، أنه صادق رسم
 يحظر سأل احتمال الكذب، وكان في الحقيقة صادقاً ترك مربية العالم لأنه بسى اعتقاده
 عسى ما يصلح دليلاً في الجملة، وأم من لم تنسفه الدعوة ورأه مسلم ودعاه إلى الدين
 وأحضره أن رسولاً ل يبلغ الدين من الله تعالى، ودعانا إليه، وقد ظهرت المعجزات على
 يديه وتصدق هذا الإنسان في جميع ذلك فاعتقد السير من غير تأمل وتفتكر فيما هبالت،
 فهذا هو التقليد الذي فيه خلاف بين وبين الأشعري بخلاف من شأ فيما بين المسلمين
 من أهل القرى والأمصار من ذوي النهى ولأبصار، فلا يخلو إيمانهم عن الاستدلال
 والاستبصار، وإن كان لا يهتدي إلى العبارة عن دليل بطريق الصار فإنه محض خلاف بين
 وبين المعتزلة.

والمصحيح ما عليه عامة أهل العلم هو الإيماد هو التصديق مطلقاً فمن أحبر بحبر
 فصدقته صبح أن يقال آمن به، وآمن له ولأن الصعابة كانوا يفعلون، يمان عوام الأمصار
 التي فتحوها من المعجم تحت الميعاد، أو لموافقة بعضهم بعضاً وبحريز حتمهم إيمانهم
 على الاستدلال لا سيما في بعض الأحوال، وهذا الخلاف فيمن سأل عسى شاهد الحبل
 وبم يتفكر في العالم، ولا لي الصانع عز وجل أصلاً، فأما من شأ في بلاد المسلمين
 وسبح الله تعالى عند رقيه صنائعه فهو خارج عن حد التقليد، فقد قبل لأعرايي بم
 عرب الله؟ فقال العرة ندين على البحير، وأثر الأقدام تدل على المسير، فهذا الإيوان
 المعوي، والمركز السلمي إلا يدل على الصانع الحبير أم إذ اعتقد وجعل ذلك قِلادة
 في حق الداعي له إليه عسى محس أنه كان حق محقق وإن كان ماطلاً فويله عليه فهذا
 العقل ليس بمؤمن بلا خلاف، لأنه شاك في إيمانه، وفيه معروف مسائل الاعتقاد
 كحدوث العالم ووجود الباري، وما يجب له وما يمنع عليه من أدلتها فرض عين عسى
 كل مكلف فيجب النظر، ولا يجوز التقليد، وهذا هو الذي رجحه لإمام الراوي
 والآمدي، ولعمرك النظر دليل إجمالي، وأم النظر بدليل تفصيلي يمكن معه من إدالة
 الشبه وإلزام المنكرين وإرشاد المسترشدين لفرض كفاية، أما من يخشى عيبه من الحوض
 فيه انوقع في الشبه فالأوجه أن لمنع متوجه في حقه فقد قال اليهقي إنما هو الشهامي
 رحمه الله وغيره عن علم الكلام لأشعاريهم على الضعفة أن لا يسنخوا ما يريدون منه
 فيقبلوا به.

وفي التاتارخانية كره جماعة الاشتغال بعلم الكلام ونأويه عندما أنه كره مع المأخوذة
 والمجادلة لأنه يؤدي إلى إثارة الفتنة والبدعة وتشويش العقائد الثابتة، أو يكون المأخوذة

فبيل الفهم، أو المعرفة، أو لا يكون طالباً لحق بن لعبة، وأما معرفة الله وتوجيهه ومعرفة النبوة، وما يتعلق بها فهو من فروع الكفاية وفي شرح الهداية^(١) لأبي الهمام، أما قول أبي يوسف رحمه الله لا تجوز الصلاة خلف امتهكلم فيجوز أن يريد الذي قرره أبو حنيفة رحمه الله حين، أي ابنه حماد بسطر في الكلام، فهنا فقال رأيتك تناظر في الكلام، وتنهاني فقال كما نأظر وكان عني رؤوسا الظير محذرة أن يزل صاحبنا، وأنهم تناظرون وتريدون ذلك صاحبكم ومن أراد رقة صاحبه، فقد أراد كهره، ومن أراد كهره فقد كهر هذا هو الحوض المهي عنه، انتهى

وفي شرح المواقف نائمة عدم الكلام هو الترقى من حصيص التقليد إلى دروة الإيقان قال أيضاً تعالى ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ شَرَحَاتٍ﴾^(٢) حصص العلماء الموقف مع اندراجهم في المؤمنين رفعاً لمصلحتهم كتابه قال وخصوصاً هؤلاء الأعلام منكم بما جمعوا من العلم والعمل،

ومنها أن أسحر والعين حق عندنا خلافاً لمعتزلة لقوله عليه الصلاة والسلام «العين حق»^(٣) رواه أحمد ولشيعان رأبو دارود وابن ماجه عن أبي هريرة وزيد في رواية، وأن العين لتدخل لرحل القبر والحسن القدر^(٤)، وجاء في رواية أن لسحر حق^(٥) ويدل عليه قوله تعالى ﴿وَمَا أَتَى عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾^(٦) وقوله تعالى ﴿وَمِنْ شَرِّ الْمُفَاسِدَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾^(٧) وأما قوله تعالى ﴿يُحْبِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ﴾^(٨) فهذا نوع من السحر، ثم

(١) هو فتح القدير شرح الهداية

(٢) المجادلة: ١١.

(٣) أخرجه البخاري ٥٧٤١ و ٥٩٤٤ وسلم ٢١٨٧، وأحمد ٢١٩/٧، وابن حبان ٥٥٠٣، والنفوي ٣١٩٠، وصيد الرزاق ١٩٧٧٨، وعدم في صحيفته ١٣١ كلهم من حديث أبي هريرة وم يخرجه أحد من أصحاب السنن

(٤) حديث ضعيف أخرجه أبو يعين في الحلية ٩٠/٧، والخطيب في تاريخه ٢٤٤/٩ من حديث جابر بن عبد الله وقد تعد به شعيب بن أبيوب عن معاذ بن هشام قال الصابوني وبنفي أنه قيل له ينهي أن تمسك عن هذه الرواية فعلى وقال الذهبي في الميزان في ترجمته شعيب بن أبيوب ولا حديث منكر ذكره الخطيب في تاريخه يريد هذا الحديث.

(٥) لم أجده في شيء من كتب التحريج المتقدمة

(٦) البقرة: ١٠٢.

(٧) الفلق: ٣.

(٨) طه: ٦٦.

قول بعض أصحاب أن السحر كفر مزيل، فقد قال الشيخ أبو منصور الماتريدي القول بأن السحر كفر على الإصلاق خطأ، بل يجب البحث عنه، فإن كان ردًا لممه في شرط الإيمان فهو كفر ولا فلا، فهو فعل ما فيه هلاك إنسان، أو مرضه، أو تعريضه وبين أمرأه وهو غير مكر لشيء من شرائط الإيمان لا يكفر، لكنه يكون ناسفًا ساعيًا في الأرض بالفساد فيقتل الساحر والساحرة لأن علة القتل السعي في الأرض بالفساد، وهذه العلة تشمل الذكر والأنثى، وأما إذا كان سحرًا هو كفر فيقتل الساحر لا الساحرة لأن علة القتل الردة والمرئنة لا تقتل كذا ذكره صاحب الإرشاد في الإنشائك ونقله القنوري.

ومنها المعدوم ليس بشيء ثابت في الخارج، كما يشير إليه قوله سبحانه ﴿هل أتى على الإنسان حينًا من المغير لم يكن شيئًا مذكورًا﴾^(١) على أن المراد بالحين قبل خلق الماء والطير خلافًا للمعتزلة المائلين بأن المعدوم الممكن الوجود ثابت في الخارج، والتحقيق أنه إن أريد بالشيء الثابت المحقق على ما ذهب إليه المحققون من أن الشيئية ترادف الوجود والثبوت والعدم يردف النفي، فهذا حكم ضروري لا يدارع فيه إلا من تقدم من المعتزلة، وإن أريد أن المعدوم لا يسمى شيئًا فهو بحث لغوي مبني على تفسير شيء أنه الموجود، كما ذهب إليه الأشاعرة أو المعلوم كما ذهب إليه معتزلة لصرة، أو ما صح أن يعلم ويحصره على ما وقع في كلام الرمخشري، ونقل مثله عن مبيوه، وبعضهم جعله اسمًا للجسم، وبعضهم لتقديم، وبعضهم للحادث فالمرجع إلى نقل الأقوال ونتيج موزد الاستعمال

ومنها أن اليأس من رحمة الله تعالى كفر بقوله تعالى: ﴿إنه لا يأس من روح الله إلا النعم الكافرون﴾^(٢). وكذا الأمن من عقوبته كفر لقوله تعالى: ﴿فلا يَأْمَنُ مَكْرَهُ الله إلا النعم الحاسرون﴾^(٣). والأبياء مأمونون لا آمنون بل حائزون منه أكثر من غيرهم لأنهم أعرف بما له من صفات لجلال وكونهم مأمونين إنما هو من قبله سبحانه تعصلاً في شأنهم وعلو مكانهم.

ومنها: أن تصديق الكاهن بما يحصره من العيب كفر لقوله تعالى: ﴿قل لا يعلم من

(١) البقرة: ١٠١

(٢) يوسف: ٧٨

(٣) الأعراف: ٩٩

في السموات والأرض الخائب لا الله^(١)، ويقول عليه الصلاة والسلام: دمر أتى كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أمر الله^(٢)، ثم الكاهن هو الذي يحير عن انكوائن في مستقبل الزمان، ويدعي معرفته الأسرار في المكان، وقيل: الكاهن الساحر والمختم إذا دعي العدم بالحوادث الآتية فهو مثل الكاهن وفي معناه الرمال.

قال الفوتوي: الحديث يشمل الكاهن والعراف والمختم فلا يجوز اتداء المسح والرمم وغيرهما كالضارب بالخصي، وما يعرض هؤلاء حرام ولا جماع كما نقله العموي، ولعاصي عيصم وغيرهما ولا اتدع من ادعى لإلهام فيما يحيره عن إلهامه بعد الأبياء عليهم السلام ولا اتدع قول من ادعى علم الحروف المهجوت لأنه في معنى الكاهن انتهى

ومن جملة علم الحروف فأل المصحف حيث يفتحونه ويظفرون في أول الصفحة أي حرف دقة، وكذا في مابح الورقة السبعة فإن جاء حرف من الحروف المركبة من تحركاتكم حكموا بأنه غير مسحوس وفي مائت الحروف محلاف ذلك، وقد صرح ابن العجمي^(٣) في مسكه وقيل لا يؤخذ القاء من المصحف، فإن العلماء اختلفوا في ذلك فكرهه بعضهم، وأحاره بعضهم ونهى المائتية على تحريمه انتهى، وأهل من أجاز القال أو كرهه اعتمد على المعنى ومن كرهه اعتبر حروف العيسى فإنه في معنى الاستقسام بالأرلام، قال الكرماني: ولا ينبغي أن يكتب على ثلاث ورقات من البياض، أو غيره ممن لا يفعل أو يكتب الحبر والشر، وبحو ذلك فإنه بدعة انتهى وذكر في المداوي ما يدل على أنه أي الاستقسام بالأرلام ولأقداح حرام بالنص، لأنه قدل في تفسير قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْوَالُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَلِحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾^(٤) إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ سَتَقِيمُوا بِالْأَرْلَامِ﴾^(٥)، أي قال: كان أحدهم في انجتهلة إذا أراد سفرًا أو غيره من

(١) النمل ٦٥.

(٢) أخرجه أبو داود ٢٩٠٤، والترمذي ١٢٥، وابن ماجه ٦٣٩ وابن الجارود ١٠٧ والبيهقي ٧/ ١٩٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/ ٤٤، والدارمي ٢٥٩/١، وأحمد ٤٠٨/٢ و٤٢٩ و٤٧٦ كلهم من حديث أبي هريرة بإسناد قوي

(٣) أشهر بهذا الاسم ثلاثة أولهما أحمد بن عبد العزيز بن محمد، وثانيهما أحمد بن محمد بن يوسف المصري الشافعي المتوفى سنة ٨٤٠هـ، وثالثهما محمد بن أحمد بن جامع الأصبهاني المتوفى سنة ٧٢٧هـ.

(٤) المائدة ٣.

(٥) المائدة ٣.

الأمر بعبداء ريقصد إلى أقذاح ثلاثة لا ريش بها، ولا نصن على واحد منها مكتوب أمرني ربي ومكتوب على الآخر بهي ربي والثالث فعل لا شيء عليه، وإن حرج الأمر نصي على ذلك لأمر، وإن حرج الباهي أمسك وترك أمره سنة. وإن خرج الفضل أجالها وأصعد ثايت حتى يحرج المكتوب، فهي الله تعالى عن ذلك وحرمه.

قال المرجح ولا فرق بين هذا وبين قول المجسمين لا يخرج من أجل نجم كذا، وأخرج لطلوع نجم كذا، فثبت وإنطاد هذه الأشياء جعل السي صلاة لاسحابة وبعدها الدعاء المأثور كما هو المشهور، وقد ورد في خاب من استخار ولا يدم من استشار^(١).

وقال شارح العقيدة الطحاوية الواجب على ولي الأمر وكل قادر أن يسعى في إزالة هؤلاء المخضمين [الكهان]^(٢) والعوامين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى والقرع والفالات ومنهم من الجلوس في الحيوانات، أو الطرقات، أو أن يدخلوا على الناس في منازعهم لذلك ويكفي من يعلم تحريم ذلك ولا يسعى في إزالته مع قدرته على ذلك قوله تعالى: ﴿كأنهم لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾^(٣)، ول هؤلاء الذين يعملون هذه الأعمال الخارجة عن الكتاب والسنة أنواع

نوع منهم أهل تبييس وكذب وخداع الذين يظهر أحدهم طاعة الحق له أو يدعي الحال من أهل النحال كالمشايخ الضالين والفقراء الكذابين والطريه المتكبرين هؤلاء يستحقون العقوبة الملبغة التي بردهم وأمثالهم عن الكذب والتليس، وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل كما يدعي النبوة بمثل هذه الحريجات أو يطلب [تغيير]^(٤) شيء من الشريعة ويحو ذلك

ونوع منهم يتكلم في هذه الأمور على سبيل الجد والحقيقة بأنواع السحر وجمهور العمماء يوجبون قتل الساحر كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ومالك وأحمد رحمه الله تعالى في العنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم كعمرو وابنه

(١) مرسوع إياه الطبراني في الصغير ٧٨/٢، ولأوسط ٩٧/١، مجمع البحرين والفضاعي ٧٧٤ من

حديث أسد ربه عبد القيس بن حبيب كذاب وعبد السلام ابنه اتهمه ابن حبان بالوضع

(٢) بصحبت في الأصل إلى الكهان والصواب الكهان وهو ما شئت من شرح الطحاوية

(٣) العائدة ٧٩.

(٤) تصحبت في الأصل إلى تغيير

وعشمان وغيرهم، ثم حنّف هؤلاء هل يسئب أم لا وهل يكفر بالسحر أم يقتل لسعته في الأرض بالفساد، وقالت طائفة إن قتل بالسحر وإلا عوقب سرون القتل، ثم يكن في قول وعينه كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعي وهو قول أبي مذهب أحمد، وقد تنازع العلماء في حقيقة سحر وأنواعه ولاكتروا بقولون: أنه قد يؤثر في مروت المسحور ومرصه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تحييل، وانفقوا كتبهم على أن ما كان من حس دعوى الكواكب السبعة أو غيرها أو حجبها أو نسجود بها والتقرب إليها بما يسيها من اللبس والحواسم والبحور وبحو ذلك فإنه كفر، وهو من أعظم أبواب نشر وتفقروا كلهم أيضاً على أن كل رقية وعريم أو قسم فيه شرك بالله فإنه لا يجوز التكلم به، وكذا الكلام الذي لا يعرف معناه لا يتكلم به لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف، ولقد قال النبي ﷺ: «لا تأمن بالرقي ما لم تكن شركاً»^(١). ولا تجوز الاستعانة بالناس فقد دهم الله الكافرين على ذلك فقال الله تعالى: ﴿وَأَن كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعْبُدُونَ بَرِجَالًا مِنَ الْجِنِّ فَزَادُهُمْ زُفْرًا﴾^(٢). قالوا: كان الإنسي في الجاهلية إذا قرب بالوادي في سفره يقول أعوذ بسيد هذا الوادي من شر سفهاء قومه فيبيت في أمن وحوار حتى يصبح، فرادهم يصي الإنس لجنّ يأسعدهم بهم رهق يثمن وطعينا وحرأة وشراً وتكرار وإرهاق، وذلك أنهم قد قاموا سدنا الجن والإس، فالجن تنماظم في أمسيها وتزداد كفر دعاملتهم الإنس بهذه المعاملة، وقال الله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ حَمِيمًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنسِ وَقَدْ أُولِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنسِ رَبِّ اسْمِعْ بَعْضَ سَمْعٍ﴾^(٣) الآية فستماع الإنسي بالحي في عصاء حوائجه وامثال أوامره وأخباره بشيء من المعصاة، وبحو ذلك وامسماع الجن بالإنسي تعظيمه إياه واستعدته به، واستعدته به وحضوعه له.

ورفع منهم [يتكلم]^(٤) بالأحوال الشيطانية والكشوف بالراضيات النمسة ومحاسبة رجال العيب وأن لهم حوزي تقتضي أنهم أولياء الله، وكان من هؤلاء من يعين

(١) أخرجه مسلم ٢٢٠، وأبو داود ٤٨٨٦، والبخاري في التاريخ الكبير ٥٦/٧ والطبراني ٨٨/١٩

كنهم من حديث عوف بن مالك الأشجعي

(٢) في بعض نسخ الطحاوية، الاستعانة

(٣) الجن ٦

(٤) الأنعام ١٢٨

(٥) سقطت من الأصل، وأبشاه بين قوسين من شرح الطحاوية.

المشركين على المسلمين ويقول: إن الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين لكون
المسلمين قد عصوا وهؤلاء في الحقيقة أحرار المشركين

ثم الناس من أهل العلم في حق رجال العيب ثلاثة أحزاب: حزب يكذبون بوجود
رجال العيب، ويكن قد عذبهم الناس وثبت ذلك من عذبهم أو حدثه الثقات بما رأوه
وهؤلاء إذا رأوهم وتيقنوا وجودهم حصموا لهم، وحزب عرفوهم ورجعوا إلى اعتقاد
واعتقدوا أن ثمة في الباطل طريقاً إلى الله غير طريقة لآسياء عيبهم الصلاة والسلام
وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا ولياً حديثاً عن دائرة الرسول فقالوا: يكون الرسول هو
مبدأ للطائفتين فهؤلاء مغمضون لرسول جاهلون بدينه وشرعه، والحق أن هؤلاء من أتباع
الشياطين، وأن رجال العيب هم لجن لأن الإنس لا يكون دائماً محتجباً عن أنصار
الإنس وإنما يحتجب أحياناً، فمن ظن أنهم من الإنس فمن عطله وجهه وصب الصلاة
فيهم واضراق هذه الأحزاب الثلاثة حدم الفرقان بين أوصياء الشيعيات وأولياء البرحمين^(١)،
وبالجملة فالعلم بالعيب أمر تفرّد به سبحانه، ولا سبيل للعداد إليه لا بإعلام منه ولهم
بطريق المعجزة، أو الكرامة، أو لإرشاد إني الاستدلال بالأمرات فيما يمكن فيه ذلك
ولهذا ذكر في مستوى أن قول القائل عند رؤية هالة انقمر أي دائرته يكون مطر مذهباً
علم العيب لا بعلامة كمر

ومن اللطائف ما حكاه بعض أرباب الطرائف أن مستجماً ضلّيل فقيل له: هل رأيت
هذا في جيبك؟ فقال: رأيت رفعة، ولكن ما عرفت أنها فوق حشيه

ثم علم أن لآتياء عليهم الصلاة والسلام لم يعلم بالمعيبات من الأشياء إلا ما
علمهم الله تعالى أحياناً

وذكر الحنيفة تصريحاً بالكفر باعتقاد أن النبي عليه الصلاة والسلام يعلم العيب
لمعارضه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْعَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) كذا
في المسألة

ومنها: ما ذكره شارح عقيدة الطحاوي^(٣) عن الشيخ حافظ الدين: ...

(١) شرح النصحاوية ٢/ ٢٦٣-٢٦٢ بشيء من التصرف.

(٢) السجدة: ٦٥.

(٣) ٢٠٤/١

السفي^(١) في المصدر أن القرآن اسم لمنظم، والمعنى جمعا، وكذا قال غيره من أهل الأصول، وما ينسب إلى أبي حنيفة رحمه الله، أن من قرأ في الصلاة بالفارسية أحرأ فقد رجع عنه^(٢)، وقال: لا يجوز مع القدرة بغير العربية، وقال: لو قرأ بغير العربية فأما أن يكون مجنونا فداوى، أو زنديقا فيقتل، لأن الله تكلم بهذه اللغة والإعجاز حصل بنظمه ومعناه

ومنها إن استحلال المعصية صغيرة كانت أو كبيرة إذا ثبت كونها معصية بدلالة قطعية، وكذا الاستهانة بها كمر بأن يعدها هنة سهلة ويرتكها من غير تأيلا بها ويجري مجرى التباحث في ارتكابها، وكذا الاستهراء على لشريعة العزاء كمر لأن ذلك من مآثر تكذيب الأنبياء عليهم صلاة والسلام، قال ابن الهمام. وبالحملة فقد ضم إلى تحقيق الإيمان إثبات أمور لإحلالها إعلان بالإيمان تفادى كترك السجود لصم، وقيل سي، أو الاستخفاف به أو بالنقص، أو الكفة، وكذا مخالفة ما أجمع عليه وإنكاره بعد تعلم به يعني من أمور الدين فإن أنكر جود حاتم، أو شجاعة علي رضي الله عنه لا يكفر، قال ابن الهمام وقد كثر لحقفيه من واطب على ترك شأنه استخفافا بها بسبب أنها معها النبي ﷺ ريبه أو استباحها كمر مستفح من أحر حمن بعض العمامة تحت حلقه، أو إخماء شاربه.

قلت ولذا روي أن أبا يوسف رحمه الله ذكر أنه عليه الصلاة والسلام كان يحب الدماء فقال رجل أن ما أحب محكم بارتداد، وعلى هذه الأصول تنسب الفروع التي ذكرت في الفتاوى من أنه إذا اعتقد الحرام حلالا فإن كان حرمة لغيره، وقد ثبت بدنس عصي بكفر، وإلا فلا بأن نكروا حرمة لغيره أو ثبت بدليل قطعي، وبمعصم لم يفرق بين الحرام لغيره ولغيره، فقال من استحل حراما، وقد علم في دين النبي ﷺ تحريمه كشكاح دوي المحارم، أو شرب الخمر، أو أكل ميتة، أو دم، أو لحم حريم من غير

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن محمود، أبو إسحاق السفي الفقيه الأصولي، المحدث المتوفى سنة ٢٧١هـ وكتابه المعاد اسمه الكامل في بيان الأنوار مختصر مفيد في أصول الفقه كثير النفاذ والانتشار وعليه شروح كثيرة.

(٢) في الهداية، وشرحها لمعني ٢/ ١٢٩ ١٣٠ ونروي رجوع أبي حنيفة في أصل المسألة يعني الفراء بالفارسية - إلى قول أبي يوسف ومحمد، في عدم حجة الفراء بغير العربية، روى أبو بكر البرادي وغيره، وعليه الاعتماد لسريته لإجماع فإن القرآن اسم لمنظم والمعنى جميد بالإجماع هـ.

ضرورة فكفر، ومن استحل شرب السبذ إلى السكر كفر، أما لو كان لحرام هذا حلال
 لزم ربح السبعة، أو بحكم الجهل لا يكفر ولو تسمى أن لا يكون الحمر حراماً أو لا يكون
 صوم رمضان فرضاً لما يشق عليه لا يكفر بخلاف ما إذا تسمى أن لا يحرم الربا، وقبل
 النص بغير حق فيه يكفر لأن حرمة هذين شيئاً في جميع الأديان موافقة للحكمة، ومن
 أراد الخروج عن الحكمة، فقد أورد أن يحكم الله ما ليس بحكمة، وهذا جهل منه بربه
 سبحانه، وتوضيحه ما قال بعضهم من أن الصائغة هي أن الحرام الذي كان حلالاً في
 شريعة فتسمى حله ليس كفر، ونذري لم يكن حلالاً في شريعة فتعنى حله كفر، لأن
 حرمة الأيدي إنما هي التي اقتصت الحكمة الأولية مع قطع النظر عن أحوال الأشخاص
 الأولية والأخوية، ثم قال فإن قلت كون الحرمة موافقة الحكمة الله تعالى هو المدد
 في التكفير فالأمر في حرمة الحمر أيضاً، كذلك لأن تحريمه بالنسبة إلى هذه الأمة، إنما
 هو لانقضاء الحكمة قس، لكن هذه الحكمة متينة، وبذلك مطبقة فإزالة الخروج من الثنية
 خروج من الحكمة مطلقاً، ومن الأولى ليس كذلك بل هي موافقة للحكمة بوجه، ومن
 كان مخالفاً لها أيضاً بوجه آخر هاتفاً. انتهى.

وهي هذا امرق تظفر لا يحصى إذ لا يطابق ورود السؤال، ولا يصح جواب عنه في
 أسأل فبن حرمة الحمر في هذه الأمة لا يقار أنها موافقة للحكمة من وجه مخالفة لها من
 وجه هذا، وهي كرون تمنى مثال ذلك كثرًا إشكال لكون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
 تمكو أنهم لم يحقروا، وقد يسمى أن آدم عليه الصلاة والسلام سم بأكل من الشجرة حتى لم
 يقع في سبب المتعبد، وعاية الأمر أن خلاف الحكمة وفروعه فحال، والتسمى إنما يكون
 محله في الحال على أن التسمى ليس له معرض بالحكمة لا مية ولا إثباتاً ليكون سبباً بالكفر.

وذكر الإمام السرخسي رحمه الله أنه لو استحل وطأ امرأته الحائض يكفر، وفي
 اسناد عن محمد رحمه الله لا يكفر، وهو الصحيح، وفي استحلال اللواطة بامرأته لا
 يكفر على الأصح لأنه مجتهد فيه، وأما الأول فلأن النص الدال على حرمة قوله تعالى
 ﴿وَلَا تَقْرَبُوا حَتَّى يَطْهَرُوا﴾^(١) ظني الدلالة مع أن حرمة لغيره وهو مجاورة الأدي،
 فهذا مبني على الخلاف فيمن استحل حراماً لغيره هل يكفر أم لا

ومن وصف الله بما لا يليق به أو سحر باسم من أسمائه أو تأمر من أوامره، أو

أنكر وعده، أو وعده يكفر. وكذا لو تمنى أن لا يكون نبي من الأنبياء عدا قصد استحقاق أو عدوة قيل. ينبغي أن لا يقيد لتكفير مدك بهذا لأن وجود الأنبياء معاً اقتضاه الحكمة فلا شبهة فتسنى أن لا يوجد نبي من الأنبياء كفر مطلقاً، وأجيب بأن اقتضاء الحكمة ذلك بما هو لتبسيط الأحكام الإنهية بنى عباده، ويمكن أن تلغ تلك الأحكام إليهم بلا واسطة نبي فعلم تكون الأنبياء بالتمام لا يستلزم أن لا تثبت تلك الأحكام حتى يكون تمنى ذلك مخرجاً للكفر على أن تمنى ذلك غير لا أثر له في الوجود بخلاف تمنى حل الرد وأمثاله، مما يتعلق بأفعال العباد لأن أمثال ذلك يتضمن الفساد فهو لا يحب الفساد^(١). وفيه بحث من وجوه.

أما أولاً، فلاه لا شك أن وساطة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن حكمة خاصة بهم، وإن كان يمكن إعلام الأحكام بدونهم

وأما ثانياً، فلا الفرق غير ظاهر بينهم، بن تمنى عدم وجود أنبياء أهم وأتم من تمنى حل الرداء وقتل النفس ونحو هذا

وأما ثالثاً، فلا الفساد لا يوجب كونه كفراً في البلاد والله رؤوف بالعباد وكذا لو صحك على وجه الرضا من تكفير بالكفر. وأما إذا صحك لا على وجه الرضا بل بسبب أن كلام الموجب للكفر حجة عربياً يصحك السامع ضرورة فلا يكفر

وكذا لو جلس على مكان مرتفع وحوله جماعة سألونه مسائل ويصيحكون ويضربونه بالوسائد بكفرون جميعاً ردلت لأن هذه الجماعة يجعلون ذلك الشخص من السي عليه السلام ويترلون العير منزلة أصحاب الكرم في السؤال بالمسائل والأحكام المسهر، بالنبي عليه السلام وأصحابه فعوذ بالله من ذلك.

وكذا لو أمر رجلاً أن يكفر بالله، أو عزم على أن يأمره بالكفر وذلك لأنه رضا بالكفر والرضا بالكفر كفر سواء كان يكفر نفسه أو بكفر غيره، وقد سبق ريادة بيان في هذا الكلام ونحفيق أمره.

وكذا لو قال عدا شرب الخمر أو الزن بسم الله أي عمداً أو باعتقاد أنهم حلالان وكذا لو أنسى لامراً بالكفر تبيين من روجه، وذلك بأن يقول المعنى أو القاضي لسراة

(١) البقرة. ٢٠٥

المطلقة ثلاث مثلاً ما حكم لإسلام فتقول، لا أعرف مع أنه لو قيل لها، إن أسلم أحد هل يجوز قتله وأحد ماله فتقول لا، فحينئذ يقول هذا المعنى الجاهل أو القصي المائل حيث يكفرها، أو حكمت بأنها ما كانت مسلمة من أصبها فتكادها الأول فاسد، وهذا أصل باطل وأمر كاسد

وكذا لو صلى لعير القبيلة أو بغير طهارة منعذ بكفر، وإن والى ذلك القبيلة يعني وكذا إن والى الطهارة.

وكذا لو أطلق كلمة الكفر استحقاقاً لا اعتقاداً إلى غير ذلك من المروع والجمع بين قولهم لا يكفر أحد من أهل قبيلة وهوهم يكفر من عاد بحلق لفراد، أو استحاله الرقية أو سب الشيعيين أو لعنتهم، وأما ذلك مُشْكِل كما قل شارح العقائد، وكذا شارح المواهب لجمهور المتكلمين والعقهاء على أنه لا يكفر أحد من أهل القبيلة، وقد ذكر في كتب الفتاوى أن سب الشيعيين كفر، وكذا إنكار إماميهما كفر، ولا شك أن أمثال هذه المسألة مقبولة بين جمهور المسلمين فالجمع بين القولين المذكورين مُشْكِل انتهى.

وجه الإشكال عدم المطابقة بين المسائل الفرعية والدلائل الأصولية التي من جعلتها تفادى المتكلمين، على عدم تكفير أهل القبيلة المحددية ويدفع الإشكال بأن نقل كتاب لفتاوى مع جهالة قتله وعدم ظهور دلائله ليس بحجة من بانه إن مدار الاعتقاد في لمسائل الدجسة على الأدلة القطعية على أن في تكفير المسلم قد يترتب مفساد حلقة وخفية فلا يغد نول بعضهم إنما ذكره ساء على الأمور التهديدية والغلبية.

وقد تعدى الإمام ابن الهمام في شرح الهداية للجواب عن هذه لحكاية حيث قد اعلم أن الحكم بكفر من ذكرنا من أهل الأهواء مع ما ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله من عدم تكفير أهل القبيلة من المستدعة كهم محمله أن ذلك المعتقد في نفسه كفر فالدائل به قائل بما هو كفر، وإن لم كفر ساء على كون قوله ذلك من استعراج وسعه محبة في طلب الحق لكن جرمهم بطلان الصلاة حلقة لا يصحح هذا الجمع أنهم لا أن يبرأ بعدم الجور خلفهم عدم الحل أي عدم حل أن يفعل وهو لا ينافي صحة الصلاة وإلا فهو مُشْكِل انتهى، ولا يخفى أنه يمكن أن يقال في دفع الإشكال إن جرمهم بطلان الصلاة خلفهم احتياطاً لا يستلزم جرمهم بكفرهم ألا ترى أنهم جرموا بطلان الصلاة مستقبلاً إلى الحبر احتياطاً مع عدم جرمهم بأنه ليس من

انبيت، بل حكموا بعرج طهم فيه أنه منه فأوجبوا، انصراف من ورائه

ثم اعلم أن المرء بأهل البيعة الذين اتفقوا على ما هو من ضرورات الدين كحدوث
العالم وحشر لأجساد وعلم الله بالكلية والجزئيات وما أشبه ذلك من المسائل فمن
واظب طول عمره على طاعات والعبادات مع اعتقاد قدم العالم، أو بقي الحشر، أو نفي
علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل القبلة، وإن انفراد بعدم تكفير أحد من أهل
القبلة عند أهل السنة أنه لا يكفر ما لم يوجد شيء من أضرار الكفر وعلاماته ولم يصدر
عنه شيء من موجباته، فإذا عرفت من ذلك فاعلم أن أهل القبلة المنصفون على ما ذكرنا
من أصول تعصيده اختلفوا في أصول آخر كمسألة الصغات وحل الأعمال، وعموم لإرادة
وقدم الكلام وجواز الرزية ونحو ذلك مما لا يبرح مما أن الحق فيها واحد واحتسبوا أيضاً
هل يكفر المخالف لسنن بذلك لا اعتقاد بالقول به على وجه الاعتماد أم لا فذهب
الأشعري، وأكثر أصحابه إلى أنه ليس بكافر وبه يشجر ما فانه الشافعي رحمه الله لا أورد
شهادة أهل الأهواء إلا الخطأية^(١) لاستحلالهم للكذب

وهي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله سم تكفر أحداً من أهل القبلة، عليه أكثر
المقهاء ومن أصحاب من قال بكفر المخالفين. وقد قدمنا المستترلة: يكفر العائل
بالصفات القديمة وحق الأعمال، وفان الأستاذ أبو إسحق بكفر من تكفروا ومن لا
فلا، واحتذر الرأي أن لا يكفر أحد من أهل القبلة، وقد أجيب عن الإشكال بأن عدم
التكفير مذهب المتكلمين، ولتكفير مذهب المقهاء فلا يتحد القائل بالتقيضين، فلا
محدور، ولو سلم فيجوز أن يكون الثاني للتعليظ في رد ما ذهب إليه المخالفون، والأمر
لاحرام شأن أهل القبلة فإنهم في الجملة معناه مواترون.

ومنها بحث التوبة اعلم أولاً أن قبول التوبة وهو إسقاط عقوبة الذنب عن التائب
غير واجب على الله تعالى عقلاً، بل كان ذلك منه فضلاً خلافاً لمعتزلة، فأما وقوع
قبولها شرعاً فقبل. هو مخرج من مقطوع به ويسأل عنه قوله تعالى ﴿وَيُتُوبُ اللَّهُ عَلَى

(١) الخطائية سنة إلى أبو الخطاب الأسدي وهو معتمد من أبي رنوب ويكنى أيضاً بابا إسماعيل ظل
على ضلاله ومعرفة حتى قتله عيسى بن موسى والي الكوفة من قبل العباسيين وكان ذلك في سنة
١٢٣ هـ أنظر الجليل والنمل ١/ ١٧٩-١٨٠، والعرف بين الفرق من ١٨٨.

(٢) التوبة: ١٥.

المتحلفين من الجهاد^(١) مع رسول الله ﷺ مع خلاص توبتهم، وكثرة بكائهم، وشدة مدائهم بخلاف التوبة عن الكفر حيث يقبل قطعاً عرقاً بإجماع الصحابة والسلف رضي الله عنهم فإنهم يرغبون إلى الله تعالى في قبول توبتهم عن الذنوب والمعاصي، كما في قبول صلاتهم وسائر أعمالهم ويعطون بقول توبة الكافر، كما ذكره القنوي، ويمكن أن يقال إن عدم جرمهم بتوبه أنفسهم يكونهم غير جازمين بحصول شرائعها، إذ هي كثيرة بخلاف التوبة من كفر فبدل لا اعتبار به مجرد الإقرار بحسب الظاهر والله أعلم بالسرائر

ولذا كان السلف حائضين من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ صَدَقَ وَعْدُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَا يُلَاقِيهِمْ فِي سُلُوكِهِمْ عَذَابٌ﴾^(٢) أي حالاً ومآلاً والعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فلا يرد أنه نزل في حق المنافقين، وأما قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِي اللَّهُ عَلَى مَن يَشَاءُ﴾^(٣) بمعناه يؤفقه للتوبة بغيره كلفه على لا أنه يقبل توبته حيث لم يعمل عن، وقوله تعالى ﴿أَمْ أَلَا يَسْتَفْهِمُ أَثَرُ تَوْبَةٍ عَنْ صَادَةٍ وَأَخَذَ حَصَفَاتٍ﴾^(٤) والآية في المؤمنين وإخبار الله تعالى عن ووعده صدق في تكاذه كفر، كما قال به بعضهم، ولقوله عليه الصلاة والسلام: التائب من الذنب كمن لا ذنب له^(٥)، وأما تأخير قبول توبة المحلفين عنه عليه الصلاة والسلام لعدم اطلاعه على ما في قلوبهم وللتأذي مع الله في الاستقلال بالحكم في أمرهم، وأما هو سبحانه فلعده آخر يظهر قبول توبتهم زجر لهم ولأمثالهم عن عودهم إلى ولهم على أنه لا بعد أنهم ما أحلصوا في نيتهم إلا عدم قول توبتهم

وفي عمدة السعي: ومن تاب عن كبيرة صحب توبته مع الإصرار على كبيرة أخرى ولا يعاقب بها أي على اكبره التي تاب عنها خلافاً لأبي هاشم من المعتزلة، ثم قال: ومن تاب عن الكبائر لا يستعفى عن توبة الصغائر، ويحور أن يعاقب به عند أهل السنة والجماعة وعند الحوارج من عصي صغيرة أو كبيرة فهو كافر مخلد في النار إذا تاب من

(١) حديث المحلفين عن غزوة تبوك أخرجه البخاري ٤٤١٨، ومسلم ٢٧٦٩، وأبو داود ٣٣٢٠، والترمذي ٣١٢، والسنائي ٥٣/٢، و٥٤/٦، و٥٤، وابن ماجه ١٣٩٣، وأحمد ٣٩٠/٦، وابن أبي شيبة ٥٤٠/١٤، و٥٤٥، وصح الترغيب ١٩٧٤٤، والطبراني في الكبير ٩٠/١٩، وابن حبان ٣٣٧١، منهم من حديث كعب بن مالك

(٢) القرية ٨

(٣) التوبة ١٥

(٤) الشورى: ٢٥

غير بركة، وعند المعتزلة تفصيل في المسألة فإن كانت كبيرة يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر إلا أنه محلد في النار، وإن كانت صغيرة واحتسب تكبائر لا يجوز تعذيب عبيد، وإن ارتكب لكبائر لا يجوز العفو عنها ورد عليهم بأجمعهم قوله سبحانه ﴿وَأَنفَعُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾^(١١). كما مر بيانه في الإنشاء وفي الإيمان إلى أنه سبحانه يعمو عن بعض أرباب الدنوب إلا أنه لا تدري في حق كل واحد على العيى أنه هل يعفى عنه أم لا، وإذا عذبه فإنه لا يبيده كما تدل عليه الأحاديث منها «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن سرق»^(١٢) وهو قول أكثر الصحابة والتابعين وأهل السنة والجماعة، ثم لفرق لأصحاب من الكفر وبين ما دونه من الدنوب في جوار العفو عما دون الكفر وامتدحه فيه ما ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي في التوحيد أن الكفر مذهب يُعتقد إذ لمذهب يُعتقد الأعلى على ذلك عقوبته أن يحلد في النار وسائر التكبائر لا تفعل للأبد، بل في بعض الأوقات عند غلبة الشهوات فعلى ذلك عقوبتها في بعض الأحوال إن لم يعف عنه، ولم تتداركه الشفاعات، وهذا في حق العصاة، وأما غيرهم فقد قال الطحاوي يرحو للمحبين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة رحمة انتهى

وإنه استعمل الرجاء لظاهر إيمانهم في الحال لا على تحقيق لإيقاد في المال، ولأن العمل الصالح ليس بموجب لنجاة، بل الجرم بفعل الله وبرحمته، كما قال ﷺ «من يدخل أحدكم الجنة بغيره بغيره»^(١٣)، وهذا لا ينافي ما قاله الله تعالى ﴿وَادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١٤) فإنه لم قال لا يفضل بدخول الجنة إلا على من آمن وعمل صالحا، فكانه

(١١) النساء ٤٨

(٢) أخرجه البخاري ٣٧٧٢ و٢٣٨٨، ومسلم ٩٤، والترمذي ٢٦٤٤، والطائفي ٤٤٤، وأحمد ١٥/١٦٦، والسنائي في اليوم والليلة ١٢٢، وابن حبان ١٦٦، والبيهقي في شرح السنة ٥٤، وأبو عوانة ١٩/١، وابن ماجة في الإيمان ٨٣ كلهم من حديث أبي هريرة

(٣) أخرجه البخاري ٥٦٧٣ و٢٤٦٣، ومسلم ٢٨١٦، وابن ماجة ١٢٠٦، وأحمد ٢٣٥/٣ و٢٥٦، والبخاري في الأدب المفرد ٤٦٠، والبيهقي ١٩٢، و٤١٩٢ و٤١٩٤ من حديث أبي هريرة. وأخرجه من حديث عائشة البخاري ٦٤٦٤ و٦٤٦٦، ومسلم ٢٨٨، وأحمد ١٢٥/٦، وأخرجه من حديث جابر مسلم ٢٨١٧، وأحمد ٣٣٧/٣ و٣٦٢، والدارمي ٢، وأحمد ٣٠٦. أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري، أحمد ٥٢/٢.

(٤) البقرة ٢٢

يدخله نعمته الصالح، والحاصل أن الياء لسيية لا للمقابلة والبديلة، وقد يقال إن إيمانه وعمله الصالح قد تحقق منه بفصل الله تعالى فلا مناقضة بين القول بأنه يدخل الجنة بفصل الله ورحمته وليس يقول بأنه يدخلها بم عمله وصاعته وبمحصهم قدر الدرجات مقابلة للصاعات، فانتقدير ادخلوا درجات الجنة، وأما نفس الدخول بالفصل المجزء حيث لا يجد عليه شيء والحلول إليه كما أن دخول الكافر في النار بمجرد العدل، والدركات بحسب اختلاف ما لهم من الحالات والحلول باعتبار البات

ثم لما جاز حدنا ففران الكبيرة بدرب التوبة مع عدم الشعاعة مع وجود الشعاعة أركى وقد قل ﷺ: «شعاعتي لأهل الكبائر من أممي»^(١) وهو يحتمل أن يكون قبل دخول النار، وأن يكون بعده وتقييد المعتزلة تلك الشعاعة برفع الدرجة يأبى تخصيصه لأهل الكبائر وعدمه لما امتنع المصنف فلا مائدة في الشعاعة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَمَّا تَفْعَلُوهُمْ شَعَاعَةَ الشَّامِعِينَ﴾^(٢) مع أن الآية في الكفار بإجماع المفسرين على أن أصحابها استدلو بهذه الآية على ثبوت الشعاعة للمؤمنين، لأنه ذكر ذلك في معرض التهديد للكفار، ولو كان لا شعاعة لعبر الكفار أيضا لم يكن لتخصيص الكفار بالذكر في حال نفيهم أمرهم معي

ثم اعدم أن الحسنات يذهب السيئات كما قال الله تعالى إلا أنها محتصة بالصعتر ولا تدخل الحساب بشؤم المعاصي إلا بالكفر لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بآيَاتِي فَإِنَّهُ يَكُونُ لِحَبْلِهِ الْخَبْلُ﴾^(٣) والعسوة لسر في معي لكفر فلا يحنق به في إحباط حلاقا للمعتزلة لا يقال إن قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٤) يبيد أن من عمل صنعا وأتى خيرا ثم مات كافرا يرى جزاء ذلك الخير وهو باطل بالإجماع لأن تقول إن

(١) حديث صحيح بطرقة وشواهده، أخرجه أبو داود ٤٧٣٩، الترمذي ٢٤٣٤، وأحمد ٢١٣/٢، والطبراني ٢١٢، وأبو يعقوب في الحنية ٢٦١/٢، والطبراني في المعجم ١٦٠ من حديث انس، وصححه ابن حبان ٢٥٩٦، والحاكم ٦٩/١، وأخرجه الترمذي ٢٤٣٦، وابن ماجه ٤٣١٠، والطبراني ١٦٦٩، وأبو يعقوب في الحنية ٢٠٠ / ٢ من حديث جابر بن عبد الله وصححه الحاكم ٦٩/١، وأخرجه العبراني ٦٦٤٥٤ من حديث ابن عباس، والخطيب البغدادي ١١/٨ من حديث ابن عمر

(٢) المذخر ٤٨.

(٣) المائدة ٥.

(٤) الزلزلة ٧.

معناه يوه في الدنيا لبرد الآخرة، ولا حير له كما أن المؤمن يرى في الدنيا جزاء ما
 تركه من السيئات بأن يصيبه بعض الملمات لبرد الآخرة بربط من الذنوب نقيًا من
 العيوب وقال بن عباس رضي الله عنه ليس مؤمن ولا كافر عمل خيرًا، أو شرًا إلا
 أراه الله إياه إما المؤمن معمر له سيئاته ويُنِيَمه بحسناته، وإما الكافر فتُرد حسنه
 ويُغلبُ سيئاته.

وقال شرح عقيدة الطحاوي^(١) وهو يجب الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من
 الذنوب وإن لم ينت منه أم لا بدّ مع الإسلام من التوبة من غير الشرك حتى لو أسلم
 وهو مُصرٌّ على الرنا وشرب الخمر مثلاً، هل يؤخذ بما كان منه في كفره من الرب
 وشرب الخمر، أم لا بدّ أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه، أو يتوب توبة عامة من
 كل شيء؟ وهذا هو الأصح أنه لا بد من التوبة مع الإسلام^(٢) انتهى

ولا يخفى أن هذا مبدل إلى قول من قال، إن الكافر مكلف بالمعروف، والمندوب
 الصحيح بحلّاله فبعد ما أسلم لا يحتاج إلى توبة أخرى بعد توبته من الشرك الذي بحب
 ما قبله من الذنوب إلا بعض ما يتعلق بحقوق العباد، كما نرى في محله نعم يجب عليه
 أن يكون بادرًا على شركه ومآثر معصيه، وأن يُقْلِع عن مُشَاوَرَةِ الجاهلي وأن يعزم على
 عدم العود إليها، ثم كون التوبة سببًا لعفوان الذنوب وعدم كسرها مع لا خلاف فيه
 بين الأمة وليس شيئًا يكون سببًا لعفوان جميع الذنوب إلا التوبة، كما قال الله تعالى
 ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْطِرُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ لَهُ يَعْزِرُ الذُّنُوبَ
 جَمِيعًا﴾^(٣) وهذا محقق بمن تاب من الكفر، فإن الله لا يعزّر أن يُشْرِكَ به، وقد قال
 الله تعالى ﴿لَا تَقْصُوا﴾، وقال بعدها ﴿وَأَسْبُوا إِلَىٰ رُكُومٍ﴾^(٤)

ثم علم أن التوبة لغة هي الرجوع ولها مراتب، توبة عن المعصية وهي توبة
 انعم، وتوبة عن العقلة وهي لدخولها، وتسمى الأوبة أيضًا ومنه قوله تعالى في حق
 الأنبياء ﴿إِنَّهُ كَانَ لِلَّهِ بِالْأَوَّلِينَ﴾

(١) عن الإمام بقاصي عبي بن عبي بن محمد بن أبي ثعلف الدمشقي الحنفي المولود سنة ٧٩٢ هـ
 شهر مضفاته شرح العقيدة الطحاوية، والتبني على مشكلات الهنائه وغيرها

(٢) شرح المحلوية ٤/٤٥١.

(٣) الزمر: ٥٣

(٤) الزمر: ٥٤.

غفوراً^(١) أي الرحيم عن المعصية إلى الصاعقة، وحديث صلاة الأوابين^(٢) وهي حبة م بين الحشائش بالعداة، وتوبة عن ملاحظة غير الله، وهي للمعاصي والموحدين^(٣) كما قال ابن العارض وحده الله تعالى

ولو حظرت لي في سواك إرادته على حظري سهو حكمت برذني

في لشرعة هي اندم على المعصية من حيث هي معصية مع عزم ألا يعود إليها. فإذ عرفت أنها عرفة المكلمون فقومهم على معصية لأن الندم على فعل لا يكون معصية. بل مُسَاكِنُ أو طاعة لا بسمي توبة، وقولهم من حيث هي معصية لأن من ندم على شرب الخمر بما فيه من المصداق وحمة العمل وكثرة الرأع والإحلال بالعروض والمال سم يكن تائباً شرعاً، وقومهم مع عزم أن لا يعود إليها لأن الندم على الأمر لا يكون إلا كذلك، ولما ورد في الحديث الندم توبة^(٤)، كذا في المرقف، قال شارحه. واعتصر

(١) الإسراء ٢٥

(٢) لم يشب موعها أن صلاة الأوابين م بين الصائين لكل لأحداث برادته في ذلك ضبيعة لا يعزب عليها. وإنما انشأت هو حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال صلاة الأوابين حين ترمض الفصال أخرجه مسلم ٧٤٨ ح ١٤٣ وأحمد ٤ ٣٦٧ و٣٧٦، والبيهقي ٤٩/٣، والطحاوي ٦٨٧، والعمري ١٠٠١٠، وابن حزيمة ١٢٢٧، وابن حبان ٢٥٣٩، والطبراني في الصغير ١٥٥، وفي الكبير ٥١٠٨ و٥١٠٩، وأبو حنيفة ٢/٢٧٠

وهو حين ترمض الفصال يريد ارتفاع الشمس فيولا الفصال وهي أولاد الإبل، جمع فصل من شدة حرها وإحراقها احتسبها

(٣) لم يرد في شرع وثبت بيب ﷺ وقول العلماء المجتهدين معصية التوبة إلى هذه الأقسام التي أوردتها الشارح روي هذا التصيم هو قسم الصوبة ولا يعزب عنه شره

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٦١/٩ و٢٦٢ وأحمد ٢٥٦٨ و٤١٢٤، ابن ماجه ٤٢٥٢، والحمدلي ١٠٥، والعمري ١٣٠٧، والقصاصي ١٣ و١٤، والبيهقي ١٤٥/١٠، وابن حبان ٦١٢، وأبو يعين ٤١٢/٨، والحاكم ٤/٤٤٣، وصححه ووافقه الذهبي

وأخرجه أحمد في المسند ٤٠٠٢، والطبراني في الصغير ٦ ٣٣، من طريقين عن عبد الكريم الحريري عن زياد بن الجراح عن عبد الله بن محفل عن ابن مسعود، وهذا إسناد صحيح إن كان محفوظاً، فإن زياد بن الجراح ثقة، وقد رواه جماعة عن عبد الكريم عن زياد بن أبي مريم منهم السعديان، وكذلك رواد صحيح عن زياد بن أبي مريم لأن رواد ذلك أكثر وأحفظ. وانظر لتاريخ الكبير للبخاري ٣/٣٧٣، و٣٧٥، ودرر يعقوب بن معين ٧٧، ونهذب التهذيب ٣/٣٨٤، ٣٨٥، ومعلق العلامة أحمد شاكر على الحديث ٢٥٦٨ في مسند أحمد

وفي انبأ عن أبي أسرجه ابن حبان ٦١٣، والحاكم ٤/٢٤٣، وصححه ونقحه الذهبي بقوله =

عليه بأن لئلا يعدم على فعل في المصبي ولا يريد في الحال، أو الاستقبال، فهذا القيد احتراز منه وما ورد في الحديث محمول على الدم الكرم وهو أن يكون مع الحرص على عدم التعمد أنما ورد بأن الدم على المعصية من حيث هي معصية يستترم ذلك العزم كما لا يحق انتهى انتهى

ولا يحق أن هذا الاستنزاع مروع عقلاً ومقلاً على ما صرح به علماء الأئمة حيث صرحوا بأن التوبة عن معصية دون حري صحيحة عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة، وأيضاً قد مضوا على أن أركان التوبة ثلاثة: الندم على المصبي، والإفلاع في الحال، والحرص على عدم التعمد في المستقبل، فالأولى أن يدل معنى لئلا يعدم أنه عمدة أركانها كقول عبيد الصلاة والسلام «الحج عرفة»^(١) ثم هذا إن كانت التوبة فيما بين الله كشر الحصر، وإذا كانت عتق برص فيه من حقوق الله كصلاه وصيام وركعة فتوبته أن يندم على تعريضه أولاً، ثم يعزم على أن لا يعود أنما ولو بتأخير صلاه عن وقتها ثم يقضي ما فاته حميت، وإن كانت عما يتحقق بالبعد فإن كانت من مظالم الأموال فتوقف صحة التوبة معها مع ما قدمناه في حقوق الله تعالى على الحروع عن عهدة الأموال وإرصاد الحصر في الحال والاستقبال بأن يتحلل منهم، أو يرتفع إليهم أو إلى من يقوم مقامهم من وكبير، أو وارثه

= هذا من ما كبر يحيى، والبرار ٣٢٢٩، وقال البيهقي في المجمع ١٠/١٩٩، وهو البزار عن شعبة عمرو بن مالك الرواسي، وصفه غير واحد، ووقفه ابن حبان وقال يعقوب ويحطى، وبني جاله وجان الصحيح روى حديث على صحبه شاهد لحديث ابن مسعود المصنف وعن عائشة عند أحمد ٦/٢٦٤ واللفظه «فإن التوبة من الدم والاستعمار واستند صحيح، وعن وائل بن حجر عند الطبراني ٤١/٢٢ وفي سننه إسما عيل بن عمرو النخعي وعن أبي سعد الأنصاري عند الطبراني ٢٢/٢٠٦، وأبي نعيم ١٠/٣٩٨، وابن عمدة في المعرفة ٢/١٤٥، قال البيهقي في المجمع ١٠/١٩٩ وفيه من لم يعرفه

وعن أبي هريرة عند الطبراني في الصغير ٦٩/١، رانظر مجمع الروائد ١٠/١٩٨-١٩٩ والخلاصة أو هذه الطرق الممتدة بالحديث يقوي بعضها بعضاً، يشوهد به والله أعلم

(١) هو بعض حديث أخرجه أبو ذرر ١٩٤٩، والترمذي ٨٩٠ و٩٨٩، والسائي ٥/٢٦٤-٢٦٥، وابن ماجه ٣٠١٥، وأحمد ٤/٢٠٩، والطبراني ٣، والطبراني ٩/١٣، والدارقطني ٥٩/٢، والبيهقي ٦/١٥٦، والبخاري بعبقاً في التاريخ الكبير ٥/٢٤٣، والدارقطني ٢٨٢٢، والطحاوي ٢/٢١٠، روى حريفة ٢٨٢٢، وابن حبان ٢٨٩٢، وصححه الحاكم ٢/٢٧٨، وصححه على شرط الشيخين ووافقه البخاري كنههم من حديث عبد الرحمن بن يعمر الدلمي.

وهي النقية رجل عليه ديون لأناس لا يعرفهم من عصبوب أو مظالم، أو جنابات
يتصدق بغيرها على فقراء على عريضة القضاء إن رجعهم مع النوبة إلى الله ولو صرف
ذلك المال إلى الوالدين والحوالدين أي الفقراء يصير معدوفاً، وثيها أيضاً عليه ديون
لأناس مثني كزياده في الأحد ونقص في الدفع فهو تحزى في ذلك وتصدق بنوب قوم
بذلك يجرح عن العهدة، قال فعرف بهذا أن في هذا لا يشترط انتصدق بجنس ما
عنده، وفي ماوى قاضيهان: رجل له حق على خصم فصات ولا وارث به تصدق عن
صاحب الحق بقدر ماله عليه ليكون وديعه عند الله يوصلها إلى خصمائه يوم القيمة،
وإذا غضب مسلم من ذمي مالا أو سرق منه فإنه يُعاقب به يوم القيامة لأن الذمي لا
يُرحى منه العفو، فكانت حصونة الذمي أشد ثم هل يكفيه أن يقول لك عني دين
فاحللي في حل أم لا بد أن يبين مقبضه، ففي التوارل رحل له على آخر دين وهو لا
يعلم بجميع ذلك فعان به أعداؤه أن رأيي مما لك علي فقال الدائى: أبرأك قال
تصير رحمه الله لا يبرأ إلا عن مقدار ما يتوقع أي يطل أنه عليه، وقال محمد بن
سليمة رحمه الله عن الكل، قال العقبه أبو الليث حكم القضاء ما ناله محمد بن سمة
وحكم الآخرة ما قاله نصير، وفي لقبيه من عيه حقوق فاستحل صاحبها ولم يفصلها
فجعل في حل يعلم أن عدم أنه لم يفصله بحمله في حل، وإلا فلا، قل بعضهم إنه
حسن وإن زووني أنه يصير في حل مطلقاً

وهي الخلاصة^{١١} . رجل قال لآخر حللي من كل حق هو لك، فعرض فأبرأه إن
كان صاحب الحق عاتق به برىء حكماً بالإجماع، وإما دينة فعد محمد رحمه الله لا
يبرأ وعد أبي يوسف يبرأ وعليه اعتوى. انتهى وفيه أن حلال ما اختاره أبو الليث،
ولم يقله سبي على التقوى، وأما إن كانت المظالم في لأعراض كالقذف والعيبة فيجب
في التوبة فيها مع ما قدمناه في حقوق الله أن يخبر أصحابها بما قال من ذلك ويتحلل
منهم، فإن تعذر ذلك فليحزم على أنه متى رجعهم تحلل منهم فلا حلقوه سقط عنه ما
رجب عليه لهم من الحق، فرد عجز عن ذلك كله بأن كان صاحب العيبة ميتاً أو غائب
مثلاً فيستعصر الله، والمرجو من فضله وكرمه أن يُرضي خصمائه من شرائل إحسانه فإنه
جواد كريم وفور رحيم

(١) الخلاصة. هي خلاصة الدلائل في نتيج المسائل للشيع عني بن أحمد الرازي، شرح فيه كتاب
القدوري وهو شرح مفيد مختصر، توفي سنة ٥٩٨هـ.

وفي روضة العلماء^(١) : الزاني إذا تاب تاب الله عنه، وصاحب العيبة إذا تاب لم ينسب الله عليه حتى يرضى عنه خصمه، قلت ولعل هذا معنى ما ورد العيبة أشد من الزنا

وقال العقبة أبو النلت قد نكمت الناس في توبه المفتابين هل تجوز من غير أن يستحل من صاحبه؟ قال بعضهم يجوز، وقال بعضهم لا يجوز وهو عسسا على وجهين، أحدهما إن كان ذلك القول قد نبع إلى الذي عتابه فتوبته أن يستحل منه، ورد سم يسع إليه فاستعصر الله سبحانه ويضمير ألا يعود إلى مثله.

وفي روضة العلماء: سألت أبا محمد رحمه الله، فقلت له إذا تاب صاحب العيبة قبل وصولها إلى المعتاب عنه هل تنبئه توبة؟ قال: نعم، فإنه تاب قبل أن يصير الذنب دينا أي دينا يعلو به حق العبد، لأنها إنما تصير ذنبا إذا بلغت إليه، قلت فإن بيعت به بعد توبته قال لا يبطل توبته، بل يعفو الله بهما جميعا بمعافاة بالتوبة والمعتاب عنه سم يلحقه من المسقة لأنه كريم، ولا يحسن من كرمه رد توبته بعد قراها، بل يعفو عنها جميعا انتهى.

ولا يحصى أنه إنما علق الأمر بالكرم لأنه يحتمل أن يكون فهو توبته مشروطة عدم علم المعتاب عنه بمعيته مطبقا، أما إذ قال بهتاننا بأن لم يكن ذلك فيه فإنه يحتج إلى ثبوت في ثلاثة موضع، أحدهما أن يرجع إلى العوم الذين تكلم بالبهتان عندهم فيقول إني قد ذكرته عندكم تكذبا وكذا، فاعلموا إني كنت كافرا في ذلك، والثاني أن يذهب إلى الذي قال عليه البهتان، وبغضب ارضى عنه حتى يجعل في حل منه، والثالث أن يتوب كما سبق في حقوق الله تعالى، ففسر شيء من العصيان أعظم من البهتان، ثم هل يكفي أن يقول اعتنك فاحملي في حل، أم لا بد أن يبين ما اعتاب؟ ففي مسك ابن العجمي في انفيه لا يمنه بها إن صمم أن إعلامه بشير ضنة، ويدل عليه أن الإبراء عن الحموى المجهولة جائز عسسا لكن سبق أنه هل يكفيه حكومة، أو دينة، ثم يستحب لصاحب العيبة أن يبرأ منها، ليخلص أخاه عن المحصية ويعوز هو بمطيم التوبة.

(١) روضة العلماء للشيخ أبي علي حمير بن يحيى البخاري الرمادي سني الحنفى وقد اختصره محمد الشيرازي المعروف بصيبي المتوفى سنة ١٠١٦هـ.

وفي الملتقط^(١) إن رجلاً له على آخر دين لا يقدر على استيفائه كان إبراهيم خيراً له من أن يدهه عليه، وفي القية تصاحح الحصص لأجل العذر استحلل

وعن شرف الأئمة^(٢) إذا تشائما نجب الاستحلال عبيهما. انتهى. وفيه ورد على ما اشتهر من العوام أن العيبة هاشية حتى بين العلماء الأعلام فكان واحد منهم له حق في دمه الآخر منهم فيحصل التفاضل فيما بينهم وفي القية سمى المؤذي على المؤذي مرة بعد أخرى وكان يرد عليه السلام ويحسين إليه حتى غلب على فقه أنه قد مرى منه، ورصي عنه لا يحد ولا يستحلل واجب عليه، وعن شرف الأئمة المكي آذاه ولا يستحل له لئلا يقر بأن ممتنعاً فلا يعفو عني لا يحد في التأخير، قال الكرماني في مسكه^(٣) ثم إذا تاب توبه صحيحة صارت مقبولة غير مردودة قطعاً من غير شك وشبهه بحكم الوعد بالنص أي قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(٤) الآية ولا يجوز لأحد أن يقول إن قبول التوبة الصحيحة في مشيئة الله تعالى، فإن ذلك جهل محض، ويحاف على قاتله الكفر لأنه وعد قبول التوبة قطعاً من غير شك في قبول توبته، وإذا شكك النائب في قبول توبته إذا كانت صحيحة فإنه يتدك التوبة والاعتقاد به يكون ملتبساً بدم أعظم من الأول فعوذ بالله من ذلك ومن جميع المهالك انتهى.

وتوضيحه ما ذكره الإمام الغزالي من أن التوبة إذا استجمعت شرائطها فهي مقبولة لا محالة، ثم قال ومن تاب فإسما يشك في قبول توبته لأنه ليس يستيقن حصول شرائطها، ولو تصور أن يعلم ذلك تصور أن يعلم القول في حق الشخص المعبس، ولكن هذا الشك في الأعين لا يشككنا في أن التوبة هي نفس القول لا محالة انتهى. وهو غاية المستطاع فلنرجع إلى المدعي من الشهادة هي الرجوع إلى البداية، ونقول وقولهم في تعريف التوبة: إذا قدر لأن من العبرة على أن وسب انقطع طمعه من عود القذرة إليه د عزم على تركه لم يكن ذلك توبة منه، كذا في المواقف، وقال شارحه وفيه بحث لأن قوله إذا قدر ظرف لترك الفعل المسفاد من قوله أن لا يعود، وإنما قيد به لأن

(١) هو الملتقط في الفتاوى الحنفية للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحميري السمرقندي المتوفى سنة ٥٥٦ هـ

(٢) هو محمود آثم حماني برهان الدين شرف الأئمة المكي السوارزمي، إمام كبير كان مرجوحاً في عصر الشيرازي ومحمود الحجري وكان إمامه علاء الدين محمد قد بلغ ربه لأجهد في زمانه واليهما انتهى رئاسة السبب الحنفية في زمانهما

(٣) الشورى ٢٥

العرم على ترك الفعل بما يصور من قدر على ذلك الفعل وبركه في ذلك الوقت، فائدة هذا المقيد أن العرم على الترك ليس مطلقاً حتى يصور من سب قدره واقطع طمعه، بل هو مقيد بكونه على تقدير فرض القدرة وثبوتها فصور ذلك العرم من المسبوت أيضاً انتهى. ولا يخفى أن حيث لا يسمى مسلوباً قطعاً، وتحقق المرام في هذا المقام قرب الآتي وإسما قلنا عدم كونه أهلاً للمعنى في المستقبل احرازاً عما إذا ربي، ثم جتب، أو كان مشرفاً على الموت فإن العرم على ترك الفعل في المستقبل غير متصور منه لعدم تصور صدور الفعل منه، ومع ذلك فإنه إذا بده على ما فعل صحت توبته بإجماع السلف، وقال أبو هاشم الرائي إذا جتب لا تصح توبته لأنه عاجز وهو باطل بما إذا تاب عن الزنا وغيره، وهو في مرض مُحْيٍ فإن توبته صحيحة بالإجماع وإن كان جازماً بحره عن الفعل في المستقبل انتهى. ولا يخفى أن الإجماع الأول هو على أن العرم على ترك الفعل إذا قُدر ركن يسقط عند العذر كما قالوا في إسقاط ركن لإقرار عن نحو الآخر.

والإجماع الثاني مني على أن المرض المُنِيح ليس مما يوجب العزم بالمعجز عن الفعل في المستقبل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام «إِنْ لَمْ يَقْبَلْ تَوْبَةُ عَبْدٍ مَا لَمْ يَمُرْ بِهِ»^(١) يعني فإنه حيث يتحقق عدم قدرته مع أن توبته عند انقضاء وهو مأمور بيقع الإيمان وما يتعمق به في حال غيب أمور، والآخرة فتبين الفرق بين الرائي، إذا جتب وإذا مرض مريضاً مُحْيٍ فلا يصح أن يكون الأول باطلاً بالثاني، لكن مع هذا يجب على المحبوب أيضاً أن يعزم على أن لا يعود إليه على تقدير القدرة، وأما ما ذكره صاحب المقاصد من التردد حيث قال إن لنا لا يقل بدم المحبوب فمن تاب لمرض مُحْيٍ

(١) أخرجه الرمزي ٣٥٣، وأحمد في المسند رقم ٦١٠٠ و٦٤١٨، وأبو عبيد ٢٢٥٣، وصححه ابن حبان ٢٤٤٩، الحاكم ٢٥٧/٤، وأبو يعقوب في الحلية ١٩/٥ من حديث عبد الله بن عمر وإسناده حسن.

وله شاهد بحضرة عبد أحمد ١٧٤/٥، وصححه ابن حبان ٢٤٥٠، والحاكم ٢٥٧/٤ ووافقه قاضي من حديث ابن ثور عن أبيه عن مكحول عن عمار بن يعقوب عن أسامة بن زيد عن أبي هريرة.

والطبري رقم ٨٨٥٧ من حديث يشير بن كعب أن النبي ﷺ قال «إِنْ لَمْ يَقْبَلْ تَوْبَةُ الْعَبْدِ مَا لَمْ يَمُرْ بِهِ» و٨٨٥٨ من حديث قتادة عن عباد بن الصامت وهو منقطع لأن عبادة مات سنة ٢٤٤هـ، وقاتلة ولد سنة ٦١هـ.

فهو يُقْبَل ذلك منه لوجوب النية أم لا؟ لأنه ليس باحتساره بل بإلجاء الخوف إليه،
فيكون كالإيمان عند اليأس أي في غيور ما يُدْعَى به فإنه غير مقبول إجماعاً، فهو مُنَافٍ
لما نقل الأئمّة من الإجماع على لقبول في المسائل السابقتين.

ثم اعلم أن من أراد أن يكون مسلماً عند جميع طوائف الإسلام فعليه أن يتوب من
جميع لأثام صغيرها وكبيرها سواء تتعلق بالأعمال الظاهرة، أو بالأحلاق الباطنة، ثم
يجب عليه أن يحفظ نفسه في الأقوال والأفعال والأحوال من لوثوع في الارتداد يعود
بالله من ذلك فإنه مُصَلِّ للأعمال، وسوء حائفة الحالك، وإن قدر الله عليه وصدر عنه ما
يوجب الرقة فمتوب منها ويجتدّ انشهادة لرجوع له السعادة، هذا وفي الخلاصة إيمان
ليأس غير مقبول وتوبة اليأس المختار أنها مقبولة. انتهى.

ولا يحصى أن هذه الرواية مُحَالفة لظاهر الدراية حيث ورد قوله عليه الصلاة
والسلام «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يفرغ»^(١)، بل النص الصريح في قوله سبحانه:
«ولنست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن
ولدين يموتون وهم كفار»^(٢) فوجب على كل أحد معرفة الكفريات أقوى من معرفة
الاعتقادات، لأن إثباته يكفي فيها الإيمان الإجمالي بخلاف الأولى، فإنه يتعين العلم
التفصيلي لا سيما في مذهب إمامنا الحنفي، ولقد قيل: الدخول في الإسلام سهل في
تحصيل المرام، وأما الشك على الأحكام فصعب على جميع الأمم ويشهر إليه قوله
تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَعَاذُوا»^(٣) الآية، وقد قالوا: الاستقامة خير من
ألف كرامة، ومن اللطائف أنه قيل: لو أحد من جيران أبي يريد [قبل له]^(٤) أما نسلم،
نقال: إن كان الإسلام كإسلام أبي يريد فما أهدر عني أن أخرج من عهدة، وإن كان
الإسلام كإسلامكم فما تعجبتني أحوالكم في أحكامكم، فرد: نسي ذلك فاعلم أنني
أذكر ما وصل إلي من قول العلماء في هذا الباب، وخلاف بعضهم في الجواب وأبين ما
يظهر لي فيه من الصواب.

ورد سبق ذكر بعض هذه المسائل في هذا كتاب فلتذكر ما هدها وما يثرت.

(١) هو المصمم

(٢) النساء ١٨.

(٣) قصص ٣٠.

(٤) أفهمت ما بين قوسين [ليستقيم المعنى لوجود نقص في الأصل

عليها، وفي حكمة النسفي: واستحلال المعصية كفر.

قال شارحه القونوي كأنه أراد والله أعلم بالمعصية، المعصية الثابتة بالحق المطعني لم يرد في ذلك من جمهور مفتصي الكتاب، أما المعصية لثابتة بالدليل القطعي كحبر الواحد فإنه لا يكفر مستحلتها، ولكن يفسق إذا استحق بأخبار الإحاديث أما منازلاً فلا لما عرفت.

وقال الماصي عهد الدين في الموقف ولا يكفر أحد من أهل القبلة إلا فيما به نصي الصانع العادر العليم، أو شرك، أو إنكار لنبوة أو ما علم محبته بالضرورة، أو المجمع عليه كاستحلال المحرمات، وأما ما عداها فالقائل به مبدع لا كافر انتهى ولا يكفي أن المراد بقول علمائنا لا يجوز تكفير أهل القصة بذلك ليس مجرد التوجه إلى القبلة فإن العلاء من أمره قص الذين يدعون أن جبرائيل عليه السلام سقط في الوحي من الله تعالى أرسله إلى علي رضي الله عنه، وبعضهم قالوا: إنه إنزال من قبله إلى القبلة ليسوا بمؤمنين، وهذا هو المراد بقوله ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ فَلَا يَكُونُوا فِي دِينِنَا وَمَا يَتَّبِعُونَ أَهْلَهُمْ فَثَبَّاتُوا أَلْسِنَتَهُمُ الْيَوْمَ لِأَنَّ هُؤُلَاءِ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ كذا أورده البخاري في الصحيح.

فان القونوي ولو تلفظ بكلمة لكفر ظاهراً غير معتقد له يكفر لأنه راضٍ بمباشرة وإن لم يرخص بحكمه كالهزل به فإنه يكفر، وإن لم يرخص بحكمه ولا يعدل بالجهل، وهذا عند عامة العلماء خلافاً لبعض.

فان ورد أنكر أحد خلافة الشيخين رضي الله عنهم يكفر أقول ولعل وجهه أنها شئت بالإجماع من غير نزاع، أو لأن خلافة الصديق رضي الله عنه بإشارته صاحب التحقيق وحلته عمر رضي الله عنه بنصب الصديق من غير تردد في أمره بخلاف خلافة الحسين، وأما من أنكر صحبه أبي بكر بيكفر لكونه إنكاراً لنص الله تعالى ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ وَإِذْ أَنْتَ فَاعِلٌ فِي السَّجْدِ﴾ يقول لصاحبه لا تخردن إن الله معكم ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ فَلَا يَكُونُوا فِي دِينِنَا وَمَا يَتَّبِعُونَ أَهْلَهُمْ فَثَبَّاتُوا أَلْسِنَتَهُمُ الْيَوْمَ لِأَنَّ هُؤُلَاءِ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وإجماع المفسرين على أنه المراد به.

ونقل عن الثناورحانيه أن من قيل له: اعمل هذا لله، فأجاب لا أفعله كفر وفيه أن أقرار المقسم من المستحب كما ورد في الأحاديث، فيبني أن لا يكفر نعم ولو صرح بأنه لا أفعله لله تعالى، فالظاهر أنه يكفر.

(١) أخرجه البخاري ٣٩١، والسائي ١٠٥/٨ من حديث أنس بن مالك

(٢) التوبة: ٤٠.

ثم اعمم أن باب التكفير عظمت فيه المحنة والفتنة وكثر فيه الافتراق والمخالفة وتشتت فيه الأهواء والآراء وبعاوضت فيه دلائلهم وبانقضت فيه وسائلهم فالداس في جسس تكفير أهل المقالات المسددة والاعتقائد انكاسدة المخالفة لسحق الذي بعث الله تعالى به رسوله إلى الخلق على طرفين ووسط من جسس لاختلاف في تكفير أهل الكبراء العلمية، فطبعة تقول لا تكفر من أهل القبلة أحداً، فتبني التكفير بغيراً عما مع العلم بأن في أهل القبلة الفقير ليس فيهم من هو أكفر من اليهود وأصحابي بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وفيهم من قد يهمل بعد ذلك حيث يمكنهم وهم يتظاهرون بالشهادتين، وأيضاً فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكاراً لوجبات انظاره المتواترة والمحرمات انظاره المتواترة فإنه يستتاب من تاب فيها، وإلا قتل مرتين مرتين واللعن والردة مصتها اسدع ولمجور كما ذكر الحلال^(١) في كتاب السنة بسنده إلى محمد بن سيرين^(٢) أنه قال إن أسرع الناس ردة أهل الأهواء وكان يرى هذه الآية بولت فيهم «وإذا رأيت الذين يخاصون في آيات فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره»^(٣) ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأن لا تكفر أحداً بدب، بل يقال إن لا تكفرهم بكل دب كما يعمل الحورج، ومزق بين المعنى العام ومعنى العموم، والواجب إنما هو معي العموم متناقضة لقول حوارج الدين يكفرون بكل دب، وطوائف من أهل الكلام ولعمري والحديث لا يقولون يكفر كل من قال هذا القول، لا يميزون بين المجتهد المحض وغيره، ويقولون يكفر كل مبتدع، وهذا القول يقرب إلى مذهب الحوارج والمعتزلة فمن عيوب أهل البدعة أنه يكفر بعضهم بعضاً، ومن مصادح أهل السنة والجماعة أنهم يحفظون ولا يكفرون، نعم من اعتقد أن الله لا يعلم لأشياء قبل وقوعها، فهو كافر وقد فائدة من أهل البدعة، وكذا من قال بأنه سبحانه جسم وله مكان ويمر عليه زمان وسحر ذلك كافر

(١) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحديث، وأبوابهم، أبو بكر أحمد بن محمد بن حارون بن بريد البغدادي، الحلال، الموفى سنة ٣١٠هـ. مترجم في سير أعلام النبلاء ١٤/٢٩٧.

(٢) هو الإمام شيخ الإسلام أبو بكر الأنصاري، سولي أنس بن مالك، حديثه مخرج في الصحيح والسنة والمسند كان فيما وصف ابن حبيب الطبري - فقيه عالم، زاهد أديب، كثير الحديث، صدوقاً شهد به أهل الفصل بذلك وهو حجة، توفي سنة ١١٠هـ. مترجم في سير أعلام النبلاء ١٤/٦٠٦ و٦٢٢.

(٣) الأنعام ٦٨.

حيث سم تثبت له حقيقة الإيمان، وأمر قوله عليه الصلاة والسلام، «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(١)، كما روه الشيخان فمحمول على الاستحلال، أو على قتاله من حيث إنه مسلم، وقوله عليه الصلاة والسلام «إد قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»^(٢)، كما في الصحيحين يحمل على أنه إذا اعتد ذلك ولم يرد به إهانة هالك أو قصد به كفر الجمعة، ونحو ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام «من حلف بغير الله فقد كفر»^(٣) كما روه الحاكم بهذا اللفظ فمعناه كفر دون كفر كما رواه غيره فقد أشرك أي شرك حقيقاً أو يحتمل على أنه إذا اعتقد تعظيم غيره سبحانه باليمين أو امتثل هذا الأمر المميز

اعلم أن قدامة بن مظهر^(٤) شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة وتؤولوا قوله

(١) أخرجه من حديث عبد الله بن مسعود - البخاري ٤٨ و٦٠٤١، ومسلم ٦٤ وابن ماجه ٦٩ و٣٩٢٩، أحمد ٣٨٥/١ و٤١١ و٤٣٣، والنسائي ١٢٢/٧، والطبراني ٢٤٨ و٢٥٨، والحميدي ١٠٤، وترمذي ١٩٨٣ و٢٦٣٤، الطبراني في الكبير ١٥٠ و١٥٠، والبخاري ٢٥٤٩، والخطيب ١١/٨٦، وأبو نعيم في الحية ٢٣/٥ و٢٤، والبخاري في الأدب المفرد ٤٣١، والطحاوي في المشكل ٣٦٥، وفي الباب عن أبي هريرة عن ابن ماجه ٣٩٤٠، والخطيب ٢/٣٩٧، وأبي نعيم ٣٥٩/٨ وعن سعد بن أبي وقاص عن أحمد ١٧١ و١٧٨، وابن ماجه ٣٩٤١، والنسائي ٧/١٢١، والبخاري في الأدب المفرد ٤٢٩، والطحاوي في مشكل الآثار ٣٦٥، ١

(٢) أخرجه البخاري ٦١٢ من حديث أبي هريرة وأخرجه من حيث من عمر البخاري ٦١٠٤، ومسلم ١ ح ٦١، وترمذي ٢٦٣٧، ومالك ٢/٩٨٤، وأحمد ١٨٠٣ و٤٤، والحميدي ٦٩٨، والبخاري ٣٥٥١، والبخاري في الأدب المفرد ٤٣٩، والطحاوي في مشكل الآثار ٣١٨/١، وابن منبه في الإيمان ٥٩٤، وأبو داود ٤٦٨٧، وابن حبان ٢٤٩.

(٣) أخرجه من حديث ابن عمر أحمد ١٩/٢ و٨٧ و١٢٥، وأبو داود ٢٢٥١، والطبراني ١٨٩٦، والطحاوي في مشكل الآثار ٣٥٨/١ وإسناده صحيح ولفظه «من حلف بغير الله فقد أشرك»، وتخرجه الترمذي ١٥٣٥ بنقل «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ١٨/١.

(٤) في الأصول ثلاثة بن عبد الله، وهو تميمي، وهو قدامة بن مظهر بن وهب بن جداعة بن جهم القرشي يكنى أب عمرو، وميل - أبو عمر، وهو أخو عثمان بن مظهر، وحدث جهمه وعبد الله ابني عمر بن الخطاب، وهو من السابقين إلى الإسلام. هاجر إلى الحبشة مع أخويه عثمان وعبد الله وشهد بدرًا وأُخذوا وسكنوا المشاهد مع رسول الله ﷺ، توفي سنة ٢٦ هـ روى عنه وستون سنة. مترجم في سير أعلام النبلاء ١/ ١٦٦-١٦٧.

وحبره هذا أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١٧٠٧٦، ومن طريقه البيهقي ٣١٦/٨ عن معمر، عن الزهري أخبرني عبد الله بن حاتم بن زبيدة - وكان أبوه شهد بدرًا - أن عمر بن الخطاب استعمل -

وَرُوي عن إبراهيم بن أدهم أنهم رأوه بالنصرة يوم الثروية ورُوي في ذلك اليوم بمكة، فعلم ابن معاذ من عتقد جواره كفر، لأنه من المعجزات لا من الكرامات^(١)، أما أنا فاستجهد ولا أكفره

أقول يسمى أن لا يكفر ولا يسنحج لأنه من الكرامات لا من المعجزات إذ المعجزة لا بد منها من التحذي ولا تحذي ها فلا معجزة، وعند أهل السنة والجماعة تجوز الكرامة كما في الفصول، وأقول التحذي فرع دعوى النبوة ودعوى لسوة بعد نبينا ﷺ كفر بالإجماع، مظهر حارق العادات من الانع كرامة من غير براع.

ثم اعدم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر عالت بمعناه ولا يعتقد معناه لكن صدوت عنه من غير إكراه من مع طوعية في تأديته فإنه يحكم عليه بالكفر بناء على القول المحت عند بعضهم من أن لايمان هو مجموع التصديق والإقرار فإجرائها يتبدل الإقرار بالإنكار، أما إذا تكلم بكلمة ولم يدبر أي كسرة كفر فهي فتوى قاصحة حكاية خلاف من غير مرجح حيث قال قيس لا يكفر لعدوه بالجهل، وقيل يكفر، ولا يعدر بالجهل، أقول. والأظهر الأول. ولا يدرك من قيس ما يعنى من الذين بالضرورة فإنه حيث يكفر، ولا يعدر بالجهل.

ثم اعدم أن الموقد يعرض عليه الإسلام على سبيل اسبب دون الوجوب لأن الدعوة ببلغة، وهو قول مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى وتكشف عنه شبهته، فإن طلب أن يسهل حسن ثلاثة أيام للمهمة لأنها مدة ضربت لأجل لأعداد فإن تاب فيها وإلا قتل

وفي اسواد^(٢) عن أبي حنيفة رأيت يوسف رحمهم الله تعالى يستحب أن يسهل ثلاثة أيام طلب ذلك أو لم يطلب، وفي أصح قول الشافعي رحمه الله تعالى إن تاب في الحال، وإلا قتل وهو اختيار ابن المبر، وقال الثوري رحمه الله يُستتاب ما رُجي عوده، وفي المسعود وإن أريد شياً وثالثاً، فكذلك يُستتاب، وهو قول أكثر أهل العلم، وقال مالك وأحمد رحمهم الله. لا يُستتاب من تكرره كإبراهيم، وبنا في التنديق روايات في رواية. لا يُقتل توبته كفول مالك رحمه الله. وفي رواية تُقبل وهو قول

(١) الصواب ما قاله ابن معاذ رحمه الله أن هذا من المعجزات وليس من الكرامات ومعتقد جواره كفر وهذه القصص من مخرفة الصربية التي لا يجوز عليها ولم يصح منها شيء.

(٢) المواثر مجموعة مسائل كتبه محمد بن الحسن وأبو بكر إبراهيم بن رستم المروزي المتوفى سنة ٣١١هـ.

الشافعي رحمه الله، وهو في حق أحكام الدين، وأما فيما بينه وبين الله فتعسف بلا خلاف، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا تكرر منه الارتداد يقتل من غير عرص الإسلام أيضًا لاستحبابه بالدين.

ثم اعلم أن الشيوخ العلامة المعروف بالبدر لرئيسه رحمه الله تعالى من لأئمة الحنفية جمع أكثر لكلمات الكفرية بالإشارة الإيمانية فيها أبيين رموزها وأعين كمورها وأحل غموزها وأحل غموضها.

وهي حاوي الفتاوى^(١) من كفر باللسان وقته مطمئن بالإيمان، فهو كفر، وليس مؤمن عند الله انتهى. وهو معلوم من مفهوم قوله تعالى ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه﴾ لا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله^(٢) وفي خلاصة الفتاوى^(٣) من حضر سألته بوجوب الكفر لو تكلم به ولم يتكلم وهو كاره لذلك، فذلك محض الإيمان انتهى، وقد ورد حديث في هذا المعنى وقد عيب الصلاة والسلام، والحمد لله الذي ردة أمر الشيطان إلى الوسوسة^(٤) وفيه أيضًا إن من عزم على الكفر ولو بعد منه به يكفر في الحال انتهى وقد بيث وجهه في ضوء التمهالي شرح به لأما في وفيه أيضًا أن من صححك مع الرضاء عقر تكلم بالكفر كفر انتهى ومفهومه أن من صححك معجنا من مقالته مع عدم الرضاء محاب لا يكفر، وانحياز على الرضاء، وإنما قيد المسألة بالصحك لأن الغالب أن يكون مع الرضاء، ولما أضحى في مجمع الفتاوى^(٥) وقال من تكلم بكلمة الكفر وصححك به غيره كفر.

ولو تكلم به مدكر وقيل القوم ذلك كفروا نعمي لو تكلم به واعظ أو مدرّس أو

(١) هو فتاوى لعقودى للإمام جلال الدين عبيد الرحمن بن أبي بكر السويفي المتوفى سنة ٩١١ هـ وهو مجلد أورد فيه اثني وثلاثين رسالة من مهابد الفتاوى التي أثنى عليه علي أبواب.

(٢) المحرر ١٠٦

(٣) خلاصة الفتاوى كتاب معبر محمد في مجلدين، جمعه طاهر بن أحمد من التوقيعات والحرز به توفي سنة ٧٨٨ هـ

(٤) ثم أحله فيما بين يدي من مراجع.

(٥) مجمع فتاوى لأحمد بن محمد بن أبي بكر الحنفي ثم اختصره رماه حرارة الفتاوى جمع فيه عرائق المسائل وهو مأخوذ من الفتاوى الكبرى والصغرى ليعصم وقفاون محمد بن الفضل الحنفي وهو فتاوى محمد بن الوليد السمرهني وفتاوى الرسعي وفتاوى عطية بن جعفر والناطفي وغيرهم الرواة وغيرها.

مصنف واعتقده العموم الذين اطلعوا عليه كفروا، ولا عذر لهم فيه إلا إن كان الكفر محتلفاً فيه ورد في المحيط، وقيل إذا سكنت الميم عن المدكر رجسوا عنه بعد تكفيره بالكفر كفروا انتهى، وهذا محمول على العلم بكفره

وفي المحيط^(١) من أنكر الأحبار المتواترة في الشريعة كفر مثل حرمة ليس التحريم على الرجال، ومن أنكر أصل الوتر وأصل الأصحية كفر انتهى، ولا يحصى أنه قد عرفت في الشريعة لأنه لو أنكر متواتراً في غير الشريعة كفر جود حانه وشجاعة عبي رضي الله عنه وغيرهما لا يكفر، ثم اعلم أنه أراد بالتواتر ههنا التواتر المعنوي لا اللفظي لعدم ثبوت محريم بس التحريم، وصل أنوتر والأصحية بالتواتر المصطلح من الأحبار المروية عنه عليه السلام على ثلاث مراتب كما بيته في شرح شرح النسخة وحينئذ هو أنه إما متواتر وهو ما رواه جماعة لا يتصور توطنهم على الكذب، فمن أنكره كفر أو مشهور وهو ما رواه واحد عن واحد، ثم جمع عن جمع لا يتصور توطنهم على الكذب فمن أنكره كفر عند الكل لا عسى بن أبيان فإن عنده يصل ولا يكفر وهو الصحيح، أو حبر الواحد وهو أن يرويه واحد عن واحد فلا يكفر جاحده غير أنه يأثم بترك القول إذا كان صحيحاً أو حسناً

وفي الحلاصة: من رد حديثاً قال بعض مشايخنا يكفر، وقال المتأخرون إن كان مؤثراً كفر، أقول هذا هو الصحيح إلا إن كان رد حديث الأحاد من لأحبار على وجه الاستحقاق والاستحقاق والإنكار وفي الفتاوى الظهيرية من روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما بين بيتي ومسري، أو ما بين قدي ومسري روضة من رصاص الجنة^(٢)، فعلى الآخر أرى المسر والقمر ولا أرى شيئاً أنه يكفر وهو محمول على أنه أراد به الاستهزاء

(١) المحيط هو المحيط البرهاني وهو مرادهم من الإطلاء كما صرح بذلك بن أمير حاج في حقه المنجلي، وقيل بل المحيط الرضوي، والأول أصح، ومؤلفه توفيق الدين محمود بن أحمد وللرخسي أيضاً المحيط الكبير، وهو نحو أربعين مجلداً

(٢) أخرجه من حديث عبد الله بن زيد البحاري ٩٥/١، ومسلم ١٣٩، والموطأ ١٩٧/١، والسنن ٣٥/٢، وأحمد ٤/٣٩٩

وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاري ١٩٦ و ١٨٨٨ و ٦٥٨٨ و ٧٣٣٥، ومسلم ١٣٩٩، والترمذي ٣٩١٥، وأحمد ٢/٢٣٦ و ٣٧٦ و ٤٣٨ و ٥٣٣ و ٥٣٤، وأخرجه الترمذي ٣٩١٥ من حديث علي وأبي هريرة رضي الله عنهما وأخرجه مالك في الموطأ ١٩٧/١ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري

والإنكار وبس مؤمناً بالأمور العينية الرائدة على الأحوال العينية الواردة في الأحبار
وفي المحبذ من أكره على شتم النبي ﷺ أن قال شتمت ولم يحظر بيالي وأما غير
راضٍ بذلك لا يكفر وكان كمن أكره على الكفر بالله فتكلمه رغبة مضملة بالإيمان وإن قال
خطر بيالي رجل من النصاري اسمه محمد فأردته وبوينة فلم أشتمه وإنما شتمت مع ذلك النبي ﷺ
يكفر في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى أيضاً لأنه شتم النبي ﷺ طائفاً لأنه أمكنه اندفع
يشتم محمد آخر حضر بياله انتهى... وفيه أنه إذا لم يحظر بياله محمد حر حيث
وشتمه مكروفاً لا يكفر لكن لا بد أن يكون الإكراه نفس أو ضرب مؤلم ويكون المكروه
قائداً عليه ولا يمكن للمكروه دفعه منه بوجه آخر فتدبر.

وفي الخلاصة زوّي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قيل له يحضره الحبيبة المأمور،
بن النبي ﷺ كان يحب الفرع^(١) فقال رجل أنا لا أحبه فأمر أبو يوسف رحمه الله بإحضار
السطح والسيوف فقام الرجل استعطر الله من ذكرته، ومن جميع ما يوجب الكفر أشهد أن
لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فتركه ولم يقتله، وتأوس هذا أنه قال ذلك
بطريق الاستحفاف يعني لأن الكراهة طبيعية ليست داحلة تحت لأعمال الاختيارية ولا
يكلف بها أحد في القواعد الشرعية

وفي الخلاصة أيضاً أن في الأحاس^(٢) عن أبي حنيفة رحمه الله لا يضمن على
غير الأنبياء والملائكة ومن صلى على غيرهم، لا على وجه التبعية فهو عاب من الشيعة
التي سبها الروافض انتهى، ومفهومه أن حكمه لإسلام ليس كذلك ولعن وجهه أن
السلام تحية أهل لإسلام ولا فرق بين إسلام عليه وعليه السلام إلا أن قول علي عليه
السلام من شتم أهل البدعة فلا يستحسن في مقام انحراف

(١) الفرع هو اليماني أو اللذيذ، وروى النبي ﷺ يحبه، روى البخاري، ٥٣٧٩، ومسنم ٢٠٤١ من
أنس من مالك رضي الله عنه أن حياطاً دعى رسول الله ﷺ بطعام فبعه قال أنس فبعيت مع
رسول ﷺ قرابته يسع الثباء من حواني الفصعة، قال عام أول أحب اللذيذ من يومئذ

(٢) هو لأحسان في العروج لأحمد بن محمد الناعمي السلمي سننوه سنة ٤٤٤٦ جمعتها له على
الترتيب ثم إن الشيخ أن الحسن علي بن محمد الجرجاني الحمي رتبها على ترتيب الكافي
وجمع صاغد من مصور الكرماني كتاب في الأحاس، وجمع الإمام حسام الدين عمر بن
عبد العزيز الشهيد أضاف يقال له الواقعات، وبلغ عمر بن محمد السلمي سننوه سنة ٨٥٢٧
كتاب في أحسان الفقه

فصل في القراءة والصلاة

وفي المستوى الظهيرية يحب إكهار الدين يعقود إن القرآن جسم يد كتبت
وعرض إذا قرئ انتهى وقب بحث لا يحتمل، وبحقيقه ما نعم في مسألة القول بحق
القرآن وهي المحلصة: من قرأ القرآن على صواب اندف والقصيب^(١) يكفر، فت
يقرب منه ضرب الذف والقصيب مع ذكر الله تعالى وبعث المصطفى ﷺ، وكذا التصديق
على الذكر.

ثم قال وكذا من يؤمن بكذب من كتب الله أو جحد وعدا أو وعيدا مما ذكره
الله في القرآن أو كذب شيئا منه أي من أخبره، وهذا ظهر لا مرة في أمره ولا محاولة
لحكمه وهي جواهر الحق من أنكر الأحوال عند الطرح والتغير والقيام والميران والصراط
والجنة والدار كفر انتهى

ولعن الحجة والنار عطف على الأحوال تستقيم الأحوال إلا أن المعتزلة لم يقولوا
بعباد القبر ولا بالميران والصراط ولا يصح إكهارهم في صحيح الأنوال

وفي نور السجدة^(٢) من قال لا أدري لم ذكر الله تعالى هذا في القرآن كفر يعني إذا
كان بطريق الإنكار نسرت عليه الإكهار بخلاف ما إذا سأل استنهف عن حكمته وفي
الصحيفة شمس الإمام الفضلي عمن يقرأ الفناء المعجزة مكان الصاد المعجزة، أو يقرأ
أصحاب الحجة مكان أصحاب النار، أو على لعكس، فقال لا تجوز إيمته ولو تعمد
يكفر فت أما كون تعمده كتمًا فلا كلام فيه إذ لم يكن فيه لعن (ففي صحيح لحلاف
سامي)، وأما تبديل الفناء مكان الصاد فمبه تفصيل، وكذا تبديل أصحاب الحجة في موضع
أصحاب النار وعكسه، فمبه حلاف وبحث طويل وفي ثمة العناد من استحف
بالقرآن أو بالمسجد أو بسجده مما يعظم في شرع كفر، ومن رصح رجله على المصحف
حائلاً استحقاقاً كفر انتهى..

ولا يخفى أن قوله حائلاً يعني لا مفهوم له وفي جواهر ثمة من قيل له
ألا تقرأ القرآن أو لا تكفر قوله، فقال شبعث أو كرهت أو أنكر آية من كتاب الله أو
عب شيئا من القرآن أو أنكر كون المعبودين من القرآن غير مؤول كفر، فت وقال

(١) القصيب: آلة من آلات اللوح

(٢) نور السجدة في الأخلاق لأبي بكر عبي بن مسكويه المتوفى سنة ٤٢١هـ

بعض السامعين كهم مطمئناً أو لم يؤمنوا، نكر لأول هو الصحيح المعزول ومنه أيضاً ومن حشد لقراء أي كنه أو سورة منه، أو آية قلت وكذا كنه أو قراءة متواترة، أو رعم أنها ليست من كلام الله تعالى كهم يعني إذا كان كونه من القرآن محتملاً عليه مثل البسمة في سورة الملء، بحلاف البسمة في أو ثل السور فإنها ليست من القرآن عند المنكبه على خلاف الشهادة، وعند المحققين من الحمية أنها آية مستقلة أنزلت للمعص، وفيه أيضاً من سمع قراءة القرآن بعد استهزاء بها صوت طرفة كمر أي نعمه عجيبة، وإنما بكر إذا قصد لاستهزاء بالقراءة نفسها بحلاف ما إذا استهزأ بقارئها من حشه مع صوته فيها وعناية تأديته لها.

وفي المتأوى الظهيرية من قرأ آية من القرآن على وجه الهول كمر، قلت. لأنه تعالى قال ﴿إِنَّهُ يَمُوتُ يَمْوِتُ وَمَا هُوَ بِالْمُتَوَلِّى﴾^(١) وفي تمة الفتوى من استعمل كلام الله تعالى بذلك كلامه كمن قال في إردحام الدس بجمعها هم جمعاً كمر، قلت هذا بما بصور إذا كان دال هذا الكلام هو جامع لئلا يردحام، ولا فلا مانع من أنه يذكر في هذا المقدم قوله تعالى فما سيكون يوم انبعاثه ولا يظهر في مثل هذا الساب، ﴿بِأَحْسَنِ خَدِّ الْكِتَابِ﴾^(٢) إذ قصد هذا المعنى في الحظاظ بحلاف ما إذا طاق لعظه من الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب.

وفي نور النجاة من قال لآخر جعل بيته مثل السماء والطريق يكمر لأنه يلعب بالقرآن، قلت وكذا من قال. حسنت بيتي مثل ما ذكر فلا مفهوم لآخر فتدبر وفي جواهر الحق من قال لآخر ظهر البيت أو معه مثل والسماء والطريق قلت إنما ذكره تقوية لما قبله وفي نور النجاة من قال لآخر طبع القدر بين هو الله أحد كمر أي لأنه أراد بهذا السخرية لا التبرك به وتحسين الطريقة.

وفي [الظهيرية]^(٣) من قال سلحت أو سلح سورة الإخلاص أو قال لمن يُكثر قراءة سورة النزيل أحدث حبب سورة «سرمل كمر قلب أريد بالسرين التمشين ولد قال في المحض أو قال. أخذت حبب ألم بشرح لك كمر. أي بقصده الاستهزاء لا المدحمة على قراءته في البلاء والرحاء... وفي الظهيرية لو قل. دلال أنصر من إنا أعطيناك كمر،

(١) الصدوق ١٣

(٢) مرهم ١٢٠

(٣) تصحمت في الأصل إلى الظهيرية والصواب [الظهيرية].

أي لاسهوائه به، أو لمن قال: يقر عبد المريض سورة يس بلقمها في ثم الميت كهر أي لاستحقاقه بها.

قال ومن دُعِيَ إلى جماعة فقال أصلي موحداً أي منفرداً فإن الله تعالى قال الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر يحصى استند بقوله تعالى تنهى أنه بمعنى تنهى بلغة العجم، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من قرأ القرآن برأيه بعد كفرة»^(١) مع أنه بدل وحرف وعبر

وفي لمجهد من قال لمن قرأ القرآن ولا يذكر كلمة واستت اساق بالساق أو ملا فداً وجاء به، وقال ركأت دهاقاً، أو قال مكأت سراتاً بطريق المروءة، أو قال عند الكسر أو الدور وفي كالتوهم أو ورنوهم يثيرون يريد به المزاح فهذا كله كهر أي لأن المزاح بالقرآن كهر كما سبق

ومن جمع أهل موضع وفاء ﴿وحشربهم فلم يصدق منهم أحد﴾^(٢)، أو قال ﴿وجمعناهم جمعاً﴾^(٣)، أو قال فجمعناهم عدداً كهر وفيه وجه كهر في لقوليس الأؤنس ظاهر، لأنه وضع القرآن في موضع كلامه، وأما القول الأخير فلا يظهر وجه كهره لأنه ما جاء جمعناهم عند في القرآن وبمجرد مشابهة كلمة تكون في القرآن من حسه أجزاء الكلام لا يشرح من الإسلام بانعاق عدمه الأمام فكأن القائل به يوهم أنه من ألقاظ القرآن، ثم قال ومن قال والدرعات برعاً أو برعاً يعني بصم النون وأرد به النظر كهر انتهى. والخطب بالبناء والنون والرأي السحرية.

وفي نعمة المتأوى قال معمر يوم خلق الله القوت وضع الحبس كهر، وفيه أنه إن كان منبأ على مسألة خلق القرآن فهي من الخلافية، وإن كان منبأ على قوله وضع بصيغة الفاعل وأنه افترى على الله كذا أنه شرع إعطاء لحميس للفقير، فكهره ظاهر بخلاف ما إذا دل وضع بصيغة المفعول، أي المجهول فتأمل فإنه موضع دلل.

ثم قال ولو قال هذا أجره المصحف يكفر، وفيه محتمل لأنه يحتمل صدور هذا

(١) ثم أجده بهذا اللفظ وإنما ورد بلفظ خطأ بدل كهر أخرجه الترمذي ٢٩٥٢ من حديث حماد بن عبد الله

بن الترمذي هكذا وي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وعبرهم أنهم شددوا في حد أن يصر القرآن بغير علم

(٢) الكهف: ٤٧.

(٣) الكهف: ٩٩.

الكلام منه لم يقه الكتاب، أو كانت المصحف، وعلى التقديرين فالمعنى حذ آخره بعلمه
أو كتبه ولا محذور فيه لا سيما، والجمهور من المنأحرير حذروا تعليم القرآن بالأجرة،
وانعموا على جور أجرة كتابة المصحف ثم قال ومن قال له في القدر يد شئ ما فيه،
أو قال له هو في القدر والباقيات الصالحات كفر يعني، لأنه إما أنه مراخي أو وضع
كلامه مسجانه موضع كلامه كما يدل عليه إتيان الواو في: ﴿وَسَقَاتِ الصَّالِحَاتِ﴾^(١)

وفي الظهيرة تحاصموا فقال أحدهم لا حول ولا قوة إلا بالله، وقال الآخر لا
حول ليس على أمر، أو قال مدد أفعى لا حول ولا قوة إلا بالله، أو قال لا حول لا
يُغني من جوع، أو لا يُغني من الجهر، أو لا يكفي من الحزن، أو لا يأتي من لا حول
شيء، أو قال لا حول لا يثرد في القصعة كفر في الوحرة كلها.

وفي المحيط: وكذلك إذا قل كنه عبد المسيح واشتهى كفر، وكذلك إذا قل،
سبحان الله، وقال الآخر سلخت اسم الله أو إلى كم سبحان الله، أو يقول سبحان الله
كفر لاستحفافه في الكل باسم الله، قلت. وهذا تعويل حسن يعني أنه لو قال إلى كم
سبحان الله أو إلأم تقول سبحان الله بطريق الاستهزام لا سيما عند طائفة هذا الكلام لا
يكفر، ثم قال - وكذلك إذا قل وقت فمد كفتين بسم الله كفر - انتهى ولا يحصى أن
في معناه وقت فمد الشطريج بل وقت لعبه ولو من غير قمار وكند رمي الرمن وطرح
الحصى كما يفعله أرباب الغال، وهي لثمة فمن قال عند ابتداء شرب الخمر أو الرن أو
أكل الحرام: بسم الله كفر، وفيه أنه يسعى أن يكون محمولاً على الحرام المحض الممنوع
عليه، وأن يكون عالماً بسبب التحريم إليه بأن يكون حرمة ما علم من الدين بالضرورة
كشرب الخمر، ثم قال. ولو قال بعد أكل الحرام الحمد لله اختفوا فيه، فإن أراد به
الحمد على أنه ررق كفر أي ررق الحرام فإنه استحسان له حيث هذه صفة وهو كفر أما
لو أراد الحمد على الورق المطلق من غير أن يحفظ بباله الحرام أو الحلال فلا يكفر
بخلاف مذهب المعتزلة، فإن الحرام ليس ررقاً عندهم، وعبد بن رزق يشمل الحرام
والحلال، تعالى أعلم بالأحوال.

ثم قال اليدر الرشيد أو صاحب فتاوى السمعة سمعت عن بعض الأكابر أنه قال
موضع الأمر بالشيء، أو قال موضع الإحارة بسم الله مثل أن يقول أحد أدخل، أو أقوم

أو أصعد أو أسير أو أنقسم، فقال المستشار: بسم الله يعني به أدنك فما أصادب كفر يعني حيث وضع كلام الله موضع مهانة توجب إهانة، وهذا تصوير مسألة الإحارة، وأما تصوير مسألة الأمر بشيء فهو أن صاحب النصح يقول لمن حضر: بسم الله، وهذه المسألة كثيرة الوقوع في هذا الزمان وتكثيرهم حرج في الأمان، والظاهر المبادر من صميمهم هذا به يتأديون مع المحاطب حيث لا مشافهونه بالأمر ويتبركون بهذه الكلمة مع احتمال بعضه بالفعل المفتر أي كل باسم الله واحد بسم الله عني أن متعلق السملة هي غالب الأحوال يكون محدود من الأمان، فلا يقال بسم الله، أو القاريء إذا قال بسم الله أنه أراد وضع كلام الله موضع كلامه، بل يقال تقديره أصنف أو أفرا أو ابتديء كلامي ونحوه بسم الله فالمقصود أنه لا يسعى لدمعته أن يعتمد على ظاهر هذا النقل لا سيما وهو مجهول الأصل، وليس مستند إلى من يتعين علينا تقليده فيجب لنا تقيده، وأما ما نقله البراري^(١) عن مشايخ حوازم من أن الكيال والوزن بقوى في ابتداء العذ في مقام أن يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لا يريد به ابتداء العذ لأنه لو أراد لقال بسم الله واحد، لكنه لا يقول كذلك، بل يقصر على بسم الله بكسر عيه المثقشة المذكورة هاتك فإنه لا يحد به أراد ابتداء العذ كما تدل عليه السملة المتعصبة عالما بانثديء أو ابتدائي أو ابتدأت المقصورة أولاً أو آخر فحينئذ يستعني، بهذا القدر عن قوله واحد فتدبر، وبه يجر في الكلام، وليس عني صاحبه شيء من الملام وبطيرة ما يقوله بعض الجهة عند استلام الحجر الأسود اللهم صل على نبي قبلك فإنه كفر بظاهره، لا أنهم يريدون به الالتفات في الكلام، وفي المحيط من قال القرآن أعجمي كفر يعني لأنه معارضة لقوله تعالى ﴿فَرَأَى عَرِيبًا﴾^(٢)، وبوجود كلمة أعجمية فيه معربة لا يحرج عن كونه عريباً لأن العبرة بالأكثر فتدبر، وبه أيضاً من رأى لعرافة لدين يخرجون للعزو فقال يقال هؤلاء أكنة الرد، بعد ذلك يحشى عليه الكفر يعني إن أراد به مجرد إهانتهم من جهة طاعتهم كفر، وأم إن قال ذلك نظراً إلى عدم تصحيح بيتهم وتحسين طويتهم فلا يكون كفر، وبه أيضاً من صلى الحجر وقال بالعربية فجزك واسأز كر دم يعني صابت الفجر بصيغة التصغير للحقير، أو قال آ ذاهر من دادم كفر يعني أذيت ما وضع على مثل ما يصحبه المحاكم الخالف على الرعة، وسمى الرمية هي اللغة العربية، ومن قال: والله

(١) البراري، محمد بن محمد الكردي صاحب الفتاوى المسماة بالوجيز، ومعرفة ما يرويه توفي سنة ٨٢٧ هـ.

(٢) يوسف ٢٠.

لا أصلي ولا أقرأ القرآن، أو قال هو بن صلي أو قرأ أو شدد الأمر على نفسه . أو صعب، أو أطول، أو قال إن الله مقصر من مالي، وأنا أنقص من حقه ولا أصلي انتهى كذا من غير بيان حكم، وتظهر عدم الكفر في الصور الأول والكفر في المسألة الأخيرة، فتأمل فإن معارضة الرب من علامه كفر لقبح بخلاف القسم على ترك الصلاة فإنه يسبى عن تعظيم الله سبحانه في الجملة مع نوع من لمخالفة في الطاعة التي لا تخرجه عن الإيمان والله المستعان.

وأما قوله وفي نسخة مسوية إلى التثنية من قل لا أصلي جحوداً، أو شحواً، أو على أنه لم يؤمر أو ليس بواجب انتهى. فلا شك أنه كفر في النكس، وفي العتاوى صغرى^(١)، أو قال لم يكتبه، لا صليها بدا انتهى، وتظهر عظمه بدو على ما قبله أنه يشركه في حكمه بالكفر، وفي المسألة الأولى كفره صاهر إن أراد به عدم الوجوب بخلاف ما إذا أرد الجواب والله أهم بالصواب وبخلاف مسأله الثاني اللهم لا أن يقال لإصرار على الكثرة كفر حقيقي، نعم كفر باعتبار أنه يحسب عليه من الكفر، فإن المماضي ترمذ الكفر، وإلا فترك الطاعات بالكيفية وارتكاب السيئات بأسرها لا يخرج المؤمن عن الإيمان عند أهل السنة والجماعة بخلاف لجورج والمعتزلة

وفي الخلاصة أو قل هو أمرى الله تعالى بعشر أصوات لا أصليها، أو قال، ثوب كسب القينة إلى هذه الجهة لا صلي إليها، وإن كان محلاً يعني يكفر مع كونه محلاً لأنه معارضة لأمر الله سبحانه بحقوقه بعبادته ﴿لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلَافٍ مِنْ حَمَلٍ مَنْسُوبٍ﴾^(٢) فإنه ما كفر إلا بالمعارضة لا بترك تسجده، ولا فهو كعدم عبده السلام في مرتبة واحدة حيث خالف بأكل الشجرة، ثم في نسخة مسوية إلى انظهيرية، أو قال العبد لا أصلي فإن الثوب يكون للسيد يعني أنه كفر برعته أنه لا ثواب له مع أنه يجب على الله مطوعه فوله سواء يكون به ثواب أم لا على أن الثوب حاصل للعبد ولئلا يترك ثواب لسيده، والفضل واسع، بل قد الإمام يباري من عبد لله لرحاء حبه أو خوف داء بحيث أنه لو لم يخلق حبة ولا ذرة ما كان يعد الله سبحانه، فهو كافر لأنه تعالى يستحق أن يعبد لذاته وطلب مرضاته، ومن عصى في

(١) القدرى الصغرى للشيخ الإمام عمر بن عبد العزيز المعروف بحسام الدين الشهيد المتوفى سنة

رمضان لا غير فقال: هذا أيضا كثير، وهذا يزيد أو يقلد لأن كل صلاة يسعين كفر في الكل أي فيه وفي ما قبله. ووجهه في أنه مُستكثر هذا المقدار من لطافة الله تعالى مع أن الواجب عليه أكثر من ذلك إلا أنه حُفَّت بشيء الرسول بذلك، وما تميل به من كل صلاة يسعين فيستفاد منه أنه يعتقد أن المصاعف تسع أصل الطاعة وأعداد العباد، وهو كفر، ومن قبله صل فقال لا أصلي بأمره كفر، وفيه بحث ظاهر نعم في سحنة لا أصلي من غير قوله بأمره. وهو أظهر في كونه كفر لأنه كالمعارض لأمر الله سبحانه حيث أمره صاحبه بالمعروف، أو لم يره فرضا كفر أيضا، وهذا واضح جدًا، وقال مصبي الناس لأجل كفر لأجل يعتقد أن الصلاة المكتوبة قرص كفاية، أو أورد به استهواء أو سحرية، وفي فوز السحاة، أو فإن لا أصلي لأنه لا روجه له ولا رد يعني كفر لأنه اعتقد أنها لا تحب إلا عيم من به روجه أو ولد، أو أورد المعارضة مع الرب والمناقضة في مقدسة معه سبحانه، وفي الظهيرية أو قال كم من هذه الصلاة فإنه صاف صدري منها، أو مل أي حصل الملافة منها، فإنه كفر بالاعتراض على فرضة كمية هذه الصلاة في أكثر الأوقات

وقال في الجواهر، أو قال. شعت منها، أو كرهتها، أو قال. من يقرر على تمشية الأمر، أو على إحراجه يعني كفر، فإنه يدل على أنه يعتقد أن الله تعالى كلفه فوق طاقتة، وقد قال الله تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا لَأَوْسَعَهَا﴾^(١)، أو قال أصير إلى محي شهر رمضان يعني أنه يكفر على اعتقاد عدم فرضة الصلاة في غيره، أو لرغمه أن الصلاة في سدد عنها في غيره، أو قال العقلاء لا بدخول في أمر لا يدرود على أن لا يصوه إذ فيه ما سبر من اعتقاد التكليف فوق الطاقة، أو قال يعني لا أدخل الابتلاء يعني كفر فإنه علة الطاعة ابتلاء مع أن المعصية هي الابتلاء في البلاء، ولما كان الشلبي رحمه الله تعالى إذ رأى أحدًا من أرباب الدنيا قال اللهم إني أسألك العافية، ورد كذا مجموع انتكيس بالطاعة هو الابتلاء بمعنى الاحتار والامتحان ليكرم المرء أو يهين، أو قال لم ي أي لم يفعل هذه النطالة والتعطين، أو قال إنها شديدة الشقة أو شديدة الصعوبة علي يعني كفر لأن سعية لطافة عطيلًا ونطاله كفر بلا شبهة، وأما قويه: شديدة شقالة، أو شديدة الصعوبة علي فلا وجه لكفره، لا أن يحمل على أنه أراد الاعتراض على الله سبحانه، أو عطف أنه كلف فوق الطوق، أو

اعترف بما قاله سبحانه: ﴿وإنها لكبيرة إلا على الحاشمين﴾^(١). أي المؤمنين حقاً بقوله ﴿الذس يظنون أنهم ملأؤر ربهم وأنهم إليه راجعون﴾^(٢). وفي المحيط، أو قال: من يقدر على أن يبتغ هذا الأمر إلى نهايته يعني كفر ووجهه ما تقدم، أو قال من أصلي ووالدي كلاهما قد مات، أو قد لا أصلي ووالدي حيان بعد سم يمت منهما واحد يعني كفر حيث على وجوب الصلاة وأدائها على وجودهما أو على عدمهما، أو قال للأمر ما زدت، أو ما ربحت من صلاتك يعني كفر، لأنه اعتقد أن الصلاة لا تزيد في الأجر، ولا يكون في سحارها ربح في الأمر، أو قال الصلاة وتركها وحده كفر في الرجوع إليها، وقد تقدم وجوب جميعها إلا الأخير فإنه عند أن اطاعة ولمعصية حكمها واحد في الشريعة، ولحقيقة، وقد قال الله تعالى ﴿أم حسب الذين اجترحوا﴾ أي اكسبوا ﴿المستات﴾ تجعلهم كالأذنين آمنوا وخبروا الضالاجاب سواء مخلفهم ومماثلهم سوء ما ينكحون^(٣) وفي جواهر الفقه من جحد فرضاً مجمعة عليه كالصلاة والصوم والزكاة والعس من الجناية كفر

قلت وفي معناه من أنكر حرمه محرم مجمع عليه كشرب الخمر والربا، وقتل النفس، وأكل من نلتهم والربا، ثم قال وقد قال بعد شهر من إسلامه فصاعداً في ديرنا أي ديار الإسلام إذ مثل عن خمس صلوات، أو عن زكاة يقان لا أعسم أنها فربصه كفر، قلت: هذا في الصلاة ظاهر، وأما في الزكاة مسعن بحث إلا إذا كان ممن تجب عليه الزكاة، ولو قيل بماسق مسن حتى تعد خلاوة الإيمان، فقال لا أصلي حتى أجد خلاوة الشرك كفر يعني حيث رجح خلاوة المعصية على خلاوة الطاعة. وسرى بينهما، ولو قال: لو أمرني الله بأكثر من خمس صلوات، أو بأكثر من صوم شهر رمضان أو بأكثر من ربع العشر في الزكاة لم أفعل يعني كفر، ووجهه ما تقدم.

وفي صور استجاء أو قال ما أحسن أو ما أطيب أمراً لا بصلي كفر، يعني لاستحسان المعصية ومتركها، وفي الفتاوى الصغرى ولحومهم، ومن صلى مع الإمام جماعة بغير طهارة عمدًا كفر، وجهه أن فيه الجماعة مع الإمام لا يظهر وجهه، ثم الصلاة بغير طهارة معصية فلا ينبغي أن يقال بكفره إلا إذا استحلها، وكذا قوبها، ومن صلى

(١) البقرة: ٤٥

(٢) المائدة: ٢٦

(٣) الحجاثية ٢١

إلى غير القبلة عمدًا كفر إلا أن يحصل على ما إذا اعتضد جوارحه، أو فعلها استهراة، قال
 وكذا من تحول عن جهة التحري وصلى عمدًا كفر بعني لأن جهة التحوي غث حكمه
 حكم القبلة بغيره، وفيه ما تقدم مع زيادة الشبهة، وهي التنبه من سجد أو صلى مُحييًا
 رياء كفر به إن قبل لرياء يفيد أنه إن صلى حياة لا يكفر وأما إذا جمع بين الرياء وترك
 الطهارة، نكاهه غلط لمحض، ومع هذا لا يخلو عن الشبهة لا سيما في السجدة المفردة
 حيث يتوهم كثيرون أنها تجوز من غير طهارة، وربما يسجدون لغير الله واحتملوا في
 كفر،

وأما قوله ومن ترك صلاة تهوّن في استحضاد لا تكاسلاً فقد كفر. أقول وهو
 أحد ما ريلت قوله عنه الصلاة والسلام (من ترك صلاة متعمداً فقد كفر)^(١)

وفي المحض من صلى إلى غير القبلة معتقداً هراق ذلك القصد أي ولو وافقه
 قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر كالمستحب فيه إشارة إلى أن يكون مستحباً
 كالمستحب، وبه أحد القصة أبو النيث يعني أفتى به، وكذا إذا صلى بغير طهارة، أو مع
 الشك - الشكس يعني مع القدره على الثوب الظاهر كفر يعني إذا استحسن وإلا فلا شك إنها
 معصية وبه كونه ترك تلك الصلاة وبمحدودة كها لا يكفر

وهي الآية بصوت الصلاة ويقصدها حمنة ويقول لمن نعم من عليه إن كل غريم
 يجب أداء مديونه حقوقه حمنة واحدة يعني كفر حيث سئى العبادة غرامة، ووصف
 الكريم بنعت الغريم، أو قال لم أغسل رأسي لصد أو ما غسب رأسي بصلاة، أو ما
 غسب لصلاة رأسي، وفيه أن مؤداهما واحد وكونه كفراً لا يظهر إلا إذا فيه استهراة
 بالصلاة وهذا معنى، أو قد إن الصلاة لبس بشيء، وأم قوله إذا هي عيم مؤادة
 فلا يظهر وجهه بخلاف قوله أو خفف بها لأدصر، فإنه لا يشك أنه قال ذلك إهانة
 لها، فهذا كنه كفر أي على ما قرأناه.

(١) رواه الطبراني في الأوسط كما في المجموع ٢٩٥/١ من حديث أنس بن مالك قال السلمي ورواه
 مؤثرون، ولا محمد بن أبي دور قاضي سمجد من رجمه وقد ذكر بن حبان في الثقات محمد بن
 أبي داود التميمي فلا أدري هو عد أم لا هـ

فصل في العلم والعلماء

وفي الخلاصة من بعض عالما من غير سب ظاهر حيف عليه الكفر، قلت الطاهر أن يكفر لأنه إذا أغضى العالم من غير سب ذيوي، أو أحروي فيكون منصفه لعدم الشريعة، ولا ثبت في كفر من أنكره فصلا عن منصفه وفي الظهيرية من قال لفقير أحد شاربه ما أعجب تحت أو أشد من حق الشرب ولف طرق العمامة تحت الدفن يكفر لأنه مستخفاف بالعلماء يعني وهو مستلزم لاء تحفاف لأنبياء عليهم السلام، لأن العلماء ورثة الأنبياء عليهم السلام، وقص الشارب من منس الأنبياء عليهم السلام فتصحيحه كفر بلا اختلاف بين العلماء

وفي الخلاصة من قال قصصت شريك وألقت العمامة على العاتق استخفافا يعني معلما أو يعلمه فذلك كفر، أو قال ما أفصح مرة قص الشرب ولف طرق العمامة على العنق كذا في الخلاصة للحميدي وفيه إن إعادته لتأكيد

وفي المحيط من جلس على مكان مرتفع والناس حوله يسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالوسائد أي مثلاً وهم يصيحون كفروا جميعاً أي لاستخفافهم بانشرع، وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع،

يقول عن الأستاذ نجم الدين الكاشي بسموه أن من شبه بالمعلم من وجهه لسحرية وأحد الحشبه وشرب الصبيان كفر يعني لأن معلّم لقراء من جملة علماء الشريعة والاستهزاء به وبمعلمه يكون كفراً.

وفي الظهيرية وهو جلس مجلس الشرب على مكان مرتفع وذكر معاصك يستهزء بالمذكر لمصحك وصحكوا كفروا جميعاً يعني لأن المذكر وعظ وهو من جملة العلماء وخليفة الأنبياء عليهم السلام.

وفي الخلاصة من رجع من مجلس العلم فقال آخر رجع هذا من الكيبه كفر يعني لأنه جعل موضع الشريعة ومقر الإيمان مكان الكفر والكفران

وفي الظهيرية من قبله من ذهب أو اذهب إلى مجلس العلم فقال من يقدر على الاتين بعد بقولك، أو قال، ما لي ومجلس العلم يعني كفر أما المسألة الأولى فلما تقدم من أنه ينزّم من قوله مكيب ما لا يضاف في الشريعة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا

يُكَافَأُ اللَّهُ مَنْ لَا وَسْعَهُ^(١) وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فَمَحْمُودَةٌ عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ بِهِ أَيُّ حَاجَةٍ لِي إِلَى مَجْلِسِ الْعُلَمَاءِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَ بِهِ أَيُّ مَسْأَلَةٍ لِي وَلِلذَلِكَ الْمَجْلِسِ.

وَمِنْ الْحَوَائِرِ، أَوْ قُلْ، مَنْ يَقْنَرُ عِلْمَ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا أَمَرَ الْعُلَمَاءُ بِهِ كَقَرِّ أَيِّ لَأَنَّهُ يَمُرُّ بِهِ إِمَّا تَكْثِيرًا مَا لَا يُطَاقُ، أَوْ كَقَرِّ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَهُوَ كَقَرِّ، وَمِنْ السُّمَةِ مَنْ قَالَهُ لَا تَدْعُ إِلَى مَجْلِسٍ لَعَنَ فِيهِ دَهَيْتَ، إِلَيْهِ تَطْلُبُ أَوْ تَحْرِمُ امْرَأَتُكَ مِمَّا رُحِّقَ أَوْ حُدِّدَ كَقَرِّ

وَمِنْ الْقَتَوِيِّ الْقَصِيرِ مَنْ قَالَ لِأَيِّ شَيْءٍ أَعْرَفَ الْعِلْمَ كَقَرِّ يَعْنِي حَيْثُ اسْتَحْفَ الْعِلْمَ، أَوْ عَتَقَهُ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ إِلَى الْعِلْمِ، أَوْ قَالَ: قَضَعَهُ لِيُرِيدَ حَيْثُ مِنَ الْعِلْمِ كَقَرِّ وَوَجْهَهُ صَاحِرٌ

وَمِنْ الْمُهَيِّرَةِ وَمَنْ يَبِينُ وَجْهًا شَرْعًا هَذَا خَصْمُهُ هَذَا كَرِوْنِ الرَّجُلِ عَالِمًا أَوْ دَالٍ لَا نَعْمَلُ مَعِي عَالِمًا لِأَنَّهُ لَا يَنْصَدُ عِنْدِي أَيُّ لَا يَجُوزُ وَلَا يَمْضِي عَلَيْهِ الْكُفْرُ.

وَمِنْ الْخِلَاصَةِ أَوْ قُلْ حَادٍ بِصُلُوحٍ لِي مَحْدِسِ الْعِلْمِ وَوَجْهَهُ: نَعْدَمُ أَوْ أَقْنَى الْقَتَوِيِّ عَلَى الْأَرْضِ أَيُّ إِهْنَانِهِ كَمَا تُشِيرُ إِلَيْهِ عَادَةُ الْإِلْقَاءِ، أَوْ قَالَ: هَذَا الشَّرْعُ هَذَا كَقَرِّ

وَمِنْ الْمَحْظُوطِ مَنْ هَذَا إِذَا أَعْرَفَ الصَّلَاةَ وَالْعِلَاقَ، أَوْ قَالَ لَا أَعْرَفُ الطَّلَاقَ وَالْعِلَاقَ يَسْعِي أَنْ تَكُونَ وَالِدَةُ الْوَلَدِ فِي الْبَيْتِ يَعْنِي سِوَاهُ يَفْعُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا، يَكْفُرُ أَيُّ لَأَسْمَاءُ الْحِلَالِ وَالْحَرَمِ عَنْهُ، وَلَوْ قَالَتْ اللَّعْنَةُ، أَوْ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الرُّوحِ الْعَالَمِ كَقَرِّ، أَيُّ لَا بَلْ لَعَنَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ وَأَهَانَتْ الشَّرِيعَةَ، وَمَنْ قَالَ لِعَالِمٍ عَوِيذُ أَوْ يَعْلُوِي عِيُوِي أَيُّ مَصِيبَةِ التَّصْمِيمِ فِيهِمْ لِلتَّحْقِيرِ كَمَا يُقَدِّمُ بِقَوْلِهِ قَاصِدًا بِهِ الْأَسْتَحْضَافَ كَقَرِّ، وَأَمْرٌ لِإِمَامِهِ الْفَعْلِي^(٢) يَفْتَنُ مَنْ قَالَ بَغْيِيهِ تَرْكُ كِتَابِهِ وَدَهَبَ تَرْكُ الْمَشَارِ هَذَا وَدَهَبَتْ كَقَرِّ، أَيُّ لِأَنَّهُ شَبَّهَ بَعْلِيمَ عَبْدِ الشَّرِيعَةِ وَبَعْلَمَهُ بِصُنْعَةِ الْحَرَفَةِ وَالْأَلَةِ بِالْأَلَةِ وَقَبْدًا بِعِلْمِ الشَّرِيعَةِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْكِتَابُ فِي الْمَنْطِقِ وَبَحْرِهِ لَا يَكُونُ كَقَرِّ لِأَنَّهُ يَجُودُ إِهْنَانُهُ فِي الشَّرِيعَةِ أَيْضًا حَتَّى أَقْنَى بَعْضُ الْمُحَنِّفَةِ، وَكَذَا بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ بِجَوَازِ الْأَسْتَحْضَافِ إِذَا كَانَ حَائِثًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ الْإِنْفَاقِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْأَسْتَحْضَافِ بِالْوَرَقِ الْأَبْيَضِ الْحَالِي عَنْ الْكُتُبَةِ

(١) الْقُرَّةُ ٢٨٦

(٢) الْفَعْلِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَصْلِ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَ إِلَيْهِ أُمَّةُ الْبِلَادِ، وَكَتَبَ الْقَتَوِيُّ مَسْحُودَهُ بِهَذَا، تَوَفَّى سَنَةَ ٣٨١ هـ.

وهي المحببة ذكر أن فيها وضع كتابه في ذلك وذهب ثم مر على ذلك الدكان، فقال صاحب الدكان: هنا بيت البشير نقل الفقيه عنك كتاب لا مشار فقال صاحب الدكان: البحار يلبسها يفصح الحنبلي، وأنتم مقصرون به خلق الناس، أو قال حتى الناس فشكى الفقيه إلى الإمام الفصلي يعني الشيخ محمد بن الفضل فأمر بعقل ذلك الرجل لأنه كثر باستخدام كتاب الفقه في التهمة من أهان الشريعة أو المسائل التي لا بد منها كثر ومن صحك من المصنف كثر.

ومن قال لا أعرف الحلال والحرام كثر يعني إذا أراد به عدم المروق في الاستعانة، أو اعتقاد الاستحلال بخلاف الاعتراف بأنه من الجهال وفي المحط من قال لعفيه يذكر شيئاً من العلم أو يروي حديثاً صحيحاً أي ثابته لا موضوعاً هذا ليس شيء، أو قال لأي أمر يصلح هذا تكلام يعني أن يكون الدرهم أي يوجد لأن سعره وحرمته سوم للدرهم لا للعلم كثر لأنه معارضة لعونه تعالى ﴿وَلَدَيْهِ الْعِزَّةُ وَلِلرُّسُلِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) وقوله سبحانه ﴿وَكُنْهَ اللَّهُ فِي الْغَيْبِ﴾^(٢) ومن قال لمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر كثر، أعرف العلم، أو لماذا أعرف الله إني وضعت نفسي للجحيم، أو قال أعددت نفسي للجحيم، أو قال، وضعت أو ألقيت وبسادي أو مرفقي أو محدثي في الجحيم كثر أي لأنه أهان الشريعة، أو أيسر من الرحمة، فكلامه كثر

وهي الظاهرية من ذلك لا يساوي درهم من لا درهم له كثر أي معصوم بغيره انعام والصالح والمؤمن وغيرهم لكن به أن يقول ما أردت به إلا أرباب الدنيا عند أهلها فلا يكفر، ومن قال لا أشتغل بالعلم في آخر عمري لأنه من العهد إلى الحد أي كفر، ووجهه غير ظاهر، لا، أن أراد به الاستعانة من علوم الشريعة بالكلية، لأن منها بعض امرء من العبيية، ومن قال يعابد مهلاً أو حدى حتى لا نتجاوز الجنة، أو لا تقع وراء الجنة أي زيادة لعددة وعبادة كثر أي لاستهوائه، وفي الخواهر من قال، لو كان فلان قبلة، أو جهة القسمة لم أتوجه إليه كثر، لأنه صدر كبريس حيث امتنع عن السجود لأدم عليه السلام حين جعل كالقملة، ومن قال رجل صالح لقارئك هدي كلفاء الخير يُخاف عليه الكفر يعني إذا لم يكن بينه وبينه محاسبة دينية أو دنيوية، ومن قال لا خير أذهب معي إلى الشرع، فقال لا خير لا أذهب حتى تأتي بالبيدق أي المحضر كثر لأنه عائد

(١) المانقود ٨

(٢) التوبة، ٤٠.

انشرع يعني إذا كان يداؤه ومعلّله معانده الشرع بحلال ما إذا أراد دفعه في الحمة عن
 انحصار أو قصد أنه يصحح بدعوى يستحق المطالبة إذا تعلّق أو لأن انقاضي ربه لا
 يكون جالت في المحكمة، فإنه لا يكفر في هذه الأحوال كلها، وفي المحيط ولو قال لي
 انقاضي أي اذهب معي إلى انقاضي فقال لا أذهب يعني لا يكفر لما سبق وجهه،
 ولأن الامتناع عن الذهاب إلى انقاضي لا يؤجّب الامتناع عن الذهاب إلى الشرع إذا رغب
 يكون القاضي لا يحكم بالشرع، وليس كما يروعه البهلة من قضاء الرمان حيث لا
 يعرفون في القضية بين مكان ومكان، ومن قال أي في جوابه لمدد أعرف الشرع، أو
 قال عدي مقمعه ماذا أصنع بالشرع؟ كهر، ومن قال بالشرع وأمثاله لا يبيد ولا ينفذ
 عدي كهر، وفي لظهيره لو قال أين كان الشرع وأمثاله حين حدث منهم؟ كهر يعني
 إذا عد الشرع بحلال ما إذا أراد توبيخه بذلك حين أحدث ما طلست إلى الشرع وحين
 أطلقك فما يعطيك إلا انقصاء فليس هذا من باب الوفاء، وفي المحيط من ذكره عبده
 انشرع فتجشأ أي عمدًا أو تكلفًا أو صوت صوّ، دريها أي بقدرًا أو تكرّرها أو قال هذا
 انشر كهر أي حيث شته الشرع بالأمر المكرره في الطبع

حكّي أن في زمن المأمون الخليفة قيل وحدث عن جائك فأجاب فقال يلزمه
 عصاة عواء أي حارة شدة رعباء فسمع المأمون ذلك فأمر بصوت عنق المصحح حتى
 مات، وقال هذا أسهر بحكم الشرع والاستهزاء بحكم من أحكام الشرع كهر، وحكي
 أن الأمير الكبير تيمور دات يوم مل وانقبض ولم يحب أحدًا فيما سأل فدخل ضحكته
 فأحد يقول مصاحبة دخل عني قاضي مدة كذا وأخذ في شهور رمضان، فقال يا حاكم
 انشرع! فلا أكل صوم رمضان، ولي فيها شهود، فقال ذلك القاضي ليت حور يأكل
 الصلاة لحلص مهبط بصحبت الأمير، فقال للأمير أم وجنتم مصحكتا سوى أمر الديار،
 فأمر بضربه حتى أنحنه فرحم الله من عظم دين الإسلام

* * *

فصل في الكفر صريحًا وكناية

وفي المحيط رجل قال: أنا مؤمن إن شاء الله من غير تأويل كفر، أي لأنه ترقد في إيمانه عند نفسه بخلاف ما إذا أراد أنا مؤمن إن نعلقت مشيئته بتحقيق إيماني عنده... ولو قال لا أدري هل أخرج من الدنيا مؤمن أو لا، لا يكفر أي لأنه لا يعلم العيب، لا الله، فهو قد: أي أدري هل أخرج من الدنيا مؤمنًا أو كافرًا يكفر أيضًا، وهي الظهيرية قال الإمام الغضائري رحمه الله: لا يسعى لرجل أن يستشي في إيمانه فلا يهرب أنا مؤمن إن شاء الله لأنه مأمور بتحقيق الإيمان أي وهو بالتصديق والإقرار والاستثناء بضائه أي بتقصه ماهرًا، ولأنه مسؤول عن الحان فلا وجه للحوط عن الاستعجال، وهذا معنى قوله قال الله تعالى ﴿قُولُوا آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(١)، من غير استثناء، وقال الله تعالى خبر عن إبراهيم الحنبل عليه الصلاة والسلام بلى من غير استثناء حين قال أو لم تؤمن؟.

وقد ذكر السج عبد الله السدي في كتاب الكشف في مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن موسى بن أبي بكر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أخرج منه أنذبح فمر رجلا فقال له: «أؤمن أنت؟» فقال: نعم إن شاء الله، فقال ابن عمر رضي الله عنهما: لا يذبح مكّي من شئت في إيمانه، ثم مر آخر فقال له: «أؤمن أنت؟» فقال: نعم ولم يستثن في إيمانه فأمره بذبح نفسه، فلم يجعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من يستثنى في إيمانه مؤمنًا انتهى ولا يحتمل أن ابن عمر راعى لأحوط في القضية إذ أجمع السلف والخلف على أنه لا يخرج من الإيمان باستثناءه لا إذا كان مترددًا في تصديقه وسمائه كتب بدل عليه قوله، وفي المحيط قد صرح عن بعض السلف أنهم كانوا يستثنون في إيمانهم والعذر عنهم أنهم ما كانوا يستثنون لشكهم في إيمانهم، بل يستثنون لما جاء في صفة المؤمن في الأخبار كقوله العمري من آمن من شيء، وكقوله عليه الصلاة والسلام «المؤمن من آمن بالله ورسوله، وكقوله عليه الصلاة والسلام «المؤمن من آمن بالله ورسوله، وكقوله عليه الصلاة والسلام «المؤمن من آمن بالله ورسوله»^(٢)، أي جيمع، وكقوله عليه الصلاة والسلام «المؤمن من آمن بالله ورسوله»^(٣).

(١) القر. ١٣٦

(٢) روى بنحو البربر كما في كشف الأستار ٢٠٣١ من حديث أبي هريرة ولعله «لا يؤمن عبد حتى يأمن جاره بولائه» وقال الهيثمي في المسجع ٧٥/٨ روى البراء وفيه محمد بن كثير وهو ضعيف جدًا

(٣) ذكره ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ١٤٦/٣ ولم أجده مستنًا

احتج عليه كد وكد حصيداً^(١) فَمَنْ سَنَشَى مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ لِيُؤْمِنَا سَنَشَى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِهِ لَا أَنَّهُ يَشْكُ فِي إِيْمَانِهِ أَنْتَهَى وَعَاصِدُهُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ رَاجِعٌ إِلَى كَدِّهِ إِيْمَانُهُ وَجَمْعُهُ إِيْحْسَانُهُ لَا إِيْسَ تَصْدِيقُهُ فِي جَانِهِ، أَوْ إِقَارُهُ بِلِسَانِهِ، وَقَدْ سَقَى تَحْقِيقَ الْبَحْثِ مَعَ بَرَهَانِهِ، وَفِي الْخِلَاصَةِ كَافِرٌ قَالَ بِمُسْلِمٍ: اعْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، فَقَالَ: أَهْجَبْ إِلَى فَلَانٍ الْعَالِمِ كُفْرًا لَأَنَّهُ رَضِيَ بِدَعَايِهِ فِي الْكُفْرِ إِلَى حَسِّ مَلَارِمِ الْعَالِمِ وَلَعَانِهِ أَوْ سَحَابِهِ يَحْتَقِنُ الْإِيْمَانَ لَمَحَرِّهِ إِقْرَرَهُ بِكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، فَوَيْلٌ لِلْإِيْمَانِ لِإِجْمَاعِي صَحِيحٍ جَمَاعَةً

وَقَالَ أَبُو الْوَيْثِ: إِنْ بَعَثَهُ إِلَى هَانِمٍ لَا يَكْفُرُ لِأَنَّ الْعَالِمَ رَضِيَ بِتُخْسِنَ مَ لَا يُخْسِنُ الْمَحَرِّ، فَلَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِكُفْرِهِ سَاعَةً بَلْ كَانَ رَاضِيًا بِإِسْلَامِهِ تَمَّ وَأَكْمَلَ

وَفِي الْجَوَاهِرِ مِنْ قِيلَ لَهُ: مَا الْإِيْمَانُ؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي كُفْرًا، وَهَهُنَا حُثٌّ بِدَ يَحْتَمِلُ السُّؤَالَ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيْمَانِ وَحَدِّهِ، وَعَنِ الْإِجْمَاعِي وَالتَّعْقِيبِي وَلَيْسَ كُنْ وَاحِدٌ يَعْلَمُ التَّعْقِيبِي بَلْ وَلَا حُدُّهُ الْجَمَاعُ الْمَدْبُوعُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَحَابُهُ بِقَوْلِهِ لَسَيِّدُ حَلْفِهِ ﴿وَمَا كُنْتُ تَذَرِي مَا الْكُفْرُ وَلَا الْإِيْمَانُ﴾^(٢) الْآيَةُ، فَمَعَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ كَدٌّ مُؤْمِنًا، نَعَمْ لَوْ فِينِ لَهُ أُمُومٌ تُبْ، أَوْ قَدْ صَقَّ بَقْلُهُ وَشَهِدَ بِلِسَانِهِ (أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) بِجَوْرِ قَتْلِهِ قَتْلًا: لَا أَدْرِي بِكُفْرِهِ تَمَّ

وَمَنْ قَالَ لِشَرِيهِ الْإِسْلَامَ لَا أَدْرِي حَقِيقَتَهُ، أَوْ أَهْجَبَ إِلَى عَدَمٍ أَوْ إِلَى فَلَانٍ يَحَرِّصُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ أَوْ أَصْبَرَ إِلَى أَحَرِّ الْمَجْلِسِ كُفْرًا، يَمْسِي فِي الصُّورِ كُنْهَا، أَمَّا فِي الصُّورَةِ الْأُخْرَى فَالْكُفْرُ ظَهَرَ، وَأَمَّا فِيمَا قَبْلَهُ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَفِي الظَّهْرِ كُفْرًا قَالَ لَعَسَ إِنْ عَرَضَ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، فَقَالَ: لَا أَدْرِي حَقِيقَتَهُ كُفْرًا، لِأَنَّ الرِّضَاءَ بِكُفْرِهِ بِهَذِهِ كُفْرًا، وَفِي أَنَّ الرِّضَاءَ بِكُفْرِهِ غَيْرُهُ أَيْضًا كُفْرًا، لِأَنَّهُ فِيمَا أَسْأَلُ مِنْهُ عَلَى مَا سَيَأْتِي، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَيَّ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَا أَدْرِي حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ وَأُرَادَ بَعَثُهُ بِالْوَجْهِ الْإِثْمَامِ هَلْ يَكْفُرُ أَمْ لَا؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ كَمَا سَقَى عَلَيْهِ الْكَلَامَ، وَقَالَ: وَفِي مَوْجِعِ أَحَرِّ مِنَ الظَّهْرِ الرِّضَاءُ بِالْكُفْرِ كُفْرًا عِنْدَ الْحَمْدِيِّ، وَفِي أَنَّ السَّأَلَ إِذَا كَانَ مُحْتَقِقًا فَيُحَلَّى لَا يَجُوزُ نَكْفَرُ مُسْلِمًا بِهِ، وَفِي الْحَارِيِّ مِنْ قِيلَ لَهُ: أَمْعُوفٌ لِتَوْحِيدِهِ وَعَدَهُ بِوَيْثٍ مُوَحَّدٍ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: لَا وَلَا، وَجَبَ لِنَكْفَرِهِ أَصْلًا

(١) لَعَلَّ الْمَصْنُوعَ سَاقَهُ يَلْتَمِصُ وَيَلْطَمُ أَصْبَحَ

(٢) الشُّورَى ٥٢

وفي المحيط من قال لا أدري صفة لإسلام فهو كافر، وقال شمس الأنعة الحلواني فهذا رجل لا دين له ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح، وأولاده أولاد الرد، وفيه أن الرجل إذا صدق بجهانه وأثر بلمنانه فهو مسلم بالإجماع وعدم علمه بصفة الإسلام بعد اتصافه به لا تخرجه عن الإسلام من غير تراخ، ومظهره من أكل شئاً ولم يعرف اسمه ووصفه، وكذا إذا صلى وصام بشرائطهما وأركانهم ولم يعرف تفصيلهما، وقال لا أدري عند سؤاله عنهما، فإنه لا يكفر، ولا فلا يبقى مؤمن في الدنيا إلا قليل ممن يعرف علم الكلام، وفيه حرج على أهل الإسلام فمثل هذا السؤال معصية للجهال، وقد نهى النبي ﷺ عن الأغلوطات^(١).

ثم قوله وأولاده أولاد الرد ليس على إطلاقه لأن أولاده قبل هذا السؤال منه لا شك أنهم أولاد الحلال، وإنما للكلام فيما بعد السؤال إن لم يقع منه ما يكون بنية ودخول إلى الإسلام على تقدير فرص كرهه عند العلماء الأعلام، ثم إذا صغيرة نصرانية تحب مسلم كمن غير معروفة ولا محبوبة وهي لا تعرف ديناً من الأديان تبين من زوجها، وفيه أنها إذا كانت حاققة فلا شك أنها مقلدة لأمانتها وأمانتها، أو لأهل بلدتها أو قريتها كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام «كل من يولد على فطرة الإسلام فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» على أنها يوم كانت النصرانية ثابتة لها بالتبعية ما بان من زوجها فكيف إذا كانت على الفطرة الأصيلة من غير تبين وتدنس بالنصرانية، ثم قال وكذا صغيرة المسلمة إذا بلغت حافله وهي لا تعرف الإسلام ولا تصفه باست من زوجها، وفيه ما سبق من أنه لا يلزم معرفه حكم الإسلام ولا وصفه تفصيلاً ورجحاً في تحقيق إيمانها، بل يكفيها التصديق والإقرار مع أنه إذا منّلت من أن من أسلم هل يحرم دمه وماله فتقول لا، فلا شك في إيمانها ومعرفتها بحكم الإسلام إلا أنها حاملة بصور الكلام، وهو لا يضرها في مقام المرام

ثم قال لأنهما جاهلتان ليست لهما ملّة مخصوصة وهي شرط النكاح ابتداءً وبقاءً، وفيه أن كونهما جاهلتين بتفاصيل الأحكام مسلم، أما في أسئلة المحصوصة عنهما فممدوح لأن ست النصرانية إذا قيل لها أنت على أي ملّة لا شك أنها تقول على ملّة النصرانية، فكذا إذا قيل للمسلمة الكبيرة أنت على أي ملّة فلا يريه أنها تقول على ملّة الإسلام

(١) تقدم تخرجه فيما سبق

نعم! ولو قيل لهما: على أي مئة أنتما ففانتما، ما نحن على مئة أو لا ندرى على أي مئة بكفرهما ظاهر، ثم قد، ومحمد رحمه الله سمي هذه في الكتب مرتدة لأن حكم بإسلامهما بالشعبي، ولأن بكفرهما لفقد الشعبي ومعرفة دين فكأنهما مرتدان. أقول قوله ومعرفة دين عطف على الشعبي، والمعنى لفقد معرفة دين، وهذا تقدم أنهما إذا كانا لم يعرفا ديناً من الأديان لم يكونا من أهل الإيمان، وهذا الكلام في تصويره وتحققه في حقهما.

إنما قال فكأنهما مرتدان لأن الارتداد فرع الإيمان السابق وهو مفقود منهما على ما تصور لهما، وهذه مسألة كثيرة الفروع في هذا الرمان خصوصاً في بعض البلدان يصدر من قصص أسوأ حيث تقع المرأة مطلقاً بالثلاث مع أهل دينه قاربه القران مصيبة في كل لأدمان وصائمة في شهر رمضان، فيقول لها القاضي ما حكم الإسلام؟ فهي لجهنم بمراتب الكلام تقول لا أدري فيحكم بكفرها وببطلان نكاحها لأول ويوجد لها النكاح الثاني، وربما بكفر القاضي بهذا الفعل الشعبي حيث رضي بهذا الكفر لتدبير، فإن مسكينة لو وصفت لها المسألة ونسبت لها القضية لأنت بالحجاب الصواب فإن ديانتها أقوى من قصة هذا الرمان من جميع الأبواب، وإنما يتوسط بمثل هذه الأفعال إلى الرشوة المحرمة في جميع الأقوال والأفعال في المطلق بالثلاث يقول سعيد بن المسيب رضي الله عنه أركب من قبح هذه لأحوال، ثم نظر إلى الشيطان العوسوس لروح المتدلس أنه رضي بكفر امرأته وتصحيح طاعانها وما يترتب عليه من أن جماعة لها كان حرقاً عليه وأمثالها ويستكف عن العمل بقوله تعالى ﴿إِنْ عُدَّتْهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَكْفِيَ نَوْجًا عَبْرَةً﴾^(١) ويقول عليه الصلاة والسلام «حتى تدوق عسيلته ويدوق عسيلتك»^(٢)، إنما أظنيت في هذا الكلام لأنه موضح رآة الأقدام ولمرة الإقدام

(١) البقرة ٢٢٠.

(٢) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٢٦٣٩ و٥٢٦٠، ومسلم ٤٣٣ ج ١١ و١١٢، وأبو دارود ٢٣٩، وترمذي ١١١٨، والسنائي ٩٢/٦، وابن ماجه ٩٣٢، وأحمد ٣٤/٦ و٣٧، وإندارمي ١٦٦/١٦٦، وبيهقي ٣٧٣/٧ و٣٧٤، والبخاري ١٤٣٧، وأبو يعلى ١٤٢٣ كلهم من حديث عائشة

فإن الترمذي حديث عائشة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً، وتزوجت زوجاً غيره، علمها من أن يدخل بها، أنها لا تحل للزوج الأول إذا لم يكن جميع الزوج الآخر.

لما فيه مصرة عظيمة في دين الإسلام ثم قوله وهي شرط الكساح ابتداءً بها هو على تقدير صحة سلام بروج ولا فإذا كان من قبلها في مقدم الجهل فلا شك في صحة نكاحهما أو لا، كما هي أكمة الكفر ابتداءً، وفيه نسيه على أن لو جت كان على القاضي المكفر للمرة أن يستوصف الرجل أيضاً، فرد أن مثله فيحكم مكفره وبطلان عاقاته في جميع عمره، ثم يعرض الإسلام عليهما فيشهدن ويعلمنا أحكام الإسلام، ثم يعقد بينهما عند المرام

ويؤيد بحثي هذا لتمام ما حققه الإمام بن لتمام رحمه الله في كلامهم قالوا شري حرة، أو بروج امرأة فاستصمها صفة الإسلام فلم تعرفه لا يكون مسلمة حيث قال المرد من عدم المعرفة لمر ما يظهر من التوقف في جواب ما الإيمان، وما للإسلام، كما يكون في بعض المواقف لقصورهم في التعبير، بل في قيام الجهل بذلك بالاصل مثلاً بأن البحث هل يوجد أو لا، وأن إرسال الرأس وإبرل أنكتب عليهم كان أو لا، فإنه يكون في اعتقاد طرف لأثبات لا الجهل البسيط، كمن شئ من ذلك، فقال لا حرة، ونقل ما يكون ذلك لمن شئ في دين الإسلام انتهى

وهو غاية المقصود في نقل المرام، ثم رأيت في المصنوعات^(١) نقلاً عن محمد بن الحسن في الجامع الكبير مسألة بدل على ما ذكرنا وهي أن المرأة إذا لم تعرف صفة الإيمان والإسلام، قال محمد يفرق بينها وبين زوجها، ويان ذلك أنه إذا وصف للإيمان والإسلام والدن بين يديها، فلو قالت هكذا، امتت وصدقت فإنها تحرج عن حد التقليد، ويحو نكاحها، ولو قالت لا أدري أو قلت ما عرفت لا يجوز نكاحها انتهى كلامه. وهي المصنوعات لو أفنى لامرأة بالكفر حين نبي من زوجها فقد كفر قبلها ونجر للمرأة على الإسلام، وتصرحت حمسة وسعين سوطاً، وليس لها أن تتزوج، لا بروجها الأول، هكذا قال أبو بكر رحمه الله، وكان أبو جعفر رحمه الله يفتي بها رياحاً بهما انتهى

وقد بعضهم إن دنتها لا تؤثر في إفساد نكاح، ولا يؤمر لزوح بتحديد الكساح حسب هذا الباب عليهم، وعاقبة عدمه نحاري يقولون كرهه يعمل في إفساد النكاح،

(١) هو جامع المصنوعات والمشكلات ويقال به المصنوعات أيضاً، وهو من شروح محضر القدوري

كما ذكره صاحب كنز اللطائف ٥٧٤/١ ولم يذكر اسم مؤلفه.

لكفر، جبر على الكناح مع زوجها نصراً، وهذه برفه غير حلاق بالإجماع وعليها الفتوى،
وكل في منهاج المصنين

وهي الخلاصة من دعى على غيره، فقال أحده الله على الكفر، كفر، أي لأنه
رضي بسفر الكفر، وهذا أثبت بقوة وقال لشيخ أبو بكر محمد بن المصطفى بن
الدعاء على الكافر بذلك كفر، وهذه أن القول لأول عام، وهذه جواب خاص يفيد أن
الدعاء على المسلم بكفر كفر، وتحقيق أنه إذا أراد الانتقام لا يكفر لا سبه وقريته
النداء عنه شهادة على المراء، وسباني على هذا مريد تكلام

وفي الجواهر من قدا بمسلم، أخذ الله منك لإسلام ومن كان له آيين كفر،
أو أريد كفر فلازم المسلم يكفر أو لا أريد به لا الكفر أو قد أحرجه أي الله من الدنيا
بلا إيمان، أو كبراً، أو أمانته بلا إيمان، أو كفر، أو أبه الله في آخر وأحلله فيها، ولم
يحرجه الله من دار جهنم كفر أي إذا كان مستحقاً للكفر ورصبا به نفسه إلا إذا أراد
انتقام الظالم منكفر ويحديه محمداً كما يشعر به بعض كلامه

وهي المحظ من رضي بكفر نفسه فقد كفر أي جملة، وبكفر غيره، اختلف
المشايخ، وذكر فسخ الإسلام أن الرضا بكفر غيره إما يكون كفراً إذا كان يستحبه
ويستحبه، وإما إذا كان لا يستحبه ولا يستحبه، ولكن يقول أحب موت المزدني
الشري، أو قتله على الكفر حتى يستقم الله تعالى منه، فهذا لا يكون كفراً ومن تأمل قول
الله عز وجل ﴿رَبَّنَا ظَهَّرْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدُّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا
الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(١) يظهر عليه صحة ما ادعاه، وعلى هذا إذا دعا على ظالم أمرك الله
على الكفر، أو قال سب الله محك الإيمان بسب ما جترأ على الله تعالى، وكان يبي
ظلمه ولم يترحم عليه أذى ترحم لا يكون كفراً، وقد عثره على رواية أبي حمزة رحمه
الله أن الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل، ويحتمل أن هذه الجملة من صاحب
المحيط، أو الجامع لهذه المسائل، وعلى كل تقدير فالجواب أن رواية أبي حمزة رحمه
الله كانت محممة أو عبارته مطلعة، فكل أن يفصلها ويفيد على مقتضى القواعد
الحنيمة والأصول الحقة.

وفي الجواهر من قال قتل فلان حلال أو مباح قبل أن يعلم منه ردة، أو نشر سر

بأنه حارحة عمداً على غير حق أو يعلم منه رد بعد إحصاء كهر، أي لأنه جعل الحرم حلالاً أو مباحاً وهو كهر، لا أنه لا بد أن يراد ولا يعلم منه قطع طريق وسعي بالفساد في البلاد، ومنه الظن في حق سعيد فإن قتلهم حلال أو مباح حينئذ، وكذلك ترك الصلاة موحب لمقتل عبد الشافعي رحمه الله وإرماد عبد أحمد رحمه الله، فترك الصلاة من الخلاف، فالقول بأن فنه حلال لا يكون كفراً متفقاً عليه، ثم قال: ومن قال لهذا القائل صدقت، أو قال لأمر يقتل بعير حق، أو قال لعائن سارق جودت له، أو أحسنت يكفر، أو قال: مال فلان المسلم حلال بل نحبل المالك إياه، أو قال دم فلان حلال، ومن صدقه كفر الكل أي بشروطه المعروفة.

وفي الخلاصة أو الحاوي بناء على أن رمز الجمع جاء معجمة أو مهملة وسخ مختصه، من قال لآخر: «سبحه عليك وعلى إسلامك كهر» أي بقوله على إسلامك تدير كهر أسم فأعطى له شيء، فقال مسلم: لبيته كافر فبسلم حتى يعطى شيئاً أي كسر لأن شرط للإسلام هو لا متقدمة على الأحكام، ولذا لو بوى أن يكفر في الاستفال كهر في الحال، وفي المحيط أي راد فـ، أو بمعنى ذلك نفسه كهر أي ولو لم يثقف بسببه لأن لقب هو محض تصديق وموضح الإيمان في التحقيق.

وفي الخلاصة من قال حين مات أبوه على الكفر ويرث ماله لبيته أي الولد نفسه لم يسم إلى هذا أي هذا الرث ليرث أباه الكافر كهر، لأنه سئل الكفر، وذلك كهر، وفي الجوهر وليتي لم أسم حتى أسم حتى وددت كهر أي المسم القاتل.

وفي الفتاوى الصغرى أسلم كافر فقال له مسلم لو سم تسلم حتى ترفع ميراً أي تأخذه كهر أي المسلم القاتل وفي المحيط مسلم رأى نصرانيه سميته ونمى أن يكون نصرانياً حتى يتزوجها كهر، قلت: وهذا من حماقة إذ يجوز للمسلم أن يتزوج نصرانية مع أن أسماها أجسان كثير في الملة الحميه وكان علة النسم هي الجنسية، ولد قال الله تعالى: ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة﴾^(١) وفي فتاوى قاضيخان أو الفتاوى الصغرى بناء على أن الزمر كاف أو فاء واختلاف لسح فهما من قال: متى جالست الصغار فأن صمير والكبار فأن كبير، قلت: ولا محذور فيهما، وإنما هو توطئة لما بعدهما من قوله: وإن جالست المسلم فأن مسم أو النصراني أو اليهودي فأن

يهودي كافر أي لأنه زنديق خارج عن الأديان كلها.

وفي الخلاصة من قال لمن أسلم: «ما عزك دينك الذي كنت عليه حتى أسلمت؟» كافر، وكذا من قال: «هذا رمان الكفر لا رمان كسبه الإسلام أي كافر، لا أراد به أنه يسعي في هذا الرمان كسب الكفر لا كسب الإسلام بخلاف ما إذا أراد أن هذا رمان غلبة أهل الكفر، والجهل وضعف كسب الإسلام والعلم».

وفي تنوي فاصيحات أو الصعري أو قبل: لمن كان له شهر من إسلامه، أليس بمسلم فعلى لا، كافر، ولعل وجه التقييد بالشهر أنه إذا كان أقل منه ربما يسقى على لسانه جريماً على ما كان عليه أولاً.

وفي المحيط والجواهر أيضاً قيل للمبارك: أليس بمسلم فعلى نعم، لا، كافر، وإن قيل نعم لا يكفر وفي التتمة من قال لا أسمع كلامك وأعمل حتره في جواب من قال: اتق الله ولا تفعل كفر. ومن قال: «مترتك حرام حلف الله وأثفه فقال لا أخاف كفر، وإن كان في أمر غير حرام وغير مستحب لا يكفر إلا إذا قاله استحقاقاً قبله ونفي امرأته

ومن قيل له في أمر: «لا تحلف بالله؟» فقال لا، كافر.

وقال أبو بكر البلخي رحمه الله: رجل قيل له: «ألا تحشى الله؟» فقال: لا في حال عصه صدر كافراً وبات امرأته وفي المحيط قالت لزوجها: ليس لك حمة ولا دين إذا نرضى خبوتي مع لأحائب فقال لا حميه ولا دين كافر، يعني بقوله لا دين لي فإنه حرج بعد من دين الإسلام باعتزقه، كما دحل فيه أولاً بإقراره سواء يكون الإقرار شرطاً أو ركناً ومن قال: «أنت وثني، أو مجوسي؟» فقال: «مجوسي كافر أو قال أليس بمسلم؟» فقال لا، كافر، أو قال: «أنا كما نسب، أو قال لو لم يكن كما قلت لم سكنت معك، أو لما أسكنني معك».

وفي الجواهر قد. لتيت في جواب من قال يا كافر، أو يا مجوسي، أو يا يهودي، أو يا نصراني وفي المحيط أو قال: «مكان ليت هبني كذلك كافر، أي بقوله هباء، فإن معناه أعلني وأحبني مثل ما قلت».

وفي تنوي فاصيخان لو كنت كذلك فادعني لا تكفر، وفي المحيط أو قال إذا كسب أنا هكذا فلا تسم معي أو عدي فالأصح أنه يكفر أي لأن إذا موضوعة لمتحقق

الرقوع إلا أنها قد تستعمل بمعنى إن هو قال إن كنت كذا فلا تقم لا يكفر، ومن قال يا كاهراً فسكت المحاطب كان الفقيه أبو بكر السجزي يقول، يكفر هذا القادح أي الشاتم، وقد عيره من مشايخ بلخ لا يكفر ثم جاء إلى بلخ فنارى بعض أئمة بخارى أنه يكفر فرجع الكن إلى فتوى أبي بكر السجزي رحمه الله، وقالوا كفو الشاتم انتهى. ولعل فائدة قوله فسكت المحاطب في هذا هو الحكم، ولو سكت المحاطب لثلا يتوهم أن مكوت المحاطب رضا منه أو إقرار به لاحتمال أن يكون مكوته حلفاً، أو غيظاً أو تأخيراً للمرافعة في المسألة.

وفي الجوهر من قال لحصمه كل ساعة أعمل من الطيب مثلث كفر انتهى. وفيه بعض لا يحصى إذ عابه أن يكون كاذباً في قوله المحالف لعميه، نعم لو قال أخلق بدل أعمل فالظاهر أنه يكفر مع احتمال عدم كفه، يقول عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿إني أخلقكم من الطين كهيئة الطير﴾^(١) ولا يلزم منه التشبه من جميع الوجوه، ولذا قال عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿فأنصحه فيكون خيراً بيد الله﴾^(٢)

وفي المحيط ومن قال لمن يارعه أعمل كل يوم مثلث عشر من الطيب، أو سم يقل من الطيب كره، ومن قيل له يا أحمرأ فقال حشني الله من سويق التفاح، وحلفت من الطيب، أو من الحمأة، وهي بيت كانسويق كره أي لا فتراته على الله تعالى مع احتمال أنه لا يكفر بناء على أنه كذب في دعواه.

وفي فتاوي قاصيبح من قال لعيره: حلفه الله ثم طرده من عنده قال أكثر المشايخ إنه يكفر قلت الظاهر أنه لا يكفر لاحتمال أن يكون كاذباً أو صادقاً في عقائه، لكن يشكل بما في الظهيرية والمحيط أنه كفر عند الكل، وبعبهها أراد بالكل لأكثر فقير

وفي الخلاصة من قال بولده يا ولد الكافر، يا ولد المحرسي، وقال يا ولد الكافر، فإن بعض العلماء يكفر قلت الأظهر أنه لا يكفر لأنه أراد شمه وقصد قدسه لا أنه عيب نفسه أنه مجوسي، أو كافر والنزوم مصوع لتحقق الاحتمال والله تعالى اعلم بالحال

(١) آل عمران، ٤٩.

(٢) آل عمران، ٤٩.

ومن قال مدانته يا ديه الكافر، ويا كافر المالك أي يا ملك الكافر إن كانت تسجت
عنه يكفر وإلا فلا، أي لاحتمال أن يكون مالكه الأول كافر

وفي فتاوي قاصيحيان، وهذا الكلام يسا إذ قال لو بدد أو فأنبه ولم يو شيئاً أم إذا
بوى نفسه كفر اتعافاً أي، لأنه إقرار بكفره وفي الظهريه من قال لا أعسم الكائن
وعير الكائن كفر، وفيه بحث النهم، لا إذا أريد بالكائن يوم القيمة فيكفر لمعي عنه
المستلزم منه نهي اعتقاده به

وفي الفتية من قال أنا عسى اعتقاد فرعون أو إبليس أو عتقدي كاعتقاد فرعون أو
إبليس كفر، وإن قال أنا إبليس أو فرعون لا يكفر أي إذا أراد المشاركة الاسمية، أو
مجرد الشراكة لنفسه لا كفر الفرعونية وهذه الإلبيسية.

ومن قال معتدراً أي عن جهله ببعض الأحكام الشرعية كنت كافراً فأسلمت أي قريباً
قبل يكفر، وفي لا يكفر، قلت وهو الأظهر لأن عيته أن يكون كاذباً في قوله الأول
فتأمل.

ومن قال لا ألعن أو لست ألعن في جواب من قال إن الله يسهر علي إبليس
كفر، أي لأن ظاهره المعارضة كما سبق في جواب حدث الدباء وإلا فالإسراع عن بعض
إبليس لا يكون معصية فضلاً عن أن يكون كفراً ومن صنع صمماً كفر أي لأنه رضي
به وأراد روجه

وفي فتاوي قاصيحيان من قال دعني أصير كافراً كفر أي لأنه بوى الكفر، أو كنت
أن أكفر كفر وفيه بحث إذ لا يلزم من مقدرة الكفر مفارقتة النهم إلا أن يريد قصدت
الكفر وما كفرت به يكفر بقصده وبنيته، وفي دعني فقد كفرت كفر أي بظاهر كلامه،
وإن احتمل أنه أراد فارت الكفر وفيه ما تقدم والله تعالى أعلم...

وفي المحيط وفتاوي الصمري أيضاً من لقن عمره كلمة الكفر ليتكلم بها كفر
المسلم وإن كان على وجه النسي والنسيحك، قلت مما يحكى أن ماسكياً أو شامعياً
جمع إلى بنده بعد تحصن بعد الفقه بي عهده فكل ما سئل عن مسألة فقال فيها وجهان
سألت، أو قولاً للشافعي رحمه الله، فقال له قائل أني الله شئت، فقال في الوجهان،
و القولان فكفروا بحكم كفر ملقنه أيضاً حيث رضي بكفره بناء على غلبة شبه أنه يتعوزه
بقول ما يوجب كفره...

ومن أمر امرأة بأن ترتد أو أفتى به المستفتيه كفر لأمر ولعمري وكفرت لمرأه أولاً قلت، وكذا من رضي بارتدادها وما أتبع فعل بعض العلماء الذين هم حذقة الأمراء حيث يعلمونهم المحلة في الأشياء، فإذا استحسنوا امرأة متروجة ولم يطلقها زوجها أمروها بارتداده ليتوسلوا به إلى نكاحه بعد إسلامها، أو يقرها على كفرها ويجعلوه في حكم الأسرى مملوكة يقدروا على جماعها فوق ما معهم من النساء لأربع

وفي الخلاصة وكذا المعصم كفرت المعصمة أو لا أي لأن المعصم يشمل الملقن وعضتي وغيرهما وفي المحيط من أمر أحداً أن يكفر كفر الأمر كفر المأمور أولاً يعني يستوي الحكم في قبول المأمور وانتداعه ومن علم الارتداد كفر المعصم اتد الأمر أو لا.

قالوا هذا إذا علم ليرتد أما إذا علم لا ليرتد من يعلم فينتحرر عنه لا يكفر المعصم، وهذا الفقيه أبو الليث إذا علم الارتداد وأمر به كفر، ومن سم يأمر لا قت الصحيح قول الجمهور، فلهذا علم طريق الارتداد يرتد، يؤثر الفساد فلا شبه أنه كفر لانقلاب بته فيما يجب عليه من الاعتقاد فالمدار على قصد، وحرمة في عزمه قصد أنه إذا عزم على تعليمه إلا تداد كفر بموجب الاعتقاد والله لا يحب الفساد، ويؤيد قوله ما نقله دلجام بقوله وفي المحيط ومجمع صاوي من عزم على أن يأمر أحداً بالكفر كان عزمه كفراً

وفي الخلاصة من قال أنا ملحد كفر أي لأن المُلحد أصبح نُدع الكفرة وفي المحيط والحاوي لأن المُلحد كفر، ولو قال ما علمت أنها أي هذه لكلمة كفر لا يفسد بهذا أي في حكم لقضاء الظاهر، ومن كان سته وسر الله مستملاً لو كان صادقاً... وفي صواهر من قال بكون كذا عدلاً ولا أكفر كفر من ساعته وفي المحيط من قال فأنا كافر، أو فأكفر يعني في حراء الشرعية المستدة ومطلقاً، قال ابن القاسم هو كافر من ساعته

وبو قال أحد الروحانيين لأخيه تعمل معي أمور كمن رمان أكفر ومان كل رمان أقرب من الكفر كفر، أقول وفي المسألة الأخيرة نظر صاهر لأنه يمكن حمله على أن الشيطان يوقنني في الوسوسة لنفسية والحضرة مردية بحيث يقرني أو الكفر، ولكن يحفظني الله عنه بالصحة الحقة، أو قال الآخر أتعني حتى أدت أن أكفر فت وهذا صاهر لأن به إرادة الكفر وفي الفتاوى الصغرى من قال لأخ كز بن شنت مستملاً،

وإن شئت يهوديًا كلاهما عندي سواء كافر لأن هذا رضي بالكفر، ومن رضي بكفر غيره يكفر انتهى وتقدم الخلاف ولا يبعد أن يقال إنه كافر لإطلاق قوله الميسم أن تكون الآية الحثية واليهودية سواء إلا أن سياق الكلام يدل على أن ما أده استواء إسلام الحميم وكفره عليه لعدم قبوله بأمرة.

وهي لحلاصة أو الحوي قيل تمسك قل لا يته لا الله فلم يقل كافر. أي لأنه أسمع عن لإقرار وهو شرط إجراء أحكام الإسلام بخلافه لو قال لا أقول بقولك، أو أن معلوم الإسلام . وهي التمسك فقال لا أقوله بلا بية حصرته أو على بية تتأيد كفرة، ولم يرد إلا لا أي لا يكفر وهو مؤيد ما قرره وفي الجوهر والمحيط . وقال ما رجعت بقول هذه الكلمة حتى أقولها كفرة . في المحيظ لو قالت كوفي كافره خير من الكون معك كمرت، لأن المصم مع الروح مريض فقد رجعت بكفر على الفرض، وهذه بحث لأن العقاب مع الروح لو كان فرضاً لم أصبح الجدع فيمكن حمل كلامي على أن العشرة في حال تكفر مع قبحها أمور من العشرة في صحبت، ومن دعى إلى الصلح فقال أنا سجد للصم ولا أدخل في هذا الصلح، قيل لا يكفر أي لأن غيبة كلامه أن دحوله في الصلح أصعب أو أفسح أو أكثر من الكفر مع أنهما فيصحان، وقال برهان الدين صاحب المحيظ وفيه صر، وعند أنه يكفر، قلت ولعل وجه نظره أنه رجوع الصلح الذي هو خير كما قال الله تعالى ﴿والصلح خير﴾^(١) على الكفر الذي هو محض شبه مع ما يلزمه من تحريم الصلح ولو فرد منه على أن قوله أنا أسجد للصم إنني بالكفر، وقوله ولا أدخل في هذا الصلح إخبار عن امتناعه فثبت كفره أولاً ولا يمتنع إخباره ثانياً، وإن كانت الجملة الثانية حالية

ووقفت. ما أمرني فلا، أي من المشايخ أو العلماء ولأمره بفعل، ولم يكفر أو قال . ولو كان كلمة كافر كفري لأنه نوى الكفر في الاستقبال، فكفر في الحال، وعونه عليه الصلاه والسلام فلا طاعة لمخلوق في معصية الخلق^(٢) وهذا رجوع

(١) الباء ١٦٨

(٢) أخرجه أبو داود ٤٢٥٢، وأحمد ٢٣/٤، و٢٧٨/٥، وابن ماجه ٣٩٥٢، وابن أبي شيبة ١١، يعقوبي ١١، الدلائل ٥٢٧/٦، وابن حبان ١٥٦٩ كلهم من حديث علي بن أبي طالب وأخرجه أحمد ٤٤١/٦ من حديث أبي الدرداء. وفي الباب عن عمر بن عبد الله ٤٢/٦، وأبي بصير في الحديث ٤٦/٦.

حكم المحلوق بكفر على أمر الحالو بالإيمان وبه من الكفر

ومن قال أن بريء من الإسلام قبل يكفر هكذا في السج، وهو غير صحيح؛
يكفر في هذه الصورة بلا خلاف، وإنما لاختلاف فيما إذا كان أن بريء من الإسلام إن
وعلى كذا ثم فهمه كما هو مقرر في محله وفي الحاوي من مر على مؤذن فقال
كذبت كفر وفي الجواهر أو قال صارت طرفة حين سمع الأدب أو قراءة القرآن
استهزاء كفر، وقوله استهزاء بعد ما تروا سابقاً حيث أطلقه، وفي النسخة أو قال لمؤذن
يؤذن استهزاء بأدائه من هذا المحكوم الذي يؤذن، وفي المصحف أو قال هذا صوت صير
للمعارف، أو صوت الأحانب كفر في الكل أقول هذا سمع صوت مؤذن عريب فقال
هذا صوت أجني، أو غير معروف لا يكفر، ويؤيد ما قررناه بونه وإن كان لغير المؤذن لا
يكفر، يعني إذا أدن بشير وقت استهزاء، فقال له هذه الألفاظ لا يكفر.

وفي الخلاصة من لدن الصرية خير من اليهودية، أو على العكس يكفر، وبسفي
أن يقول لليهودية شر من المصراة يعني لأنه لا خير فيهما وجاهلما شر من لآخر
مهما، لكن لو أراد بحينة لمصراة قريبهم إلى الحلة الإسلامية لا يكفر، قال الله تعالى
﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الدِّينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾^(١)

وفي الخلاصة من قال فلان كفر مني يكفر أي إذا أراد به أفعل التفصيل من
الكفر لا من الكفر إن كما قال الله تعالى ﴿قَبِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾^(٢) أو قال صاق
صدري حتى أردت أن أكفر، كفر أي إن أراد بأردب قصدت ونويت خلاف ما إذا أراد
به قصدت وقاربت لما تقدم والله تعالى أعلم وفي اعتدوى الصعري من تغلس
فيلسوة المجوس أي ليسها وتشبه بهم فيها، أو خاض خرقة صغراء على العائق أي رمو
من شعارهم، أو شذ في الوسط خيطك كفر، إذا كان مشابهاً بنحيطهم، أو ربطهم، أو
سماء رباً وإلا فلا يكفر، ولو شئت بعينه باليهود والصعري أي صورة أو سيرة على طريق
المراح والهرل، أي ولو على هذا النوال كفر

وفي الخلاصة من وضع فلسفة المجوس على رأسه قال بمصهم. يكفر، وقال
بعض المأخريين إن كان لصورة الرد أو لأد البقرة لا تعطيه اللبس حتى يسها لا

(١) المائدة: ٨٢

(٢) هـ: ١٧

يكفر، ولا كف فب وكذا لشر تاح له فضة مكروه، كراهة محريم، وإن لم يكن كفراً
 ما، على عدم تكفيرهم لقوله عليه الصلاة والسلام «من تشبه بقوم فهو منهم»^(١) أما
 إذا كان في ديارهم وأمورهم بأن يمشي مكشفاً على آثارهم فلا يضرة، وأما جراب بعض
 النساء في بقعة الإبرار عليه نفس هذه الكسوة بأن فبسوة الأرمكة أيضاً مدعة فليس في
 محلها، ههنا مسوغون من التشبيه بالكفر وأهل البدعة المكفرة في شعارهم لا مهينون عن
 قل مدعة، و كانت مباحة سواء كانت من أعمال أهل السنة، و من أعمال الكفر، وأهل
 البدعة والممدار على الشعائر.

وفي محيط ولكن الصحيح أنه يكفر مطلقاً، وضرورة اليهود من شيء لإمكان أن
 يعرفهم ويحرجهم عن تلك الهيئة حتى يصير كقصعة اللد فتضع اليد فلا ضرورة إلى لسمها
 على تلك، أهـ ههنا فت تصور الضرورة بأن يكون لمسلم أسيراً، أو مسامناً أو أعز
 الكفر تلك لفلسفه فليس به أن يعيرها عن تلك الهيئة على أن تعير تلك هيئة قد لا
 يكون مدفا من دفع البرد

و شد الزبد على وسطه، أو وضع نعل على كتفه فقد كفر، إي إذا لم يكن
 مكرفاً في فعله

وفي بحلاصة ولو شد الزباد قال أبو جعفر لأمر وشي إن فعل لشحبه من
 الأسرى لا يكفر ولا كفر، ومن زتر برادر يهود أو النصارى، وإن لم يدخل كنيسة منهم
 كفر، ومن شد عصى وسطه حلاً وقال هذا زبد كفر، وفي الظهيرية وحرم الروح، وفي
 المحيط لأن هذا صريح مما هو كفر وإن شد المسلم الزباد ودخل دار الحرب للحجارة
 كفر إي لأنه ليس بداس كفر من غير ضرورة ملجئة، ولا فائدة مبررة بخلاف من يسهل
 تحليل الأسرى على ما تقدم قال وكذا قال الأكثر أي أكثر العلماء في لبس السواد
 أي على منوال لبسهم المعتاد

وفي الملنقط^(٢) إذا شد الزباد أو أحد نعل، أو من قلسوة المجوسي حذاء، أو

(١) أخرجه أحمد ٥١٦٤ و ٥١٦٥ و ٥٦٦٧ وأبو داود ٤٠٣١، والطحاوي في المشكل ٨٨/١، وابن
 عساکر ١٩/٦٩/١، والمصنف ٢٩٠ مرفوعاً من حديث ابن عمر

قال شيخ الإسلام بر يديه في انصاف الصراط المستقيم ٣٩ هـ اسناد جيد وقال الحافظ
 العراقي في تحريج أحاديث الأحياء ١ ٣٤٢ سنه صحيح، وحسنه الحافظ في الفتح

(٢) هو الملنقط في العنوى الحقيقية للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني
 المبرقندي المتوفى سنة ٥٥٦هـ

هاتلاً لا يكفر إلا إذا فعل شريعة في الحرب... وفي الشهيرة من وصح قلنسة
المجوسي على رأسه قليل له: أي أنكر عليه، مقال يسبي أن يكون النفس سويًا أو
مستقيم كهر، أي لأنه أبطل حكم ظواهر شريعة، ومن قد في غضبه كفر الرجل، ثم
قال: لم أرد به نفسي كهر، ولم يصدق أي قضاء لا ذيانة.

وفي الخلاصة من قال صيرورة المرء كافراً حير من الجدية أفتى أبو القاسم
النصار أنه كهر أي لأنه دحج المعصية التي هي صغيرة أو كبيرة على الكهر الذي هو أكبر
الكبائر جمعاً، حيث قال الله تعالى ﴿لَنْ يَكْفُرَ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ إِنَّهُ لَأَكْفُرُ بِهِ وَلْيَقْضِ مَا ذُوْنُ ذَلِكَ
لَمْ يَشَاءُ﴾^(١)

معهم قال اليهودي حير من المسلمين يقضون حقوق معلمي صانهم كهر، وفي أنه
يمكن حمته على أنه أراد الخيرية من هذه الحشية لا من جميع الوجوه الشرعية وفي
الشهيرة من وعظوه ولأموه على العصيان ومحالطة أهل السوق وعلان المعاصي فكان
أكسوا بعد اليوم قلنسة المجوسي، وإن صي الإقرار أي أرد هذا المعنى مع استقامة النفس
كفر أي، لأنه وعد بالإخسر عن الإنكار وعد بالإحدر بعد الإقرار المعتبر في كونه شرط
الإيمان إلا أنه قد بقاء إنه لا يكفر لاستقامة قلبه وحصول إقراره سابقاً عايشه أنه نوى أن
ينس تلك القسوة رتبة المعصية ليست بكفر، فإن المصدر على المعرفة عقلية

ومن يرى في مكة البصري ورأى جماعة منهم يشربون الخمر ويظربون بالمعروف
والقينات مقال هذه مكة لعشرة يسمى أن يشد لإسنان قطعة الحبل في وسطه ويدخن
فيما بينهم ويطلب في هذه الدنيا كهر، أي ما سبق ولزيادة إرادة تحليل ما حرم الله، فإن
هذه المشر الدنيوية تتصور أيضاً في الحالة للإسلام مع أن تعذيب سبحانه له جعله تحت
المشيئة في لعقوبة لأحرورية على أنه لا عيش إلا عيش، لأخرة

وفي الخلاصة من أهدى سفة إلى المجوسي يوم النوروز كهر، أي لأنه أعانته على
كهره وإعوانه، أو تشبه بهم في إهدته ومدهومه أنه لو أهدى شيئاً في يوم سوروز إلى
المسلم لا يكفر. وفيه نظر إذ التشبيه بوجود اللّه، لا أن وقع اتفاقاً من غير قصد إلى
النوروزية.

وهي مجمع المسدول^١ جتمع المجوس يوم النوروز فقد مسلم سيرة حسنة وجموعها كفر أي لأنه ستحسن وصح الكفر مع قصص استباحه سيرة الإسلام وفي الفتاوى الصغرى ومن شترى يوم النوروز شيئاً ولم يكن يشتريه قبل ذلك أراد به تعظيم النوروز كفر، أي لأنه عظم عيد الكفرة، وإن اتفق الشراء ولم يعلم أن هذا اليوم النوروز لا يكفر عند وقد إذا علم أن هذا اليوم هو النوروز كنه اشتريه بسبب آخر من حدوث ضيافته ونحوها فإنه لا يكفر.

ومن هدى يوم النوروز إلى إنسان شيئاً وأراد تعظيم النوروز كفر ولو سأل المعلم النورية ولم يعظه المسؤول منه يحشى على المعلم الكفر أي ولو أعطى المسدول منه يحشى أيضاً عليه الكفر

وفي التمهيد من شترى يوم النوروز ما لا يشتريه غيره من مسلمين كفر، حكى عن أبي حمص الكبير البخاري مؤيد رجلاً عند الله خمسين عاماً ثم جاء يوم النوروز فأهدى إلى بعض المشركين يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر بالله العظيم وحط عنه خمسين عاماً، ومن حرج إلى السنة أي مجتمع أهل الكفر في يوم النوروز كفر، لأن فيه إعلان الكفر، وكأنه أعانهم عليه وعلى قاس مسألة لحرج من النوروز المحوسبي المرافقة معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم يوجب الكفر

وفي الجواهر من قبل نه لا يأكل الحرام، فقال انتهي بواحد لا يأكل الحرام، أو بواحد يأكل الحلال أو من نه أو أسجد له وأعزه كفر لأن المؤمن به هو الله وملائكته ورسله والسجدة حرام لغيره سبحانه وأما التعريف سواء بكون بره ثم راء أو بواحد هجر بمعنى التعظيم له فلا وجه لكفره مع أن الإيمان قد يأتي بمعنى الاعتقاد والسجدة بمعنى الانقياد، ومن قال ينبغي أن يوجد الدب خلافاً كان أو حرماً، أو قال من الحلال كان أو من الحرام، فهذا القائل إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان أي لأنه يدل الحال على أنه يستوي عند الحرام والحلال إلا أنه لما عرفت بينهما في المقال من حكموا بكفره في الحال، بل قالوا. يحشى عليه من الكفر في المال

(١) هو مجموع البازل والحوادث والواقعات وهو كتاب نطق في مروج الحنية للشيخ الإمام أحمد بن موسى بن عيسى بن مأمون النكشي المتوفى في حدود سنة ٥٥٠ هـ جمعه من فتاوى أبي الليث السمرقندي وفتاوى أبي بكر بن فضل وفتاوى أبي حمص الكبير وغير ذلك

وفي العناوى الصغرى. ومن قيل له لم لا تحوم حول الحلال؟ فقال: ما دمت أجد الحرام لا أحوم حول الحلال، ولا ألتفت إلى الحلال كفره، أي في التحال لأنه عكس وضع الشرح الشريف حيث إنه أباح محرام حدد وجود الحلال .. وفي الظهيرية ومن قيل له: كل من التحال، فقال: المحرام أحث إلي كره، أي لأنه حانف ربح الشرع الشريف بأحث ما كره الله ورسوله، أو قال: يجوز بي لمحرم كره، أي نكونه صار إباحيًا، أما إن أراد به إنه مضطر فباح له المحرام لا يكره

وفي المحيط قيل لرجل: حلال واحد أحث إليك أم حرامان؟ فقال: أتتبع أسرع وصولاً يحاف عليه الكفر، أي إن لم يكن مضطرًا ولو قد نعم أكل المحرام قيل: يكره أقول وهو الغامر لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَا يَسْتَوْي الْحَبِيثُ وَالطَّيِّثُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾^١ حيث حذر صراحة ما اختاره الله ومن قال أعلن الإسلام أو نال أظهره حين اشتغل بالشرب، أو قال: ظهر الإسلام.

وفي الخلاصة ومن يعصي ويقول يسعى أن يكون، الإسلام ظاهرًا يكره أي لكونه جمل شرب الحمر والمعصية صاهر لإسلام والطلاعة هي موضوع الشريعة

وفي المحيط فسق قال في مجلس الشراب سمع الصلحاء تعالوا أيها الكفار حتى تروا الإسلام كفر أي إن لم يكن هذا القوب منه في حال سكره ومن قال أحب الحمر ولا أصر صها، قيل يكره أي إن أراد بالمحبة الرضاء والحن بخلاف ما إذا رد به المحبة العسية ولصعيه، ومن قال: لو صحت أو أزيق من هذه الحمر شيء لرفعة جبرائيل عليه السلام بجناسه كره

قلت: فالمعارات الميمية العارضية في فصيده الحمرية، وكذلك في الأشعار الحافظة والقاسمية وأمثالهم كلمات كثرية لمن حمدها على المعاني الظاهرية كأهل الإلحاد والإباحية

وفي لجوهر من قال: ليت الحمر أو الرما أو لطم أو قتل الناس كان حلالاً كره وفيه بحث إذ عيه حلاله أن تعنى على الله تعالى ولعل وجه كرهه استحسان هذه المعاصي، لكن إذا لم يكن على وجه الاستحلال لا يكون كفرًا في الحال...

وفي الحلاصة. من نمتى أن لا يكون الله حرم الربا أو الفل بعير حق، أو الظلم، أو أكل ما لا يكون حلالاً في وقت من الأوقات بكفر. ومن نمتى أن لا يحرم الحمر ولا يمرض صيهم صوم رمضان لا يكفر.

ولعل للعرق أن الأول من المجمع على حرمة في جميع الكتب، وعند سائر الرُسل بخلاف الآخرين فإنه كان شرب الخمر حلالاً وصوم رمضان لم يكن فرضاً على غير هذه الأمة، لكن لم يظهر لي نتيحة هذا العرق فإنه لا فرق بين الحكم الإلهي أولاً والعمرى وأخيراً بالخصوص.

وفي نجواهر من أنكر حرمة محرم المجمع على حرمة، أو شك فيه أي يستوي الأمر فيها كالخمر والربا والنواحة والربا، أو رغم أن لصعائر والكناثر حلال كهر. أي لرعمه السطو، وهو واضح إلا أن الصعائر معصية بعد جسام الكناثر عند المعصية ومعصية عند أهل السنة والجماعة ولو بعد التوبة عن الكبيرة.

وفي استتمة: من قال بعد استيفائه بخرمة شيء، أو بحرمة أمر فعل هذا حلال كهر، أي إن كان استيفائه مطابقاً للشرع ومن أجاز بيع الحمر كهر أي إذا أجاز بيعها لأهل الإسلام دون أهل الجرية لا يقال أحل الله البيع، لأن اللام للمعهد وهو البيع المشروع إذا لا يجوز بيع الحمر لمسلم إجماعاً.

ومن استحل حراماً وقد علم تحريمه في الدين أي ضرورة كسكاح محارم أو شرب الحمر، أو أكل الميتة والدم ولحم الخنزير أي في غير حال الاضطراب، ومن غير إكراه، بقتل أو صرب فطيع لا يحسنه، وعن محمد رحمه الله بدون الاستحلال منى تركب كهر أي في روايه شاذة عنه، ويعلم محرمية على مرتكب سكاح المحارم، فإن سبب الحل يدل على الاستحلال لبهية المحرمات والله أعلم بالأحوال.

قال والفتوى على التردد إن استعمل مستحلاً كهر، وإلا فإن ارتكب من غير استحلال عسى... وفي الفتاوى الصغرى من فإن الخمر حلال كهر، أي ولو كان من أهل عروة بدر، كما توهمه بعض الصحابة في زمن عمر رضي الله عنه.

وفي المحيط أو ليس بحرام وهو لا يعلم أنه حرام لجملة حاله لأنه استحل الحرام قطعاً أي لوروده نصاً قاطعاً ولا يعدر بالجهل.

وفي الحلاصة من قال لرمضان جاء هذا الشهر الطويل وفي المحيط والفقيل أو

عند دخول رجب أو معصية وعند فيه تهاوتاً برمضان أو باسموسم أي موسم الحيرأت
وكرهها طيقاً خلاف ما أمر بحبه شرعاً، كهر، قوله بفتح كان إذا دخل رجب يقول
«اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلغ رمضان»^(١)

وفي الصهيره لو قال: ومعنا فيه مرة أخرى تهاوتاً بالشهور المفضلة شرعاً واستغلاًلاً
ببطءه أي طيقاً لا قطعاً وضعف أو قال عند دخول رجب تعثتها أندر أفنا ديم أي
وقعا في محبتها ويليتها كهر، وإن أريد به لعب النفس لا أي لا يكهر لأنه أمر حيلي لا
يسخل تحب اختيار العبد، بل الآخر على قدر المشقة، وقد ورد أفضل الطاعات أحمرها
أي أشدها وأصعبها وأحمضها، أو قال: كم من هذا الصوم أي صوم رمضان فإني مللت
أي كرهته، فهذا كفر أي بخلاف الملافة بمعنى السامة، فإن فيها مختص بالملائكة حيث
قال الله تعالى: «وَمَنْ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ فَلَا يَسْأَلْ» وفي المحيط من قال: هذه الطاعات
جعلها الله تعالى عذاباً علينا من غير تأويل كهر أي لأن الله تعالى جعلها أسباباً لما يكون
في الآخرة ثواب ويرفع عنه عقاباً وإلا والله تعالى عني عن العلعين أي عن عبادتهم
وعقابهم وثوبهم في دهرهم وإيهم، وقال من أول مراده بالتحب أي أريد بالعذاب
التعب لا أي لا يكهر

ومن قال لو لم يعرضه الله تعالى كد حير، لما تلا تأويل كهر، أي لأن الحير فيما
اختاره الله ولا أن يؤول ويريد بالحير الأهون والأسهل فتأمل

وفي الخلاصة رجل يرتكب صغيرة، فقال له حررتك بقل المرتكب ما فعلت
أي شيء فعلت حتى يحتاج إلى التوبة، وفي المحيط، أو قال: حتى أتوب كفر أي على
فوقه أهل السنة خلافًا لمعتزلة لما قدم في تحقيق المسألة وفي التهمة لو قال: لا
أتوب حتى يشاء الله توبته ورأه عذر كفر أي لأنه لا يجوز لعاصي حان ارتكابه لمعصية
أن يعتذر بالقضاء والقدر والمشيئة وقد كد حتر في نفس الأمر، ولهذا دم الله الكفار بقوله
تعالى «وَقَالُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا»^(٢) الآية مع قوله سبحانه «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا

(١) أخرجه البزار كفي المجمع ١٦٥/٢ من حديث أنس قال الهيثمي، فيه زائدة بن أبي الرقاد قال
الحفاري منكر الحديث وجهه جماعة

وراد الهيثمي في المجمع ١٤٠/٢ سببه إلى الطبراني في الأوسط وقال فيه زائدة بن أبي الرقاد وفيه
كلام رند وقش - م.

(٢) الأنعام: ١٤٨.

أشركوا^(١). وإنما تحرر المعبرة بالمشينة بعد التوبة وهذا معنى قوله ﷺ - أخرج آدم موسى^(٢) الحديث.

وفي المحيط والخلاصة. قيل لعسق إنك تصبح وبؤذي الله، وحلق الله، أتني بالطيب، أو نعمت ما أفعل أي كفر إلا إذا أراد بقوله إنه ما يفعل ما يكون سبباً لأذى الحق، والحلز فإنه لا يكفر ولو قال العاصي. هذا أيضاً طريق ومذهب كفر إن أراد بهما مذهب الشرع، وطريق الحق ولا فلا شك أن المعصية طرق ومذاهب ومسل سواء يكون كفراً، أو مدعة فهبت طريقان إلى الدار، ومذهبان إلى دار البوار، ففي التنزيل ﴿وَرَبِّهِمْ صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّقُوا وَلَا تَتَّبِعُوا لِسُلُوفٍ فَتَفْرَقُوا بِكُمْ مِنْ سَبِيلِهِ﴾^(٣).

وفي المحيط من تصدق على فقير شيء من الحرام يوجب الثواب كفر. وانه بحث لأن من كان عبده مال حرام فهو مأمور بالتصدق به على الفقراء فيسفي أن يكون مأجوراً بفعله حيث هم بطاعة الله وأمره، فلعن الفسائنة مريضه في من حرام يعرف صاحبه ويحذل عنه إلى غيره في عطائه لأحد سمعته ورواؤه، كما كثر هذا في ظلمة الرمان بأمر الله.

وفي المحيط ولو علم الفقير أنه من الحرام ودعا له وأمس المعطي كفراً. وفي الظهيرية دفع إلى فقير برجر الثواب كفر. وهو دعا الفقير بعد العلم بحرمة وأمس من عطى كفراً حملاً أي لأن الدعاء ولألمس إنما يكون في ارتكاب الطاعة ومال الحلال دون لمعصية وارتكاب الحرام فأمل في المقدم يظهر بك المرام، فإن المعطي قد يريد بطلانه هذا تحليصه من أثم الأنعام يوم القيامة

وفي الخلاصة من قال: أحسنت لما هو فصح شرعاً، أو جودت كفر أي كما إذا فتن سارقاً أو شارباً وبد ماسق شرب الخمر أو مرة وجاء أنثواؤه، أو من يقرب إليه من أصدقائه وشربوا عليه أي دنابير أو دراهم، أو أرهاراً، أو أئمازاً كفراً، ولو لم يشربوا ولكن قالوا: لكن أي شربه عارفاً كفراً أيضاً أي لأن المعصية التي هي شؤم عذوب

(١) الأنعام ١٠٧.

(٢) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٣٤٠٩، ومسلم ٢٢٥٢، ومالك ٨٩٨/٢، وأبو داود ٤٧٠١، وأبو يعقوب ٢١٣٤، وابن ماجه ٨٠، وأحمد ٢٤٨/٢ من حديث أبي هريرة رتقمه تفريجه فيما سبق

(٣) الأنعام ١٥٣.

مشاركة، فكأنهم جعلوا الحرام حلالاً مع زيادة البركة، وفي معناه أن أنعم حاكم أو أمير على حطيط أو إمام أو مدّوس، أو غيرهم لباساً محرماً فأنى أصبحه، وقالوا له: **مشارك اللهم إلا أن قصدوا بالمشاركة مشاركة المصعب لا لسبب الحمة، قال وأيضاً من قال حين شرب الخمر فرح لمن فرح بهرحا وحسب ونقصان لمن لم يفرح بهرحا كفر، أي لأن الفرح فرح الرضاء والمحبة وهو بالمعصية كفر والحسارة والنقصان لا يكونان إلا بالمعصية لا بالطاعة، كما قال الله تعالى ﴿قَدْ رِبِحْتَ نَجْدَهُمْ﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿قَدْ حَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بَلَاءَهُ﴾^(٢)، فلما عكس القضية وقع في يده الكفر وحصيل البلية.**

ولم قال حرمة الخمر لا تثبت بالقرآن كفر، أي لأنه عارض نص القرآن، وأنكر تفسير أهل المرقان، وقد قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ أي القمار بجميع أنواعه ﴿وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ﴾ أي إثمهم وسخطهم ﴿مَنْ عَمِلْهُنَّ الشُّبُهَاتِ فَخُصِّيهُ﴾ أي الرجم ﴿لَعَنَكُمْ تَفْخُخُونَ﴾^(٣) أي بالاجتناب عنه، وفي الآية: مبالغات عظيمة عند فهم سادة لا تدركها عقول متدعة.

وفي النعمة: من أنكر حرمة الخمر في القرآن كفر، وفي الخلاصة من قال من لا يشرب مسكراً قيس بمسلم كفر، ومن استحل شرب سكر المر أي المسكر أي إلى حد السكر كفر أي بخلاف من استحل قلته حلالاً لمشافعي حيث قال: ما أسكر كثيره فقيسه حرام أيضاً، ومن استحل وطئ امرأته حائضاً كفر، واللواط معها كفر أي سواء حل حيضها وغيرها، وفي الأول، وفي الثاني خلاف لبعض السلف حيث أباحوا له كما ذكره السيوطي في تفسيره الماثور المسمى بالدر المشور بالأحوط أن لا يحكم بكفره حشداً.

وفي المحيط: استحلال الجماع في الحيض كفر، وقيل استحلال الجماع في الاستبراء أي من غير حصة إسقاط بدعة وصلال وكفر أي لأنه حرام بلا خلاف، لا أنه ثبت حرمة بالسنة لا بنص الآية، وسيأتي تفصيل حسن في هذه المسألة، وفي المحيط مع اعتقاد انتهى في الاستبراء للمعركة إن استحلها عين الاستبراء كفر لأنه يصير جاحداً لحكم الكتاب والإمام شمس الدين السرخسي قال إلى التكفير من غير تفصيل، وكما

(١) البقرة: ١٦٦

(٢) الأنعام: ٣١

(٣) المائدة: ٩٠

عن ابن رستم، وفي «فتاوى الصغرى زوي» عن ابن رستم أنه استحلتها متولاً أن النهي ليس للتحريم، أو لم يعرف الله أي لم يسمعه حديث نهى لا يكفر، ولو استحلت مع اعتقاد أن لله بالحكمة كفر، وعن ابن رستم في النوارل التكفير مطلقاً من غير تفصيل.

وفي الشبهة من رأى أي جوز وأباح بكاح امرأة أمه أي عهدها، أو وطأه صار مرتدًا ومن سمى عدم حرمة ما يصح في أهله «الظلم وفول الزور كفر» وفيه أنه تقيد ببعض ما تقدم أنه لا حرة في الشرع والفعل بتقبيح العقل، ومن أنكر حكمة مظهر، أو شيء كفر انتهى. وفيه نظر لا يحصى.

ومن قال بعد فله أجنبي هو في حلال كفر، ومن قس أن ثم يحرم لأكل فوق انشع كفر لأن إباحته لا تليق بالحكمة أي لأن أكثر المصنوعة من التحمة وملا المعدة كما ثبت في السنة وفي لجواهر من قبل له لم لا يرتقي؟ فقال إلى ما أعطي هذه الحرمة كفر. ولو قبل لمس وحمت عليه الزكاة فقال لا أدري كفر، «الصحيح التفصيل الذي ذكره بقوله، وقيل إذا قال ذلك على وجه الرد أي رد حكم الله والجحود أي إنكار وجوبها كفر، وإلا لا.

ومن قال لأخر أعني محو فقل كل أحد يعين بحق، أو على حق، وأما أن فاعلم بغير حق، أو بظلم قال بعض العلماء يكفر أي إذا استحلت ذلك لقوله تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾^(١). ومن قال لأخر. روح أي اذهب إلى ملان ومزده معرووف فقال: ماذا صرتي، أو قال بماذا جفاني حتى أمره بمعرووف كفر أي لا اعتقده أن الأمر ليس بواجب، وأنه إنما يأمر به من يأمر لعدوه نفسه وحصوه دينية.

وهي الظهيرية من قبل له ألا تأمر بمعرووف، فقال، ما فعل لي، أو قال أي صررت لي، أو قال أنا اخترت العافية، أو قل. بهذا المصنوع، وفيه إذا قال أي صر منه لي لا يكفر بقوة تعالى ﴿لا يضرّكم من صلّ إذا اغتسلتم﴾^(٢). وكذا إذا قال أن اخترت العافية وأرد به السكوت طلباً للسلامة مما يتوقع فيه الفتنة والآفة لا يكفر، فقد قال عليه الصلاة والسلام إذا رأيت شيئاً مضاعاً وهزياً متشعاً، وإعجاب كل ذي رأي

(١) المائدة: ٢

(٢) المائدة: ١٠٥

برأيه فعليت بحويصة نفسك، ودع أمر المنة^(١) وأب قال: ما بي بهذا المصنوع وأراد به أنه ليس من الواجبات المقررة في لأصوب على وجه المصنوع فيكفر بخلاف ما إذا أراد به أن هذا أمر يتعلق بالأمراء، أو بالقضاة، وحججهم من لعلماء فإنه لا وجه لكفره.

وفي الخلافة أو قال لأمرى المعروف حثيم بالمرعاء أو بالشعب بحاف عليه يكفر أي إن أراد نفس الأمر بالمعروف أنه عراء وشعب بخلاف ما يثبت عليه من بلاد وتعب وفي انشؤى الصعري من قال: إنه مجوسي، أو بريء من الله، إن كنت فعلت كذا، وهو يعلم أنه قد فعله كمر. قال الفضلي: وتبين امرأته، ومن قال: فهو يهودي، أو نصراني، إن فعلت كذا وهو يعلم بفعله كمر أقول، والصحيح التفصيل الآتي، وأما ما في الجواهر إذا اعتقد أنه يكفر إن فعل كمر لأن الإقدام عليه يكون دليلاً بالكفر فيفس له تعلق به تقدم لأنه مقرر من فيما صدر عنه في الخاص والعموم لا يكون إلا في الحال والاستقبال.

وفي الفتاوى الصعري من قال: يعلم الله أنني فعلت كذا، وكان لم يفعل كمر، أي لأنه كذب على الله تعالى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افترى على الله كذباً﴾^(٢). ولو قال الله يعلم أنه هكذا وهو يكذب كمر أقول، وتعلق الفرق بين المسألتين أن الأولى نسبة إلى الفعل، والثانية النسبة في القول، وكذا قال: الله يعلم أنك أحب إلي من والدي، وهو كاذب فيه كمر، قلت: ولا يمكن صدقه إلا إذا أراد به أنه أحب إليه من بعض الوجوه، وفي المحيط هو قال: الله يعلم أنني لم أزل أذكرك بدعاء الحير، قال بعضهم: يكفر أي إن أراد به الدوام الحقيقي، فإنه لا يتصور وقوعه، فيكون كاذباً على الله تعالى بخلاف ما إذا أراد به المسألة في الكثرة فإنه لا يكفر إلا إذا كان ذكره له نادراً داخل في حد الغلظة.

وإذا قال: هو يهودي، أو نصراني، أو مجوسي، أو بريء من الإسلام وما أشبه ذلك إن فعل كذا على أمر في المستقبل فهو يمين عندنا، والمساءل معروفة فمن أنى

(١) أسرجه أبو نادر (٤٣٤١)، والبرقي ٣٠٦٠. وابن ماجه ٤٠١٤ من حديث أبو ثعلبة الحنسي، وإسناده ضعيف، ولكن له شواهد يرتقي بها وقال الثرمذي: هذا حديث حسن عريق، ورواه أيضاً ابن جرير وابن أبي حاتم والحاكم والبيهقي في شعب الإيمان. وانظر مجمع الرواة ١٨٢/٧.

(٢) المكيوت. ٦٨، والصف. ٧.

بالشرط وعنده أنه يكفر كفر، وإن كان عبده أنه لا يكفر متى أتى بالشرط لا يكفر متى أتى به، وعنده كفارة اليمين أي لا غير، ويكون قصده بذلك الكلام المبالغة عن أمسه وتثبيحه لذلك المرم، وإن حلف بهذه الألفاظ على امر في الماضي وعنده أنه لا يكفر كادب لا كفارة عليه لأنه عموس أي يعمس صاحبه في النار لكونه كبيرة فهل يكفر وهو على ما ذكرنا أي كما حررنا في الماضي والمستقبل ب كان عبده أنه يكفر كفر، لأنه رضاء منه بانكسر والرضاء بانكسر كفر، وعليه لعنوى، ولو قال بالله وبروحك أو يرأسك قال بعض المشايخ يكفر حيث عطف غير الله سبحانه عليه وشاركه في تعظيمه لديه. ولو قال بالله وبتراب قدمك كفر عند الكل أي لأن في الأولين ما يُشعر بتعظيم الله سبحانه في لحمته، وهي الأخير ما يشير إلى هوانه تعالى حيث قال الرب الحائق برباب قلم المخلوق وما للتراب ورت الأرباب...

وهي المحيط قال عبيد بن راري رحمه الله: أخاف على من يقول بحياتي وحياتك وما أشبه ذلك الكفر أي لظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾^(١) أي شركاء في العبادة وأمره عليه الصلاة والسلام أن يحلف بغير الله فقد أشرك^(٢) ولكن لما كان الحائف أراد مجرد تعظيم نفسه أو نفس مخاطبه في الجملة لا على وجه المقابلة والمشاركة لم يحرم بكفره، ويدخل في قوله وما أشبه ذلك لو حلف بالنسي أو بروح لبي، أو حياة النبي، أو بالكعبة، أو الأمانة وأمثال ذلك، ولو لا أن المنة يتولونه ولا يعلمونه لقلت أنه شرك خفي لأنه لا يمين أي معقدة إلا بالله تعالى. فإدراكه بغير الله تعالى فقد أشرك أي ظاهرًا، أو شابه المشركين.

وقال ابن معود رضي الله عنه: لأن أحلف بغير الله صادق أشد وإنكر علي من أن أحلف بالله كاذبًا، أو قال لأن أحلف بالله كاذب أشد أحب إلي من أن أحلف بغير الله صادق.

قلت وهذه الرواية مريبة في عدم كفر من حلف بغير الله كما لا يحق وفي القسوى الصغرى من قال لآخر بالفارسية أي يدخرني من عالمًا بالمعنى وقاصداً به كفر

وهذا أبو القاسم، وفي الظهيرية وأكثر المشايخ على أنه يكفر مطلقاً بغير المعنى أو لم يعلم قصده أو لم يقصده. قلت هذا مشكل لأنه قد سمع كلمة عجيبة ولم يعلم

(١) البقرة: ٢٢

(٢) تقدم بخرجه فيما سبق

معناه واستعملها استعمال الأعجام في المخبوق وفق مقتضاها كيف يكفر مع أنه لم يقصد ما يقتضي لحوالها.

ثم رأيت في منهج المصلين مسائل منها أن الجاهل إذا تكلم بكلمة الكفر وبم سار أنها كفر قال بعضهم لا يكون كفراً ويعذر بالجهل. وقال بعضهم يصير كافراً، ومنها أنه أي سعة الكفر، وهو لم يعلم أنها كفر إلا أنه أي بها على احتياط يكفر عند عامة العلماء خلافاً للمعص ولا يعذر بالجهل ومنها أن من اعتد الحرام حلالاً أو على القسب بكفر، أو لو قال لحرام هذا حلال بترويج السلعة، أو بحكم الجاهل لا يكون كفراً انتهى.

وبقل صاحب المعصمات عن الدخيرة أن في المسألة إذ كان وجهه بوجوب التكفير، ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المعنى أن يعمل إلى الذي يمنع التكفير بحسب الظن بالمعنى. ثم إن كان بنية القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم، وإن كان بنية لوجه الذي يوجب التكفير لا ينعى فتوى المعنى، وبؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجديد الكفاح بينه وبين امرأته.

ومن قال عبد الله بن عبد العزير ك وما أشبه ذلك، أي معاً أضيف فيه العهد إلى اسم من أسمائه بإلحاق الكاف في حره عمداً كفر، أي لأنه أتى بالتصغير الموضح لتحقير وإمتهاد أنه راجع إلى المضاعف إليه لكن إذا أراد به تصغير المضاف لا يكفر لأنه يصير معناه عبيد الله. وهذا إذا كان عالماً وله دان. وإن كان جاهلاً لا يدري ما يقول ولم يقصد به الكفر لا يقال إنه كفر أي ويحتمل أنه أدخل الكاف لغوا وسهواً مثل الإمام المصلي عن الجوارات التي يتخذها الجاهل للقدام يقال كل ذلك لهم ولعب حرام.

من شاع شاة في وجه إنسان في وقت «حاجة» أو معلوم. وما أشبه ذلك من جوارات وهي المحيط أو اتحد جوارات كفر أي إذا لم يسم الله في ذبحها، أو شارب القادح في النسيئة، وأما بدون ذلك فلا يظهر وجه الكفر في هذه القصبة، وفي الظهيرية سلطان عظم فقال له دخل يرحمك الله، فقال له آخر لا يقال بسلطان هكذا كفر الآخر أي إن أراد بقوله لا يقال لا يجوز شرعاً بحلاف ما إذا أراد به أنه لا يقال ذلك عرفاً، وكذا إذا قال رحى بسلطان السلام صلوك، فقال له آخر هو لا يقال بسلطان.

ثم قال بواحد من الجبيرة يا آله أو يا آلهم كفر أقرب. وإنما قيد بكونه من

الجبارة لأنه يكفر مع أنه من أرباب الإكراه بغيره بالأولى ومن قال لمخلوق: يا قدوس أو القَيُّوم أو لرحمن، أو قال: اسما من أسماء الخالق كفر انتهى وهو بعيد أنه من قال لمخلوق: يا عزيز وسجده بكفر يُضَفَّ إلا إن أراد بهما المعنى اللعوي لا المصوحر لاسمي والأحوط أن يقول: يا عبد العزيز ويا عبد الرحمن، وأما ما اشتهر من التسمية بعبد النبي مظهره كفر إلا إن أراد بالعباد المملوك

وفي المحيط: ذكر في رافعات الناطقي إذا قال أهل الحرب لسيده: سجد للملك ولا فتلك فالأفضل أن لا يسجد لأحد كهر صبرة، والأفضل أن لا يأتي بها هو كفر صبرة، وإن كان في حاله الإكراه يعني ولا سبب وقع الإكراه من العسكر لا من السطان، وفيه خلاف مشهور سيأتي بيانه، ومن سجد للسطان مئة العادة أو لم تحضره فقد كفر.

وفي الخلاصة: ومن سجد لهم إن أراد به العظيم إن كتبتهم الله سبحانه كفر، وإن أراد به التحية استمر بعض العلماء أنه لا يكفر... أقول وهذا هو لأظهر

وفي الظهيرية قال بعضهم يكفر مطلقا إذا سجد لأهل الإكراه أي من يتأتى منه الإكراه ويتحقق منه ذلك بأن أكرهه عليه مثل الملك عند أبي حنيفة رحمه الله. أو كل قائد على قتل الساجد إن امتنع عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، ما إذا سجد بغير الإكراه أي ولو أمر به على القولين يكفر عندهم بلا خلاف

وأما تقبيل الأرض فهو قريب من السجود إلا أن وضع الحبر أو اللحد على الأرض أفحش وأقبح من تقبيل لأرض أقول وضع الحبر أفحش من وضع اللحد فيسفي أن لا يكفر إلا بوضع الحبر دون غيره لأن هذه سجدة محتضنة بالله تعالى، فإن وأما تقبيل اليد دون كان المحب من يحن إكرامه شرعا بأن كان ذا علم أي صاحب علم وعمل، أو شرف أي سيادة ذات سعادة يرجى له أن ينال الثواب كما فعله ريد بن ثابت ناس عباس رضي الله عنه. وأما إن فعل ذلك بصاحب الدنيا يسوق أي إذا فعل ذلك لمجرد دنياه، أو لمصهه وغناه بخلاف ما إذا فعل ذلك لإحسان سقى منه أو أراد دفع ظلم عنه، أو عن غيره فإنه لا يكفر، لكنه يسوق، وأصل ذلك حديث: من تراصع يعني لأجل عاة ذهب ثلثا دينه^(١) لأن آلة العبادة قلب ولسان وجوارح، وفي عظيم المعنى لا يد من استعمال

(١) هو بعض الأنبي

اللسان والجوارح، كذا قيل وأقول لا يتصور التعظيم إلا من القلب فكأن القائل به أراد أن هذا إذا كان تعظيمه باللسان والأركان ظاهر ولا يكون بالجدان باطنًا وإلا فذهب فيه كله هناء والحديث رواه البيهقي وغيره بأسانيد ضعيفة...

وفي رواية للديلمي لعن الله فقيرًا تراضع لعني من أجل ماله من فعل ذلك منهم فقد ذهب ثلث دينه^(١). ثم قال: قال محمد رحمه الله: إذا أكره على الكفر بثلثه عصو وما أشبه ذلك أي من ضرب مزلوم، أو جراحة أن تلفظ بالكفر وقبسه مطمئن بالإيمان ولم يحضر بهال شيء سوى ما أكره عليه لا يحكم بكفره لقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٢). وإن خطر بيانه أن يحبر عن كفره في الماضي كاذبًا، فإن أردت بذلك حين تلفظ جوابًا بكلامهم، وما أردت كفرًا مستقبلًا يحكم بكفره قضاء أي حكومة لا دينية حتى يعزق القاضي بينه وبين امرأته لأنه عدل عن إنشاء ما أكره عليه، وحكي عن كفره في الماضي وهو عبر الإنشاء، وهو غير منكزه عليه، ومنز أقر بكفره في الماضي طائفة، ثم قال أردت الكذب بكفر ولا يصدق القاضي، لأن الظاهر هو الصدق حالة الطوعية ولكن يدعي أي يمين قوله ديانة ولا يكفر لأنه ادعى محتمل لعظه

ولو قالت ربيعة أسير شحلمن أنه ارتد عن الإسلام وبنات منه وعن الأسير أكرهني منكهم بانقتل على الكفر بالله فصحت مكرهًا، قالقون لها ولا يصدق لأسير إلا بالينة ولو قالت للقاضي سمعت رويحي يقول المسيح ابن الله فقال إنما قلت حكمة عن يفرله فإنه أكره أنه لم يشككم إلا بهذه الكلمة بنات امرأته، ولو قال إنما قلت يفرلون المسيح ابن الله، أو قال قلت المسيح ابن الله قوب المصاري، فلم تسمع بعض كلامي وكذبت، فالقول قول الروح مع يمينه، وكذا لو قال أظهرت ما سمعت وأبقيت ما بقي موصولا فالقول قوله. قال محمد رحمه الله إن شهد الشهود أنهم سمعوه يقولون المسيح ابن الله، ولم يقل غير ذلك يعزق القاضي بينهما ولا يصدقته.

(١) أخرجه الديلمي في الفردوس ٥٤٤٩ من حديث أبي ذر، وذكره في اللآلئ المصنوعة ١/١٨٣ وقال الشوكاني في العوائد المجموعة في لأسابيث الموصوعة من ٢٣٩ رواه الأزدي عن أبي ذر مرفوعاً وهو موضوع ١٠هـ.

(٢) البقرة ٥٧، والنورة ٢٢.

فصل في المرض والموت والقيامة

من قال: كان الله ولم يكن شيء أي معه، أو قبله وسيكون الله ولا يكون شيء كافر، لأنه قول بمبدأ لجنة والنار أي وهما نفسان بقونه تعالى في حقهما وأهلتهما ﴿حَالِدِينَ فِيهَا أَرَأَيْتُمْ﴾ ولا عسرة بقول الجهمية وحلافهم في هذه القصة، ومن قال ليس برأ من مرضه فلا أرسل الحمار ثانياً، ومن قال ليس مات بدل روحه لك، أو قال للمعسر ما ينقص من روحه يريد في روحه يخشى عليه الكفر، أي إن اعتقد وقوع ذلك بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعْمَرْ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَقْضِ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا مَثِيءٌ﴾^(١)، ولقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾^(٢) وإلا فيكون كذا في قوله تعالى: ولو قال: راد الله في روحك فهذا خطأ وحمل ومذهب غير أهل السنة. وكذا إذا قال راد الله في عمرك وأطاع الله عمرك وأبقاك الله ونحو ذلك قال وكذا إذا قال: نقص من روحه، وراد في روحك

ومن قال: فلا مرد يعجز أو يسرد كفر أي لأنه حاصف قوله تعالى ﴿قُلْ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَن يَشَاءُ﴾^(٣) ولطاهر أن يكون كذا لا كفراً ثم اعلم أنه إلى ما من كلام الجامع حيث ما نسب إلى أحد، ثم قد عني ما في نسخة

وهي: قاضيخان من قال: فلا لا يموت بنفسه يخشى عليه الكفر أي إن أراد أنه لا يموت إلا بالقتل، ولا فكل أحد لا يموت بنفسه، وإنما يموت بإمائه الله به وبعض منك يموت لروحه، ومن قال أمائه الله فكل موته كفر، أي إذا أراد رجلاً بحلاف ما إذا قصد دعاء.

ومن قال: كان يسعي الميت لله أو لا يسعي لله كفر، أي إذا أراد أنه كان يلبس وجود الميت، أو بعبه الله، ومن قال ليس مات الله، كان يسعي لله أو لا يسعي لله أب يفسده كفر، ومن قال: فلا أعطى روحه أسيد أو لمعان أو أنقى روحه له، ومن قال لميت: كان الله أحوج إليه منكم كفر أي، لأن الله هو المعطي الحميد ونصمد الحميد لا يحتاج إلى أحد، وكل أحد محتاج إليه

ثم قال: واعلم أن من أنكر بقيامة أو الجنة أو النار أي وجودهما في الجملة

(١) طاهر: ١١.

(٢) المناظر: ١١.

(٣) السجد: ١١.

لاختلاف المعتزة في كونهما موجودتين الآن، أو الميران، أو الصراط، أو الحساب فيه أن المعتزة يذكرون المسائل الثلاثة، أو الصحائف المكتوبة فيها أعمال العباد يكفر أي لثبوتها بالكتاب راسخة وإجماع الأمة، ولو أنكر الثبوت، فكذلك أي اتعاقبا ومن قال لمصلوم: من تجدي في ذلك الإردحام، أو في ازدحام القيامة يكفر، أي لأنه يعني فسوة الحائق على الجمع بينه وبين الحضم

ومن قل له: لو س تعطني الحق اليوم لأعطيه يوم القيامة كثيرا، فقل: ما يبقى إلى يوم القيامة كهر، لأنه استعد وقوعه وتحققه لا بد أراد طوب انزال بينه وبينه

ومن قال بمديونية أعطى دراهمي في الدنيا فإنه لا درهم يوم القيامة يعني يؤخذ من حسانتك فقال ردني تأخذ في يوم القيامة، أو جلب في يوم القيامة، أو قال: ردني أعطيت كنه، أو جملة في القيامة كفر، أي لأن ظاهره إنكاره يوم القيامة، أو يعني خوف العقوبة، أو استهزاء بها ثبت في السنة من أحد لحسنه، قال: كذا أجاب الشيخ الإمام انفضلي وكثير من أصحابه

ومن قال أعطي رُ أعطك يوم القيامة شعير، أو قال على العكس كهر أي لأنه صريح في الاستهزاء وفي النعوى لصعوى أو فاصبحان من قال لدائن العشرة أعطني عشرة أخرى تأخذ يوم لقامة عشرين كهر، ولو قال ماذا لي والمحشر، أو قال: لا أخاف المحشر، أو قال: لا أخاف القيامة كهر

وفي النعوى من رعم أن لحيوانات سوى سي آدم لا حشر بها كهر أي لثبوت الفصاص بين البهائم بالاحاديث لثبوت ثم يقال لها كومي قرأنا متصير ثرائنا، وعند ذلك يقول الكافر يا يسبي كتب ثرائنا، و رعم ذلك أي يعني الحشر كهر أي بدلالة القاطعة، ومن قال لا أدري بم خدمتي لله تعالى إذا لم يملني من الدنيا شيء قط، أو من لذاتها شيئا، قال أبو حامد كهر أي لكونه حقيق للعبادة والمعرفة رسم يعرف ذلك كما في قوله تعالى ﴿وَمَنْ خَلَقَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا بِعِزِّهِ﴾ أي لأجل العبادة والمعرفة ولاعتراضه على الله سبحانه أيضا جعله فقيرا، ولذا قال ﷺ «كاد الفقر أن يكون كفرا»^(١). أو قال لا أدري بم خلق الله فلانا كهر أي لأنه أنكر على الله تعالى حقه.

(١) لأخبارات: ٥٦.

(٢) رواه أحمد بن مسعود كما في المطبع العالي ١، ١٣٩ السجدة المستندة، وأبو نعيم في «

وفي الحواهر من قال لو أمرني الله أن أدخل الجنة مع فلان لا أدخلها كفر في
الحال لأنه عزم على محالمة الأمر في الاستقبال، ومخالفة لأمر بمعنى نهي قبوله كفر.

وفي الخلاصة أو قال إن أعطيني الله الجنة دونك أي دون فلان لا أريدها أو قال
لا أريدها مع فلان، أو قال أريد لبقاء ولا أريد العجة كفر أي للمعارضة في الإرادة

وفي الظهيرة أو لا أدخلها دونك، أو قال لو أمرت أن أدخل الجنة مع فلان لا
أدخلها، أو قال لو أعطيني الله الجنة لأجبت أو لأحل هذا العمل لا أريدها كفر

وفي الخلاصة من قل له دع الدنيا لتدل الآخرة، فقال لا أتربى النقد بالسنة
كفر. وفي الظهيرة ينبغي الحر في الدنيا فليكن في الآخرة ما شاء وما شاء كفر. وفي
السيوط من تلغظ بكلمة مستكرهة فقال به آخر أي شيء يصنع قد لزمك الكفر، وإن لم
يكفر كفر أي بتلك الكلمة فقال أي شيء أصنع إذا لم يسي الكفر كفر وفيه بحث لا
يحصي.

ومن قال أدري من الثواب والعقاب، أو من الموت والثواب، وقد قيل إنه
يكفر أي بناء على إنكاره لأمر المقطوع به من ثبوت الثواب والعقاب، ووقوع الموت فلا
أرياب، والصحيح أنه لا يكفر لأن التראה عند كفاة عن عدم الالتفات إليها

وفي الخلاصة ومن قال لاخر أذهب معك إلى حافر جهنم أو إلى ماها، ولكن
لا أدخل كفر وفيه نظر إذ معناه إني أوافقك في كل معصية لا أنكر ولا محذور فيه إلا
أنف في ويدل على ما قبله قوله، ومن قال إلى جهنم، أو طريق جهنم يكفر عند
البعث، إلا أنه مع قوله نكح لا أدخلها كيف يكفر فلا خلاف وبدونه يكفر باحلاف

وفي المتنوى الصغير. من قال حين اشتد مرضه أو اشتدت عنه ما شاء الله أمرني

= الحلة ٥٣/٣ و٩- و٢٥٣/٨، وتاريخ أصبهان ٢٩٠/، والقضاعي في مست الشهاب ٥٨٦ كلهم
من حديث يزيد الرقاشي عن أنس، وزيد ضعيف، إلا أنه عبد أحمد بن مسيح، عن الحسن، أو
عن أنس يأنك.

ودواء الطبراني في الأوسط (٢٧٣ مجمع البحور) من طريق عمرو بن عثمان الكلابي، عن
حيمي بن يوسف، عن سليمان التيمي، عن أنس، وعمرو بن عثمان ضعيف
وتماه شركة الحد أن يطلب القبر

ثم تخريج أحاديث الفقه الأكبر والتعليق عليه وهو الحمد والنية

إن شئت مؤمناً، أو إن شئت كافراً كُفر، أي لاستواء الكفر والإيمان عنده، وإن كان نعت
المشينة بهما

ومن قال حين تعينه مصيبت محتمة يا رب أحدث مالي، أو أحدث كذا وكذا
فماد تعمل أيضاً، أو قال ما تريد أن تعمل، أو قال ما تدني أن تدني أو ما أتدني ذلك
من الألفاظ فأجاب عبد الكريم بن محمد رحمه الله إنه يكفر ولا يصدق بقوله أحدثت أي
لأن ظاهر كلامه الاعتراض على فعله الماضي، والآتي

وفي الجواهر من قال ماذا يقدر أن يفعل في غير السعير، أو فوق السعير كُفر، أي
لحصر قدره في عذاب السعير ومن قال، إذا أعطيت عالم فقير درهماً يصوب انطس،
أو يصوب الملائكة الطيبين يوم القيامة، أو لي السموات كُفر، أي لأنه ادعى عدم العيب
وكذب على الملائكة ونسبهم إلى فعل البعوض . . .

وفي الظهيرية الساحر إذا علم أنه ساحر يقتل ولا يُستتاب ولا يقبل قوله أترك
السحر وأتوب من إذا أقر أنه ساحر فقد حلّ دمه، وكذا إذا شهد الشهود به، ولو قال
إني كنت ساحراً، وقد تركته منذ زمن قل لأحد من منه، ولم يقتل وكذا لو ثبت ذلك
بالشهود وكذا الكافران قتل وفي كونه كالكافر يقتل محل بحث

ولو كان لمسلم أم أو أب دني فليس له أن يقردهما إلى البيعة لأن دهابهما إلى
البيعة معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأما إهابهما منها إلى مزلهما فأمر
مباح فيجوز له أن يساعدهما ولعله أحر رجوعهما عن البيعة إلى المزل سرفيق الله لونه
ويُخس الحاتمة

وهي أن يتوّد المسلم من الكفر ويذكر هذا الدعاء صباحاً ومساءً فيه سبب النجاة
من الكفر. (اللهم إني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم به وأستغفرك لما لا
أعلم به وأنت علام الغيوب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)

وهذا خاتمة ما قصدته رتبته ما أردته، ونسأل الله تعالى العافية في الدنيا والآخرة،
وأن يحثم لنا بالحسنى، ويبلغنا المقدم لأسنى، ويحفظ في هذا المحل ويرزقنا اللقاء
الأعلى فيه الكبر والمولى والحمد لله تعالى أولاً وآخراً، والسلام على نبيه محمد طاهر
وباطننا آمين يا رب العالمين، وبرحم الله تعالى عبداً قال آمين. اللهم اعنو، ارحم لمؤلفه
ولكاتبه، ولوالديه ولقاربه ونسأله يا أرحم الراحمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

متن الفقه الأكبر للإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه

أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عنه يجب أن يقول أصب بالله وملائكته وكتبه
ورسوله وأبعث بعد الموت ولقدر حيوة وشؤه من لله تعالى، والحساب والميزان، والجنة
والنار حق كله.

والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له قل هو الله
أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد لا يشبه شيئاً من الأشياء من
خلق ولا يشبهه شيء من خلقه لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته لذاتية والعلوية، أما
الذاتية فالحياء والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة، وأما لعلية فالتحيين
والوريق والإشياء والإبداع والصنع وغير ذلك من صفات العلم

لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته لم يحدث له سم ولا صفة سم يزل عالمًا بعينه
والعلم صفة في الأزل وقادر بقدرته والقدرة صفة في الأزل وممكنًا بكلامه، والكلام
صفة في الأزل وحالًا مخلقه والمخلق صفة في الأزل وفاعلاً بعينه، والفعل صفة في
الأزل والفعل هو الله تعالى، والفعل صفة في الأزل والمفعول مخلوق، وفعل الله تعالى
غير محبوق وصفاته في الأزل غير محدثة ولا محبوبة، فمن قبل بها مخلوقه أو
محدثه، أو فعله، أو شئ فيها فهو كافر بالله تعالى

والقرآن كلام الله تعالى في المصحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ وعلى الألسن
مقروء، وعلى السبي عليه الصلاة والسلام منثور، ولفظه بالعراق محبوق وكتبه به محبوبة
وقراءته به محبوبة والقرآن غير مخلوق.

وما ذكر الله تعالى في القرآن حكاية عن موسى وعمره من لأسياء عليهم الصلاة
والسلام، وعن فرعون وعبس من ذلك كله كلام الله تعالى إخبارًا عنهم، وكلام الله
تعالى غير مخلوق، وكلام موسى وعيسى من المخلوقين محبوق والقراء كلام الله تعالى فهو
قديم لا كلامهم

وسمع موسى عنه السلام كلام الله تعالى كما نادى الله تعالى ﴿وَكُنْ لَّيْلَةً مُّوسَىٰ
تُكَلِّمًا﴾ وقد كان الله تعالى متكلمًا ولم يكن كلم موسى عليه السلام وقد كان الله تعالى
خالق في ليله ولم يخلق الحق وليس كمثل شيء وهو السميع البصير

فلما كلم الله موسى كلمه بكلامه الذي هو له صفة في لأزل عبادته كلها بحلوه
صفاته المخفية بعلم لا يعلم ولا يقدر لا كقدرتنا وبرئ لا كبرائتنا ويسمع لا كسمعنا
ويكلم لا ككلامنا نحن نتكلم بالألف والحروف والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف
والحروف محتوية وكلام الله تعالى غير محتوي وهو شيء لا كالأشياء وعلم الشيء
أشياءه بلا علم ولا جوهر ولا عرض ولا حده ولا مبد له ولا مد له ولا مثل له وله
يد ووجه يعني ثم ذكره الله تعالى في القرآن، قد ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر
أنوجه واليد وغير فهو له صفة بلا كيف ولا يضاف إليه قدرته أو بعثته لأد منه
بطان الصفات وهو قول أهل الصدر والاعتزال ولكن يله صفته بلا كيف وعصية ورضاء
صفاته من صفاته تعالى بلا كيف.

حق الله تعالى لأشياء لا من شيء، وذكر الله تعالى عالم في لأزل بالأشياء قبل
توحيده وهو الذي هو الأشياء وصفاته ولا يكون في الشيء ولا في لأخرة شيء ولا
بعضه وعلمه وصفاته وقدره وكنته في اللوح المحفوظ ولكن كنهه الوصف لا بالحكم
والقصص والقصص وصفاته في لأزل بلا كيف بعلم له تعالى المعلوم في حال عدمه
معدوم، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله تعالى لموجود في حال وجوده
موجود، ويعلم أنه كيف يكون فناؤه، ويعلم الله تعالى لقسم في حال قيامه قائم، وقد
قدم علمه قاعدا في حال قعوده من غير أن يتغير علمه أو يحدث له عدم، ولكن البعث
والاحتيال يحدث في المخلوقين.

خلق الله تعالى خلق سبب من تكلم بالإيمان، ثم خصهم وأمرهم وبهائم فكفر
من ثم بعثهم بكلمة وحججه الحق بحدوث الله تعالى إياه من من الله بعباده وقرره
بصديقته سويث الله تعالى إياه وبصيرته له

أخرج دية آدم من صلبه على صور البشر فجعلهم عملاء فخصهم وأمرهم بالإيمان
وبهائم عن الكفر فأفروا بالرواية فكان ذلك منهم إيمانهم بهم بوسود على ثلاث
القطعة ومن كفر بعد ذلك فقد بدل وعبر، ومن آمن وصدق فقد ثبت عليه وداوم ولم
يخسر أحدا من خلقه علم الكفر ولا على الإيمان ولا خلقهم مؤمنا ولا كفرة، ولكن
خلقهم أشجاء والإيمان والكفر مع لسانهم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافرا
بعد أن بعد ذلك بعثه مؤمنا في حال إيمانه وأخيه من غير أن يتغير علمه وصفته

وجه أفعال العباد من الحركة والسكون كسهم على الحقيقة والله تعالى حاكمها وهي كلها بمشيئته وعلمه ونصائه وقدره والطاعات كلها كتاب حجة بأمر الله تعالى ومحضه وبرصاه وعلمه ومشيبه ونصائه وتقديره والعاصي كلها بعلمه وقصده وتقديره ومشيئته لا بمعته ولا عرضائه ولا بأمره.

والأنبياء عليهم الصلاة والسلام منهم منزهون عن الصغائر والكائس والكفر والقبايح وقد كتب منهم وآيات وحادي، ومحمد عليه الصلاة والسلام حبيبهم ورسوله ومبنيهم وصفته بفقته ولم يعد الصم ولم يشرك بالله تعالى طرفه غير قط ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة بعد.

وفضل أسس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب الصدوق، ثم عثمان بن عفان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب المرتضى رضوان الله تعالى عليهم أجمعين عشرين بائتين على الحق ومع حق تتولاهم جميعاً

ولا تذكر أحدًا من أصحاب رسول الله إلا بحبر ولا تكفر مسبقاً بدنب من الذنوب وإن كانت كبيرة، ولا تستحلها ولا تتركها عنه اسم الإيمان وتسميه مؤمن حقيقه، ويحوز أن يكون مؤمناً فاسقاً غير كافٍ

والمسح علم بخصيص سنة وأثرها في باقي شهر رمضان سنة

والصلاة خلف كل بر وفاجر من المؤمنين جائزة ولا يقول إن المؤمن لا يصرفه الذنوب ولا يقول إنه لا يدرى النار ولا يقول إنه يحدد فيها، وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً، ولا يقول: إن حسنتاً مقبولة وسبباً مقبولة كقول المرجئة وبكى يقول من عمل حسنة بجميع شرائعها حاله من العيوب الثقيلة والمعاني المظنة ولم يصبها بالكفر والردة حتى خرج من الدنيا مؤمناً، الله تعالى لا يصبها، بل يقبضها منه ويثيبه عليها.

وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ولم يتب عنها صاحبها حتى مات مؤمناً فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه بالنار، وإن شاء عفا عنه ولم يعد له بالدار أصلاً والبراءة إذ وقع في عمل من الأعمال فإنه يبطر أخره وكذلك العجب

والآيات ثلثة للأنبياء والكرامات للأولياء حق، وأما التي تكون لأعدائه مثل إبليس وفرعون ولجأ من روي في الأخبار أنه كتب ويكون لهم لا يسميها آيات ولا كرامات، ولكن سميها قصص حاجات لهم، وذلك لأن الله تعالى يقضي حاجات أعدائه استغناءً عنهم وعفوة لهم فيعزرون به ويؤدبون طعاناً وكفر، وذلك كله جائز وممكن

وكان لله تعالى حكمة قبل أن يخلق ودارقاً قبل أن يرقى والله تعالى يرى في
 لآخره ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيهية ولا يكون بينه
 وبين حقيقته مسافة والإيمان هو الإقرار والتصديق وإيمان أهل السماء والأرض لا يريد
 ولا ينقص من جهة المؤمنين به ويريد وينقص من جهة الكافرين والمصدقين والمؤمنين
 مسئولون في الإيمان والوحد منصوص في الأيمان والإسلام هو التسليم والانقياد
 لأمر الله تعالى فمن طريق الحق يفرق بين الإيمان والإسلام وذكر لا يكون إيمان بلا
 إسلام، ولا يوجد إسلام بلا إيمان وهذا كالظاهر مع البص.

والدين سم رقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها نعرف الله تعالى حق
 معرفته كما وصف الله تعالى في كتابه بجميع صفاته، وليس يدرك أحد أن يعد الله تعالى
 حق عبادته كما هو أهل له، ولكنه يعد به بأمره كما أمر بكثافته ومُنَّة رسوله يستوي
 المؤمنون كلهم في معرفة وألهم والتوكل والمحب والرمي والحوث والرجاء والإيمان
 في ذلك ويشهدون، فما دور الإيمان في ذلك كله والله تعالى متفضل على عباده عادل
 قد يعطي من الثواب أضعاف ما يسبحه بعد تفضلاً منه، وقد يعاقب على الذنوب عدلاً
 منه وقد يدعو فضلاً منه.

اشهدوا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حق وشفاعته بيضاء، الصلاة والسلام
 للمؤمنين أحسن ولأهل النكاث منهم المسحوبين لعقاب حق ثابت وورد الأيمان
 بالحيات يوم القيامة حق، وحرص سي عليه الصلاة والسلام حق، وعصا من بيده بين
 المحصوم بحسبات يوم القيامة حق وإن لم تكن لهم بحسبات فصرح النبيات عليهم حق
 حاش.

والجنة والمر مخلوقتان اليوم لا تصدان أبدًا ولا تنوت المحور العبي أبدًا ولا يفسد
 عقاب الله تعالى وثوابه سرمدًا والله تعالى يهدي من يشاء فضلاً منه، ويضل من يشاء
 عدلاً منه وصلاه حالاً، وتفسير الحال أن لا يوفق العبد إلى ما يرضاه منه وهو
 عدل منه، وقد عاقوبة المحذور على المعصية.

ولا يجوز أن نعرب إلى الشيطان يسلب الإيمان من العبد المؤمن فهو وحسب،
 ولكن يقول العبد يدع الإيمان فحينئذ يسلبه منه الشيطان.

وسؤال صكر، صكر حق كاش في القبر وإعادة الروح إلى جسد العبد في قبره حق،
 وضعت له وعدة حق كاش للكفار كنهه ويضع غمة المؤمنين وكل شيء ذكره
 العناء بالمعصية من صعد الله تعالى عز اسمه فجانر العول به سوى اليد به عارسية
 ويجوز أن يقال: يروي خدي عز وجل بلا تشبيه ولا كيهية، ويبين قرب الله ولا بعده

من طريق طوب احسانة وقصرها، ولكن على معنى الكرامة والهوان والمطبع قريب منه بلا
كيف، والعاصي بعيد عنه بلا كيف، والفُزْب والنُفْد والإقال يقع على المأجبي

وكذلك جواره هي سعة والرفوف بين يديه بلا كيفية وانعزاق منزل على رسول
الله ﷺ وهو في المصاحف مكتوب وآيات القرآن في معنى الكلام كنها مستوية في
العلماء والعظماء، إلا أن بعضها فضيلة الذكر، وفضيلة المذكور مثل آية الكرسي لأن
المذكور فيها جلال الله تعالى وعظمته وصحته فاجتمعت فيها فضيلتان فضيلة الذكر
وفضيلة المذكور وبعضها فضيلة لذكر وحسب مثل قصة الكفار، وليس للمذكور فيها
بعض وهم بكفار، وكذلك لأسماء والصفات كنها مستوية في العظمة والعصا لا تعاد
ببعضها.

وقاسم وعامر وإبراهيم كانوا نبي رسول الله ﷺ وعظمته ورفعه وريثه وم كشم
كن جميعاً مات رسول الله ﷺ ورضي عنهم

ورد تشكّل على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد فله ينبغي له أن يعتمد في
الحال على هو التصوب عند الله تعالى إلى أن يجد عالماً فأله ولا يسه تأخير الطلب ولا
يعذر بالوقوف فيه، ويكفر إن وقف

وخبير للمعرج حق ومن رده فهو مسدع صدل، وخررج الدجى ويحوج وماجوج،
وطنوخ الشمس من معربها، وبرون عيسى عليه السلام من سماء، وسانو علامات يوم
القدمة على ما وردت به لأخبار الصحيحة حق كائن، والله تعالى يهدي من يشاء إلى
صراط مستقيم.



المراجع والمصادر

- ١- صحيح البخاري، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبع دار الكتب العلمية
- ٢- صحيح مسلم، شرح النووي بترقيم محمد فؤاد عبد الساعى، طبع مكتبة المرآة ومؤسسة مشاهير العلماء.
- ٣- سنن أبي داود، تحقيق كمال يوسف الحوت، طبع مؤسسة الكتب الثقافية
- ٤- سنن الترمذي، بترقيم أحمد شاكر ثم فؤاد عبد الباقي ثم إبراهيم عطرفة عروس صغ دار إحياء التراث العربى.
- ٥- سنن النسائي، جزء وصفحة، طبع دار الكتب العلمية.
- ٦- سنن ابن ماجه، بترقيم فؤاد عبد الساعى، طبع دار الكتب العلمية
- ٧- سنن اللؤلؤى، جزء وصفحة، طبع دار الفكر.
- ٨- مسند الإمام أحمد، جزء وصفحة، طبع دار إحياء التراث العربى
- ٩- مسند العلياسى، بترقيم دار الباز، طبع دار المعرفة
- ١٠- صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأريؤوط، طبع مؤسسة الرسالة
- ١١- مشرك الحاكم، جزء وصفحة، طبع دار المعرفة
- ١٢- سنن البيهقي، طبع دار الفكر.
- ١٣- موطأ الإمام مالك، بترقيم فؤاد عبد الباقي، طبع دار الكتب العلمية
- ١٤- مجمع الزوائد، طبع دار الكتاب العربى.
- ١٥- مسند ألفردوس، للديلمي طبع دار الكتب العلمية.
- ١٦- مصنف ابن أبي شيبة، طبع دار الفكر.

١٧ - مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق ورفقهم حسين سليم أسد، طبع دار المأمون للتراث.

١٨ - السيرة النبوية، لابن هشام، طبع دار ابن كثير

وهناك مراجع ومصادر حديثة أخرى.

المراجع النوية المعتمدة في هذا العمل:

١ - القاموس المحيط، طبع مؤسسة الرسالة

٢ - مختار المصالح، للرازي، طبع دار الكتاب العربي.

كتب الرحال المعتمدة

١ - الحرج والتعديل للرازي، طبع دار إحياء تراث العربي

٢ - الكامل في الضعفاء، لابن عدي، طبع دار المعرفة.

٣ - الضعفاء والمجروحين، لاس حيد، طبع دار الوعي حلب

٤ - ميراث الاعتدال، للمذهبي، طبع دار المعرفة.

٥ - تقريب التهذيب، لابن حجر، طبع دار الكتب العلمية

كتب المعتمدة المعتمدة

١ - شرح المعتمدة النحوية، لاس أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد الله التركي، طبع مؤسسة الرسالة

٢ - شرح العقائد النسبية، لسعد النصاراني، تحقيق محمد عدهن درويش.

٣ - تليس إبليس، لابن الجوزي، طبع دار الكتب العلمية.

٤ - الإمامة من أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق بشر عيون، طبع دار البيان.

٥ - وصية الإمام الشافعي، طبع المكتب الإسلامي

٦ - الأئمة والنحل، لشهرستاني، طبع دار المعرفة.

وغيرها من المصادر المفيدة

كتب التراجع للمعتمدة

١ - سير أعلام النبلاء، لسليمان الأدهمي، طبع دار إحياء التراث

- ٢- البداية والنهاية، لابن كثير، طبع دار إحياء التراث.
 - ٣- صفة الصموة، لابن الجوزي، طبع دار الكتب العلمية
 - ٤- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، سعادة سكموي، طبع كراتشي
 - ٥- كشف الظنون لحاجي حسنة، وذيل كشف الظنون، لإسماعيل بن البغدادي، وهدية العارفين، لإسماعيل بن البغدادي أيضاً، طبع دار إحياء التراث
 - ٦- تذكرة الحفاظ، للمصنف الذهبي، طبع دار إحياء التراث
 - ٧- طبقات الشافعية، لمكي، طبع دار صادر
- وغير ذلك من المراجع والمصادر.
- هذا وأسأل الله العَدَدَ وخُسرَ بِمَحْتَم
- والله ولي التوفيق

علي محمد دبدل



الفهرس

٧	خطبة الكتاب
٧	بحث في بيان فضل علم التوحيد على سائر العلوم
٢٢	أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه
٢٦	يجب على المكلف أن يقول أمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله
٢٨	بحث في الإيمان بعد الموت
٢٩	بحث في الإيمان بالقضاء والقدر
٣٠	بحث في أن الله تعالى واحد لا من طريق العدد
٣١	بحث في أنه تعالى لا يشبه شيئاً من خلقه
٣٢	بحث في شرح الصفات الذاتية وبيان مسمياتها
٣٥	بحث كلام جليل في صفة الكلام واختلاف العلماء فيها
٤٣	بحث في بيان الصفات الفعلية واختلاف الماتريديّة والأشعرية فيها
٤٥	بحث في أن الباري جل شأنه موصوف في الأزل بصفات الذات والفعل
٤٨	بحث في أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولا حادث
٥٧	بحث في أن صفات الباري جل شأنه لا تشابه صفات المخلوقين
٦٦	بحث في أن الباري جل شأنه له يد ووجه ونفس بلا كيف
٧٢	بحث في أنه سبحانه أوجد المخلوقات لا من شيء
٧٥	بحث في القضاء والقدر وأنها من صفات الله الأزلية
	بحث في أنه تعالى خلق المخلوق سليماً من الكفر والإيمان فأمن من آمن بفعله وكفر من
٨٢	كفر بفعله
٨٨	بحث في أنه لم يجبر أحداً من خلقه على الكفر
٨٩	بحث في أن أفعال العباد كسبهم وخلق الله تعالى
٩٤	بحث في أن أفعال العباد بعلمه تعالى وقضائه وقدره وعلمه
٩٩	بحث في أنه الأنبياء منزهون عن الكبائر والصغائر
١٠٥	بحث في إثبات نبوة محمد ﷺ

١٠٨ خلافتهم	بحث في أن أفضل الناس بعده عليه الصلاة والسلام الخلفاء الأربعة على ترتيب
١١٧	بحث في أن الكيرة لا تُخرج المؤمن عن الإيمان
١١٧	بحث في أن المعاصي تُضرّ مرتكبها خللاً لبعض الطوائف
١٢٧	بحث في أن الطاعات بشروطها مقبولة والمعاصي ما عدا الشرك أمرها إلى مشيئة الله تعالى
١٣٠	بحث في أن خوارق العادات للأنبياء والكرامات للأولياء حق
١٣٣	بحث فيما يظهر من الخوارق على أيدي بعض الكفرة والفساق
١٣٦	بحث في أنه تعالى يرى في الآخرة بلا كيف
١٤١	بحث في أن الإيمان هو التصديق والإقرار
١٤٤	بحث في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص
١٤٦	بحث في أن المؤمنين مستورون في الإيمان متفاضلون في الأعمال
١٤٩	بحث في بيان معنى الإسلام ونسبته إلى الإيمان
١٥٠	بحث في بيان معنى الدين وأنه اسم جامع للشرائع
١٥٩	بحث في أن الشفاعة من الأنبياء والصالحين حق
١٦٠	بحث في أن وزن الأعمال يوم القيامة حق
١٦٥	بحث في الجنة والنار وأنهما مخلوقتان اليوم خللاً للمعتزلة
١٧٠	بحث في أن عذاب القبر حق وبيان أن الروح تُعاد للميت
١٧٦	بحث في بيان معنى قرب الباري من مخلوقاته وبعده عنهم
١٨٤	بحث في بيان أولاده ﷺ
١٨٨	بحث جليل فيما يجب على المكلف اعتقاده إذا أشكل عليه شيء من علم التوحيد
١٨٩	بحث في أن المعراج حق
١٩٠	بحث في أن خروج الدجال ومائت ما جاءت به السنة من أسراط الساعة حق
١٩٤	فصل في مسائل ملحقات لا بد من ذكرها في مسائل الاعتقاديات
١٩٤	مسألة في تفضيل بعض الأنبياء على بعض
٢٠٤	مسألة في أن خراس البشر أفضل من خواص الملائكة وبيان الخلاف في ذلك
٢٠٥	مسألة في بيان أفضلية الصحابة بعد الخلفاء
٢٠٧	مسألة في بيان أفضلية التابعين
٢٠٨	مسألة في بيان أفضلية النساء وذكر مراتبهن في ذلك
٢١٠	مسألة في تفضيل أولاد الصحابة

- ٢١٠ مسألة في أن الولي لا يبلغ درجة النبي ﷺ
- ٢١٢ مسألة البالغ ما دام عاقلًا لا يصل إلى درجة يسقط بها عنه التكليف
- ٢١٣ مسألة في جواز رؤية الباري جل شأنه في الدنيا
- ٢١٦ مسألة في الكلام على رؤيته في المنام
- ٢١٧ مسألة في أن المقتول ميت بأجله خلافاً للمعتزلة
- ٢٢٠ مسألة في بيان أن الكافر منعم عليه
- ٢٢٠ مسألة في أنه لا يجب على الله شيء من رعاية الصلاح والأصلح
- ٢٢١ مسألة في أن الله يفضل من يشاء ويهدي من يشاء
- ٢٢٢ مسألة خلف الوعيد كرم فيجزز عليه تعالى
- ٢٢٣ مسألة في جواز العقاب على الصغيرة وإن اجتنب مرتكبها الكبيرة
- ٢٢٤ مسألة في أن الدعاء للميت ينفع خلافاً للمعتزلة
- ٢٢٨ مسألة في أن دعاء الكافر غير مستجاب
- ٢٢٩ مسألة في أن كفار الجن يعذبون بالنار
- ٢٣٠ مسألة في أن الشياطين لهم تصرف في بني آدم
- ٢٣٠ مسألة في أن كل ما ورد في أوصاف الجنة ونعيمها فهو حق
- ٢٣٠ مسألة المجتهد في العقليات يخطئ ويصيب
- ٢٣٢ مسألة في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص
- ٢٣٨ مسألة لا يوصف الباري سبحانه بالقدره على الظلم
- ٢٤١ مسألة في قول القائل أنا مؤمن إن شاء الله
- ٢٤٣ مسألة في أن تكليف ما لا يطاق غير جائز
- ٢٤٤ مسألة في أن الإيمان مخلوق أو لا
- ٢٤٥ مسألة في أن إيمان المقلد جائز
- ٢٤٨ مسألة في أن السحر والعين حق
- ٢٤٩ مسألة المعدوم ليس بشيء
- ٢٤٩ مسألة اليأس من رحمة الله كفر
- ٢٤٩ مسألة في أن تصديق الكاهن بما يخبر به من الغيب كفر
- ٢٥٤ مسألة في أن لفظ القرآن اسم للنظم والمعنى
- ٢٥٤ مسألة استحلال المعصية ولو صغيرة كفر
- ٢٥٨ مسألة في التوبة وشرايطها ونها أبحاث جلية
- ٢٦٧ مطلب يجب بمعرفة المكفرات لاجتنابها وفيه فروع كثيرة تتعلق بهذا البحث

٢٦٩	مطلب في إيراد الألفاظ المكفّرة التي جمعها العلامة بدر الرشيد من أئمة الحنفية
٢٧٨	فصل من ذلك فيما يتعلق بالقرآن والصلاة
٢٨٧	فصل من ذلك في الملم والعلماء
٢٩١	فصل في الكفر صريحاً وكناية
٣١٨	فصل في المرض والموت والقيامة
٣٢٢	متن الفقه الأكبر
٣٢٧	المصادر والمراجع



مركز بحوث الدراسات الإسلامية